

الْمُنْتَقَى مِنْ شُرُوح

# مَجْلِسُ الْأَعْيُنِ قِيَادَ الْمَهَادِي إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ

لِلْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ

تَأْلِيفُ

عَبْدُ اللَّهِ آلِ عَبْدِ الْمُحْسَنِ

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةِ الْمُؤَلِّفِ

وَقَفَّ لِلَّهِ تَعَالَى لِكُلِّ مُسْلِمٍ حَقِّ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

الطَّبَعَةُ الْأُولَى

١٤٤٥ هـ

ح عبد الله آل عبد المحسن، ١٤٤٥ هـ

آل عبد المحسن، عبد الله

المنتقى من شروح لمعة الاعتقاد. / عبد الله آل عبد المحسن - ط. ١ - .

الرياض، ١٤٤٥ هـ

٨٨٩ ص؛ ٢٤\*١٧ سم.

رقم الإيداع: ٢٣٥٢١ / ١٤٤٥

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٥-١٠٥٢-٨

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، أما بعد:

فإن كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة المقدسي رحمه الله تعالى من أفضل الكتب المختصرة في باب العقيدة، وقد بين فيه مؤلفه رحمه الله

تعالى مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، والإيمان، والقرآن، والقدر، والإمامة، والصحابة وغيرها، بطريقة مختصرة ميسرة، مستشهداً على ذلك بالأدلة من الكتاب والسنة وآثار السلف.

وهذا الاعتقاد الذي في هذه الرسالة هو اعتقاد مختصر؛ ولذلك سماه المؤلف رحمه الله بـ (لمعة الاعتقاد) واللمعة هي: البلغة والشيء اليسير من العيش، هذا التعريف من حيث اللغة. وهذا الكتاب فيه نبذة يسيرة مما يعتقد أهل السنة والجماعة؛ لأنه ذكر فيه نبذاً مختصرة في مسائل الاعتقاد. وقال بعض أهل العلم: إن سبب تسمية المؤلف رحمه الله لهذا الكتاب بـ (لمعة الاعتقاد)؛ لأن ما ذكره فيه من العقائد ظاهر واضح، تدل عليه الأدلة من الكتاب والسنة، فأدلته من أظهر ما يكون وأوضح ما يطلب؛ ولذلك سماها (لمعة)، من لمعان الشيء؛ وهو ظهوره وعدم خفائه. وعلى كل حال: فإنه يصح أن يكون المقصود من هذا الاسم المعنيين، فيصح أن يكون قصده من تسمية هذا الكتاب بـ (لمعة الاعتقاد) أنه نبذة مختصرة، وأنه نبذة ظاهرة واضحة بل جلية في تقرير اعتقاد أهل السنة والجماعة.

أما (الاعتقاد): فالاعتقاد هو الحكم الذهني الجازم، ولا يلزم من الاعتقاد أن يكون صحيحاً، لكنه اعتقاد وحكم ذهني جازم، أي: لا تردد فيه ولا ارتياب عند صاحبه. وقد يكون مطابقاً للواقع فيكون اعتقاداً صحيحاً، وقد يكون مخالفاً للواقع فيكون اعتقاداً فاسداً، فالاعتقاد إذا كان موافقاً للحق فيوصف بأنه اعتقاد صحيح، وإذا كان مجانباً للصرط المستقيم وللحق؛ فيكون اعتقاداً باطلاً فاسداً، والمراد أنه لا يلزم أن يكون الاعتقاد في جميع مواده صحيحاً.

وقول المؤلف رحمه الله في تسمية هذا الكتاب: (لمعة الاعتقاد) أي: بيان ما ظهر من مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة.

قال رحمه الله: (الهادي) أي: الدال والمبين والموضح. (إلى سبيل الرشاد) أي: إلى الطريق الذي يحصل به الرشd. وقوله: (الرشاد) هو: ضد الغي، والهداية هي: ضد الضلال، فجمع المؤلف رحمه الله في وصف كتابه وتسميته هذه الأوصاف، وهي الهداية والرشاد والوضوح والظهور. [المصلح].

### نبذة مختصرة عن ابن قدامة

اسمه ونسبه: هو موفق الدين أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ثم الدمشقي، وُلِدَ في بلاد بيت المقدس فلسطين، ثم انتقل إلى دِمَشْق، ومن حيث النسبُ إلى قبيلته فهو يرجعُ قرشيًّا عدويًّا، ومن حيثُ النسبُ إلى مذهبه فهو حنبلي، وله مصنَّفات في المذهب الحنبلي، بل إليه المرجع في عصره في فقه الإمام أحمد؛ فهو ابن قُدَّامة المقدسي الدَّمَشْقِي القرشي العدوي الحنبلي، كان صاحب ورعٍ وزُهد، وهيبة ووقار، استفرغ وقته في العلم والعمل.

مولده: كانت ولادته في شهر شعبان سنة ٥٤١ هـ، وتوفي سنة ٦٢٠ هـ في دمشق. تصانيفه: له كثيرٌ من التصانيف التي لاقت قبولا من العلماء، نذكر منها: في الفقه: «المغني، والكافي، والعُمدَة». وفي العقيدة: «لُمة الاعتقاد، وذم التأويل، والقدر، وإثبات صفة العلو». وفي أصول الفقه: «روضة الناظر وجنة المناظر». وفي الرقائق والزهد: كتاب «التوَّابين». وفي الحديث: «مختصر عِلل الحديث للخلاَّل». وله مُصنَّفات أخرى.

## التعريف بكتاب «لمعة الاعتقاد»

عصر المصنّف من حيث الاعتقاد: عصر المصنّف هو النصف الثاني من القرن السادس، ويتميّز من حيث الاعتقاد بأمرين:

١- ظُهور عقيدة الأشاعرة؛ فهي العقيدة السائدة بين الناس في ذلك الوقت بسبب تبني الدولة الأيوبية لهذا المعتقد؛ ولذا من تأمّل تصانيف ابن قدامة في العقيدة وَجَدَهَا تدور على توحيد الأسماء والصفات؛ لأنه في هذا النوع من التوحيد خالف الأشاعرة.

٢- وجود الرافضة في عصر المصنّف، ولكن ليس في دمشق، وإنما في مصر، ودولتهم العبيدية التي قضى عليها صلاح الدين الأيوبي، يُضاف إليه وجود الصليبيين في فلسطين.

علاقة الاعتقاد السابق برسالة «لمعة الاعتقاد»: لَمَّا وجد في عصر المصنّف فرقتان خالفتا مذهب أهل السُنّة والجماعة، وهما: الأشاعرة والرافضة؛ جاءت

رسالة لمعة الاعتقاد في بيان المذهب الصحيح فيما خالفت فيه الطائفتان؛ ولذا فإن هذه الرسالة في جملتها تناولت أمرين:

أ- مذهب أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى وصفاته العلى، وفيه ردُّ على الأشاعرة.

ب- مذهب أهل السنة والجماعة في صحابة رسول الله ﷺ وزوجاته رضي الله عنهن وفيه ردُّ على الرافضة. [الفريح].

هذا الكتاب هو يسمى «لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد»:

الاعتقاد مصدر اعتقد، وهو اليقين الجازم الذي يعتقده القلب ويسمى بالإيمان، فالاعتقاد والإيمان بمعنى واحد، ولهذا يقول جبريل عليه السلام للنبي ﷺ: أخبرني عن الإيمان قال: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره». أخرجه مسلم (٨). وهذه أصول الاعتقاد وتسمى بأركان الإيمان. ف (لمعة الاعتقاد) معناها بيان الاعتقاد الصحيح الذي يجب الالتزام به وترك ما سواه (الهادي إلى سبيل الرشاد) أي: المرشد والرشاد ضد الغي



والضلال فهذا الاعتقاد يهدي إلى الطريق الصحيح الموصول إلى الله سبحانه وتعالى بخلاف عقائد أهل الضلال فإنها تهدي إلى الهلاك وإلى الغواية. [الفوزان].

واللمعة: تُطْلَق في اللغة على معانٍ عدَّةٍ؛ منها: البُلْغَة من العيش، واللُّمعة هي: البياض والصفاء، و«لمعة الاعتقاد»: بُلْغَتُهُ وِصفَاؤُهُ، وصحته المستمدَّة من الكتاب والسُّنَّة، وإذا كانت هذه العقيدة مستمدَّةً من الكتاب والسنة، فلا شك أنها طريقة للرَّشَاد في الدنيا بسلوك العقيدة الصحيحة، والبُعد عن البدع والضلال، والهوى وأهله، وهي طريقة للرَّشَاد في الآخرة؛ فَمَنْ مات على التوحيد الصحيح، أوصلته عقيدته بِفَضْلِ من الله إلى جنَّات الخلد. والمصنَّف قال: «لمعة الاعتقاد» أي: إنه لَمْ يرد بذلك تفصيلٌ، وإنما هي بُلْغَة في الاعتقاد، نسأل الله أن يُثَبِّتَنَا على الكتاب والسنة والعقيدة الخالصة. [الفريح].

أهمية الرسالة من خلال منهج مؤلفها: إذا ابتدأت بقراءة هذه الرسالة فإنك تجد أن مؤلفها ذكر في مطلعها جملاً عامة في تقرير مقام الربوبية، ولهذا يصح أن نقول: إن من فضائل هذه الرسالة أن فيها تقريراً للمعتقد على التحقيق، فإنها ليست مادة من الأحرف التي تقرر جملة من النظر أو التصورات فحسب، بل فيها ذكر لشيء من الحقائق الإيمانية، التي يترتب على قراءتها -فضلاً عن التأمل فيها- التحقيق للإيمان ظاهراً وباطناً، ولهذا

ذكر فيها جملاً من التعظيم لمقام الربوبية، ومقام الألوهية، ومقام النبوة والرسالة، مما يتحقق به قدر من التأصيل للتلازم بين الظاهر والباطن في مسألة الإيمان. والذي درج عليه أكثر المتأخرين أنهم إذا صنفوا في مسائل الاعتقاد يذكرون الجمل التي كثر النزاع فيها بين أهل القبلة فقط، دون ربط هذه الجمل بشيء من الحقائق الإيمانية. [الغفص].

مباحث الكتاب: اشتمل الكتاب على جملة من المباحث:

المبحث الأول: مبحث الصفات، وقد استغرق نصف الرسالة تقريباً.

المبحث الثاني: تكلم عن مبحث القدر.

المبحث الثالث: ثم مبحث الإيمان.

المبحث الرابع: تكلم عن مبحث اليوم الآخر، وقدم له بمقدمة تتعلق بالإيمان بالغيب.

المبحث الخامس: تكلم عن مبحث الصحابة وقدم له بمقدمة تتعلق بمكانة النبي ﷺ.

المبحث السادس: تكلم عن مسألة الإمامة.

المبحث السابع: موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع.

هذا مجمل ما اشتمل عليه هذا الكتاب الذي بين أيدينا فهو شامل لجل مباحث

الاعتقاد. [سندي].

## عملي في هذا الكتاب

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد:

فهذه سلسلة تصدر بإذن الله تبعاً لجمع شروح العلماء على مهمات المتون، توفيراً لجهد الباحثين والمعلمين، وتسهيلاً للطلبة الناهيين، ليس لي فيها من جهد سوى الجمع والترتيب، ونسأل الله القبول، إنه جواد كريم.

أما ما يتعلق بتخريج الأحاديث فإنني اكتفيت بعزو الحديث إلى مصادره.

ولم أذكر الجزء والصفحة في النقل لصغر حجم المتن، ولوضوح الموضع فحيث رجعت إلى الفقرة في المتن من مؤلف الشيخ وجدت كلامه تحتها.

والمراجع التي انتقيت منها هي:

- ١ - تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد للشيخ محمد العثيمين.
- ٢ - شرح لمعة الاعتقاد للشيخ صالح الفوزان.
- ٣ - التعليقات على متن لمعة الاعتقاد للشيخ عبد الله بن جبرين.
- ٤ - إرشاد العباد إلى معاني لمعة الاعتقاد للشيخ عبد الرحمن البراك.

- ٥- تعليقات على شرح لمعة الاعتقاد للشيخ عبد العزيز الراجحي.
- ٦- المستفاد على لمعة الاعتقاد للشيخ عبد الله القصير.
- ٧- شرح لمعة الاعتقاد للشيخ عبد الرحمن المحمود.
- ٨- شرح لمعة الاعتقاد للشيخ ناصر العقل.
- ٩- شرح لمعة الاعتقاد للشيخ صالح آل الشيخ.
- ١٠- شرح لمعة الاعتقاد للشيخ يوسف الغفيص.
- ١١- تيسير رب العباد شرح لمعة الاعتقاد للشيخ عبد الله الفريح.
- ١٢- شرح لمعة الاعتقاد للشيخ عبد الله العنقري.
- ١٣- شرح لمعة الاعتقاد للشيخ صالح سندي.
- ١٤- شرح لمعة الاعتقاد للشيخ خالد المصلح.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَحْمُودِ بِكُلِّ لِسَانٍ، الْمَعْبُودِ فِي كُلِّ زَمَانٍ، الَّذِي لَا يَخْلُو مِنْ عِلْمِهِ مَكَانٌ، وَلَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ، جَلَّ عَنْ الْأَشْبَاهِ وَالْأَنْدَادِ، وَتَنَزَّ عَنْ الصَّاحِبَةِ وَالْأَوْلَادِ، وَنَفَذَ حُكْمَهُ فِي جَمِيعِ الْعِبَادِ، لَا تُمَثِّلُهُ الْعُقُولُ بِالتَّفَكِيرِ، وَلَا تَتَوَهَّمُهُ الْقُلُوبُ بِالتَّصْوِيرِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) «بسم» المعنى: أبتدىء كتابي مستعينا بالله تبارك وتعالى فـ«بسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: «أبدأ ذلك» بالنسبة لمن يؤلف كتابا كإمامنا هنا وإذا كان القارئ يقرأ القرآن وقال: «بسم الله الرحمن الرحيم» تكون «بسم» جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف تقديره: أقرأ بسم، وإذا كان الإنسان مثلاً يدخل بيته أو يدخل مكانا ويقول «بسم الله» يكون معناها: أدخل هذا المكان بسم الله الرحمن الرحيم أي: مستعينا بالله تبارك وتعالى.

ولفظ الجلالة «الله» الصحيح فيه أنه مشتق وليس بجامد؛ لأن العلماء وأهل اللغة اختلفوا في لفظ الجلالة «الله» فبعضهم قال: إنه علم جامد وغير مشتق، وبعضهم

قال: إنه مشتق ثم اختلفوا في الاشتقاق هل هو من (أله يأله فهو مألوه)، أو من (أله يأله فهو آله). فذهب بعض المتكلمين إلى أنه من آله يأله فهو آله، أي: إن الله يأله عباده فهو الذي خلقهم وهو الذي يرزقهم إلى آخره. وبناء على هذا التفسير وقع خطأ كبير عند كثير من المتكلمين حين فسروا كلمة الشهادة: «لا إله إلا الله» حيث فسروها بأن معناها: «لا خالق إلا الله» بناء على هذا الفهم في الاشتقاق، لكن القول الثاني هو الصحيح أنها من آله يأله فهو مألوه، أي: معبود، أي: أن الله سبحانه وتعالى هو الله فهو المستحق للعبودية ومن ثم جاء تفسير كلمة الشهادة: «لا إله إلا الله» أي: لا معبود بحق إلا الله تبارك وتعالى. وهذا هو توحيد العبادة وهو الصحيح أيضا في اشتقاق كلمة «الله».

و (الرحمن الرحيم): اسمان من أسماء الله تبارك وتعالى. «الرحمن»: صيغة مبالغة خاص بالله سبحانه وتعالى لا يوصف به مخلوق. و«الرحيم»: أيضا اسم من أسمائه تبارك وتعالى لكن قد يوصف المخلوق بأنه رحيم، واسمه تبارك وتعالى الرحمن والرحيم دال على صفة الرحمة وهذا الاسم وكذلك أيضا اسم الله «الرحمن» نثبتهما لله تبارك وتعالى كما يليق بجلاله وعظمته من غير مشابهة للمخلوقين. [المحمود].

وهذه الخطبة التي ذكرها المؤلف بين يدي كتابه ورسالته فيما يسميه علماء  
البلاغة «براعة الاستهلال» وبراعة الاستهلال يعتني بها أهل العلم، ومعناها أن  
يُضمنوا الخطبة التي بين يدي كتبهم أو بين يدي كلامهم وخطبهم ما سيتكلمون  
به أو يفصلونه، فلما كان بحث هذا الكتاب في الاعتقاد وفي تنزيه الله وما يستحقه  
جل وعلا وهذا أعلى وأعظم ما في مباحث الاعتقاد ضمن هذه الخطبة الثناء على  
الله وذكر استوائه على عرشه وذكر علمه وإحاطته بكل شيء وذكر أنه جل وعلا  
موصوف بما وصف به نفسه وغير ذلك مما بينه في هذه الخطبة. وأما خطبة الحاجة  
المشهورة الي وردت في حديث ابن مسعود رضي الله عنه وغيره من أن النبي كان يقول بين  
يدي حاجاته: «إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ...». أخرجه أبو داود (٢١١٨)،  
والترمذي (١١٠٥)، والنسائي (١١٦٤). إلى آخره، فهذه مشروعة بين يدي  
الحاجات وكثيرا ما كان يقولها صلى الله عليه وسلم ولكن ليس هذا أمرا مطردا ولذا أهل العلم تارة  
يبدؤون كتبهم وخطبهم ومؤلفاتهم بتلك الخطبة المعروفة بخطبة الحاجة وتارة  
يجعلون خطبهم مذكورة بما يريدون ذكره في خطبتهم أو مؤلفهم أو رسالتهم وهذا  
هو الذي أسلفت لك أنه يسمى «براعة الاستهلال» ولهذا يجتهد أهل العلم في  
الابتداء بمثل هذا اللفظ العظيم الموجز الذي يدل على المراد بل ويتنافس العلماء

في أن يُضمّنوا صدور خطبهم لكتبهم ولغيرها ما يريدون إيضاحه في كتبهم أو في خطبهم ونحو ذلك. [صالح آل الشيخ].

(الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَحْمُودِ بِكُلِّ لِسَانٍ) بدأ بالحمد بعد بسم الله الرحمن الرحيم، وهذا أيضاً من السنة أن يُبدأ الكلام بالحمد لله، كما كان النبي ﷺ يفعل ذلك، وكما بدأ الله كتابه بالحمد لله رب العالمين في سورة الفاتحة، والحمد: معناه الشاء، فالله جل وعلا يُثنى عليه ويُحمد لذاته ولأسمائه ولصفاته ولأفعاله جل وعلا.

وقوله: (الحمد) الألف واللام للاستغراق، أي: المحامد لله عز وجل فهو المستحق للحمد على الإطلاق، والحمد أعم من الشكر؛ لأن الشكر يكون على الأفعال فقط، وأما الحمد فيكون على أوسع من ذلك على الذات وعلى الأسماء والصفات والأفعال. فقوله: (الحمد لله) أي: الشاء الكامل مستحق لله عز وجل وحده لا شريك له. [الفوزان].

والحمد ذكر أوصاف المحمود الكاملة وأفعاله الحميدة مع المحبة له والتعظيم. وهذا هو الفرق بينه وبين المدح، المدح يذكر فيها أوصاف الممدوح لكن ما يلزم من ذلك المحبة، أما الحمد فهو ذكر أوصاف المحمود والثناء عليه بها مع حبه وإجلاله وتعظيمه، فأنت قد تمدح الأسد ولكن لا يلزم من ذلك أن تحب الأسد، قد تمدح الجبار أو الظالم في بعض الصفات وأنت لا تحبه، فالمدح لا يلزم



منه المحبة بخلاف الحمد؛ ولهذا جاء في حق الرب الحمد ولم يأت المدح: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ولم يأت أمدح الله. [الراجحي].

و«ال» في «الحمد» للاستغراق. والمقصود بقول القائل «الحمد لله» ذكر أوصاف المحمود والاعتراف بها والثناء على الله سبحانه وتعالى بما هو أهله.

وقول المؤلف رحمه الله تعالى هنا: «بكل لسان» يدل على أمر مهم وهو أن الله سبحانه وتعالى فطر جميع الخلق على حمده سبحانه وتعالى والاعتراف له بالربوبية ومن ثم فقوله: «المحمود بكل لسان» يشمل لسان الحال ويشمل أيضا لسان المقال الذي يعم جميع المخلوقات كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [الإسراء: من الآية ٤٤]. لسان الحال: فإن الله سبحانه وتعالى يحمده جميع المخلوقات. ولسان المقال: فإنه سبحانه وتعالى المحمود على جميع الألسنة فمهما اختلفت اللغات فإن الله سبحانه وتعالى يحمده أهل تلك اللغة بما علموا من أوصافه سبحانه وتعالى وبما هو أهله، وهذا من خصائص الألوهية والربوبية التي لا تكون لأحد إلا لله سبحانه وتعالى. [المحمود].

(الْمَعْبُودُ فِي كُلِّ زَمَانٍ) العبادة في اللغة: هي الذلُّ والخضوع، وفي الشرع: «اسمُ جامعٍ لكلِّ ما يُحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، والبراءة مما ينافي ذلك ويضاده».

ومن خلال تعريف العبادة لغةً وشرعاً، يتبيّن لنا أنّ عبودية الله عزَّ وجلَّ على قسمين: القسم الأول: عبودية عامّة: وهي أن كلَّ الخلق تحت قهره، فهم مقهورون خاضعون لله سبحانه وتعالى يفعل فيهم ما يشاء، ويحكم ما يريد، وهذا النوع من العبودية يشمل جميع الخلق، ولا يخرج منه أحد، ويدل على هذه العبودية: قوله تعالى: ﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِيَ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣]. وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٨].

القسم الثاني: عبودية خاصّة: وهي عبودية الطاعة، وهي التي يتميَّز بها المسلمون عن الكفار، ويدل عليها: قوله تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣]. وقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]. ومن خلال قسمي العبودية، فالله عزَّ وجلَّ معبودٌ في كلِّ زمان، وهذا ظاهر في العبودية العامة؛ فكل شيء في هذا الكون إلى قيام الساعة تحت قهره سبحانه.

وأما العبودية الخاصة؛ فدلالة ذلك من وجهين:

١ - ما نقل إلينا من أخبار الرُّسل وعبوديتهم لله عزَّ وجلَّ ومن تبعهم من أقوامهم، وأما آدم فقد أهبط إلى الأرض وهو على التوحيد، وأما خاتم النبيين محمد ﷺ فقد قال: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ» أخرجه مسلم (١٩٢٠).

٢ - بقية المخلوقات التي تعبد الله عزَّ وجلَّ في كل زمان، ومن ذلك الملائكة؛ قال الله عزَّ وجلَّ عنهم: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، وقال النبي ﷺ عنهم: «أَطَّتِ السَّمَاءُ، وَحُقَّ لَهَا أَنْ تَبْطَأَ، مَا فِيهَا مَوْضِعُ شِبْرٍ إِلَّا وَفِيهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ». أخرجه الترمذي (٢٣١٢). [الفريخ].

فالله هو المستحق للعبادة في جميع الأزمنة، وهو معبود بالفعل؛ فإن كفر به الجن والإنس، فعنده ملائكة تعبد، ﴿فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَهُمْ لَا يَسْأَمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩]، وغيرها من الآيات. [البراك].

ودليل أن الله معبود في كل زمان:

١ - أن الملائكة يسبحونه بالليل والنهار لا يفترون.

٢ - أن المكلفين من الجن والإنس يعبدونه سبحانه العبادات المؤقتة بأوقاتها وجهات الأرض مختلفة في توقيتها فلا يمضي وقت على قوم إلا دخل على غيرهم.

٣ - أن ذكره سبحانه بالتسبيح والتحميد والتكبير والتهليل والاستغفار والدعاء وتلاوة القرآن وتعلم العلم وتعليمه مشروع في سائر الأوقات والبلاد.

٤ - قوله ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا». أخرجه البخاري (٤٣٨)، ومسلم (٥٢١). ولم يستثن من الأرض إلا المقبرة والمجزرة والمزبلة والحمام كما في الأحاديث الأخرى، وذلك إجلالاً لله تعالى، وقطعاً لذرائع الشرك، ومهابة بالمعظم شرعاً.

٥ - أنه ما من وقت وحال يكون فيها المكلف إلا لله تعالى عليه عبادة مناسبة لذلك الوقت وتلك الحال، فمثلاً: إذا أذن بالصلاة فالعبادة هي الاستجابة للنداء وأداء الصلاة. وإذا دُعِيَ إلى الصدقة فالعبادة بذل ما تيسر أو أن يقول خيراً. وإذا رُؤِيَ التقصير في الواجب، فالعبادة الأمر به والحض عليه، وإن رُؤِيَ المنكر فالعبادة النهي عنه والمنع منه حسب الاستطاعة. [القصير].

(الَّذِي لَا يَخْلُو مِنْ عِلْمِهِ مَكَانٌ، وَلَا يَشْغَلُهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ) فعلمه محيط بكل شيء،  
 بالسموات والأرض، وما فيهما وما بينهما، ﴿وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الحديد: ٦]،  
 والآيات التي تفصل ذلك كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا  
 هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَةٍ الْأَرْضِ  
 وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ  
 يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ  
 إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا  
 عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَا تَحْمِلُ  
 مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ  
 إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [فاطر: ١١]، وقال على لسان لقمان: ﴿يَبْنِيْ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ  
 حَبَّةٍ مِّنْ حَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ  
 لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ١٦]. [البراك].

والمراد بالشأن: الخطب والأمر والحال؛ أي: هو سبحانه لا ينشغل بتدبير  
 مخلوق وأمره عن تدبير بقية الخلق ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ  
 فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]. يقول بعض الخطباء في الثناء على الله تعالى: لا تشبهه عليه  
 اللغات، ولا تغلظه كثرة المسائل مع اختلاف اللغات، وتفنن المسؤولات. هذا

معنى لا يشغله شأن عن شأن، لا يشتغل بسماع هذا عن هذا، بل يدعوه مئات الألوف وألوف الألوف في لحظة واحدة، ويسمع دعاءهم، ويعرف حاجاتهم، ويعرف مطالبهم، ويجب من يجيبه منهم، ويعطيه سؤله، ولا شك أن هذا يستلزم أنهم يعظمونه، ويعتقدوا أنه ربهم ومالكهم، وأنه هو المعبود وحده. [الجبرين].

وسعة علم الله بكونه لا يخلو من علمه مكان وكمال قدرته وإحاطته حيث لا يلهيه أمر عن أمر. لكماله سبحانه وتعالى فهو الكامل في ذاته وأسمائه وصفاته وأفعاله لا يخلو علمه منه مكان، ولا يشغله شأن عن شأن بخلاف المخلوق الضعيف الناقص فعلمه ناقص مسبوق بالجهل، وينتهي أيضا بالموت فلا يعلم إذا مات، وكذلك المخلوق ضعيف يلهيه شأن عن شأن. أما الرب سبحانه وتعالى فلا يلهيه شأن عن شأن، ولا يتضرر بسؤال السائلين ولا بإلحاح الملحّين، من يحصي الخلائق؟ لا يحصيهم إلا الله في البراري والبحار وفي الجو والسموات والأرضين كلهم يسألون الله في وقت واحد يلهجون بذكره وثنائه فيشبههم ويجب سؤالهم ويرزقهم ويعافيه في وقت واحد لا يلهيه شأن عن شأن، خلقهم وأوجدهم ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]. وفي يوم القيامة يحاسب الله الخلائق في يوم واحد فلا يلهيه شأن عن شأن سبحانه وتعالى، ولا يشغله شيء عن شيء سبحانه لا إله إلا هو. [الراجحي].

قوله: (جَلَّ عَنْ الْأَشْبَاهِ وَالْأَنْدَادِ، وَتَنَزَّ عَنْ الصَّاحِبَةِ وَالْأَوْلَادِ) جل: يعني: عظم وارتفع سبحانه وتعالى، وهي كلمه تنزيه، مثل كلمة: «تعالى»، وكلمة: «تبارك». فهو منزّه عن الأشباه والأنداد، فليس له شبيه ولا ند، كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥]، وقال سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، وقال جل وعلا: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، جل عن الأشباه والأنداد، فلا شبيه له، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] فلا كفؤ له، ولا ند له، ولا شبيه له. [البراك].

وأعظم ذنب أن يجعل الإنسان لله ندًّا؛ ويدلُّ على ذلك: ما جاء في الصحيحين من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: سألتُ رسول الله: أي الذنب أعظم؟ فقال: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ». البخاري، صحيح البخاري (٤٤٧٧)، أخرجه مسلم (٨٦). [الفريح].

(جَلَّ) أي: عظم، (الْأَشْبَاهِ) جمع شبيه، و(الْأَنْدَادِ) ند، والشبيه هو المماثل والله عز وجل عظم عن أن يكون له مماثل. وتنزه، أي: تباعد عن أن يكون له صاحبة، وقد نزه الله عز وجل عن نفسه ذلك فقال: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [الأنعام: ١٠١]، وقال سبحانه

عن عباده من الجن حينما سمعوا القرآن: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً  
وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣]. وقد نسب بعض الكفار لله عز وجل الولد، فقد قال النصارى  
عيسى ابن الله، وقال اليهود عزير ابن الله، وقال المشركون: إن الملائكة بنات الله.  
وكل ذلك افتراء على الله عز وجل: ﴿وَحَرِّقُوا لَهُ وَبَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ  
وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] خرقوا، أي: افتروا على الله بنين وبنات بغير  
علم. ولا شك أن غنى الله سبحانه وكماله لا يمكن أن يكون معه اتخاذ صاحبة  
والولد، فالولد إنما يولد للوالد لحاجته إليه وضعفه وافتقاره إليه، والله عز وجل هو  
الغني المتعالي على خلقه الغني عنهم، والولد إنما يولد للإنسان ويمر عبر المراحل  
الطويلة من الحمل والوضع؛ لأنه لا يستطيع أن يخلق، أما الله عز وجل فهو القادر  
على الخلق فلا حاجة له من إله سبحانه؛ ولأجل هذا نبه على هذا في سورة الأنعام  
حيث قال: ﴿أَتَى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ  
شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] ثم إن هذه القضية ممتنعة عقلا؛ لأن الولد من  
المقطوع به عقلا أنه يأخذ خصائص أبيه ويكون مثل أبيه، وإذا تأملت فيما هو من  
خصائص الله عز وجل تجد أن الله هو الأول الذي ليس قبله شيء، فهو قديم، أي:  
أزلي، وهذا الذي ولد كما يزعم هؤلاء الزاعمون على الله عز وجل والمفترون عليه  
سبحانه يزعمون أن عيسى ولد الله عز وجل، وكذلك عزير، أو الملائكة، وهؤلاء



وجدوا بعد أن لم يكونوا، إذن لابد أن يكون الولد قديماً كوالده وهذا محدث،  
اختلفت الصفات والخصائص فامتنع أن يكون الله عز وجل. والخلاصة أن هذه  
القضية قضية ممتنعة عقلاً ولا يمكن لمن عرف الله عز وجل وما له من صفاته  
ونعوت لا يمكن أن ينسب لله عز وجل الصاحبة والولد. [سندي].

وهذه الجملة يؤخذ منها صفات السلب وصفات النفي فإن صفات الله تعالى  
صفات سلبية، أو صفات ثبوتية، ولكن إذا أتت الصفات السلبية استلزمت  
الصفات الثبوتية، وإلا فالسلب المحض لا يمدح الله به نفسه حتى يتضمن صفة  
ثبوت يمتدح بها، فإن المدح إنما هو بالصفات المثبتة لا بالصفات المنفية، فإذا  
قال مثلاً: (جَلَّ عَنِ الْأَشْبَاهِ وَالْأَنْدَادِ، وَتَنَزَّهَ عَنِ الصَّاحِبَةِ وَالْأَوْلَادِ) فهذا نفي، وقد  
نفى الله ذلك عن نفسه في عدة آيات، كقوله تعالى: ﴿مَا أَتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا  
وَلَدًا﴾ [الجن: ٣]، وكقوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ  
لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِّنَ الدُّلِّ وَكَبِيرُهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء:  
١١١]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، هذه كلها  
نفي وسلب، ولكن يمدح نفسه بهذا السلب لأنه يتضمن ثبوت أضداد هذه  
الصفات، كل ذلك يستدعي صفة ثبوتية هي التفرد والوحدانية التي تستلزم الكمال  
فإنه إذا كان واحداً فرداً صمداً تصمداً إليه القلوب، وتتوجه إليه الرغبات، ومع ذلك

هو محيط بالمخلوقات، وعالم بها، وهو خالقها، ومدبرها وحده، أليس ذلك دليل العظمة؟ أليس ذلك دليل الكبرياء؟ لا شك أنه إذا تنزه عن أن يحتاج إلى صاحبة يعني زوجة لا يحتاج إلى ولد، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] وقد نزه الله نفسه عن الولد، وأخبر بأن هذه فرية قالها المشركون، وأنها أعظم فرية وأكبرها، قال تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۖ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ۚ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ۚ﴾ [مريم: ٩٠-٩٢].

يعني أن مقاتلهم هذه تكاد أن تتفطر لها السماوات، وتنشق لها الأرض، وتخزلها الجبال وتتفطر لها المخلوقات العظيمة لعظم شناعتها، حيث جعلوا الله تعالى ولداً مع أنه مستغن عن الولد والوالد والشريك والنظير والمثيل والند والكفو؛ لماذا؟ لأن هذه الأشياء تستلزم الحاجة، أو تستلزم المثلية، تستلزم أنه بحاجة إلى الولد كالإنسان الذي بحاجة إلى ولده يساعده ويساعده ويقوم مقامه، ويعينه عند عجزه، ويخلفه بعد موته، والرب تعالى ليس كذلك، وليس بحاجة إلى الولد ولا إلى الزوجة، ولا إلى شريك، فهو له الكمال المطلق، إذن فنفي الصاحبة يستلزم عدم الحاجة ويثبت الغنى، وكذلك نفي الولد يلزم منه إثبات الكمال، وكذلك نفي الشريك، ونفي الند ونفي المثل، وما أشبه ذلك. ورد أيضاً على من أثبت ذلك من المشركين ونحوهم كقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَفْتِيَهُمُ الْرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾

أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ ﴿١٥٠﴾ أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَيْنِ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾ [الصافات: ١٤٩-١٥٤].

وقد رد شيخ الإسلام رحمه الله في رسالته التدمرية في قاعدة من القواعد على من يصف الله تعالى بالصفات السلبية التي هي عدم محض، وكذلك في كثير من كتبه، وأخبر في «الحموية» أن الله بعث رسله بنفي مجمل، وإثبات مفصل، وأن الإثبات يقصد بذاته، والصفات الثبوتية مقصودة لذاتها، وأما الصفات السلبية فمقصودة لغيرها، والله تعالى نزه نفسه بقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الجن: ٣]، ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَتَى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠١]، فإذا نزه نفسه عن مثل هذا دل على صفة الكمال، وتنزهه عن الشركاء والأمثال، وذلك يثبت وحدانيته حتى لا يعبد غيره.

وفي الآية التي في سورة سبأ يقول ابن القيم رحمه الله: إنها قطعت جذور الشرك يعني عروقه، وهي قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢-٢٣].

فنفى أربع حالات: الملك ملك الاستقلال، فأما ما تملكه أنت من متاعك أو منزلك فليس ملك استقلال؛ لأنك أنت وهو ملك لربك وخالقك، أي: لا يملكون ولو مثقال ذرة، فكيف يُعبدون؟! وقد يقول قائل: نسلم أنهم لا يملكون، وأن الملك لله، قال تعالى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، لكن يمكن أن يكونوا شركاء، فنفى ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ﴾، ولو شراكة في مثقال الذرة. وقد يقول قائل: نسلم أنهم لا يملكون وليسوا شركاء، ولكن يمكن أنهم أعوان لله، أي: أنهم أعانوا الله في إيجاد الموجودات، فنفى ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ﴾، أي: من معين ليس لله تعالى مظاهر ولا مساعد، ولا معين في إيجاد الموجودات بل المنفرد بذلك وحده؛ وإذا كان كذلك فإنه المستحق لأن يعبد وحده.

ثم نفى الشفاعة عنده إلا لمن أذن له، حتى لا يقولوا: هؤلاء شفاعونا عند الله فإذا انتفى الشريك وانتفى الولد، وانتفى المعين، ونفيت الصاحبة، ونفى الند والنظير والكفو؛ أثبت صفات الوجدانية والتفرد، فهذا مقتضى هذه الصفة، وهي أننا ننفي هذه النقائص حتى ثبت الوجدانية التي هي صفة كمال لا يشاركه في هذا الكمال ولا في هذه الوجدانية أحد، ولأجل ذلك من أسماء الله (الواحد)، ومن أسمائه (الأحد)، فقوله تعالى: ﴿وَالْهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] إثبات للوجدانية،

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] إثبات الأحدية، والأحد مبالغة في الوجدانية، يعني هي أبلغ من أن يقول: (قل هو الله واحد)، أحد، أي: منفرد بالأحدية لا يشاركه في هذه الصفة غيره. فإذا اعتقد المسلم ذلك عرف أنه المستحق لأن يعبد وحده جل وتنزه عن الشريك وعن صاحبة وعن الند والنظير والمثيل.

(وَنَقَذَ حُكْمُهُ فِي جَمِيعِ الْعِبَادِ) هذه صفة ثبوتية، فبعد ما ذكر الصفات السلبية ذكر الصفة الثبوتية، وهي أن حكمه ذاهب في جميع العباد، قال تعالى: ﴿إِنْ أَلْحَكُمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٤٠]، حكمه: أمره وتدبيره وتصرفه، لا راد لحكمه، ولا معقب لحكمه ولا لقضائه، نفذ حكمه في جميع البلاد وفي جميع العباد، وله الحجة في ذلك، ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، فكونه يحكم فيهم بما يشاء، معناه: أنه يتصرف في ملكه لأنهم خلقه ولأنهم ملكه ولأنه المتصرف بهم وحده. فإذا كانوا ملكه فلا معقب لحكمه ولا راد لقضائه، وحكمه نافذ فيهم شاءوا أم أبوا، هذا هو الأصل في أن حكم الله تعالى نافذ في الخلق كلهم أولهم وآخرهم، هذه كما قلنا صفة ثبوتية تثبت أن الحكم لله، ويعرف الفقهاء والأصوليون الحكم بأنه: إثبات أمراً أو نفيه عنه. أما حكم الله تعالى فهو تقديره وتنفيذ قدره، فإذا قدر أمراً نفذ قدره أيّاً كان تقديره وتدبيره، وتصرفه هذا هو حكمه، ويمكن أن

يكون حكمه أمره ونهيه، وإن كان قد يأمر من لا يفعل، فقد أمر الكفار بالإيمان فما آمنوا، وأمر العصاة بالطاعة فعصوا، فهل يسمى حكماً؟ نسميه حكماً شرعياً لا حكماً قدرياً، بمعنى أن الحكم النافذ الذي لا بد من وجوده هو الحكم القدري، هو الحكم الذي قضاه وقدره في الأزل، وحكم بوجوده فلا راد له، وأما الحكم الشرعي وهو شرع هذه الأحكام، وشرع الأوامر والنواهي وشرع الطاعات وتحريم المحرمات، فهذا حكم شرعي ينفذ فيمن قدر الله إيمانهم، لا فيمن قدر الله عصيانهم. [الجبرين].

فحكمه سبحانه نافذ لا معقب لحكمه، ولا راد لقضائه فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، والحكم المضاف إليه قسمان:

الحكم الشرعي: وهو أمره ونهيه فالحلال ما أحله الله، والحرام ما حرمه الله، والدين ما شرعه الله.

الحكم الكوني: وهذا القسم هو النافذ الماضي، كما جاء في الحديث من دعاء النبي ﷺ: «مَاضٍ فِي حُكْمِكَ، عَدْلٌ فِي قَضَاؤِكَ». أخرجه أحمد (٣٧١٢). [البراك].

والأصل في هذا الحكم النافذ في جميع العباد أنه حكمه القدري، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وهذا الذي نفذ في الجميع المؤمن والكافر، فجميع العباد نفذ فيهم حكم الله سبحانه وتعالى، فهم جاءوا إلى هذه الدنيا بأمر الله، ويحيون بأمر الله،

ويموتون بأمر الله، فحكمه فيهم نافذ وقد يدخل في عموم هذا الكلام: أن الله سبحانه وتعالى وحده هو الذي يحكم بين العباد في الدنيا بشرعه وأمره، وفي الآخرة بجزائه وحسابه، كما قال تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

والخلق: هو التقدير. والأمر: هو نفاذ شرع الله سبحانه وتعالى. فهو سبحانه وتعالى الذي يحكم بين عباده، ويُشرع لهم بما يشاء، فبما أنه سبحانه هو القاهر فوق عباده، وبما أن حكمه القدري هو النافذ، فهو أيضاً سبحانه وتعالى الذي له الشرع والحكم بين عباده. قال تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، فهو الذي ينفذ حكمه في جميع العباد قدراً، وهو الذي يجب أن ينفذ حكمه في جميع العباد أمراً وشرعاً. [المحمود].

قوله: (لَا تُمَثِّلُهُ الْعُقُولُ بِالتَّفَكِيرِ، وَلَا تَتَوَهَّمُهُ الْقُلُوبُ بِالتَّصْوِيرِ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]) هذه من الصفات السلبية، وهي نفي تصوّر العقول والقلوب لذاته سبحانه وذلك لعجز المخلوقات عن الإحاطة به سبحانه قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾ [طه: ١١٠].

الله عز وجل مع كمال عظمتِه لم يأمرنا في التفكُّر بذاته؛ لعجز عقولنا وقلوبنا عن تصوُّر ذلك، وأمرنا بالتفكُّر في مخلوقاته وآياته؛ فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٠]، والآيات كثيرة في هذا الباب. بل إنَّ عقولنا وقلوبنا تعجز عن تصوُّر ما في الجنة، فكيف تُتصوَّر ذات الله تعالى؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، اقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]». أخرجه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤). [الفريح].

وهنا ذكر الشيخ قاعدة، ففي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ إشارة إلى القاعدة التي قررها الله عز وجل وهي قاعدة الإثبات والنفي، وهنا بدأ بالنفي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ لدفع توهم المشابهة قبل تقرير الإثبات، وهذا نهج تفرد به أهل السنة والجماعة والسلف عن بقية الفرق التي هلكت، بمعنى أنهم يقررون نفي المماثلة والمشابهة لئلا ينصرف الذهن عند سماع صفات الله وأسمائه وأفعاله إلى التشبيه والتمثيل، فإذا استقر في ذهن المسلم أن الله ليس كمثله شيء ثم سمع قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ اندفع التشبيه واندفع التمثيل وتوهم



ذلك. فإذا هذه قاعدة، وهي: أن الله عز وجل موصوف بالإثبات، أي: إثبات ما أثبتته لنفسه وما أثبتته له رسول الله ﷺ، ونفي النقائص عن الله عز وجل جملة وتفصيلاً. فقلوه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فيها نفي للنقائص، وفيها نفي للمماثلة والمشابهة. وقوله: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فيها إثبات، وهذه هي القاعدة الأساسية التي ينبني عليها توحيد الأسماء والصفات. [العقل].

فلا يمكن أن يصل العباد إلى معرفة كنه الله عز وجل، وحقيقة صفاته مهما فكروا ومهما تأملوا ومهما تصوروا في أذهانهم لا يمكن البتة أن يصلوا إلى كنه ذات الله عز وجل وحقيقته، وكيف يكون ذلك والعبد ناقص والعبد عاجز والعبد ضعيف، وعقله الذي يفكر به محكوم بحواسه الخمس؟! هذه الحواس الخمس هي التي يستطيع أن يفكر في حدودها وما كان وراء ذلك فانه لا يمكن أن يصل إليه البتة. والله عز وجل لم يره ابن آدم ولم يرى مثيلاً له، وهذان الطريقان هما اللذان يمكن أن يصل الإنسان من خلالهما إلى تمثيل صفات الله عز وجل أو الوقوف على حقيقة ذاته، وهذا الأمر في حقه عز وجل ممتنع. وإذا كان الإنسان عاجزاً عن أن يحيط بتصور بعض المخلوقات فكيف بالله عز وجل وأقرب ما يكون للإنسان هو أعجز من أن يحيط علماً بكنهه وحقيقته هذه الروح التي بين جنبي الإنسان لا يستطيع الإنسان إدراكاً لحقيقتها وصفتها، مع أنه يقطع بوجودها ويقطع بأن لها

صفات، وأن هذه الروح تخرج وتصعد وتهبط إلى غير ذلك يعلم ذلك ومع ذلك لا يدرك كنهها، فكيف يطمع أن يحيط من خلال التفكير والتأمل والتوهم أن يحيط علمًا بالله عز وجل وصفاته هذا مما لا سبيل له البتة. [سندي].

(لَا تُمَثِّلُهُ الْعُقُولُ بِالتَّفَكِيرِ) أي: مهما بلغ العقل في فهمه وسعة خياله أو نحو ذلك، فلا يستطيع أن يمثل أو يشبه ذات الله، أو صفة من صفات الله تبارك وتعالى. وكيف يستطيع عقل الإنسان القاصر الصغير أن يمثل ذات الله أو صفة من صفاته؟ والله سبحانه وتعالى يقول عن نفسه في آية هي مما يجب أن يقف عندها الإنسان دائماً وهو يتكلم عن صفات الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] تصور هذا!! فأنى لهذا الإنسان الذي هو خلق صغير جداً يجري على هذه الأرض، وهذه الأرض بالنسبة لكون الله الشاسع لا تمثل إلا ذرة صغيرة جداً، ومع ذلك فإن الأرضين والسماوات بكواكبها ومجراتها وسعتها كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ فكيف يأتي العقل ليمثل صفات الله سبحانه وتعالى؟ فهو سبحانه وتعالى لا تمثله العقول بالتفكير.

(وَلَا تَتَوَهَّمُهُ الْقُلُوبُ بِالتَّصْوِيرِ) الوهم: قوة من شأنها إدراك الجزئيات، والمعنى: أن القلب مهما توهم لا يمكن أن يصل إلى وهم معين بتصوير ذات الله سبحانه

وتعالى أو صفاته. ولهذا قطع أئمة السلف رحمهم الله تعالى أن كيفية صفات الله سبحانه وتعالى لا تعرف، ولا يحاط بها، ولذا فإن أهل السنة والجماعة يشبّون لله الصفات لكن الكيفية يكلون أمرها إلى الله، كما قال الله تبارك وتعالى عن نفسه: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أي: أنه سبحانه وتعالى وإن كان يُرى حيث يراه المؤمنون يوم القيامة رؤيا عيانية حقيقية، إلا أنهم مع رؤيتهم له لا يدركونه، ولا يحيطون به سبحانه وتعالى. وفرق بين الرؤية وبين الإدراك، والله المثل الأعلى فنحن الآن مثلاً نرى السماء ونرى الشمس ونرى القمر لكننا لا نستطيع أن ندرك هذه المخلوقات، بل في الأرض نرى الجبل إلا أننا لا نستطيع أن ندرك تفاصيل هذا الجبل ونحو ذلك، والله المثل الأعلى، فالله يرى ولكن مع ذلك لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير، فهو سبحانه وتعالى لا تتوهمه القلوب بتصوير معين سواء كان هذا التصوير مما يتوهمه القلب أو العقل لصفة ذاتية لله سبحانه وتعالى، أو لصفة معنوية أو لصفة فعلية.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله تعالى قاعدة من قواعد أهل السنة مستنبطة من كتاب الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وهذا هو منهاج أهل السنة والجماعة، فقلوه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد على المشبهة والممثلة، فهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء فلا يماثل أحدا من خلقه، ولا تماثل

صفاته صفات أحد من خلقه، ولذا قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ و ﴿شَيْءٌ﴾ <sup>صل</sup> تعم؛ لأنها نكرة في سياق نفي بقوله: ﴿لَيْسَ﴾، والكاف في قوله: ﴿كَمِثْلِهِ﴾ جاءت للتأكيد، والأصل فيه «ليس مثله شيء»، فأكدتها بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. وبعض العلماء قالوا: إن الكاف بمعنى «مثل» فيكون المعنى: «ليس مثل مثله شيء»، قالوا وهذا من باب المبالغة، أي: أنه إذا كان مثل المثل ليس كمثله سبحانه، فإن المثل من باب أولى. وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ هذا لبيان إثبات الصفات لله سبحانه وتعالى، فهو رد على المعطلة؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ اسمان لله دالان على صفتي السمع والبصر له تبارك وتعالى، والسميع البصير اسمان لله لا يمكن أن يثبتا إلا بإثبات ما دلاً عليه وهو صفة السمع والبصر. [المحمود].

لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَالصِّفَاتُ الْعُلَى، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى﴾ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ  
وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴿٦﴾ وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى  
﴿٧﴾ [طه: ٥-٧]، ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]، وَقَهَرَ كُلَّ مَخْلُوقٍ عِزَّةً  
وَحُكْمًا، وَوَسَّعَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ  
عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] مَوْصُوفٌ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ.

(لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى، وَالصِّفَاتُ الْعُلَى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى﴾ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا  
فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى ﴿٦﴾ وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ  
يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴿٧﴾ [طه: ٥-٧]، ﴿أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢]،  
وَقَهَرَ كُلَّ مَخْلُوقٍ عِزَّةً وَحُكْمًا، وَوَسَّعَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ  
وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]: الواجب في نصوص الكتاب  
والسنة إبقاء دلالتها على ظاهرها من غير تغيير لأن الله أنزل القرآن بلسان عربي  
مبين، والنبي يتكلم باللسان العربي، فوجب إبقاء دلالة كلام الله وكلام رسوله على  
ما هي عليه في ذلك اللسان؛ ولأن تغييرها عن ظاهرها قول على الله بلا علم وهو  
حرام، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ

وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿[الأعراف: ٣٣]، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] فإن ظاهر الآية أن الله يدين حقيقتين فيجب اثبات ذلك له، فإذا قال قائل: المراد بهما القوة. قلنا له: هذا صرف للكلام عن ظاهره فلا يجوز القول به؛ لأنه قول على الله بلا علم. [بن عثيمين].

والله عز وجل له الأسماء الحسنى، والصفات العلى: وأسماء الله الحسنى وصفاته العلى موضوعان، يندرج تحتها قواعد يحسن بالمسلم معرفتها، ولأن هذا المتن - لمعة الاعتقاد - فيه نصيب كبير من الكلام على صفات الله تعالى؛ فمن الأفضل معرفة أهم هذه القواعد، قبل الوصول إلى آيات الصفات.

أولاً: أسماء الله: فمن القواعد في أسماء الله تعالى ما يلي:

القاعدة الأولى: أسماء الله كلها حسنى، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، والمعنى: أنها بالغة في الحسن غايته؛ لأنها متضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه. مثال ذلك: اسم الله (العليم)، هذا الاسم بلغ في الحسن غايته؛ فهو متضمن للعلم الكامل الذي لم يسبق بجهل، ولا يلحقه نسيان، بخلاف الخلق فقد تجد من الناس من عنده علم،

ولكن علمه يسبقه جهل، ويلحقه نقص، والله عز وجل مُنَزَّه عن ذلك؛ لأن أسماءه حسنى، تتضمن صفات كاملة لا نقص فيها بأي وجه.

القاعدة الثانية: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف: فهي أعلامٌ تدلُّ على ذاته سبحانه وتعالى وهي أوصاف تدلُّ على معانٍ تضمنتها؛ دليل ذلك ومثاله: اسم الله (الرحيم): سَمَّى الله عز وجل به نفسه؛ فقال تعالى: ﴿نَبِيُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩]، وبين الله عز وجل في آية أخرى ما يدلُّ على أن الرحيم هو المتَّصف بالرحمة؛ فقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف: ٥٨].

وتحت هذه القاعدة قاعدتان:

الأولى: أن أسماء الله عز وجل أعلامٌ مترادفة، تدل على معنى مسمى واحد، وهو الله عز وجل وهي أوصاف، كل وصف يدل على معنى خاصٍ تضمَّنه ذلك الاسم؛ مثال ذلك: أسماء الله تعالى: (العليم، الرحمن، الرحيم، الحي، القدير، العزيز، الحكيم، السميع، البصير...) وغيرها من الأسماء الثابتة، كلُّها أسماء لمسمى واحد وهو الله سبحانه وتعالى لكن المعنى الذي تضمَّنه (العليم) غير معنى (الرحمن)، ومعنى (الرحمن) غير معنى (البصير)... وهكذا.

الثانية: أن هناك من أسماء الله تعالى ما يَتَضَمَّنُ صفًا متعدِّيًا لا بُدَّ من الإيمان به أيضًا. مثال ذلك: اسم الله (الرحمن)، لا بُدَّ حين الإيمان به:

١- أن نؤمن بإثباته اسمًا لله عزَّ وجلَّ يدل على ذاته تعالى كما تقدم بيان هذا قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ ۝ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۝﴾ [الرحمن: ١-٢].

٢- أن نؤمن بما تضمَّنه هذا الاسم من معنى أو صفة: وهي الرحمة.

٣- أن نؤمن بأنه يرحم من يشاء؛ لأن هذا وصفٌ مُتَعَدٍّ، يُوصله الله عزَّ وجلَّ إلى من يشاء من عباده؛ قال تعالى: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾ [العنكبوت: ٢١].

القاعدة الثالثة: أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين: ويدلُّ على ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه، وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ...». أخرجه أحمد (٣٧١٢). ووجه الدلالة: أن ما استأثر الله به في علم الغيب عنده كثيرٌ، لا يمكن حصره، ولا إحاطته.

إشكالٌ: كيف نجمع بين هذه القاعدة، وبين حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ». أخرجه البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧)؟ الجمع بينهما أن يُقال: ليس في حديث أبي هريرة ما يدل على حصر أسماء الله تعالى في تسعة وتسعين اسمًا، وإنما يدل على أن من أحصى لله تسعة وتسعين اسمًا من أسمائه دخل الجنة؛ كمن يقول عندي مائة درهم أعددتها للصدقة،



فلا يمنع أن يكون عنده أكثر من ذلك، ولكن ما أعدّه للصدقة هو مائة فقط، وأما ما رواه الترمذي، وابن ماجه، في تعداد التسعة وتسعين اسمًا بعد الحديث السابق، فليست من قول النبي ﷺ باتفاق أهل المعرفة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>.

القاعدة الرابعة: أسماء الله تعالى توقيفية، لا مجال للعقل فيها: فلا ثبت من أسمائه إلا ما جاء في الكتاب والسنة، فلا يُزَادُ ولا يُنْقَصُ، إنما ثبت ما جاء به النص؛ ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

القاعدة الخامسة: اجتناب الإلحاد في أسماء الله تعالى:

والإلحاد فيها: هو الميل بها عما يجب فيها، وهو على أنواع:

١ - إنكار شيء مما دلّت عليه وتضمنته الأسماء من صفات وأحكام، كما فعل

أهل التعطيل.

(١) مجموع الفتاوى (٦ / ٣٨٢).

٢- جعل أسماء الله تعالى متضمنة لصفات تُشابه صفات المخلوقين، كما فعل أهل التشبيه.

٣- إطلاق اسم على الله لم يُسمَّ به نفسه، كتسمية النصارى له: (الأب)، وتسمية الفلاسفة له: (العلة الفاعلة)، فهذا إلحادٌ في أسمائه، وعدم تنزيه الله عما لا يليق به سبحانه.

٤- اشتقاق أسماء للأصنام والمعبودات من دونه من أسمائه جل وعلا كما فعل المشركون في اشتقاقهم العُزَّى من (العزیز)، واللات من (الله).

والإلحاد بأسمائه جل وعلا مُحَرَّمٌ، وأوعد الله الذي يُلْحِدُونَ في أسمائه؛ فقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ومن هذا الإلحاد ما يكون شركاً أو كُفْراً، حسب الأدلة المقتضية له.

ثانياً: صفات الله تعالى: القاعدة الأولى: صفات الله تعالى كُلُّها صفات كمال، لا نقص فيها بأي وجه من الوجوه. ويدل على هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠]، والمثل الأعلى: هو الوصفُ الأعلى، فصِفات الله تعالى صفات كمال لا تُقَدَّر به سبحانه لا نقص فيها ألبتة.

وصفات النقص على نوعين:

١ - صفات نقصٍ لا كمال فيها، فهذه مُمتنعةٌ في حقِّ الله تعالى، لا تُثبتُ بأيِّ وجهٍ كان؛ كالموت؛ قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، والجَهْل والنسيان؛ قال تعالى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، والعَجْز، والعمى، والصَّمَم، ونحوها.

٢ - صفات نقصٍ فيها كمال، فهي صفات نقصٍ من وجهٍ، وصفات كمالٍ من وجهٍ آخر، فهذه الصفات لا تُثبتُ لله إثباتاً مطلقاً، ولا تُنْفَى عنه نفياً مطلقاً، وإنما تُثبتُ في حال الكمال، وتُنْفَى في حال النقص؛ مثال ذلك: صفة المكر، والكيد، والخداع، فهذه صفات نقصٍ، لكنها صفات كمالٍ من وجهٍ آخر، وذلك إذا كانت في مقابلةٍ مثلها؛ لأنها حينئذٍ تدل على أن فاعلها ليس بعاجزٍ عن مقابلةٍ عدوِّه بمثل فعله، وتكون نقصاً في غير هذه الحال؛ ولذا أثبتها الله عزَّ وجلَّ لذاته حال الكمال، وهي حال المقابلة. مثال ذلك: قال تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۖ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الطارق: ١٥-١٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ ۗ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤-١٥].

القاعدة الثانية: ليس كلُّ صفةٍ تكون اسمًا لله تعالى؛ فباب الصفات أَوْسَعُ مِنْ باب الأسماء: تقدّم في القاعدة الثانية من قواعد الأسماء: أَنَّ كُلَّ اسمٍ يَتَضَمَّنُ صفةً لله تعالى ولا عكس في ذلك، فليس كل صفةٍ تكون اسمًا؛ لأنَّ باب الصفات أَوْسَعُ، فَمِنْ صفات الله ما يَتَعَلَّقُ بأفعال الله تعالى، وأفعاله لا تنتهي لها؛ مثال ذلك: صفة الله تعالى (المجيء)، قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وصفة (الإتيان)، قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وصفة (النزول)؛ قال النبي ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا». أخرجه البخاري (٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨)، وغيرها من الصِّفَات الواردة. هذه الصِّفَاتُ نُؤْمِنُ بِهَا، ونثبتها لله تعالى، فنصفه بها على الوجه الوارد اللائق، ولكن لا نُسَمِّيه بها، فلا نقول مثلاً: إِنَّ مِنْ أَسْمَاءِ الله تعالى: الجائي، والآتي، والنازل، وإن كُنَّا نصفه بها، فباب الصفات أَوْسَعُ مِنْ باب الأسماء؛ فكلُّ اسمٍ يَتَضَمَّنُ صفةً، وليس كلُّ صفةٍ نأخذ منها اسمًا له سبحانه.

القاعدة الثالثة: صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: ثُبُوتِيَّةٌ، وسَلْبِيَّةٌ:

فالثُبُوتِيَّةُ: ما أثبتها الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ كالْحَيَاةِ، والعلم، والقُدرة، فيجب إثباتها على الوجه اللائق به سبحانه.

والسلبية: ما نفاها الله عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ كالظلم، والموت، والنوم، فيجب نفيها عن الله تعالى، مع وجوب إثبات ضدها على الوجه الأكمل؛ مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، فيجب نفي الظلم عن الله تعالى، مع وجوب إثبات العدل لله على الوجه الأكمل.

القاعدة الرابعة: صفات الله الثبوتية تنقسم إلى قسمين: ذاتية، وفعليّة:  
فالصّفات الذاتيّة: هي التي لا تنفك عن الموصوف مطلقاً، وهي في حقّ الله تعالى لم يزل ولا يزال الله جلّ وعلا متّصفاً بها؛ يعني: أنه لا يتّصف بها في وقتٍ دون وقتٍ، بل هي مُلازمة له سبحانه، مثال ذلك: صفة الوجه؛ قال تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، صفة اليدين: قال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وكذا السمع والبصر، والعُلوّ والعظمة.  
والصّفات الفعلية: هي التي تتعلّق بمشيئته سبحانه فهي صفاتٌ قد تنفك عنه، إن شاء فعَلَهَا، وإن شاء لم يفعلها، قد يتّصف بها في حينٍ دون حينٍ؛ كالنزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والمجيء.

القاعدة الخامسة: إثبات صفات الله تعالى يلزم منه التّخلي عن التمثيل والتكييف: التّخلي عن التمثيل يكون بعدم مُماثلة صفات المخلوقين بصفات الله، ولو تشابهت أسماء الصفات؛ كالوجه، واليدين، ونحوها، فالله عزّ وجلّ لا تُماثل صفاته صفات

المخلوقين، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

والتخلّي عن التكيف يكون بعدم التعرّض لكيفية صفات الله تعالى، ولو لم يذكر ممّاثلاً لها؛ لأنه لا يُحِيطُ بكيفيتها أحدٌ؛ ولأنَّ الله تعالى أخبرنا عن صفاته ولم يُخبرنا عن كيفيتها، ولأنَّ عقولنا قاصرة عن إدراك كيفيتها؛ قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وأيضاً لا بُدَّ من الحذر من التعطيل والتحريف:

التعطيل: هو إنكار ما يجب لله من الأسماء والصفات، إما كلها أو بعضها، والواجب التخلّي عن هذا، والتعطيل ينافي الإثبات، فيجب إثبات ما أثبتّه الله لنفسه، أو على لسان رسوله ﷺ ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ردُّ على المُمثِّلَة، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ردُّ على المُعْطَلَة.

والتحريف: هو التبديل والتغيير، تبدل باللفظ، أو تغيير في المعنى، ويعبر عنه بعضهم بـ «التأويل».

والواجب إثبات ما أثبتّه الله لنفسه، أو على لسان رسوله ﷺ من غير تمثيل ولا تكيف، ومن غير تعطيل ولا تحريف.

القاعدة السادسة: صفات الله تعالى توقيفية، لا مجال للعقل فيها: كما أننا لا نثبت لله تعالى من أسمائه إلا ما دلَّ عليه الكتاب والسنة، فكذلك صفاته سبحانه وتعالى لا نثبت إلا ما دلَّ عليه الكتاب والسنة، لا مجال للعقل فيها، فلا يزداد ولا ينقص، ويستدل لذلك بما تقدّم من أدلة القاعدة في الأسماء.

فائدة: أدلة صفات الله تعالى من الكتاب والسنة على ثلاثة أوجه:

١ - أن يأتي الدليل مُصرِّحاً بالصفة؛ كالعزة، والقوّة، والرحمة، والوجه، واليدين، والبطش؛ قال تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقال: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢].

٢ - أن يأتي الدليل مُصرِّحاً بالاسم، والاسم متضمناً للصفة - كما تقدم في قواعد الأسماء - كالمغفرة تُؤخذ من اسم (الغفور)، وصفة السمع تُؤخذ من اسمه (السميع)، قال تعالى: ﴿نَبِيُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩]، وقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤].

٣ - أن يأتي الدليل مُصرِّحاً بوصفٍ أو فعل يدلُّ على الصفة؛ كالاستواء على العرش، والنزول إلى السماء الدنيا؛ قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقال النبي ﷺ: «يُنَزَّلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا». أخرجه البخاري (٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨).

القاعدة السابعة: صفاتُ الله لا حَصْرُ لها: لأنَّ كلَّ اسم - كما تقدم - يَتَضَمَّنُ صفةً، وأسماءُ الله لا حَصْرُ لها.

القاعدة الثامنة: ليس كلُّ ما أُضيفَ لله تعالى يَسْتَلْزِمُ أن يكونَ صفةً له، وتوضيح ذلك أن يُقال:

أَوَّلًا: كلُّ ما أُضيفَ إلى الله مما هو غير بائن عنه - أي: ليس مُسْتَقِلًّا عنه - فهو صفة له غير مخلوقة، مثال ذلك: وجه الله؛ قال تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وكذلك: سَمِعَ الله، وبَصَرَ الله، ونحوه.

ثانيًا: كل ما أُضيفَ إلى الله وهو بائن عنه، فهو ليس بصفة له وهو مخلوق؛ مثال ذلك: (ناقة الله)، قال تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، فالناقة مخلوقة، وليست صفةً لله تعالى، مع أنها مضافة إليه؛ ولكن الإضافة هنا للتشريف والتعظيم.

والفرق بين النوعين: أنَّ الأول: لا يقوم بنفسه؛ فلا بُدَّ من إضافته لله تعالى، ويكون بإضافته صفة لله تعالى. والثاني: يقوم بنفسه، فالناقة ذات تقوم بنفسها من دون إضافة، ولكنها بالإضافة اكتسبت التشريف والتعظيم.



هذه جملة من قواعد الأسماء والصفات وهي أهمها، وهناك قواعد أخرى تُراجع في مظانها. [الفريح].

والحسنى هي الحسنة التي بلغت في الحسن غايته وهذا قد ورد بنص القرآن قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] فأسماءه سبحانه وتعالى كلها حسنة بالغة الكمال في الحسن، (والصفات العلى) أي: أن له سبحانه وتعالى الصفات العالية الكاملة ذات القدر والعظمة؛ لأنها صفة عظيم فهي صفات كاملة.

ثم إن الشيخ رحمه الله تعالى أراد أن يمثل في بداية هذه العقيدة لبيان منهاج السلف رحمهم الله تعالى ببعض الصفات التي قد وقع فيها خلاف أو كلام أو نحو ذلك بين الفرق والطوائف فقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وقد ساقها رحمه الله تعالى مساق المدح والثناء على الله سبحانه وتعالى؛ لأن السياق يدل على ذلك، فجمع رحمه الله تعالى بين الثناء على الله بما هو ثابت من صفاته مثل صفة الاستواء على العرش وسيأتينا إن شاء الله في أثناء هذا الشرح الكلام على صفة الاستواء ومدلولها. والشيخ هنا إنما أراد أن يشير في هذه الآية إلى ما دلت عليه من صفات لكن أيضا أراد بيان منهاج السلف رحمهم الله تعالى في إثبات الصفات. وأهل السنة والجماعة يثبتون صفة الاستواء لله سبحانه وتعالى كما يليق

بجلاله وعظمته؛ لأن استواء الله على العرش ورد في كتاب الله تبارك وتعالى في سبعة مواضع أما من فسرهُ أو تأوله بالاستيلاء أو نحو ذلك فتأويله باطل وسيأتي إن شاء الله تعالى مناقشة ذلك.

ثم يقول الشيخ مستشهداً: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ [طه: ٦] وهذا لبيان كمال صفاته، فهو مالك الملك، ولا أحد من المخلوقين يملك شيئاً، وحتى ملوك الدنيا يملكون ملوكاً ناقصاً من جهتين: من جهة أنه ملك لا يستطيع هو أن يحوزه ويتصرف فيه كما يشاء. ومن جهة أخرى أن ملكه هذا ناقص ومنقطع لأنه إما أن يرحل هو عنه أو يرحل عنه ملكه. أما مالك الملك الذي له ما في السماوات وما في الأرض فهو الخالق له وهو المالك تبارك وتعالى. قال: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ أي: ما بين السماوات والأرض: ﴿وَمَا تَحْتَ الثَّرَى﴾ الثرى هو التراب، وهذا لبيان أن الله سبحانه وتعالى له كل شيء في العلو والسفل وما بينهما.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ [طه: ٧] وهذا لبيان كمال الله سبحانه وتعالى في سمعه وعلمه. وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ﴾ لبيان أن الجهر بالقول والعلانية عنده سواء ولذا جاء التعليل بقوله: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ أي: أخفى من السر، و«السر» قيل: هو ما يسره الإنسان لشخص آخر، وقيل: ما يسره الإنسان في نفسه، فيكون المعنى: أخفى مما يجهله الإنسان من نفسه

هو، فإن الإنسان يسر أمرًا فيعلمه لكن قد يكون في نفسه أمور هي أخفى مما يسره فالله سبحانه وتعالى يعلمها فكيف بما فوق السر من الجهر بالقول؟ لا شك أن الله سبحانه وتعالى يعلم كل شيء، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا آدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]. ولذا قال الشيخ هنا: (أحاط بكل شيء علما) وهذا العموم المطلق هو مدلول هذه الآية، أي: أن الله تعالى أحاط بكل شيء علما، فهو يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ويعلم السر وأخفى فقد أحاط بكل شيء علما تبارك وتعالى وهذا نص آية وهو قوله تعالى: ﴿لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢].

وقوله: ﴿بِكُلِّ شَيْءٍ﴾ هذه نكرة في سياق النفي فتعم، أي: أن علمه أحاط بكل شيء مهما دق أو صغر أو خفي في ليل أو نهار في داخل البحار أو تحت الثرى أو أخفى من ذلك، قد أحاط الله بكل شيء تبارك وتعالى وتقدس.

(وَقَهَرَ كُلَّ مَخْلُوقٍ عِزَّةً وَحُكْمًا) أي: أنه سبحانه وتعالى قهر الجميع عزة وحكما؛ لأنه سبحانه وتعالى هو العزيز وهو الحكيم، العزيز في ملكه الحكيم في خلقه وأمره وشرعه، فهو سبحانه وتعالى قهر كل مخلوق وهذا واضح جدا فالكل

داخل تحت مشيئته سبحانه وتعالى. ولنضرب أمثلة بمن قد يظن أنهم أوتوا قدرة كرجل أوتي قوة عضلية أو أوتي قوة مال أو قوة سلطان أو قوة في قيادة الجيش أو نحو ذلك من القوى، انظر إلى حال هذا الإنسان بذاته تجده فعلا بالنسبة لربه مقهورا، يأتيه المرض فلا يستطيع أن يردّه، يأتيه الهرم فلا يستطيع أن يوقفه، ويأتيه الموت فيعجز هو ومن في الأرض جميعا عن أن يؤخروا أجله لحظة، إذن هو مقهور في كل ذلك بل إنه مقهور في وجوده في هذه الأرض حيث وجد بغير إرادة منه ولا تدخل في ولادته ولا في تحديد لونه وطوله ونحو ذلك. والأمر في ذلك واضح جدا.

ولذا قال الشيخ رحمه الله تعالى: (وَوَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا) ورحمة الله سبحانه وتعالى امتدت ووسعت كل شيء حتى البهائم والحشرات وحتى الكفار؛ لأننا نشاهد أن الكفار يرحم بعضهم بعضا ويرحمون أولادهم والحيوانات كذلك، فرحمته سبحانه وتعالى وسعت كل شيء كما أن علمه تبارك وتعالى وسع كل شيء.

ثم يقول الشيخ مستشهدا: (﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ﴾ عِلْمًا [طه: ١١٠]) وهذا مؤكد لما قلناه قبل ذلك فهو سبحانه وتعالى يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم، يعلم ما أمامهم مما سيعملونه سواء عملوه بتخطيط منهم وإرادة أو غير ذلك مما يقع لهم من مقدورات الله سبحانه وتعالى المستقبلية، كما

أنه يعلم ما خلفهم مما عملوه أحصاه الله سبحانه وتعالى وعلمه وكتبه. وعلى هذا فإن علم الله أحاط بكل شيء سابق ولاحق والله تبارك وتعالى علم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى عن الكفار في الدنيا وحينما يقفون بين يديه تبارك وتعالى يطلبون الرجعة، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [أنفال: ٢٣] هذا في الدنيا، وقال عنهم في الآخرة: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨].

(مَوْصُوفٌ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ الْعَظِيمِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ) أي: أنه كل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلام من صفات الرحمن وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول. وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، يصفون الله بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله من غير أن يعطلوا الصفات أو يشبهوها أو يحرفوها أو يتأولوها تأويلاً يبعد بها عن معانيها اللائقة بالله، مع قولهم واعتقادهم ويقينهم وإيمانهم بأن كيفية هذه الصفات لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، وهذه القاعدة هي التي سار عليها المؤلف رحمه الله تعالى في كتابه هذا وسيأتي إن شاء الله تعالى ذكر تفصيل ما ورد من أسماء الله تبارك وتعالى وصفاته وبقية مسائل الاعتقاد. [المحمود].

فسبحانه وتعالى موصوف بما وصف به نفسه في كتابه الكريم وهو القرآن، وبما وصفه به نبيه في سنته، فالأسماء والصفات توقيفية لا يجوز لنا أن نحدث له اسماً لم يثبت له نفسه ولم يثبت له رسوله، ولا أن نحدث له صفة لم يصف بها نفسه ولم يصف بها رسوله؛ لأنه لا أعلم بالله جل وعلا من الله، ولا أعلم بالله بعد الله من رسول الله ﷺ، فنحن متبعون ومقتدون لا نحدث شيئاً من عند أنفسنا واستحساناتنا وأفكارنا وعقولنا هذا في حق الله سبحانه وتعالى. [الفوزان].

من أخص أصول أهل السنة والجماعة في هذا الباب هو: الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه، أو وصفه به رسوله ﷺ. قال الإمام أحمد: «نصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، لا يتجاوز القرآن والحديث».

وأحيانا يقع إشكال لدى بعض طلبة العلم في بداية الطلب؛ فإنهم تارة يقولون: يوصف الله بما وصف به نفسه في كتابه أو سنة نبيه، وتارة يقولون: الكتاب والسنة والإجماع. وهذا ليس فيه إشكال؛ لأنه لا ينعقد الإجماع إلا تبعاً لنص، ولهذا لا فرق بين أن يقال: الكتاب والسنة، أو يقال: الكتاب والسنة والإجماع. وقد جاءت صفات الله سبحانه وتعالى في الكتاب والسنة بالنفي والإثبات؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فهذا نفي ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وهذا إثبات، ومن قواعد باب الأسماء والصفات: أن الله موصوف بالنفي والإثبات.

فإن قيل: ما الفرق بين المقامين؟ قيل: مقام الإثبات أصل ذكره في القرآن والحديث على التفصيل، وأما مقام النفي فإن الأصل في ذكره الإجمال، ولهذا فإن الله تعالى فصل ذكر الأسماء والصفات، وكذلك النبي ﷺ، وقد جاء في القرآن في هذا الباب إثبات مجمل، ونفي مفصل، لكننا نقول: إن الأصل في النفي هو الإجمال، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وإنما أجمل النفي كهذا الحرف من كتاب الله؛ لأنه أبلغ في تحقيق الكمال والتنزيه من المفصل، فإن قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ أي: ليس كمثله شيء موجود أو متخيل أو مفروض في الذهن، تعالى سبحانه وتعالى عن كل شيء، فهذا عموم تام في النفي. وكذلك فصل في الإثبات؛ لأنه أبلغ في تحقيق الكمال، ولأنه ليس من المستحسن الاستطراد في تفصيل النفي، أو الإجمال في ذكر الإثبات، وإنما كان ذكر مجمل الإثبات لبيان شموله وتمامه، قال الله تعالى في ذكر مجمل أسمائه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠] وهذا إثبات مجمل، وأما المفصل في أسماء الله، فهو كقوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ﴾ [الحشر: ٢٣] الآية، والصفات مفصلها كقوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وكل اسم ذكر في القرآن فإنه يتضمن صفة، وهذا كله تفصيل للصفات، ومن المجمل في الصفات قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] أي: الوصف الأكمل، وهذا إجمال في إثبات الصفات. إذن

الأسماء والصفات ذكرت مجملة ومفصلة، وذكرت مثبتة ومنفية، فالنفي المجمل هو الأصل، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، والنفي المفصل قليل كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولهذا فإن كل نفي مفصل يتضمن ثبوتا، وليس في القرآن ولا السنة نفي مفصل يقصد به النفي المحض، فمثلا قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ لا يقصد به النفي المحض، بل جاء متضمنا لثبوت الكمال: كمال الربوبية والقيومية، ولهذا كانت هذه الآية على طريقة طائفة من مثبتة الرؤية: كأهل السنة، ومحققى الأشاعرة كالأشعري وغيره دليلا على إثبات الرؤية، فهذا هو المستعمل.

أما من حيث الإثبات فالأصل فيه هو التفصيل، ولا يثبت لله سبحانه وتعالى شيء من الأسماء أو الصفات إلا ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله ﷺ فهو باب توقيفي على التفصيل، فلا يجتهد في إثبات اسم أو صفة، بل هو موقوف على تفصيل النصوص له، وأما النفي فهو في الجملة توقيفي كذلك، لكن ثمة معنى مهم ذكره ابن تيمية رحمه الله، وهو أن يقال: إن الله منزّه عن كل نقص؛ فهل يلزم أن هذا النقص الذي ينزهه الرب عنه قد صرح بنفيه في القرآن أو السنة؟ الجواب: لا يلزم، فصار المقام الأول: مقام الإثبات؛ لا يمكن أن نثبت لله اسما أو صفة ليس في الكتاب والسنة. والمقام الثاني: مقام النفي؛ يمكن أن ينفي عن الله نقص لم يصرح بنفيه في



القرآن. ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ولا يقتصر في باب النفي على ما ذكر تفصيلاً في القرآن أو في السنة، فإنه يسير، بل كل نقص فإنه ينفي عن الله. فمثلاً: لا يوجد في كتاب الله تصريح بنفي الجهل، وذلك لأن ذكر العلم صفة، واسمه سبحانه وتعالى (العليم) يدل على نفي الجهل. ومن هنا استخلص العلماء قاعدة وهي: «أن كل إثبات يتضمن نفي ضده» وهذه قاعدة مطردة؛ لأن المتقابلين يمتنع اجتماعهما في العقل، ولهذا إذا قال قائل: لم يذكّر الرب سبحانه وتعالى في كتابه تنزهه عن الجهل وغيره من صفات النقص؟ قيل: هذا مذكور على طريقة من التمام والبلاغة، وهو أنه ذكر إثبات المقابل، فعلم أن ضده يلزم أن يكون منفياً عنه، ومبانياً له سبحانه وتعالى. إذن نخلص إلى قاعدة وهي: أن باب الأسماء والصفات باب توقيفي، وأنه متحصل بالإثبات والنفي على القاعدة السالفة. [الغفيص].

وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، أَوْ صَحَّ عَنِ الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ صِفَاتِ الرَّحْمَنِ وَجَبَ الْإِيْمَانُ بِهِ، وَتَلَقَّيْهِ بِالتَّسْلِيمِ وَالْقَبُولِ، وَتَرَكُ التَّعَرُّضِ لَهُ بِالرَّدِّ وَالتَّأْوِيلِ، وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ.

هذا تفصيل لما أجمله المؤلف رحمه الله في بيان قاعدة أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات وذلك بالاعتماد على القرآن أولا وعلى السنة ثانيا:

أولا: إن كل ما جاء في القرآن العظيم فإننا نأخذ به في جميع مسائل الاعتقاد وعلى رأسها مسألة الأسماء والصفات، وقد يقول قائل: وأيضا أهل الكلام والمعطلة يأخذون بما في القرآن. نقول: فرق عظيم بين من يأخذ بما في القرآن مفسرا للقرآن بالقرآن ومفسرا للقرآن بسنة النبي ﷺ ومثبتا لما ورد، وبين من يأخذ به ثم يعمل فيه تحريفا وتأويلا من أجل قواعد عقلية فاسدة.

فالذي قال في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] استوى بمعنى استولى هو في الظاهر أخذ بالقرآن لكنه في الحقيقة لم يثبت ما في القرآن على الوجه الذي يليق بالله سبحانه وتعالى، فحرف اللفظ والمعنى عما دل عليه

نص الآية من إثبات صفة الاستواء لله وهذا هو التحريف والتأويل الباطل الذي منعه الأئمة رحمهم الله تعالى.

فأهل السنة والجماعة يأخذون بما في القرآن ويثبتونه على مقتضى ما عرف من لغة العرب التي نزل بها القرآن مضبوطة ومقيدة بالأدلة الأخرى من الكتاب ومن السنة ومن فهم الصحابة رضي الله عنهم لهذه النصوص.

أما أن ينطلق إلى نصوص القرآن ثم يعمل فيها كل إنسان بما يشاء فهذا هو الذي فرق الفرق، ولو تأملنا مذاهب المعتزلة والخوارج والمرجئة والرافضة وغيرهم لوجدنا كل واحد منهم يحتج بآيات القرآن، وليس معنى ذلك أن مذاهبهم صحيحة لأنهم احتجوا بالقرآن فإن الاحتجاج بالقرآن لا بد أن يكون على منهاج صحيح وعلى طريقة سليمة مؤصلة، ولا يكون هم المحتج بالقرآن أن يأخذ من النصوص ما يريد ويدع منها ما لا يريد بناء على أهوائه، فإن هذا هو منهاج أهل الأهواء.

فمنهاج أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى قائم على أسس صحيحة وعلى أسس منضبطة في الاستدلال بنصوص الكتاب الكريم وفي كيفية الاستدلال والفهم ولذا قال: (وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ) أي: من الأسماء والصفات فنحن نثبت لله كما يليق بجلاله وعظمته ونسلم به.

ثانيا: قال رحمه الله: (أَوْ صَحَّ عَنْ الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ صِفَاتِ الرَّحْمَنِ) أي: ما صح من حديث رسول الله ﷺ فنحن نأخذ به في باب الاعتقاد ومن ذلك إثبات الصفات لله تبارك وتعالى وهذا هو بيت القصيد في منهاج أهل السنة والجماعة، وهو القضية الكبرى وأحد الأصول الكبار التي ميزت أهل السنة والجماعة عن غيرهم من الطوائف ألا وهو حجية خبر الآحاد في العقيدة.

إن القول بأن خبر الآحاد إذا صح وتلقي بالقبول يفيد العلم ويحتج به في باب الاعتقاد كما يحتج به في باب الأحكام هو الذي عليه جماهير السلف رحمهم الله تعالى وجماهير الأئمة.

إذن ما ابتدعه المبتدعة من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم حين قالوا: إنه لا يحتج بأحاديث الآحاد في باب العقيدة معناه سلخ لجزء كبير من نصوص الاعتقاد ولا شك أن هذه المقالة مقالة باطلة. وليس هذا موضع تفصيلها.

فمنهاج أهل السنة والجماعة أن كل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه الصلاة والسلام من صفات الرحمن فإنه يجب الإيمان به والتصديق به ويجب تلقيه بالتسليم والقبول فإذا صح الإسناد، ولم يعترض عليه أحد من الأئمة فإننا نأخذه ونتلقاه بالقبول؛ لأن هذا الذي وصلنا عن طريق هؤلاء الأئمة العدول هو المنقول عن رسول الله ﷺ ولو رددنا هذه الأحاديث لكان ذلك مدخلا لأن نرد

أيضا أحاديث الأحكام كما فعلت بعض الطوائف حيث قالت: ما دام حديث الآحاد محتملا فكيف نأخذ به في أمورنا كلها من العبادات والمعاملات وغيرها، ولذا كان الأئمة رحمهم الله تعالى لا يفرقون بين هذا وهذا حتى إنه لما قيل لإسحاق بن راهوية رحمه الله تعالى: حين حدث بأحاديث النزول - وهي أحاديث صحيحة جاءت في الصحيحين وغيرهما، بل هي متواترة - كيف تروي: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ» أخرجه البخاري (٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨) ؟ كأن السائل يوهم أن فيها نوعا من التشبيه أو ما لا يليق بالله سبحانه وتعالى، فانتهره إسحاق بن راهوية رحمه الله تعالى وقال: هذه الأحاديث والروايات هي التي بها نحلل الدماء وبها نحرم وبها نحلل الفروج وبها نحرم وبها نحلل الأموال وبها نحرم فكيف نأخذ بخبر الآحاد ونقطع به رقبة نفس معصومة ثم لا نأخذ به حين يأتي هذا الإسناد نفسه مخبرا عن صفة من صفات الله تبارك وتعالى؟ لا شك أن هذا عين التناقض.

لذلك فالأئمة رحمهم الله تعالى أخذوا وعملوا بها ولم يفرقوا بينها رحمهم الله تعالى حتى إن بعضهم يصرح بلفظ الشهادة فإذا ساق إسنادا رواه كلهم عدول ثقات أثبات وهو متصل الإسناد قال: أشهد بالله أن رسول الله ﷺ قال هذا الحديث. ولا شك أنها ليست شهادة على باطل؛ لأنه بناها على علم حيث وصل

عنده إلى علم اليقين، أما إذا رفضنا هذه السنة فمعناها أننا رفضنا جزءا كبيرا من الشريعة. [المحمود].

طريقة السلف فيما وصف الله به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ:

١- يصفون ويثبتون ما وصف الله به نفسه في كتابه العظيم، وعلى لسان نبيه الكريم، فلا يصفونه بما لم يرد، ولا يردُّون ما ورد من صفاته في الكتاب والسنة، بل يثبتون ما ورد من الصفات في الكتاب والسنة، من غير زيادة ولا نقصان.

٢- يؤمنون بها إيماناً واجباً مع تلقِّيها بالتسليم، وهو الانقياد لها، وبالقبول.

٣- يتركون التعرُّض لها بالرد؛ كالتعطيل والتأويل، والتشبيه والتمثيل والتكييف، فالسلف في إثباتهم لصفات الله تعالى يجتنبون أربعة أمور:

الأول: الرد؛ كتعطيلها بإنكارها وتكذيبها. التعطيل لغة: الخُلُو والفراغ؛ قال تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعْظَلَةٍ وَقَصْرِ مَّشِيدٍ﴾ [الحج: ٤٥] أي: خَلَتْ، وَهَجَرَهَا أَهْلُهَا، وفي الشرع: إنكار ما يجب لله تعالى من الأسماء والصفات، وذلك بنفي دلالة نُصُوص الكتاب والسنة على المراد بها، وهذا الإنكار إما أن يكون كُلِّيًّا؛ كتعطيل الجهمية، فهم يُنكرون جميع أسماء الله تعالى وصفاته، وإما أن يكون جزئيًّا؛

كتعطيل الأشعرية، الذين لم يثبتوا من الصفات إلا سبع صفات، دلَّ عليها العقل، وهي مجموعة في قول الناظم:

حَيَّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ    إِرَادَةٌ وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ

وأهل السُّنة والجماعة بعيدون عن هذا المسلك الضالَّ؛ فهم يثبتون ولا يُعطّلون ما أثبتهُ الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ من أسماء وصفات.

الثاني: التأويل: التأويل: في اللغة: الرجوع. والمراد به هنا: تغيير معنى نصوص الكتاب والسنة من المعنى الحق الذي دلَّت عليه، والذي هو إثبات الأسماء الحسنى والصفات العلى إلى معنى آخر لم يُرده الله تعالى ورسوله ﷺ كما يفعل الجهمية والأشاعرة. مثال ذلك: تأويل الاستواء في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فيقولون: استوى، بمعنى: استولى.

فائدتان: الفائدة الأولى: بعض العلماء يُعبّر بلفظ (التحريف) بدلاً عن (التأويل)، والتعبير بلفظ (التحريف) أفضل من التعبير بلفظ (التأويل)؛ لعدة أمور:

أولاً: لأن هذا هو تعبير القرآن؛ قال تعالى: ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، والتعبير بما عبّر القرآن أولى.

ثانياً: لأن التعبير بالتحريف أدلُّ على الحال، وأبلغ في إظهار المعنى، فالنفس حينما تسمع لفظ (التحريف) تعرف أنه لفظٌ لا يقبل صواباً بل جانباً، بخلاف التأويل، ومن خالف طريق السلف فالأفضل أن نطلق عليه: مُحَرِّفاً.

ثالثاً: لأن التأويل ليس مذموماً كله بل الأصل في إطلاق السلف أنه ليس مذموماً، بخلاف التحريف فهو مذمومٌ كله.

تبين مما تقدّم أن التعبير بلفظ التحريف أفضل، والتحريف نوعان:

١ - تحريفٌ لفظي: وهو تبديل اللفظ بلفظ آخر؛ كقول بني إسرائيل: (حِنْطَة)، بدل (حِطَّة).

٢ - تحريف معنوي: وهو تغيير معاني نُصوص الكتاب والسنة إلى معنى لم يُرده الله تعالى، ولا رسوله ﷺ وهو التأويل الفاسد كتأويل صفة الاستواء بالاستيلاء، وصفة اليدين بالنعمة أو القدرة.

الفائدة الثانية: لفظ (التأويل) يُطلق على ثلاثة معان:

الأول: الحقيقة التي يؤول إليها الشيء؛ أي: المآل والمرجع والعاقبة في المستقبل: مثال ذلك: الرؤيا حقيقتها ستؤول إلى شيء في المستقبل؛ كما أخبر الله عن يوسف عليه السلام أنه قال: ﴿وَقَالَ يَتَابَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠].



مثال آخر: اليوم الآخر حقيقة ستؤول إلى أحداثٍ ستقع فيه؛ كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

الثاني: بمعنى التفسير: مثال ذلك: قولك: تأويل هذه الآية كذا وكذا؛ أي: تفسيرها، ومنه دعاء النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما: «اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ». أخرجه البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٦٤٥). أي: التفسير، وهذان المعنيان صحيحان مشهوران عن السلف الصالح؛ بخلاف المعنى الثالث، فهو متأخر.

الثالث: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يخالف الظاهر، وهذا التأويل هو الذي وجد مؤخرًا، فهو اصطلاح متأخر عند المتكلمين وغيرهم، وهو على نوعين: تأويل صحيح، وفاسد:

فالصحيح: هو ما دل الدليل على أنه لا يُراد به ظاهر اللفظ؛ مثاله: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، أي: إذا أردت أن تقرأ القرآن. مثال آخر: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، تأويله بمعية العلم والإحاطة، كما دلّت عليه أدلة أخرى.

والفاسد: هو ما لم يدل عليه دليل يصرفه عن ظاهر اللفظ، مثال ذلك: تأويل الاستواء بالاستيلاء، واليدين بالنعمة والقدرة، وهذا هو مراد المصنف، وهذا هو

التأويل المذموم، وما تقدّم قبلُ فهو تأويل صحيح، ومن هنا يتبيّن أنّ التعبير بلفظ التحريف أفضل من التعبير بلفظ التأويل.

وأيضاً يُقال في التأويل الفاسد: هو أحد نوعي التعطيل؛ فإنّ للتعطيل نوعين:

الأول: تعطيل كذبٍ وجحد، وهو الذي تقدّم.

والثاني: تعطيل تأويلٍ؛ لأنّ مَنْ أثبت أنّ الله عزّ وجلّ على عرشه استوى، لكن قال: معناه استولى، فهذا تعطيل تأويلٍ؛ لأنه بتأويله أنكر الاستواء الحقيقي كما يليق به سبحانه.

الثالث: التمثيل والتشبيه: المثل في اللغة: هو النَّدُّ والنَّظير. وفي الشرع: هو مساواة - أي: مماثلة - غير الله بالله بصفاته أو ذاته؛ مثال ذلك: أن يساوي سمع الله بسمع المخلوق، فيقول: لله سمعٌ كسمع المخلوق، وله يدان كيدي المخلوق، ونحو ذلك مما يُنزه الله عنه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وأهل السنة والجماعة يُثبتون صفات الله تعالى، كما أثبتّها لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ على الوجه اللائق الأكمل، من غير تمثيل بخلقه، فهم بعيدون عن هذا المسلك الضالّ؛ قال الله عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فائدة: يُفَرَّقُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ التَّمَثِيلِ وَالتَّشْبِيهِ، بِأَنَّ التَّمَثِيلَ: هُوَ الْمِمَاثَلَةُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَالتَّشْبِيهِ: هُوَ الْمَشَابَهَةُ فِي أَكْثَرِ الصِّفَاتِ لَا كُلِّهَا، وَمَنْ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ يَجْعَلُهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَأَنَّ التَّمَثِيلَ مِنْهُ مَا هُوَ كُلِّيٌّ: وَهِيَ الْمِمَاثَلَةُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، وَمِنْهُ مَا هُوَ تَمَثِيلٌ جَزْئِيٌّ: وَهُوَ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ دُونَ الْبَعْضِ الْآخَرِ - الَّذِي هُوَ التَّشْبِيهِ - وَلَا مَشَاحَةَ فِي الْإِصْطِلَاحِ مَا دَامَ الْمَعْنَى وَاحِدًا.

فَإِنْ قِيلَ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: التَّعْبِيرُ بِالتَّمَثِيلِ، أَمْ التَّعْبِيرُ بِالتَّشْبِيهِ؟ الْأَفْضَلُ هُوَ التَّعْبِيرُ بِالتَّمَثِيلِ؛ لَسَبَبَيْنِ:

١- لِأَنَّ هَذَا هُوَ لَفْظُ الْقُرْآنِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَلَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ نَفْيُ التَّشْبِيهِ، وَالتَّعْبِيرُ بِاللَّفْظِ الَّذِي وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ أَوْلَى.

٢- أَنَّ الْمُعْطَلَةَ يَسْمُونَ مَنْ يُثَبَّتُ الصِّفَاتُ «مُشَبَّهَةً» وَأَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ يَثْبُتُونَ صِفَاتَ اللَّهِ تَعَالَى الْوَارِدَةَ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ سُبْحَانَهُ، فَإِنْ قُلْتُ: مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ، فَهَمَّ الْمَعْطَلَةُ أَنَّ الْمُرَادَ: مِنْ غَيْرِ إِثْبَاتِ صِفَةٍ، وَلِذَلِكَ إِقْرَارًا لِلْمَعْتَقَدِ الصَّحِيحِ الَّذِي يَنْفِي عَنْ أَهْلِ الضَّلَالِ مَعْنَى غَيْرِ مُرَادٍ، فَإِنَّ التَّعْبِيرَ بِلَفْظِ التَّمَثِيلِ أَفْضَلُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالتَّشْبِيهِ.

الرابع: التكيف: التكيف لغة: مِنْ كَيْفَ يُكَيَّفُ تَكْيِيفًا، إذا حكى الكيفية، وهي كُنْهُ الشيء. وفي الشرع: حكاية كيفية ما لا يعلمه إلا الله تعالى من المعاني؛ مثال ذلك: تكيف بعض صفات الأفعال الخاصة به سبحانه كأن يقول في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيفية استوائه على عرشه كَكَيْفِيَّةِ استواء الإنسان على الكرسي، أو ككيفية استوائه على السرير، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا. وأهل السنة والجماعة بعيدون عن هذا المسلك الضال؛ فهم يُثَبِّتُونَ صفات الله تعالى كما أثبتّها لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله، كما يليق به سبحانه من غير تكيف؛ لأنّ تكيف صفاته من القول على الله بلا علم؛ لأنه مما استأثر الله بعلمه، والله عزّ وجلّ يقول: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وسيأتي الكلام على صفة الاستواء، وكلام الإمام مالك المشهور لمن سألّه عن الكيفية، ويتبيّن مما تقدّم أن أهل السنة والجماعة يثبتون ما أثبتّه الله لنفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ من غير تعطيل ولا تحريف، ومن غير تمثيل ولا تكيف. [الفريح].

(وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، أَوْ صَحَّ عَنْ الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ صِفَاتِ الرَّحْمَنِ (المصطفى) وصف للنبي ﷺ بل ولكل الأنبياء والرسل: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ

عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ أَصْطَفَى ﴿٥٩﴾ [النمل: ٥٩]، وهذه القاعدة فيها ذكر قاعدة أهل السنة والجماعة في التعامل مع نصوص الصفات. بمعنى: أنها تتكلم عن قاعدة الاستدلال على نصوص الصفات عند أهل السنة والجماعة، ويندرج في هذا عدة مسائل:

المسألة الأولى: أن المرجع في إثبات الصفات والأسماء كتاب الله وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام. وهذه القاعدة أصيلة، وهي من أمهات الباب في مسألة الأسماء والصفات، وهي أنه لا يُثبت لله عز وجل إلا ما أثبت لنفسه في كتابه أو أثبت له رسوله في سنته. والسبب في أن أهل السنة إنما يقتصرون في باب الإثبات أو النفي في الأسماء والصفات على الكتاب والسنة، أمران:

الأمر الأول: أن ما جاء في القرآن والسنة هو الحق الذي لا يتطرق إليه شك، والله عز وجل وصف كتابه بقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢]، ووصف نبيه عليه الصلاة والسلام بقوله: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]، إذن كل ما جاء في الكتاب والسنة من الأسماء والصفات الثابتة أو المنفية هو الحق الذي لا يأتيه الباطل أبداً.

والأمر الثاني: أن باب الأسماء وباب الصفات من أبواب الغيب التي لا يُعرف إلا من طريق الخبر، فالله عز وجل يقول عن نفسه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فما يتعلق

بصفات الله هي من أمور الغيب، وإذا كان الأمر كذلك فلا يمكن البتة أن الله يثبت  
 لله عز وجل أو ينفي عنه إلا ما جاء في الوحي الصادق؛ كتاب الله وسنة رسوله،  
 وهذا هو الأمر المقرر عند أهل السنة والجماعة. والاتفاق في هذا منقول فقد قال  
 السجزي رحمه الله في رسالته إلى أهل زبيد: «وقد اتفق أهل السنة على أن الصفات  
 لا تؤخذ إلا توقيفا». لا تؤخذ الصفات ولا تثبت إلا على جهة التوقيف، أي: من  
 كتاب الله وسنة رسوله، وهذا ما درج عليه الأئمة كافة لهذا نقل أبو العباس ابن  
 تيمية رحمه الله في «الحموية» في أوائلها عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال: «لا  
 يُوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله لا يتجاوز القرآن  
 والحديث». بل إن الله عز وجل أثنى على عباده المرسلين وذم المفترين لأن عباده  
 المرسلين إنما وصفوه بما وصف به نفسه بخلاف المفترين فقال: ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ  
 رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصفات: ١٨٠]، أي: المفترون ﴿وَسَلَّمَ عَلَى  
 الْمُرْسَلِينَ﴾ [الصفات: ١٨١] لسلامة ما قالوه، والمرسلون لم يصفوا الله عز  
 وجل إلا بما جاء في كتابه وما جاء عن رسوله ﷺ. إذن دل بالنص كتابا وسنة  
 والآثار والإجماع على أن باب الصفات لا يؤخذ إلا توقيفا.

كذلك العقل يدل على أن الواجب في هذا الباب ترك العقل والرجوع إلى النص،  
 فإن العقل الصريح يقتضي أنه لا يُحكم على الأشياء إلا في ضوء ما يدرك ويعقل،

وباب الصفات خارج عن حدود إدراكه؛ لأن الله عز وجل لم نره ولم نرى شبيهاً له، فما بقي إلا أن يقتصر على الخبر الذي يأتي من طريق الوحي، وبهذا يكون العقل قد دل على وجوب ترك العقل في هذا الباب.

وإذا كنا نقول: يترك العقل فالمقصود أنه لا يمكن أن نثبت لله عز وجل من طريق العقل ما لم يثبت الله عز وجل لنفسه أو يثبت رسول الله ﷺ له، وإن كان للعقل تعلق بهذا الباب من جهة واحدة وهي من جهة ثبوت قياس الأولى.

وقياس الأولى هو المثل الأعلى ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧]، ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، آيتان في كتاب الله. والمثل الأعلى هو قياس الأولى والأخرى. وبيان ذلك أن من المتفق عليه عند أهل السنة والجماعة أن كل مدح وثناء وصفة حسنة تكون حسنة مطلقاً، بمعنى: ألا يكون فيها نقص بوجه من الوجوه البتة، فالله عز وجل أولى بذلك، لم؟ لأن معطي الكمال أولى به فهذا هو المقصود بقياس الأولى، وهذا الذي قرره أهل العلم سلفاً وخلفاً؛ أن كل كمال في المخلوق - بشرط كونه كاملاً مطلقاً لا يتطرق إليه نقص أو عدم البتة - فإنه لأن يثبت لله من باب أولى، وقد أشار إلى معنى هذه القاعدة الإمام أحمد رحم الله في رده على الجهمية والزنادقة.

وقاعدة قياس الأولى لها تعلق باب الصفات من جهتين:

١ - من جهة الإثبات كما ذكرت لكم.

٢ - من جهة النفي. وذلك أن كل نقص وعيب يتنزه عنه المخلوق فإن الله عز وجل يتنزه عنه من باب أولى. قد أشار إلى هذا المعنى أيضا الإمام أحمد في هذا الكتاب، فإنه أشار إليه إشارة بقوله رحمه الله: «وقد علمنا أن كل سفل فإنه مذموم». حينما نفى كون الله عز وجل متصف بصفة السفل لا العلو، وإلزاما للمخالفين بأنه إذا لم يكن في السفل فهو في العلو. الشاهد أن العقل له إدراك من هذه الجهة فقط، وهي من جهة أن كل كمال ثبت للمخلوق لا نقص فيه بوجه من الوجوه فالله عز وجل أولى به، وإن كان لا يمكن من خلال هذه القاعدة أن تثبت صفة لم ترد في الكتاب والسنة.

إذن يستفاد من هذه القاعدة: جهة توارد الأدلة، يعني من جهة إن هذه الصفة ثابتة بالوحي بالنص كتابا وسنة، وأيضا من جهة قياس الأولى، أما أن نثبت من خلال هذه القاعدة صفة لم ترد في الكتاب والسنة فهذا لا سبيل إليه.

والمعتمد في باب الصفات هو كما ذكرت الكتاب والسنة، يلتحق بذلك ما صح عن أصحاب رسول الله فإذا صح أثر عن أحد أصحاب رسول الله فيه إثبات اسم أو صفة لله عز وجل فإنها تثبت وذلك أن باب الأسماء والصفات باب توقيفي فإذا أثبت الصحابي شيئا من الأسماء والصفات علم أنه لم يقله إلا على جهة التوقيف،



وأشار إلى هذه القاعدة أبو يعلى الحنبلي في الجزء الأول من «إبطال التأويلات». ويمثل لذلك بما ثبت في مصنف ابن أبي شيبة وغيره عن ابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم من ذكر اسم الله عز وجل «الأعز»، فاسم الله «الأعز» ثابت من جهة الأثر إذ أنهم كانوا في السعي بين العلمين في الوادي وكانوا يقولون: «رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم» فثبت هذا الاسم في الحقيقة هو راجع إلى التوقيف يعني إلى النص، وذلك لأن ما أثبتته الصحابي مما لا سبيل للاجتهاد فيه إنما قاله على جهة التوقيف.

المسألة الثانية من قواعد أهل السنة في باب الاستدلال على مسائل الصفات هي: أن أهل السنة والجماعة لا يفرقون بين ما ثبت بالكتاب وبين ما ثبت بالسنة وهذا ما أشار إليه المؤلف بقوله: (وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، أَوْ صَحَّ عَنْ الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ صِفَاتِ الرَّحْمَنِ) فلا فرق عند أهل السنة أن تثبت الصفة من طريق القرآن أو أن تثبت من طريق السنة فإن الأدلة قد دلت على أن الوحي حجة مطلقا، كما قال الله عز وجل: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وقال الله: ﴿لَا نَذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] والرسول صلى الله عليه وسلم جاء بالقرآن وجاء بالسنة. إذن لا فرق بين ثبوت الصفة من جهة القرآن أو من جهة السنة.

المسألة الثالثة: أن أهل السنة والجماعة مناط القبول لما جاء في السنة من صفات الله عز وجل عندهم هو صحة الحديث فحسب. يعني: ثبوت الحديث، وأما أن يشترط زيادة على ذلك كونه متواترا فهذا ليس من طريقة أهل السنة والجماعة، فالحديث عند أهل السنة والجماعة حجة في باب الصفات؛ بل وفي باب العقائد بعموم، بل وفي أبواب الدين كلها إنما هو ثبوت الحديث سواء ثبت من طريق متواترة أو ثبت من طريق آحاد لا فرق، كله حجة ومقبول بل كله مفيد للعلم.

ولا يخفى أن تقسيم الخبر من حيث هو إلى متواتر وآحاد أمر حادث هذا أولا، والقول بأن أخبار الآحاد تفيد الظن لا العلم أيضا قول حادث، والصحيح أن أخبار الآحاد لا مطلقا وإنما الثابتة عن النبي ﷺ والتي حكم عليها أهل العلم بالحديث بالصحة والقبول أنها تفيد العلم، والأدلة على هذا كثيرة من الكتاب ومن السنة ومن الإجماع:

أما من الكتاب: فقول الله عز: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]، والطائفة قد تكون أقل من حد التواتر الذي يحده الأصوليون. أيضا قول الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وفائدة التبیین أنه إذا ثبت صدق صاحب الخبر فإنه يجب قبول خبره.

وأما من السنة: فالنبي ﷺ أرسل الآحاد إلى النواحي والأطراف وقامت الحجة على الناس بهذا الواحد المرسل، واستحل النبي ﷺ الدماء والأموال والأعراض بخبر هذا المرسل الواحد، ولو لم يكن خبره يفيد العلم لما فعل ذلك عليه الصلاة والسلام، هذا من حيث فعله عليه الصلاة والسلام. أيضا كان يقبل أخبار الآحاد ويبنى عليها ﷺ في وقائع كثيرة.

أيضا ثبت من قوله ﷺ إذ قال: «نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ». أخرجه الترمذي (٢٦٥٧). ولا شك أن فائدة التبليغ هي قيام الحجة وكون هذا المبلِّغ يعمل بما جاءه. وأما من جهة الإقرار فالنبي ﷺ أقر أهل قباء في مسألة تحويلهم في الصلاة. وأقر أيضا قبول الصحابة لخبر تحريم الخمر وإتلافهم للمال الذي كان مقترضا بناءً على خبر واحد. إذن ثبت في السنة من طريق الفعل ومن طريق القول ومن طريق الإقرار.

وأيضا من جهة الإجماع: فالصحابه رضي الله عنهم والتابعون كانوا يقبلون ويعملون ويحتجون بأخبار الآحاد في وقائع لا تكاد تحصى.

فالخلاصة: أنه ثبت من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ ومن إجماع الصحابة والتابعين أن أخبار الآحاد تفيد العلم والحجة.

ولا شك أننا حينما نتكلم عن خبر الآحاد لا نريد مطلق أخبار الآحاد، فإن هذا لا يقوله عاقل أن خبر كل واحد يفيد العلم، وإنما خبر الواحد من حيث هو خبر للواحد قد يفيد تارة العلم وتارة الظن وتارة يفيد التكذيب، ولكن بحثنا إنما هو في مسألة أخبار آحاد ثبتت عن رسول الله ﷺ وحكم عليها أهل العلم بالسنة بالقبول فهذه هي التي نتكلم عنها وهذه الأخبار استفادت العلم من أربع جهات: من جهة المخبر والمخبر بها هم أصحاب رسول الله ﷺ، والرواة الثقات الحفاظ العدول. ومثل هؤلاء من عرف سيرتهم يجزم أنهم لا يمكن أن يكذبوا على رسول الله ﷺ أو ألا يحتاطون في أخبارهم. ومن جهة المخبر عنه: وهو أحكام الله فإن الله يحفظ الحجج والبراهين التي تقوم بها الحجة على الناس، وإذا كان هذا الحديث لم يصح وانتشر عند الناس صحته فلا بد أن يكون هناك قائم لله عز وجل بالحجة يبين ضعف هذا الحديث. وأيضا من جهة المخبر به وهو كلام رسول الله ﷺ الذي أوتي جوامع الكلم والذي عليه من البهاء والنور ما لا يشتبه بغيره عند أهل المعرفة به. وأخيرا من جهة المخبر: يعني: جهة المتلقي لهذه الأخبار فلا شك أن المخبر بهذه النصوص والمتلقي لها هم أهل العلم بالحديث الذين أفنوا أعمارهم بتتبع السنة وفي دراسة أحوال الرواة فمثل هؤلاء ولا شك عندهم من العلم بحديث

رسول الله ﷺ ما يجعلهم يميزون صحيحه من سقيمه. إذن أخبار الآحاد الثابتة عن النبي ﷺ استفادت العلم من هذه الجهات.

والمخالفون لأهل العلم - أعني أهل السنة - من أهل البدع والكلام اعتمدوا على هذه المسألة كثيرا في نفي وتحريف ورد ما لا يوافق أهوائهم؛ بل إن رد أخبار الآحاد في باب العقائد يعتبر من المسالك الرديئة جدا، بل قال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: «فتجد أبا عبد الله الرازي يطعن في الدلالة اليقينية للأدلة النقلية ويطعن في إفادة الأخبار للعلم وهاتان مقدمتا الزندقة»<sup>(١)</sup>. يعني: أهل الكلام اعتمدوا اعتمادا كبيرا في رد النصوص التي لا توافق أهواءهم على قضيتين: القضية الأولى: تتعلق بالإسناد، وذلك أن كل خبر آحاد لا يتمشى أو يتمشى مع ما هم عليه فإنهم يردونه مباشرة، يقولون: هذه أخبار آحاد غير مقبولة أو أنهم يطعنون في إفادة الأدلة النقلية لليقين، فالدليل النقلية عندهم ولو ثبت بإسناد متواتر فإنه عندهم لا يفيد اليقين البتة؛ بل إنه إنما يفيد غلبة الظن فحسب، وأما اليقين فإنه يستفاد من جهة العقل فقط، ولأجل هذا إذا تعارض نقل وعقل عندهم قدموا العقل على النقل؛ لأن النقل عندهم لا يخلو من أسباب عشرة تؤدي إلى الشك في ثبوت النص عن

(١) مجموع الفتاوى (١٠٤/٤).

رسول الله ﷺ، وأما العقل قضية قطعية يقينية لا تقبل التشكيك البتة. ولأجل هذا بنوا قاعدتهم أنه إذا تعارض نقل وعقل فإنهم يقدمون العقل، وأما النقل فإنه يُرد.

وأما بالنسبة لخبر الآحاد فالشبهة عندهم: أنَّ الراوي قد يخطئ فقا سوا خبر الراوي على شهادة الشاهد في احتمال الخطأ في كليهما. وسبب هذه الشبهة هو أنهم وقعوا في هذا القياس والواقع كما ذكرت لكم أن هناك فرق شاسع بين شهادة الشاهد وبين خبر جاء عن رسول الله ﷺ وتلقاه أهل العلم بالإثبات والقبول فإن مثل هذا لا يمكن أن يُقاس على غيره. والعجيب من حال المتكلمين أنَّ الناظر في أحوالهم يجد أنهم متناقضون، متناقضون أولاً: من جهة قبلوهم لأخبار الآحاد في العمليات وردهم لأخبار الآحاد في العلميات، وهذا تناقض فإن الكل جاء عن الله وجاء عن رسوله ﷺ فإذا كانت أخبار الآحاد مقبولة في باب العمليات - يعني في الفقه - فلتكن أيضاً مقبولة في باب العلميات. الأمر الثاني: أنك تجد هؤلاء المتكلمين جازمين بأقوال كثيرة ويقطعون فيها قطعاً لا يحتمل الشك، سواء كانت أقوالاً عن أئمة أو أقوالاً عن الشعراء أو شواهد شعرية أو ما شاكل ذلك، يحتجون بها ويثبتون بها مسائل كثيرة في باب العقائد مع أنها ربما لم يثبت لها إسناد أصلاً فضلاً عن أن تكون ثابتة بطريق آحاد فهذا ولا شك من تناقض القوم. وعلى كل حال كون الخبر يفيد العلم أو يفيد الظن أو لا يفيد لا علماً ولا ظناً ليس صفة ذاتية

للخبر، وإنما هو حالة تحصل للمتلقي للخبر، وبناء عليه يكون هذا شيئاً نسبياً بمعنى أن خبراً قد يفيدني أنا العلم وقد يفيدك أنت الظن وقد لا يفيد ثالثاً لا علماً ولا ظناً. إذن ليس إفادة الأخبار للعلم أو لغير العلم شيئاً ذاتياً ملازماً للخبر وإنما هو استفاد للمتلقي، فإذا كنتم يا معشر المتكلمين تقولون: إن خبر الآحاد يفيد الظن فهذا في الحقيقة إخبار منكم عن حالكم أنتم تخبرون عن أنفسكم أن خبر الآحاد لم يفدنا العلم فهذا شأنكم أما أهل السنة الذين لهم عناية بسنة رسول الله ﷺ فإن الأحاديث الصحيحة الثابتة ولا شك تفيدهم العلم والقطع واليقين إذا وصلتهم من طريق مقبول. وهذه القضية واضحة.

المسألة الرابعة: أن من قواعد الاستدلال عند أهل السنة في باب الصفات أن نصوص الصفات تُجرى على ظاهرها، ولا يتعرض لها بالتحريف والتأويل، وذلك لأمرين:

أن النصوص التي جاءت في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ تقطع أن ظاهرها مراد لقائله، وأنه لا يمكن أن يكون في الخبر ولا يمكن أن يكون في الآية شيء لا يريد الله عز وجل ولا يريد النبي ﷺ ظاهره المتبادر منه، لِمَ؟ لأن هذا القرآن نزل هدى وشفاء وبيان ونور مبين ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦]. فنحن نقطع أن ما جاء في النصوص فإنه مراد

الله ومراد لرسوله ﷺ ولا يمكن أن يخبر الله أو يخبر رسوله بكلام ظاهره يدل على شيء وهم يريدون غيره. ثانيا: أننا نقطع أن ما جاء في النصوص مفهوم لدى المخاطبين، وذلكم أن فائدة الخطاب هو فهم مراد المتكلم، فلا بد أن يكون الخطاب إذا أريد به الإفهام لا الإلغاز أو التعجيز لا بد أن يكون مفهوما لدى الذي يستمع ويتلقى هذا الكلام، وإلا لأصبح الكلام تعجيزا وإلغزا أو أصبح إضلالا للمخاطب، وهذا ولا شك مما ينزه عنه كلام الله وكلام رسوله ﷺ، والله عز وجل أمر بتدبر كتابه فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢] بل أخبره أن هذا القرآن لو جاء فيه ما لا يفهم لكانت هناك حجة للكفار، ولذلك يقول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [فصلت: ٤٤]. إذن سيكون هناك حجة ولا يمكن أن تقوم الحجة على الناس بكلام لا يفهم، ولا يمكن أن يكون في كتاب الله ما لا يفهم مطلقا. يعني ما لا يفهم لجنس المخاطبين، قد يكون هناك اشتباه أو عدم فهم لبعض الآحاد والأفراد أما للكل؛ بمعنى: أن يكون في ذاته لا يمكن أن يفهم هذا لا يمكن أن يكون في كتاب الله أو في سنة رسوله ﷺ، لأجل هذا وذاك؛ يعني لكون النصوص نقطع أنها مرادة للمتكلم، ونقطع أيضا أنها مفهومة لدى المخاطبين فإننا نجري النصوص على ظاهرها اللائق بالله عز وجل. هذه بعض المسائل المستفادة من قاعدة المؤلف التي ذكر فيها قاعدة الاستدلال على نصوص الصفات. [سندي].



أبان الموفق رحمه الله أن كل ما جاء في القرآن أو صح عن النبي ﷺ من صفات الله، فإنه يجب الإيمان به، وتلقيه بالتسليم والقبول، وترك التعرض له بالرد والتأويل والتشبيه والتمثيل، وهذه القاعدة متفق عليها بين أئمة أهل السنة والجماعة، وحروفها التي ذكرها في هذه القاعدة هي في الجملة حروف بينة.

(وَكُلُّ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، أَوْ صَحَّ عَنِ الْمُصْطَفَى عَلَيْهِ السَّلَامُ) عبر رحمه الله عن السنة، فقال: «أو صح» لأن في الأحاديث - كما هو معروف ومستقر - قدرا من التردد في ثبوت بعضها، والمعتبر هنا هو ما صح عن النبي ﷺ.

نقول: إن الاستدلال بالقرآن بين، وأما السنة فإن المتكلمين أوردوا كلاما إنما نوره هنا ونناقشه لكونه دخل على بعض الأصوليين والفقهاء، بل وبعض الحفاظ المتأخرين من أهل الحديث، وهو ما يتعلق بتقسيم السنة إلى متواتر وآحاد، ثم رتبوا على هذا التقسيم فروعا كثيرة. والتقسيم إذا كان مجرد اصطلاح فإنه لا يمنع؛ لأنه لا مشاحة في الاصطلاح. ولكن من أين جاء هذا التقسيم؟ وما هو مورده؟ وهل هو مجرد اصطلاح فعلا، أم له شأن آخر؟ بعض أئمة السنة المتقدمين كالشافعي رحمه الله يستعمل لفظ التواتر في كلامه، لكن هذا التقسيم من حيث الحد - أي: التعريف له - منزعه من نظار المعتزلة، ثم دخل على متكلمة الأشاعرة، وعلى من كتب في علم أصول الفقه، وليس غريبا أن يدخل في كتب أصول الفقه؛ لأن أكثر من كتب في

علم أصول الفقه هم من علماء الكلام؛ كأبي الحسين البصري في المعتمد وهو حنفي، وكأبي المعالي الجويني في البرهان وهو شافعي، وكأبي حامد الغزالي في المستصفى وهو شافعي، ومحمد بن عمر الرازي في المحصول وهو شافعي، وبعض كتب المالكية التي بنيت على علم الكلام، فكتب أصول الفقه فيها مادة كثيرة من علم الكلام، وكتابها ومؤلفوها من المتكلمين.

يقول أصحاب هذا التعريف: إن المتواتر ما رواه جماعة عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب، والآحاد ما عدا ذلك.

ثم اختلفوا في هؤلاء الجماعة: كم عددهم؟ والذي عليه أكثرهم أنهم عشرة أو ما يقاربهم. فذهب أن المتواتر ما رواه عشرة ابتداء؛ فعليه: لا يكون الحديث متواترا عن رسول الله ﷺ إلا إذا رواه من الصحابة عشرة، ورواه عن كل واحد من العشرة عشرة، فيكون العدد في الطبقة الثانية مائة، ورواه عن كل واحد من المائة عشرة، فيكون العدد في الطبقة الثالثة ألفا، فهذا هو المتواتر، أما إذا لم يكن كذلك فإنه يكون آحادا.

لقد وضع المتكلمون من المعتزلة هذا الحد، وقالوا: لا يحتج في العقائد إلا بالحديث المتواتر، وحقيقة هذه النظرية الكلامية التي ابتدعوها ومؤداها أن السنة لا يحتج بها في مسائل أصول الدين، وحقيقة الأمر أن المعتزلة أنفسهم ليسوا أهل

رواية ولا أهل علم بالحديث، ولما دخل هذا الكلام على الأصوليين من المتكلمين، وشاركهم بعض أصحابهم من الفقهاء، وممن كتب من الحفاظ في مصطلح الحديث؛ بحثوا عن حديث متواتر بالشرط المذكور آنفاً، أي: رواه عشرة من الصحابة أو أكثر، وعنهم مائة أو أكثر، وعنهم ألف أو أكثر، فقالوا: ليس له إلا مثال أو مثالان أو ثلاثة، بل قال بعض الحفاظ المحققين: «إن هذا الحد ليس له مثال منضبط»، وإن أئمة الحديث كالبخاري وابن معين وابن المديني وأمثال هؤلاء لم يكونوا يعتنون بضبط مثل هذا أصلاً، ولا يعدونه من مقصودهم، ولا يسمونه متواتراً. وحتى لو فرضنا جدلاً أن عشرة أحاديث مثلاً قد انضبط تواترها على هذه الطريقة، فمعناه: أن عامة السنة لا يحتاج بها.

وعليه فهذا الحد للمتواتر والآحاد وإن كان موجوداً في كتب المصطلح، وذكره بعض الحفاظ الفضلاء؛ كابن الصلاح وابن حجر وأمثالهما هو حد مخترع من المعتزلة، ويجب تركه وإنكاره؛ لأن مؤداه الطعن في تحقيق النبي ﷺ لمسائل أصول الدين، وأنه لم ينضبط نقل الصحابة لها.

مسألة: هل المتواتر يفيد العلم، والآحاد لا يفيد إلا الظن؟ الجواب: هذه مسألة نظرية، وفيها تفصيل وخلاف، ذكره ابن حزم وابن تيمية وجماعة، ولكن الذي يصح أن يقال عنه: إنه متواتر - وهو مراد الشافعي وأمثاله من المتقدمين - هو ما اتفق

المحدثون عليه، أو استفاض ذكره في السنة، واستقر قبوله عند أهل العلم؛ فهذا كله يسمى متواترا، كحديث جبريل، فإنه حديث تلقى بالقبول، وكحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ». أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧). فإنه غريب في مبدئه، وإن كانت الأمة قد تلقت بالقبول، وأجمع المحدثون على ثبوته. فما استفاض ذكره من النصوص، وتوارد القبول عليه عند أئمة أهل الحديث، فهذا يسمى: «متواترا»، وهذه التسمية - بهذا الاعتبار وعلى هذا التعريف - مناسبة للشرع واللغة والعقل، وأما النظرية التي وضعها المتكلمون، ودخلت على بعض المتأخرين، فهي نظرية باطلة، لا يمكن أن يعتبر بها شيء؛ لأن محصلها ترك الاحتجاج بالسنة في مسائل العقائد، وهذا هو مذهب الغلاة من أهل البدع. [الغفيص].

فإذا صح النص وثبت عندنا فإننا نتقل إلى الواجب في هذه النصوص وهو الإيمان والتلقي بالتسليم والقبول في باب الصفات يعني أمورًا: أولاً: معرفة معنى الصفة من حيث أصل الوضع اللغوي. ثانياً: الإيمان والاعتقاد بأن الله موصوف بهذه الصفة على الحقيقة. ثالثاً: نفي التكييف عن الصفة؛ بمعنى: نفي ذكر كُنهه وكيفية الصفة لله. رابعاً: تنزيه الله عز وجل عن مشابهة المخلوقين في اتصافه بالصفة. ويمكن أن نستفيد هذا من جواب الإمام مالك رحمه الله حينما قيل له: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كيف استوى؟ فقال: «الاستواء غير مجهول» - يعني: معلوم من جهة اللغة العربية

- «والكيف غير معقول». وهذا نستفيد منه نفى الكيفية بالنسبة لنا، يعني نفى معرفتنا لكيفية اتصاف الله عز وجل لأن القاعدة المقررة عند أهل العلم هي: أن إثبات الصفات عند أهل السنة إثبات وجود لا إثبات كيفية، ومعنى أننا نقطع أنها لها كيفية؛ لكن نفى علمنا بهذه الكيفية، نحن نقطع أن لهذه الصفة كُنه وحقيقة وكيفية ولا يعلمها إلا الله، لكن نحن عندما نقول: إثبات وجود لا إثبات كيفية، يعني: نفى ونقطع بعدم الكيفية لصفة الله، «والإيمان به» - أي: بالاستواء - «واجب». يعني نعتقد أن الله مستو على العرش حقيقة. «والسؤال عن هذا» - أي: عن الكيفية - «بدعة».

هذا علمنا ومن حقق هذه الأمور الأربعة فإنه سوف يتخلص من المحذورات التي وقع فيها المخالفون سواء كانت إلى التعطيل أو إلى التأويل والتحريف أو إلى التكييف أو إلى التمثيل هذه المحذورات من أثبت صفات الله في ضوء هذه الأمور الأربعة فإنه بتوفيق الله عز وجل سوف يسلم من المحذورات التي تقدح في هذا التسليم، وهذا الانقياد لهذه النصوص. [سندي].

وعطف المؤلف رحمه الله تعالى هنا التمثيل على التشبيه. والتشبيه غير التمثيل، التمثيل جاء نفيه في القرآن، وأما التشبيه فلم يجئ نفيه في الكتاب ولا في السنة؛ ولهذا قال أهل العلم: إن ما نفاه الله جل وعلا من التمثيل في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] يعني: ليس مثله شيء وهو السميع

البصير؛ لأن الكاف هذه صلة، وهي التي يسميها بعضهم الزائدة. وهي تفيد تأكيد الجملة، كما ذكر ذلك ابن جني في الخصائص. وهناك أقوال أخرى في الكاف ليس هذا محل بيانها. والمقصود أن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ معناه: ليس مثله شيء، ليس مثله شيء، وهو السميع البصير، فكأن الكاف في مقام تكرير الجملة، وهذا الذي نُفي هنا هو التمثيل والتمثيل معناه: أن تساوي بين وصف الله جل وعلا ووصف المخلوق بجميع معانيه، أو تمثل الذات بالذات. وأما التشبيه فهو أن يشبه البعض بالبعض، أي: يشبه بعض الصفة ببعض الصفة وهذا كما ترى يحتاج إلى تفصيل، فنفي التشبيه يحتاج إلى تفصيل ومراد المؤلف هنا أحد معنيين؛ ذلك أن التشبيه نوعان: الأول: تشبيه البعض بالبعض صفة بصفة، أو بعض الصفة ببعض الصفة من كل وجه. وهذا في الحقيقة يرجع إلى معنى التمثيل؛ لأنه جعل هذه الصفة مساوية لتلك الصفة في جميع المعنى. فإن جعلها مع المعنى مشابهة أو مساوية في الكيفية صار ذلك تجسيمياً وتمثيلاً.

القسم الثاني: المشابهة في جزء المعنى، بمعنى أن يكون هناك اشتراك في بعض المعنى في الصفة، هذا لا يُنفي، وإنما ينفيه المفوضة؛ لأن الله جل وعلا وصف نفسه بأنه ذو سمع وأنه سميع؛ ووصف نفسه بأنه ذو علو وأنه علي؛ ووصف نفسه بأنه ذو رحمة وأنه رحيم وهكذا. ووصف العباد بذلك: فوصف بعض العباد بأن لهم رحمة،

ووصف بعض العباد بأن لهم بصراً، ووصف بعض خلقه بأن له علواً وهكذا، وهذا يعني أن هناك قدراً من المعنى يشتركان فيه. فالبصر: هو إدراك المبصرات، والسمع هو إدراك المسموعات. والعلو منه ما هو رفعة الذات (علو الذات). وهذه المشابهة بهذا القدر لا تُنفى؛ ولهذا يُقال: إن المعنى الكلي للصفات لا يوجد كلياً إلا في الأذهان، أما في الواقع فلا يوجد كلياً، - يعني: في خارج الذهن - بل لا بد من تخصيص وإضافة، فنقول مثلاً: الرحمة يمكن أن تفسرها تفسيراً كلياً، لكن إذا بحثت في الواقع عن المعنى الكلي، فإنك لا تجده؛ لأنه لا بد أن يضاف، فنقول مثلاً: رحمة الله، ونقول: رحمة فلان بفلان من الناس، ونقول رحمة الحيوان بولده وهكذا، فالمعنى الكلي هو الذي يوجد في الذهن والمعنى الإضافي هو الذي يوجد في الواقع. وإذا كان كذلك فلا بد من وجود اشتراك في جزء المعنى. وهذا لا يعني التشبيه المذموم أو التشبيه الذي درج العلماء على أن يطلقوا عليه اسم «التشبيه»؛ ولهذا ننفي التشبيه والتمثيل، ونقول: إن الله جل وعلا ليس كمثله شيء، ونقول: لا تشبيه، ولا تمثيل، أي: بالمعنى المذموم للتشبيه، أما مجرد وجود المشابهة فهذا لا ينفي المشابهة في جزء المعنى، ولهذا فإن الله جل وعلا بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ قال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾. قال بعض أهل العلم: إن ذكر السمع والبصر بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ له مناسبة، وهي أن السمع والبصر مما تشترك فيه كثير من

ذوات الأرواح، ومع ذلك أثبتته لنفسه، إذن فالسمع والبصر من جهة كونه معنى كلياً إنما يوجد في الذهن، وأما في الواقع فهو يوجد مضافاً مخصصاً. فمعنى ذلك: أن إثبات السمع والبصر لله جل وعلا هو إثبات مع قطع المماثلة مع جميع من يتصف بالسمع والبصر، فالله جل وعلا له سمع وبصر وسمعه وبصره يناسب ذاته الجليلة العلية، والمخلوق له سمع وبصر يناسب ذاته الناقصة الضعيفة، فبين الصفة والصفة كما بين الذات والذات فذات الله جل وعلا عُلّيا عظيمة جليلة والمخلوق ذاته تناسبه في الضعف والضعفة والفقر والمسكنة إلى آخره. فإذا هنا في قوله: (والتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ) يعني بالتشبيه: المذموم، وهو الذي ذكرت لك آنفاً. [صالح آل الشيخ].



وَمَا أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا، وَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لِمَعْنَاهُ، وَتَرَدُّ عِلْمُهُ إِلَى قَائِلِهِ، وَنَجْعَلُ عَهْدَتَهُ عَلَى نَاقِلِهِ، اتِّبَاعًا لَطَرِيقِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، الَّذِينَ أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، وَقَالَ فِي ذِمِّ مُبْتَغِي التَّأْوِيلِ لِمُتَشَابِهِ تَنْزِيلِهِ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ فَجَعَلَ ابْتِغَاءَ التَّأْوِيلِ عَلَامَةً الزَّيْغِ، وَقَرَنَهُ بِابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ فِي الذِّمِّ، ثُمَّ حَجَبَهُمْ عَمَّا أَمَلُوهُ، وَقَطَعَ أَطْمَاعَهُمْ عَمَّا قَصَدُوهُ، بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

(وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا، وَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لِمَعْنَاهُ، وَتَرَدُّ عِلْمُهُ إِلَى قَائِلِهِ) هذا يعني به ما اشتبه عليك من نصوص الكتاب والسنة، من آيات الصفات والأسماء، أو أحاديث الأسماء والصفات، فلم تفهم معناه فإنه يجب عليك إثباته لفظًا، وترك التعرض لمعناه؛ لأنك إذا تعرضت لمعناه على جهل وجهالة وصفت الله جل وعلا بشيء لم يصف به نفسه وهذا هو الذي وقع فيه طائفة من المبتدعة، حيث خاضوا في تفسير الأسماء والصفات بغير علم، خاضوا فيها بجهل، فضلوا وأضلوا. فما أشكل عليك من معناه فإنك تثبته أولاً كما قال: (وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا، وَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لِمَعْنَاهُ)؛

لأنه لا يسوغ لك التعرض لمعناه. فإذا تعرضت لمعنى وأنت جاهل بهذا المعنى والأمر مشكل عليك، فلا يؤمن أن تقع في زيغ في ذلك الاسم، أو في تلکُم الصفة. وهاهنا ذكر المؤلف أن ما أشكل من النصوص وجب الإيمان به لفظاً وترك التعرض لمعناه؛ وهذا لأن أهل السنة والجماعة قالوا: إن نصوص الكتاب والسنة واضحة بينة؛ لأن الله أنزل كتابه وجعله واضحاً بيناً بلسان عربي مبين، وجعله مُحْكَمًا كما قال تعالى: ﴿الرَّ كِتَبٌ أَحْكَمَتْ ءَايَتُهُ وَتَمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] فجعل جل وعلا كتابه كله محكماً، واضحاً لا يُسْتَبْهَم معناه، ولا يَغْمُضُ ما دل عليه على الناس. كذلك هو جل وعلا ذكر أن كتابه متشابه، فقال: ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣] فجعله كله متشابهاً. ومعنى ذلك: أنه يُشَبَّه بعضه بعضاً، وفي آية آل عمران قال جل وعلا: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، وهذا أن منه ما هو واضح بين، ومنه ما هو متشابه فكيف نجتمع بين هذه الآيات الثلاث؟

الأول: قال جل وعلا: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فهو محكم من جهة المعنى، من جهة ما فيه من الآيات ليس فيه خلل وليس فيه تناقض، وليس فيه اختلاف في حقيقة الأمر، قد يكون هناك إشكال أو اختلاف على بعض الناس؛ لكنه محكم كله.

الثاني: أنه متشابه، يعني: يشبه بعضه بعضاً، هذا حكم وهذا حكم، هذا خبر وهذا خبر، هذا قصص وهذا قصص هذا ترغيب وهذا ترغيب وهذا وصف باللجنة وهذه آية فيها وصف للجنة وهذا تخويف بالنار وهذه آية فيها تخويف بالنار، فبعضه يشبه بعضاً، ولكن هذا التشابه الذي فيه تشابه في جزء المعنى أيضاً؛ لأنه ما من آية إلا وإيرادها في موضعها له معنى ومناسبة ليس في الآية الأخرى.

الثالث: أن منه محكماً ومنه متشابهاً في مقصوده، والمحكم ما ظهر معناه والمتشابه ما اشتبه عليك وأشكل، فهذا يكون جوابه بقوله الله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]. إذن منه محكم ومنه متشابه محكم معلوم المعنى، ومتشابه: مشكل المعنى أشكل عليك معناه لكن على مستوى الأمة لا بد أن فيها من يعلم المعنى؛ لأن القرآن نزل بلسان عربي مبين، ولهذا كان من طريقة بعض أئمة السلف أن يقفوا على كلمة ﴿الْعِلْمِ﴾، يعني أن الراسخين في العلم يعلمون التأويل، هذا إذا كان التأويل بمعنى العلم بالمعنى، أي: معرفة التفسير، فإنه لا بد أن الأمة يكون فيها من الراسخين في العلم من يعلمون المعنى؛ لأن الحجة جاءت في القرآن، والقرآن بلسان عربي مبين فمن فقه هذا اللسان وأدرك معاني العربية فإنه يعلم المعنى فليس عندنا في القرآن آية يجهل الجميع معناها، ومن قال بذلك فإنه يكون من أهل التجهيل، الذين يقولون: إن من القرآن ما يُجهل معناه، لا يعلمه حتى النبي،

وحتى جبريل، وهذا إغراق في الضلال؛ ولهذا يقول الأئمة ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «المفوضة شرٌّ من المؤولة»<sup>(١)</sup>.

والمفوضة قسمان: مفوضة الكيفية، وهؤلاء هم أهل السنة والجماعة. ومفوضة المعنى، وهؤلاء هم الذين يقصدهم شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنه إذا أُطلق لفظ المفوضة فإنه يُقصد به مفوضة المعنى. لِمَ كانوا شرّاً من المؤولة؟ لأنهم قالوا: إن القرآن لا يفهم معناه. وأما المؤولة فقالوا: المعنى مفهوم لكن ليس هو ذاك المعنى الذي على ظاهر اللفظ، فكان المؤول خيراً من المفوض؛ لأنه ما نفى عن القرآن صفة كونه بلسان عربي مبين أما المفوض فقد نفى ذلك، وقال نجهل معناه. إذن ما أشكل من ذلك واشتبه علمه عليك وجب الإيمان به، تؤمن لفظاً، وتمرّه كما جاء، وتقر به وتترك التأويل تترك التعرض لمعناه الذي يصرفه عن ظاهره أو الذي لا تعلمه عن أئمة أهل العلم، ثم تسأل بعد ذلك، فإذا أُخبرت بمعنى ذلك الاسم أو تَلَكُمُ الصفة آمنت بها لفظاً ومعنى.

لهذا جعل بعض المبتدعة بعض آيات القرآن في الأسماء والصفات من المتشابه الذي لا يعلم أحد معناه. وهذا المتشابه عندهم ليس متشابهاً مطلقاً؛ لأن أهل السنة والجماعة يقسمون المتشابه إلى قسمين: متشابه مطلق. ومتشابه نسبي.

(١) درء التعارض (١/ ٢٠٥).

فالمتشابه المطلق: هو الذي لا يعلم أحد معناه. وهذا عندنا لا يوجد لا في الكتاب ولا في السنة.

وأما المتشابه النسبي: فهذا موجود بحيث يكون عندي آية لا أعلم معناها متشابهة عليّ، وآية أخرى أعلم معناها ولا تعلم أنت معناها متشابهة عليك، وهذا متشابه إضافي: يُشكل على واحد، أو اثنين، أو عشرة، أو عشرين أو مئة أو مئتين أو ألف من أهل العلم، لكنه لا يُشكل على الأمة جميعاً، بل لا بد أن يكون في الأمة من يعلم معنى ذلك؛ لأنه من الدين، ولأنه إنما كان بلسان عربي مبين.

وقوله هنا: (فَجَعَلَ ابْتِغَاءَ التَّأْوِيلِ عَلَامَةَ الزَّيْغِ، وَقَرَنَهُ بِابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ فِي الذَّمِّ، ثُمَّ حَجَبَهُمْ عَمَّا أَمْلَوْهُ، وَقَطَعَ أَطْمَاعَهُمْ عَمَّا قَصَدُوهُ، بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]) هذا الكلام يعني به الموفق رحمه الله تعالى تأويل الكيفيات، يعني: المعرفة بكيفيات اتصاف الله جل وعلا بصفاته، سواء كان في صفات الذات، أم في صفات الفعل. فإذا المؤلف هنا قسم نصوص الصفات إلى قسمين باعتبار بعض الناس؛ لا باعتبار الجميع:

القسم الأول: الآيات المحكمات الواضحة. قال: (وَجَبَ الْإِيْمَانُ بِهِ، وَتَلَقَّيْهِ بِالتَّسْلِيمِ وَالْقَبُولِ، وَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لَهُ بِالرَّدِّ وَالتَّأْوِيلِ، وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ).

القسم الثاني: ما اشتبه عليك، قال: (وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا) وهذا اللفظ مما انتقد على الإمام موفق الدين ابن قدامة رحمه الله<sup>(١)</sup> فإنه في هذه العقيدة الموجزة انتقدت عليه ثلاث مسائل، هذه أولها، وهي قوله: (وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا)، ويمكن أن يُحمل كلامه على محمل صحيح. أما الانتقاد فهو أن يُقال: إن الواجب أن نؤمن به لفظًا ومعنى لكن إذا جهلنا المعنى نؤمن بالمعنى على مراد الله جل وعلا ومراد رسوله ﷺ كما سيأتينا من كلمة الإمام الشافعي رحمه الله قال: «آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله ﷺ وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله. يعني: إذا جهل المعنى تؤمن باللفظ والمعنى، لكن المعنى على مراد من تكلم به. ووجه الانتقاد الذي انتقد به الإمام ابن قدامة في هذه اللفظة: أنه يجب الإيمان باللفظ والمعنى. أما الإيمان بلفظ مجرد عن المعنى فهذا هو قول أهل البدع الذين يقولون: نؤمن بألفاظ الكتاب والسنة دون إيمان بمعانيها؛ لأن معانيها قد تختلف.

---

(١) قال الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم آل الشيخ - مفتي الديار السعودية - تعقيبًا: «.. أما ما ذكره في اللعة [من قوله: (وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا)] فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها. والمصنف رحمه الله إمام في السنة، ومن أبعد الناس عن مذهب المفوضة وغيرهم من المبتدعة والله أعلم. اهـ. انظر: «فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم جمع وترتيب محمد بن قاسم (١/ ٢٠٢).

والجواب: أن هذا، غلط بل معاني الكتاب والسنة هي على المعنى العربي؛ فالقرآن نزل بلسان عربي والنبي ﷺ تكلم بلسان عربي فهذا وجب أن نؤمن بالكتاب والسنة على ما تقتضيه لغة العرب وعلى ما يدل عليه اللسان العربي. وهذا أصل من الأصول. لكن إذا اشتبه عليك المعنى فمثلاً كلمة في القرآن ما علمت معناها، أو حديثاً إما في الصفات أو في الغيبات لم تعلم معناه، نقول: نؤمن به لفظاً ومعنى، يعني معناه مفهوم، لكن على مراد الله و مراد رسوله، وهذا هو الذي جاء في الآية، حيث قال جل وعلا: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، هنا قال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ إذا قلنا: إن كل آية لا بد أن نعلم معناها، وكل حديث لا بد أن نعلم معناه، فما معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾؟ الجواب: أن ما أنزل الله جل وعلا على قسامين: إما أن يكون أخباراً. وإما أن يكون أحكاماً.

وتأويل الأخبار يكون بوقوعها، وتأويل الأحكام - الأمر والنهي - يكون بإيقاعها. فقوله تعالى هنا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ يعني: تلك الأخبار ما يعلم تأويلها إلا الله؛ لأن الله جل وعلا هو الذي يعلم ما تؤول إليه حقيقة تلك الألفاظ وتلك الآيات، وذلك أن التأويل في القرآن أتى بمعنيين لا ثالث لهما:

المعنى الأول: التأويل بمعنى: ما تؤول إليه حقيقة الشيء. وهذا كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]. يعني: ما تؤول إليه حقيقة أخباره وأحكامه، فحقيقة الأخبار تؤول إلى ظهورها من الصفات والغيبيات كذلك الأحكام حقيقتها تؤول إلى ظهور أثر من تمسك بها وامتلها ممن عصى وخالف.

المعنى الثاني - وهو فرع عن هذا - : التأويل بمعنى التفسير، قال: ﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾ [يوسف: ٤٥]. ﴿بِتَأْوِيلِهِ﴾ يعني: بتفسير الرؤيا، وهذا مرتبط بالمعنى الأول، يعني: الحقيقة التي تؤول إليها الرؤيا في الواقع المشاهد.

فإذن قوله تعالى هنا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ليس التأويل الحادث الذي يقوله بعض أهل الأصول وهو: «صرف اللفظ عن ظاهره المتبادر منه إلى غيره لمرجح أو لقريئة تدل عليه»، لا هذا إنما هو اصطلاح حادث، أما التأويل فهو في القرآن والسنة له معنيان لا ثالث لهما.

فقوله هنا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ إذا كان في آيات الصفات ووقفنا على هذه الآية فإننا نريد بالتأويل: ما تؤول إليه حقيقة الأسماء والصفات، يعني: لا يعلم الكيفية إلا الله وهي الحقيقة التي تؤول إليها آيات الأسماء والصفات والأحاديث التي فيها الأسماء والصفات، لا يعلم كيفية اتصاف الله جل وعلا بها إلا هو سبحانه



وإذا أريد بالتأويل معنى التفسير لا الكيفية فإن الراسخين في العلم يعلمونه، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: «أنا ممن يعلم تأويله». [صالح آل الشيخ].

ولا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظاً ومعنى، واعتقاد أن هذه الأسماء والصفات على الحقيقة لا على المجاز، وأن لها معاني حقيقية تليق بجلال الله وعظمته، وأدلة ذلك أكثر من أن تحصى، ومعاني هذه الأسماء ظاهرة معروفة من القرآن كغيرها لا لبس فيها ولا إشكال ولا غموض، وقد أخذ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه القرآن، ونقلوا عنه الأحاديث ولم يستشكلوا شيئاً من معاني هذه الآيات والأحاديث؛ لأنها واضحة صريحة، وكذلك من بعدهم من القرون الفاضلة كما يروى عن مالك رحمه الله لما سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وكذلك يروى معنى ذلك عن ربيعة وأنس بن مالك، ويروى عن أم سلمة مرفوعاً وموقوفاً، أما كنه الصفة وكيفيتها فلا يعلمه إلا الله سبحانه؛ إذ الكلام في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف، وكما لا يعلم كيف هو إلا هو فكذلك صفاته، وهو معنى قول مالك: «والكيف مجهول»، أما ما ذكره في اللمعة فهو ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها. المفوضة هم الذين يفوضون المعنى

يقولون لا ندري ما معناه مثل كلام العجم كأنه حروف أعجمية لا ندري معنى آيات الصفات، هذا غلط المعنى معلوم كما قال الإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول»، نعرف أن السمع ضد الصمم، والبصر ضد العمى، الاستواء معناه في اللغة الصعود والاستقرار والعلو والارتفاع. لكن كيفية هذه الصفة هو الذي لا نعلمه، ابن قدامة من أئمة أهل السنة وإن كانت هذه العبارة: (وَجَبَ إِبْطَاتُهُ لَفْظًا، وَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لِمَعْنَاهُ) موهمة ترد إلى كلامه الواضح، ويحمل على محمل حسن، وإلا هذه الكلمة موهمة. ومن رجع إلى مصنفات ابن قدامة رحمه الله علم يقينا أنه بعيد كل البعد عن مذهب المفوضة وأهل التأويل، لاسيما كتابه «ذم التأويل» الذي رد على أهل التأويل، ومن حذى حذوهم من المفوضة، وأثبت فيه مذهب أهل السنة من الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظا ومعنى، وما ورد عن ابن قدامة هنا من المجمل المتشابه الذي فسر صريحا واضحا بينا في مصنفاته الأخرى، فيجب رده إلى محكم كلامه عليه رحمة الله، وكل ما ورد عنه مما يحتمل فهو مردود إلى المحكم من كلامه في سائر تصانيفه، والله أعلم. [الراجحي].

وهذا الموضع أخذ منه بعضهم أن ابن قدامة رحمه الله مال إلى قول المفوضة، قالوا لقوله: (وَجَبَ إِبْطَاتُهُ لَفْظًا، وَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لِمَعْنَاهُ) لو أردنا أن نضع هذا سؤال

هل معنى الصفات واضح؟ يقال: معنى الصفات من حيث المفردة (الاستواء) مثلاً هو العُلُو على العرش هذا واضح، أما المعنى الذي الله عليه، يعود بك إلى ماذا؟ إلى الكنه، يعود بك إلى كيفية الصفات فتحقيق المعنى الذي الله عز وجل بحيث يُعرف معنى هذه الصفة على الحد الذي الله عليه، هذا إلى الله وهو الكيفية؛ فلهذا لا نبادر إذا سمعنا من يقول: «بلا معنى» مباشرةً نقول هذا قول المفوضة الحق إن هذا استعجال؛ حتى يُعرف أنه يقول إن المعنى منفي من أصله، أما إذا قال: «ولا معنى» يقال المعنى الذي الله عليه يعود إلى الكيفية. ابن قدامة ذكر أن من أشكال من هذه الصفات يجب معه أمران: الأمر الأول: إثبات لفظه؛ لأنه من عند الله فلا يحل لنا إلا الإيمان به؛ لأنه من عند الله. الأمر الثاني: ترك التعرض للمعنى، ورد العلم به إلى من قاله.

وهذا هو الواجب على من جهل أمراً ولم يتبين له في النصوص؛ يلزمه أن يُثبت اللفظ؛ لأنه كلام الله أو كلام رسوله ﷺ حق لا شك فيه وإن جهل هو معناه؛ فليس له أن يتعرض للمعنى، إذا جهلت المعنى فاصمت لا تجمع الجهل بالمعنى والجُرأة على تبين المعنى وأنت لا تعلمه؛ فمن جهل معنى شيء فإنه إذا خاض فيه خاض بلا علم هذا الكلام من ابن قدامة في قوله: (وَتَرَكُ التَّعَرُّضَ لِمَعْنَاهُ) نقول فيه إجمال، والقاعدة أن يُعرض الكلام المجمل على الكلام المبين، سبب الإجمال أن ابن

قدامة هنا في مقام إيجاز، سماه «لمعة» مجرد بلغة موجزة، ولم يُفصل، فمتن اللمعة موجز كما ترى ولم يُرد التفصيل، إذا رجعنا لكلام ابن قدامة المبين اتضح مُرادُه بهذه الكلمة هنا، ابن قدامة رحمه الله له كتاب اسمه «ذم التأويل» قال فيه: «ومذهب السلف الإيمان بصفات الله وأسمائه التي وصف بها نفسه في آياته، أو على لسان رسوله ﷺ، من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير لها، ولا تأويل لها؛ بما يُخالف ظاهرها»<sup>(١)</sup>، الآن بدأ يتضح الكلام، أنه ينهى عن تفسير أو تأويل يُخالف الظاهر؛ إذن يريد أن يُثبت الظاهر، ما هو الظاهر؟! الذي دلت عليه اللغة ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، فهو باللغة العربية حتى تعقلوا وتفهموا، فقال: «ولا تفسير لها، ولا تأويل لها، بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه بصفات المخلوقين؛ بل أمروها كما جاءت، وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها»<sup>(٢)</sup>، له كتاب آخر اسمه «تحريم النظر في كتب الكلام»، أورد فيه قول ابن عقيل - وابن عقيل مال إلى مقالات المعتزلة - : «ما الذي يظهر لكم من معنى هذه الألفاظ الواردة في الصفات؟»، رد ابن قدامة بقوله: «هذا تسرع في التجاهل»؛ كأنه لا يعرف

(١) ذم التأويل (ص: ١١).

(٢) المصدر السابق (ص: ١١).

معتقد أهل السنة؛ ثم قال ابن قدامة: «قد علمنا أن لها معنى في الجملة، يعلمه المتكلم بها؛ فنحن نؤمن بها بذلك المعنى»<sup>(١)</sup>، رأيت رد كلام العالم إلى كلامه الآخر، اتضح الآن قوله: (وَتَرَكُ التَّعَرُّضَ لِمَعْنَاهُ)، يقول: لها في الجملة معنى؛ ولهذا يقول مستنكراً على ابن عقيل هذا السؤال الذي سأله - يقول: كأنه لا يعرف اعتقاد أهل السنة - «علمنا أن لها معنى في الجملة يعلمه المتكلم بها فنحن نؤمن بها بذلك المعنى»، هنا ماذا يقول؟ (وَتَرَكُ التَّعَرُّضَ لِمَعْنَاهُ)، رأيت مراده بقوله: (وَتَرَكُ التَّعَرُّضَ لِمَعْنَاهُ) إذا عرضته على باقي كلامه المفصل اتضح معناه، ثم قال راداً على ابن عقيل أيضاً - حين نفى العلم بالمعنى رد عليه بقوله: «كيف يسأل عن معنى - يعني ابن عقيل - وهو يقول لا أعلمه، وكيف يسأل عن كيفية ما يرى أن السؤال عنه بدعة والكلام في تفسيره خطأ»<sup>(٢)</sup>، يقول: أنت تقول إن المعنى غير معلوم، وتفسيره خطأ، إذن أنت كيف تسأل عن معنى شيء أنت تقول إني لا أعلمه، وكيف تسأل عن كيفية ما ترى أن السؤال عنه بدعة والكلام في تفسيره خطأ، أي: ينكر على ابن عقيل ما زعمه من عدم العلم وعدم التفسير.

---

(١) تحريم النظر في كتب الكلام (ص: ٥٩).

(٢) المصدر السابق (ص: ٥٩).

إذا جمع طالب العلم بين كلام ابن قدامة في الموضوعين هنا تبين أنه لا يقول بتفويض المعنى على ما عليه المفوضة وذلك من خلال الآتي:

أولاً: أنه نص على أن مذهب السلف هو عدم تفسير الصفات وتأويلها بما يخالف ظاهرها وذلك يعني أن معناها الظاهر هو الذي يجب التزامه وذم تأويله؛ كما في طريقة من؟! ابن قدامة أصلاً صنف كتابه «ذم التأويل» للرد عليهم وهم أهل التأويل، المفوضة يقولون: ظاهر الصفات غير مُراد، وابن قدامة هنا يوجب التزام الظاهر الذي دلت عليه الصفات؛ فعلمنا بذلك الفرق بين قول ابن قدامة وبين قول هؤلاء المفوضة.

ثانياً: نص في الموضوع الثاني في كتابة «تحريم النظر في كتب الكلام» بوضوح على أن صفات الله لها معنى، يعلمه المتكلم ونحن نؤمن بهذا المعنى.

ثالثاً: في بقية كلامه في هذا الموضوع استجهل من فوض المعنى؛ حيث قال في رده: «كيف يسأل عن المعنى؟! - يعني ابن عقيل - وهو يقول إن هذا المعنى مما لا يُعلم، ويذكر أن تفسيره بدعة» فإذا جمعت قوله بإثبات المعنى، وقوله بأن السلف لا يُفسرون الصفات بمعنى يخالف ظاهرها، مع استجهاله لمن سلك طريق المفوضة علمت أن كلامه هنا في «اللمعة» في هذا الموضوع فيه إجمال، إذا عُرِض على بقية كلامه زال ما فيه من إجمال وتبين.

رابعاً: ابن قدامة رحمه الله صنف كتاب «إثبات صفة العلو»، والعلو لا يمكن أن يُصنف فيه مفوض؛ لأن المفوض يترك الكلام نهائياً لا في العلو ولا في الاستواء ولا في أي شيء من هذه الصفات؛ إذ هو يزعم أن الصفات لا يتعرض لإثبات حقائقها، مما يوضح لك بعد ابن قدامة رحمه الله عن مذهب المفوضة هذا الكتاب قال في مقدمته: «أما بعد: فإن الله وصف نفسه بالعلو في السماء، ووصفه بذلك رسوله، وأجمع على ذلك جميع العلماء من الصحابة والأئمة، وتواترت الأخبار بذلك على وجه حصل به اليقين، وجمع الله عليه قلوب المسلمين، وجعله مغروراً في طباع الخلق أجمعين؛ فتراهم عند نزول الكرب بهم يلحظون السماء بأعينهم، ويرفعون نحوها للنداء أيديهم، و ينتظرون مجيء الفرج من ربهم، وينطقون بذلك بألسنتهم، لا يُنكر ذلك إلا مبتدع غالي في بدعته أو مفتون، وأنا ذاكر في هذا الجزء بعض ما بلغني من الأخبار عن رسول الله ﷺ وعن صحابته والأئمة المقتدين بسنته»<sup>(١)</sup>. ثم ساق ابن قدامة النصوص الواردة في القرآن الدالة على العلو وهي كثيرة؛ ثم ساق النصوص من السنة وهي كثيرة أيضاً، ثم ساق آثار الصحابة والتابعين وكلام أئمة الإسلام في إثبات علو الله، وأن الله مستو على عرشه، ومنه قول ابن المبارك: لما سئل كيف نعرف ربنا؟ فقال: في السماء السابعة على عرشه. ثم أورد ابن قدامة ما رواه الخلال عن الإمام أحمد أن الإمام أحمد سئل عن قول ابن مبارك

(١) إثبات صفة العلو (ص: ٦٣).

هذا؛ فأقره قائلاً: هكذا هو عندنا. أي: أن نعرف ربنا بكونه سبحانه وتعالى في السماء السابعة، وروى أيضاً ابن قدامة: أن أحمد قيل له: الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه وقدرته وعلمه بكل مكان؟ قال: نعم؛ على العرش ولا يخلو من علمه مكان. وبعد أن ساق النصوص والآثار في آخر كتابه ابن قدامة قال: «وأول من خالف في ذلك فيما علمنا الجهم بن صفوان - أي: أول من خالف في إثبات صفة العلو ونحوها كذلك صفة الاستواء وغيرها الجهم من صفوان - فعاب ذلك عليه وعلى أصحابه الأئمة من العلماء والفقهاء واستعظموا قولهم وبدعتهم؛ ثم إن الجهمية مضطرون إلى موافقة أهل الإسلام على رفع أيديهم في الدعاء، وانتظار الفرج من السماء وقول سبحانه ربي الأعلى - أي: في الصلاة - وتلاوة ما يدل على ذلك من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ثم لا يزالون - أي: الجهمية - يسمعون من السنة ما يُقرع رؤوسهم ويُحزن قلوبهم، ويسمعون من عامة المسلمين في أسواقهم ومحاوراتهم من ذلك ما يُغيظهم - أي: من أن الله تعالى في السماء، أن الله فوقنا ونحو ذلك - لا يستطيعون لهم ردّاً، وليس لهم في بدعتهم هذه حجة من كتاب الله ولا سنة ولا قول صحابي ولا أمام مرضي إلا اتباع الهوى»<sup>(١)</sup> واضح جداً، المفروض يستحيل أن يُثبت العلو.

(١) المصدر السابق (ص: ١٩١).



خامساً: من الوجوه الدالة على بعد ابن قدامة عن المفوضة أنه رحمه الله من أشد الناس ذماً للأشعرية، وله مصنفات في الرد عليهم وأبطال قولهم؛ بما يُسمى: «بالكلام النفسي» الذي قالت به الأشاعرة، والأشعرية من أشهر من قال بالتفويض والتأويل، فكيف يقال إن ابن قدامة على هذا المسلك لهذه الفرقة مع موقفه هذا منهم؟! [العنقري].

وأكثر ما يحتج به النفاة من الأشاعرة ونحوهم في نفي الصفات، إذا أثبتناها لهم وقلنا: دل عليها القرآن فما دليلكم في النفي؟ فأكثر ما يحتجون به: أنها تَحْدُث، وأنها تتجدد، فيقولون: إن الله منزّه عن حلول الحوادث فلا تحل به الحوادث. وهذه أكبر شبهة عندهم، وهذه الجملة لا دليل عليها، فكلمة حلول الحوادث إنما هي اصطلاح اصطلاح عليه هؤلاء النفاة فجعلوه دليلاً قاطعاً في نفي الصفات، فنقول: ما الذي حملكم على أن تقولوا: ليس محلاً للحوادث أو هو محل للحوادث؛ أثبتوا الصفات واتركوا محل الحوادث أو ليس محل حوادث وكلوا أمرها إلى الله تعالى، وقد يوجد بعض الصفات التي يُشكل ظاهرها فيتوقف أهل السنة فيها، ولكنهم يثبتونها حقيقة، وإذا أوردت عليهم الإشكالات، قالوا: ليس لنا تدخل في ذلك. فمثلاً إذا قال النفاة: لو كان على العرش لكان أصغر من العرش أو أكبر أو مساوياً، وكل ذلك محال - هذا من افتراضاتهم - فنقول: ليس لنا أن نخوض في هذا بل نقول إنه على العرش كما أخبر، ولكن لا نخوض في إشكالاتكم هذه ونحوها، الله تعالى أخبر عن نفسه بهذا وهو أعلم

بنفسه، ومثلاً إذا ذكر النزول وذكر حديث: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» ... الحديث. أخرجه البخاري (٧٤٩٤)، ومسلم (٧٥٨). يوردون أيضاً إشكالاً ويقولون: معلوم أن العرش فوق المخلوقات وهو سقفها، فعند نزوله؛ هل يخلو منه العرش؟ هل تحصره السماء الدنيا التي ينزل فيها؟ وإلى متى يستمر هذا النزول؟ وهل ينزل العرش معه؟ هذه الافتراضات لا حاجة إليها، ولا نتدخل فيها، هذه إشكالات أوردتموها أنتم ولا حاجة لنا في البحث عنها، نحن نثبت النزول، ولكن كيفيته الله أعلم بها. وبكل حال ما أشكل من ذلك - كما قال ابن قدامة: (وَجَبَ إِثْبَاتُهُ لَفْظًا، وَتَرَكَ التَّعَرُّضَ لِمَعْنَاهُ) يعني لكيفيته، هذا هو الصحيح، أما معانيه اللغوية فإنها ظاهرة، ونجعل عهده على ناقله ونثق بهم، ونقول: العهدة والمسؤولية عليهم، وذلك لأنهم هم الذين نقلوا لنا السنة والشرعية، بل هم الذين نقلوا القرآن كله والأحاديث كلها، فكيف نرد هذا الحديث وحده، أو هذه السنة وحدها، فالذي نقلها هو الذي نقل غيرها من الأحكام. فنجعل عهده على ناقله، أي: المسؤولية عليه إن كان خطأ، ونكل علمه - يعني الكيفية والماهية - إلى قائله؛ أي: إلى الله تعالى وإلى رسوله الله، هذا في الشيء الذي يشكل علينا. هذه طريقة الراسخين في العلم؛ والرسوخ هو التمكن، يقال: رسخ في كذا يعني تمكن فيه، فالراسخ العالم الذي تمكن العلم منه وتمكن من العلم، والمراد بالعلم هنا العلم الصحيح الذي هو ميراث الأنبياء، فهو العلم الذي من علمه

وفهمه وأحاط به سمي راسخاً في العلم. والله تعالى مدح الراسخين في العلم، فقال تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ ۚ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، قسم الله تعالى الآيات في أول سورة آل عمران إلى محكمات ومتشابهات، فأخبر بأن أهل الزيغ يتبعون المتشابه، وأن الراسخين يقبلون الجميع، يقبلون المتشابه ويقبلون المحكم، ويقولون: آمنا بالجميع، كل من عند ربنا، ويدعون الله فيقولون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] أي: لا تجعلنا مثل الذين في قلوبهم زيغ - يعني ميل وانحراف - فنضل عن سبيلك. دعوا الله دعوة صادقة وهم على صواب وعلى حق، فطريقتهم أنهم يقولون: نؤمن بالمحكم ونعمل به، ونؤمن بالمتشابه ونقبله، ولكن لا نتعثر في معناه ولا نرده ولا نتأوله، ولا نحمله على ما نفهمه من صفات المخلوقين فنكون ممثليين، ولا نتكلف في رده وإبطاله فنلحق بالمعطلين. [الجبرين].

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»، وَ«إِنَّ اللَّهَ يُرَى فِي الْقِيَامَةِ»، وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ، قَالَ: نُؤْمِنُ بِهَا، وَنُصَدِّقُ بِهَا، لَا كَيْفَ، وَلَا مَعْنَى، وَلَا تَرُدُّ مِنْهَا شَيْئًا، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ حَقٌّ، وَلَا تَرُدُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يُوصَفُ اللَّهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ، بَلَا حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، نَقُولُ كَمَا قَالَ، وَنُصَفُّهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ، لَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ، وَلَا يُلْغُهُ وَصْفُ الْوَاصِفِينَ، نُؤْمِنُ بِالْقُرْآنِ كُلِّهِ، مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَلَا نَزِيلَ عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ لِشِنَاعَةِ شُنْعَتِ، وَلَا نَتَعَدَّى الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ كُنْهَ ذَلِكَ إِلَّا بِتَصَدِيقِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَشْيِيتِ الْقُرْآنِ.

(قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ، أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَإِمَامُ أَهْلِ السُّنَّةِ الصَّابِرِ عَلَى الْمَحَنَةِ، الَّذِي ابْتُلِيَ فَصْبَرَ وَثَبَتَ حَتَّى نَصَرَ اللَّهُ بِهِ هَذِهِ الْعَقِيدَةَ وَقَمَعَ بِهِ أَهْلَ الزَّيْغِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ، فَلَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنْ تَنْفِيزِ فِكْرَتِهِمُ الْخَبِيثَةِ وَهِيَ الْقَوْلُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ. حَيْثُ وَقَفَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَدًّا حَائِلًا، وَوَقَفَ مَعَهُ الْأَئِمَّةُ الْمَوْقِفَ الْحَازِمَ، لَكِنْ هُوَ أَقْوَى مِنْ وَقَفَ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَصَبَرَ عَلَى الْأَذَى وَضُرْبِ وَسُجْنِ وَحَمَلِ إِلَى الْمَشْرِقِ لِلْقَتْلِ، وَلَكِنَّهُ صَبَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ حَتَّى نَصَرَ اللَّهُ بِهِ الْمِلَّةَ وَقَمَعَ بِهِ الْجَهْمِيَّةَ وَالْمُعْتَزَلَةَ، وَلَمْ يَسْتَفِيدُوا مِنْ قُوَّتِهِمْ وَاسْتِمَالَتِهِمْ

للحاكم في وقتهم ورد الله كيدهم في نحورهم بسبب موقف هذا الإمام الجليل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. لما ذكر المصنف رحمه الله وجوب الإيمان بنصوص الأسماء والصفات على ما جاءت في كتاب الله وسنة رسوله أراد أن يذكر مذهب السلف، ونماذج من أقوالهم في هذا المقام. فذكر كلاماً للإمام أحمد، وكلاماً للإمام الشافعي، وكلاماً لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه وكلاماً لأmir المؤمنين الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رحمه الله وكلاماً للأوزاعي إمام أهل السنة في وقته، كل هذا سيأتي إن شاء الله فهذه نماذج من أقوال السلف الصالح في هذا الباب: يقول الإمام أحمد: (نُؤْمِنُ بِهَا) أي: بهذه النصوص نزول الله جل وعلا إلى سماء الدنيا وما أشبه ذلك، وأنه يُرى يوم القيامة عياناً بالأبصار يراه المؤمنون بأبصارهم عياناً وما أشبه هذه النصوص. يقول: نؤمن بها ونصدق بها خلافاً للمبتدعة الذين لا يؤمنون بها ويقابلونها بالكذب أو بالتأويل والتحريف.

(لَا كَيْفَ) لا نبحث عن كيفيتها فيقال: ينزل إلى سماء الدنيا كيف ينزل؟! الكيفية لا يعلمها إلا الله، فهو ينزل كما شاء سبحانه وتعالى؛ لأنه لا يعلم عظمته سبحانه وقدرته إلا الله جل وعلا، فنحن لا نبحث عن كيفية نزوله هل يخلو منه العرش أو لا يخلو؟ وهل وهل؟ وكيف ينزل إلى سماء الدنيا، وثلاث الليل يختلف باختلاف الأقاليم؟ من الذي خلق الأقاليم ومن الذي خلق الليل والنهار؟ هو الله جل وعلا

فهو القادر سبحانه وتعالى أن ينزل كيف يشاء وإن كانت تختلف الأقاليم في ثلث الليل هذا بالنسبة لنا أما بالنسبة لله جل وعلا فهو قادر على كل شيء. فلا تدخل في كيفية نزوله. ومثل: يُرى يوم القيامة، كيف يُرى؟ نقول: لا نبحث في هذا، نُثبت أنه يُرى بالأبصار عياناً كما يرى القمر ليلة البدر، وكما تُرى الشمس صحواً ليس دونها سحاب، نؤمن بهذا ولا نبحث في كيفية الرؤية؛ لأن هذا لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى. يجيء، وجاء ربك، كيف يجيء؟ نقول: لا نبحث عن الكيفية كيف يجيء، لكن نثبت أنه يجيء سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله فنحن نؤمن بالصفات ونعرف معناها ولكن لا نبحث في كيفيتها، ولهذا قال: (لَا كَيْفَ).

(وَلَا مَعْنَى) المراد بهذه اللفظة، أي: المعنى الذي يفسره به المبتدعة وهو التأويل، ليس المراد نفي المعنى الحقيقي فإن معناها معروف كما يقول الإمام مالك: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه - أي: عن الكيفية - بدعة»، فمعنى قوله: (وَلَا مَعْنَى) أي: المعنى الذي يريده أهل الضلال وهو التأويل، مثل تأويل اليد بالقدرة، والمجيء بمجيء أمره، والنزول بنزول أمره، وما أشبه ذلك. هذه معان جاؤوا بها هم، ونحن ننفیها، وليست هي المعاني التي أرادها الله سبحانه وتعالى. فهو لا يريد نفي المعنى الذي هو معنى الكلام في اللغة العربية وإنما يريد نفي المعنى المحدث؛ لأنه يرد على المبتدعة

فهو يرد المعنى الذي قصدوه وأحدثوه. فلا يتعلق بهذه العبارة من يريد التلبس، ويقول: إن الإمام أحمد مفوض يقول: لا معنى. هذه طريقة المفوضة، والإمام أحمد ليس من المفوضة. هو من المفوضة في الكيفية، لأن الكيفية يجب تفويضها أما المعنى اللغوي فهذا واضح لا يفوض، بل يُفسر ويبين.

(وَلَا نَرُدُّ مِنْهَا شَيْئًا) كما يرده المبتدعة؛ لأنها تخالف عقولهم، فيردون النصوص ويحكمون العقول.

(وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ حَقٌّ) ليس فيه خطأ وليس فيه تضليل ولا تلبس، وإنما هو حق على حقيقته، جاء به أصدق الخلق ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى، الأمين المأمون ﷺ فما جاء به حق على ظاهره وعلى حقيقته.

(وَلَا نَرُدُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) كما يفعل أهل الضلال الذين يردون على الرسول. فالرسول يقول: «ينزل ربنا» وهم يقولون: ينزل أمره، فيستدركون على الرسول ﷺ يقولون: ما بين الرسول الحقيقة، قال: «ينزل ربنا» والواقع أنه ينزل أمره. فهذا استدراك على الرسول. وكذلك: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] يقولون يجيء أمره. هذا استدراك على القرآن واستدراك على رب العالمين سبحانه وتعالى.

(وَلَا يُوصَفُ اللَّهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ) كذلك نحن نتبع ولا نبتدع لا نصف الله بغير ما وصف به نفسه؛ لأن الأسماء والصفات توقيفية، فنحن لا نسمي ربنا

ولا نصفه إلا بما جاء في الكتاب والسنة ولا نُحدث له أسماء من عند أنفسنا، ولا نُحدث له صفات من عند أنفسنا. هذه قاعدة أن الأسماء والصفات توقيفية لا يثبت منها إلا ما جاء في الكتاب والسنة.

(بَلَا حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ) أي أننا لا نكيف صفات الله سبحانه وتعالى فنذكر حدودها وغاياتها وكيفيتها هذا ليس من علمنا ولا من مقدورنا لا يعلم حدودها وغاياتها وكيفيتها إلا الله سبحانه وتعالى.

(﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]) هذه الآية الكريمة هي القاعدة في هذا الباب، أن الله جل وعلا ليس كمثله شيء، وله أسماء وصفات لا تشبهها صفات وأسماء المخلوقين، وإن كانوا يوصفون بها ويسمون بها لكن مع الفارق العظيم، فالخالق له سمع والمخلوق له سمع، الخالق له بصر والمخلوق له بصر، الله يتكلم والمخلوق يتكلم، لكن مع الفارق بين صفات الخالق وصفات المخلوق. فنحن لا نُشَبِّه صفات الرب جل وعلا بصفات الخلق بل نؤمن أن صفات الخالق تليق به وخاصة به جل وعلا، وصفات المخلوقين خاصة وتليق به، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ ليس السمع كالسمع، ولا البصر كالبصر، ولا القدرة كالقدرة، ولا اليد كاليد، ولا الوجه كالوجه، فلا مشابهة بين صفات الخالق وصفات المخلوقين، فقولنا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾ هذا رد للتشبيه ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رد للتعطيل رد على



الذين ينفون أسماء الله وصفاته، وقد أثبت الله لذاته الأسماء والصفات السميع هذا اسم من: أسمائه، والبصير: اسم من أسمائه، والسمع والبصر: صفتان من صفاته سبحانه وتعالى. قال تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] فهو يسمع ويبصر سبحانه وتعالى ما يفعله الخلق ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥] ما تعملونه لا تخفون عليه سبحانه ﴿الَّذِي يَرِنَاكَ حِينَ تَقُومُ﴾ ٢١٨ ﴿وَتَقْلُبَكَ فِي السَّجْدِينَ﴾ ٢١٩ ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الشعراء: ٢١٨-٢٢٠] ويقول لموسى وهارون: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦] يسمع ما يقوله لهم فرعون، ويرى ما يقابلهم به من الجبروت والطغيان.

(نَقُولُ كَمَا قَالَ، وَنَصِفُهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، لَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ) لأن هذا الباب توقيفي لا مدخل فيه للعقول والأفكار والاستحسانات.

(وَلَا يَبْلُغُهُ وَصْفُ الْوَاصِفِينَ) لا أحد يستطيع أن يصف الله جل وعلا، وإنما الله جل وعلا هو الذي يصف نفسه، أو يصفه نبيه ﷺ، أما غير النبي من الخلق فلا يستطيع أن يصف الله جل وعلا قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] أي: لا يعلمون عنه إلا ما علمهم إياه، أنت إذا كنت تجهل الشيء هل تستطيع أن تصفه؟ لا تستطيع أن تصف شيئاً لا تعلمه. فأنت لا تعلم ذات الله جل وعلا

وأسماءه وصفاته، ولا تستطيع أن تصف ذاته سبحانه وتعالى وإنما هو الذي يصفها، أو يصفها رسوله بما يوحيه إليه؛ لأنه أعلم بنفسه وبغيره جل وعلا.

(نُؤْمِنُ بِالْقُرْآنِ كُلِّهِ، مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ) هذه طريقة الراسخين في العلم يقولون نؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه فنرد المتشابه إلى المحكم ونفسره به، ﴿كُلُّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] أما الذي يأخذ المتشابه ويترك المحكم فهذا يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض. فالذي يأخذ أول الآية ويقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ويقول: هذا يدل على نفي الصفات لأننا لو أثبتنا الصفات أثبتنا المشابهة. هذا من الذين في قلوبهم زيغ؛ لأنه لم يأخذ بالآية كلها، وفي آخرها يقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] أثبت لنفسه الأسماء والصفات، فدل على أن إثباتها لا يقتضي المشابهة.

وكذلك الذي يأخذ آخر الآية ويقول: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ويقول: هذا معناه أنه مشابه لخلقه لا فرق بين سمع وبصر الخلق وسمع وبصر الخالق. نقول: هذا مشبه - والعياذ بالله - لأنه يترك أول الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ويأخذ بآخرها. والذي يأخذ بأولها ويترك آخرها هذا معطل. وأما المؤمن الموحد فهو الذي يأخذ الآية كلها ويقول: ﴿كُلُّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

(وَلَا نُزِيلُ عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ لَشَنَاعَةِ شُنْعَتِ) ونحن نشب ما وصف الله به نفسه ولو شنع علينا المعطلة، وقالوا أنتم مشبهة، أنتم مجسمة، أنتم حشوية، إلى آخر ما يقولون. فأهل الضلال يصفون أهل التوحيد والإثبات بأنهم مجسمة، وبأنهم مشبهة، إلى آخر ما يقولون. فنحن لا نعبأ بهذه المقالات ما دمنا متمسكين بكتاب الله وسنة رسوله فلا يضيرنا أن يقولوا فينا ما قالوا من الألقاب؛ لأننا نريد إرضاء ربنا فلا نريد إرضاء الخلق.

(وَلَا نَتَعَدَّى الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ) هذا يؤكد ما سبق أن الأسماء والصفات توقيفية، وكذلك كل علم الغيب وأمور الآخرة، وأمور القبر، كلها من علم الغيب لا نتدخل. إلا حسب الدليل، ولا نتعدى الأدلة.

(وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ كُنْهَ ذَلِكَ إِلَّا بِتَصْدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ وَتَثْبِيتِ الْقُرْآنِ) لا نعرف الكيفية نحن نعرف المعنى وثبته لكن لا نعرف كيفية الأسماء والصفات. ولذلك لما قال رجل للإمام مالك رحمه الله كيف استوى؟ قال رحمه الله: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا رجل سوء» ثم أمر به فأخرج من المجلس. فنحن نصدق الرسول ﷺ وإن لم نعلم كيفية ذلك، نصدق لأنه رسول الله مبلغ عن الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ

إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴿[النساء: ٦٤]﴾ فالذي لا يُصدق الرسول في هذه الأمور وهي أعظم الأمور وهي الأسماء والصفات؛ لأنها من العقيدة بل هي صلب العقيدة، لا يكون مطيعاً للرسول ولا يكون مؤمناً أنه رسول الله. نحن نتبع القرآن فما أثبتته القرآن أثبتناه، وما أثبتته الرسول أثبتناه، وما نفاه القرآن أو نفاه الرسول نفيناه، ولا نتعدى القرآن والسنة في النفي والإثبات. هذه طريقة السلف الصالح. [الفوزان].

وهذا الأثر عن الإمام أحمد قد يكون فيه بعض الإشكالات، وهو أثر ثابت عنه رواه عنه بالإسناد القاضي أبو يعلى الفراء المشهور الحنبلي في كتاب له مطبوع اسمه «إبطال التأويل»: لما سئل الإمام أحمد عن أحاديث الصفات؛ كأحاديث النزول، أو أحاديث الرؤية، وكذلك آيات الصفات، جاء فيها بالصواب، وإن كان لفظاً مجملاً، وقد أفصح فيها رحمه الله بما هو الصواب في كثير من كتبه، وأثبت بأن الله تعالى يُرى حقيقة بالأبصار، وأنه ينزل كما يشاء إلى سماء الدنيا، وأنه على عرشه استوى، وعلى الملك احتوى، وأنه يسمع كل شيء، ولا يستر سمعه شيء، وأنه يرى ولا يستر بصره شيء، ونحو ذلك من الصفات، أثبتتها إثباتاً حقيقياً قد يتوقف في بعض الكلمات، ولكن قصده في ذلك الرد على الممثلة الذين يبالغون في الإثبات حتى يخرج بهم هذا الإثبات إلى نوع من التشبيه، فذكر أنا نؤمن بهذه الصفات، ونؤمن بهذه الآيات؛ يعني نصدق بها ونعتقد صحتها، وصحة معناها، ودلالاتها، وذلك لأنها

كلام الله، أو كلام الرسول ﷺ صحت عنه وثبتت عنه، وقد أمرنا باتباعه، وأمرنا بطاعته، وقد عرف نصحه لأئمة، وعرف بفصاحته وبيانه وبلاغته. وإذا اجتمعت فيه هذه الصفات، كونه ناصحاً للأمة، حريصاً على نجاتها، وكونه فصيحاً بليغاً يعبر بالكلمات المفهومة التي لا لبس فيها أو خفاء، وكونه قد بلغ كل شيء، وعلم الأمة كل ما يهمهم، وما يحتاجون إليه، وأن هذه البيانات التي رويت عنه ثابتة قطعية الثبوت لا راد لها ولا طعن في أسانيدها؛ فكيف مع ذلك نردها؟! بل الواجب أن نقبلها، ونجعلها في ضمن معتقدنا، ولكن لا نكيفها كما ثبت ذلك عن السلف أنهم قالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف. أي: لا تسألوا: عن الكيفية.

والكلمة التي تشكل في هذا الأثر قوله: (لَا كَيْفَ، وَلَا مَعْنَى) ونحن نعتقد أن للصفات معنى، ونعتقد أن المعاني مفهومة، ولذلك فمراده بالمعنى هنا هو الماهية، وقصده أن ماهية تلك الصفة لا نخوض فيها، فلا نقول مثلاً: إن الله تعالى يبصر بعين مركبة من طبقات ويحيط بها مشافر - مثلاً - وأهداب، ويسمع مثلاً بأذان و بأصمخة، وبكذا وبكذا، لا نقول مثل هذا، ولكننا إذا أثبتنا الصفات أثبتناها حقيقة دون أن نبحت عن هذا، فلعل هذا هو مراد الإمام أحمد بقوله: (لَا كَيْفَ، وَلَا مَعْنَى) فالكيف مجهول يعني كيفية الصفة، وأما المعنى فهو مفهوم بدلالته اللغوية، وخفي بكيفيته وكنهه، وأما الكلام فهو الكلام المسموع الذي يفهمه من سمعه فقوله: (لَا كَيْفَ) على

ظاهره، يعني لا نخوض في الكيفية، وقوله: (وَلَا مَعْنَى) يراد به الكنه، أي: ولا نتدخل في كنه الصفة وماهيتها وما هي عليه، وأما المعنى الظاهر الذي تفسر به الكلمة فإنه معلوم للأمة، ولو لم يكن معلوماً لكان يخاطبهم بكلام لا يفهم كأنه أعجمي وهم عرب، وقد نزهه الله تعالى عن ذلك، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ؕ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ [فصلت: ٤٤]، وأخبر بأنه بلسان عربي مبين، ولما قال المشركون: ﴿يُعَلِّمُهُ الْبَشَرُ﴾ رد عليهم بقوله تعالى: ﴿لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣] فلا يليق أن يكون الرسول وهو عربي ويخاطب العرب، ثم يخبرهم بشيء لا يدرون معناه، فلا بد أن نعرف المعنى، ولكن نتوقف عن الكيفية وعن الماهية، ونتقبل كل ما جاء به الرسول ﷺ فلا نكون من الذين يقولون: ﴿نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾ [النساء: ١٥٠]، وهؤلاء ينطبق عليهم قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥١] فالواجب ألا نرد شيئاً من المقالات التي قالها الرسول الله مع ثبوتها، بل نشبتها، ولا نرد شيئاً ولا نزيد من عند أنفسنا شيئاً لا دليل عليه، هذه هي طريقة أهل السنة، فطريقتهم نفي التشبيه، وإثبات الصفات بلا تشبيه، عملاً بالآية التي ردت على الطائفتين المتطرفتين، طائفة مشبهة رد الله عليهم بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

شَيْءٌ <sup>صَلَّى</sup>، وطائفة معطلة رد الله عليهم بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فكل طائفة منحرفة يوجد ما يبطل قولها في كلام الله تعالى، وكلام رسوله <sup>صَلَّى</sup>.

وقوله: (بَلَا حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ) الحد فيه خلاف، فأثبتته كثير من العلماء ونفاه بعضهم، والمراد بالحد: النهاية. فالصحيح أنا نقول: إن الله تعالى بائن من خلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته. والذين نفوا الحد فقالوا: ليس لله حد، يعني: ليس له نهاية. آل بهم القول إلى أن اعتقدوا معتقد أهل الوحدة الذين قالوا: إن الوجود واحد، وأن وجوده هذا هو عين وجود المخلوقات. وهذا قول شنيع تستوحش منه عندما تسمعه. فإذا وردت الأدلة قلنا بها، وتجراًنا عليها وجسرنا على الكلام بها، ولو أنكر ذلك من أنكر، فلا نرد شيئاً من أجل إنكار هؤلاء، ولا نتأولها تأويلاً يبطل من معناها ما هو صحيح ثابت، ولو شنع من شنع، ولو عابنا من عابنا، فكل شيء أثبتته الله تعالى نثبتته، أو نفاه عن نفسه ننفيه، وأما ما أنكره علينا أضدادنا أو عابونا به فإننا لا نبالي بعيبهم وثلبهم. [الجبرين].

وهذا نأخذ منه قاعدة مهمة وهي أن طالب العلم الذي يعتني بأمر الاعتقاد يجب عليه أن يفهم اعتقاد أهل السنة والجماعة تمامًا. فإذا فهمه وَوَرَدَ بعد ذلك ألفاظ مشككة عن الأئمة، أو عن التابعين، فإنه بفهمه للاعتقاد الصحيح سيوجه معناها إلى معنى مستقيم؛ لأنه لا يُظن بالإمام أحمد - وهو إمام أهل السنة والجماعة

الذي حكم بالبدعة على المفوضة - أنه يقول: (وَلَا مَعْنَى) أي: ليس للآيات ولا للأحاديث معنى يفهم منها بتاتاً. فإذا فهمك لأصول الاعتقاد، وأصول ما كان عليه أهل السنة والجماعة، وضبطك لذلك، يُمكنك به أن تجيب على كثير من الإشكالات. ونحن في هذا الزمان ربّما كتب بعض الناس كتابات في أن السلف يقرّون التأويل، وأنه وُجد التأويل للصفات في زمن الصحابة، أو وجد من الصحابة من يُنكر بعض الصفات، أو وجد في التابعين من يُؤوّل، أو الإمام أحمد أوّل، ونحو ذلك وهذا من جراء عدم فهمهم لأصول أهل السنة والجماعة وابتغاء الفتنة وابتغاء التأويل الذي وصف الله جل وعلا به الزائغين.

وإذا فهمت الصواب وفهمت المنهج الحق والاعتقاد الحق، فإنه يمكن بذلك أن تجيب عما ورد عن بعض أئمة أهل السنة ألفاظ ربّما خالف ظاهرها المعتقد، أو ظُن أن فيها شيئاً من التأويل، يمكن أن تجيب عليها بأجوبة محققة واضحة.

وهذه قاعدة مهمة؛ لأنه وُجدت كتابات نُشرت فيما مضى، بل ربما تُنشر إلى الآن تقول بأن السلف اختلفوا في الاعتقاد، فلا تجعلوا الاختلاف في العقيدة سبباً للتفريق وسبباً لكذا!! ثم يستدل ببعض أقوال الإمام أحمد وبعض أقوال الصحابة وبعض أقوال التابعين، وهو يتصيد تلك ليلبس بها. ولو كان يفهم معتقد أهل السنة والجماعة فهماً كاملاً لأمكن الإجابة عن ذلك بوضوح ومثال ذلك: ما ثبت عن ابن



عباس أنه قال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] قال: يكشف شدة، كما يقال: كشفت الحرب عن ساقها، يعني: كشفت الحرب عن الشدة والبأس، قالوا: فهذا يدل على أن ابن عباس لا يثبت صفة الساق لله جل وعلا وأين هذا من المُدَّعى؟! لا شك أن هذا خلاف ما يقتضيه العلم، كون هذا القول ثابتاً عن ابن عباس رضي الله عنهما لا ينفي صفة الساق؛ لأن صفة الساق جاءت موضحة في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وفي غيره، حيث قال: «يُكْشَفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ». أخرجه البخاري (٤٩١٩)، ومسلم (١٨٣). فإذا أضيف لم يحتمل إلا الصفة؛ لأن الذوات إذا أضيفت فإما أن تقتضي إضافة التشريف أو الصفة، وهذا لا يقتضي التشريف وإنما يقتضي الوصف، وأما إذا لم يُضف في الآية فصحيح يُمكن أن يُحمل على ما فسرته به العرب من أنها تقول كشف اليوم عن ساق، يعني: شدة؛ لأنها في الآية لم ترد مضافة فيحتمل أن يكون المراد الكشف عن الشدة؛ ولهذا فسر ابن عباس وغيره الآية بهذا. بينما نقول: إن الصحيح هو ما فسر الآية به عامة الصحابة والتابعين من أن المراد بـ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ أنه يكشف عن ساق الله جل وعلا؛ لأنه دل على ذلك وفسره النبي صلى الله عليه وسلم وهل يؤخذ تفسير القرآن عن أحد أفهم من رسول الله؟ وهو صلى الله عليه وسلم بين ذلك فيما رواه البخاري في صحيحه من حديث أبي سعيد الخدري، ورواه غيره أيضاً. [صالح آل الشيخ].

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ، عَلَى مُرَادِ اللَّهِ، وَآمَنْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ، عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ». وَعَلَى هَذَا دَرَجَ السَّلَفُ وَأَيُّمَةُ الْخَلْفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ، وَالْإِمْرَارِ، وَالْإِثْبَاتِ لِمَا وَرَدَ مِنَ الصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِتَأْوِيلِهِ.

الإمام الشافعي: إمام السنة هو محمد بن إدريس الشافعي المِطْلَبِي القرشي، وُلِدَ بغزة سنة ١٥٠ هـ، ونشأ بمكة، وأخذ العلم عن الإمام مالك بالمدينة، وهو شيخٌ للإمام أحمد في الفقه، وزار بغداد وتوفي بمصر سنة ٢٠٤ هـ قال الإمام أحمد: «ما أحد ممن بيده محبرة أو ورق إلا وللشافعي في رقبته منَّة». [الفريح].

بعد أن انتهى كلام الإمام أحمد رحمه الله، ينقل الآن عن الإمام محمد بن إدريس الشافعي، وسمي الشافعي: نسبة إلى جده شافع، والإمام الشافعي من بني المطلب بن عبد مناف، فهو مِطْلَبِي من أهل البيت رحمه الله ولذلك يلقبونه بعالم قریش هذا الإمام العظيم له موقف عظيم في الدفاع عن سنة الرسول ﷺ والرد على أهل الزيغ والضلال.

(آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ، عَلَى مُرَادِ اللَّهِ) أي: على ما أَرَادَهُ اللهُ جَلَّ وَعَلَا وَلَا نَتَدَخَّلُ فِي شَيْءٍ مِنْ عِنْدِنَا، وَنُفَسِّرُ تَفْسِيرًا مِنْ عِنْدِنَا، وَإِنَّمَا نَتَوَقَّفُ عَلَى مَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى مُرَادِ اللَّهِ فَنَقُولُ سَمِيَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا نَفْسَهُ بِأَسْمَاءٍ وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِصِفَاتٍ فَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِهَا عَلَى مُرَادِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لَا نُؤَوِّلُهَا وَلَا نَحْرِفُهَا عَمَّا جَاءَتْ، فَتَثْبِتُ لَهُ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْحَيَاةَ وَالْقُدْرَةَ وَالْكَلَامَ وَالْإِرَادَةَ وَسَائِرَ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي سَمِيَ وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِهَا.

(وَأَمَنْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ، عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ) كذلك بعد الإيمان بالله وبما جاء عن الله على مراد الله نُؤْمِنُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَفْسِرُهَا بِشَيْءٍ يَخَالِفُ مُرَادَ الرَّسُولِ ﷺ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ وَالتَّحْرِيفَاتِ الْبَاطِلَةِ، بَلْ نَثْبِتُهَا عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى شَهَادَةِ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ: طَاعَتُهُ فِيمَا أَمَرَ، وَتَصَدِيقُهُ بِمَا أَخْبَرَ، وَاجْتِنَابُ مَا نَهَى عَنْهُ وَزَجَرَ، وَأَلَّا يُعْبَدَ اللَّهُ إِلَّا بِمَا شَرَعَ. فَالَّذِي يَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ لَكِنْ لَا يَصَدِّقُهُ فِيمَا أَخْبَرَ كَاذِبٌ فِي شَهَادَتِهِ، مَتَّهَمٌ لِلرَّسُولِ. وَأَعْظَمُ مَا جَاءَ بِهِ الْأَسْمَاءُ وَالصِّفَاتُ جَاءَ لِلَّهِ بِأَسْمَاءٍ وَوَصَفَهُ بِصِفَاتٍ، فَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِهَا وَنَصَدِّقُهُ فِي ذَلِكَ وَلَا نَرُدُّ عَلَيْهِ، أَوْ نُحَرِّفُ مَا جَاءَ عَنْهُ بِالتَّأْوِيلَاتِ الْبَاطِلَةِ وَالتَّزْيِيفَاتِ الَّتِي ضَلَّ بِهَا أَكْثَرُ الْخَلْقِ.

وكلام الإمام أحمد وكلام الشافعي هو المنهج الذي تسير عليه أمة محمد ﷺ.

(وَعَلَى هَذَا دَرَجَ السَّلَفُ) على هذا الكلام وهو الإيمان بما جاء عن الله على مراد الله، والإيمان بما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله، درج عليه السلف، وهم صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين وأتباع التابعين والقرون المفضلة لم يتوقف أحد منهم في هذا، يقرؤون القرآن ويروون الأحاديث ولم يعترضوا على شيء من هذا، مضت على هذا القرون المفضلة، ما اعترضوا على هذه الآيات وعلى هذه الأحاديث، وإنما حدث الاعتراض بعد انقضاء القرون المفضلة، حينما جاء علماء الكلام والفلسفة فأدخلوا في الدين ما ليس منه، وحكموا القواعد المنطقية والبراهين العقلية - كما يسمونها - حكموها في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

(وَأَئِمَّةُ الْخَلْفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ) أئمة الخلف من جاء بعد السلف ممن سار على نهجهم فإنهم على هذا المذهب، كما قال النبي ﷺ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ». أخرجهم مسلم (١٩٢٠). فيكون هناك من يقتدي بالسلف ويسير على نهجهم إلى أن تقوم الساعة، ولا تخلو الأرض والله الحمد منهم؛ لأنهم يقومون بنشر هذا الدين، ويبلغونه بعد السلف الصالح، فهم حجة الله على خلقه، هذا من حكمة الله سبحانه وتعالى أنه

يقيم لهذه العقيدة ولهذا المنهج السلفي من يتمسك به ويعلمه للناس إلى أن تقوم الساعة رحمة منه بعباده.

(كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ، وَالْإِثْبَاتِ لِمَا وَرَدَ مِنَ الصِّفَاتِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ) الإقرار بها وإمرارها كما جاءت من غير تعرض لتأويلها وتحريفها، وإنما يمرونها كما جاءت على ألفاظها ومعانيها ولا يعترضون عليها. هذه طريقة السلف ومن سار على نهجهم من الخلف من أئمة الهدى. [الفوزان].

وهذا الأثر عن الإمام الشافعي رحمه الله يذكر فيه ما يجب على المسلم فيجب على كل مسلم الإيمان بالله، وبما جاء عن الله، على مراد الله، والإيمان برسول الله، وما جاء عن رسول الله، على مراد رسول الله، وهذا هو أصل الدين الإيمان بالله ورسوله وما جاء عن الله في كتابه، وما جاء عن رسوله في سنته الصحيحة.

(عَلَى مُرَادِ اللَّهِ) فَإِنْ عَلِمْنَا مُرَادَ اللَّهِ آمَنَّا بِهِ عَلَى مُرَادِهِ، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ مُرَادَ اللَّهِ آمَنَّا بِهِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ الَّذِي لَمْ نَعْلَمْهُ، فَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ هَذَا مُرَادَ اللَّهِ قُلْنَا: هَذَا مُرَادَ اللَّهِ، وَهَذَا يَتَبَيَّنُ بِقَوْلِنَا: إِنْ مَعْنَى الْكَلَامِ كَذَا، أَي: مَعْنَاهُ الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَاللَّهُ تَعَالَى خَاطِبُ النَّاسِ وَرَسُولُهُ خَاطِبُ أُمَّتِهِ بِكَلَامٍ، مَعْلُومٍ وَلِسَانٍ مُبِينٍ، لَكِنْ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَعْلَمُهُ، فَالنَّاسُ لَيْسُوا سِوَاءَ فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ وَفَهْمِ السُّنَّةِ، وَلَا فِي مَعْرِفَةِ أَصُولِ فَهْمِ الْمَعَانِي، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ فَضَّلَ النَّاسَ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَمَا عَلِمْنَا مِنْ مُرَادِ اللَّهِ آمَنَّا بِهِ وَتَعَلَّمْنَاهُ، وَعَمَلْنَا بِمُوجِبِهِ،

وبيناه في كتاب الله وسنة رسوله من غير تعرض لتأويله، أي: وعلى هذا الأصل العظيم الذي بينه الإمام أحمد الله، والإمام الشافعي درج السلف، وأئمة الخلف، درجوا على الإقرار وهو: الإيمان بما أخبر الله به عن نفسه، وما أخبر به عنه رسوله.

والإمرار هو: إجراؤها على ظاهرها، دون التعرض لكيفياتها، كما جاء في الآثار: «نمرها كما جاءت بلا كيف»، لكن مع إثبات ما تدل عليه من المعاني.

وبهذا نعلم أن الموفق رحمه الله في هذا الكتاب: لا يريد أن مذهب السلف هو التفويض، بل مذهبهم كما ذكر:

(الإقرار، والإمرار، والإثبات لما ورد من الصفات)، مما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله. وهذا هو منهج السلف الصالح ومن سار على نهجهم.

وأما أهل التفويض الباطل فهم لا يثبتون الصفات، بل يفوضون معاني النصوص، ويقولون: هذه النصوص لا يفهم منها شيء.

(من غير تعرض لتأويله) من غير صرف لها عن ظواهرها بلا دليل ولا حجة وهذا هو التحريف أن يُصرف المعنى عن ظاهره من غير دليل ولم يقل رحمه الله: «من غير فهم لها»، بل تفهم على وجهها الذي جاءت به ولا تصرف عنه بلا دليل ولا حجة؛ كما هي طريقة الخلف المنحرف. [البراك].

ومن شرف هذه الرسالة أن مؤلفها نقل فيها عن جملة من أئمة السلف، وهذا النقل عن الإمام الشافعي هو نقل فاضل على ما فيه من الإجمال، فإن الجملة التي قالها الشافعي رحمه الله هي متحققة ابتداء عند سائر أهل العلم، وليس فيها مادة من الاختصاص، فإنه قال: «آمنت بالله وبما جاء عن الله -أي: مما أنزله على نبيه ﷺ- على مراد الله، وآمنت برسول الله ﷺ وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله». وهذه الجملة من الجمل المسلمة ابتداء عند سائر الأئمة، وإنما ذكرها الشافعي ونقلها من نقلها عنه من أصحاب السنة والجماعة من الفقهاء والمصنفين في أصول الدين؛ لما فيها من الإشارة إلى ترك التأويل، ومخالفة طريقة أهل التأويل من المتكلمين، الذين تأولوا نصوص الصفات، فكأن هذا هو وجه إيرادها. والشافعي رحمه الله لا يقرر بكلامه هذا وجه التفويض لمعاني الصفات، كما زعم بعض الفقهاء من أصحاب الشافعي وبعض أصحاب أحمد، أن الشافعي بهذه الجملة يذهب إلى شيء من التفويض. وكما أسلفت فإن مسألة الصفات أشكلت على كثير من الفقهاء، حتى أنه ما من إمام من الأئمة الأربعة إلا ونسب إليه بعض أصحابه أو غيرهم شيئاً من التفويض، فأحمد نسب إليه قوله السالف في التفويض، والشافعي نسب إليه هذا القول ونحوه، ومالك رحمه الله لما قال جملة المعروفة: (الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة)، نسب إليه شيء

من التفويض. وكذلك الجمل المأثورة عن بعض المتقدمين من السلف كقولهم: (أمروها كما جاءت بلا كيف). وهذه جملة مروية عن مكحول، والزهري، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي... وغيرهم. فهذه الجمل إذا تأملتها لا ترى فيها شيئاً من التفويض، بل قول الشافعي ليس فيه ذكر للتفويض بوجه، وإنما فيه تقرير لكونه رحمه الله يذهب إلى أن الإيمان على مراد الله ورسوله. بل يصح أن نقول: إن هذه الجملة ترد على المفوضة؛ لأن الشافعي رحمه الله بين أنه آمن بها على مراد الله، وعلى مراد رسول الله، فظهر أن الله ورسوله مراداً من جهة المعنى في هذه النصوص، وإذا كان له سبحانه وتعالى مراد، ورسوله مراد في خطابه، لزم أن هذا المراد مما يمكن فقهه وفهمه ووعيه. وكذلك قولهم: (أمروها كما جاءت بلا كيف) أيضاً فيه براءة من التفويض، وليس قولاً في التفويض؛ لأن قولهم: (أمروها كما جاءت) دليل على أنها تؤخذ على ظاهرها في المعاني المقتضية لها في لسان العرب.

وقولهم: (بلا كيف) إنما نفوا العلم بالكيفية، وكونهم خصصوا الكيفية بنفي العلم دليل على أن المعنى من جهة أصله يكون معلوماً. [الغفيص].

وخلص المؤلف في هذه الجملة إلى خلاصة مهمة وهي أن السلف مجمعون ومطبقون على الإثبات والإمرار والإقرار لنصوص الصفات دون تعرض للتأويل، وهذه الجملة قد يتضرع بها أهل التفويض سواء كانت من كلام المؤلف، أو من



كلام بعض السلف، والأئمة المتقدمين فإنهم كانوا ينصون في نصوص الصفات على وجوب إمرارها فتجدهم يقولون: (أمروها كما جاءت) وربما أضافوا: (بلا كيف) وكذلك قولهم: (نقر بها) ونحو ذلك.

فحمل هذه الجملة أهل التفويض على أن الإمرار هو مجرد القراءة دون فهم للمعنى، وهذا لا شك في بطلانه؛ بل مقصود السلف رحمهم الله بقولهم: (أمروها) يعني ابقوا دلالتها على ما دلت عليه. فإن الكلام ألفاظ لها معان، فأنت أقرّ وأثبت وآمن بهذا الكلام الذي جاء في النصوص والذي ليس هو ألفاظا ليس لها معان؛ بل ألفاظ لها معان. فأنت آمن بهذه الألفاظ مع معانيها، هذا هو المراد بالإمرار والإقرار والإثبات.

يدل على هذا أنه لو كان مرادهم آمنوا بألفاظ لا معاني لها لكانوا لا يُعبرون بهذه العبارة، وإنما يقولون: أمروا ألفاظها دون الوقوف عند معناها أو نحو هذه العبارات. أما وقد قالوا: (أمروها) هكذا بإطلاق فإنهم لا يمكن أن يغروا بتلاميذهم ومن بعدهم؛ يعني أمروها كون معانيها باطلة وأنه يجب أن ينزه الله عز وجل عن المعنى الذي يظهر منها، لا يمكن أن يقول: (أمروها) ويسكتوا ويغروا بمن بعدهم. إذن لما قالوا: (أمروها) يعني: آمنوا بها وابقوا دلالتها على ما عليه ولا تحرفوها ولا تؤولوها.

وفهم هذه الجملة من الشيء المهم الذي ينبغي التنبيه عليه فإن بعض الناس قد تنظلي عليه شبهة أهل التفويض بسبب مثل هذه العبارات. وقد ذكرت سابقاً أن كلام السلف ينبغي أن يرجع في فهمه إلى كلام الأئمة الراسخين الذين أحاطوا بكلام السلف بإطلاقه وتقييده. يقول شيخ الإسلام رحمه الله في توجيه مثل هذه العبارة: «وأيضاً فقولهم: (أمروها كما جاءت) يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معانٍ يعني وهي ألفاظ دالة على معاني فلو كانت دلالتها متتفية لكان الواجب أن يقال: (أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد) أو: (أمروا لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت عليه حقيقة) وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت»<sup>(١)</sup>. ومما يؤكد هذا التوجيه بكلامهم رحمهم الله أن هذه العبارة كانت مستعملة عندهم أيضاً حتى في نصوص المعاد، يعني كما أنهم كانوا إذا جاءوا إلى نصوص الصفات يقولون: (أمروها كما جاءت) كذلك كانوا إذا تكلموا عن نصوص المعاد التي فيها إثبات الميزان والصراط والحوض ونحو ذلك يقولون: (أمروها كما جاءت)، ويجعلون الجميع من باب واحد مع أنه من المقطوع به أن هذه الحقائق معلومة المعنى، فالميزان معلوم من حيث هو ميزان، والحوض معلوم من حيث هو حوض، ولهذا مما يتفق معنا فيه حتى المتكلمون

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤١-٤٢).

الذين قالوا بالتفويض، فهم إذا جاءوا إلى نصوص المعاد لا يقولون: نحن نؤمن بميزان وحوض وصراط لا نفهم له معنى؛ بل نعتقد أن ظاهره غير مراد أبداً؛ بل يقولون: الحوض معروف في اللغة، ومن يقرأ هذا النص يفهم معنى الحوض؛ ولكن الحقيقة مختلفة فهو حوض متصف بصفات أعظم مما عليه أحواض الدنيا. كذلك الميزان يقولون: الميزان معلوم ولكن الميزان الأخرى ميزان يختلف من حيث الكيفية فهو ميزان عظيم، كذلك إذا جاءوا إلى الصراط فيقولون مثلاً: الصراط هو الطريق الواضح... إلى غير ذلك مما هو معلوم في نصوص المعاد.

فلأي شيء تحملون كلام السلف بالإمرار والإقرار على التفويض في نصوص الصفات فحسب، ولا تفعلون الفعل نفسه مع نصوص المعاد؟ إذن هذا مما يدل على أن كلامهم لا وجه له. [سندي].

وكلام الإمام الشافعي واضح. وقد استدل به المؤولة بأن الشافعي رحمه الله لا يعرف معاني تلك الآيات والأحاديث التي في الصفات، حيث قال: (أَمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِمَا جَاءَ عَنِ اللَّهِ، عَلَى مُرَادِ اللَّهِ، وَأَمَنْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ، وَبِمَا جَاءَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ، عَلَى مُرَادِ رَسُولِ اللَّهِ)، قالوا هذا يعني أنه أحال المعنى على مراد من تكلم به، وهذا يدل على أنه لم يفهم المعنى، وهو الإمام الشافعي. والجواب: أنه لم يُرد ذلك، وإنما هذا إيمان مجمل، فنحن نقول كما قال الإمام الشافعي رحمه الله: آمنا بالله وبما جاء عن الله،

فيما علمنا وما لم نعلم على مراد الله، هذا يقتضي تمام التسليم، وتمام الامتثال لما أمرنا به، كذلك آمنّا برسول الله ﷺ وبما جاء عن رسول الله ﷺ على مراد رسول الله ﷺ فيما علمنا من النصوص وما لم نعلم. فهذا إيمان مجمل معناه أننا لا نترك شيئاً مما جاء عن الله وما جاء عن رسول الله ﷺ إلا ونحن مؤمنون به، ما علمنا به وما لم نعلم، ﴿كُلُّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]. والشافعي رحمه الله قال هذه الكلمة اتباعاً لما أمر الله جل وعلا به في كتابه حيث قال: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] فما علمنا معناه واضح الإيمان به، وما جهلنا معناه واشتباه علينا نقول آمنّا به على مراد ربنا جل وعلا وعلى مراد رسولنا حتى نسأل فيه أهل العلم فإذا سألنا فيه أهل العلم وبيينوا لنا معاني الكتاب والسنة هنا نعتقد المعنى كما نعتقد في الألفاظ، ثم ذكر أن التأويلات هذه مُحدثة، وهذا ظاهر بين، فإن الصحابة رضي الله عنهم في زمن النبي ﷺ تلقوا النصوص من الكتاب والسنة بالتسليم، بل إن هذا الأمر - وهو حال الصحابة - رضوان الله عليهم مع نصوص الكتاب والسنة هو الذي هدى الله جل وعلا به بعض كبار الأشاعرة مثل الجويني، وله رسالة مشهورة<sup>(١)</sup>. وكان مما قال فيها: وجدت أن النبي يأتيه الأعرابي وغير الأعرابي، والذكي

(١) انظر: رسالة في إثبات الاستواء والفوقية لأبي محمد بن عبد الله بن يوسف الجويني، والد إمام الحرمين (ص: ٣٢).

والبليد، والفطن وغير الفطن، فيسمعون منه الآيات المشتملة على الصفات التي يقتضي ظاهرها التشبيه والتمثيل - يعني عند المؤولة - ويسمعون الآيات التي تشتمل على الأمور الغيبية. ثم إن النبي ﷺ لم يُتبع ذلك بيان يقول فيه ولو مرة واحدة: لا تعتقدوا ظواهر هذه النصوص فإن لها معاني تخفى، فيأتيه الأعرابي من البادية فيسمع القرآن، ويأمره النبي ﷺ أن يؤمن بالكتاب وبما سمع من كلام النبي ﷺ بما يفهمه من معنى لغة العرب قال: وفيهم الذكي والبليد والمتعلم والجاهل... إلى آخره من أصناف الناس. قال: وهذا يدل دلالة واضحة بينة على أن ظاهر هذه النصوص مراد، وأنه لا يجوز تأويلها بحال؛ لأنه لو جاز تأويلها - حيث إن ظاهرها يوهم المشابهة والمماثلة - لوجب على النبي ﷺ أن يبين ذلك للأعراب الذين يأتونه من بقاع شتى وهم على جهل، وربما توهمت أنفسهم في تلك المعاني ظاهر ما يدل عليه اللفظ، فقال: لما لم يُصدر ذلك بيان دل على أن ظواهر النصوص مراد، وأن الإيمان بتلك النصوص واجب على ما ظهر من معناها على قاعدة قطع المماثلة التي ذكر الله جل وعلا في قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. إذن في عهد الصحابة لم يحدث تأويل ولم يحدث خلاف في الاعتقاد، وكذلك في عهد التابعين حتى بدأت في أواخر عهد التابعين الضلالات تظهر مع طوائف من

الخوارج ثم المعتزلة، ثم انتشر ذلك في الأمة، وهذا يدل على أن التأويل والمخالفة في التسليم للنصوص من البدع والمحدثات. [صالح آل الشيخ].

(مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِتَأْوِيلِهِ) المراد تفسيره بغير ما يدل عليه ظاهر لفظه المتبادر من كلام الله تعالى وكلام رسوله، والذي يترتب عليه تغيير معاني الصفات وتحريف الكلم عن مواضعه، فإن التأويل الذي يزعمه نفاة الصفات وهو: «صرف معنى اللفظ وتفسيره بخلاف ما يدل عليه ظاهره لقريظة» باطل من وجوه:

الأول: أنه اصطلاح حادث لم يدل على معناه كتاب ولا سنة ولا إجماع من السلف. الثاني: أنه صرف لنصوص الكتاب والسنة في الصفات عن مدلولها ومقتضاها وتفسير لها بغير معناها وإزالة للفظ عما دل عليه من معنى. الثالث: أن المراد به ضد معنى التأويل في لغة السلف فإن التأويل عند السلف يراد به التفسير الصحيح للنص أو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. الرابع: أن حقيقة معناه عند أهل الكلام تحريف للكلم عن مواضعه وإلحاد في أسماء الله وآياته. الخامس: أن أصل وقوعهم فيه وسببه إعراضهم عن نصوص كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ وفهمها كما فهمها الصحابة والتابعون، ومعارضة ما تدل عليه النصوص من معنى بما يناقضه، وذلك من أعظم المحادة لله ورسوله لكن على وجه النفاق والخداع. [القصير].

وَقَدْ أَمَرْنَا بِاقْتِفَاءِ آثَارِهِمْ، وَالْإِهْتِدَاءِ بِمَنَارِهِمْ، وَحُذْرُنَا الْمُحَدَّثَاتِ، وَأَخْبَرْنَا أَنَّهَا مِنَ الصَّلَاحَاتِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

قد جاء في النصوص التحذير من المحدثات والبدع والأمر باتباع ما كان عليه السلف الصالح، والحذر من المحدثات في الدين، ومن اتباع المضلين كما قال النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ»، وقال: «وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا». أخرجه البخاري (٧٢٧٧)، ومسلم (٨٦٧)، وقال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

وقوله: «وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» يدل على أنه ليس من البدع بدعة حسنة، ومن أطلق ذلك من العلماء على بعض الأمور المستجدة التي تقتضيها المقاصد الشرعية فهو إطلاق لغوي كما قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صلاة التراويح: «نعمت البدعة». وقوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ». يدل على اتباع الخلفاء الراشدين في سنتهم، فما سنّه أبو بكر أو عمر أو عثمان أو علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ما لم يختلفوا فيه، ولم يخالف دليلاً من الكتاب والسنة؛ فهو سنة ماضية، نحن مأمورون

باتباعهم، واتباعهم في هذا هو تحقيق اتباع النبي ﷺ، لأننا بذلك نعمل بوصيته حين قال: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ». [البرك].

وصفهم ﷺ بالراشدين والرشد ضد الغي، وهو الهدى واتباع الحق، والغي: هو الضلال والانحراف عن الحق فهم راشدون عنهم، ثم وصفهم بوصف آخر فقال: «المهتدين» أي: الذين هداهم الله لاتباع الحق ومن اتبع المهتدي فقد اهتدى.

«عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» يعني سنة الرسول ﷺ وسنة خلفائه الراشدين، هذا يراد به شدة التمسك بالشيء. كالغريق إذا وقع ومعه حبل فإنه يتمسك بهذا الحبل لئلا يغرق، فإذا خشي أن ينفلت من يديه عض عليه بنواجذه بأضراسه من الحرص على الإمساك بهذا الحبل؛ لأنه سبيل النجاة، يعني فسنة الرسول ﷺ مثل هذا الحبل الذي بيد الغريق لو أطلقه لهلك.

ولما حث على التمسك بسنته نهي عن المحدثات، وهي كل بدعة أحدثها المبتدعة، و«محدثات» هي: إحداث شيء في الدين لم يكن منه، هذه الأمور هي البدع، كما قال ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨). فأمر الدين لا تقبل بالإحداث والزيادة بل يجب التمسك بها نصاً وروحاً من غير زيادة ولا نقصان.



«فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ» هذه كلية عامة كل محدثة في الدين فهي بدعة، وليس هناك محدثة في الدين حسنة، أو بدعة في الدين حسنة، كما يقول أهل الضلال أو المنخدعون بما يقال إن هناك بدعة حسنة، الدين ليس فيه بدعة حسنة أبداً. يقول النبي ﷺ: «فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». فالذي يقول: هناك بدعة حسنة، يرد على الرسول ﷺ، هذا محادة لرسول الله فكل البدع ضلال. هذا الحديث أصل عظيم يرد على كل مبتدع يُحسن البدع للناس ويقول إنها خير وإنما فيها أجر وفيها تنشيط على العبادة وفيها وفيها. نقول البدع ليس فيها خير وليس فيها أجر كلها ضلالة وكلها شر وكلها مردودة على أصحابها كفانا ما جاء به رسول الله ﷺ فيه الخير جل وعلا: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] ما توفي الرسول ﷺ إلا وقد أكمل الله به الدين، فمن جاء يريد أن يحدث زيادة بعد الرسول ﷺ فإنه يتهم ربه بالكذب عياذاً بالله، يقول الله: ﴿أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فيضيف إلى الدين شيئاً من عنده، هذا مكذب لله عز وجل، أو متهم للرسول ﷺ بالكتمان أن الله أنزل عليه هذه الأمور التي يراها هذا المبتدع، والرسول كتمها ولم يبينها لأمته. [الفوزان].

والبدعة: هي أمر محدث في الدين فيه مضاهاة لما ورد في الشريعة. وإنما قلنا هذا حتى يخرج عن ذلك الأمور الحادثة التي هي من باب العادات، فلا تدخل في البدع المذمومة، كأن يأتي إنسان ويقول: كانوا يركبون الإبل في الزمن القديم، ونحن الآن

نركب السيارات، فالسيارات بدعة، هذا ليس بصحيح؛ لأن هذه الأمور هي من باب العادات والأصل فيها الإباحة، وإنما تضبط بقواعد الشرع العامة فقط، من خلال المقاصد ونحو ذلك.

لكن المقصود بالبدعة أن يتدع الإنسان أمراً في الدين، سواء كان هذا في أمر عقدي، أو في أمر يتعلق بالعبادة والشرع، فهو بدعة وضلالة، فأولئك الذين ابتدعوا في دين الله تعالى كأهل الأهواء مثلاً، تجد كل واحد منهم ابتدع بدعاً كثيرة مخالفة لنص كتاب الله وسنة رسوله، مثل بدع الجهمية في باب الصفات وفي باب القدر وفي باب الإيمان، وبدع المعتزلة في باب الصفات وفي باب القدر وفي باب الإيمان، وبدع الروافض في باب الإمامة وفصائل أصحاب الرسول ﷺ وغيرها. هذه كلها بدع محدثة في باب العقائد والمقالات، مخالفة لما كان عليه الرسول ﷺ وصحبه الكرام، ومثله أيضاً البدع العملية، مثل أولئك الذين يبتدعون أوراداً، أو أذكاراً، أو موالداً أو غير ذلك. فهذه بدع عملية لأن صاحبها يريد أن يتقرب إلى الله سبحانه وتعالى بهذا العمل، فاخترع هذا الذكر بهذا الشكل، وبهذه الكيفية وفي هذا الوقت، فهذه الأمور كلها تحول هذا الأمر إلى أمر بدعي. وقد حذر رسول الله الله من هذه البدع جميعاً، حيث قال: «وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». وهذا شامل للبدع الحقيقية التي اخترعها مبتدعها وأضافها إلى الدين، والبدع الإضافية التي لها أصل في الشرع لكن أضاف إليها المبتدع وقتاً محدوداً أو كيفية ونحوها وجعلها كلها عبادة.

والمنهج الصحيح هو السير على منهاج الرسول ﷺ ومنهاج أصحابه، وأن ذلك لا يتعارض أبداً مع مستجدات العصر، بمعنى أنه لا يمكن أن يأتي زمان مهما بلغ تطوره نحتاج فيه إلى تغيير في شرع الله تعالى؛ لأن الشرع كامل صالح لكل زمان ومكان. تتغير أمور الناس ويتغير شكل حياتهم، وتتغير الوسائل، لكن تبقى الأصول التي أمر الله بها، وأمر بها رسوله، وشرعها الله وشرعها رسوله لا تتغير ولا تتبدل أبداً.

وهذه هي الثوابت في دين الله تعالى التي لا تقبل التغيير أبداً. وأي تغيير فيها هو اتهام لهذه الشريعة بالنقص؛ سواء كان في باب العقائد والتصورات ونحو ذلك، أو في باب الشريعة وتطبيقها، أو في باب العبادات التي يتقرب بها العباد إلى ربهم سبحانه وتعالى، كل هذه الأمور مما جاءت به الشريعة كاملة، ولا تتغير أبداً مهما اختلف الزمان، ومهما تغير المكان وهذا واضح جداً والحمد لله تعالى. [المحمود].

ولا شك أن هذه الفرق الضالة كلها من المحدثات، وأنها مجموعة من البدع والضلالات، من جهمية، ومن معتزلة، ومن مرجئة، ومن كُلابية، وما تفرع عنها من أشعرية، وماتريدية، وأمثالها، لا شك أنها محدثة، ولهذا تجدها جاءت بعد الصحابة، فالبدع الكبار وجدت في زمن كبار الصحابة، وجد بدعتان: بدعة الخوارج، وبدعة الشيعة في وقت واحد، في زمن كبار الصحابة، وعلم ما فعل علي بالخوارج، وما فعل بالرافضة أيضاً، الذين قالوا: إنك ربنا، فأباد الخوارج في النهروان وغيرها، وأباد الذين

قالوا بهذا القول الخبيث فيه ممّا تقوله الشيعة الآن عن علي، الآن مجموعة الشيعة يقولون: ربنا هو علي، الذي خلقنا هو علي بهذه العبارة الصريحة، الذي نادى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، هو علي !!! نسأل الله العافية، نفس مقالة السبئية السابقة، وهم الذين لم يرض علي أن يقتلهم بالسيف، بل أحرقهم حرقاً، كما ثبت في صحيح البخاري.

كذلك البدع التي نشأت، لهذا إذا قيل للمعتزلة من رأسكم؟ قالوا: واصل، الجهمية من رأسكم؟ قالوا: الجهم، الماتريدية من رأسكم؟ أبو منصور، الأشعرية من رأسكم؟ أبو الحسن، هؤلاء متى كانوا؟ كلهم جاءوا جميعاً بعد زمن الصحابة (رضي الله عنهم)، ومثل الأشعرية، والماتريدية لم تأتي إلا بعد أتباع التابعين، فهم بعد القرون المفضلة الثلاثة، كيف تعامل الصحابة والتابعون وأهل العلم مع هذه البدع؟ تعاملوا معها التعامل الصارم الشديد حتى يوضحوا للأمة أنها ضلالات ملونة ومنوعة، ولهذا قال الأوزاعي أو غيره من السلف: «للشيطان محجتان - أي: طريقان - لا يُبالي أيهما سلك العبد إفراط أو تفريط». الشيطان لا يهमे أن تكون خارجياً؟ أو تكون رافضياً؟ فهي سواء عنده، فالمراد أن تَزَلَّ عن الصراط المستقيم، الذي قاله عدو الله: ﴿ثُمَّ لَا تَأْتِيَهُمْ مِّنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧] فتجد ألواناً وأنواعاً من البدع والضلالات والزيغ هذا

متصوف، هذا متشيع، هذا خارجي، هذا معتزلي، هذا أشعري، هذا ماتريدي،  
والصراط المستقيم بإجماع من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله؛ هو  
صراط رسول الله ﷺ، هذه البدع والضلالات هل هي على صراط رسول الله ﷺ؟  
كل هذه البدع هم أجهل الناس بسنة رسول الله ﷺ، ولا سيما الذين أسسوها، من  
أجهل خلق الله بالحديث لا يفرقون بين الحديث الصحيح والموضوع، بل لا يفرقون  
بين الأخبار الإسرائيلية وأحاديث النبي ﷺ، فهم جهلة بهدي رسول الله ﷺ وبسنته،  
لذلك تكاثر عندهم هذا الضلال. [العنقري].

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفَيْتُمْ». وقال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه كلاماً معناه: «قِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ، فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وَبِصَرِّ نَافِذٍ كَفُوا، وَلَهُمْ عَلَى كَشْفِهَا كَانُوا أَقْوَى، وَبِالْفَضْلِ لَوْ كَانَ فِيهَا أُخْرَى، فَلَنْ قُلْتُمْ: حَدَّثَ بَعْدَهُمْ، فَمَا أَحَدُهُ إِلَّا مَنْ خَالَفَ هَدْيَهُمْ، وَرَغِبَ عَنْ سُنَّتِهِمْ، وَلَقَدْ وَصَفُوا مِنْهُ مَا يَشْفِي، وَتَكَلَّمُوا مِنْهُ بِمَا يَكْفِي، فَمَا فَوْقَهُمْ مُحَسَّرٌ، وَمَا دُونَهُمْ مُقَصَّرٌ، لَقَدْ قَصَرَ عَنْهُمْ قَوْمٌ فَجَفُوا، وَتَجَاوَزَهُمْ آخَرُونَ فَعَلُوا، وَإِنَّهُمْ فِي مَا بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ». قال الإمام أبو عمرو رضي الله عنه: «عَلَيْكَ بِآثَارِ مَنْ سَلَفَ وَإِنْ رَفَضَكَ النَّاسُ، وَإِيَّاكَ وَآرَاءَ الرِّجَالِ وَإِنْ زَخَرَفُوهُ لَكَ بِالْقَوْلِ».

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من السابقين الأولين المهاجرين، ويمتاز بالعلم والورع والعبادة والافتداء بالرسول صلی الله علیه و آله، فهو من أكبر علماء الصحابة وفقهائهم يقول رضي الله عنه: «اتَّبِعُوا» يعني ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣]. «ولا تبتدعوا» نهي عن الابتداع فهو يطابق أيضاً قول الرسول صلی الله علیه و آله: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٧١٤٥). ثم قال رضي الله عنه: «فقد كُفَيْتُمْ» أي: كُفَيْتُمُ الْمُؤْنَةَ، لا تحتاجون إلى زيادة وإلى تكلف

يكفيكم أن تعملوا بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما قاله صحابة رسول الله ﷺ، فالواجب الاقتداء بكتاب الله وسنة رسوله والاقتداء أيضاً بصحابة رسول الله الذين هم تلاميذ الرسول ﷺ فهذا واحد من أكابرهم وأفاضلهم يوصينا بهذه الوصية العظيمة: «اتبعوا ولا تبدعوا فقد كفيتم». لم يبق لأحد مجال في أنه يزيد وينقص، ويخترع للناس أموراً يظن أنها خير وأنها تقرب إلى الله، ومن هنا يجب على طالب العلم إذا عرض في نفسه شيء يستحسنه ويريد أن يقوله أو يكتبه فعليه أن ينظر هل هذا الشيء ورد في كتاب الله وفي سنة رسول الله، هل قال أحد به من السلف؟ فإن وجده فالحمد لله لقد وفق للصواب، وأما إذا لم يجده فعليه أن يحذر وأن يتبعد عن هذا الذي عرض له، ويعلم أنه بدعة. بعض طلبة العلم يأتون بعبارات جديدة وألفاظ جديدة وقد أخطأوا الصواب في هذا، فلا يجوز لأحد أنه يجيء بعبارة من عنده أو يتقعر ويتعمق ويجيء بمعان ما قالها السلف ولا فهموها، خصوصاً في باب الأسماء والصفات، عليه أن يحذر من أن يقول كلمة لم يقلها من سبق من السلف الصالح يقول ابن مسعود: «كُفيتم» ما لنا مجال نتعمق في النصوص ونجيء بشرح لها لم يقله السلف الصالح، أو نقول عبارات ما نطق بها السلف الصالح. هذه قاعدة عظيمة أنك لا تطلق لنفسك العنان خصوصاً في باب الأسماء والصفات أو تذكر معاني لم يذكرها السلف الصالح، تجنب هذا؛ لأن هذا

مزلة أقدام وأنت بعافية والحمد لله. كم رأينا كتاب العصر والمؤلفين قد ارتكبوا أخطاء في استخدام عبارات واصطلاحات استحسنوها وكتبوها وهي أخطاء لم يسبقوا إليها خصوصاً في كتب العقائد، وهذا غلط كبير والواجب الوقوف، فكل شيء لم يقله السلف الصالح يجب علينا أن نتجنبه، هذا هو طريق النجاة، هل نحن بلغنا علم السلف أو ساويناهم في العلم حتى تباريهم في العبارات وفي فقه النصوص؟ ما بلغنا هذه المرتبة.

ثم أيضاً هم أعمق منا علماً وفهماً؛ لأنهم أخذوا عن الرسول ﷺ مباشرة. ولهذا يقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «أولئك أصحاب رسول الله ﷺ أغزر الناس علماً وأقلهم تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه». فأغزر الناس علماً الصحابة، وأقلهم تكلفاً، لا يتكلفون ولا يتقعون في الألفاظ وإنما يأخذون من مقتضى الكتاب والسنة بدون تكلف وتشقيق للعبارات.

(وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان من خلفاء بني أمية، خليفة عادل وإمام جليل وعالم رباني رحمه الله يعتبر من رؤوس المجددين لهذا الدين تولى الخلافة بعد عمه سليمان بن عبد الملك.



(قِفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ) هذا مثل كلام ابن مسعود «قف حيث وقف القوم» شيء ما قاله صحابة رسول الله ﷺ ولا قاله تلاميذهم من التابعين وأتباع التابعين لا يجوز لك أن تحدثه وأن تقول به.

(فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا) لا عن جهل، بل رأوا أن هذا لا يجوز الدخول فيه.

(وَبِصَرٍ نَافِذٍ كَفُوا) ببصر: المراد بالبصر هنا بصر القلب وهو العلم، والمراد به البصيرة، فهم رأوا أن هذا الشيء الذي توقفوا فيه وكفوا عنه رأوا أنه لا خير فيه فتركوه، فأنت عليك أن تترك ما تركوه ولا تحدث عبارات من عندك أو ألفاظاً من عندك أو فهماً من عندك. لا تحدث شيئاً لم يقولوه.

(وَلَهُمْ عَلَى كَشْفِهَا كَانُوا أَقْوَى) أي: عندهم قدرة علمية، لكن كونهم وقفوا على هذا الشيء؛ لأنهم يرون أنه لا خير فيه ولا يجوز الدخول فيه، فقف أنت معهم. (وَبِالْفَضْلِ لَوْ كَانَ فِيهَا أُخْرَى) ولو كان بهذه الأشياء التي سكتوا عنها لو كان فيها فضل لكانوا أخرى بالفضل ولدخلوا فيها، فدل على أن الدخول فيها ليس من الفضل وإنما هو من الجهل والضلال.

(فَلَيْنَ قُلْتُمْ: حَدَّثَ بَعْدَهُمْ، فَمَا أَحْدَثَهُ إِلَّا مَنْ خَالَفَ هَدْيَهُمْ، وَرَغِبَ عَنْ سُنَّتِهِمْ) هذا جواب عن اعتراض قد يرد على كلامه رحمه الله وهو إن قلت: إنه حدث بعدهم أشياء فنحن نحدث ألفاظاً ونحدث عبارات لم يقولوا بها، لأن هذه

الحوادث ما حصلت في وقتهم. فنقول: لا نجاة إلا باتباعهم فإذا أردت أن ترد على هذه المحدثات فرد عليها بأن ما أحدث بعدهم لا خير فيه.

(وَلَقَدْ وَصَفُوا مِنْهُ مَا يَشْفِي، وَتَكَلَّمُوا مِنْهُ بِمَا يَكْفِي) هم لم يقصروا رحمهم في أمور دينهم ولا سيما في أمور العقيدة الأسماء والصفات، ما قصروا في هذا ولا تكاسلوا، بل بينوا ووضحوا، وسكتوا عن أشياء لا يجوز البحث فيها، فتكلم أنت بكلامهم وانقل كلامهم ولا تتصرف فيه، وما سكتوا عنه اسكت عنه لا تدخل فيه، إذا عرض لك شيء ولم تجد فيه كلاماً للسلف فاعلم أنهم سكتوا عنه ووقفوا عنه، فقف أنت عنه ولا تدخل فيه.

(فَمَا فَوْقَهُمْ مُحَسَّرٌ، وَمَا دُونَهُمْ مُقَصَّرٌ) ما فوقهم: يعني ما زاد عن هديهم مُحَسَّرٌ: يعني الغالي المتجاوز للحد، وما دونهم مقصر: الذي تكاسل عن اتباعهم وعن علمهم مقصر وكسلان فالذين خالفوا السلف بين أمرين إما غالي وإما جافي، الأول: مُحَسَّرٌ يعني غالي ومتجاوز للحد، والذي قصر دونهم مقصر لم يلحق بهم وكلا الأمرين مذموم، والسلامة في السير معهم لا التقدم عليهم ولا التأخر عنهم، السير معهم بمنهجهم.

(لَقَدْ قَصَرَ عَنْهُمْ قَوْمٌ فَجَفُوا، وَتَجَاوَزَهُمْ آخَرُونَ فَغَلَوُا) هذا شرح للعبارة (فَمَا فَوْقَهُمْ مُحَسَّرٌ، وَمَا دُونَهُمْ مُقَصَّرٌ) فالمقصر جفا، والمحسر غلا.

(وإِنَّهُمْ فِيما بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ) يعني فيما بين المحسر، والمقصر، فالسلف بين المحسر وهو الغالي وبين المقصر وهو الجافي، وهم على هدى مستقيم هدي بين ضلالتين وحق بين باطلين، هذه طريقة السلف رحمهم الله بين الغالي والجافي، ودين الله بين الغالي والجافي، دين الاعتدال والاستقامة، وهو الذي أمرنا الله أن نسأله أن يهدينا إليه ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] المعتدل بين الغالي والجافي.

(قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ) الإمام أبو عمرو عبد الرحمن الأوزاعي هو إمام أهل الشام رحمه الله.

(عَلَيْكَ بِآثَارِ مَنْ سَلَفَ) التزم بآثار من سلف من الصحابة والتابعين والقرون المفضلة (وإن رَفَضَكَ النَّاسُ) يعني إذا انتقدك الناس في اتباعك للسلف، إذا انتقدوك وجفوك لا تلتفت إليهم ولا تعبأ بدمهم؛ لأنك على الحق، وما دمت على الحق فالحمد لله، لا تريد أنت إرضاء الناس ومدح الناس، وإنما تريد إرضاء الله سبحانه وتعالى، وتريد الحق والحق لا شك أنه في اتباع السلف، فإذا رأيت من يصفك بالجمود ويصفك بالتخلف والرجعية إلى آخره، وبالعصور الوسطى وبكلام من هذا القبيل، لا تلتفت إليهم أبداً؛ لأنك على الحق وهم على الباطل.

(وَيَاكَ وَآرَاءَ الرِّجَالِ) هذا تحذير من أن تترك هدي السلف وتأخذ بآراء الرجال التي أحدثت من بعدهم. (وإن زُخْرَفُوهُ لَكَ بِالْقَوْلِ) الزخرفة التزيين، وأصل الزخرف: الذهب ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ سُقْفًا مِّنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ (٣٣) وَلِيُؤْتِيَهُمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَكَبَّرُونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرَفًا﴾ [الزخرف: ٣٣-٣٥]. فهم يزخرفون مقالاتهم ويزينونها حتى تظهر كأنها حق، كما قال الله سبحانه في أمثالهم: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطِينَ الْإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢] فيأتيك كلامهم مزخرفاً أنه براهين عقلية وأدلة يقينية وأن وأن... إلخ. وقد يكون عندهم فصاحة وبلاغة يجذبون بها السامع لكن ما داموا ليسوا على هدي السلف لا تلتفت إليهم ولا تعبأ بكلامهم؛ لأنه زخرف، وزخرف القول يزين الباطل عند الناس لكن البصير ينظر في الحقائق ولا ينظر إلى المظاهر.

فما دام أن هذا الكلام لم يقله السلف الصالح في هذا الباب باب الأسماء والصفات فاعلم أنه باطل، وإن تزين بالألفاظ وحسن النطق فلا. تعبأ به ما دام أنه مخالف لهدي السلف الصالح. وهذا ينطبق على علم الكلام وعلم المنطق الذي زوقوه وزخرفوه وسموه براهين عقلية وقواعد يقينية، إلى آخر ما يقولون، فلا

تلتفت إليه. كيف تعادل قواعد المنطق وعلم الكلام بكلام رب العالمين وكلام الرسول ﷺ وكلام السلف الصالح؟ كيف يعادل هذا بهذا؟ [الفوزان].

(وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «اتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفِيتُمْ»): أي أن الشريعة كاملة ومنهج السلف الصالح الذين طبقوا هذه الشريعة كان منهجاً كاملاً، فلستم بحاجة إلى أن تخرعوا أشياء. ومع وضوح هذا فمن العجيب أن بعض المسلمين يظن أن الأمور لا تصلح إلا بأن يأتي هو بشيء جديد، يريد به أن يزيد تعبيد الناس لربهم تبارك وتعالى. تعالوا إلى باب الأذكار، لسنا بحاجة إلى أذكار التيجانية، ولا النقشبندية ولا الأحمدية ولا غيرها من الطرق الصوفية عندنا مما ثبت في كتاب الله وفي سنة رسول الله ﷺ مئات الأذكار التي لو طبقناها، وأخلصنا في تطبيقها لكنا أعبد الناس وأشدّهم ذكراً لله، وهي شاملة لمختلف الأحوال التي تمر بالإنسان، هناك أذكار في الصباح وفي المساء، عقب الصلوات، في القدوم في الركوب في السفر في النوم في الاستيقاظ، حتى والإنسان في أخص خصوصياته مع أهله. كل هذه الأمور ورد فيها أذكار ولسنا بحاجة إلى ذكر مبتدع نأتي به ونحتج له، ونقول: إن الناس انحرفوا وضلوا وابتعدوا عن دينهم فهم بحاجة إلى شيء يقربهم من ربهم لقد كفينا، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه، ورسول الله ﷺ ما انتقل إلى الرفيق الأعلى إلا وقد أكمل الله له الشريعة، وبلغها أتم البلاغ، ووصلنا هذا كاملاً والحمد لله

بأسانيد صحيحة، فلسنا بحاجة أبداً إلى أن يأتينا أناس يكملون لنا ديننا، وهذه الأمور المحدثثة في الدين ما هي إلا بدع وضلالات؛ لأن فيها اتهاماً لرسول الله ﷺ بأنه ما بلغ البلاغ المبين، بل وفيها اتهام لربنا تبارك وتعالى وتقدس وتنزه في أنه كما يدعي هؤلاء لم يكمل لنا الشريعة.

فقول ابن مسعود رضي الله عنه: «فقد كفيت» معناه أننا مكفيون بالكتاب وبما صح من سنة رسول الله ﷺ، مكفيون بذلك التطبيق العملي من أصحاب الرسول ﷺ، فلسنا بحاجة إلى أن نأتي ببديع، نزع من أننا نقرب الناس بها إلى ربهم تبارك وتعالى. ثم نقل الشيخ ابن قدامة رحمه الله تعالى قولاً لعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وهذا القول مروي في كثير من كتب السنة وغيرها.

وعمر بن عبد العزيز هو الخليفة الراشد والإمام العادل، وقد اشتهر هذا الخليفة بالعدل واشتهرت خلافته كذلك بأنها خلافة راشدة على منهاج النبوة. وعلى الرغم من قصر مدة خلافته رضي الله عنه، إلا أنه حرص على أن يعود بالأمة إلى المنهج الحق والصدق في كثير مما انحرفت عنه، وإلا فالأمة الإسلامية في وقته كانت في غالب أمورها سائرة على المنهج الصحيح، لكن وقع شيء من الظلم وبعض الانحراف، خاصة لما نشأ التفرق والخلاف بين الطوائف والأحزاب ونحو ذلك، فأراد عمر بن عبد العزيز أن يعود بالأمة إلى منهج الصواب، ووفق في ذلك أيما

توفيق. وكان لهذا الخليفة جولات ووصلات ومواقف رائعة في مواجهة أهل الأهواء والبدع، حبذا لو أفردت ببحث أو دراسة لنرى كيف كانت مواقف عمر بن عبد العزيز من المخالفين من أهل البدع، وتعامله معهم.

وهذا النص الذي بين أيدينا ونقله ابن قدامة، هو من أصول منهج عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى في اتباع السنة وعدم الابتداع في الدين، فماذا قال؟ قال رحمه الله تعالى موصيا أصحابه وإخوانه: (قَفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ) والمقصود بالقوم هنا: السلف الصالح من الصحابة والتابعين، الذين ساروا على منهاج النبوة ﷺ. فلا تغير ولا تبدع وإنما انظر ماذا قالوا فقل، وانظر أي موقف وقفوا فقف معهم، (قَفْ حَيْثُ وَقَفَ الْقَوْمُ) ووقفهم كان بالتزام السنة وترك البدعة. ثم إنه رحمه الله تعالى علل ذلك بتعليل دقيق جدا فقال: (فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا) وهذه العبارة عبارة منهجية في الصميم تبين منهج أهل السنة والجماعة، فإنهم عن علم وقفوا وليس عن عجز أو جهل. وبعض المتكلمين المتأخرين الذين ابتدعوا علم الكلام إذا قيل لهم: إن السلف ما تحدثوا عن ذلك ولم يخوضوا فيما خضتم فيه من الكلام المذموم؛ قالوا: كانوا مشغولين بالجهاد، وهذا جواب المتأدبين منهم أما بعضهم فقد يتهم الصحابة ومن بعدهم بأنهم لم تكتمل عقولهم، ومعرفتهم العقلية، واطلاعهم على القضايا المنطقية، فهو يقول: لو اطلعوا على ذلك لتكلموا بهذا

الكلام وخاضوا فيه كما خضنا. وهذا القول غير صحيح إطلاقاً، كما قال عمر بن عبد العزيز: (فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا) بمعنى أن السلف الصالح رحمهم الله تعالى سلكوا ذلك المسلك في باب الأسماء والصفات، وغيره من أبواب العقائد عن قناعة منهجية علمية، وليس كما يزعم البعض أن هؤلاء السلف إنما يسمعون النصوص وينقلونها كما سمعوها فقط. بل أولئك السلف سمعوا النصوص وفهموها وعرفوا مدلولاتها وأثبتوها؛ لأنهم كانوا أرجح الناس عقولاً، وأعظم الناس فهماً، وأكمل الناس ديناً وتقوى، ومن ثم كان فهمهم أصح الأفهام، وعلمهم أعمق العلم وأدقه بالنسبة لمن بعدهم. وسبب ذلك أنهم لما جاءت ووردت إليهم هذه النصوص نظروا إليها النظر السليم ووزنوها بالميزان الصحيح، وعلموا إنما هي أمور إخبارية تتعلق بالله وأسمائه وصفاته، والخبر عن الله وأسمائه وصفاته مما لا تدخل في مجاله العقول، فإن البشر مهما أعملوا عقولهم، فلا يمكن أن يصلوا إلى هذه الحقائق، فلما كان الأمر كذلك، أحالوا في العلم بها إلى الخبر الصادق فوجدوا أن كتاب الله وسنة رسوله فيهما البيان فأثبتوها.

إذن المنهج الحق والمنهج العلمي الصحيح لأهل السنة والجماعة، ليس هو بإعمال العقول القاصرة في كل شيء، ولا في إعمال العقل في كل الأمور، وليس هذا دليل عمق الفهم ودقة التعبير والتحصيل كما قد يزعم البعض.



المنهج الصحيح هو أن تعطي كل ذي حق حقه، فإذا كان هناك خبر عن غائب، فأنت والحالة هذه يجب أن تأخذ الخبر من مصدره؛ لأنه لا مجال للعقل وحده بالنسبة لهذا الخبر الغيبي، مهما أعملت فكرك فيه، وهذه قضية منهجية، لكن في مقابل ذلك نجدهم في المجالات الأخرى التي كان للعقل فيها مجال أعملوا عقولهم وعمروا الدنيا، وخططوا إدارياً وعسكرياً، واقتصادياً وسياسياً بل إن هناك كتابات مستقلة كتبت عن مناهج هؤلاء في الأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية والإدارية، وكانت لهم في ذلك رؤى مستقلة ونظريات لا زالت تدرس إلى وقتنا هذا، ومن هؤلاء عمر بن عبد العزيز صاحب هذا القول الذي نحن بصدد شرحه، ومن قبله الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيرهما رضي الله عنهم. ففي المجال الذي يفيد المسلم وللعقل وللتفكير فيه مجال فكروا وأنتجوا فيما ينفع المسلمين. لكن المجال الذي ليس للعقل فيه دور كالخبر عن الله وأسمائه وصفاته، وتشريعه في أبواب العبادات والأحكام وغيرها وقفوا مع النصوص الواردة، ولم يدخلوا عقولهم فيها. ومن هنا قال رحمه الله تعالى هذه العبارة العظيمة المحددة لمنهج أهل السنة: (فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وَبَصَرَ نَافِذٍ كَفُوا) البصر: بصيرة العقل والقلب، نافذ: ثاقب. وهو الذي يرى الحق ويبصره. فهؤلاء عن بصر نافذ دقيق جداً وتبصر حقيقي منهجي كفوا عن الخوض في هذه الأمور، فلم يخوضوا فيها كما خاض المتأخرون حين قالوا مرة نثبت

هذا، ومرة لا نشبته، أو قالوا هذا مجاز، العقول خالفتها أو ناقضته، تتأول هذا، وهذا لا نتأوله، ما خاضوا في هذا، وإنما أثبتوا ما ورد ووقفوا، فهم رحمة الله تعالى عليهم ببصيرة وعقل كفوا عن الخوض فيها، لا عجزاً كما يدعي بعض المتكلمين الذين أشرنا إليهم قبل قليل، وحينما يُسألون عن اختلاف منهجهم عن منهج السلف الصالح السابق، يأتون بتلك العبارة المشهورة فيقولون: «مذهب السلف أسلم، ومذهب الخلف أعلم وأحكم». وهذه عبارة خاطئة، بل إن مذهب السلف أسلم، وأعلم وأحكم. ومذهب الخلف ليس أسلم ولا أعلم ولا أحكم.

(وَلَهُمْ عَلَى كَشْفِهَا كَانُوا أَقْوَى) أي: أن أولئك السلف الصالح رحمهم الله تعالى لو أرادوا أن يخوضوا في تلك المسائل بعقولهم لاستطاعوا أن يخوضوا فيها، وهذه الأمور التي ابتدعها المتأخرون لو كانت خيراً لسبق أولئك إليها ولو كان ما ذكره من معان هي مما يليق بالله سبحانه وتعالى، لسبق أولئك إليها وكشفوها، فإنهم كما سبق أن قررنا كانوا أعمق الناس فهماً وأذكاهم وأرجح الناس عقولاً رحمهم الله تعالى. (وَبِالْفَضْلِ لَوْ كَانَ فِيهَا أُخْرَى) فإنهم كانوا أسبق إلى الفضل من غيرهم في جميع الأمور، ولهذا فإن كل من جاء بعدهم هو أقل فضلاً منهم، والرسول أعطى ذلك القرن الخيرية، بقوله ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». أخرج البخاري (٢٦٥٢). ومسلم (٢٥٣٥). فلا يمكن أن يكون القرن

الذي نبتت فيه نابتة الافتراق والاختلاف والأقوال البدعية وغيرها، أفضل من القرن الذي كان فيه أصحاب رسول الله ﷺ، ولهذا فهم كانوا أسبق الناس إلى أنواع الفضائل من أولها إلى آخرها، وأسبق الناس إلى كل فضل وإلى كل خير.

(فَلَيْنُ قُلْتُمْ: حَدَّثَ بَعْدَهُمْ، فَمَا أَحْدَثَهُ إِلَّا مَنْ خَالَفَ هَدْيَهُمْ) وهذا صحيح، فهذه الأمور المحدثات المبتدعة، كلها مخالفة لهدي أولئك السلف الكرام رحمهم الله تعالى ورغب عن سنتهم فكل ما ابتدعه المتأخرون كما أشار عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى مخالف لهم، ومخالف لهديهم وسنتهم.

(وَلَقَدْ وَصَفُوا مِنْهُ مَا يَشْفِي، وَتَكَلَّمُوا مِنْهُ بِمَا يَكْفِي) قوله: وصفوا منه ما يشفي فإن أولئك الصحب الكرام، نقلوا ما ورد من هذه الصفات ومسائل العقيدة كلها، وكل ما نقلوه إلى من بعدهم هو مما يشفي القلوب، فمن اقتصر على هديهم انشرح صدره وشفى قلبه، ومن لم يقتصر على ذلك، بل ظن أنهم قصرُوا فأعمل عقله، وأدخل نفسه في باب البدع والتأويلات الباطلة ونحوها، انتابته الأمراض المتعددة، وهذا بلا شك دليل على رسوخ السلف الصالح في العلم وتقديمهم فيه وليست طريقتهم مضطربة كحال المتأخرين، بل من سلك سبيلهم كان أكثر اطمئناناً، فهم رحمهم الله تعالى وصفوا لنا الدواء، وبلغونا ما يشفي، وتكلموا بما يكفي من الكلام القليل المغني عن كلام كثير من المتأخرين.

ومع أن كلامهم رحمهم الله تعالى كان قليلاً، إلا أنه كان مفيداً فصلاً، وكان كلامهم مربوطاً بعمل، بخلاف من كان بعدهم، فقد كثر كلامهم وقل فقههم وتقلص عملهم، فأصبح كثير من المتأخرين يقولون ما لا يفعلون ويكثر كلامهم بلا فائدة.

(فَمَا فَوْقَهُمْ مُحَسَّرٌ، وَمَا دُونَهُمْ مُقَصَّرٌ) أراد رحمه الله تعالى أن يبين أن منهجهم وسط، فمن أراد أن يغلو، ويثبت غير ما أثبتوه، ويظن أنهم أنقصوا بعض الحاجات، فما زاده عنهم فليست زيادته إلا نقص وخروج عن طريقتهم المثلى، (وَمَا دُونَهُمْ) أي: الذين قصروا ولم يأخذوا بجميع ما جاءوا به وإنما اكتفوا ببعضه، ونحو ذلك فهو لاء مقصرون.

ولفظه (مُحَسَّرٌ) هنا لها بعض المعاني اللغوية المناسبة للمعنى المقصود هنا؛ فإن المقاتل الذي ليس عليه درع ولا على رأسه مغفر يسمى حاسر، وجاء في قصة غزوة حنين أن رجلاً سأل البراء فقال له: يا أبا عمار، أكتنم فررتم يوم حنين؟ فقال له البراء رضي الله عنه: لا والله ما ولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه خرج شبان أصحابه وخفافهم حُسراً ليس بسلاح... أخرجه البخاري (٢٩٣٠). ومسلم (١٧٧٦). فالحسر جمع «حاسر» هم الذين ليس معهم سلاح، وليس عليهم دروع، ولا على رؤوسهم المغافر التي يتقون بها ضرب السيوف. ويقول الله سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى

مِنْ فُطُورٍ ﴿٣﴾ ثُمَّ أَرْجَعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴿٤﴾ [الملك: ٣-٤]. ومعنى «حسير» أي: كليل، ضعيف من شدة النظر. فإن الإنسان إذا نظر واشتد نظره إلى شيء ولم ينته فيه إلى أمر، رجع البصر حسيراً قليلاً؛ لأنه لم يصل إلى غايته. وهذا واضح، فالإنسان منا لو قال له قائل: انظر هناك على بعد عشرين كيلو متراً في ذلك الجبل، فإن فيه بقعة بيضاء هل يمكنك أن تراها؟ فيأتي هذا الإنسان ينظر بالعين المجردة إلى الجبل فيرى الجبل، ولكنه يريد أن ينظر إلى تلك البقعة البيضاء أو نحو ذلك، فتجده ينظر وينظر ثم في النهاية يكل بصره، وهذا الكلال جاء من شدة الغلو في النظر والمبالغة فيه.

يقول عمر بن عبد العزيز: (فَمَا فَوْقَهُمْ مُحَسَّرٌ) أي: من أراد أن يقول أنا أفضل من الصحابة ويثبت ما لم يشتهه ويعمل ما لم يعملوه، فهو محسر منقطع يرجع قليلاً، ولهذا قيل: «إن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى». حتى في باب العبادة، فهذا عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه لما عزم على الصيام أوصاه الرسول الله بما أوصاه به من العبادة، ولكنه قال أنا أستطيع أكثر من ذلك وما زال يتدرج معه الرسول صلّى الله عليه وآله حتى قال له: «لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَطْرَ الدَّهْرِ، صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا». أخرجه البخاري (١٩٧٦). ومسلم (١١٥٩). وعبد الله بن عمرو في شبابه كان قوياً مستطيعاً. لكنه في آخر عمره قال: ليتني أطعت رسول الله صلّى الله عليه وآله، مع أن الأمر كله

سنة، لكنه لا يريد أن يتخلى عن أمر فارق عليه رسول الله ﷺ، فالإنسان إذا غلا في الأمر، كان ماله في النهاية إلى الضعف والعجز؛ ولهذا فإن الغلو مردود والتقصير مردود، لأن التقصير معناه التخلي عن بعض الأمور التي ورد بها الشرع، ووردت بها أدلة في الكتاب والسنة. كما أن الغلو فيها يؤدي إلى هذا أيضاً وهو ترك الاتباع الكامل، والسلف رحمهم الله تعالى وسط في كل الأمور؛ وسط في باب العبادات، ووسط في باب المعاملات ووسط في باب الأحكام، ووسط في باب العقائد، ووسط بين جميع الطوائف، فكل الطوائف إما غالية في هذا الباب أو مقصرة، إما في إفراط وإما في تفريط. فمنهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب وسط، وهذا الذي أشار إليه عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى.

ولهذا قال شارحاً ذلك: (لَقَدْ قَصُرَ عَنْهُمْ قَوْمٌ فَجَفَوْا) فالجافي هو المقصر لأن الجافي هو الذي أعرض فكأنه أعرض عن بعض منهجهم (وَتَجَاوَزَهُمْ آخَرُونَ فَغَلَوْا) فالمخالفون للسلف الصالح هم بين الجفاء والغلو وهذا تفسير للعبارة السابقة. (وَإِنَّهُمْ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَى هُدًى مُسْتَقِيمٍ) أي: أن أولئك السلف والصحاب الكرام رحمهم الله تعالى كانوا بين ذلك على طريق مستقيم.

ثم نقل ابن قدامة رحمه الله كلمة الإمام الأوزاعي فقال: (قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ) هو أحد الأئمة المشهورين، ومن كبار الفقهاء، وهو من أئمة التابعين

الذين أناروا الدنيا بعلمهم وفقهم، وقد توفي رحمه الله تعالى سنة سبع وخمسين ومائة. يقول رحمه الله: (عَلَيْكَ بِآثَارِ مَنْ سَلَفَ وَإِنْ رَفَضَكَ النَّاسُ) وهذه وصية جميع الأئمة، أي: الزم آثار السلف رحمهم الله تعالى وإن رفضك الناس، أي: وإن ابتعد عنك الناس، أو رفضوا منهجك، أو رفضوا طريقتك فلا تبعاً بهم، ما دمت سائراً على منهج السلف الصالح متبعاً لهم.

(وإِيَّاكَ وَآرَاءَ الرِّجَالِ وَإِنْ زَخَرَفُوهُ لَكَ بِالْقَوْلِ) أي: إياك أن تجعل معتمدك آراء الرجال ولو زخرفوه وحسنوه بالعبارات المنمقة وغيرها، إياك أن تعتمد عليها وتترك الكتاب والسنة، وتعبير الأوزاعي بعبارته (آرَاءَ الرِّجَالِ) فيه الماح إلى معنى دقيق وهو أن آراء الرجال التي تأتي من عند أنفسهم لا تقبل، أما آراؤهم التي بنوها على الكتاب والسنة أو أقوالهم التي تأتي شارحة وموضحة لمنهج السلف الصالح، فإن الاطلاع عليها مما يعين على ذلك، أما إذا كانت آراء الرجال وزخرفتهم للقول وتنميقهم له مخالفا لما ورد في كتاب الله وفي سنة الرسول ﷺ فهو مردود ولا كرامة. [المحمود].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَذْرَمِيُّ لِرَجُلٍ تَكَلَّمَ بِبِدْعَةٍ، وَدَعَا النَّاسَ إِلَيْهَا: «أَخْبِرْنِي عَنْ مَقَالَتِكَ هَذِهِ هَلْ عَلِمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، أَوْ لَمْ يَعْلَمُوهَا؟ قَالَ: لَمْ يَعْلَمُوهَا، قَالَ: فَشَيْءٌ لَمْ يَعْلَمْهُ هَؤُلَاءِ، عَلِمْتَهُ أَنْتَ؟! قَالَ الرَّجُلُ: فَإِنِّي أَقُولُ قَدْ عَلِمُوهَا، قَالَ: أَفَوَسِعَهُمْ إِلَّا يَتَكَلَّمُوا بِهِ، وَلَا يَدْعُوا النَّاسَ إِلَيْهِ، أَمْ لَمْ يَسْعَهُمْ؟ قَالَ: بَلْ وَسِعَهُمْ، قَالَ: فَشَيْءٌ وَسَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ، لَا يَسْعُكَ أَنْتَ؟! فَانْقَطَعَ الرَّجُلُ، فَقَالَ الْخَلِيفَةُ، وَكَانَ حَاضِرًا: لَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْعَهُ مَا وَسِعَهُمْ». وَهَكَذَا مَنْ لَمْ يَسْعَهُ مَا وَسَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابَهُ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَالْأَئِمَّةَ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَالرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، مِنْ تِلَاوَةِ آيَاتِ الصِّفَاتِ، وَقِرَاءَةِ أَخْبَارِهَا، وَإِمْرَارِهَا كَمَا جَاءَتْ، فَلَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

هذا الأثر فيه حكاية مناظرة، وهذه القصة رويت مطولة ورويت مختصرة، خرج هذه القصة الخطيب في تاريخ بغداد، والآجري في الشريعة، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد، وغيرهم من أهل العلم. وإن كان الذهبي في «السير» أشار إلى أنها قصة مليحة لولا أن في إسنادها من لم يسم؛ لكن على كل حال لا يترتب على هذا كبير إشكال فهي قصة تاريخية يستفيد منها أهل العلم والسنة هذا المسلك الذي حاجج به الأذرمي رحمة الله هذا البدعي. وهذا الذي حاوره هو كما جاء في



القصة أحمد بن أبي دؤاد وكانت القصة بحضرة الواثق، ويقال: إنه رجع بسبب هذه القصة كما في بعض ثنايا روايات القصة. الشاهد أن هذه القصة قصة نافعة جدًا؛ وفيها من المسلك الحسن في مناظرة أهل البدع ما لا يخفى، وعلى الجملة فإن منهج المناظرة والجدال الذي سار عليه أهل السنة والجماعة مع أهل البدع والهوى الحقيقة أنه مسلك عظيم؛ جمع فيه أهل السنة بين النقل الصحيح والعقل الصريح، وكانت حججهم من أقوى ما يكون مقبولة شرعا وعقلا وقد ساق ابن بطة في «الإبانة» في الجزء الذي خصصه للرد على الجهمية جملة من المناظرات مع الجهمية بحضرة الملوك والسلاطين، وقد ساق بعض الحكايات والمناظرات قريبة مما أورد المؤلف رحمة الله. والخلاصة: أن هذا الإلزام الذي ألزم به الأذرمي ابن أبي دؤاد إلزام قوي ويمكن أن يتتفع به في أبواب أخرى، سوى مسألة خلق القرآن التي دار حولها هذا النقاش.

هل علم النبي هذا الذي تدعو الناس إليه من خلق القرآن أو ما دعا إليه المتكلمون من تأويل الصفات أو تمثيلها أو الخوض في القدر بالباطل ونحو ذلك أم لا؟ إن قلت: لم يعلموها وعلى وجه التحديد لم يعلمها النبي ﷺ فقد قلت شيئا عظيما؛ لأن في هذا معارضة لقول النبي ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ وَأَشَدُّكُمْ لَهُ خَشْيَةً». أخرجه البخاري (٦١٠١)، ومسلم (٢٣٥٦). فلا شك أن من قال هذا القول فقد

قال قولاً عظيماً أن يكون أحد من الناس أعلم بالله وبكلامه من رسوله ﷺ. ولأجل هذا تراجع عن هذا القول لفداحة اللازم الذي يلزمه. فقال: علموا، بعد أن قال: لم يعلموا. فإذا كانوا نبينا، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي. علموا وسكتوا؛ لأنه لا يستطيع أن يقول إلا هذا، لأنه لو قال: أنهم لم يسكتوا هات الدليل والبرهان. إذن المقطوع به أن الصحابة رضي الله عنهم ما قالوا بخلق القرآن ولا قالوا بتأويل الصفات، حتى بعض المتكلمين الذين رجعوا عن مذهب التأويل أقرروا بهذا. خذ مثلاً على ذلك أبو المعالي الجويني ألف كتابه «الإرشاد» وأوجب فيه التأويل لنصوص التي ظاهرها كما يدعي مشابهة المخلوقين، ثم في نهاية مطافه ألف «العقيدة النظامية» وحرّم التأويل، ونص في هذه الرسالة على أن المقطوع به أن الصحابة لله لم يكونوا يؤولوا الصفات، حتى المتكلمون يقرون بهذا الأمر.

إذن إن قلت: إن السلف علموا وتكلموا بما تكلم به أنت وأمثالك من أهل البدع أثبت هذا ولا سبيل إليه. فما بقي إلا أن يقول: علموا وسكتوا. إذن يسعهم أن يسكتوا ولا يتكلموا فلم تكلمت أنت؟ ولماذا لم يسعك ما وسع السلف من السكوت عن الخوض في مثل هذه الأمور؟ وصدق رحمة الله حينما قال بعد أن حكى هذه المناظرة: من لم يسعه ما وسع رسول الله ﷺ وأصحابه فلا وسع الله

عليه. ومثل هذا المسلك في المناظرة مع المخالفين ينبغي أن يعتني به طالب العلم كثيراً فإنه نافع جداً في إلزامهم. [سندي].

والعبرة من هذه القصة في منهجية هذا الإمام وكيف أنه استطاع إسكات خصمه لا بحجج عقلانية، وإنما بالحجة القوية الواضحة في عرضها، وباعتماده على المنهج الصحيح في الاستدلال وهو الرجوع إلى ما كان عليه السلف الصالح وخير القرون علماً وعملاً وتطبيقاً، فاتسمت حججه بالمنهجية فكانت قوية ومؤثرة في رد هذه البدعة وافحام القائلين بها. قال الخليفة - وكان حاضراً -: (لَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْعُهُ مَا وَسَّعَهُم).

فما كان عليه الرسول ﷺ والصحابة والتابعون لهم بإحسان يجب السير عليه، وقوله (بإحسان) هذا قيد لأنه قد يوجد في عهد التابعين من كان منحرفاً، فهو وإن كان ممن يعيش في عصر التابعين، إلا أنه إذا لم يتبع الصحابة (رضي الله عنهم) بإحسان، وإنما غير وبدل، فهذا لا يتبع ولا يقتدى به. [المحمود].

وهذه المناظرة الفاضلة، تندرج تحت قاعدة عامة، ذكرها مالك وغيره من السلف وهي: «أن كل صاحب بدعة فإنه مخصوم بالإجماع»؛ لأن البدعة: هي المخالفة لمذهب السلف، ومذهب السلف هو القول المجمع عليه.

إذن يقال لكل صاحب بدعة إن بدعتك هذه مخالفة لإجماع السلف، واتباع السلف واجب؛ لقول الله تعالى: ﴿وَالسَّيْقُونَ الْأَوَّلُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠] إلى آخر الآية.

أما هذه المناظرة فقد رويت عن الدارمي، ورويت عن الإمام أحمد وغيره، ووجه روايتها عن الإمام أحمد، أنه حين ناظر المعتزلة في مسألة خلق القرآن، قال الإمام أحمد لابن أبي دؤاد: يا ابن أبي دؤاد القرآن مخلوق - أي: قولكم معشر المعتزلة: القرآن مخلوق - أهذا من الدين أم ليس من الدين؟ لا بد أن ابن أبي دؤاد سوف يقول: من الدين؛ لأنه لو قال: ليس من الدين أسقط قوله. قال: من الدين. قال أحمد: هذا الدين علمه الرسول وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي أو لم يعلموه؟ قال: علموه. قال الإمام أحمد: أين هو في كلامهم؟ وهكذا يقال لكل صاحب بدعة، فانقطع ابن أبي دؤاد، وقال: أقلني يا أبا عبد الله، هكذا تقول الرواية، وهي إخبارية في الجملة قال الإمام أحمد: أقلتك. فقال ابن أبي دؤاد: لا، ما علموه، فقال الإمام أحمد: دين لم يعلمه النبي والخلفاء جئت لتعلمه أنت؟! فكان انقطاع ابن أبي دؤاد في الثانية أشد. ولما كان المجلس الثاني، قال ابن أبي دؤاد للإمام أحمد: يا أحمد القرآن ليس مخلوقا - يعني أهل السنة يقولون: القرآن ليس مخلوقا - أهذا من الدين؟ قال الإمام أحمد: من الدين. قال: عرفه النبي والخلفاء أو لم يعرفوه؟ قال الإمام أحمد: عرفوه. قال: أين هو في كلامهم؟ أي: هات من السنة النبوية أو من

كلام أبي بكر أو عثمان أو علي أو عمر، أنهم قالوا: القرآن ليس مخلوقا، ليس هناك تصريح عن الرسول بهذه الكلمة: «القرآن ليس مخلوقا» ولا يعلم صحابي قالها، لكن هل انقطع الإمام أحمد؟ لا. ومن هنا تعلم قوة حجة علماء السنة؛ لأنهم على الحق، أما علماء العقل، فقد شُنع عليهم تشنيعات كثيرة، والإمام أحمد لما أورد عليه ابن أبي دؤاد هذا الإيراد، أجاب مباشرة بجواب عقلي مقنع، قال: «اسكتوا نسكت». ومعنى هذا الكلام: أن النبي ﷺ يخبر أن هذا كلام الله، حيث يقول: «أعوذ بكلمات الله» والله يقول في القرآن: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، فقال الإمام أحمد: «اسكتوا نسكت».

أي: أن جملة المعتزلة، هي إثبات النفي: القرآن مخلوق، وجملة السلف: القرآن ليس مخلوق، جملة نفي. والإمام أحمد يقول: إنكم قلتم جملة إثبات ليس لها أصل في القرآن، فإذا كان ليس لها أصل في القرآن جئنا نحن لننفيها، والرسول ما نفاه؛ لأنه لم يتكلم بها أحد في زمانه، فلما جاء قوم وقالوا: بدعة. لزم صاحب السنة والحق أن ينفي، ولهذا قال: «اسكتوا نسكت»، أي: إن لم تقولوا: القرآن مخلوق. لا نحتاج أن نقول: ليس مخلوقا، كما أن الصحابة لم يحتاجوا ذلك. فهذا من فقه الأئمة في مناظراتهم، الذي يجب أن يستفيده طالب العلم؛ لبيان الحق، ودحض شبه أهل البدع. [الغفيص].

فَمِمَّا جَاءَ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧].

الشيخ بعد أن ذكر مقدمة جلية في منهج أهل السنة والجماعة، بين فيها وجوب السير على منهاجهم، والتحذير من سلوك طريقة أهل البدع المخالفة لطريقتهم، وذكر أقوال الأئمة كالأوزاعي، وعمر بن عبد العزيز، وقبلهم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وذكر بعد ذلك القصة التي وقعت في زمن الواصل في محنة القول بخلق القرآن، وكيف أن ذلك الشيخ استطاع بعون من الله وتوفيقه أن يرد على منهج المعتزلة في هذا الباب حيث إنه رد عليهم بمنهج أهل السنة والجماعة، القائم على أن هذه الأمور المتعلقة بأسماء الله وصفاته، لا يجوز أن يكون رسول الله وأصحابه والتابعون لهم بإحسان من القرون المفضلة قد جهلوها، ثم يأتي بعد ذلك أفراس القرامطة، والمتأثرون بالفلاسفة، والسائرون على المناهج العقلية، بتأويلات وتحريفات متعددة ليكونوا هم العالمين بها، والأمر يتعلق بأمر غيبي لا مجال للعقل فيه، ألا وهو إثبات أسماء الله سبحانه وتعالى وصفاته وما ورد في ذلك من أخبار، فبعد أن قدم الشيخ بهذه المقدمة، بدأ يذكر أمثلة للصفات فقال رحمه الله

تعالى: (فَمِمَّا جَاءَ مِنْ آيَاتِ الصِّفَاتِ) ويلاحظ أن ابن قدامة لم يذكر بعض الصفات، مثل صفة العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والكلام؛ لأن هذه الصفات السبع ليس عليها خلاف في الجملة بين أهل السنة والجماعة من العلماء المنتسبين في ذلك الوقت إلى الإمام الشافعي وأبي حنيفة والإمام مالك أو حتى إلى الإمام أحمد بن حنبل من الأشعرية والماتريدية، حيث لم يكن بينهم خلاف في الجملة في إثبات هذه الصفات، ولهذا لم يستشهد بها ولم يذكرها، وإلا فإن هذه الصفات هي من الصفات الثابتة لله سبحانه وتعالى، والشيخ أراد أن يذكر نماذج من الصفات التي وقع فيها الخلاف مع بعض هؤلاء.

فذكر أولاً «صفة الوجه» لله تبارك وتعالى واستشهد لها بآية من القرآن، وهي قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وقد وردت صفة الوجه في آيات كثيرة كقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وأيضاً ثبت في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ في ذلك، فقد ورد في صحيح البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ لما نزل عليه قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ قال: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، فلما نزلت: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥] قال: «هَاتَانِ أَهْوَنُ»

أخرجه البخاري (٧٣١٣). فاستعاذ بوجه الله تعالى، ومن حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، حين زاره رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهو مريض، وجرى بينهما ما جرى، قال النبي صلّى الله عليه وسلّم: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجَهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا». أخرجه البخاري (٥٦٦٨)، ومسلم (١٦٢٨). المهم أن الأدلة من كتاب الله، ومن سنة رسوله، دلت على أن الله سبحانه وتعالى له صفة الوجه، وصفة الوجه نسبتها لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله وعظمته لا نتأولها ولا نعطلها، ولا نشبهها ولا نكيفها، وإنما نسبتها كما أثبتتها السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

وأحب ونحن نتكلم عن صفة الوجه لله تعالى، أن أقف وقفة قصيرة تتعلق بتقسيم الصفات؛ لأن بعضهم يقول: صفة الوجه واليدين صفات خبرية، وصفة العلم والحياة والإرادة والقدرة والسمع والبصر، صفات عقلية، فيقولون: هذه خبرية، وهذه عقلية. وأحياناً يقولون: صفة الوجه واليدين والحياة والعلم والسمع والبصر صفات ذاتية، وصفة الرضا والغضب والاستواء والمجيء والنزول والإتيان صفات فعلية، أي: أنها متعلقة بإرادته ومشيئته سبحانه وتعالى.

وهذه التقسيمات لم تكن معروفة بهذا الشكل لدى السلف الصالح رحمهم، ولهذا تجدهم يثبتون جميع ما ورد من الصفات، دون أن يفرقوا بين صفة وأخرى



كما فعل ابن قدامة هنا حيث ذكر صفات عديدة لله سبحانه وتعالى دون أن يميز ويقول هذه خبرية وهذه عقلية وهذه ذاتية وهذه فعلية.

ولهذا فإنني أنصح بقراءة كتاب التوحيد وهو آخر كتاب من صحيح البخاري رحمه الله تعالى وهذا الكتاب عظيم جداً، ومن تأمل تبويب البخاري واستشهاده بالآيات ثم ذكره للأحاديث عن رسول الله ﷺ، يرى في هذا الكتاب عجباً. ويجد أنه لم يفرق بين اسم من أسماء الله ولا بين صفة من صفاته، فارجعوا إليه إما إلى متنه أو ارجعوا مع المتن إلى شرح كتاب التوحيد للشيخ عبد الله الغنيان في مجلدين كبيرين، وشرحه من الشروح الوافية المهمة. المهم هو أن هذه التقسيمات إنما جاءت بعد ذلك، وإذا كان بعضها له حظ من المعنى، فإن بعض الصفات فعلاً خبرية، مثل صفة الوجه أو اليدين، لا يمكن أن نطلع عليها إلا بخبر الصادق، وبعضها خبري عقلي، مثل صفة العلم لله سبحانه وتعالى والإرادة، فإن هذه الصفات دلت عليها الأدلة من كتاب الله ومن سنة رسوله ﷺ، وأيضاً دل عليها دليل العقل، لكن العمدة في الإثبات أولاً إنما هو للنقل؛ لأن هذه متعلقة بأسماء الله وصفاته، ولا مانع بعد إثباتها بالنقل أن ندلل عليها بدليل عقلي، إذا كان الاستدلال منهجياً وصحيحاً. كذلك أيضاً التقسيم الآخر بأن هناك صفات ذاتية، مثل صفة الحياة لله سبحانه وتعالى، وصفات فعلية كالنزول والغضب، هذا أيضاً

قد يكون له حظ من المعنى وقد دلت عليه النصوص، فإن بعض صفات الله سبحانه وتعالى تتعلق بمشيئته وإرادته، فاستواء الله على العرش مثلاً له دالتان؛ دلالة العلو، وهذه أزلية، لكن الدلالة الأخرى وهي الاستواء على العرش، هي من صفات أفعاله، ولهذا قال الله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤] فاستواؤه تبارك وتعالى على العرش بعد خلقه له، ومثله نزوله تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا، ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء، كل هذا مما يتعلق بإرادته ومشيئته.

وصفة الوجه لله سبحانه وتعالى ثابتة نقف عندها، لأنها نموذج لبقية الصفات، فنحن نثبتها ولا نتأولها، والذين انحرفوا في هذا الباب تأولوا هذه الصفة قائلين: إن وجهه هو ذاته، وقالوا في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] يعني: «إلا ذاته» وهذا تأويل باطل؛ لأننا نقول: دلالة الوجه على الذات لا شك فيها، ودلالة الصفة على الموصوف لا شك فيها، لكن أن يقال: إن معنى صفة الوجه لله سبحانه وتعالى هو ذاته، ولا تدل على أن الله وجهها يليق بجلاله وعظمته، فنقول: هذا هو التأويل الباطل الذي لا دليل عليه، بل وردت نصوص تدل على إثبات هذه الصفة لله ويمتنع تأويلها بالذات كما فعل هؤلاء، فيجب إثبات هذه الصفة لله سبحانه وتعالى على ما يليق بجلاله وعظمته، وهذا هو منهج السلف

الصالح رحمهم الله تعالى، يثبتون ولا يتأولون، ولا يكيّفون ولا يمثلون فيثبتون هذه الصفة؛ لأن الله أخبرنا بها وهو أعلم بنفسه، ولأن رسول الله ﷺ أخبرنا بها، وهو أعلم بربه، ونقلها أصحابه من بعده، ومن ثم فنحن نسير على منهاجهم خاصة وأن سلف الأمة أجمعوا على ذلك. [المحمود].

والقاعدة في آيات الصفات واحدة، وهي: أن كل ما ذكر الله سبحانه وتعالى من صفاته في كتابه فإنه حق على ظاهره، ولا يجوز تأويله بما يخالف هذا الظاهر.

ودرج المتأخرون من أهل السنة الذين تكلموا في الصفات إلى تقسيم الصفات إلى قسمين: صفات ذاتية. وصفات فعلية. وبعضهم يقول: إن الصفات تنقسم إلى: صفات ذاتية، وصفات خبرية، وصفات فعلية. وهذه التقاسيم هي من الاصطلاح الذي يوسع فيه، إذا كانت المعالم منضبطة بوجه صحيح، وإن كان هذا التقسيم ليس مقصودا لذاته، أي: ليس هو من الحقائق المطردة، التي يقصد إلى ذكرها في كلام أهل السنة والجماعة. ولهذا لا يلزم أن يمتحن الناس ويسألوا عن تقسيم أهل السنة للصفات؟ فإن أهل السنة المتقدمين من أئمة السلف لم يقسموا هذا التقسيم للصفات، لكن هذا تقسيم ذكره من ذكره من علماء السنة والجماعة المتأخرين، فذكره يكون على قدر هذه التوسعة، لا على قدر القصد إليه.

ولهذا من استعمله ليضبط المعاني فلا بأس، ومن تركه وضبط المعاني بدونه فهذا هو الأولي؛ لأن هذا التقسيم فيه ألفاظ إضافية يدخلها شيء من الإشكال، فحين يقولون: الصفات الذاتية، قد يفهم أن القسم الثاني أو الثالث ليس ذاتيا، وهذا المفهوم ليس مرادا له، ولكنه قد يتبادر إلى الذهن، وحين يقولون: الصفات الاختيارية، فكأنه يفهم أن ثمة صفات خلاف الاختيار. ولهذا نقول: هذا التقسيم هو اصطلاح، أما أن يقال: إن من قواعد السلف أنهم يقسمون الصفات، إلى: ذاتية وفعلية، أو إلى خبرية وما يقابلها، فهذا فيه تردد؛ لأنك إن قلت: إن القسم الأول خبري، والثاني ليس خبريا؛ أشكل على ذلك أن جميع الصفات خبرية، باعتبار أن الخبر جاء بها، الذي هو كلام الله وكلام رسوله ﷺ، فهي إخبار من الله، وإخبار من رسوله ﷺ. ولهذا فإن هذا التقسيم لا يستعمل في كلام التابعين، أو أئمة السنة المتقدمين كالإمام أحمد وأمثاله.

وهناك مسألة مهمة في صفات الله سبحانه وتعالى: وهي أن صفات الله سبحانه وتعالى تستعمل إثباتا لله سبحانه وتعالى على وجه سياقها الذي وردت به في النصوص، لا على سبيل الأفراد. لأن بعض المتأخرين من طلبة العلم الذين يقررون مذهب أهل السنة والجماعة في الصفات درجوا على هذه الطريقة، وهذا ليس خاصا بهؤلاء، بل درج عليه من الأئمة المتقدمين ابن مندة وغيره، وكذا بعض

المتأخرين من أصحاب الأئمة، هؤلاء صار عندهم في تقرير الصفات: الفك لذكر الصفة عن سياقها، إلى قدر من الأفراد، وصاروا يقولون: إن من صفات الله: العلم، والسمع، والبصر، والمكر، والكيد، والغضب، وأمثال ذلك، فيجعلون الصفة منفكة على قدر من الإطلاق.

والصواب: أن الصفة تثبت لله سبحانه وتعالى على وجه سياقها في كلامه أو كلام نبيه ﷺ، وإذا تأملت آيات الصفات في كلام الله، وفي أحاديث النبي ﷺ وجدت أن الصفات تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: صفات مطلقة. والقسم الثاني: صفات مقيدة.

ولهذا فإن الصفات المطلقة تثبت له سبحانه وتعالى إطلاقاً، وأما الصفات التي لم تذكر في القرآن أو في السنة إلا في سياق التقييد، فإنها لا تستعمل في مقام الإثبات له على الإطلاق، وإنما تستعمل تقييداً، وهذا هو أصل ضبط اللسان العربي؛ فإن لسان العرب من جهة فهم كلامهم، إنما يعتبر بالسياقات، ليس بأحاد الكلمات، ولهذا قال ابن مالك: «كلامنا لفظ مفيد» فلا بد أن يكون مركباً إما من فعل وفاعل، أو مما تحصل به الإفادة. فمثلاً: أن قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ۖ وَأَكِيدُ كَيْدًا﴾ [الأنفال: ٣٠]، ﴿[الطارق: ١٥-١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٠]، مثل هذا السياق فيه تقييد؛ لأن الله لم يذكر المكر أو الكيد صفة له على الإطلاق،

بل يعرف بالعقل والشرع أن ذكر المكر أو الكيد صفة لمعين على الإطلاق هو ذم وليس مدحا. والله المثل الأعلى، لو قيل عن عالم ما: وكان، حافظا، ثقة، مفسرا، فقيها، مأكرا، لما تأتى ذلك، ولكان القول بأنه مأكرا قدح وليس مدحا.

فالذي أوجب ذكر هذه القاعدة: أن هذه الصفات، إذا فكت عن سياق التقييد الذي وردت فيه لم تكن مدحا على التحقيق. ولهذا يجب أن يلتزم في هذه الصفات بالسياق القرآني، فما ذكره الله مطلقا أثبت له على الإطلاق كصفة العلم. ويقال: ومن صفاته: العلم، ومن صفاته: القدرة، والرحمة، والعزة، والحكمة... إلى غير ذلك. وأما الصفات التي لم تذكر إلا مقيدة بوجه: كالمكر، والكيد، وأمثال ذلك، فهذا يستعمل على وجه ذكره في القرآن. [الغفص].

وصفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين: صفات ذات، وصفات فعل. والصفات الذاتية هي التي تلزم الذات، وتكون ملازمة للموصوف بها دائما لا تنفك ولا تنفصل في وقت من الأوقات، فهي جزء من ذات الشيء التي هي ماهيته وما يتكون منه. فمثلا إذا قلنا إن هذا الإنسان المائل أمامنا يوصف بصفات ذاتية، وبصفات فعلية؛ فسمعه وبصره ولسانه ويده ورجله وبطنه وظهره أجزاء منه، وكذا أجزاؤه الباطنة كقلبه، ورئتيه، وكبدته، وأمعائه، هي أجزاء منه، فنحن نقول: إن الصفات الملازمة للموصوف هي صفات ذاتية فالله سبحانه وتعالى له المثل الأعلى، وقد

أخبر عن نفسه بأنه متصف بصفات ملازمة له لا يمكن أن تنفك عنه، فمن ذلك هذه الآية، فصفة الوجه صفة ذاتية؛ لا يمكن أن يكون بلا وجه في وقت من الأوقات، وقد ذكر الله تعالى صفة الوجه في عدة آيات منها هذه الآية: ﴿وَيَقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، ومنها قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وهذه الآيات وغيرها كلها دالة على صفة الوجه، فإذا أثبتها أهل السنة فإنهم يقولون: نثبتته كما ورد، ولكن لا نخوض في أكثر من ذلك، ولا نقول: إن وجه الله يشتمل على كذا وكذا، حيث إن ذلك يحتاج إلى دليل. وهذا هو القول الصحيح. وأما الأحاديث فقد ورد أيضاً فيها كثيراً إثبات صفة الوجه لله تعالى كقوله ﷺ: «وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيَّ رَبِّهِمْ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا رِداءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ». أخرجه البخاري (٧٤٤٤)، ومسلم (١٨٠). وفي الحديث المشهور في الدعاء: «أَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَيَّ وَجْهِكَ». أخرجه النسائي (١٣٠٥)، وأحمد (١٨٣٥١). وفي حديث الحجاب يقول: «حِجَابُ النُّورِ، لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ». أخرجه مسلم (١٧٩). وغير ذلك، وهي أحاديث صحيحة مشهورة تلقاها، وتقبلها أهل السنة، وآمنوا بهذه الصفة كما ذكرها الله وأثبتها لنفسه، وقالوا: هذه صفة كمال وأما قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيُّمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة:

[١١٥]، فهذه تكلم عليها شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال: ليست من آيات الصفات، فإن المراد هنا ﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ أي: فتم جهة الله التي وجهكم إليها لتصلُّوا إليها، فلا يصح استدلال أهل الحلول بها على أن وجه الله في كل مكان تعالى الله عن قولهم، بل نقول: وجه الله في هذه الآية الجهة التي يوجه العبد إليها، أي: فتم الوجهة التي وجهكم إليها، وأمركم بأن تتوجهوا إليها؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾ [البقرة: ١٤٨]، ولا يقال: إن هذا تكلف، وإن هذا تأويل، لأن هذا تقتضيه اللغة.

وأما من أنكر صفة الوجه وهم جمع من المبتدعة كالمعتزلة، ومن انضم إليهم كالرافضة على عقيدة الاعتزال، وكذلك الخوارج ومنهم الإباضية، ينفون صفة الوجه لله تعالى، ويفسرونه بالذات، إذا جاءتهم الآيات التي فيها إثبات الوجه قالوا: المراد الذات، فيقال: إن هذا وإن كان صحيحاً في اللغة؛ أنه يطلق الجزء على الكل، لكن لا شك أنها دالة على إثبات صفة الوجه، وأنه جزء من الذات، فإن النص على الوجه يدل على ثبوته، والذات تابعة للوجه، ويرد عليهم أيضاً بالأحاديث التي أوردناها وفيها التصريح بالوجه فإنها دالة عليه صراحة، ونحن نؤمن بإثبات هذه الصفة ولا نكيفها، ومعلوم أيضاً أنها من صفات الكمال، وتأولها بعض المتأولين، وقالوا: المراد بالوجه عند العرب الجانب أو ما يعبر عنه



بالبعض ونحو ذلك، ويقولون مثلاً: وجه هذه المسألة كذا وكذا، أو وجه هذا الجواب كذا وكذا، فيحملونه على أنه: ما يفهم منه، أو ما يفسر به، ولكن هذا يصعب عليهم تأويله في الأدلة الكثيرة. [الجبرين].

وهنا قاعدة أن ما يُضاف إلى الله جل وعلا: تارة يكون معنى. وتارة يكون ذاتاً. مثال المعنى: الرحمة والغضب والرضى، فنقول: رضى الله ورحمة الله ونحو ذلك، وهذا إضافة معنى إلى الله جل وعلا، أما إضافة الذات يعني: إلى شيء يكون ذاتاً مستقلاً له معنى، يعني: شيئاً محسوساً يمكن أن تفهمه بأنه ليس وصفاً بدون ذات ولكنه ذات، فهذا على قسمين: القسم الأول: تارة يكون قائماً بنفسه، مثل قوله: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾ [الشمس: ١٣]. والقسم الثاني: مثل وجه الله ويد الله وساق الله وقدم الله وعين الله جل وعلا ونحو ذلك.

فإذن إذا أضيف ما يقوم بنفسه فالأصل فيه أن تكون الإضافة للتشريف والتعظيم ففي قوله: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾ أضاف الله جل وعلا الناقة إلى نفسه، ومعلوم أن الناقة ذات منفصلة تقوم بنفسها، فهذا يقتضي تشريف ما أضافه الله جل وعلا إلى نفسه، ويقتضي تعظيمه، وأما ﴿وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ونحو ذلك، فالوجه واليد، والقدم، ونحو ذلك، هذه ذوات لكنها لا تقوم بنفسها، يعني: لا وجود لوجه بدون صاحب وجه، ولا توجد يد بدون صاحب يد، ولا توجد عين بدون صاحب عين،

فهذه إذا أُضيفت إلى الله جل وعلا أو إلى غيره فهي تقتضي الصفة لا تقتضي التشريف بها.

فإذن تلخص هنا أن الإضافة في الذوات على قسمين: يقوم بنفسه، تارة تكون إضافة للتشريف وهو ما أُضيف من الأعيان وتارة الإضافة تقتضي الوصف: إذا كان مما لا يقوم بنفسه.

فقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وجه الاستدلال: أنه أضاف الوجه إلى الله جل وعلا، فدل على أنه صفة له.

المبتدعة يقولون: وجه هنا بمعنى الذات، يعني: ويبقى ربك. نقول هنا قال جل وعلا: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ثم وصف الوجه بقوله: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، ولما أراد أن يصف الرب جل وعلا قال: ﴿تَبَرَّكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨] فوصف الله جل وعلا في أول السورة الوجه بأنه ذو الجلال والإكرام، ووصف نفسه سبحانه دون اسمه في آخر السورة بقوله: ﴿تَبَرَّكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ وذلك أن الله جل وعلا هو ذو الجلال والإكرام، وكذلك صفاته ذات جلال وإكرام. [صالح آل الشيخ].

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]

صفة اليدين لله سبحانه وتعالى أيضاً مما وردت أدلته نصاً في كتاب الله تبارك وتعالى مثل هذه الآية التي استشهد بها الشيخ، ومثل قول الله تبارك وتعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. ومثل قول النبي ﷺ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةً، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ». أخرجه البخاري (٧٤١١). والسحاء: كثيرة الصب. وفيه إثبات صفة اليد لله سبحانه وتعالى. وأيضاً حديث: «يَطْوِي اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهَا بِيَدِهِ الْيُمْنَى. ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ. ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ». أخرجه مسلم (٢٧٨٨). وأيضاً حديث الشفاعة حينما يأتي الناس إلى آدم ويقولون له: «خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ». أخرجه البخاري (٧٤١٠)، ومسلم (١٩٤). فهذه دالة على إثبات اليدين لله سبحانه وتعالى. وقوله: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ أَيَّدِينَا﴾ [يس: ٧١] لا تعارض النصوص السابقة؛ لأن الله سبحانه وتعالى يتكلم عن نفسه وهو المعظم لنفسه، والمعظم لصفاته، أو يقال: أقل الجمع اثنان فتتفق آية ﴿مِمَّا عَمِلْتَ أَيَّدِينَا﴾ مع آية ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وآية ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾.

والمخالفون لأهل السنة والجماعة في هذا من المعتزلة وكثير من الأشعرية والماتريدية يقولون: إن اليد بمعنى القدرة، وأحياناً يفسرونها بمعنى النعمة. وقولهم هذا مخالف لمنهج السلف الصالح رحمهم الله تعالى، لأنه تأويل لم يدل عليه دليل، والسلف رحمهم الله تعالى أثبتوا هذه الصفات، ومنعوا من تأويلها، وفي صفة اليدين لله جاءت النصوص دالة دلالة قاطعة تمنع من التأويل، وإني والله حتى هذه اللحظة أعجب كيف تجرأ أولئك العلماء الفضلاء على أن يتأولوا قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، وقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ على غير ظاهرها اللائقة به تعالى لأنه نص صريح واضح، وكل تأويل تأوله أولئك مثل قولهم: يده نعمته، ما خلقت بيدي: بنعمتي، بقدرتي. فهو تأويل يأباه سياق الآية ودلالاتها؛ لأنها نص صريح في إثبات صفة اليدين لله سبحانه وتعالى، ولهذا فإنني أقول كما قال من سبقني من أهل العلم: إن تأويلهم لهذه الآية لا وجه له حتى من دلالة اللغة العربية، وقد يكون لبعض تأويلاتهم الأخرى، وإن كان باطلاً وجه في اللغة العربية، لكن تأويلهم لليدين لا وجه له إطلاقاً من اللغة العربية.

تأمل قول الله تبارك وتعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ حيث جاء التعبير قاطعاً في هذه المسألة. فقال أولاً: خلقت، فأضاف الفعل إلى نفسه وعبر بلفظ الخلق والخلق له دلالة الخاصة، ثم قال: بيدي وأضافها إلى نفسه. ثم جاء

معبراً بلفظ التثنية، كل ذلك دال دلالة قاطعة على أن تأويل هذه الآية بالقدرة أو النعمة أو بهما باطل، وإذا تبين بطلان تأويلهم في هذه الآية، فهو دال أيضاً على بطلان تأويلاتهم الأخرى لأنه لا دليل عليها، حتى وإن كان لها وجه بعيد من اللغة، كما يدل على أن منهجهم في التأويل منهج غير صحيح. [المحمود].

واليد في القرآن أتت تارة مفردة وتارة مثناة وتارة مجموعة:

أولاً: قال جل وعلا: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ [يس: ٧١] فجعلها هنا مجموعة «أيدي».

ثانياً: قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فجعلهما اثنتين.

ثالثاً: أنه ذكر يداً واحدة فقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]. فهل هناك تعارض بين الأفراد والتثنية والجمع؟ وهل يوصف الله جل وعلا بأن له يداً واحدة، أو يوصف بأن له يدين، أو يوصف بأن له أيد؟ الجواب: أنه يوصف جل وعلا بأن له يدين. وأما إضافة اليد الواحدة إليه جل وعلا فهذا من إضافة الجنس، وهذا معروف؛ تضيف المفرد وتريد به الجنس. وأما الجمع فالعرب من لغتها أن المثنى إذا أضيف إلى ضمير جمع تثنية فإنه يُجمع؛ لأجل خفة اللفظ، مثل قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] هما امرأتان،

فخاطبهما بقوله: ﴿فَقَدْ صَعَتَ قُلُوبُكُمَا<sup>ط</sup>﴾ والمرأتان لهما قلبان كل واحدة لها قلب واحد، فإذا كان كذلك، فلمَ جُمع؟ الجواب لأن هذا من سنن لسان العرب؛ أنه إذا أُضيف المثنى إلى ضمير تثنية أو جمع فإنه يجوز جمعه؛ طلباً لخفة اللفظ.

على أن بعض أهل العلم حمل قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا﴾ قال: هذا جمع وأقل الجمع اثنان، وهذا إحالة إلى أمر مختلف فيه؛ لأن بعض أهل العلم يقول: إن الجمع ثلاثة، ولا يسوغ في مثل هذه المسائل المشكلة أن يحال إلى أمر مختلف فيه، بل إلى أمر متيقن منه، وهو ما نعلمه من لغة العرب، والأشعار على هذه المسألة كثيرة والشواهد كثيرة معروفة في النحو. [صالح آل الشيخ].

والسنة المتواترة التي فيها ذكر اليد أو اليدين، أو نحو ذلك كثيرة، وكثيراً ما يحلف النبي ﷺ بقوله: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ». في عشرات الأحاديث وفي الحديث قوله ﷺ: «نَاصِيَتِي بِيَدِكَ». أخرجه أحمد (٣٧١٢). كذلك قوله ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ». أخرجه مسلم (١٨٢٧). وهكذا في قوله ﷺ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» - إلى أن قال - : «وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْمِيزَانُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ». أخرجه البخاري (٤٦٨٤). وذكر قبضه للمخلوقات فقال ﷺ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ»، ثُمَّ يَقُولُ: «لِيَ الْمُلْكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟». أخرجه البخاري (٦٥١٩). وفي رواية: «ثُمَّ يَأْخُذُ بِيَدِهِ الْيُمْنَى. ثُمَّ يَقُولُ:

أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ. ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟». أخرجه مسلم (٢٧٨٨).

والأحاديث كثيرة في ذلك، وأورد كثيراً منها ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧]، مما يدل على ثبوت هذه الصفة، والطريق فيها أيضاً الطريق في سائر الصفات؛ وهو أن ثبت لله تعالى يداً كما أثبت لنفسه ولكن لا نبالغ فنقول: إنها كأيدي المخلوقين.

وورد في بعض الأحاديث ذكر الأصابع: «أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالْثَرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلَائِقِ عَلَى إِصْبَعٍ»... الحديث. أخرجه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦).

فنقتصر أيضاً على ذلك، ولا نقول: إن هذا مشابه لصفات المخلوقين، ولا نقول: إن هذا ضرب مثل كما يقوله النفاة الذين ينكرون هذه الصفات، ويجعلونها أمثلة لهيئة المقام، ويقولون: ذكر اليمين والقبضة وهز السماوات و الأرض إنما هو لتحويل المكان ولتحويل الأمر، ولجلب الفزع والخوف في القلوب ولاهتمام الناس بهول ذلك اليوم، وإلا فليس هناك قبض وليس هناك هز وليس هناك يمين ولا غيرها. هكذا رأيت من الأشاعرة ونحوهم الذين ينكرون هذه الصفات ولا شك أن هذا رد للأدلة الواضحة، وتكلف في ردها، ومعلوم أن نبي الله ﷺ فصيح يقدر على أن يوضح

للناس ما يهمهم وما يعتقدونه، فلو كان المراد أن يهول الأمر لأفصح لهم بذلك، فكونه يخبر بذلك لا شك أن هذا إخبار بشيء واقع ولا بد؛ وما ذاك إلا ليعين أن الرب سبحانه وتعالى ذو العظمة، وذو الجلال والكبرياء الذي تصغر عنده المخلوقات والأجرام العلوية، والأجرام السفلية والمخلوقات كلها مع تباعدها وتنائها حقيرة وفقيرة وذليلة ومهينة أمام عظمة الباري وجلاله وكبريائه، إذن تصور الإنسان عظمة هذه المخلوقات، ثم حقارتها أمام عظمة الرب سبحانه وتعالى، عظم ربه في قلبه وهاب أن يعصيه، وهاب أن يخالف أمره، واستحضر أنه على كل شيء قدير، وأنه لا يتعاضمه شيء، وأن جميع المخلوقات هي ملكه وخلقه وتديره، فيكون هذا سبباً في ذكر الأدلة على عظمة الله سبحانه وتعالى،... أما النفاة فماذا يقولون؟ تجدون في تفاسير الأشاعرة والمعتزلة ونحوهم لهذه الآيات عجائب من أمرهم، وقد حكى ابن جرير رحمه الله عند تفسيره قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أقوالاً عنهم وسماهم: «أهل الجدل»، فذكروا أن المراد باليد النعمة، أو أن المراد باليد القدرة، أو أن المراد بذكر اليدين هنا تمثيل للكرم ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ أي: هو كريم وجواد يعطي ويكثر العطاء، وأن العرب تذكر اليدين وبسطهما وليس المراد حقيقة البسط، وإنما المراد كثرة العطاء، ثم في النهاية قال رحمه الله: والقول الأخير أن اليد صفة من صفات الله. ثم أخذ ينصر هذا القول، ويؤيده، وأنها صفة من صفات الله



تعالى أثبتها لنفسه وأثبتها له رسوله وذكر أن الله خلق آدم بيده في قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] وأن تخصيص آدم بيده دليل على أنها اليد التي هي صفة من صفات الله تعالى، وأنه لو كان المراد خلقت بقدرتي لم يكن لآدم خصوصية، فإن إبليس خلق بقدرة الله، وكذلك الشياطين والجن والمخلوقات كلها، والملائكة والسموات والأرض كلها خلقت بقدرة الله، فلا يكون لآدم ميزة على هذه المخلوقات على قولهم هذا. والصواب أن قوله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ دل على فضيلة اختصاص بها، ومن ثم فإن اليد هنا على الحقيقة، وهذا القول هو الأرجح، وأنها صفة من صفات الله أثبتها لنفسه، فلا نخوض في أكثر من ذلك، وننزه الله عن أن يكون مشابهاً للمخلوقات. [الجبرين].

وصفة اليدين لله تعالى ثابتة بوجوه، منها:

١- صريح القرآن، كقوله تعالى مخبراً عن نفسه: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال سبحانه لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

٢- أخبر ﷺ أن الله تعالى خلق جنة عدن بيده، وكتب التوراة لموسى بيده إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الصحيحة المثبتة لصفة اليدين لله تعالى.

٣- إجماع السلف الصالح من الصحابة فمن بعدهم على ما دل عليه ظاهر القرآن والسنة من إثبات يدين حقيقتين لله تعالى.

٤- العقل التابع للكتاب والسنة لا ينكر ذلك ولا يحيله بل يقبله ويؤيده، كيف وقد اشتملت نصوص الوحي على ذكر ما يؤيد حقيقة اليدين؟ من ذكر اليمين والشمال والإصبع والكف والقبض والبسط ونحو ذلك، مما هو براهين قاطعة على إثبات حقيقة اليد صفة لله، وأنه لا يستنكر ثبوت اليدين ويفسرها بغير الحقيقة إلا من لبس عليه فهمه وحيل بينه وبين عقله وفسدت فطرته.

أما المعطلة - على اختلاف طوائفهم - فقد ردوا ما دل عليه القرآن والسنة وإجماع الأمة والعقل الصريح وفسروا اليدين لله تعالى بالنعمة والقدرة تحريفاً للكلم عن مواضعه؛ وتعطيلاً لله تعالى من صفات كماله، وهو تفسير مردود لأمر: الأول: مخالفته لظاهر القرآن والسنة وإجماع السلف.

الثاني: أنه ليس عليه دليل يؤيده بل الدليل ضده.

الثالث: قد جاء في سياق النصوص ما يمنعه؛ فإن اليدين لله تعالى قد جاءتا بصيغة التثنية للدلالة على العدد، وأما القوة والنعمة فلا يُوصف الله بهما بصيغة التثنية.

الرابع: في ذكر الإعطاء والمنع والقبض والبسط والخلق والكتب، ما يدل على إثبات حقيقة اليمين ويمنع إرادة المجاز فيها.

الخامس: لو كان المراد باليد القدرة لاستوى آدم عليه السلام وإبليس في الخلق ولم يكن لآدم فضيلة ولا مزية على إبليس فدل ذلك على ثبوت صفة اليد الحقيقية لله تعالى على الوجه اللائق بجلاله وعظمته وتشريف من اختصه بأن خلقه بيده. [القصير].

أهل السنة والجماعة يثبتون صفة اليمين لله تعالى كما يليق بجلاله وعظيم سلطانه، من غير تكيف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وهي من الصفات الذاتية الخبرية. فمن الكتاب: ما استدلل به المصنف، وهو قول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، واستدلال المصنف بهذه الآية خصوصاً وجيه؛ لأن فيه إثباتاً أن لله يدين اثنتين.

ومن السنة: حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». أخرجه مسلم (٢٧٥٩). وحديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ». أخرجه البخاري (٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩).

ومن الإجماع: قال أبو الحسن الأشعري: «وأجمعوا على أنه عز وجل يسمع ويرى، وأن له تعالى يدين مبسوطتين»<sup>(١)</sup>.

والمخالفون لأهل السنة والجماعة من المعطلة؛ كالجهمية والمعتزلة، يؤولون صفة اليدين، ويقولون: المراد بها: القدرة، أو النعمة، أو القدرة والنعمة، ومن أول صفة من الصفات فقد عطّلها عن معناها الحقيقي؛ ولذا نقول: هم معطلة أيضاً، وهذا أشهر تأويلاتهم: أن المراد باليدين النعمة والقدرة، وهناك تأويلات أخرى لهم فيؤولونها بـ(القوة، والملك، والسلطان، والرزق، والخزائن، والبركة، والكرامة، والعناية)، ولكن كما تقدّم: أن أشهر تأويلاتهم النعمة والقدرة، فهذا قول الجهمية، والمعتزلة، ومتأخري الأشاعرة، ويسمون (الأشاعرة المحضة)، بخلاف متقدمي الأشاعرة فهم يُثبتون صفة اليدين ولا يؤولونها.

والرد عليهم من وجوه:

١ - أن تفسير اليد بالقدرة والنعمة مخالفٌ لظاهر لفظ الآية، ولا دليل عليه.

٢ - أنه مخالفٌ لإجماع السلف، فلا يُعرفُ أحدٌ أولّها بالقدرة والنعمة.

(١) رسالة إلى أهل الثغر (ص: ٤٢).

٣- أَنَّ تَأْوِيلَهَا بِالْقُدْرَةِ وَالنِّعْمَةِ مَمْتَنَعٌ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ؛ مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، الْيَدُ جَاءَتْ بِالتَّشْبِيهِ، وَتَأْوِيلُهَا بِالنِّعْمَةِ يُلْزِمُ أَنْ تَكُونَ النِّعْمَةُ نِعْمَتَيْنِ فَقَطْ، وَهَذَا مَمْتَنَعٌ؛ لِأَنَّ نِعْمَ اللَّهِ لَا تُحْصَى؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]، وَأَيْضًا تَأْوِيلُهَا بِالْقُدْرَةِ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ لَهُ سُبْحَانَهُ قَدْرَتَانِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ سُبْحَانَهُ قَدْرَتَانِ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، فَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، يُلْزِمُ أَنْ يَكُونَ لَهُ قَدْرَتَانِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

٤- أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ الْقُدْرَةَ، لَمْ يَكُنْ لَأَدَمَ فَضْلٌ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْخَلْقَ كُلَّهُمْ خُلِقُوا بِقُدْرَةِ اللَّهِ، بَلْ لَمْ يَكُنْ لَأَدَمَ فَضْلٌ عَلَى إِبْلِيسَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، فَإِبْلِيسَ خُلِقَ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْآيَةِ أَمْرُهُ بِالسَّجُودِ لَأَدَمَ ذَاكِرًا مَزِيَّةَ لَأَدَمَ: أَنَّهُ خَلَقَ بِيَدَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

٥- أَنَّ الْيَدَ الَّتِي أَثْبَتَهَا اللَّهُ لِنَفْسِهِ جَاءَتْ فِي الْأَدْلَةِ مَقْرُونَةً بِأُمُورٍ كَثِيرَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا يَدٌ حَقِيقِيَّةٌ، فَجَاءَتْ عَلَى وَجْهِهِ يَمْتَنَعُ تَأْوِيلُهَا بِالْقُدْرَةِ وَالنِّعْمَةِ، فَجَاءَتْ مَقْرُونَةً بِالطَّيِّ، وَالْقَبْضِ، وَالْبَسْطِ، وَالْيَمِينِ.

قال ابن القيم: «وَرَدَ لفظ اليد في القرآن، والسنة، وكلام الصحابة والتابعين، في أكثر من مائة موضع وروداً متنوعاً، متصرفاً فيه، مقروناً بما يدل على أنها يدٌ حقيقية، من الإمساك، والطّي، والقبض، والبسط، والمصافحة، والحثيات، والنضح باليد، والخلق باليدين، والمباشرة بهما، وكتب التوراة بيده، وغرّس جنة عدن بيده، وتخمير طينة آدم بيده، ووقوف العبد بين يديه، وكون المقسطين عن يمينه، وقيام رسول الله ﷺ يوم القيامة عن يمينه، وتخيير آدم بين ما في يديه، فقال: «اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي»، وأخذ الصدقة بيمينه يرّبّيها لصاحبها، وكتابته بيده على نفسه: أن رحمته تغلب غضبه... وأن يمينه ملأى، لا يغيضها نفقة، سَحَاء الليل والنهار، وبيده الأخرى القسط، يرفع ويخفض، وأنه خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض، وأنه يطوي السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليُمْنَى، ثم يطوي الأرض باليد الأخرى، وأنه خَطَّ الألواح التي كتبها لموسى بيده»<sup>(١)</sup>.

وردَّ ابن القيم على مَنْ يؤوّل اليد بالنعمة والقدرة من وُجوه عديدة، تَصِلُ إلى عشرين وجهًا.

ويعتقد أهل السنة والجماعة أن لله يدين اثنتين، كما يليق بجلاله وعظمته سبحانه وهذا بإجماع السلف رحمهم الله ويدلُّ على ذلك:

(١) مختصر الصواعق المرسلّة. للموصلي (ص: ٤٠٥).

١- قول الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

٢- قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

فإن قيل: كيف نجمع بين معتقد أهل السنة والجماعة بأن لله يدين اثنتين، وبين ما ورد في بعض الآيات من ورود اليد بلفظ المفرد؛ كقوله تعالى: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: ١]، وورودها بلفظ الجمع؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ﴾ [يس: ٧١]؟  
فالجواب كما يلي:

الجواب عن لفظ المفرد بثلاثة أجوبة:

الأول: أنه لم يُسَقَّ اللفظ لبيان العدد، وإنما لبيان الجنس، وليبيان الجنس يكفي لفظ المفرد؛ لأن اسم الواحد يدل على الجنس المراد.

الثاني: أن لفظ المفرد في الآية جاء مضافاً؛ فقوله تعالى: ﴿تَبَرَّكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾، (بيده): اليد مضاف والهاء في محل جر مضاف إليه، وكذلك في الآيات الأخرى؛ كقوله: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، فلفظ اليد مضاف، ولفظ (الله) جلّ وعلا إعرابه: مضاف إليه، ومعلوم أن المفرد المضاف يفيد العموم، فيعمُّ كل ما ثبت لله تعالى من يد، والثابت لله تعالى يدان.

الثالث: أن الله قال لبيان سعة عطائه، وكثرة جوده: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، فيبين أن كثرة العطاء وسعة الجود وبسط النعمة باليدين كليهما، راداً به على اليهود الذين قالوا: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ أفردوها؛ لأن اليد الواحدة أقل من عطاء الاثنين، ووصفوها بأنها مغلوله؛ أي: قليلة العطاء، ولو كانت يداً واحدة لَرَدَّ عليهم بيان أن البسط والجود في اليد الواحدة، ولو كانت أكثر من اثنتين لذكرها الله عز وجل لأن المقام يقتضي بيان كثرة العطاء، فقال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؛ ليبين سبحانه أن كل ما لديه من يد فهي مبسوطة، وهما اثنتان.

الجواب عن لفظ الجمع بثلاثة أجوبة:

الأول: أن المراد بالجمع هنا ليس بيان العدد وإنما للتعظيم، وليس المراد أن الله أكثر من اثنتين.

الثاني: أن من لغة العرب استعمال لفظ الجمع في الاثنين، ويدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، والمقصود عائشة وحفصة رضي الله عنهما وهما اثنتان، والمتبادر إلى الذهن أن يُقال: (قلباكما)؛ لأنَّ المقصود قلبان لعائشة وحفصة رضي الله عنهما ومع ذلك جاء بصيغة الجمع ﴿قُلُوبُكُمَا﴾، وهذا دليل على أن استعمال لفظ الجمع يكون للاثنين في لسان العرب.



الثالث: أنَّ في لسان العرب: أن المثنى إذا أُضيف إلى ضمير الجمع يجوز جمعه من أجل خفة اللفظ، وهنا المثنى أُضيف إلى ضمير الجمع: (نا)، فجاز جمعه ﴿أَيْدِينَا﴾، بدلاً من: (يَدَيْنَا)؛ لِخَفَّةِ النُّطْقِ.

وبما سبق يزول الإشكال في وُرُود لفظ اليد مُفردًا ومَجْموعًا.

هل توصف إحدى يدي الله تعالى بالشمال؟ هذه من المسائل التي اختلف فيها أهل العلم رفع الله قدرهم على قولين، وقبل ذكر القولين لا بدَّ من معرفة أنهم متفقون على أن يدي الله تعالى يمين في البذل والعطاء، وأن إحداهما يمين في الاسم، واختلفوا في اسم اليد الأخرى على قولين:

القول الأول: أن الأخرى تُوصفُ بالشمال، واختار هذا القول الدارمي، وأبو يعلى، والشيخ محمد بن عبد الوهاب في آخر كتاب التوحيد، والشيخ عبد الله الغنيمان، واستدلوا:

١- بحديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَى. ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيَّنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيَّنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟ ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ. ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيَّنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيَّنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟». أخرجه مسلم (٢٧٨٨).

٢- الأحاديث الواردة بإثبات اليمين لله؛ كحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى». أخرجه البخاري (٤٦٨٤)، ومسلم (٩٩٣). وغيرها من الأدلة التي جاءت بوصف إحدى اليدين بأنها يمين؛ وهذا يقتضي أن إحدى اليدين ليست يميناً؛ فتكون شمالاً.

ووصفها أيضاً الدارمي باليسار، والشمال، واستدل بحديث أبي الدرداء عند أحمد؛ وفيه: أن الله عز وجل قال للتي في يساره - أي: في يده اليسار -: «إِلَى النَّارِ وَلَا أَبَالِي». أخرجه أحمد (٢٧٤٨٨).

القول الثاني: أن كلتا يدي الله يمين، لا شمال، ولا يسار فيهما، واختار هذا القول الإمام أحمد والإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد والبيهقي، والألباني، واستدلوا:

١- بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه مرفوعاً: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ». أخرجه مسلم (١٨٢٧).

٢- حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيَّ رَبِّي يَمِينٌ مُبَارَكَةٌ». أخرجه الترمذي (٣٣٦٨).

وناقشوا أدلة القول الأول: بأن حديث ابن عمر رضي الله عنه وفيه لفظة: (الشمال)، هي لفظة شاذة، تفرّد بها عمر بن حمزة، عن سالم، عن ابن عمر، والحديث عند

البخاري من طريق عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، وعند مسلم من طريق عبيد الله بن مقسم، عن ابن عمر، وليس عندهما لفظة (الشمال)، وأيضاً الحديث رواه أبو داود، وقال بدل (بشماله): (بيده الأخرى)، وهذا هو الموافق لقوله ﷺ: «وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ». وأما استدلالهم الثاني، فليس بصريح؛ لأنه لا يمنع أن تكون اليد الأخرى يميناً أيضاً؛ وعليه فالاستدلال الأول ليس بصحيح، والثاني ليس بصريح. وناقش أصحاب القول الأول أدلة أصحاب القول الثاني، بأن قول النبي ﷺ: «وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»، لا يمنع أن تكون إحدى يديه شمالاً في الاسم، وهي يمين في الخير والبركة والعطاء.

والأظهر والله أعلم أن يقال: إن صفات الله تعالى توقيفية؛ فنقول كما قال النبي ﷺ: «كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ»، حتى يصح عندنا خبر أن يده الأخرى تسمى شمالاً أو يساراً؛ فنقول بهذا الوصف.

صفة الكَفِّ: أهل السنة والجماعة يُثَبِّتُونَ صفة الكف لله تعالى كما يليق بجلاله وعظمته، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكْيِيف ولا تمثيل، وهي صفة ذاتية خبرية. ويدل على ذلك: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ كَانَتْ تَمَرَةً،

فَتَرَبُّوْا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَتَّى تَكُوْنَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ». أخرجه البخاري (١٤١٠)، ومسلم (١٠١٤).

صفة الأصابع: أهل السنة والجماعة يُثبتون صفة الأصابع لله تعالى كما يليق بجلاله وعظمته، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، وهي صفة ذاتية خبرية. ويدل على ذلك:

١ - حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ كَيْفَ يَشَاءُ»، ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم: «اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ، اصْرِفْ قُلُوبَنَا إِلَى طَاعَتِكَ». أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

٢ - حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، فَيَهْزُهُنَّ، فيقول: أَنَا الْمَلِكُ، قال: فَضَحَكَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ؛ تصديقاً لما يقول الرجل، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. أخرجه البخاري (٧٤٥١)، ومسلم (٢٧٨٦).

وقفة مع آية: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، هذه الآية ليست من آيات الصفات، فلا يؤخذ منها صفة اليد لله تعالى لوجهين:

الأول: أنها ليست مضافة لله تعالى بخلاف آيات الصفات، تجدها مضافة لله تعالى فلا ثبت صفة حتى تكون مضافة لله تعالى وهذه قاعدة مهمة، وهنا لم يقل الله: (بأيدينا)، فلم تُضَف.

الثاني: أن (أيد) هنا ليست من اليد، وإنما مصدر آد، يئيد، بمعنى: «قوي»، قال الشنقيطي: «قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾، ليس من آيات الصفات المعروفة بهذا الاسم؛ لأن قوله: ﴿بِأَيْدٍ﴾ ليس جمع (يد)، وإنما الأيد القوة... والأيد والآد في لغة العرب بمعنى القوة، ورجل أَيْدٌ: قَوِيٌّ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧] أي: قَوَّينَاهُ بِهِ، فمن ظن أنها جمع (يد) في هذه الآية فقد غلط غلطاً فاحشاً<sup>(١)</sup>. والمعنى: والسماء بَنَيْنَاهَا بِقُوَّةٍ، وكذا قال ابن فارس، والفيروزآبادي في القاموس المحيط، وابن دريد في الجمهرة: أن الأيد: مصدر آد يئيد، والأيد القوة، فلا مستمسك بها لأهل التحريف. [الفريح].

(١) أضواء البيان للشنقيطي (٧/ ٧١٠).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى إِنْخَبَارًا عَنْ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَنَّهُ قَالَ: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١١٦].

هذا في إثبات النفس لله سبحانه وتعالى، كما أن المخلوق له نفس ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي﴾ عيسى عليه السلام مخلوق وله نفس ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ يقول لربه: ولا أعلم ما في نفسك، فعيسى عليه السلام خاطب ربه بأنه لا يعلم ما في نفسه ولم ينكر الله عليه ذلك، ففيه إثبات النفس لله تعالى، وفي الآية الأخرى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤] فيه إثبات النفس لله، ولا يلزم من كون المخلوق له نفس أن تتشابه النفسان، نفس الله جل وعلا ونفس المخلوق أبداً. [الفوزان].

وصح عن النبي ﷺ قوله: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَزِينَةِ عَرْشِهِ». أخرجه مسلم (٢٧٢٦). ولم ينقل عن السلف ما يخالف ما دل عليه ظاهر الكتاب والسنة، فوجب إثبات النفس لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته من غير تمثيل بخلقه ولا تعطيل له من صفات كماله ولا تحريف للكلم عن مواضعه فإنه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧]. [القصير].

وأيضاً ورد في الحديث الصحيح الآخر المشهور: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا؛ فَلَا تَظَالُمُوا». أخرجه مسلم (٢٥٧٧). فهذه الآيات والأحاديث عن النبي ﷺ الدالة على إثبات هذه الصفة، وأهل السنة والجماعة يثبتونها لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله وعظمته. [المحمود].

أهل السنة والجماعة يُثَبِّتُونَ لله نفساً إثباتاً يليق بجلاله وعظمته، من غير تكيف ولا تحريف، ومن غير تمثيل ولا تعطيل. دَلَّ الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع على أن لله نفساً: فمن الكتاب: قوله تعالى عن عيسى: ﴿تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، وهو ما استدَلَّ به الْمُصَنِّفُ، وقوله تعالى: ﴿وَأُصْطَنَعَتْكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]. ومن السُّنَّة: حديثُ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفيه: قال الله تعالى: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي». أخرجه مسلم (٢٥٧٧). ومن حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي». أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥).

وأجمع السلف على أن لله تعالى نفساً تليق به سبحانه من غير تحريف ولا تكيف، ومن غير تمثيل ولا تعطيل.

قد يقول قائل: ما الدليل على أن السلف مُجمعون على هذا؟ الجواب: أن إثبات السلف بأن الله نفساً ولا يُعرف من ينكر ذلك، ولم يُنكر ذلك إلا أهل البدع فهو دليل على إجماعهم رحمهم الله، وكذلك في الرد على من أوّل بعض الصفات، نقول لهم: خالفتم إجماع السلف، فإن قالوا: أين الدليل على إجماعهم؟ هات لي قولاً لأحد الصحابة، أو السلف، ينقل الإجماع، أو يقول بأن المراد باليدين الله تعالى، والوجه، وغيرها من الصفات أنها صفات حقيقية لا تُؤوّل. نقول: إن السلف رحمهم الله لو كان عندهم معنى آخر يُخالف ظاهر الآية، والمعنى الحقيقي الذي دلت عليه الآية، لُنُقِلَ إلينا عنهم، فلمّا لم يُنقل شيء عُلِمَ أنهم يأخذون بظاهر اللفظ، ولا يُؤوّلون، فهذا كالإجماع؛ حيث لا يُعلم مخالف لذلك، وأنتم أعطونا قولاً لأحد الصحابة والتابعين يؤوّل صفة الوجه بالثواب، وصفة اليدين بالنعمة والقدرة، فلن تجد لهم قولاً، وهذا يدلُّ على أنهم يأخذون رحمهم الله، ورضي عنهم بظاهر اللفظ، ولا يؤوّلون.

هل (النفس) هي ذات الله تعالى؟ هذا مما اختلف فيه السلف رحمهم الله على قولين:



القول الأول: أَنَّ النَّفْسَ بِمَعْنَى الذَّاتِ، فَلَيْسَتْ صِفَةً، بَلْ هِيَ ذَاتُهُ سَبْحَانَهُ الْمُتَّصِفَةُ بِصِفَاتِهِ، وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَالَ: هُوَ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَعَلَّلُوا ذَلِكَ: بِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ، فَأَنْتَ تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ وَنَفْسُهُ؛ أَيْ: ذَاتُهُ، وَسَقَطَ الْجِدَارُ نَفْسُهُ؛ أَيْ: ذَاتُهُ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ نَفْسِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَنَفْسُهُ هِيَ ذَاتُهُ الْمَقْدَّسَةُ»<sup>(١)</sup>، وَقَالَ أَيْضًا: «وَيُرَادُ بِنَفْسِ الشَّيْءِ: ذَاتُهُ وَعَيْنُهُ، كَمَا يُقَالُ: رَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ وَعَيْنَهُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمْ مَا فِي نَفْسِكَ﴾»، فَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْمُرَادُ فِيهَا بِلَفْظِ النَّفْسِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ: اللَّهُ نَفْسُهُ، الَّتِي هِيَ ذَاتُهُ، الْمُتَّصِفَةُ بِصِفَاتِهِ، لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا ذَاتًا مُنْفَكَّةً عَنِ الصِّفَاتِ، وَلَا الْمُرَادُ بِهَا صِفَةً لِلذَّاتِ»<sup>(٢)</sup>.

والقول الثاني: أَنَّ النَّفْسَ صِفَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهَا الذَّاتُ الَّتِي لَهَا الصِّفَاتُ، وَاخْتَارَ هَذَا الْقَوْلَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ، وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ فِي عَقِيدَتِهِ، وَالْمَصْنِفُ ابْنُ قِدَامَةَ الْمَقْدِسِيُّ فِي هَذِهِ الْعَقِيدَةِ؛ حَيْثُ أَوْرَدَهَا مَعَ الصِّفَاتِ؛ وَلِذَا قَوْلُنَا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ عَنِ النَّفْسِ: (صِفَةُ النَّفْسِ)، تَمْشِيًّا مَعَ مَقْصُودِ

(١) مجموع الفتاوى (١٤/١٩٦).

(٢) المصدر السابق (٩/٢٩٢).

المصنف، وأيضاً إثباتاً يليق بجلاله سبحانه والخلافُ في هذه المسألة يسيراً، فأصحاب القولين يُثبتون أن الله نفساً جلّ وعلا والخلافُ هل النفس هي الذات التي لها الصفات، أو أن النفس صفة من الصفات؛ كالسمع، والبصر، والحياة، وغيرها من الصفات؟ وتحت هذا الخلاف تنبيهان:

الأول: القائلون بأن النفس هي ذاته سبحانه لا يقولون بأنها ذات مجردة عن الصفات، كما يقوله أهل البدع تعالى الله عن هذا القول علواً كبيراً وبهذا افترقوا عن أهل البدع فتنبه، فما قاله أهل البدع هو الذي يُعدُّ تأويلاً.

الثاني: القائلون بأن النفس صفةٌ من الصفات يثبتونها لله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه فهي ليست كأنفس المخلوقين، فمُجَرَّد اتِّفَاق الاسم لا يستلزم الاتفاق في الكيفية، فليس كما يُقال بالنسبة للمخلوق الذي له جسد وله روح تسمى نفساً، فيقولون: خرجت نفسه؛ يعني: خرجت روحه تعالى الله عن الشبيه والنظير: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

والمخالفون لأهل السنة والجماعة من المعطلة؛ كالجهمية، والمعتزلة، وغيرهم يؤوّلون، ويقولون: إن المراد بالنفس هي الذات المجردة عن الصفات. والرد عليهم من وجوه أشهرها:

١ - أن تأويلهم مخالفٌ لطريقة السلف رحمهم الله.

٢ - أنه لا يوجد ذاتٌ مُجردةٌ عن الصفات فتعالى الله عما يقولون علوّاً كبيراً.

٣ - أن الذات المجردة عن الصفات ذاتٌ ناقصة، فلا يوجد ذاتٌ كاملةٌ مُجردةٌ عن الصفات فتعالى الله جلّ شأنه.

٤ - أن هذا التأويل يقتضي تعطيلَ نصوص الصفات عن معناها الحقيقي، وتحريفها إلى معانٍ غير مرادة، فهو مخالفٌ لظاهر النصوص، ولا دليل على هذا التأويل. [الفريح].

وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

هاتان الآيتان دالتان على صفة المجيء والإتيان لله سبحانه وتعالى، وهما من الصفات الفعلية التي يتصف بها ربنا سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله وعظمته وأهل السنة والجماعة يثبتون هاتين الصفتين، صفة المجيء، وصفة الإتيان؛ لأن النصوص دلت عليهما من كتاب الله ومن سنة رسوله. قال الله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وفي آية أخرى: ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

فقوله: ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ دليل على بطلان من تأول الإتيان والمجيء بمجيء أمره أو ملك ونحو ذلك؛ لأنه ميز بين إتيان الرب وإتيان الآيات، ولو كان إتيان الرب هو إتيان الآيات أو بعض عباد الله أو نحو ذلك كما يقول المتأولة لما ذكره هنا وميزه، وهذا واضح الدلالة. والمخالفون لمنهج أهل السنة والجماعة يقولون: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ أي: وجاء أمر ربك، ﴿يَأْتِي رَبُّكَ﴾ أي:

يأتي أمر ربك، أو يأتي ملك من الملائكة أو غير ذلك، وهذا كله من باب التأويل الباطل، فإن هذه النصوص ومنها حديث الرسول، قد دلت على أن الذي يأتي هو الله سبحانه وتعالى، وأن مجيئه وإتيانه كما يليق بجلاله وعظمته لا يلزم منه لوازم النقص التي نعلمها عن المخلوقين.

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال في الحديث الطويل المتعلق بيوم القيامة: «حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، أَتَاهُمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ» أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣). وهو نص صريح في أن الذي أتاهم هو رب العالمين، أما تأويلهم بأنه أمر ربك أو نحو ذلك فهو مخالف لهذه النصوص الصريحة، الدالة على أن الذي يتصف بها هو الله تبارك وتعالى.

بعض المتكلمين تأول مثل هذه الصفات الفعلية، وقال: لا يجوز إثباتها لله سبحانه وتعالى محتجا بأن الصفات الفعلية التي هي المجيء، والإتيان، والاستواء، والنزول والغضب والرضا ونحوها، يلزم منها حلول الحوادث بذات الله تعالى. ومقصودهم بحلول الحوادث؛ أن كل جسم حلت فيه الحوادث والتغيرات، سواء كانت هذه الحوادث، سقماً أو مرضاً أو نقصاً أو نحو ذلك، أو كانت أفعالاً، مثل حركة ومجيء ونزول وغير ذلك يكون حادثاً. فكل جسم حلت فيه هذه الأشياء فهو دليل

على حدوثها واستدلوا بذلك على حدوث العالم، فقالوا: دليلنا على أن العالم حادث غير أزلي وأن كلام الفلاسفة بأن العالم قديم باطل هو أن هذا العالم فيه متغيرات، شمس وقمر وكوكب وأرض وإنسان وحيوان ونبات وأنها تتحرك وتتغير، فتغيرها وحلول الحوادث فيها يدل على أنها حادثة مخلوقة لله تعالى وليست أزلية. وبعد أن قرروا هذه القاعدة واحتجوا بهذا الدليل وردوا به على الفلاسفة وظنوا أنهم قصموا به ظهور الفلاسفة القائلين بقديم العالم، انتكس عليهم هذا الدليل لأنه دليل ضعيف. فقليل لهم: إذا قلتم إن هذا الدليل صحيح، دلت النصوص على أن الله سبحانه وتعالى أيضاً متصف بهذه الصفات التي تسمونها أنتم حوادث، فالله لم يكن مستويّاً على العرش، فخلق العرش ثم استوى عليه وهو ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا، ويجيء يوم القيامة وهو تعالى يحب ويغضب ويرضى، وهذه يلزم منها التغيرات وحلول الحوادث، وهي من صفات الأجسام. فلما اعترض عليهم بهذا الاعتراض قالوا: نفي عن الله الصفات الفعلية، فنفوها وردوا النصوص الكثيرة المتواترة، حتى يسلم لهم دليل حدوث الأجسام وإثبات حدوث العالم والرد على القائلين بقدمه، مع العلم أن هذه القضية نشأت منذ زمن قديم قبل الأشاعرة والماتريدية؛ أي: أنها نشأت منذ عهد ابن كلاب الذي كان سابقاً للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله. فإن ابن كلاب

لما جاء كان الناس في عصره على طريقتين: طريقة أهل السنة والجماعة: يثبتون جميع الصفات دون أن يفرقوا فيها بين صفات الذات وصفات الفعل الخيرية وغير الخيرية، صفات المعاني وصفات الذات، لا يفرقون بينها بل يثبتون الجميع؛ لأنّ منهمجهم واحد، ولا فرق عندهم بين الصفات. والقسم الثاني: هم الجهمية المعتزلة الذين ينفون عن الله جميع الصفات لا يفرقون بين العلم والإرادة والقدرة والسمع، والبصر، والوجه، والاستواء والنزول واليدين، وغير ذلك. فينفون عن الله سبحانه وتعالى جميع الصفات. ونظراً لأنّ ابن كلاب دخل في باب من أبواب علم الكلام، وهو الذي أشرنا إليه قبل قليل وهو مسألة دليل حدوث العالم واقتناعه بذلك الدليل الباطل، فقد أتى بمذهب جديد، جمع فيه بين مذهب السلف ومذهب المعتزلة، فأثبت لله الصفات لكن نفى عن الله ما يتعلق بمشيئته وإرادته، وسيأتينا - إن شاء الله تعالى - توضيح لذلك في إثبات صفة الكلام لله تبارك وتعالى، لكن المهم هنا أن أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى، يثبتون لله المجيء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته ويقولون: إنها صفات أفعال فمجيئه إنما هو بمشيئته وإرادته. [المحمود].

وهذه الآيات مما حصل فيها اختلاف كثير وإنكار كبير للمتأخرين من المتكلمين، وبالغوا في تأويلها وصرفها عن ظاهرها، وتجدهم ينكرون صفتي

المجىء والإتيان ونحو ذلك، بل قرأت في تفسير بعض المعتزلة أو الأشاعرة لما أتى على الآية من سورة البقرة: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] قال: وأما إتيان الله؛ فقد أجمع المسلمون على أن الله منزّه عن المجيء والذهاب، لأن هذا من شأن المحدثات والمركبات - هكذا علل - منزّه الله عن المجيء والذهاب. وسمعت من حكى مناظرة جرت بين سني وبين مبتدع؛ فقال المبتدع: أنا أكفر برب يزول عن مكانه. فقال السني: أنا أوّمن برب يفعل ما يشاء. فجعلوا المجيء والذهاب من صفات المحدثات والمركبات - كما يقولون - ونزهوا الرب عن أمثال هذا. وجعلوا النزول والمجىء والإتيان الذي ذكره الله تعالى أنه زوال عن مكانه وحركة، وجعلوا هذا تشبيهاً لمجىء المخلوق وانتقاله وما أشبه ذلك، ولكن لا إنكار في شيء من ذلك؛ فالأحاديث والآيات صريحة واضحة وليس لنا أن نتدخل في تأويلها، ونسعى في تحريفها ثم إن المتأخرين من المتكلمين يقولون في آيات المجيء والإتيان إن فيها قولين:

القول الأول: ينسبونه للسلف، وهو أنهم يعتقدون أن السلف يسكتون ولا يعتقدون فيها مجيئاً حقيقياً بل يسكتون عنها، ويتركون الكلام فيها، ويمرونها دون أن يتكلموا فيها أو يفسروها بأي نوع من أنواع التفسير، وإنما يسكتون عنها دون الخوض فيها،



ويقولون: لا تأويل لها ولا تفسير لها ولا نخوض فيها، ولا نتكلم فيها، ولا ندرى ما معناها، ولا نبحت في دلالتها. هكذا يزعمون أن السلف على هذه الطريقة.

والقول الثاني: تأويلهم لها بأنواع من التأويلات المتكلفة وأكثرهم على أن فيها مقدرًا تقديره «جاء أمر ربك». وكان من جملتهم زاهد الكوثري فإنه لما أتى على هذه الآية قال: إن الله يقول في سورة النحل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣] قال: ما دام في سورة النحل: ﴿أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ فإننا نقول كذلك في سورة البقرة: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] أي: أمر الله، وكذلك آية الأنعام: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] أي: أمره؛ وكذلك في سورة الفجر: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: جاء أمره. فجعل هذا محمولاً على الآية التي في سورة النحل، وقال: إن القرآن يفسر بعضه بعضاً، ونحن نقول: لا يلزم من إتيان أمر الله في آية سورة النحل عدم إتيانه تعالى في آية أخرى، وإذا أثبتنا الله الإتيان قلنا يجيء كما يشاء، والأحاديث التي في الشفاعة فيها أن بني آدم يطلبون الشفاعة ليأتي الله لفصل القضاء بين عباده، وقد أخبر النبي ﷺ: بأنه إذا طلبت منه الشفاعة جاء، فإذا رأى ربه سجد، وأطال السجود، فيقول الله تعالى له: «ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَسَلْ تُعْطَهُ، وَاشْفَعْ

تُشَفَّعُ... الحديث». أخرجه البخاري (٣٣٤٠)، ومسلم (١٩٤). وذلك دليل على أن الله تعالى يجيء لفصل القضاء مجيئاً يليق بجلاله، ولا يلزم من ذلك تشبيهه بالمحدثات والمركبات، فنعتقد هذه الصفة ولا نقيسها على إتيان مخلوقاته بل يأتي الله تعالى ويجيء كما يشاء، ويفصل بين عبادته، ولا ينافي ذلك عظمته وجلاله وكبريائه وصغر المخلوقات بالنسبة إليه، وما ذاك إلا أنا لا نحيط به علماً، ولا نكيفه، ولا نكيف أية صفة هو عليها، هذا هو القول الحق. [الجبرين].

أهل السنة والجماعة يُثبتون صفتي المجيء والإتيان لله تعالى وأنه يجيء ويأتي بنفسه سبحانه من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وهما من الصفات الفعلية الخيرية.

وهما ثابتتان بالكتاب، والسنة، والإجماع:

فمن الكتاب: ما استدلل به المصنّف؛ قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْعَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠].

ومن السنة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: قال الله تعالى: «وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إلي باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولاً». أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥). وفي رواية لمسلم: «وإذا تلقاني بباع أتيته بأسرع». أخرجه مسلم (٢٦٧٥). قال أبو حسن الأشعري: «وأجمعوا على أنه عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفًا صفًا»<sup>(١)</sup>.

والمخالفون لأهل السنة والجماعة من المعطلة؛ كالجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، يؤوّلون المجيء والإتيان لله، فيقدّرون محذوفاً، ويقولون: «جاء أمر ربك، وأتى أمر ربك»، فلا يثبتون المجيء والإتيان لله بنفسه، ويقولون في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أمر ربك، وفي قوله: ﴿أَوْ يَأْتِي رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] أي: أمر ربك، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [النحل: ١] وهذا تأويل باطل، وصرف للنص عن ظاهره. وللرد عليهم نقول:

١- أن هذا التأويل مخالف لطريقة السلف رحمهم الله.

٢- أن تأويلكم هذا مخالف لظاهر النصوص، ولا دليل على هذا التأويل.

(١) رسالة إلى أهل الثغر (ص: ١٢٨).

٣- أن قولكم بأن المراد: «جاء أمر الله، وأتى أمر الله»، واستدلالكم بقوله تعالى: ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ هو استدلال عليكم لا لكم؛ لأن فيه بياناً بأن الله عز وجل لو أراد هذا المعنى لذكره في بقية الآيات، كما ذكره هنا، بل أصرح من ذلك: أن الله تعالى في آية واحدة بين صفة الإتيان لنفسه، والإتيان لغيره؛ فقال تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] وهذا التقسيم والبيان لإتيان الملائكة، وإتيانه سبحانه وإتيان بعض آياته تقسيمٌ يبعد معه التقدير؛ لأنه لو أراد أمره سبحانه كما تزعمون، لذكره في هذه الآية، فليس هناك ما يمنع ذكره.

تنبيه: بعض المفسرين المتأثرين بمذهب الأشاعرة في إثبات بعض الصفات، ينقلون إجماعاً وكلاماً عن السلف لا يصح، فمما نقلوه ونسبوه للسلف: تنزيه الله تعالى عن صفتي المجيء والإتيان، وأن السلف كانوا يسكتون ولا يعتقدون أن الله تعالى مجيئاً حقيقياً، بل يقولون: لا نتكلم، ولا ندري ما معناها، ولا نبحت في دلالتها، وهذا القول نسبته للسلف غير صحيحة، بل السلف رحمهم الله يثبتون صفتي المجيء والإتيان لله تعالى كما يليق بجلاله وعظمته سبحانه ولا يبحثون عن كيفية مجيئه وإتيانه سبحانه كما يثبتونها من غير تكيف ولا تحريف، ومن غير تعطيل ولا تمثيل.

فائدة: كلُّ مَنْ سلك طريق التأويل في صفات الله تعالى اضطربَ وتناقضَ، وحرَّ في أمره ومعتقده ذلك؛ فهُم أنكروا وعَطَّلُوا كثيرًا من الصفات؛ ليفرُّوا بزعمهم من مُشابهة الخالق بالمخلوق، فعَطَّلُوا صفاتٍ كثيرة؛ كاليدين، والوجه، والمحيي، والإيتان، والرضاء، والمحبة، وغيرها من الصفات الذاتية والفعلية؛ لئلاَّ يشبهوا الخالق بالمخلوق، وبزعمهم أنهم لو أثبتوا هذه الصفات وقعوا في المحذور الذي منه يفرُّون. ويُقال لهم: ماذا تقولون: هل الله موجود، أو غير موجود؟ فإن قالوا: غير موجود، فقد كفروا، وإن قالوا: موجود، يُقال لهم: وقعتُم بالذي منه تفرُّون، فالمخلوق أيضًا موجود، فأثبتُم للخالق والمخلوق صفة الوجود، فإن قالوا: نحن نثبت وجود الله تعالى ولكن ليس كوجود المخلوق، الذي هو قابل للعدم والنقص، والله عز وجل له وجودٌ يليق بجلاله، فيقال لهم: ونحن كذلك نقول في صفات الله تعالى الثابتة في كتابه وسنة رسوله: نثبتها له كما يليق بجلاله وعظمته، من غير تمثيلٍ وتشبيه بالمخلوق، فهو القائل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومن غير تكييف، ولا تحريف، ولا تعطيل، فهذا اعتقادنا في صفة الوجود، وفي جميع الصفات، نُثبتها كما يليق به سبحانه. [الفريح].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]

أهل السنة والجماعة يُثبتون صفة الرضا لله سبحانه وتعالى من غير تكييف ولا تعطيل، ومن غير تمثيل ولا تحريف.

وهي من الصفات الفعلية الخبرية؛ فالله عز وجل يتَّصف بها متى شاء، فليست صفة ذاتية، أي: ملازمة للذات، لا تنفصل عنه سبحانه بل هي صفة فعلية، يتَّصف بها الله تعالى متى شاء.

وصفة الرضا دلٌّ عليها الكتاب، والسنة، والإجماع:

فمن الكتاب: ما استدل به المصنّف، قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

ومن السنة: حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ». أخرجه مسلم (٤٨٦).

وإجماع السلف على ذلك: حيث لا يُعلم فيهم مخالف رحمهم الله، ورضي عنهم. قال أبو إسماعيل الصابوني: «وكذلك يقولون - أي: يثبتون - في جميع

الصفات التي نزل بذكرها القرآن، ووردت بها الأخبار الصحاح؛ من: السمع، والبصر، والعين... والرضا، والسخط»<sup>(١)</sup>.

والمخالفون لأهل السنة والجماعة من المعطّلة؛ كالجهميّة، والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم يؤوّلون صفة الرضا بإرادة الثواب، فيقولون: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ أي: أثابهم الله تعالى. وللرد عليهم نقول:

١ - أن هذا مخالف لطريقة السلف.

٢ - أن هذا التأويل مخالف لظاهر النصوص، ولا دليل على هذا التأويل.

٣ - إرادة الثواب ثمرة من ثمرات الرضا، وليس هو الرضا، ففرق بين الصفة وثمراتها. [الفريح].

وأهل السنة والجماعة يثبتون صفة الرضا كما يليق بجلال الله وعظمته وهي من صفات الأفعال، أي: أن الله سبحانه وتعالى يرضى عن عبده إذا شاء، وأخبر أنه يرضى عن عبده إذا فعل الطاعة. وهذه الصفة، ومثلها صفة المحبة وغيرها، يثبتها أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى دون أن يتأولوها، ومن تأولها بأن المقصود

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (ص: ٥).

بالرضا إرادة الإنعام، أو بالمحبة إرادة الإنعام ونحو ذلك، فهذا تأويل باطل لم يدل عليه دليل. وأولئك تأولوا مثل هذه الصفة خوفاً من التشبيه، لأن الرضا أو المحبة صفة في المخلوق تدل على نوع من ميل القلب وانكساره فهي صفة ضعف ونقص وهذا الميل والانكسار إنما يليق بالمخلوق، والله تعالى منزّه عن ثم نفوا هذه الصفة وتأولوها بالإرادة ونحوها.

فيقال لهم: نحن نثبت هذه الصفة ونزّه الله سبحانه وتعالى عن مشابهة صفات المخلوقين، ولكن ماذا تقول أنت إذن في صفة «الرضا» و «المحبة»؟ فسيقول: إن الرضا يعني إرادة الثواب، والمحبة تعني إرادة الإنعام، ونحو ذلك. فنقول له: لقد فررت من شيء فوقعت في مثله تماماً؛ لأنك قلت: إرادة الإنعام وإرادة الثواب، فأنت أثبتت لله سبحانه «الإرادة» ولا نعرف من الإرادة إلا ما هو من صفات المخلوقين فهي ميل القلب إلى المراد، إذا قيل: فلان يريد هذا الشيء، أي: أن قلبه يميل إليه، وهذا من صفات المخلوقين فيلزمك فيما فررت إليه نظير ما لزمك فيما فررت منه، فأنت فررت من إثبات الرضا والمحبة، فيلزمك في الإرادة ما لزمك في المحبة، فإن قلت أنا أثبت الصفات السبع، ومنها صفة الإرادة، وقولي: إرادة الإنعام أثبتها لله كما يليق بجلاله وعظمته، ولا يلزم منها مشابهة المخلوقين.



نقول: ونحن نقول لك أيضاً في صفة الرضا وصفة المحبة، نحن نثبتها لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله وعظمته ولا يلزم منها مشابهة المخلوقين وهكذا كل من تأول صفة من صفات الله تعالى، فإنه يلزمه فيما فر إليه نظير ما لزمه فيما فر منه، ولا يمكن أن ينفك عنه أي متأول أبداً، حتى المعتزلة الذين نفوا عن الله سبحانه وتعالى جميع الصفات خوفاً من تعدد القدماء. فإذا قالوا: ننفي عن الله الصفات حتى نوحده الله، وحتى لا نقع فيما قاله النصارى من تعدد الآلهة: الأب، الابن، روح القدس، إلى آخره. نقول للمعتزلة: أنتم تنفون عن الله جميع الصفات وتسمون نفيكم هذا توحيداً، وتنزيهاً لله عن مشابهة المخلوقين، فماذا تقولون في الله: هل الله موجود أم غير موجود؟ فإن قالوا: الله غير موجود. ظهر كفرهم وانتهى الكلام معهم، لأنهم على ذلك ينكرون وجود الله سبحانه وتعالى. وإن قالوا: الله موجود - وهم يقولون به - فإننا نقول لهم: والمخلوق أيضاً موجود، فإذا كنتم تفرون من تشبيه الله بخلقه، وتقولون إننا ننفي عن الله الصفات حتى لا نجعل مع الله غيره، فأنتم ملزمون بذلك أيضاً في صفة الوجود لله سبحانه وتعالى، فإن قالوا: نحن نقول: إن الله موجود، لكن وجود الله ليس كوجود المخلوق الذي هو حادث ممكن الوجود قابل للعدم والله سبحانه وتعالى موجود وجوداً يليق به فهو وجود واجب أزلي، لا يقبل العدم.

فنقول لهم: لله وجود يخصه لا يشبه وجود المخلوقين، فكذلك قولوا في بقية الأسماء والصفات لله إرادة لا تشبه إرادة المخلوقين، وله علم لا يشبه علم المخلوقين، وله سمع لا يشبه سمع المخلوقين وهكذا. وكُلُّ من سلك بابا من أبواب التأويل، فلا بد أن يتناقض قوله. [المحمود].

فالله تعالى موصوف بصفة الرضى على من وجد منه مقتضاه فيرضى عن العمل قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]. ويرضى عن العامل قال تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]. وقال ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا».. الحديث. أخرجه مسلم (١٧١٥). فالرضى صفة في الله تعالى حقيقية لا ثقة بجلاله وعظمته، متعلقة بمشيئته فهي من الصفات الفعلية الاختيارية المتجددة لوقوعها بمشيئة الله تعالى وإرادته كسائر الصفات الفعلية، وقد دل على ثبوت صفة الرضا لله تعالى الكتاب والسنة وإجماع السلف والعقل السالم من الهوى والبدعة، فالعقل يثبت الرضا لله تعالى بالاستدلال عليه بإثابة الله تعالى للطائعين وحسن جزائهم في الدارين. ولو لم يدل العقل على الرضا فإنه لا يمنعه ويكفي في إثباته دلالة القرآن والسنة وإجماع السلف.

ثم إن الرضى صفة فعل ومن كمال ربوبية الله تعالى أن يكون فعالاً لما يريد؛  
 فلكمال تصرفه يرضى عن أقوام لطاعتهم الموافقة للشرع، ويسخط على آخرين  
 لمعصيتهم وإعراضهم عن الشرع. فوجب الإيمان بصفة الرضى لله تعالى وإثباتها  
 على الوجه اللائق بجلال الله تعالى وعظمته، وأنه لا يعلم كيفيتها إلا هو سبحانه  
 وأن يُنزه تعالى عن تمثيله بخلقه فيها أو تعطيله منها.

وليعلم أن رضى الله تعالى عن عباده هو أعظم وأجل من كل ما يُعطون من النعيم؛  
 ولهذا يبشرهم به تعالى في الدنيا والآخرة قال تعالى: ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ  
 وَرِضْوَانٍ وَجَدَتْ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ﴾ (٢١) خَلِيدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ  
 ﴿٢٢﴾ [التوبة: ٢١-٢٢]، ويقول سبحانه لأهل الجنة في الجنة: «أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي  
 فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا». أخرجه البخاري (٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩). وقال  
 تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢] وبهذا يكمل النعيم، جعلنا الله ممن  
 يقال له ذلك. [القصير].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْكُفَّارِ: ﴿غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ﴾ [محمد: ٢٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَرِهَ اللَّهُ أَنْبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦].

أهل السنة والجماعة يُثبتون صفة المحبة لله تعالى كما يليق بجلاله وعظمته، من غير تكيف ولا تعطيل، ومن غير تمثيل ولا تحريف، وهي من الصفات الفعلية الخبرية.

وصفة المحبة دلّ عليها الكتاب والسنة والإجماع:

فمن الكتاب: ما استدل به المصنّف؛ قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]. ومن السنة: حديث سهل بن سعد رضي الله عنه مرفوعاً: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُفْتَحُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ». أخرجه البخاري (٣٠٠٩)، مسلم (٢٤٠٦)، وفي الحديث: أنه صلى الله عليه وسلم أعطاهما علياً. وإجماع السلف على ذلك: قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن الكتاب والسنة وإجماع المسلمين أثبتت محبة الله لعباده المؤمنين ومحبتهم له»<sup>(١)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٥٤).

والمخالفون لأهل السنة والجماعة من المعطّلة أنكرُوا صفة المحبة، وقالوا: لأنَّ المحبة لا تكون إلاَّ بين اثنين مُتجانسين، فلا تكون بين الربِّ والمخلوق أبدًا، فهي تكون بين المخلوقات فقط، هذا هو زعمُهم، وأوَّلُوا نصوص إثبات صفة المحبة بإرادة الثواب، فَمَحَبَّةُ الله للمؤمنين إثابتهم؛ وهذا قول الأشاعرة وغيرهم من أهل التحريف.

وللرد عليهم نقول:

١ - أن هذا مخالف لطريقة السلف رحمهم الله.

٢ - أن هذا التأويل مخالف لظاهر القرآن، ولا دليل على هذا التأويل.

٣ - أن إرادة الثواب ثمرة من ثمرات المحبة، وليست هي المحبة، ففرق بين الصِّفة وثمرتها.

٤ - أن قولكم: إِنَّ المحبة لا تكون إلاَّ بين المتجانسين، فلا تكون إلا بين المخلوقات هي دعوى لا دليل عليها.

وأقوى أنواع المحبة هي الخُلة: وصفة الخُلة صفة ثابتة لله تعالى بالكتاب والسنة والإجماع. فمُعتقد أهل السنة والجماعة إثبات صفة الخُلة لله تعالى بلا تكييف،

ولا تمثيل، وبلا تعطيل، ولا تحريف، وهي صفة فعلية خبرية، ويدل عليها: من الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

ومن السنة: أن النبي ﷺ قال: «وَلَقَدْ اتَّخَذَ اللَّهُ صَاحِبَكُمْ خَلِيلًا». أخرجه مسلم (٢٣٨٣). يعني: نفسه ﷺ.

واجمع السلف على إثبات هذه الصفة.

وتحت هذه الصفة عدة فوائد:

الأولى: صفة الخلّة لله تعالى صفة توقيفية، فلا يجوز أن نثبت لأحد من البشر أنه خليل لله تعالى ولو كان نبياً، إلا بدليل، ولم يدل الدليل إلا على نبين: إبراهيم، ومحمد عليهما الصلاة والسلام فلا نثبتها إلا لهما، وتقدّم الدليل على ذلك، بخلاف المحبة؛ فهي تكون لكثير من الناس.

الثانية: الخلّة هي نهاية المحبة وكمالها وأعلى أنواعها، وسُميت بذلك؛ لأنها تخلل شغاف القلب، وتصل إلى السويداء، ولذا هي عند المخلوق لا يتسع القلب لأكثر من خليل واحد، بخلاف المحبة فهي تسع لكثير من الناس، ولهذا امتلأ قلب النبي ﷺ بخلّة الله تعالى فلم يتسع لأحد حتى أحب الناس إليه، فقد قال نبينا ﷺ:

«لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمِّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ». أخرجه البخاري (٣٦٥٦).  
وأما حُبُّه ﷺ فكان لكثيرٍ من الناس؛ منهم: أبو بكر، وابنته عائشة، وزيد بن حارثة،  
وابنه أسامة، وعمر وبن العاص (رضي الله عنهم) وغيرهم.

الثالثة: أول مَنْ أنكر المخالة هو رأسُ المعطلة الجهمية: الجعد بن درهم؛ فأنكر  
اتِّخاذَ الله إبراهيم عليه السلام خليلاً، وأنكر تكليم الله لموسى عليه السلام فقتله  
خالد بن عبد الله القسري.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ [البروج: ١٤] اسم الله «الودود»،  
يؤخذ منه صفة الودِّ لله تعالى نُثبتها لله تعالى من غير تحريف ولا تكييف، ومن غير  
تمثيل ولا تعطيل، والودُّ هو: خالص المحبة، فصارت الصفةُ تحت هذا الباب  
ثلاثة: المحبة، والخُلَّة، والود. [الفريح].

وقد قال الإمام أحمد: لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين.  
وقد أنكرت الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم محبة الله لشبهة فاسدة أوردوها ردوا  
بها النصوص وعطلوا الله تعالى من صفة من صفاته الثابتة له، فقالوا: إن المحبة لا  
تكون إلا بين متناسبين.

ويجاب عن هذه الشبهة بأمور:

الأول: أنه قد جاءت النصوص بإثبات تلك الصفة والواجب على المؤمنين قبول ما جاءت به النصوص والتسليم به لله تعالى على مراده، فيقولون: سمعنا وأطعنا.

الثاني: أن السلف قد أجمعوا على إثبات تلك الصفة وما دلت عليه ولم ينقل عنهم حرف يخالف ما دل عليه ظاهر النصوص، بل قد أنكروا على من عطل تعالى منها بما يشفي ويكفي.

الثالث: أن المناسبة لفظ مجمل قد يراد به عدة معاني منها التوالد والله سبحانه منزّه عن ذلك، ومنها المماثلة والله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ومنها الموافقة في معنى من المعاني وضدها المخالفة، والمناسبة بهذا الاعتبار ثابتة، فإن أولياء الله تعالى يوافقونه في حب ما أمر به؛ فيفعلونه على الوجه الذي أمر، ويحبونه ويوافقونه في كراهية ما نهى عنه فيتركونه، وفيما يعطيهم من الخير والرزق فيشكرونه؛ فلذلك ينالون محبته ومثوبته، وفيما يتبليهم به فيصبرون عليه ملتزمين أجره ومثوبته فيشكرونه والله يحب الشاكرين، ويحسنون والله يحب المحسنين، ويقسطون والله يحب المقسطين، ويوترون والله وتر يحب الوتر، فهذه المناسبة موافقة الله تعالى - أعني حب ما أمر به وفعله، وبغض ما نهى عنه وتركه -



حقُّ وهي من صفات عباد الله الكاملة، وهي من جليل الأعمال الصالحة، ومن يحب صفات الكمال ويثيب عليها أكمل ممن لا فرق عنده بينها وبين أضدادها، والذي يتصف بما يحب الله فعلاً وتركاً هو حبيب الله.

الرابع: أن الذين يعطلون الله تعالى من صفة المحبة؛ فينفون عنه أنه يُحِبُّ ويُحِبُّ آخر أمرهم أنه لا يبقى عندهم فرق بالنسبة إلى الله بين أوليائه وأعدائه ولا بين أهل الإيمان والكفر، ولا بين ما أمر به وما نهى عنه، ولا بين بيوته ومساجده ومواطن معصيته والشرك به، وهذا معارضة للمنقول ومكابرة للمعقول. [القصير].

كذلك من صفاته سبحانه المحبة أنه يحب عباده بمقتضى أعمال يعملونها، قال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ۖ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ۖ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] بهذه الأعمال استحقوا محبة الله لهم على هذه الأعمال. كذلك في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]، ﴿يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ إلى غير ذلك، فالله يحب أهل الأعمال الصالحة والأفعال الطيبة، وإذا أحبه الله عز وجل سعدوا في الدنيا والآخرة، ونالوا كرامة الله جل وعلا. كذلك في الآية إثبات المحبة لله وإثبات المحبة للمخلوقين

فدل على أنه لا تشابه بين الصفتين صفة المخلوق وصفة الخالق؛ لأن الله جل وعلا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وإن وجدت الصفة في المخلوقين لكنها توجد على ما يليق بهم، ولا تكون مثل صفة الرب سبحانه وتعالى، هذه قاعدة في جميع الأسماء والصفات. [الفوزان].

(وَقَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْكُفَّارِ: ﴿وَعَزَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٦]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهُ﴾ [محمد: ٢٨]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَرِهَ اللَّهُ أَنْبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]).

أهل السنة والجماعة يُثَبِّتُونَ صفة الغضب والسخط والكراهية من الله تعالى لِمَنْ يستحقها، إثباتاً يليق بجلاله وعظمته، من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وهي من الصفات الفعلية، فمتى شاء سبحانه غضب وسخط وكره.

وهي ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع:

أولاً: صفة الغضب: من الكتاب: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ١٣]. ومن السنة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابٍ، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي». أخرجه البخاري (٣١٩٤)، ومسلم (٢٧٥١).

وأجمع السلف رحمهم الله على إثبات صفة الغضب لله تعالى كما يليق به سبحانه.  
 ثانيًا: صفة السخط: يقال: (السَّخَط) بفتح السين، وبضمها (السُّخَط). من  
 الكتاب: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا مَا أَصْخَطَ اللَّهُ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ وَأَحْبَطَ  
 أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨]. ومن السنة: حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعًا: «اللَّهُمَّ إِنِّي  
 أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ». أخرجه مسلم (٤٨٦).

وأجمع السلف رحمهم الله على إثبات صفة السخط لله تعالى كما يليق به سبحانه.  
 ثالثًا: صفة الكراهية: من الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ كَرِهَ اللَّهُ أَنْبِعَانَّهُمْ فَثَبَّطَهُمْ  
 وَقِيلَ أَفَعُودُوا مَعَ الْقَلْعِدِينَ﴾ [التوبة: ٤٦]. ومن السنة: حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه  
 مرفوعًا: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ». أخرجه  
 البخاري (١٤٧٧)، ومسلم (٥٩٣).

وأجمع السلف رحمهم الله على إثبات صفة الكره لله تعالى كما يليق به سبحانه.  
 والمخالفون لأهل السنة والجماعة من المعطّلة؛ كالأشاعرة وغيرهم يؤوّلون  
 صفتي: الغضب، والسخط، بالانتقام، والكره بعدم التوفيق.

ولرد عليهم نقول: أن هذا مخالفٌ لطريقة السلف رحمهم الله. ومخالفٌ لظاهر النصوص الدالة على هذه الصفات، ولا دليل على هذا التأويل. وإنكم بتأويلكم هذا لم تفرّقوا بين الصفة وثمرتها ونتيجتها، فالغضب والسخط نتيجتهما الانتقام والكره نتيجة عدم التوفيق، وتأويلكم هذا جعل النتائج هي الصفات، ولا شك أن هناك فرقاً بينهما. والله عز وجل فرّق بين صفة الغضب والانتقام؛ فقال تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] وآسفونا؛ أي: أغضبونا، كما نقل ذلك ابن جرير الطبري في تفسيره عن ابن عباس، ومجاهد، وقتادة، والسدي. و«الأسف» في اللغة على معنيين، يأتي بمعنى: شدة الحزن، ويأتي بمعنى: شدة الغضب، والمعنى الثاني هو المراد في الآية، وهو الذي نشبهه الله تعالى بخلاف الأول، فهو مُمتنع بالنسبة لله تعالى. ومن هذه الآية تُثبت صفة الغضب، وصفة الانتقام لله تعالى كما يليق به سبحانه. [الفريح].

وأهل السنة لا يفرقون بين الغضب وغيره من الصفات. لكن بعض أهل الكلام قال: كيف ثبت لله صفة الغضب ونحن لا نعرف إلا غضب المخلوق، وهو غضب ناتج عن ضعف، حيث يغلي دم قلبه، ثم يتأثر ويحمر وجهه ويحتقن، ويبدأ يتفوه بكلمات تدل على غضبه، هذا هو غضب المخلوق، فكيف ثبت لله سبحانه وتعالى هذه الصفة ونحن لا نعقل ولا نفهم إلا صفة المخلوق؟ وللجواب على ذلك نقول

لهم: نحن نثبت لله صفة الغضب كما يليق بجلاله وعظمته، ولا نقول: إن غضبه يشبه غضب أحد من المخلوقين، كيف والمخلوقون أنفسهم يتفاوتون في غضبهم، فغضب مالك خازن النار ليس كغضب الواحد من الناس، فنحن نثبت لله الصفة كما يليق بجلاله وعظمته، ولا يلزم منها أن يكون غضبه مشابها لغضب المخلوقين. فإذا قال المتأول لهذه الصفة غضبه: إرادة الانتقام. نقول له كما قلنا في صفة المحبة: نحن لا نعلم من الإرادة إلا إرادة المخلوق التي هي ميله إلى الانتقام، فهذا الميل القلبي هل تثبته الله سبحانه وتعالى كما هو موجود في المخلوقين؟ فسيقول: لا، ولكنني أثبت لله إرادة تليق بجلاله وعظمته، ولا يلزم إذا كان المخلوق له هذه الصفة أن تكون مشابهة لصفة الله سبحانه وتعالى. فنقول: ونحن نقول في صفة الغضب ما تقول أنت في صفة الإرادة. نحن نثبت لله صفة الغضب كما يليق بجلاله وعظمته ولا يلزم منه أن يكون مثل غضب المخلوقين، فيلزمك فيما فررت إليه نظير ما لزمك فيما فررت منه. [المحمود].

فطريقة أهل السنة في هذه الصفات إثباتها ونفي النقص عنها، وذلك لأن الله أخبر بها، والله لا يخبر إلا بما هو حق، ولو كانت قد تستنكر أو تدم في حق آدمي، كما في الحديث الذي في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: إن رجلاً قال للنبي صلوات الله عليه:

أوصني، قال: «لَا تَغْضَبْ»، فردد مراراً قال: «لَا تَغْضَبْ». أخرجه البخاري (٦١١٦). نهاه عن الغضب، والله تعالى يغضب، ولكنه يغضب على من يستحق الغضب، وكذلك مثله السخط والكرهية مذمومة ولكن إذا كانت على من يستحق ذلك فهي صفة حق، وهي صفة ثبوتية أثبتها الله لنفسه. وقد كثرت التأويلات من المبتدعة لهذه الصفات، فيقول بعضهم: كيف يستهزئ الله مع أن الاستهزاء جهل. واستدلوا بقوله تعالى عن موسى: ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنَّ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]. وكذلك المكر والكيد والمخادعة والمقت والأسف وما أشبهها، هذه مذمومة للإنسان إذا صدرت منه فإن الله تعالى نهانا بقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، فكيف يتصف الله تعالى بها؟ فالجواب: إن هذا من باب المقابلة لفعلهم بمثله، ولكن لا يكون فعل الله مساوياً لفعل العبد، بل صفات الله المذكورة صفات أثبتها لنفسه، وهي لا تكون إلا على من هو أهل لها ولها آثارها، فإذا قلت: ما هو أثر الغضب؟ الجواب: أنه إذا غضب فإنه يعذب من يغضب عليه، وقد ورد أثر الرضا في أن الله إذا رضي؛ فإنه ينعم على من رضي عنه ويثيبه، فأنت تقول للإنسان الذي تنصحه: لا تفعل ما يغضب الله، هذا الفعل يغضب الله، فهو يعرف أن الله إذا غضب يعاقب، اتبع ما

يرضى الله عليك أو بما يرضى به عنك ربك. فهو يعرف أنه إذا رَضِيَ اللهُ أَثَابَهُ، فهو يحرص على الفعل الذي به يكون ربه راضياً عنه، ويتعد عن الفعل الذي يكون به الرب عليه غضبان، لأنه يعرف أن في هذا الغضب عذاباً، وفي الرضا ثواباً. إذاً فلهما آثار في الدنيا وفي الآخرة. ويقال كذلك أيضاً في الصفات الأخرى؛ كصفة السخط وصفة الكراهية وصفة المقت وصفة الأسف وصفة الكيد.

فنستفيد أن هذه الآيات دالة على صفات فعلية، وأنها غير مكيفة وأن الذين أنكروها وبالغوا في إنكارها ليس معهم إلا أدلة عقلية أجاب عنها شيخ الإسلام، كما في أول التدمرية لما قال لهم: أنتم تعترفون بالإرادة، والإرادة هي ميل النفس إلى المراد، وتنكرون الغضب وتقولون: الغضب غليان دم القلب لطلب الانتقام، فلماذا فرقتم بينهما؟ قالوا: لا نفسر الإرادة بأنها ميل القلب إلى المراد، فإن هذه إرادة المخلوق، قال: فكيف تفسرون الغضب بأنه غليان دم القلب لطلب الانتقام، فإن هذا غضب المخلوق، فقد فرقتم بين متماثلين، أثبتتم الإرادة ونفيتم الغضب، وكلاهما يفسر عندكم بهذا التفسير الذي هو من خصائص المخلوقين، فانقطعت بذلك حججهم<sup>(١)</sup>. [الجبرين].

(١) انظر الرسالة التدمرية (ص: ٣٢).

وَمِنَ السُّنَّةِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»

ما تقدّم من صفاتٍ استدل عليها المصنف من كتاب الله جل وعلا وما سيأتي من صفات استدل عليها المصنف من السنة النبوية، وهو يريد بهذا أن يبين أن نصوص الصفات تؤخذ من الكتاب والسنة، وبدأ بصفة النزول.

معتقد أهل السنة والجماعة في صفة النزول: يُثبتون صفة النزول لله جلّ وعلا كما يليق بجلاله وعظمته، من غير تكييف ولا تحريف، ومن غير تمثيل ولا تعطيل، وهي من الصفات الفعلية الخبرية.

صفة النزول دلّ عليها السنة النبوية والإجماع:

فمن السنة: حديث النزول المشهور، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ». أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

وأجمع السلف رحمهم الله على إثبات صفة النزول لله تعالى كما يليق به سبحانه.



المخالفون لأهل السُّنَّة: المخالفون لأهل السنة والجماعة من المبتدعة  
المُعْطَلَّة؛ كالمعتزلة، والجهمية، والأشاعرة، وغيرهم، يؤوّلون صفة النزول لله  
تعالى ويقولون: المراد بها نزول رحمته، أو أمره، أو ملائكته، ولا شك أن هذا  
تأويلٌ باطلٌ. وللرد عليهم نقول: أن هذا مخالفٌ لإجماع السلف، أو لطريقة  
السلف رحمهم الله. ومخالفٌ لظاهر النصوص، ولا دليل على هذا التأويل.  
وتأويلكم بأن المراد نُزول الرحمة تأويلٌ باطلٌ؛ لأنَّ الرحمة نازلة على العباد في  
كلِّ حين، وكذلك أمره ينزل في كل وقت، وليست الرحمة خاصّة بالثلث الأخير  
من الليل، بل إن العباد لا يستغنون عن رحمة الله عز وجل ولو كانت لا تنزل عليهم  
إلا في الثلث الآخر من الليل، لفسدت معيشتهم، وهلكَت أنفسهم في الأوقات  
الأخرى. وتأويلكم بأن المراد نُزول أمره أو ملائكته يرُدُّه آخر الحديث؛ ففي آخره  
أن الله عز وجل يقول: «مَنْ يَدْعُونِي فَاسْتَجِبْ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ  
يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟». فهل يُعقل أن تقول الرحمة أو الأمر أو الملائكة هذا القول؟!  
هذا لا يمكن أن يقوله إلا الله عز وجل وهذا يدلُّ على أنه سبحانه هو الذي ينزل  
إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر لا غيره.

إشكال: بعض الناس يستشكل في نزول الله عز وجل حين يبقى ثلث الليل الآخر، كيف ينزل في ثلث الليل الآخر، والليل يختلف باختلاف البلاد؟ فقد يكون ثلث الليل الآخر في بلدنا مثلاً المملكة العربية السعودية، بينما البلاد الأخرى لم يأتهم الثلث الآخر من الليل، وبعد ساعات ينتقل إليهم ثلث الليل الآخر، ثم إلى دولة أخرى، وهكذا، وهذا يقتضي أن الله جل وعلا نازل في كل وقت؟

والجواب على هذا الإشكال من ثلاثة وجوه:

أولاً: يقال: لا بدّ للإنسان أن يؤمن بأن الله تعالى له نزول يليق بجلاله في هذا الوقت المعين، فهي صفة من صفاته الفعلية سبحانه وأهل السنة والجماعة يؤمنون بالصفة وبمعناها من غير تكيف، فلا يسألون، ويقولون: كيف؟ وكيف؟ بل يؤمنون بها، ويثبتونها على الوجه اللائق به سبحانه وأن الله عز وجل ينزل حين يبقى ثلث الليل الآخر في بلدنا، وإذا انتقل الثلث الآخر لبلد آخر، فإننا نؤمن بأن الله تعالى ينزل فيه أيضاً، وإذا طلع الفجر في أي مكان انتهى وقت النزول فيه.

ثانياً: أن مثل هذا الإشكال لم يسأل عنه الصحابة رضي الله عنهم الذين عاصروا زمن الرسالة، ولا من اقتفى أثرهم من السلف الصالح رحمهم الله لأنهم جمعوا في عقيدتهم الإيمان والتسليم، ولنا فيهم أسوة.

ثالثاً: أنَّ مثل هذه الخواطر والإشكالات ناشئةٌ من توهُمٍ مشابهة صفات الله تعالى بصفات المخلوقين، والله عز وجل قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فلا يُقاس الله عز وجل بخلقه؛ لأن مثل ذلك يقتضي أن يقول إنسان في صفة أخرى إشكالاً كهذا الإشكال، فيقول مثلاً: كيف يسمع الله عز وجل دعاء جميع الداعين في لحظةٍ واحدة؟ وكيف يحاسب الله عز وجل جميع الأمم في وقت واحد؟ وهكذا، وهذا لا شك أنه نشأ من هذا المنطلق، وهو مشابهة الله عز وجل بخلقه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً فمن تعظيم الله عز وجل الإيمان بصفاته، وعدم تصوُّر كيفيتها، تأمل قول الله عز وجل: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، تأمل الأرض جميعاً أين هي يوم القيامة؟ والسموات في ذلك اليوم أين هي؟ إنهما في صفتين من صفاته جل وعلا لتعلم أنه سبحانه كما قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، ثم تأمل كيف قرن الله عز وجل ذلك الوصف يوم القيامة بتعظيمه؛ فقال: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، وهكذا المؤمن، فمن تعظيمه لله جلَّ وعلا إيمانه بأنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

ومن الفوائد العقدية في حديث النزول ما يلي:

أولاً: إثبات الصّفات الفعلية لله جل وعلا ووجه ذلك: أن الله عز وجل ينزل إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، وصفة النزول من الصفات الفعلية التي يفعلها عز وجل متى شاء، كيف شاء.

ثانياً: في الحديث إثبات صفة العُلُو لله تعالى وهذا يؤخذ من قوله: «ينزل».

ثالثاً: في الحديث إثبات القول لله تعالى وصفة الكلام، وهذا يؤخذ من قوله: «يقول».

رابعاً: في الحديث إثبات أن صفة الكلام من الصفات الفعلية له سبحانه وهي أيضاً من الصفات الذاتية، وسيأتي الحديث عن هذه الصفة قريباً.

خامساً: فيه الرد على الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم، الذين أنكروا صفة النزول له سبحانه.

سادساً: فيه الرد على الجهمية وأمثالهم الذين يقولون بأن الله تعالى في كل مكان بذاته، ولو كان الله عز وجل بذاته في كل مكان، لم يقل: «ينزل ربنا».

سابعاً: الإيمان بأن نزول الله تعالى يكون في ثلث الليل الآخر، وينتهي بطلوع الفجر؛ لقوله ﷺ: «فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يُضِيَّاءَ الْفَجْرِ». أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨).

ثامناً: في الحديث الرَّدُّ على جهلة الصوفية، الذين يقولون: الدعاء لا ينفع الداعي، والله عز وجل يقول: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟»، بل دَلَّ الكتاب والسنة والعقل على نفع الدعاء.

هذه جملةٌ من الفوائد العقدية، وأما الفوائد التربويّة من هذا الحديث فليس هذا محل بسطها، وأجلُّها بيان كرم الله تعالى على عبده؛ حيث يبسط الله عز وجل ما عنده في هذه الساعة المباركة؛ من مغفرةٍ وعطاءٍ لمن يسأله، وإجابة لمن يدعوه في أيّ حاجة من الحاجات، فما أكثر حاجتنا! وما أعظم غفلتنا عن هذه الساعة المباركة! ففيها مغفرة وإجابة دعاء، وأيضاً يقول فيها: «مَنْ يُقْرِضْ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ؟»، ولسعة ما عنده سبحانه قال: «غَيْرَ عَدِيمٍ»؛ والعديم كما يقول أهل اللغة: أعدم الرجل إذا افتقر، وفي هذا بيان كمال الغنى لله سبحانه وهو غير ظلوم، فلن ينقص العامل أجر عملٍ عمِلَه لوجهه سبحانه فله العدل الكامل، وقوله: «مَنْ

يُقَرِّضُ»، سَمَّاهُ سبحانه وتعالى قرَضاً ملاطفةً لعباده، وتحريضاً لهم على المبادرة إلى الطاعة وتفضلاً منه عليهم سبحانه. [الفريح].

(وَمِنَ السُّنَّةِ) يدل على منهج الشيخ رحمه الله تعالى وهو المنهج الموافق للسلف رحمهم الله تعالى، حيث إنهم يحتجون بالسنة، وبأخبار الأحاد في باب العقيدة، فأهل السنة والجماعة يشبِّتون لله ما أثبتته لنفسه وأثبتته له رسوله ﷺ، فما أثبتته رسوله ﷺ يشبِّتونه، ومن ذلك صفة النزول، التي دلت عليها الأحاديث الكثيرة عن النبي ﷺ والتي فيها: أن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟». أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨). حتى يطلع الصبح.

وصفة النزول لله سبحانه وتعالى، إنما وردت في السنة، والسلف رحمهم الله تعالى حدثوا بهذه الأحاديث ورووها، وأثبتوا ما دلت عليه كما يليق بجلاله وعظمته، ولا تلزم منها اللوازم الباطلة التي توهمها المخالفون لهم من المعطلة والمشبهة، وقد ألف العلماء رحمهم الله تعالى كتباً مستقلة في إثبات النزول لله تبارك وتعالى، وهذه الكتب دالة على عناية السلف بهذه الصفة، نظراً لأنها متواترة عن الرسول ﷺ، ولأن كثيراً من المتكلمين بل عامة المتكلمين تأولوا هذه الصفة بتأويلات باطلة، مثل قولهم:

إن الذي ينزل هو أمره أو رحمته، أو إن الذي ينزل ملك من الملائكة، وقد رد عليهم السلف رحمهم الله تعالى وبينوا أن هذه الأحاديث إنما دلت على إثبات صفة النزول لله سبحانه وتعالى دون أن تشبه بصفات المخلوقين ومن ثم فلا يجوز تأويلها.

وأحب أن أقف وقفة مع صفة النزول لله سبحانه وتعالى فإن بعض الناس قد يخطر بباله خواطر تتعلق بهذه الصفة، ومنها كون جميع البلاد فيها ثلث الليل الآخر، ومنها أن الله عظيم أكبر من المخلوقات، فكيف ينزل إلى سماء الدنيا؟

والجواب على ذلك: أن هذه الخواطر إنما نشأت من توهم التشبيه، أي: من توهم أن صفات الله مثل صفات المخلوقين، وهذه هي العلة التي نفى بها المنحرفون صفات الله، فإذا تأول صفة الكلام، أو صفة الوجه، أو اليدين لله سبحانه وتعالى أو نحو ذلك، فإنك تجده شبه أو لا حيث قرأ الآية، فلما قرأها لم يفهم منها إلا ما هو من صفات المخلوقين، ثم إنه لما شبه صفة الله بصفات خلقه، واستقر هذا في ذهنه، فكر فقرر أن هذا لا يليق بالله. فقال: إذا نتأول هذه الصفة ونفيتها عن الله سبحانه وتعالى لأن إثباتها يلزم منه التشبيه فوقع في التعطيل ثانياً. لكن لو أنه عندما وردت إليه نصوص الصفات عظم الله حق، تعظيمه ونزهه عن التشبيه، لأثبتها منذ البداية دون أن يكيفها أو يشبهها بصفات المخلوقين، ولكان منذ البداية مثبتاً لها. فمثلاً نقول فيما يتعلق

بصفة النزول: إن الأوهام والخواطر التي تخطر بالبال، إنما نشأت من قياس الله بخلقه أو تشبيهه الله بخلقه فيظن الظان مثلاً أن الله سبحانه وتعالى يقال في نزوله مثل ما يقال عن كوكب من الكواكب، إذا كان بعيداً ثم نزل، حيث تصبح السماء فوقه ويكون في جو الأرض ونحو ذلك، وهذا خطأ ناشئ من أن الإنسان ما عظم ربه حق تعظيمه ولا فهم أن الله سبحانه وتعالى لا يقاس بخلقه، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]. إذا كانت السماوات مطويات بيمينه، وإذا كانت الأرض قبضته يوم القيامة، وإذا كانت السماوات السبع والأرضون السبع في يد الرحمن كخردلة في يد أحدكم، إذن كيف يأتي إنسان ويفهم أنه إذا نزل تصبح السماوات فوقه؟ أو يصبح العرش فوقه؟ إن نزول الله تبارك وتعالى هو نزول يليق بجلاله وعظمته، ولا يشبه نزول المخلوقين ولا يلزم منه أن يكون العرش فوقه، أو السماوات فوقه، بل الله سبحانه وتعالى ينزل كما يليق بجلاله وعظمته، ولا نعلم كيفية نزوله. فإذا قال قائل: كيف ينزل؟ نقول: كيف هو؟ فسيقول: أنا لا أعرف ذاته. نقول كذلك أيضاً: نحن لا نعرف كيفية صفاته سبحانه وتعالى. إذن فأني لازم باطل يظنه الظان فيما يتعلق بنزوله سبحانه وتعالى هو غير لازم بالنسبة لله تبارك وتعالى، هذه مسألة.



والمسألة الثانية: مسألة اختلاف الليل والنهار، فنقول: نحن نقطع يقينا بأننا ونحن في هذا البلد حين يأتي ثلث الليل، فإن الله ينزل ونزوله يدل على قرب، كما أن نزوله سبحانه وتعالى عشية عرفة يدل على قرب تبارك وتعالى من أهل عرفة، وهذا القرب هو كما يليق بجلاله وعظمته، لكن نشبهه الله سبحانه وتعالى حقيقة ولا نتأوله، فنحن نقطع بأنه في ثلث هذا الليل ينزل ربنا، وكذلك أيضاً في البلد الآخر الذي سيكون ثلث ليلهم الآخر بعد ساعة أو ساعتين، نقطع أيضاً بأنه سبحانه ينزل كما يليق بجلاله وعظمته، والله سبحانه وتعالى لا يقاس بخلقه. وأيضاً فإنك لو تأملت في القضية الزمنية بالنسبة لليل والنهار تجدها محددة ومتعلقة بالشمس والأرض وما يتعلق بمجراتها، وما فوق ذلك من عالم المجرات والسموات فلا نعلم عنه شيئاً، ومن ثم فكون الإنسان يفهم هذا الفهم، ثم يأتي ليقيس، نقول: هذا فهم خاطئ؛ لأنه فهم قاصر محدود غير معظم لله تبارك وتعالى. ودعوني أضرب لكم مثلاً يُبين أن الله سبحانه وتعالى لا يقاس بخلقه، نحن جميعاً نعلم أن الإنسان منا متصف بصفة السمع والله سبحانه وتعالى متصف بصفة السمع كما يليق بجلاله وعظمته. تعالوا إلى صفتنا نحن ماذا نستطيع أن نسمع حينما تتعدد الأصوات؟ كم صوت نستطيع أن نسمعه؟ إذا تكلم أمام الواحد منا شخص واحد، فإنه يسمعه ويميز كلامه، أما إذا تكلم اثنان في وقت واحد بكلامين مختلفين، فإنه قد يسمعهما ويستطيع

أن يميز كلام كل واحد منهما ولكن بصعوبة، لكن لنفرض أن أمامه عشرة أشخاص كل منهم يتكلم بكلام في قضية مختلفة عن الآخر وفي وقت واحد هل يستطيع الإنسان أن يميز كلام كل واحد منهم؟ الجواب: لا يستطيع ذلك، بل إذا كان يمكنه أن يميز صوت واحد منهم لرفعه صوته أو لقربه منه، فإنه لا يستطيع أن يميز بقية الأصوات. لنفرض أن أمامه ألف شخص كلهم يتكلمون في وقت واحد وفي موضوعات مختلفة، فمن المستحيل عليه أن يميز كلام كل واحد منهم؛ لأن الإنسان يعجز عن ذلك تمام العجز. لكن الله تبارك وتعالى له الكمال المطلق في سماعه وإحاطته بجميع الخلائق. فإن الناس يجتمعون في يوم عرفة مثلاً وهم أكثر من مليون شخص، يتكلمون بلغات مختلفة، فهذا يدعو، وهذا يسأل، وهذا يصلي، وهذا يلبي، ومع ذلك يسمع الله تعالى كل واحد منهم ولا يعجزه كثرتهم أو تعدد لغاتهم أو اختلاف مسائلهم سبحانه وتعالى. وفي غير عرفات أيضاً يجلس ويصوم من غير الحجاج مئات الملايين من الناس، وبالنسبة للحجاج كلهم واقفون بعرفات، وكلهم قد رفعوا أكف الضراعة يدعون ربهم تبارك وتعالى بمختلف أنواع الدعاء وعلى اختلاف اللغات، ومع ذلك هل يغيب عنه شيء؟ هل يغيب عن سمعه شيء؟ إن الله تعالى يسمعهم جميعاً ويجيهم واحداً واحداً دون أن يشغله سمع عن سمع تعالى وتبارك.

إذن لو جاء قائل وأدخل عقله في القضية وقال: كيف يسمع ربنا تبارك وتعالى؟ وكيف يمكن أن يسمع هذه الأشياء كلها بمختلف اللغات من ملايين الأشخاص؟ نقول: نعم ربنا سبحانه قادر على كل شيء. وهنا يظهر موطن العجز بالنسبة للمخلوق والكمال للخالق، فالله سبحانه وتعالى متصف بصفة السمع، وصفة السمع تليق به ولا تشبه صفات المخلوقين.

كذلك أيضاً لو قال قائل: كيف ينزل والكرة الأرضية يستمر الوقت فيها؟ نقول: نعم ينزل ربنا تبارك وتعالى في ثلث الليل الآخر كما يشاء سبحانه، ونزوله سبحانه وتعالى ليس كنزول المخلوقين، كما أن ذاته سبحانه لا تشبه ذوات المخلوقين، فهذا اللازم الذي ذكرتموه باطل لأنه مبني على تشبيه الله سبحانه وتعالى بخلقه. وقد ورد في الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ أن الله سبحانه وتعالى يحاسب العباد يوم القيامة في ساعة، وتصوروا كم عددهم؟ لا يعلم عددهم إلا الله، هذا يحاسبهم في ساعة، ويحاضر كل واحد منهم بمفرده محاضرة خاصة، يقرره تبارك وتعالى بذنوبه كيف يتم هذا؟ بالنسبة لنا نحن البشر لا نستطيع أن نتصوره لعقولنا القاصرة، ولكن نؤمن به ونصدق؛ لأنه من صفات العليم الخبير سبحانه وتعالى. إذن أهل السنة والجماعة يثبتون لله صفة النزول، ويقولون: إن نزوله حقيقي يليق

بجلاله وعظمته، ويعلمون ويوقنون وهم في ثلث الليل الآخر أن الله قريب منهم، ومن ثم تتحرك قلوبهم وتدمع أعينهم، ويحس الواحد منهم في هذا الوقت بقرب عظيم من ربه سبحانه وتعالى؛ لأنه يوقن بأن الله تبارك وتعالى كما أخبر عن نفسه على لسان رسوله قد قرب منهم، وأنه نزل تبارك وتعالى إلى سماء الدنيا نزولاً يليق بجلاله وعظمته لا يشبه نزول المخلوقين، أما من لم يثبت هذه الصفة على منهاج السلف فهو معطل ليس له هذه العبادة والفضل العظيم من نصيب. [المحمود].

وهذا الحديث الصحيح في النزول حديث مشهور جاء من عدة طرق عن جماعة من الصحابة، ولذلك يُستحب أن يكون الإنسان في هذه الساعة، أي: في ثلث الآخر أن يكون مستيقظاً يدعو الله جل وعلا ويتهجد ويستغفر حتى يحوز على هذه المنقبة العظيمة، فإنه وقت إجابة: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ هل من تائب فأتوب عليه؟ فإذا وافق العبد هذه الساعة يتضرع بين يدي ربه ويستغفر ويسأل ويتوب إلى الله، فإن الله يعطيه ما طلب. وهذا الحديث ثابت عن رسول الله ﷺ لا كلام في ثبوته ولا مطعن في سنده، وفيه وصف الله جل وعلا بالنزول إلى سماء الدنيا، فهو حديث عظيم تثبته كما جاء، وأن الله ينزل كما وصف نفسه بذلك، ولكن لا نتعرض لكيفيته فنقول: كيف ينزل؟ ولا نتعرض له كسائر الصفات لا نتعرض لكيفيتها، فالله

ينزل كما يشاء سبحانه وتعالى وكيف يشاء، استوى على العرش كيف شاء فنحن لا نبحث في كيفية النزول، وإنما نثبت النزول ونكل كيفيته إلى الله جل وعلا.

ينزل ربنا أسند النزول إلى الله جل وعلا وفي هذا رد على الذين يقولون: ينزل أمره؛ لأن هذا تأويل باطل، أسند النبي ﷺ النزول إلى الرب ولم يسنده إلى أمر الله، أيضاً أمر الله جل وعلا دائماً ينزل، ليس هو بخاص بثلاث الليل الآخر. أيضاً مما يُبطل هذا التأويل: أن الله جل وعلا يقول: «هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأَعْطِيهِ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ»، هل الأمر يقول هذا؟ الأمر يقول هل من سائل فأعطيه؟ الأمر يعطي؟ الأمر يغفر الذنوب؟ الأمر يتوب على من تاب؟ هذه كلها صفات الله جل وعلا وليست صفات لأمره. نثبت ما جاء عن رسول الله ﷺ ونعتقده ولا ندخل في كيفيته، ولا نقول: كيف ينزل؟ هل يخلو منه العرش أو لا يخلو؟ هل نزوله بحركة أو بغير حركة؟ هل وهل إلى آخر التساؤلات؟ ثلاث الليل يختلف باختلاف الأقاليم؟ كل هذا لا دخل لنا فيه، الذي خلق الأقاليم وخلق الليل والنهار هو الله جل وعلا، فهو ينزل كيف يشاء، وهو على كل شيء قدير، لا ندخل في هذه المتاهات وهذه الأباطيل ونتقول على الله وعلى رسوله ما لا نعلم، نحن لسنا مكلفين بذلك، كفاك أن تعلم أن الله ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة حين يبقى ثلاث الليل وأن تتعرض لهذه النفحات ولا تحرم نفسك منها، فتقوم

كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الآخر وتسال الله وتستغفره وتتوب إليه. أما إنك تجيء بهذه التساؤلات كيف ينزل؟ كيف كذا؟ وكيف كذا؟ الليل يختلف؟ تشغل نفسك بهذه الأمور، وتحرم نفسك من هذا الأجر وهذه النفحات العظيمة، هذا حرمان والعياذ بالله. بلغك هذا الأمر فعليك بالمبادرة والامتنال لئلا تفوتك الفرصة، ولا تتساءل وتفكر وتسال فلاناً وفلاناً هذه مشغلة ولا طائل تحتها ما أخبرنا الله بهذا إلا من أجل أن نستغل هذه الفرصة في كل ليلة، ونبادر إليها ونتحراها فهي نعمة من الله جل وعلا وفرصة ثمينة. هذا هو المطلوب منا. المطلوب منا العمل وليس المطلوب منا الاستشكالات والقول على الله بلا علم هذا ضلال والعياذ بالله. [الفوزان].

وهذا النزول نزول يليق بجلال الله وعظمته، لا يشبه المخلوق في نزوله، وهو فوق العرش، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا نزولاً يليق بجلاله وعظمته؛ لأن نزوله لا يشبه نزول المخلوق، فلا إشكال؛ لأنه فعل يفعله بمشيئته واختياره كما يليق بجلاله وعظمته، هو فوق خلقه فوق العرش مستوٍ على عرشه، بائن من خلقه، وهو ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا على ما يليق بجلاله وعظمته.

واختلف العلماء: هل يخلو من العرش؟ قال قوم: يخلو من العرش، وقال آخرون: لا يخلو، وتوقف آخرون؛ ثلاثة أقوال، والأرجح أنه لا يخلو من العرش،

فهو فوق العرش، ولا إشكال في هذا؛ فأنت في أي مكان من الأرض إذا جاء ثلث الليل الآخر الله تعالى ينزل. وقد استشكل بعض الناس هذا؛ فقالوا: إن الليل يختلف في الكرة الأرضية، وأنه في جهة من الأرض يكون ثلث الليل، وفي جهة أخرى يكون النهار عندهم؛ فلا يزال الله ينزل في جميع أجزاء الليل؛ لأنه إذا انقضى ثلث الليل في هذه الجهة جاء ثلث الليل في الجهة الثانية، ثم جاء ثلث الليل في جهة ثالثة؛ فلا يزال الرب ينزل، هكذا استشكل بعض الناس؛ وهذا ناشئ عن كونهم شبهوا الخالق بالمخلوق، ما فهموا من نزول الخالق إلا ما يفهمون من نزول المخلوق؛ ولهذا أشكل عليهم، لكن نقول: إن الله ينزل كما يليق بجلاله وعظمته، لا نكيف، لا ندري كيفية النزول، وعلى هذا فالله ينزل كما يليق بجلاله وعظمته، فأنت في أي مكان في الدنيا إذا جاء ثلث الليل الآخر؛ هذا وقت التنزل الإلهي. ولو كان الملك كما يقول: «نزل ملك»، هل الملك يستطيع أن يقول: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟». هل يمكن أن يقول ذلك ملك؟ هل يجرأ مخلوق أن يقول هذا الكلام؟ لا يمكن، هذا كلام الله، لا يقدر أن يقول هذا مخلوق. [الراجحي].

وَقَوْلُهُ: «يَعَجِبُ رَبُّكَ مِنَ الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبَوَةٌ»

أهل السنة والجماعة يُثبتون صفة العَجَبَ لله تعالى كما يليق بجلاله وعظمته، من غير تكييف ولا تعطيل، ومن غير تحريف ولا تمثيل، وهي من الصفات الفعلية والخبرية.

وصفة العَجَبَ دَلٌّ عليها الكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصفافات: ١٢]، بضمّ التاء، وسيأتي بيان هذه القراءة.

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [الرعد: ٥]، قال ابن جرير الطبري في تفسيره: «إن عجبت يا محمد، فعَجَب قولهم: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، عجب الرحمن تبارك وتعالى من تكذيبهم بالبعث بعد الموت»<sup>(١)</sup>.

ومن السنة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «قَدْ عَجِبَ اللَّهُ مِنْ صَنِيعِكُمَا بِضَيْفِكُمَا اللَّيْلَةَ». أخرجه البخاري (٣٧٩٨)، ومسلم (٢٠٥٤). وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البخاري مرفوعاً: «عَجِبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ فِي السَّلَاسِلِ». أخرجه البخاري

(١) جامع البيان (١٣/ ٤٣٢).



(٣٠١٠). والحديث الذي استدل به المصنف: «يَعْجَبُ رَبُّكَ مِنَ الشَّابِّ لَيْسَتْ لَهُ صَبُوءٌ». أخرجه أحمد (١٧٣٧١). ومعناه: أن الله عز وجل يعجب من شاب في قوته ونشاطه وشهوته لا تكون له صبوة؛ أي: لا يكون له ذنب، ولا يَرْتَكِبُ كبيرة.

وأجمع السلف رحمهم الله على إثبات صفة العَجَب لله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه. والمخالفون لأهل السنة والجماعة من المعطّلة؛ كالمعتزلة، والجهمية، والأشاعرة يؤوّلون صفة العَجَب لله تعالى ويقولون: المراد بها إرادة الثواب والمجازاة، وهذا تأويل باطل. وللرد عليهم نقول: أن هذا مخالف لطريقة السلف رحمهم الله. ومخالف لظاهر النص. ولا دليل على تأويلكم هذا.

والعَجَب نوعان:

الأول: عَجَبٌ ناشئ عن جهل: وهو عجبُ الذهول عن السبب؛ لجهله وخفاء السبب على المتعجب، كأن يأتيه الأمر بغتةً، ولم يتوقع حصول أمرٍ ما تعجب منه، وهذا النوع مستحيلٌ على الله تعالى لأنَّ الله بكلِّ شيءٍ عليم.

الثاني: عجب ناشئ عن علم، فالمتعجب لم يخفَ عليه الأمر والسبب؛ ولكن لأن هذا الأمر خرج عن نظائره تعجب منه، فسبب التعجب هو أن المتعجب منه

جاء على خلاف المعهود، لا عن جهل، وهذا النوع هو المراد في صفة التعجب لله جل وعلا.

فائدة: قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ فيها قراءتان سبعيتان مشهورتان:

الأولى: بالفتح ﴿عَجِبْتَ﴾ والمعنى: عجبْتَ أنت يا محمد، ويسخرون من هذا القرآن.

الثانية: بالضم ﴿عَجِبْتُ﴾ وهي قراءة قرأ بها الكسائي، وحمزة، وثبت أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ بها كما روى الحاكم في مُستدركه (٢/ ٤٣٠)، وهما قراءتان متواتران، وعلى هذه القراءة يكون الاستدلال بها استدلال من القرآن على إثبات صفة العَجَب لله تعالى. [الفريح].

وهذا الحديث فيه إثبات العجب لله سبحانه وتعالى وأنه يعجب للشباب، يعني يحب هذا الشيء جل وعلا ويعجبه. والعجب هو خروج الشيء عن المألوف، هذا الذي يسبب العجب، والله يوصف بالعجب، والمخلوق يوصف بالعجب، مع ما بين العجبيين من الفرق عادة. والصبوة هي الميل إلى الشهوات والمستلذات؛ لأن الشاب بسبب قوة الشباب فيه وقوة الشهوة فيه أنه يميل إلى الشهوات وإلى

الغفلة واللهو والتمتع بهذه الدنيا، فإذا جاء شاب على خلاف هذا المألوف، وترك التصابي، وترك الميل مع الشهوات، وأقبل على عبادة الله في شبابه، فهذا يُعجب الله جل وعلا لأنه عجب، وفي الحديث الآخر: أن من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم القيامة شاباً نشأ في عبادة الله سبحانه وتعالى، وكونه خرج عن طور الشباب وغلبة الشهوة وألف العبادة هذا شيء عجيب ودليل على قوة إيمانه، كما أن الشيخ كبير السن إذا حصلت منه زلة أو هفوة فهذا مما يُستغرب منه؛ لأنه في سن لا يليق به المخالفة والميل مع الشهوات لكبر سنه فوقوعه في الحرام دليل على ضعف إيمانه، ولهذا جاء أن من الذين لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيكهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم: «أَشْيِمُطُ زَانٍ». أخرج الطبراني في الصغير (٨٢١)، والبيهقي في الشعب (٤٨٥٢). وأشيمط: تصغير أشمط، وهذا التصغير للتحقير والأشمط هو المختلط سواد شعره ببياض الشيب، فكان المألوف في مثل هذا أنه يُقبل على العبادة، فإذا انصرف عن العبادة إلى الشهوات خرج عن المألوف، وصار ذنبه أعظم من ذنب الشاب؛ لأن الشاب تدفعه قوة الشهوة، أما هذا فليس فيه قوة شهوة، لكن لحبه للمعصية وإلفه لها مال إليها. الحاصل أن هذا الحديث فيه إثبات العجب لله جل وعلا وأنه يعجب من بعض عبادته، وتعجبه

الأعمال، والمخلوق يعجب، مع الفرق بين العجيب عجب الخالق وعجب المخلوق. [الفوزان].

وهذا الحديث الذي ذكره المؤلف مروي في المسند وفي بعض السنن، وهو مما يستشهد به، وإسناده حسن، والشاهد من الحديث أن الله يعجب، وهي صفة فعلية، لا نكيفها بل نقول: هي كما يشاء الله تعالى، وينكر كثير من الأشاعرة ونحوهم صفة العجب، ويقولون: إن العليم الخبير لا يعجب، ولا يجوز أن يوصف الله بالعجب، فإن العجب إنما هو انتباه شيء في الإنسان وفي القلب يورث دهشة أو نحوها، هذا قولهم، لكن نحن نثبت لله عجباً لا يشبه عجب المخلوقين، وهذه من الصفات الفعلية.

ومثلها أيضاً حديث آخر في السنن؛ وهو قوله ﷺ: «عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ، وَقُرْبِ غَيْرِهِ، يَنْظُرُ إِلَيْكُمْ أَزْلَيْنَ قَنَطَيْنِ، فَيَظُلُّ يَضْحَكُ، يَعْلَمُ أَنَّ فَرَجَكُمْ قَرِيبٌ». أخرجه ابن ماجه (١٦٩). فإن في هذا الحديث إثبات صفة العجب، كما إن فيه إثبات صفة الضحك، فنحن نثبت هذه الصفة، وننفي عنها التشبيه، فالتشبيه يختص بالمخلوقين، ونقول: إن الله تعالى أثبت لها لنفسه، ونحن نثبتها دون أن نبالغ في التمثيل، أو نقول عنها ما ليس بحق، فإذا عرفنا هذه الصفات التي وردت في هذه

الأحاديث وفي هذه الآيات وهي كثيرة؛ فموقف أهل السنة منها أنهم يقولون: آمنا بها كما جاءت، نقرأها ونمرها، ونثبت حقيقتها ولا نرد شيئاً منها، ولا نتكلف فيها، ولا نقول فيها: إنها صفة نقص والرب ينزه عنها، ولا نقول: إنها تستلزم أنه يتجدد لله شيء، أو ما أشبه ذلك كما يقول هذا الكثير من النفاة وأهل الاعتزال ونحوهم الذين إذا ذكرت لهم هذه الصفات يقولون: إن هذا يستلزم حلول الحوادث بذات الله وحلول الحوادث ممتنع تعالى الله أن تحل به الحوادث، وليس في هذا شيء من الحوادث بل الله يفعل ما يشاء، ويضحك إذا شاء، ويرضى إذا شاء، ويغضب إذا شاء، دون أن يكون في شيء نسبة نقص إلى الله سبحانه وتعالى. [الجبرين].

وَقَوْلُهُ: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ يَدْخُلَانِ الْجَنَّةَ»

أهل السنة والجماعة يُثبتون صفة الضحك لله تعالى كما يليق بعظمته وجلاله، من غير تحريف ولا تكيف، ومن غير تعطيل ولا تمثيل، وهي صفة فعلية خبرية. ودلّ عليها السنة والإجماع: فمن السنة: ما استدل به المصنف، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ: يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ». أخرجه البخاري (٢٨٢٦)، ومسلم (١٨٩٠). وهذا الحديث فُسِّرَ بأن أحدهما كافر يقتل المسلم، فالمسلم شهيد، والشهيد في الجنة، ثم يسلم الكافر، والمسلم مآله إلى الجنة، فصار كلاهما يدخل الجنة.

وقد أجمع السلف رحمهم الله على إثبات صفة الضحك لله تعالى على الوجه اللائق به سبحانه، قال الإمام ابن خزيمة في كتاب التوحيد: «باب ذكر إثبات ضحك ربنا عز وجل بلا صفة تصف ضحكه؛ أي: بلا تكيف لضحكه جل ثناؤه ولا يُشبه ضحكه بضحك المخلوقين، وضحكهم كذلك، بل نؤمن بأنه يضحك، كما أعلم النبي صلى الله عليه وسلم ونسكت عن صفة ضحكه جل وعلا إذ الله عز وجل استأثر

بصفة ضحكته، لم يطلعنا على ذلك، فنحن قائلون بما قال النبي ﷺ مصدقون بذلك بقلوبنا، منصتون عما لم يبين لنا مما استأثر الله بعلمه»<sup>(١)</sup>.

والمخالفون لأهل السنة والجماعة من المبتدعة؛ كالجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة يُفسرون صفة الضحك بالقبول والثواب، وهو تأويل باطل. وهذا مخالف لطريقة السلف رحمهم الله. ومخالف لظاهر النصوص التي فيها إثبات لهذه الصفة. وتأويلهم هذا لا دليل عليه. [الفريخ].

وصفة الضحك نسبتها لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله وعظمته وليس ضحكته سبحانه وتعالى كضحك المخلوقين، فلا نشبه ولا نتأول ولا نكيف، وإنما ثبت له هذه الصفة؛ لأن الذي أخبرنا بها وأثبتها له هو أعلم الناس بربنا سبحانه وتعالى، وهو رسول الله ﷺ فهذه الصفة يقال فيها مثل ما يقال في صفة السمع أو القدرة أو العلم أو غيرها، ثبتها لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله وعظمته؛ لأنها وردت في النصوص الصحيحة وصفا له تعالى، وليست وصفا لبعض مخلوقاته كما يتأوله أهل التعطيل، مثل قول بعضهم: إن الضحك هو ضحك بعض مخلوقاته، أو غير ذلك من التأويلات، مخالفة للنصوص ولمنهاج السلف. [المحمود].

(١) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل. (٢/ ٥٦٣).

والذين عطلوا الصفات قالوا: كيف يضحك الله والضحك خفة، والله يتعالى عن هذا. فنقول لهم: هذا جهل منكم؛ لأن الضحك ليس خفة في كل موارد، بل من الضحك ما هو كمال وهو الضحك عند ورود سببه الذي يدعو إليه، ثم إن ضحك الله عز وجل ليس كضحك المخلوقين، وهؤلاء إنما قالوا: الضحك خفة لأنهم مثلوا ضحك الله بضحك المخلوق. ونحن نقول: إن ضحك الله جل وعلا ليس كضحك المخلوق؛ لأنه سبحانه كما قال عن نفسه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، من حديث أبي رزين رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «ضَحِكُ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ مِنْ قُنُوطِ عِبَادِهِ وَقُرْبِ غَيْرِهِ»، فقلت: يا رسول الله، ويضحك الرب تبارك وتعالى؟! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نَعَمْ»، فقال: لن نعدم من رب يضحك خيرا. أخرجه ابن ماجه (١٨١)، وأحمد (١٦٢٠١). فاستدل بضحك الله على كمال صفاته وقرب خيره، وهؤلاء يقولون: لا نصف الله بالضحك؛ لأن الضحك خفة، بل خفت عقولهم فردوا ما دلت عليه النصوص، ولو أنهم اتبعوا سبيل السلف الصالح لما قالوا مثل هذا القول. [المصلح].



فَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا صَحَّ سَنَدُهُ، وَعَدَّلَتْ رَوَاتُهُ، نُؤْمِنُ بِهِ، وَلَا نَرُدُّهُ، وَلَا نَجْحَدُهُ،  
وَلَا نَتَأَوَّلُهُ بِتَأْوِيلٍ يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ، وَلَا نُشَبِّهُهُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا بِسِمَاتِ  
الْمُحَدَّثِينَ، وَنَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ<sup>ص</sup>﴾  
وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿[الشورى: ١١]، وَكُلُّ مَا تُخَيَّلُ فِي الذَّهْنِ، أَوْ خَطَرَ بِالْبَالِ،  
فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِخَلَا فِيهِ.

المصنّف رحمه الله بعدما سرد آيات وأحاديث الصفات التي تقدّم بيانها، رجع مرة  
أخرى ليذكر بطريقة السلف رحمهم الله مع هذه الصفات، وأن الأحاديث الواردة  
في الصفات إذا صحَّ سندها، وكان رواتها ثقاتٍ عدولاً؛ فإننا نؤمن بما جاء في هذه  
الأحاديث، قال: (وَلَا نَرُدُّهُ، وَلَا نَجْحَدُهُ) أي: بلا تعطيل، (وَلَا نَتَأَوَّلُهُ بِتَأْوِيلٍ  
يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ) أي: بلا تحريف عن ظاهر النص، (وَلَا نُشَبِّهُهُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ)  
أي: بلا تمثيل أيضاً، فالله عز وجل لا شبيه له ولا نظير، هو القائل عن نفسه جل  
وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ<sup>ص</sup> وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وبناءً على هذا  
ذكر المصنّف قاعدةً عظيمة، وهي: أن كل ما يتخيّله الذهن أو يخطر على البال، فإن

الله تعالى بخلافه؛ لماذا؟ لأنه سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، والإنسان لا يستطيع أن يتخيل شيئاً ويتصوره ويكون قريباً مما يخطر بباله، إلا إذا رأى هذا الشيء، أو رأى مثيله، أو وصفت له كَيْفِيَّتُهُ، وكل هذا ممتنع في حق الله جل وعلا.

وقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فيه عدة فوائد:

الأولى: هذه الآية من الأدلة على قاعدة عقدية معروفة في صفات الله تعالى: «أن النفي في الغالب يكون مجملاً، والإثبات مفصلاً»، ووجه ذلك: أن الله عز وجل حين النفي قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وهذا النفي مُجْمَل ليس فيه تفصيل في نفي صفات معينة، وحين الإثبات قال: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فأثبت السمع والبصر بأن ذكرهما في هذه الآية، وذكر بقية الصفات في نصوص أخرى، فالإثبات فيه تفصيل.

الثانية: هذه الآية فيها ردٌّ على طائفتين ضالّتين، ففيها ردٌّ على المشبهة وذلك بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وفيها ردٌّ على المعطلة الذين عطّلوا صفات الله وأنكروها، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ معلوم في اللغة العربية أن الكاف حرفٌ يفيد التشبيه، وكلمة (مثل) أيضاً تفيد التشبيه، وسُبِقَتْنا بنفي، فصار المعنى

نفي المثل لله تعالى واختلف في (الكاف) هنا؛ لأنها هي و(مثل) بمعنى واحد فقيل: هي زائدة؛ أي: زائدة لفظاً، وإلا من حيث المعنى فإنها تفيد التوكيد، فذكرها له فائدة التوكيد، وهذا معروفٌ عند العرب، أنهم يزيدون حرفاً أو كلمة من أجل تأكيد الجملة، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]، ﴿لَا﴾ هنا زائدة، تُفيد معنى تأكيد القسم، والمعنى: أقسم بيوم القيامة، أقسم بيوم القيامة. وقيل: إن الكاف هنا حرفٌ بمعنى: (مثل)، فيكون المعنى: ليس مثله مثله شيء، وهذا يقتضي المبالغة في نفي المثل.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ قيل: من الحِكم النَّصُّ على صفتي السمع والبصر في هذه الآية؛ لأن كثيراً من المخلوقات تشترك في هاتين الصفتين، والمتأمل لهذه المخلوقات يجدها تتفاوت في قوة وضعف هاتين الصفتين، فسَمْعُ الهِرَّةِ ليس كسمع الإنسان، وكذا البصر، فبصر الذباب ليس كبصر الأسد، وهكذا في بقية المخلوقات، فإذا كان هذا التفاوت يكون بين المخلوقات التي فيها من النقص في حواسها وصفاتها الشيء الكثير، فكيف بما لله جلّ وعلا من الصفات؟! فلا مثل له سبحانه ولا يعلم كيفية صفاته إلا هو سبحانه فتثبت له سمعاً وبصراً يليقان بجلاله وعظمته سبحانه. [الفريح].

والمؤلف لما ذكر الأحاديث التي في الصفات والآيات، أخبر بأن هذا ونحوه دلت عليه النصوص التي هي ثابتة يقيناً من الأحاديث الصحيحة كحديث النزول ونحوه ومن الآيات، فهذه النصوص تؤمن بها وتقبلها، ونشهد بصحتها، ونثبتها صفات لله تعالى يقينية حقيقية، ولكن لا نكيفها، ولا نمثلها بصفات المخلوقين، بل ننزه الرب تعالى عن سمات المخلوقين وعن صفات المحدثين، والصفات والسمات متقاربة. فالصفة هي ما يمكن أن ينعت به المنعوت، ولذلك يقولون في النعت إنه صفة. وأما السمة فهي «العلامة» اشتقاقاً من الوسم في الدابة. فالله تعالى ينزه عن صفات المخلوقين وعن سمات المحدثين، ومعلوم أن المخلوقين محدثون، فالمخلوق حادث بعد أن كان معدوماً، ويأتي عليه العدم كما كان معدوماً ثم وجد، ثم يموت ثم يوجد، قال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]. فإذا أتى عليه العدم دل على نقصه، فلا يشبه به الخالق الذي لا يأتي عليه العدم، قال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، فهذه الصفات نتقبلها، ولا ننكر شيئاً منها ولا نرده، ونتوقف عندها، ولا نقول من قبل أنفسنا شيئاً، وإذا أثبتناها لم نشبهها بصفات المخلوق فنستحضر هذه الآية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ

السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١]، وقد تكررت هذه الآية في الشرح لأن فيها رداً على النفاة، ورداً على المشبهة.

ثم ذكر أن كل ما خطر بالبال، وكل ما دار في الخيال، فإن الرب بخلافه، كل ما تصوره المتصور أو تخيله في ذهنه، أو خطر بباله من الهيئات والكيفيات أو الصفات فإن الله تعالى بخلاف ذلك، ولعل الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فإذا كانوا لا يحيطون به علماً فإنهم لو فكروا وقدروا ونظروا وظنوا وحدسوا وتخلوا أن الله تعالى على هذه الهيئة، أو على هذه الصفة فإن كل ذلك ليس بصواب، والله بخلاف ذلك، ولا يحيطون به علماً. [الجبرين].

(وَلَا تَتَّوَلَّهْ بِتَأْوِيلٍ يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ) دليل على أن المصنف بريء من مذهب التفويض، وإن كان يشبهه في بعض جملة الأولى ما هو من ذلك. لكن ذكره لصفات الأفعال كالنزول والضحك وأمثالها، وإبانتة رحمه الله لكونها على ظاهرها، ولا ترد بتأويل يخالف الظاهر؛ دليل على أنه يقر بمعناها، وأن مذهبه رحمه الله على مذهب الأئمة في هذا الباب.

(وَلَا نُشَبِّهُهُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا بِسِمَاتِ الْمُحَدَّثِينَ) المذاهب المعارضة لمنهج السلف في الصفات هي في الجملة مذهبان:

مذهب التعطيل: وهو مذهب المؤولة، الذين عطلوا أسماء الرب سبحانه وصفاته.

مذهب المشبهة: الذين شبهوا صفات الله بصفات خلقه.

أما المعطلة من المتكلمين؛ كالجهمية والمعتزلة، ومن يشاركونهم في شيء من هذا كالأشعرية والماتريدية، وإن كان ثمة فرق بين الأشعرية والماتريدية وبين أئمة الجهمية والمعتزلة، فإن الأشاعرة يثبتون جملة من الصفات، ويتأولون جملة أخرى، وكذلك الماتريدية يثبتون جملة من الصفات ويتأولون جملة أخرى، والأشاعرة طبقات، وليسوا على درجة واحدة، وبعضهم أقرب إلى السنة من بعض. وفي الجملة: الأشاعرة أقرب إلى السنة والجماعة من الماتريدية، والأشعري رحمه الله أقرب من أصحابه إلى السنة والجماعة، والقاضي أبو بكر الباقلاني أقرب من جملة أصحاب الأشعري، وهلم جرا. فهم درجات في الجملة.

ومما شاع عن مذهب الأشاعرة أنهم لا يثبتون إلا سبعا من الصفات، والحقيقة: أن هذا هو مذهب لمتأخريهم، وأول من قرره وشرحه أبو المعالي الجويني، وإن كان أصل هذا المذهب قد ذكره البغدادي في كتبه، ثم درج عليه من بعد الجويني من الأشاعرة. وأما المتقدمون من الأشعرية كأبي الحسن إمام المذهب، والقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني، وابن فورك وأمثال هؤلاء فإنهم يثبتون هذه الصفات السبع

ويثبتون جملة من الصفات الخيرية: كالوجه، واليدين، وأمثال هذه الصفات. فالمقصود: أن الأشاعرة ليسوا على درجة واحدة، والاقتصار على إثبات سبع صفات هو مذهب غلاتهم كأبي المعالي الجويني ومن بعده.

وأما مذهب التشبيه، فأصله عن قوم من أئمة الرافضة، ثم دخل على جملة من الأحناف، أتباع محمد بن كرام السجستاني، ويقال: مذهب المعطلة هو مذهب المشبهة؛ لأن المعطل لم يقل بالتعطيل إلا بعدما شبه، أي: أنه قال بالتعطيل هروبا من التشبيه الذي ظنه لازما من إثبات الصفات.

تنبيه: لم يذهب أحد من المسلمين إلى تعطيل الرب سبحانه وتعالى عن مطلق الكمال، وإنما أثبتوا ما هو من أحكام الصفات، مع نفيهم لقيامها بالذات، فهذا هو مراد السلف بقولهم: إن هؤلاء معطلة. وكذلك المشبهة لم يذهب أحد من المسلمين إلى أن شبه الله بخلقه على التمام، فإن هذا هو الشرك في الربوبية، ولا يقع من مسلم، أو ينتسب إلى دين الإسلام، ولكن عندهم قدر من التشبيه، فمن هنا سموا مشبهة، وإن وقع فهو على سبيل النادر، وهذا النادر حكم عليه أهل العلم بالكفر.

(وَنَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) [الشورى: ١١] هذه الآية من أشرف قواعد الصفات، وهي جامعة لباب الصفات، فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ تنزيه له سبحانه وتعالى عن التشبيه، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ إثبات أسمائه وصفاته، فإن هذين الاسمين تضمننا جملة من الصفات؛ لأن السميع تضمن صفة السمع، وكذلك صفة الحياة؛ لأن السميع لا بد أن يكون حيا، إلى نحو ذلك من التراتيب.

(وَكُلُّ مَا تُخَيِّلُ فِي الذَّهْنِ، أَوْ خَطَرَ بِالْبَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِخِلَافِهِ) وهذا صحيح؛ لأنه سبحانه وتعالى لا يحاط به علما، وعليه يقال في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿سواء كان هذا الشيء موجودا أو متصورا أو مفروضا في الذهن، ومهما عارض أو تخيل المرء في ذهنه من الفروضات لكل صفة من صفاته، فإن الله ينزه عن هذه الكيفية؛ لأن العقل يمتنع أن يتصور أو يتخيل إلا كنهها وكيفا ناقصا، وعليه سمات المحدثات. [الغفيص].

وهنا قال المؤلف رحمه الله تعالى كلمة عظيمة، وهي أن: (وَكُلُّ مَا تُخَيِّلُ فِي الذَّهْنِ، أَوْ خَطَرَ بِالْبَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِخِلَافِهِ)، وذلك: أن المرء لا يمكن أن يتخيل شيئا أو أن يتصور شيئا إلا إذا رآه أو رأى مثله أو رأى جنسه أو وُصف له وصف



كيفية، وهذه الأربع لا تنطبق على صفات الله جل وعلا، فلهذا كل ما خطر بعقلك، أو تصوره قلبك فلتجزم بأنه جل وعلا بخلاف ذلك. وهذه قاعدة عظيمة والشيطان يأتي للمؤمن فيجعله يتصور، ويُصور له ربه جل وعلا على نحو من الصور؛ لأجل أن يُشغل العبد عن تنزيه الله جل وعلا، وعن إثبات الصفات لله جل وعلا على ما يجب له، وليدخله في نوع من الضلالات من التجسيم والتشبيه والتمثيل، ونحو ذلك، فذكر المؤلف القاعدة العظيمة في هذا، وهي: «أنه ما خطر ببالك أو تصوره قلبك فاعلم أن الله جل وعلا بخلافه». [صالح آل الشيخ].

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]

من هذه الصفة وهي صفة الاستواء وما بعدها؛ كصفة الكلام، والعلو، وأن الله فعَّال لما يريد، وأيضاً إثبات الرؤية، هي من الأمور التي أطال فيها المصنف؛ لأنها تحديداً هي التي كثر النزاع والكلام عليها في زمن المصنف، لا سيما وقد كان يعيش رحمه الله في وسط الأشاعرة؛ ولذا أكثر الاستدلال لهذه الأمور، بخلاف ما تقدّم، فإنّه اكتفى بدليل واحد من الكتاب أو السنة. [الفريح].

والضمير في قوله: (وَمِنْ ذَلِكَ) عائد إلى ما سبق قبل قليل وخاصة قوله: (وَكُلُّ مَا تُخِيلُ فِي الدِّهْنِ، أَوْ خَطَرَ بِالْبَالِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِخِلَافِهِ)، وصفة الاستواء لله سبحانه وتعالى دل عليها قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وآيات أخرى كثيرة. فصفة الاستواء لله سبحانه وتعالى ثابتة، جاءت في سبعة مواضع من القرآن الكريم دلت على إثبات صفة الاستواء على العرش منها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، كما وردت هذه الصفة في الأعراف، وفي طه، وفي الحديد، وفي غيرها.

وأهل السنة والجماعة يثبتون لله تبارك وتعالى صفة الاستواء كما يليق بجلاله وعظمته، وهي دالة على علوه تبارك وتعالى، وقد فسر السلف رحمهم الله تعالى الاستواء بقولهم: إن معنى «استوى» علا وارتفع، وهذه الصفة التي هي صفة الاستواء دالة على هذه المعاني، فإن الله تبارك وتعالى عال على خلقه، فهي دالة على صفة العلو لله سبحانه وتعالى التي هي صفة قائمة بالله أزلاً وأبداً، كما دل عليها السمع والعقل والفطرة، وهذا أحد الفروق بين الاستواء والعلو، مع أن الاستواء أحد أدلة العلو. كذلك أيضاً صفة الاستواء دالة على أن الله سبحانه وتعالى متصف بالصفات الفعلية، أي: أنه سبحانه وتعالى مستو على العرش كما يليق بجلاله وعظمته، وأن استواءه تبارك وتعالى من صفات فعله، ولهذا فإن استواءه بعد خلق السماوات وبعد خلق العرش، كما يدل على ذلك التعبير بقوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وكلمة «ثم» تدل على التأخير، فإن الله سبحانه وتعالى ليس مستوياً على العرش في الأزل، وإنما استوى على العرش بعد خلق العرش وبعد خلق السماوات والأرض كما قال: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩]، وهذا الإثبات لهذه

الصفة هو إثبات من غير تكييف، ولا تمثيل، ومن غير تحريف، ولا تعطيل، وإنما هو إثبات لصفة الاستواء كما يليق بجلاله وعظمته. [المحمود].

وصفة الاستواء على العرش دلّ عليها الكتاب والإجماع: فمن الكتاب ما استدل به المصنف، وهو قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وجاء إثبات صفة الاستواء على العرش في سبع آيات من كتاب الله تعالى.

وأجمع السلف على إثبات صفة الاستواء لله تعالى: ونقل الإجماع المصنف في هذه العقيدة؛ حيث قال بعد إirاده الحديث السابق: (فَهَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا أَجْمَعَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى نَقْلِهِ وَقَبُولِهِ...). ونقل الإجماع غير واحد من أهل العلم على ذلك؛ منهم الأئمة الأربعة في عصر تابعي التابعين وهم: «مالك» إمام أهل الحجاز، و«الأوزاعي» إمام أهل الشام، و«الليث» إمام أهل مصر، و«الثوري» إمام أهل العراق<sup>(١)</sup>.

ومعنى الاستواء في اللغة: العُلُو والاستقرار.

وجاء معنى الاستواء في كلام السلف رحمهم الله على أربعة معانٍ:

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ٣٩).

العلو، والارتفاع، والصعود، والاستقرار. والمعاني الثلاث الأول بمعنى واحد، وأما الاستقرار: فهو يختلف عنها، فيتحصل مما سبق أن الاستواء هو العلو والاستقرار.

قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، قال بعض السلف: إن معنى ﴿أَسْتَوَىٰ﴾ هنا: (قصد)، وهذا التفسير يُسمى تفسير باللازم؛ فإنه سبحانه في قوله: ﴿أَسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ﴾ مع ما أفاده لفظ ﴿أَسْتَوَىٰ﴾ من العلو، فإنه مُتَضَمِّنٌ للقصد أيضًا، والمعاني الأربعة السابقة هي المشهورة عند السلف، وهناك معانٍ أخرى قال بها بعض السلف، وكلها تُفيد العلو والاستقرار.

ومعنى العرش في اللغة: هو سرير الملك؛ قال تعالى عن يوسف: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وقال عن ملكة سبأ: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]. وعرش الرحمن: مخلوق عظيم، له قوائمٌ تحمله الملائكة، وهو أعظم المخلوقات، فهو سقفُ العالم؛ لأنه محيطٌ بالمخلوقات، خلقه الله جلَّ وعلا ثم استوى عليه، ولم يبين الله جلَّ وعلا ممَّا خلق هذا العرش، ولم يرد دليلٌ صحيح عن النبي ﷺ يبين ذلك؛ فالله أعلم بذلك، والكرسي غير العرش؛ لأن العرش هو ما استوى عليه الله جلَّ وعلا، والكرسي «موضع القدمين» كما صحَّ موقوفًا على ابن عباس عند الحاكم في

مستدركه (٢/ ٢٨٢)، والكرسي خلق صغير بالنسبة للعرش، والله أخبرنا عن كرسيه فقال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فهو أعظم من السماوات والأرض، فكيف بالعرش ووصفه؟!

وتحت هذا المبحث عدة فوائد:

أولاً: وُصف هذا العرش بأنه عظيم؛ قال تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]، وبأنه كريم؛ قال تعالى: ﴿فَتَعَلَى اللَّهِ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦].

ثانياً: مدح الله نفسه بأنه ذو العرش؛ فقال: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥].  
ثالثاً: أخبر الله عز وجل أن للعرش حملة، وأن عددهم ثمانية؛ فقال: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

رابعاً: أخبر الله سبحانه أن عرشه كان على الماء قبل خلق السماوات الأرض؛ فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، وجاء من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ». أخرجه البخاري (٣١٩١).

خامسًا: أخبر النبي ﷺ أَنَّ للعرش قوائم؛ فعن أبي سعيد الخدري: أَنَّ النبي ﷺ قال: «لَا تُخَيِّرُونِي مِنْ بَيْنِ الْأَنْبِيَاءِ، فَإِنَّ النَّاسَ يَصْعَقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنَ قَوَائِمِ الْعَرْشِ...». أخرجه البخاري (٤٦٣٨)، ومسلم (٢٣٧٤).

سادسًا: أخبر النبي ﷺ أَنَّ العرش فوق الْفِرْدَوْس؛ فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النبي ﷺ قال: «إِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، أَرَاهُ فَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ». أخرجه البخاري (٢٧٩٠).

سابعًا: أخبر النبي ﷺ: أَنَّ الشمس كلما غربت تسجد تحت العرش؛ فعن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ لأبي ذر حين غربت الشمس: «أَتَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ؟»، قلتُ: الله ورسوله أعلم، قال: «فَإِنَّهَا تَذْهَبُ حَتَّى تَسْجُدَ تَحْتَ الْعَرْشِ فَتَسْتَأْذِنَ فَيُؤْذَنُ». أخرجه البخاري (٣١٩٩).

والمخالفون لأهل السنة من المبتدعة؛ كالجهمية، والمعتزلة، ومتأخري الأشاعرة يؤوّلون صفة الاستواء بالاستيلاء، ويفسّرون العرش بالملك، فيقولون: ﴿أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] أي: استولى على الملك، وهذا تأويل باطل.

واستدلوا ببيتٍ نسبوه للأخطل النصراني، وليس هذا البيت بمشهورٍ عنه، بل قُدِّحَ في هذا البيت، وأنه مختلقٌ مصنوع لا يُعرف في اللغة، وهذا البيت هو قول الشاعر - إن صح -:

قَدِ اسْتَوَى بِشُرِّ عَلَى الْعِرَاقِ    مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ أَوْ دَمٍ مُهْرَاقِ

فقالوا: استوى هنا بمعنى استولى بشر، وهو الملك على العراق، وليس المعنى: أن بشراً اعتلى وارتفع على العراق، كما يظن من يُفسِّر الاستواء بالعلو والارتفاع، فقالوا: هذا بيتٌ عربيٌّ دلَّ على معنى الاستيلاء، فنحن نستدلُّ بلغة العرب، هذا البيت هو حجتهم.

والرد عليهم من عده وجوه منها:

١ - أن تأويلكم مخالف لطريقة السلف وإجماعهم.

٢ - أنه مخالفٌ لظاهر النصوص.

٣ - أنه لا دليل عليه، فقد جاء إثبات الاستواء في سبع آيات من القرآن، ليس في واحدة منها أن استوى بمعنى استولى، ولو كان كذلك لبيّن الله عزَّ وجل ذلك، ولو في آية واحدة.



٤ - أن استدلالكم في البيت نوقش بعدة أمور منها: أن هذا البيت مصنوعٌ ومختلقٌ على اللغة؛ فلا يعرف له سندٌ يثبت، وهو غير معروفٍ في ديوان الأخطل، وأنكره غير واحد من أئمة اللغة، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية<sup>(١)</sup>. ولو صحَّ فيحتمل أن يكون قيل بعد تغير اللسان العربي، وشيوع اللحن فيه؛ وحينئذ لا يصلح أن يكون حجة في لغة العرب، ودخل اللحن في اللغة بعدما اتسعت الفتوح، ودخل الأعاجم في الإسلام، واختلطوا مع المسلمين. كذلك لو صح قوله قبل شيوع اللحن، فإن القرينة في البيت تعضد أن يكون «استوى» بمعنى «استولى»؛ لأنه ليس من الممكن أن يكون بشر اعتمد على العراق وصعد فوقها. ولو جاز تفسير «الاستواء» بـ«الاستيلاء»، لجاز أن نقول: إن الله عز وجل مستوٍ على السماوات والأرض، وأنه مستوٍ على الهواء والبحار والجبال والإنسان والبعير وغيره من الحيوانات؛ لأن الله مستولٍ عليها؛ فهي تحت قهره وأمره، ولا شك أن المؤولة لا يقولون بهذا الاستواء فتعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا. وتفسير الاستواء بالاستيلاء يدلُّ على أن هناك مغالبة ومنازعة في الاستيلاء على العرش، إذ يفهم منه أن العرش قبل ذلك ليس تحت ملك الله تعالى ثم إنَّ الله تعالى استولى عليه وملكه، ولا يقول هذا عاقل فتعالى ربُّنا عما

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٤٦/٥).

يقولون. ولا يُعرف في اللغة أن استوى بمعنى استولى، فلم يُقله أحد من أئمة اللغة  
المعتبرين؛ قال ابن القيم: «ولفظ الاستواء في كلام العرب الذي خاطبنا الله به وأنزل  
به كلامه نوعان: مُطلق، ومقيّد؛ فالمطلق: ما لم يوصل معناه بحرف؛ مثل قوله:  
﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَىٰ ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [القصص: ١٤]، وهذا معناه:  
كَمُلَ وتمّ، يُقال: استوى الزرع، واستوى الطعام.

وأما المقيّد: فثلاثة أضرب:

أحدها: مقيّد بـ(إلى)؛ كقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت:  
١١]، وهذا بمعنى: العُلُو والارتفاع بإجماع السلف.

الثاني: مقيّد بـ(على)؛ كقوله تعالى: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقوله:  
﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله: ﴿فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩]،  
وهذا معناه أيضًا: العُلُو والارتفاع والاعتدال، بإجماع أهل اللغة.

الثالث: المقرون بواو المعية التي تُعَدِّي الفعل إلى المفعول معه؛ نحو: استوى  
الماء والخشبة، بمعنى: ساواها.

فهذه معاني الاستواء المعقولة في كلامهم، ليس فيها «استولى» البتة، ولا نقله أحد من أئمة اللغة الذين يعتمد قولهم، وإنما قاله متأخرو النحاة، ممن سلك طريق المعتزلة والجهمية. والذين قالوه لم يقولوه نقلاً، فإن ذلك مجاهرة بالكذب، ولكن قالوه استنباطاً وحملاً منهم للفظ «استوى» على «استولى»؛ ولذلك لما سمع أهل اللغة ذلك أنكروه غاية الإنكار. قال ابن الأعرابي وقد سُئل: هل يصح أن يكون «استوى» بمعنى «استولى»؟ فقال: لا تعرف العرب ذلك، وهو من أكابر أئمة اللغة<sup>(١)</sup>، وردَّ ابن القيم على من يفسر الاستواء بالاستيلاء باثنين وأربعين وجهًا.

وخلاصة الكلام: أن هؤلاء المبتدعة حرّفوا في هذه الصفة، وزادوا لامًا فقالوا: (استوى) بمعنى: (استولى)، وهذا تحريفٌ لفظيٌّ ومعنويٌّ، وشابهوا اليهود بذلك حينما زادوا نونًا، لَمَّا قيل لهم: قولوا: (حطّة)، فقالوا: (حنطة)، وفي هذا يقول ابن القيم:

نُونُ الْيَهُودِ وَلَا مَجْهَمِي هُمَا فِي وَحْيِ رَبِّ الْعَرْشِ زَائِدَتَانِ

[الفريح].

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ص: ٣٢٠).

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَٰمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «رَبُّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ تَقَدَّسَ اسْمُكَ»، وَقَالَ لِلْجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «أَعْتَقْتُهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِحُصَيْنٍ: «كَمْ إِلَهًا تَعْبُدُ؟»، قَالَ: سَبْعَةٌ: سِتَّةٌ فِي الْأَرْضِ، وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ لِرَغَبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟»، قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «فَاتْرُكِ السِّتَّةَ، وَاعْبُدِ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، وَأَنَا أُعَلِّمُكَ دَعْوَتَيْنِ»، فَأَسْلَمَ، وَعَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ اأَلْهِمْنِي رُشْدِي، وَقِنِي شَرَّ نَفْسِي». وَفِيمَا نُقِلَ مِنْ عِلَامَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ: «أَنَّهُمْ يَسْجُدُونَ بِالْأَرْضِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ إِلَهُهُمْ فِي السَّمَاءِ». وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةٌ كَذَا وَكَذَا - وَذَكَرَ الْخَبَرَ إِلَى قَوْلِهِ -: وَفَوْقَ ذَلِكَ الْعَرْشُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ ذَلِكَ». فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا أَجْمَعَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى نَقْلِهِ وَقَبُولِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِرَدِّهِ وَلَا تَأْوِيلِهِ، وَلَا تَشْبِيهِهِ وَلَا تَمْثِيلِهِ.

من هذه الآية وما بعدها من الأدلة، بدأ الشيخ يتحدث عن مسألة كبرى؛ ألا وهي مسألة إثبات العلو لله سبحانه وتعالى، وصفة العلو لله سبحانه وتعالى من القضايا الكبار في العقيدة الإسلامية التي قررها الأئمة سلفا وخلفا، ومن القضايا الكبار

التي خاض فيها المتكلمون قديماً وحديثاً. وإن الإنسان ليصيبه أشد الحزن حينما يرى كثيراً من الناس، بل كثيراً من المنتسبين للعلم ممن لم يدرس ويتفهم عقيدة السلف الصالح، لا يقر بهذه الحقيقة الكبرى، قضية إثبات أن الله سبحانه وتعالى في جهة العلو في السماء وأنه فوق المخلوقات، فلقد ماج المتكلمون منذ القرن الأول وإلى عصرنا الحاضر في هذه القضية التي جاء الدليل عليها في كتاب الله تعالى وفي سنة رسوله بما يزيد على أكثر من ألف دليل.

وهذه حقيقة تدل على أهمية مدارس منهج السلف الصالح، وتربية الأمة عليه، وتنشئتهم على أصوله، ولكن عمي عن هذه الحقيقة ألوف مؤلفة ممن ينتسب إلى الإسلام، فمنذ القرون الأولى وإلى عصرنا الحاضر نشأ فئام ممن نهج منهج المتكلمين أو تأثر بهم، إذا سألته: عن علو الله، أو سألته بسؤال رسول الله ﷺ حين سأل الجارية وقال لها: «أَيْنَ اللَّهِ؟» قالت: في السماء. أخرجه مسلم (٥٣٧). أقول إذا سألته أين الله؟ أو إذا سألته: هل تقر بأن الله سبحانه وتعالى في العلو فوق خلقه بائن منهم؟ قال لك: لا. لا يجوز أن تقول هذا، إنك إذا قلت هذا فأنت تشبه الله بخلقه، وتجسمه وتقول: إنه متحيز في مكان. هكذا يقولون. ولو سألت هؤلاء: ماذا تقولون؟ تجدهم يختلفوا في ذلك على قولين:

بعضهم يقول: الله في كل مكان. وهذا قول لبعض المتكلمين.

وبعضهم يقول: الله لا داخل العالم ولا خارجه.

وأهل السنة والجماعة وعلى رأسهم سيد الأولين والآخرين محمد ﷺ وصحابته من بعده، والسائرون على منهاجه يقولون: إن الله في السماء، إن الله تبارك وتعالى بائن من خلقه فوق العالم، على العرش استوى استواء يليق بجلاله وعظمته.

مع العلم أن هذه القضية التي وقع فيها المخالفة من قبل المتكلمين والفلاسفة والمبتدعة تكاد تكون من المعلوم من الدين بالضرورة؛ لأن من قرأ كتاب الله من أوله إلى آخره، ومن اطلع على سنة رسول الله ﷺ وأقوال سلف الأمة - خاصة القرون المفضلة - علم علم اليقين ثبوت هذه الصفة لله ثبوتاً يقينياً لا مجال معه للشك والارتياب.

وهي من الأمور الظاهرة التي يميز فيها بين من ينهج منهج السلف الصالح، ومن ينهج نهج من خالفهم من المتكلمين، فالأدلة صريحة في ذلك، ونحن سنعرض لما ذكره الشيخ من أدلة، أما استقصاء الأدلة فيرجع فيها إلى الكتب التي ألفت في هذا الموضوع بالذات، ومنها: كتاب العلو لهذا الإمام الذي نشره كتابه ابن قدامة،

فإن له كتاباً مطبوعاً اسمه العلو، ومنها كتاب العلو أيضاً لشيخ الإسلام الإمام الذهبي رحمه الله تعالى، وقد اختصره الشيخ الإمام المحدث ناصر الدين الألباني في كتاب سماه مختصر العلو وخرج أحاديثه فجزاه الله خيراً وأثابه، وغيرها من الكتب، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب السنة ومن كتب العقيدة السلفية إلا وفيه تقرير للأدلة الدالة على أن الله سبحانه وتعالى في العلو.

وليست أدلة العلو مقتصرة على دلائل الكتاب والسنة، بل دلت على ذلك الفطرة، فإن الله فطر عباده جميعاً - حتى ذلك الذي يقول: إن الله في كل مكان - فطر عباده جميعاً على أنه سبحانه وتعالى في العلو، وقد كان من مواقف السلف رحمهم الله تعالى العملية الاستدلال بدليل الفطرة على تقرير هذه القضية.

فقد ذكر أن أحد أئمة السلف دخل على الإمام الجويني أحد الأشاعرة وهو يلقي درسه على المنبر يقرر فيه عقيدته الأشعرية، ومما قرره إنكار أن الله في العلو، فكان هذا الشيخ يتكلم ويلقي درسه أمام الناس، ويقول: إن الله كان ولا مكان، وهو الآن على ما كان عليه، ويقرر نفي العلو عن الله سبحانه وتعالى، فقال له أحد الشيوخ الحاضرين واسمه الهمداني: يا إمام - يخاطبه أمام الناس - دعنا من أقوالك، ومن حججك، ما هذه الحاجة التي يجدها كل واحد منا، ما أراد ربه قط إلا ورفع بصره

إلى السماء، أجب عن هذه القضية الفطرية. قال: فنزل الإمام الجويني من المنبر وهو يقول: حيرني الهمداني، حيرني الهمداني، وجلس بين أصحابه يبكي بكاء شديداً، ومعلوم أنه في آخر أمره رجع وأبطل تأويل الاستواء بالاستيلاء، وبين أنه يجب إثبات هذه الصفات ومنع من تأويلها على تفصيل في مذهبه رحمه الله تعالى.

لكن المهم هو كيف أن الفطرة التي فطر الله سبحانه وتعالى العباد عليها، دالة يقيناً على أن الله سبحانه وتعالى في العلو.

قال: وقوله تعالى: ﴿عَٰمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ولا يقول عاقل: إن «في» هنا ظرفية، وأن الله داخل في السماء؛ لأن القول بأن الله داخل في السماء يلزم منه أن السماء فوقه، وأنها محيطة به، وهذا لا يقول به عاقل.

وهذه الآية من أدلة علو الله تعالى على جميع مخلوقاته، ولها معنيان، كل منهما صحيح: أحدهما: أن السماء هنا يقصد بها العلو وليس مجرد السماء التي نشاهدها وهي سماء الدنيا أو ما فوقها، والقول بأن السماء تعني مطلق العلو مستخدم كثيراً، فتقول: طار الطائر في السماء، وحلقت الطائرة في السماء، وأنت لا تقصد أنها داخل



السماء، بل تقصد أنها ارتفعت في العلو، ومن ذلك إنزال الله المطر من السماء، أي: العلو، إذن قوله: ﴿عَأْمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ أي: العلو المطلق على جميع المخلوقات.

الثاني: أن تكون «في» بمعنى «على»، فقوله: ﴿عَأْمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ أي: من على السماء، وقد جاءت «في» في اللغة العربية بمعنى «على» كثيراً. يقول الله تعالى عن فرعون لما أراد أن يصلب السحرة المؤمنين قال: ﴿وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] فقوله: ﴿فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ لا يقصد به أنه سيضعهم في داخل تلك الجذوع وإنما سيصلبهم على تلك الجذوع وهذا واضح والله الحمد.

ثم قال الشيخ رحمه الله: وقول النبي ﷺ: «رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، تَقَدَّسَ اسْمُكَ». أخرجه أبو داود (٣٨٩٢). هذا الحديث رواه أبو داود والإمام أحمد وغيره، لكنه حديث ضعيف؛ لأن فيه راوياً يقال له: زيادة الأنصاري، متكلم فيه وقد تفرد بهذا الحديث، ومن ثم فنحن حينما نتحدث عن مثل هذا الحديث نقول: هذا الحديث ضعيف. وليس هو الدليل الوحيد على هذه المسألة حتى لا يأتي قائل ويقول: إنكم تحتجون لمذاهبكم بالأحاديث الضعيفة. وهنا مسألة لا بد من بيانها تتعلق بهذا الأمر، فابن قدامة رحمه الله استشهد بحديث تكلم فيه العلماء وقالوا: ضعيف، فقد يدخل من هذا الباب بعض المخالفين لأهل السنة ويقول: إن كثيراً

من كتب السنة التي تروى بالأسانيد يذكرون أحياناً أحاديث ضعيفة، فكيف تذكر هذه الأحاديث في باب العقائد؟ وكيف يتساهل في إيرادها والاحتجاج بها؟ والجواب عن ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن هؤلاء العلماء لم يثبتوا هذه الصفة أو تلك بحديث ضعيف يكون هو العمدة في الباب، وإنما يثبتونها بالأحاديث الصحيحة أولاً، فما أوردوه بعد من حديث ضعيف فإنه يتقوى بما ورد من الصحيح، وإن لم يتقو فإن الصفة المقصودة ثابتة، لأن الدليل الصحيح دل عليها. فليس إثبات العلو لله سبحانه وتعالى مقتصرًا على هذا الحديث الذي معنا والذي استشهد به ابن قدامة رحمه الله وإنما هناك أحاديث أخرى كثيرة وصحيحة سيرد بعضها، بل والأدلة من القرآن أكثر من ذلك.

الوجه الثاني: أن العلماء إذا أوردوا تلك الأحاديث وهي ضعيفة، فإنهم يوردونها بالأسانيد وإيرادها بالأسانيد يرفع العهدة عنهم ويجعل العهدة على القارئ والمطلع. والمحذور أن يصحح حديثاً ضعيفاً أو أن يحتج به وحده مع ضعفه، لكن إذا أوردته بالإسناد فقط ولم يحكم عليه فحينئذ يكون قد أعذر لنفسه، فعلى القارئ وطالب العلم أن ينظر في هذا الإسناد وأن يسأل أهل الشأن إذا كان لا يستطيع التمييز بين الصحيح وغيره. ولهذا نجد بعض من جمع الدواوين في

الحديث كالبخاري ومسلم مثلاً اشترط ألا يورد في كتابه إلا الصحيح، فليس في صحيح البخاري أو صحيح مسلم إلا ما هو صحيح. أما أبو داود والترمذي وابن ماجه والنسائي والإمام أحمد فلم يشترطوا ذلك؛ ولذلك ففي كتبهم الصحيح والحسن والضعيف. كذلك أيضاً كتب السنة الأخرى كالسنة لابن أبي عاصم، والسنة للخلال والسنة للالكائي والعلو للذهبي، وغيرها هذه الكتب وإن وردت فيها إلى جانب الأحاديث الصحيحة روايات ضعيفة، إلا أنهم أوردوها بالأسانيد فالعهدة على القارئ.

الثالث: أن إيرادها وإن كانت من طرق أحياناً ضعيفة إلا أن فيها فائدة كبرى، وهي أن هذه الرواية قد تتقوى بغيرها وقد تقوى غيرها، فأحياناً تكون الرواية ضعيفة، لكن ترد في كتاب آخر من كتب السنة أو الحديث من طريق آخر، فإذا جمعنا ذلك الطريق إلى هذا الطريق تبين منه أنه حديث ثابت، وقد يكون هذا الحديث روي من طريق فيه رجل ضعيف، فيتبين من الرواية الأخرى أنه مروي من طريق آخر عن غير هذا الراوي الضعيف فيصح أو يرتقي إلى درجة الحديث الحسن. وكثير من الأحاديث إذا جمعت طرقها وفحصها العالم التحرير في علم

الحديث، تبين له أنها تتقوى فتصل إلى درجة الحسن أو تصل أحياناً إلى درجة الصحيح. إذن إيراد هذه الأحاديث فيه فائدة ونكتفي بهذه الأجوبة.

فقوله ﷺ: «رَبَّنَا اللَّهُ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، تَقَدَّسَ اسْمُكَ». هذا الحديث كما أشرنا قبل قليل وإن كان ضعيفاً، إلا أنه يواكب الأحاديث الدالة على أن الله سبحانه وتعالى في السماء. قوله: «الذي في السماء» أي: في العلو. «تقدس اسمك» أي: تنزه اسمك، فهو كقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]. ثم يقول ابن قدامة: وقال للجارية: «أَيْنَ اللَّهُ؟»، قالت: في السماء، قال: «أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». أخرجه مسلم (٥٣٧). وقد تأول المتأولة هذا الحديث الصريح؛ لأنه يخالف منهج المتكلمين في أمرين مهمين جداً:

أحدهما: أنه يجوز السؤال عن الله بـ«أين»، وأن هذا السؤال لا يلزم منه لازم باطل؛ كالتجسيم أو المكان أو غير ذلك؛ لأن الرسول ﷺ وهو سيد الخلق وأعلمهم بالله سأل بـ«أين»، وقال للجارية: «أَيْنَ اللَّهُ؟».

الثاني: أن الجارية أشارت بيدها أو برأسها، وقالت: في السماء، فأقرها رسول الله ﷺ وقال: «أَعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ». إذن هذا يدل دلالة صريحة قطعية على أن الله

سبحانه وتعالى في العلو وأنه في السماء، وأنه يسأل عنه بـ«أين» ولا يلزم من ذلك لازم باطل كما يدعي هؤلاء.

والعجيب أيضاً أن المتكلمين خاضوا وتأولوا هذا الحديث الصحيح تأويلات غريبة جداً، فبعضهم ضعف رواية «أين» وقال: الرواية الصحيحة: «من الله؟» فيقال له: أين وردت كلمة من؟ ومن الذي رواها؟ والأئمة الجهابذة يروونها بالأسانيد الصحيحة بلفظ «أين»، إن من المؤسف أن الواحد من هؤلاء يرد هذه الرواية الصحيحة ويرد الحديث خوفاً من أن يدل على بطلان ما يعتقدوه هو ويقول به. وبعضهم أجاب بجواب أعجب من هذا فزعم أن الرسول ﷺ لم يقصد حينما قال: «اعتقها فإنها مؤمنة» إقرارها على قولها بأن الله في السماء، وإنما أراد أن يبين هل هي تعبد الأصنام أم تعبد الله، فسألها «أين الله» فقالت: في السماء، فدل على أنها لا تعبد هبل ولا العزى؛ لأنها لو كانت تعبد واحداً منهما، لقالت: هبل أو العزى في مكة أو في الطائف، فلما قالت: في السماء. دل ذلك على أنها تعبد الله ولا تعبد الأصنام. وهذا تأويل ضعيف جداً، ولا يمكن أن يقول عاقل: إن الرسول ﷺ لما أتى بها كان يقصد هذا المعنى البعيد الذي لا يدل عليه اللفظ ولا السياق، فهذه تأويلات بعيدة لا يليق بمن يتسبب إلى العلم أن يلجأ إليها خوفاً من إثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسه

وأثبت له رسوله الله، بل هي تمحلات اضطر إليها هؤلاء بسبب هذا الاعتقاد الباطل الذي اعتقدوه وهو توهمهم أن القول بأن الله في السماء، يلزم منه أن الله محتاج إلى مكان، وأن المخلوقات تحوزه ونحو ذلك من اللوازم الباطلة التي توهموها.

وقال النبي ﷺ لحصين - وهو والد عمران بن حصين - : «كَمْ إِلَهًا تَعْبُدُ؟» قال: سبعة ستة في الأرض وواحد في السماء. قال: «مَنْ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْيَتِكَ؟» قال: الذي في السماء. ستة: يعني ستة أصنام من أصنام الجاهلية التي كانت موجودة في مكة وغيرها وواحد في السماء، أي: الله سبحانه وتعالى فهو يعبد هؤلاء جميعاً، فقال له الرسول: «مَنْ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْيَتِكَ؟» أي: من الذي تعلم أنه يقدر على تحقيق الخير الذي تريده وكشف الضر الذي تخشاه وتريد زواله؟ من هو الذي ترغب وترهب إليه؟ فقال: الذي في السماء. أي: الله سبحانه وتعالى. قال له: «فَاتْرُكِ السَّتَّةَ، وَاعْبُدِ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، وَأَنَا أَعْلَمُكَ دَعْوَتَيْنِ». فأسلم ﷺ وعلمه النبي ﷺ أن يقول: «اللَّهُمَّ أَهْمْنِي رُشْدِي، وَقْنِي شَرَّ نَفْسِي». أخرجه الترمذي (٣٤٨٣). ووجه الدلالة منه قوله: «وواحد في السماء» وهو يدل على أنه يقصد بقوله: في السماء؛ أن الله سبحانه وتعالى في العلو، ولهذا قال: «مَنْ لِرَغْبَتِكَ وَرَهْيَتِكَ؟» قال: الذي في السماء، وهذا دال على أن حصينا حتى قبل إسلامه كان يؤمن بأن الله سبحانه وتعالى في السماء، ولقد

كانوا في الجاهلية يؤمنون بذلك، وهذا معروف ومشهور عند أهل الجاهلية، فهذا الحديث دال على إثبات العلو لله سبحانه وتعالى.

وكما أسلفنا في قولنا «في السماء» ليس معناه أن السماء تحيط به، أو أنه داخل السماء، وإنما المعنى: «في السماء» أي: في العلو، أو «في السماء»: أي: على السماء، وكلا المعنيين صحيح.

(وَفِيمَا نُقِلَ مِنْ عِلَامَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ: «أَنَّهُمْ يَسْجُدُونَ بِالْأَرْضِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ إِلَهُهُمْ فِي السَّمَاءِ»)، «يسجدون بالأرض» أي: يسجدون على الأرض، وقد قال النبي ﷺ عن الخصائص التي اختص بها مع أمته: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا». أخرجه البخاري (٣٥٣)، ومسلم (٥٢١). والشاهد قوله: «وَيَزْعُمُونَ أَنَّ إِلَهُهُمْ فِي السَّمَاءِ»، أي: في العلو أو على السماء، وقوله: «وَيَزْعُمُونَ» الزعم يرد بمعنى الظن، وفيما يشك فيه، وبمعنى الكذب، وبمعنى القول أو الخبر<sup>(١)</sup>، وهو المقصود هنا، والمعنى أن النبي ﷺ وأصحابه يقولون ويخبرون بأن إلههم في السماء، وقد ورد في إحدى النسخ الخطية المتقدمة للعلو

(١) انظر المصباح المنير مادة: زعم.

للذهبي لفظ الرواية الأولى - من غير طريق ابن قدامة - «ويعلمون» بدل «ويزعمون»، كما نبه على ذلك المحقق وفقه الله تعالى، وهي موافقة في المعنى لما ذكرناه.

(وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةٌ كَذَا وَكَذَا وَذَكَرَ الْخَبَرَ إِلَى قَوْلِهِ: وَفَوْقَ ذَلِكَ الْعَرْشُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ ذَلِكَ». أخرج أبو داود (٤٧٢٣). وهو أيضا دال على إثبات صفة العلو لله سبحانه وتعالى، ففيه وصف ما بين سماء إلى سماء مسيرة كذا خمسمائة عام، والشاهد قوله: «وَفَوْقَ ذَلِكَ الْعَرْشُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ ذَلِكَ»، وهذا نص صريح أن فوق السماوات العرش، وأن الله سبحانه وتعالى فوق العرش، وهذا دليل على إثبات علو الله تعالى على جميع المخلوقات. [المحمود].

وعلو الرب سبحانه وتعالى صفة أزلية، لم يزل سبحانه وتعالى عليا، وأما الاستواء على العرش المذكور في هذه الآيات، فهو بعد خلق العرش، والعرش مخلوق حادث بعد أن لم يكن، وثمة بعض المعاني التي فسر بها الاستواء على العرش، فمنهم من قال: صعد، وهذا ليس بجيد في التفسير، ومنهم من قال: استقر، وهذا أبعد منه، وإن كان بعض أهل العلم من بعض أئمة اللغة كمعمر بن المثنى



يذهب إلى مثل هذا؛ لكنه ليس بفاضل؛ لأنه تعبير فيه توسع في حق الله سبحانه وتعالى، وأشد بعدا من هذين (صعد واستقر) ما قاله بعض متأخري أهل السنة أنه الجلوس على العرش وهذا غلط، ولا يجوز أن يذكر في حقه سبحانه وتعالى، بل يقال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أي: علا على العرش. وأما قول النبي ﷺ: «ربنا الله...» فهو على جهة الدعاء، وقد رواه أبو داود، والحديث متكلم فيه؛ لكن من أهل العلم من قواه، وهذا الحديث والآيتان من قبله وما ذكره بعده كحديث معاوية بن الحكم، كلها تدل على إثبات علو الرب سبحانه. وقد قال جملة من علماء السنة كبعض أصحاب الشافعي وبعض أصحاب أحمد كابن القيم وشيخ الإسلام ابن تيمية: إن دلائل العلو في القرآن أكثر من ألف دليل.

وهناك طريقة عند علماء السنة في الاستدلال على الصفات، وهي طريقة التنوع، فالعلو عندهم يثبت بجملة من الأدلة، منها:

ذكره سبحانه وتعالى أنه في السماء، كقوله تعالى: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]. وذكره سبحانه وتعالى لفوقيته، في مثل قوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]. وذكره سبحانه وتعالى لعروج الأشياء إليه، وذكره لصعود الأشياء إليه: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَكُوتُ وَالرُّوحُ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

وذكره سبحانه وتعالى للنزول كتزول الملائكة من عنده، وإنزاله للكتب، والأمر، والرحمة وغيرها، كقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَكِ وَالرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر: ٤]، ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ﴾ [إبراهيم: ١].

فجملة هذه الأدلة بتنوعها تدل دلالة قاطعة مطردة على إثبات العلو لله تعالى، وعلوه سبحانه وتعالى من أخص صفاته، وقد أجمع عليه السلف وكثير من الخلف، حتى من انتسب إلى بعض الطرق الكلامية كأبي الحسن الأشعري، وكعبد الله بن سعيد بن كلاب، فإن هذين وأمثالهما من المقاربين للسنة من المتكلمين يثبتون العلو، وأما نفي الأشاعرة المتأخرين للعلو فإن هذا مذهب دخل عليهم من المعتزلة، وقد صنف ابن كلاب كتابه: الصفات، ورد فيه على المعتزلة في مسألة العلو بالعقل والنقل.

ومسألة العلو حكى الإجماع عليها جملة من الأئمة، حتى إن شيخ الإسلام ذكر في درء التعارض هذا الإجماع عن بضعة عشر إماما من كبار أئمة أهل السنة والجماعة، فهي مسألة متواترة صريحة في كلام الله ورسوله، فضلا عن كون علوه سبحانه وتعالى يثبت بالعقل، ويثبت بدليل الفطرة، فإن الله فطر الخلق على أنه سبحانه وتعالى في السماء. ويراد بكونه سبحانه وتعالى (في السماء) أي: أنه على

السما، وأما ما قد يتبادر إلى ذهن بعض الجهال أنه في سما خلقها، كما تقول: إن الملائكة في السما، فهذا مما ينزه عنه الرب سبحانه وتعالى، فإنه قد قال: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣]. إذن قوله: ﴿عَآمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] أي: على السما، أو يراد بالسما العلو، أي: من في العلو، وليس وسط السما.

أما قصة حديث الجارية، وهو حديث معاوية بن الحكم السلمي فقد رواه مسلم في صحيحه، في سياق فيه طول، وفي آخره: قال معاوية: (وكانت لي جارية ترعى غنما لي قبل أحد والجوانية، فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون، لكنني صككتها صكة، فأتيت رسول الله ﷺ فعظم ذلك علي، فقلت: يا رسول الله أفلا أعتقها؟ قال: «إِئْتِنِي بِهَا»، قال: فأتيته بها، فقال لها: «أَيْنَ الله؟» قالت: في السما، قال: «مَنْ أَنَا؟» قالت: أنت رسول الله، قال: «أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ».

وهذا الدليل صريح في أنه سبحانه وتعالى في السما، وصريح في جواز أن يسأل عنه سبحانه وتعالى بـ (أين)، وهذا ما منعه أهل البدع، قالوا: ولا يجوز أن يسأل

عن الرب بـ (أين)، فيرد عليهم: إن أعلم الخلق به، وهو محمد ﷺ قال للجارية وهي على قدر يسير من العلم: («أَيْنَ اللهُ؟») قالت: في السماء).

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَصِينٍ: «كَمْ إِلَهًا تَعْبُدُ؟»، قال: سَبْعَةٌ: سِتَّةٌ فِي الْأَرْضِ، وَوَاحِدًا فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ لِرَعْبَتِكَ وَرَهْبَتِكَ؟»، قَالَ: الَّذِي فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «فَاتْرُكِ السِّتَّةَ، وَاعْبُدِ الَّذِي فِي السَّمَاءِ، وَأَنَا أَعْلَمُكَ دَعْوَتَيْنِ»، فَأَسْلَمَ، وَعَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ أَهْمِنِي رُشْدِي، وَفَنِي شَرَّ نَفْسِي»). هذا الحديث داخل في أدلة إثبات علو الله عز وجل، وفيه إشارة إلى أن المشركين كانوا في الجملة يقرون بأصول الصفات، وهذا من دلائل أهل السنة في ردهم على المعطلة، فالمعطلة تقول: إن إثبات الصفات على ظاهرها مخالف لدليل العقل. قال علماء السنة: إن القرآن نزل وعارضه المشركون بالكذيب، وقالوا عن صاحبه الذي نزل عليه: إنه ساحر، وقالوا: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]، إلى غير ذلك، فالقصد أن آيات الصفات لو كان فيها ما يعارض دليل العقل لا يعترض به المشركون. فإنه لم ينقل عن واحد من المشركين، لا من العرب ولا من اليهود ولا من النصارى؛ الذين بلغهم القرآن، أنه اعترض بدليل عقلي على صفة من الصفات، مع أنهم حاولوا الطعن في بعض أخبار القرآن من جهة العقل، كقول الله تعالى عن كافرهم: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ ۖ قَالَ مَنْ يُحْيِ

أَلْعِظْلَمْ وَهِيَ رَمِيمٌ» [يس: ٧٨]، فهذا اعتراض بالعقل على مسألة البعث، ولما ذكر سبحانه البعث قال: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾ [التغابن: ٧]؛ لكنه لم يذكر أنهم كذبوا بأسمائه وصفاته، فهذا يدل على أن المشركين لم يقع منهم الإنكار لشيء من أسماء الرب وصفاته في الجملة.

فإن قال قائل: فقد أنكر سهيل بن عمرو اسم الرحمن في صلح الحديبية، كما جاء في الصحيح لما قال النبي ﷺ لعلي: «اُكْتُبْ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» قال سهيل بن عمرو: أما الرحمن فلا أدري ما هو، ولكن اكتب (باسمك اللهم). أخرجه مسلم (١٧٨٤). فهذا ليس من باب المعارضة العقلية، بل من باب: أن سهيل بن عمرو ومن في دائرته من المشركين ما كانوا يعرفون أن هذا الاسم مضاف لله سبحانه وتعالى. فهذا نوع من الجهل وليس من المعارضة العقلية، والدليل على ذلك: أن المشركين كان منهم من يسمى بعبد الرحمن، كعبد الرحمن الفزاري، الذي قتله أبو قتادة الأنصاري في غزوة ذي قرد كما في الصحيح وكان مشركا، مات على الشرك. فالقصد أن قول سهيل بن عمرو: «أما الرحمن فلا أدري ما هو»، هو كما قال لا يدري ما هو، أي: أنه جاهل به وليس معارضا له بالعقل، ولهذا لم ينكر سهيل أن الله رحيم؛ لأنهم كانوا يقرون بذلك، وفي الجملة فباب الربوبية قد أقر به المشركون.

وتعلم أن الصفات والأسماء هي من أخص مقامات الربوبية، ولكن القول: إن مشركي العرب كانوا مقرين بتوحيد الربوبية ليس على إطلاقه، بل الصحيح أنهم ليسوا محققين له، وإنما هم مقرون به في الجملة، وإلا فحال الجاهليين العرب بعد بعثة النبي ﷺ وقبل بعثته؛ أنهم على قدر من الغلط في توحيد الربوبية.

ومن ذلك مثلاً: الاستقسام بالأزلام، أي: إمضاء الأمر أو عدم إمضاءه، على ما يفعلونه في أقداحهم أو أزلامهم، وهذا طعن في توحيد الربوبية. ومن ذلك أيضاً: الطيرة، فهي لا تحقق توحيد الربوبية، إلى غير ذلك. وإن كان هذا في الجملة: من عوائد أهل الجاهلية وإلا فهم غالباً لا يصدقون بمسألة الأزلام. فكان فعلهم هذا يدل على عوائدهم، أكثر مما يدل على حقائق ما في نفوسهم، ومع ذلك فهو شرك.

(وَفِيمَا نُقِلَ مِنْ عِلَامَاتِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ فِي الْكُتُبِ الْمُتَقَدِّمَةِ: «أَنَّهُمْ يَسْجُدُونَ بِالْأَرْضِ، وَيَزْعُمُونَ أَنَّ إِلَهُهُمْ فِي السَّمَاءِ».) هذه إشارة من المصنف إلى أن توحيد الأسماء والصفات متواتر في سائر الكتب السماوية، لأن أصول الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام واحدة، فقد قال النبي ﷺ عن أبي هريرة: «نَحْنُ مَعَاشِرِ الْأَنْبِيَاءِ أَبْنَاءُ عِلَالٍ». أخرجه البخاري (٣٤٤٢)، ومسلم (٢٣٦٥). والمقصود

بأبناء العلات هم الإخوة من أمهات شتى وأب واحد، فأراد باتفاق أبيهم الاتفاق في أصل الدين، وأراد باختلاف أمهاتهم اختلاف شرائعهم.

ولهذا فإن عقيدة الأنبياء واحدة وتوحيدهم واحد، ولا يمنع هذا أن يكون ما بعث به محمد ﷺ فيه تفصيل لهذه العقيدة بما لم يقع مثله من التفصيل في غيره من الكتب. فلا شك أن الدلائل والتفاصيل المذكورة في القرآن، أكثر من التفاصيل المذكورة في الكتب السماوية الأخرى، وإن كانت كلام الله سبحانه وتعالى.

(وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةٌ كَذَا وَكَذَا - وَذَكَرَ الْخَبَرَ إِلَى قَوْلِهِ -: وَفَوْقَ ذَلِكَ الْعَرْشُ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ فَوْقَ ذَلِكَ». فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا أَجْمَعَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى نَقْلِهِ وَقَبُولِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِرَدِّهِ وَلَا تَأْوِيلِهِ، وَلَا تَشْبِيهِهِ وَلَا تَمْثِيلِهِ.) هذا كله داخل في مراد المصنف، إثبات صفة العلو لله عز وجل. وهنا ينبه إلى مسألة الآثار النبوية؛ كهذا الحديث الذي ذكره المصنف، وكحديث الأوعال في ذكر حملة العرش، وأمثال هذه الأحاديث، ينبه إلى أن الواجب في الاعتقاد: هو ما انضبط عند السلف من الأحاديث، وذكره من مسائل أصول الدين. وأما تتبع الروايات في كتب الحديث على طريقة من الأفراد، كما تتبع المسائل الفقهية، فهذا ليس مما ينبغي القصد إليه، لأن هذا مقام إخبار عن الرب سبحانه وتعالى، فلا

ينبغي فيه أن يستطال في تتبع أحاديث فردة، قد تثبت وقد لا تثبت. ولهذا فإن إشارة المصنف في قوله: (مِمَّا أَجْمَعَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى نَقْلِهِ وَقَبُولِهِ)، إلى أنه ينبغي تتبع المجمع عليه كحديث النزول وأمثاله من الأحاديث. [الغفص].

(فَهَذَا وَنَحْوُهُ مِمَّا أَجْمَعَ السَّلَفُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَى نَقْلِهِ وَقَبُولِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِرَدِّهِ وَلَا تَأْوِيلِهِ، وَلَا تَشْبِيهِهِ وَلَا تَمْثِيلِهِ.) هذا الذي ذكره المؤلف من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لإثبات الصفات الله عز وجل مما أجمعت الأمة على نقله وقبوله وعدم التعرض له بالتأويل أو بالتشبيه، بل قبلوه كما جاء عن الله وعن رسول الله ﷺ لم يشكوا في ذلك ولم يتدخلوا بأفهامهم وعقولهم، ولا يقيسون الله جل وعلا بخلقه، بل يعتقدون أن الله أعظم من كل شيء سبحانه وتعالى فلا يقاس بخلقه، فيقال: هذه الصفات موجودة في المخلوقين فإذا أثبتناها لله فقد شبهناه بالمخلوقين كما تقوله المعطلة تعالى الله عن ذلك، بل نقول: القاعدة العظيمة: «أنه لا تشابه بين صفات الخالق وصفات المخلوق، كما أنه لا تشابه بين ذات الخالق وذوات المخلوقين، وأن مجرد الاشتراك في الألفاظ والمعاني لا يدل على التشابه في الحقيقة والكيفية». فمن عرف هذه القاعدة وفهمها فإنه لا يُشكل عليه أي شيء من آيات الأسماء والصفات، وإنما يقع الإشكال لمن لم يفهم هذه القاعدة ولم يعرفها، فحينئذ يقع في نفسه شيء من الشكوك والأوهام، أما من عرف هذه القاعدة وهي



الفرق بين الخالق والمخلوق والفرق بين صفات الخالق وصفات المخلوق؛ فإنه لا يقع عنده أدنى شك في إثبات ما أثبتته الله لنفسه ونفى ما نفاه الله عن نفسه. والرسول ﷺ مبلغ عن الله جل وعلا ما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى. والسلف رووا هذه الأدلة قراؤها وحفظوها وتناقلوها ولم يقع عندهم إشكال وتساؤلات مما دل أنها على ظاهرها وعلى مدلولها وأنه يجب إقرارها وإمرارها من غير تعرض لمعناها بالتأويل أو بالتشكيك، أو غير ذلك مما يقع من الخواطر النفسية، أو ما يلقيه شياطين الإنس والجن ليضلوا عباد الله ويصرفوهم عن كتاب ربهم وسنة نبيهم.

فالقرآن في غاية البيان وغاية الفصاحة والسنة في غاية البيان وغاية الفصاحة، لا يراد منهما غير ما يظهر من ألفاظهما، ولو كان يراد من أدلة القرآن والسنة غير ما يظهر من ألفاظهما لكان القرآن والسنة فيهما تضليل للناس، والله أنزل القرآن والسنة لهداية الناس، ولم ينزلهما لتضليل الناس وحمل الناس على أن يعتقدوا خلاف ما تدل عليه هذه النصوص، فهذا وصف للقرآن والسنة أنه تضليل للأفهام والعقول؛ ولذلك احتاجوا إلى التأويل وإلى التحريف وهذا اتهام لكلام الله وكلام رسوله بعدم الوضوح وعدم البيان وعدم الهداية.

فإجماعهم على ذلك دليل على أنهما على ظاهرهما، وأنه يجب اعتقاد ما دلاً عليه وإلا لم يكن الكتاب والسنة للهداية وإنما كانا للتضليل على حسب زعم هؤلاء الذين شككوا في هذه الأدلة وراحوا يؤولونها ويصرفونها عن مدلولاتها حتى تتوافق مع أهوائهم ومع أفهامهم. والواجب عليهم أن يتهموا عقولهم وأفهامهم ولا يتهموا الكتاب والسنة، لأن عقولهم وأفهامهم هي محل الاتهام ومحل النقص أما الكتاب والسنة فإنهما تنزيل من حكيم حميد ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢] فأى بيان وأى دلالة وأى فصاحة أبلغ مما عليه الكتاب والسنة لو كانوا يعقلون؟ فالواجب على العبد أن يسلم لكلام الله وكلام رسوله، وإذا أشكل عليه شيء فليتهم عقله ويتهم فهمه ولا يتهم النصوص بالتقصير أو بالغموض، ويقول: إن القرآن والسنة ظواهر لفظية لا تفيد اليقين وإنما الذي يفيد اليقين القواعد العقلية المنطقية كما يقوله المنحرفون فهذا انحراف عن الحق. وإذا لم تحصل الهداية بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فبماذا تحصل؟ [الفوزان].

سُئِلَ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقِيلَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ  
أَسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَقَالَ: «الْإِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيفُ غَيْرُ  
مَعْقُولٍ، وَالْإِيْمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ»، ثُمَّ أَمَرَ بِالرَّجُلِ فَأُخْرِجَ.

الإمام مالك ولد سنة (٩٣هـ) وتوفي سنة (١٧٩هـ) وقد عاصر رحمه الله بعض  
هذه البدع التي وجدت في الأمة، فدخل عليه في أحد الأيام رجل وهو في المسجد  
في الحلقة فقال: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ وفي  
هذه المسألة عندنا أمران:

الأمر الأول: أن السائل يعلم بأنه ورد في القرآن إثبات الاستواء، وأنه دل عليه  
قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أَسْتَوَى﴾.

الأمر الثاني: أن سؤاله إنما هو عن الكيفية، ومن ثم قال: كيف استوى؟  
وإنما نقرر هذين الأمرين أولاً؛ لأن جواب الإمام مالك فسرهم المخالفون لأهل  
السنة والجماعة تفسيراً خاطئاً.

فالإمام مالك قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول»، وفي بعض الروايات أنه قال: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول».

فقوله: الاستواء غير مجهول - إذا خوطب به أهل اللسان العربي - دل على أن المقصود أن الاستواء بمعناه المعروف معلوم لنا غير مجهول. لكن الشيء الذي لا نعقله بل نجهله هو كيفية الاستواء؛ لأننا لا نعلم ذاته، فكذلك أيضاً لا نعلم كيفية صفاته سبحانه وتعالى.

ولأن قول الإمام مالك هذا ثابت عنه وهو لا يروق لكثير ممن ينكرون استواء الله تعالى ويتأولونه بالاستيلاء، فإنهم قاموا بتأويل هذا القول وصرفه عن ظاهره زاعمين أن الإمام مالك قصد بقوله هذا تفويض الاستواء فقالوا: معنى قول مالك رحمه الله: «الاستواء معلوم»، أو «غير مجهول» يعني مذكور في القرآن، وهذا خطأ لأنه لو كان قصد الإمام مالك أن الاستواء مذكور في القرآن لكان كلامه لا معنى له؛ لأن السائل يعلم أن الاستواء مذكور في القرآن، وأشار إلى ذلك في سؤاله حين قال: يا أبا عبد الله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ فكيف يجيبه الإمام مالك رحمه الله بأن الاستواء مذكور في القرآن وهو يعلم ذلك، هذا مما ينزه عنه العامي، فكيف بالإمام العالم الذي يتصدى لأسئلة الناس المتنوعة في العقيدة

والأحكام وغيرها؟ والصحيح أن الإمام رحمه الله أراد بيان منهج السلف رحمهم الله تعالى في إثبات استواء الله تعالى على عرشه مستدلاً على ذلك بما خوطبنا به في اللسان العربي، فالاستواء معلوم، أي: أن معانيه معلومة ومعروفة لأهل اللسان العربي «علا، ارتفع» هذه هي الألفاظ الواردة عن السلف رحمهم الله تعالى. فالاستواء معلوم بهذه المعاني، أما كونه مذكوراً في القرآن فهذا أمر بدهي يعلمه كل أحد حتى السائل نفسه. وكذلك قد ذكر السائل في سؤاله أن سؤاله إنما هو عن الكيفية حيث قال: كيف استوى؟ فبين الإمام مالك أن الكيفية غير معقولة وهذا هو مذهب السلف رحمهم الله تعالى، يثبتون الصفات لله سبحانه وتعالى إثباتاً حقيقياً ويثبتون ما دلت عليه من معاني، وينفون الكيفية، فيقولون: إن الكيفية لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى.

ثم قال: «والإيمان به واجب» أي: الإيمان بإثبات الاستواء على منهج السلف الصالح رحمهم الله تعالى واجب ولا يجوز تأويله، «والسؤال عنه بدعة» أي: السؤال عن كيفية الاستواء بدعة وليس المقصود أن السؤال عن إثبات صفة الاستواء وغيره من الصفات الواردة بدعة، بل هذا يشبه ما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا، وَإِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا». أخرجه الطبراني في

الكبير (٩٦/٢). فليس معنى ذلك أننا لا نتكلم في الإيمان بالقدر، ولا نتكلم عن فضل الصحابة وأحوالهم وجهادهم، وإنما المقصود أنه إذا ذكر القدر وخاض فيه الخائضون بالباطل فأمسكوا، وكلوا الأمر إلى الله سبحانه وتعالى، لأن إثبات القدر أصل من الأصول التي دلت عليها الأدلة الصحيحة، بل هو ركن من أركان الإيمان، قال فيه النبي ﷺ: «وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرٌ وَشَرٌّ». أخرجه مسلم (٨). ولا يصح الإيمان إلا به ومن ثم فلا بد من معرفة معناه ومراتبه ودلائله من الكتاب والسنة. وكذلك ليس معنى الحديث أن نكف عن الكلام في فضائل الصحابة ومآثرهم وبطولاتهم، وإنما المقصود أنه إذا ذكر الصحابة رضي الله عنهم بسوء وتكلم فيهم وطعن فيهم، كما هو ديدن كثير من أهل البدع فيجب علينا أن نمسك، وألا نخوض في ذلك، وأن نكل ما جرى بينهم إلى الله سبحانه وتعالى كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

ثم أمر الإمام مالك بالرجل فأخرج. تأديباً له وتعليماً لأصحابه؛ لأن أهل البدع يجب ألا يمكنوا من نشر بدعهم، وهذا منهج السلف الصالح. وبعض الناس يظن أن فتح الحوار مع أهل البدع هو المنهج العلمي الواقعي، فتراه يدعو إلى فتح الحوار مع كل الطوائف، والأمر ليس كذلك؛ لأن إتاحة الحوار لطوائف

المبتدعة وأصحاب المذاهب الهدامة قديماً وحديثاً قد يفتح باباً لهم يلجون من خلاله لنشر بدعهم وضلالهم وشبههم بين عامة المسلمين، ولذلك كان السلف رحمهم الله مدركين تمام الإدراك لهذه القضية. فعمر رضي الله عنه لم يترك صبيغ بن عسل يتكلم بالمتشابهات ويخوض فيها، وإنما أتى له بعراجين النخل وضربه، حتى قال: والله يا أمير المؤمنين لقد ذهب عني الذي أجد، وهذا التأديب ينفع في أغلب الأحيان إذا كانت الصولة والقوة لأهل السنة، وهو معنى مشروعية الاحتساب على أهل المنكرات والبدع. لكن إذا انتشرت البدعة وابتلي بها المسلمون ولم يكن للمسلمين من أهل السنة والجماعة قدرة على منعهم باليد والاحتساب عليهم فهذا يجب الرد عليهم ومناقشتهم وبيان ضلالهم وأغراضهم الخبيثة، لا أن نفتح معهم الحوار، وكأننا نقول لهم بلسان الحال: تعالوا انشروا بدعكم وشبهاتكم بكل حرية بحجة فتح باب الحوار، لأننا نعلم جميعاً أن كلام أهل البدع وإن كان زائفاً إلا أن له بريقاً وفتنة، فقد يثير في نفوس بعض أهل العلم شكوكاً فكيف بالمبتدئين من طلبة العلم، بل كيف بالعوام والنساء، ولذلك كان السلف رحمهم الله تعالى لا يمكنون أحداً من أهل البدع حتى من الجلوس معهم في مجالسهم، فقد روي أن طاووساً كان جالسا يوماً وعنده ابنه، فجاء رجل من

المعتزلة فتكلم في شيء، فأدخل طاووس أصبعيه في أذنه وقال: يا بني أدخل أصبعيك في أذنك حتى لا تسمع من قوله شيئاً، فإن هذا القلب ضعيف. ثم قال: يا بني، اشدد فما زال يقول: اشدد، حتى قام الرجل. وكان رجل يجلس في مجلس إبراهيم النخعي رحمه الله فبلغ إبراهيم أنه دخل في الإرجاء، فقال له إبراهيم: إذا قمت من عندنا فلا تعد. هكذا كان منهج السلف الصالح رضوان الله عليهم في التعامل مع أهل البدع وبخاصة في الزمن الأول عندما كانت الكلمة والصوت المسموع لأهل السنة والجماعة. فمنهج السلف الصالح رحمهم الله تعالى قائم على البيان: بيان العقيدة الصحيحة، وبيان صفاء تلك العقيدة بالأدلة الصحيحة البعيدة عن شبه أهل الكلام والفلسفة، ومن ثم فقد كانوا لا يخوضون في شيء من المجادلات والمناظرات، إلا عند الضرورة، والحاجة أو عندما يكون هناك خطر لا يمكن رده إلا بالنقد والرد كما فعل أئمة السلف رحمهم الله تعالى في القرن الثالث والرابع وما بعده. [المحمود].

وهذه القصة مشهورة عن الإمام مالك رحمه الله تناقلها العلماء، فإنه سأل رجل عن قول الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ كيف استوى؟ وكان الإمام مالك رحمه الله يحذر من هذا السؤال، فسكت رحمه الله سكوتا طويلا كما ذكر الذهبي



وغيره، حتى علتة الرخصاء، أي: حتى علاه العرق من شدة ما اعتراه رحمه الله من غرابة هذا السؤال وعظمه، فوفق رحمه الله إلى جواب مسدد فقال: «الاستواء غير مجهول»، وفي بعض الروايات: «الاستواء معلوم»، والمعنى واحد، فغير المجهول هو المعلوم، أي: أن الاستواء لا يجهل في لسان العرب، فيدركه من له فهم بلغة العرب، هذا معنى قوله رحمه الله: الاستواء معلوم أو الاستواء غير مجهول.

ثم قال: «والكيف غير معلوم»، أي: كيفية هذا الخبر لا سبيل إلى علمها، لأن الله جل وعلا لم يبين لنا كيفية استوائه، فليس عندنا خبر من الله جل وعلا كيف استوى، لكن عندنا منه خبر أنه استوى، فالواجب أن نقف حيث وقف النص، فنثبت استواء الله جل وعلا على عرشه دون أن نتطرق إلى ذلك بطلب الكيفية، فإن الكيفية لا سبيل إلى تحصيلها ولا إلى إدراكها، قال الله جل وعلا: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وهذا دليل على أن الكيفيات لا سبيل إلى تحصيلها، وأن كيف مجهول غير معلوم. ومعناه: أن حقيقته وكنه خبره وما يؤول إليه الخبر لا يعلمه إلا الله جل وعلا، وهذا معنى قول مالك رحمه الله تعالى: «والكيف غير معقول» أي: لا سبيل إلى عقله وإدراكه؛ لأن العلم بالكيفيات فرع عن العلم بالذات، وليس لنا علم بكيفية الذات حتى نعرف ونعلم كيف صفاته سبحانه

وتعالى. ثم قال رحمه الله: «والإيمان به واجب» أي: الإقرار المستلزم للإذعان والقبول، والذي يحصل به طمأنينة القلب وسكونه إلى خبر الله وخبر رسوله في هذه الصفة وفي غيرها واجب، فلا يسوغ لأحد أن ينكر الاستواء لكونه لم يعقل كيفيته، بل الواجب على المؤمن أن يقر بالاستواء الذي أخبر الله به عن نفسه، أما الذي يتعلق بالكيفية فأمره إلى الله؛ لا سبيل إلى إدراكه ولا إلى العلم به. «والإيمان به» أي: بالاستواء الذي أخبر به في كتابه واجب. «والسؤال عنه بدعة» السؤال عن كيفية الاستواء وعن كيفية سائر الصفات بدعة، أي: محدث في الدين، وإذا كان بدعة فإن كل بدعة ضلالة كما قال النبي ﷺ: «وَيَاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢). فالواجب الكف عن هذا، ولو كان خيرا لسبقنا إليه سلف الأمة. ثم أمر بالرجل فأخرج من مسجد رسول الله ﷺ لما أحدثه، وفيما ذكره الذهبي رحمه الله من هذه القصة، أن الإمام مالك رحمه الله قال لهذا الرجل: «وإني لأظنك ضالا، أخرجوه»، فلما أخرجوه نادى الرجل الإمام مالك رحمه الله قال: يا أبا عبد الله لقد سألت عن هذا أهل الكوفة والبصرة والعراق، فلم أجد أحدا وفق إلى ما وفقت إليه. كأن هذا الرجل وجد جواب الشبهة التي دارت في صدره وحارت، وطلب جوابها

عند علماء البصرة وعلماء الكوفة وعلماء العراق، فلما أجابه الإمام مالك رحمه الله بهذا الجواب شفى ما في قلبه من شبهة، وأزال ما في قلبه من عارض، وهذا الجواب لم يكن جواباً مخترعاً من الإمام مالك رحمه الله، بل إنه قد نقل عن غيره من أئمة السلف، فهو منقول عن «ربيعة بن أبي عبد الرحمن» شيخ مالك رحمه الله، وقد نقل عن بعض الصحابة كأم سلمة، فالمراد: أنه منقول عن غير واحد من سلف الأمة، وقد تلقاه علماء الأمة بالقبول، فكثير من أهل العلم يتناقل هذا القول ويحتج به، وهو قول مسدد في جواب هذه الشبهة. [المصلح].

وجواب الإمام مالك قاعدة مطردة في سائر مسائل الصفات وهي من أجود المسائل، ولا تختص بمسألة الاستواء على العرش فقط، وفيها جمع بين العقل والنقل، فإنه قال: «الاستواء غير مجهول»، وفي لفظ: «الاستواء معلوم» أي: المعنى معلوم، وهذا بين في أن مالكا وأمثاله من السلف لا يفوضون المعاني، بل يثبتونها؛ لأن العلم بالمعاني متحقق من جهة جملة اللغة. قوله: «والكيف غير معقول»، وفي وجه: «الكيف مجهول» والأول أولى: «غير معقول» أوجه، فإن قوله: «الكيف مجهول» قد يفهم منه أنه يمكن أن يعقل ويمكن العلم به، والصواب: أن العلم بالكيف في حق المكلفين علم ممتنع؛ لأن الله سبحانه لا

يحاط به علما، ولهذا كان اللفظ: «والكيف غير معقول» أتم من لفظ: «والكيف مجهول». وقوله: «والإيمان به واجب» أي: التصديق به لفظا ومعنى؛ لأنه مذكور في القرآن، والقرآن إنما أريد به الحقائق والإيمان، لا مجرد الألفاظ. وقوله: «والسؤال عنه بدعة» أي: السؤال عن كيف. وقد فسر به بعض أهل التفويض من أصحاب مالك أنه قصد المعنى، أي: أن السؤال عن المعنى بدعة، وهذا غلط؛ لأنه قال: «والإيمان به واجب» فما كان واجبا، صح السؤال عنه. وإنما قصد بقوله: «والسؤال عنه» أي: عن الكيفية؛ لأنها هي التي استشكل منها السائل، حيث قال: كيف استوى؟ [الغفيص].

## فَصْلٌ

وَمِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ غَيْرِ مَخْلُوقٍ، يَسْمَعُهُ مِنْهُ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ. سَمِعَهُ مُوسَى مِنْهُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَسَمِعَهُ جِبْرِيلُ وَمَنْ أَدْنَى لَهُ مِنْ مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ.

هذا الفصل عقده المؤلف رحمة الله للكلام عن صفة الكلام، وإمامنا ابن قدامة كانت له عناية خاصة بصفة الكلام، فكما ترى هنا في هذا الكتاب تجده قد خصص صفة الكلام بأكثر ما ذكر، وما سيأتي عن القرآن تجد أن الكلام فيها كان أكثر من غيرها من الصفات؛ بل إنه رحمة الله قد خص كتابا خاصة لهذه الصفة من ذلكم كتاب «الصراط المستقيم في إثبات الحرف القديم»، ومن ذلك أيضا كتابه «البرهان في بيان القرآن»، ومن ذلك أيضا «حكاية المناظرة في القرآن»، هذا عدا ما ضمنه في بعض كتبه الأخرى كـ«تحریم النظر في كتب الكلام» ونحوها من كتبه؛ تجد أن المؤلف رحم الله له عناية خاصة بتقرير هذه الصفة، والرد على المخالفين فيها، لاسيما الأشاعرة فإنه رحمه الله كانت له معهم صولات وجولات ومن ذلك ما

تجده مكتوبا في تلك الرسالة النافعة «حكاية المناظرة في القرآن». وصفة الكلام من أظهر الصفات وأكثرها ورودا في النصوص، فصفة الكلام صفة قد جاءت في نصوص كثيرة، وثبتت لله عز وجل صفة له بهذا اللفظ أو بمعناه أو بما كان قريبا منه، صفة الكلام وصفة القول والحديث والمناداة والمناجاة... إلى غير ذلك مما جاء في النصوص. وهي ألفاظ وإن كانت أحيانا يكون بينها نوع فروق كالمناداة تكون بصوت رفيع، والمناجاة بصوت منخفض. والأدلة على ثبوت هذه الصفة من الكتاب ومن السنة ومن الإجماع، ومن جهة الدلالة العقلية.

وأجمع السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأتباعهم وأئمة أهل السنة في سائر العصور على إثبات صفة الكلام لله جل وعلا، وقد نقل هذا الإجماع غير واحد من أهل العلم كالسجزي في «الرد على من أنكر الحرف والصوت»، والأصفهاني في «الحجة» وكثيرون غيرهم من أهل العلم يصعب حصرهم إلى المتأخرين من الأئمة كشيخ الإسلام وابن القيم وغيرهم. أما من جهة العقل: فإن العقل قد دل دلالة صريحة على أن الله عز وجل متصف بصفة الكلام؛ لأنه لو لم يكن متصفا بالكلام لكان متصفا بضده وهو الخرس، وهذه صفة نقص، والله عز وجل من المقطوع به عقلا أنه منزّه عن النقص، فثبت أنه لا بد أن يكون متكلمًا.

وقد أشار الله عز وجل إلى هذه الدلالة في كتابه في ذكر ما حصل من قوم موسى من عبادتهم العجل فقال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، فدل هذا على أن من لا يتكلم ناقص، والناقص ليس بإله حق.

وأهل السنة والجماعة مطبقون على أن الله عز وجل متصف بهذه الصفة، وعقيدتهم في هذه الصفة على وجه التفصيل أنها صفة فعلية؛ أي: متعلقة بمشيئة الله عز وجل، فالله عز وجل يتكلم بما شاء متى شاء، كيف شاء فهو يتكلم بما شاء، وكلامه جل وعلا في الجملة نوعان: كلام قدرى به توجد الأشياء: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]. وكلام شرعي ومنه الكلام المنزل على أنبيائه ورسله. والله عز وجل يتكلم بما شاء فيتكلم بالخبر، ويتكلم بالأمر، ويتكلم بالنهي كما أنه يتكلم بالتوراة، ويتكلم بالإنجيل، ويتكلم بالزبور، ويتكلم بالقرآن، إلى غير ذلك من كلام الله عز وجل، وهو كلام عظيم لا ينفد يتكلم بما شاء متى شاء، فالله عز وجل يتكلم إذا شاء، فهو قد تكلم في الأزل، ويتكلم إذا أراد أن يخلق ويتكلم في الآخرة، وكلامه جل وعلا متجدد فمتى شاء أن يتكلم تبارك وتعالى تكلم. ويتكلم الله كيف يشاء، فهو قد تكلم بالقرآن بالعربية،

وتكلم بالتوراة بالعبرية، وتكلم بالإنجيل بالسريانية، إلى غير ذلك. إذن الكلام صفة فعلية متعلقة بمشيئة الله عز وجل، وإن كان أصل صفة الكلام لله عز وجل قديمة؛ بمعنى أن الله عز وجل لم يزل متكلماً؛ بمعنى أنه لم يكن معطلاً عن الكلام في وقت ثم حدث له الكلام، بل لم يزل تبارك وتعالى متكلماً؛ أما آحاد الكلام وأفراده فهو المتجدد، أما من حيث اتصافه بأصل صفة الكلام فلم يزل الله عز وجل متكلماً.

أيضاً مما يؤمن به أهل السنة والجماعة في هذا الباب أن كلام الله تبارك وتعالى بحرف وصوت، وقد جاءت به النصوص؛ بل ذكر السفاريني رحمه الله في «اللوامع» أن ثبوت الحرف والصوت في كلام الله عز وجل جاء في نحو أربعين حديثاً منها الصحيح، ومنها الحسان، وكلها محتج بها، وكون الكلام كما يقرر أهل العلم بحرف وصوت فهذا أمر معلوم ولو لم يرد في النصوص؛ لأن الكلام لا يكون كلاماً إلا بحرف وصوت، وهذا أمر معلوم لا شك فيه، ومع ذلك فقد جاء هذا في النصوص من باب تحقيق الصفة، وإثبات أنها صفة حقيقة، ويتضمن هذا الرد على أهل البدع المخالفين الذين نفوا الحرف والصوت في كلام الله جل وعلا.

أما المخالفون فإنهم طوائف عدة في هذا الباب، وذكر بعض المحققين أن الأقوال في صفة الكلام من المتسبين إلى هذه الملة تصل إلى تسعة أقوال والذي يهمننا أشهرها وهو قولان:



القول الأول: أن كلام الله عز وجل مخلوق، وهذا قول الجهمية والمعتزلة، فلا فرق عند هؤلاء بين الحجر والشجر والسماء والأرض والقرآن، كل ذلك مخلوق، فالله عز وجل كما خلق الماء والهواء والشجر ونحو ذلك خلق القرآن أيضا. ومعنى كونه متكلما، أي: خالقا للكلام، حرفوا معنى الكلام الذي أضيف لله عز وجل أنه تبارك وتعالى خالق للكلام، فمتكلم يعني خالق للكلام وهذه بدعة نكراء، صاح بها وبأهلها أهل السنة والجماعة في كل مكان وبدعوا؛ بل كفروا القائلين بأن كلام الله عز وجل مخلوق، وهذا إجماع منهم؛ بكفر من قال: إن كلام الله عز وجل مخلوق. ولا شك أن هذا من أبطل الباطل؛ بل إن نفي الكلام عن الله عز وجل نفي للإلهية، ووجه ذلك انه لو لم يكن متكلما لكان ناقصا والناقص لا يستحق أن يكون إلها؛ ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، فدل هذا على أن من لا يتكلم لا يستحق أن يكون إلها. أيضا كلامهم يقتضي نفي الخلق والربوبية عن الله؛ لأن الله عز وجل إنما يخلق بكلامه ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]. فانتفاء الكلام يقتضي انتفاء الخلق عن الله عز وجل، بل الحقائق لم تكن حقائق إلا بكلام الله الكوني: ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [يونس: ٨٢] فالحقائق لم تحق

إلا بكلام الله جل وعلا. وكلامهم أيضا يقتضي نفي الرسالة؛ لأن الرسالة ليست إلا إبلاغ كلام الله عز وجل إلى الناس، ولذلك نبينا ﷺ كان حينما يذهب إلى قبائل العرب ويدور عليهم في نواديهم يقول: «أَلَا رَجُلٌ يَحْمِلُنِي إِلَى قَوْمِهِ لِأُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي، فَإِنَّ قُرَيْشًا قَدْ مَنَعُونِي أَنْ أُبَلِّغَ كَلَامَ رَبِّي». أخرجه أبو داود (٤٧٣٤)، والترمذي (٢٩٢٥)، وابن ماجه (٢٠١). فالرسالة ليست إلا إبلاغا لكلام الله عز وجل، فإذا كان لا يتكلم لم تكن ثم رسالة. فاقضى هذا إن نفي صفة الكلام عن الله عز وجل أمر عظيم جدا يترتب عليه من المفاسد ما قد سمعتم. وأما تأويلهم وتحريضهم فهو من أضعف ما يكون؛ قالوا: إن معنى المتكلم؛ يعني أنه خالق للكلام. ويلزمهم على هذا أن يكون أسود لأنه خالق للسواد؛ وأن يكون أبيض لأنه خالق للبياض وأن يكون قصيرا لأنه خالق للقصير وأن يكون في سائر الصفات التي تقع في هذا الكون لأنه خالقه، وهذا من أوضح ما يبين لك فساد قولهم.

الصنف الثاني: وصلوا إلى نتيجة التي وصلوا إليها هؤلاء لكنهم لم يكونوا صرحاء كالأولين؛ هؤلاء هم الكلابية وأتباعهم ومن سار على نهجهم من الأشاعرة والماتريدية. فإن هؤلاء يقولون الكلام على نوعين: نوع يضاف إلى الله

عز وجل على أنه صفة وهذا هو الكلام النفسي. ونوع يضاف على أنه مخلوق لله عز وجل وهذا هو الألفاظ التي بين أيدينا.

لأن هذه الألفاظ - كالقرآن مثلاً - ليس إلا عبارة عن كلام الله عز وجل كما يقول الأشاعرة، أو حكاية عن كلام الله عز وجل كما يقول الماتريدية. فهو إذن كلام جبريل وليس كلام الله عز وجل، وجبريل مخلوق فكلامه أيضاً مخلوق جبريل هو الذي عبر إما بأن ألهمه الله عن كلامه النفسي فعبر عنه بهذه الألفاظ التي بين أيدينا الموجودة في المصاحف، أو يكون جبريل قد اطلع على اللوح المحفوظ فعبر عنه بهذه الألفاظ، وبعضهم يقول: هو عبارة من محمد ﷺ أو حكاية منه على خلاف بينهم. ونستخلص من هذا أن القوم لم يثبتوا صفة الكلام لله عز وجل، ولذلك يخطئ البعض حينما ينسب إلى الأشاعرة إثبات صفة الكلام هذا غير صحيح أبداً، حينما نطلق أن الأشاعرة مثبتون لصفة الكلام ونورد هذا من جملة ما يوافقون فيه أهل السنة والجماعة، هذا غلط كبير ناتج عن عدم معرفة ما هو قول الأشاعرة بالضبط؛ الأشاعرة في حقيقة الحال لا يثبتون صفة الكلام، إنما يثبتون شيئاً لا حقيقة له، وأما هذا الذي بين أيدينا كلام الله عز وجل الموجود بين دفتي المصحف فإنه عندهم كلام مخلوق. ولهذا صرح بعضهم ونقل هذا الجرجاني في شرح المقاصد وقبله الإيجي

في شرح المواقف أن الخلاف بينهم وبين المعتزلة في أن هذا القرآن الذي هو ألفاظ بين أيدينا أنه مخلوق هذا خلاف لفظي لكنهم لا يوافقونهم على أن معانيه مخلوقة، يقولون: المعنى غير مخلوق، أما اللفظ فمخلوق. أولئك يرون أن اللفظ والمعنى مخلوق، وكلا القولين لا شك أنهما من أقوال الضلال والانحراف. الكلام النفسي وهم في نفوس قائله لا حقيقة له والرد عليه من أوجه كثيرة، منها:

أولاً: أن القوم ما استطاعوا أن يحدوه بحد يبينوا حقيقته، ما معنى الكلام نفسي؟ أقصى ما قاله ابن كلاب - وهو أول من ابتدع هذه البدعة - أنه قال: هو معنى يخالف الخرس. طيب، لا يعرف العقلاء جميعاً شيئاً يناقض الخرس إلا الكلام، والكلام ما هو إلا ما كان بحرف وصوت هذا الذي يعرفه العقلاء جميعاً، وإذا كانوا هم - وهم أصحاب القول - عاجزين عن تحديد ماهية هذا القول، فهذا أكبر دليل على أنه خيال لا حقيقة له، فكيف تحكمون بصحة هذا الأمر وأنتم لم تتصوروه أصلاً؟ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فهذا من أوضح ما يبين لك أن هذا الذي يقولونه ما هو إلا وهم تخيلوه ليس إلا.

ثانياً: إن هذا القول محدث مبتدع، لا أقول بكلام أهل السنة؛ بل بكلامهم هم أنفسهم هم أنفسهم قد صرحوا بأن هذا القول قول محدث لم يقله أحد على الإطلاق قبل ابن كلاب، ابن كلاب في القرن الثالث - تقريباً ٢٥٤ أو نحو هذا -

وقبله أمم البشر جميعا ما عرفوا شيئا اسمه الكلام النفسي حتى جاء هو وقاله، حتى إن الشهرستاني في نهاية الأقدام أشار إلى هذا الأمر وأنه قول محدث لم يعرف من قبل، كان الناس قبل ابن كلاب إما يقول: كلام الله عز وجل صفة له لفظا ومعنى، أو يقولون: أنه مخلوق، حتى جاء ابن كلاب وأحدث هذا القول، ويكفي هذا في رده وبطلانه، فكونه قولاً محدثاً لم يعرف قط قبل ابن كلاب هذا كاف في رده وعدم قبوله. وهذه القضية واضحة لا إشكال فيها ولا تردد.

ثالثاً: أن هذا القول مناقض للنصوص الصريحة الواضحة التي فيها إثبات صفة الكلام الحقيقي لله عز وجل، فهو تبارك وتعالى جاء في النصوص أنه يتكلم وأنه يقول، وأنه ينادي وأنه يناجي وأنه يخبر وأنه يسأل، وأنه الله يتصف بهذه الصفات وأن لكلامه حرفاً، وأن لكلامه صوتاً وكل هذه قد جاءت في موارد وفي نصوص كثيرة، لا يمكن بحال تأويلها البتة فهي تفيد العلم القطعي بثبوتها لله عز وجل، وثبوتها يتناقض تمام المنافاة مع قولهم: إن كلام الله عز وجل إنما هو الكلام النفسي وليس كلاماً بحرف وصوت. ويا لله العجب كيف يتحدى الله الخلق بهذا القرآن الذي بين أيدينا وهو ليس كلامه إنما هو كلام المخلوق إما كلام محمد ﷺ أو كلام جبريل؟ وكم في كتاب الله عز وجل من آية تتحدى الخلق أجمعين أن يأتوا

بآية من مثله؟ والضمير راجع إلى هذا القرآن، فدل هذا على أن كلام الله عز وجل هو الذي تحدى الخلق به وأنهم عاجزون عن الإتيان بمثله. ثم إن الله عز وجل قد توعد من قال بأن هذا القرآن الذي بين أيدينا قول البشر، وبين لنا أن هذا من أقوال الكافرين قال: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] فرد الله عز وجل وتوعد فقال: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦].

رابعاً: أن الله عز وجل قد تكلم بكلام سمعه موسى عليه الصلاة والسلام ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فموسى بمقتضى كلامهم قد اطلع على سائر كلام الله جل وعلا لأن كلام الله عندهم شيء واحد لا يتبعض ولا يتجزأ، إنما الذي يحصل التبعض في التعبير عنه، إنما نقول: هناك توراة وقرآن وإنجيل وهناك سورة هناك آية هناك كلمات، هذا إنما هو في المعبر عنه إذا عبر عنه تبعض وتجزأ أما هو في ذاته فهو شيء واحد لا يتبعض ولا يتجزأ البتة شيء واحد، السؤال والخبر والأمر والنهي كله شيء واحد، التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم والقرآن كلها شيء واحد، إنما فقط لما عُبر عن الكلام أصبح متبعضاً ومتجزئاً. وهذا مما تمجه العقول والأسماع دون شك. ولذلك صرح بعض أئمة الأشاعرة أن القول بالكلام النفسي الذي أحدثه هؤلاء المتكلمون هو في حقيقة

الأمر شيء لا يمكن التسليم به ولا يمكن أن يقبل في العقول، فإما أن يثبت الله عز وجل الكلام الحقيقي بالحرف والصوت أو يكون الإنسان صريحا وينفي ذلك كما كان هو حال المعتزلة والجهمية. هذا باختصار شديد ما يتعلق بصفة الكلام عند أهل السنة والجماعة وعند المخالفين لهم.

(مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ) وصف كلام الله عز وجل بأنه قديم هكذا بإطلاق لا ينبغي إنما الذي ينبغي التفصيل: والله عز وجل كلامه قديم من حيث أصل اتصافه بالصفة، والقديم إذا استعمل هذا اللفظ أهل السنة يريدون به الأزلي يعني لم يزل متكلمًا، وليس المقصود بالقديم أنه متقدم على غيره، كما هو مستعمل في اللغة، فالله عز وجل كلامه قديم يعني أصل صفة الكلام. أما آحاد الكلام فلا شك أنه متجدد.

وانتبه إلى نقطة: فرق بين أن يقال: «كلام الله قديم»، وأن يقال: «القرآن قديم». إذا قيل: «كلام الله قديم» يمكن أن يوجد هذا بأن من قال هذا أراد أصل الصفة أما إذا قيل: «القرآن قديم» هذا قول باطل ويرجع إلى قول المبتدعة. فكلام المؤلف رحم الله يوجه على هذا أنه إنما أراد أن أصل الصفة، وأصل صفة الكلام أزلية، فالله عز وجل لم يزل متكلمًا ولم يكن في وقت من الأوقات ممتنعا عليه الكلام بل كان متكلمًا جل وعلا لكن كلامه بمشيئته، وهذا هو الكمال؛ أن يتكلم إذا شاء، لا

أنه يتكلم في كل وقت دون أن يكون هذا مقيدا بالمشيئة لأن هذا ينافي الحكمة، ولا أن يكون لا يتكلم؛ لأن هذا نقص، إنما الكمال هو أن يكون متكلمًا إذا شاء. وهذا الذي حمل عليه كلام المؤلف هاهنا قد يشكل عليه ما ذكره في كتبه الأخرى فإنه في «البرهان» قد نص في أوائل الكتاب على أن القرآن قديم وهذا لا شك أنه باطل مردود لا يوافق عليه رحمة الله، لكن كلامه هنا يمكن توجيهه بأنه أراد أصل اتصافه بصفة الكلام، والله أعلم.

(يَسْمِعُهُ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ. سَمِعَهُ مُوسَى اللَّهُ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَسَمِعَهُ جِبْرِيلُ، وَمَنْ أَذِنَ لَهُ مِنْ مَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ. وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُكَلِّمُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ، وَيُكَلِّمُونَهُ، وَيَأْذَنُ لَهُمْ فَيُزْوَرُونَ.) تكليم الله عز وجل لخلقه على نوعين: تكليم بلا واسطة وتكليم بواسطة:

النوع الأول: تكليم بلا واسطة كما كلم الله عز وجل موسى عليه الصلاة والسلام واصطفاه الله بذلك ﴿قَالَ يَمُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤] وكما كلم الله عز وجل محمد ﷺ لما عرج به، كذلك كلم جبريل، كذلك يكلم الله عز وجل يوم القيامة آدم فينادي يا آدم، فيقول: لبيك وسعديك، يقول: اخرج بعث النار من ذريتك. كذلك يكلم الله عز وجل عباده المؤمنين ليس بينه وبينهم ترجمان إلى



غير ذلك من النصوص. فهذا التكليم ثابت في الدنيا، كما جاء في كلامه موسى وثابت أيضا في الآخرة، كما جاء في هذه النصوص، وأشار المؤلف إلى هذا بان المؤمنين يكلمونه في الآخرة. وهل يكلم الله تبارك وتعالى غير المؤمنين من الكفار والفساق؟ ظواهر النصوص تدل على ذلك أنه تبارك وتعالى يكلمهم، كما قال الله جل وعلا: ﴿قَالُوا رَبَّنَا غَلَبَتْ عَلَيْنَا شِقْوَتُنَا﴾ [المؤمنون: ١٠٦] ورد الله عز وجل عليهم بقوله: ﴿قَالَ أَحْسَبُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون﴾ [المؤمنون: ١٠٨]. كذلك عندنا حديث الثلاثة الذين هم أول من تسعر بهم النار يوم القيامة، فهؤلاء كلمهم الله عز وجل وكلموه، فدل هذا على أن الله يكلم غير المؤمنين ويكلمونه.

النوع الثاني: التكليم بواسطة الرسول الملكي، وهذا كما نقل جبريل عليه الصلاة والسلام كلام الله لنبيه، وكما نقل هذا الكلام إلينا نبيه ﷺ، فهذا تكليم بالواسطة. المؤلف رحمة الله أشار إلى هذا بأن الله عز وجل يكلم عباده من شاء منهم بلا واسطة وهذا فيه إثبات صفة الكلام لله جل وعلا. [سندي].

وصفة الكلام هي من الصفات التي أطال المصنّف فيها، وأهل السنة والجماعة يثبتون صفة الكلام لله تعالى كما يليق بجلاله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، فيعتقد أهل السنة والجماعة أن الله عز وجل يتكلم، ويقول،

وينادي، وأن كلامه بصوت وحرف، وأن القرآن كلامه، منزل غير مخلوق، وصفة الكلام لله تعالى صفة ذاتية فعلية.

ودلّ عليها الكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَمُوسَى إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمُوسَى﴾ [طه: ١١]، وهناك أدلة أخرى. ومن السنة: قصة الإفك وقول عائشة رضي الله عنها: «ولشأني في نفسي أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بأمرٍ يُتلى». أخرجه البخاري (٤١٤١)، ومسلم (٢٧٧٠). وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: «يَقُولُ اللَّهُ عز وجل يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيَنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ». أخرجه البخاري (٤٧٤١)، ومسلم (٢٢٢). وأيضاً ما استدل به المصنّف، من حديث عبد الله بن أنيس، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه قال: «يَحْشُرُ اللَّهُ الْعِبَادَ، فَيَنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ، كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ، أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ». أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٥)، والبخاري في خلق أفعال العباد (٤٦٣). قال الإمام البخاري في خلق أفعال العباد عن هذا الحديث: «وإن الله عز وجل ينادي بصوت يسمعه مَنْ بَعْدَ كما يسمعه من قَرُبَ، فليس هذا لغير الله جلّ

ذَكَرَهُ وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَوْتَ اللَّهِ لَا يُشَبِّهُ أَصْوَاتَ الْخَلْقِ؛ لِأَنَّ صَوْتَ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ يُسْمَعُ مِنْ بُعْدٍ، كَمَا يُسْمَعُ مِنْ قُرْبٍ، وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ يُصْعِقُونَ مِنْ صَوْتِهِ فَإِذَا تَنَادَى الْمَلَائِكَةُ لَمْ يَصْعَقُوا<sup>(١)</sup>.

وَأَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى إِثْبَاتِ صِفَةِ الْكَلَامِ لِلَّهِ تَعَالَى وَأَنَّ كَلَامَهُ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ: قَالَ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي الْحِجَّةِ: «وَخَاطَرَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَي: رَاهَنَ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ فَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالُوا: هَذَا مِنْ كَلَامِ صَاحِبِكَ، فَقَالَ: لَيْسَ بِكَلامِي، وَلَا كَلَامِ صَاحِبِي، وَلَكِنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَنْكَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمَنْبَرِ: إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، فَهُوَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَإِجْمَاعُ التَّابِعِينَ بَعْدَهُمْ، وَفِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْسَ بِكَلامِي، وَلَا كَلَامِ صَاحِبِي، إِنَّمَا هُوَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، إِثْبَاتُ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَلَا عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ بِالْحَرْفِ وَالصَّوْتِ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى: «وَاسْتَفَاضَتْ الْآثَارُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ أئِمَّةِ السَّنَةِ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ يَنَادِي بِصَوْتٍ، وَلَمْ يَنْقُلْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَتَكَلَّمُ بِلَا صَوْتٍ أَوْ

(١) خَلَقَ أَفْعَالُ الْعِبَاد (ص: ٩٨).

(٢) الْحِجَّةُ (١/ ٣٣١).

بلا حرف، ولا أنه أنكر أن يتكلم الله بصوت أو بحرف<sup>(١)</sup>. وأيضاً دَلَّ العقل على إثبات صفة الكلام: ووجه ذلك أن عدم الكلام صفة نقص في مقاييس البشر، فكيف برَّبِّ البشر؟! فعند البشر الأخرس الذي لا يتكلم فيه علة ونقص، والله عز وجل جعل عَجَزَ الآلهة عن الكلام دليلاً على أنها لا تصلح آلهة؛ فقال عن عجل بني إسرائيل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقال عن الأصنام: ﴿فَسَأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣].

المخالفون لأهل السنة: أشهر من خالف السنة في صفة الكلام من المبتدعة طائفتان: الأولى: المعتزلة والجهميّة، وهؤلاء ينكرون صفة الكلام، ويقولون: إنه ليس من صفات الله تعالى وإنما هو خلق من خلق الله كسائر المخلوقات؛ كالسماوات والجبال وغيرها، مخلوقات منفصلة، فكذلك الكلام هو من خلق الله، خلقه في الهواء، أو في المكان الذي يُسمع منه، وأما إضافته لله تعالى فهي إضافة تشريف، فكما نقول: ناقة الله، وبيت الله، أيضاً نقول: كلام الله من باب إضافة التشريف،

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٥).

ومن هنا جاءت مقالاتهم الضالة المشهورة بخلق القرآن، وقصتهم مع الإمام أحمد مشهورة.

وللرد عليهم نقول: أن هذا الاعتقاد مخالفٌ لطريقة السلف وإجماعهم الذي تقدّم بيانه. ومخالف لظاهر النصوص الدالة على إثبات صفة الكلام لله تعالى ومنها: أن موسى عليه السلام سمع الله جل وعلا يقول: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، ولا يمكن ولا يجوز أن يقول ذلك أحدٌ إلا الله، كما ذكر المصنّف. وقولكم هذا يرُدُّه العقل، فلا يمكن أن يكون الكلام وصفاً قائماً بنفسه، بل الكلام دليل على المتكلم، فهو صفة للمتكلم لا تنفصل عنه. ونفي صفة الكلام عن الله تعالى نفي لصفة كمال، فالقول بنفي صفة الكلام وصف ناقص، فإذا كان المخلوق الذي لا يتكلم كأن يكون أخرس، تعتبر في حقه صفة نقص، فكيف بالخالق؟! والله المثل الأعلى، وتعالى الله عما تقوله المبتدعة، والله عز وجلّ عاب عجل بني إسرائيل بقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُوَ لَا يَكْلِمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]، وقد استفاضت الأدلة على إثبات هذه الصفة. ونقول مما يدل على أن كلام الله غير مخلوق: إنه ثبت في الصحيح من حديث خولة بنت حكيم أن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَزَلَ مَنْزِلًا، فَقَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرَّهُ فِيهِ شَيْءٌ»

حَتَّى يَظُنَّ مِنْهُ». أخرجه مسلم (٢٧٠٨). ولو كانت كلماتُ الله مخلوقة لما جازت الاستعاذة بها؛ لأنَّ الاستعاذة بالمخلوق شركٌ.

فائدة: تقدّم أنَّ أول مَنْ أنكر التكليم، وابتدع هذا الاعتقاد الضالُّ هو الجعدُ بنُ درهم، وذلك في أوائل المائة الثانية، فضحَّى به أميرُ العراق والمشرق خالد بن عبد الله القسري يوم الأضحى، بعد أمرِ العلماء في ذلك الوقت كالحسن البصري وغيره بقتله.

الطائفة الثانية: الأشاعرة، وهم يثبتون صفة الكلام؛ فهي من الصفات السبع التي يُثبتونها، لكنهم يقولون: إنَّ الكلام الذي نشبهه هو الكلام القائم بذاته سبحانه لا ينفصل عنه، فالكلام عندهم هو المعنى القائم في النفس فقط، فالله مُتَّصِفٌ بالكلام أَرْزَلًا، ولا يَتَكَلَّمُ بمشيئته سبحانه ثم إن كلام الله عندهم من غير صوت ولا حرف، وإذا قيل: ماذا تقولون في القرآن الذي هو كلام الله تعالى؟ قالوا: هذا ليس هو كلام الله، وإنما هو عبارة أو حكاية عن كلام الله، عبَّرَ به جبريلُ أو محمدٌ ﷺ وليس كلام الله حقيقة، وهذا اعتقادٌ باطلٌ وفاسدٌ يقتضي أن يقولوا: إنَّ القرآن مخلوق؛ لأنه إذا كان القرآن الذي بين أيدينا هو من كلام محمد أو جبريل، فهو عندهم مخلوق، فلا فرق بهذا الاعتبار بينهم وبين المعتزلة والجهمية. إذن مُلَخَّصُ معتقدهم في صفة الكلام: أنهم يُثبتون صفة الكلام، ولكن هذا الكلام هو القائم في ذات الله سبحانه

لا ينفصل عنه، فهو معنى قائم في النفس من غير صوت ولا حرف، أشبهه بخواطر النفس ونحو ذلك، وما يوجد في القرآن هو حكاية عن كلام الله لا حقيقته. أنهم يثبتون أن الله تَكَلَّمَ أزلًا؛ أي: إن نوعه قديم، وإنه لا يتكَلَّم بمشيئته وإرادته سبحانه. وللرد عليهم نقول: أن هذا خلافُ طريقةِ السلف وإجماعهم الذي تقدم بيانه. وهو خلاف ظاهر النصوص التي تدل على أنه سبحانه يتكلم بصوت وحرف. واعتقادكم هذا يخالف الأدلة التي تدل على أن كلام الله يُسَمَّع، ولا يسمع إلا الصوت، فلو كان معنى قائم بالنفس - كما تظنون - لما سُمع، وتقدّم حديث عبدالله بن أنيس، وأن الله ينادي الخلائق يوم القيامة بصوت مسموع. والمعروف من الكلام هو ما ينطق به المتكلم، لا ما يضمرة في نفسه. قال بعض العلماء ردًّا على هذا الاعتقاد الباطل: مَنْ زعم أن كلام الله هو المعنى النفسي، فقد زعم أن الله لم يرسل رسولاً، ولم ينزل كتاباً؛ لأنه إذا كان بلا صوت ولا حرف، فكيف يرسل رسولاً أو ينزل كتاباً؟! ومن زعم أن كلام الله هو معنى نفسي، فقد زعم أن الله أخرس، وهذه صفة نقص كما تقدم تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وقد ردَّ شيخ الإسلام ابن تيمية على مَنْ زعم أن كلام الله هو المعنى النفسي، كما تعتقد الأشاعرة من تسعين وجهًا؛ ولذا يقول ابن القيم في نونيته:

تَسْعُونَ وَجْهًا بَيَّنْتَ بُطْلَانَهُ أَغْنِي كَلَامَ النَّفْسِ ذِي الْبُطْلَانِ

وهناك فِرْقٌ وطوائفٌ خاضت في صفة الكلام بعقيدة باطلة، فخالفوا السلف؛ منهم: الكلابية، والاتحادية، وفلاسفة المتأخرين، وغيرهم. [الفريح].

أهل السنة يقولون: إن الله سبحانه وتعالى موصوف بهذه الصفة، وأنه يتكلم بحرف وصوت مسموع، وأن كلامه متعلق بمشيئته وإرادته، فهو يتكلم متى شاء بما شاء كيف شاء، كما يعتقد أهل السنة أن القرآن كلام الله حقيقة وليس مجازاً.

كما أن دلائل اتصاف الرب سبحانه وتعالى بالكلام متواترة في القرآن. فكل آية نداء في القرآن فهي دليل على إثبات الكلام؛ وذلك لأن المنادي لا بد أن يكون متكلماً، فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ هذه الآيات نداء، فيجعلونها من أدلة إثبات الكلام، وكذلك آيات القول: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ﴾ فإذا أضيف القول إليه سبحانه دل على أنه متكلم، إلى أمثال ذلك.

وقد خالف أهل السنة في هذه العقيدة الأشاعرة فقالوا: إنه معنى قائم بالنفس، ويرد عليهم بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فدل على أن الله تعالى تكلم بهذا الكلام بعد مجيء موسى لميقات ربه،



وموسى حادث بعد أن لم يكن، وهذا الميقات متأخر عن زمن سلف، إلى أمثال ذلك. فمع أن كلامه سبحانه أزلي، فهو مع ذلك متعلق بالإرادة والمشیئة.

(بِكَلَامٍ قَدِيمٍ) هذا مما أخذه بعضهم على المصنف، أنه يقول عن الله: إنه متكلم بكلام قديم. وهذا مأخذ لفظي، فلو أن المصنف عبر بما هو أجود منه لكان حسنا. أما أنه يقال: إن كلامه هنا غلط بين، وأنه من كلام أهل البدع ومصطلحاتهم معانيهم وما إلى ذلك، فهذا فيه تكلف، فإنه رحمه الله قال: (مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ)، أي: أن كلامه أزلي، وأراد بذلك الرد على بعض أهل البدع الذين يقولون: إن كلامه حادث بعد أن لم يكن، يريدون بذلك تعطيل أو تأويل صفة الكلام. وكلام الله صفة من صفاته بدلائل الكتاب والسنة، وبدليل العقل. أما دليل العقل؛ فلأن الله هو الإله المعبود فضلا عن كونه الرب المدبر للكون يلزم منه أن يكون، متكلمًا، ولو لم يكن متكلمًا لما صح كونه ربا، ولا صح كونه إلها، هذا دليل عقلي. أما دلائل الكتاب والسنة، فهي أكثر من أن تحصر في هذا المقام، ومنها على سبيل المثال: قول الله تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجَلًا جَسَدًا لَّهُمْ خُورًا﴾ [الأعراف: ١٤٨]. فكان الرد عليهم دليلا شرعيا وعقليا في نفس

الوقت، وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾، وهذا نقض عقلي لألوهية العجل، فدل على أن الإله الحق لا بد أن يكون متكلمًا.

ولهذا فإن دلائل القرآن في الصفات وغيرها بعضها خبري وبعضها عقلي؛ فالخبر المحض كقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وأما الدليل الخبري من جهة كونه قرآنًا؛ ولكنه سياق عقلي، كمثال آية العجل، وكمثال قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا﴾ [إبراهيم: ٢٤]، فإذا ذكر هذه السياقات فهي أتم الأقيسة يقينا في العقل، وهي الأمثلة المضروبة في القرآن.

(يَسْمَعُهُ مِنْهُ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ. سَمِعَهُ مُوسَى مِنْهُ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ) قوله: (مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ) هذا رد على من قال: إن موسى سمع العبارة، أو خلق فيه الإدراك للمعنى الأزلي، كما يقول ابن كلاب، وأمثاله، ممن يجعلون الكلام معنى في النفس. [الغفيص].

(وَمِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى: أَنَّهُ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ) إطلاق لفظ القديم على الله وقع فيه خلاف، فبعض العلماء يرى أن الله سبحانه وتعالى لم يرد وصفه بالقدم؛ لأن القديم في اللغة العربية هو المتقدم على غيره ومن ثم قالوا: إن الأولى وصفه تعالى بالاسم الشرعي الوارد ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣] الذي ليس قبله شيء، ولكن

ورد في حديث صحيح عن النبي ﷺ أنه كان يقول حين يدخل المسجد: «أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ». أخرجه أبو داود (٤٦٦). فهذا يدل على أن القديم قد يستعمل أحياناً بمعنى الأزلي.

فقول الشيخ: (مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ قَدِيمٍ) أي: «أزلي»، وأهل السنة والجماعة يشبِّهون الله سبحانه وتعالى صفة الكلام على ما يليق بجلاله وعظمته، لكنهم يقولون: إن كلامه تبارك وتعالى قديم النوع حادث الآحاد؛ لأن الكلام من صفات الأفعال، أي: أنه تبارك وتعالى يتكلم إذا شاء متى شاء، فهو سبحانه وتعالى متصف بصفة الكلام أزلاً، وهو سبحانه وتعالى يتكلم بإرادته ومشيئته. فقول العلماء: إن كلامه سبحانه وتعالى قديم النوع حادث الآحاد: «قديم النوع» أي: أن الله متصف بهذه الصفة أزلاً. «حادث الآحاد» أي: أن الله يتكلم إذا شاء متى شاء.

وهذه الصفة التي أثبتها السلف رحمهم الله تعالى أثبتها الأشاعرة في الجملة، لأنهم يشبِّهون الصفات السبع ومنها صفة الكلام، لكن إثبات السلف رحمهم الله تعالى لها هو الإثبات الموافق للنصوص، أما إثبات أولئك لها فهو مخالف لما دلت عليه النصوص. وحتى نبين مذهب السلف في كلام الله فإننا نذكر قول المعتزلة وقول الأشاعرة، لأن هذه القضية هي التي بني عليها القول بخلق القرآن. فعند المعتزلة أن

الله تعالى لا تقوم به صفة الكلام، وكلام الله شيء منفصل عنه فهو مخلوق، ولذلك قالوا: إن هذا القرآن الذي هو كلام الله تعالى من جنس مخلوقاته، فكما أنه خلق السماوات، والسماوات منفصلة عنه، فكذلك أيضا تكلم بالقرآن والقرآن مخلوق منفصل عنه، فجاءت مقالاتهم الضالة المشهورة بخلق القرآن لأنهم لا يثبتون لله صفة الكلام التي تقوم به تبارك وتعالى. هذا مذهب المعتزلة. والأشاعرة قالوا في مقابل ذلك: نثبت لله صفة الكلام، لكن الكلام الذي نثبت لله هو الكلام النفسي القائم بذاته ولا ينفصل عنه، فالله سبحانه وتعالى متصف بصفة الكلام أزلاً، وكلامه قائم بذاته، لكن الكلام عندهم هو المعنى القائم في النفس فقط، ومن ثم قالوا إنه بغير حرف وصوت، وقالوا: إنه لا يتكلم بإرادته ومشيئته، هذا كلام الأشاعرة. فالكلام عندهم هو المعنى القائم بالنفس، كخواطر النفس وما أشبه ذلك، لكن ليس هناك كلام بحرف وصوت مسموع، ومن ثم قالوا بأنه لا يمكن أن ينقل أو يتلقى عن الله تبارك وتعالى. فلما قال لهم أهل السنة: إذن فما تقولون في هذا القرآن الذي يتلى ويحفظ ويكتب؟ أنتم تقولون: إن كلام الله تعالى يقوم به ولا ينفصل عنه فما الذي في هذه المصاحف، وهل هو كلام الله؟ قالوا: هذا القرآن الذي بين أيدينا ليس كلام الله، وإنما هو عبارة عن كلام الله، أو حكاية عن كلام الله، عبر عنه جبريل أو محمد ﷺ على

اختلاف فيما بينهم في ذلك وليس هو كلام الله حقيقة. فانظر كيف أدى بهم مذهبهم وتأصيلهم الفاسد إلى مثل هذه الضلالات، وإذا كنا نطعن في المستشرقين وغيرهم لأنهم يزعمون أن القرآن كلام محمد، فقد وجد في بعض متكلمي الأشاعرة من يقول بذلك!! كما أنه ليس هناك فرق بين قول المعتزلة وقول الأشاعرة في هذا القرآن الموجود بين أيدينا؛ فالمعتزلة يقولون: مخلوق، والأشاعرة يقولون: هو من كلام محمد أو جبريل أو غيرهما؛ لأن القرآن العربي عندهم مخلوق، وهو كونه بهذه اللغة العربية، وكذا بالنسبة للتوراة باللغة العبرانية، والإنجيل باللغة السريانية، هذه الكتب كلها مخلوقة على زعمهم؛ لأنها ليست هي كلام الله، وإنما كلام الله هو المعنى القائم بذاته الذي لا ينفصل عنه، فليس بين المعتزلة والأشاعرة في القرآن العربي خلاف في أنه مخلوق، فالفريقان كلامهما في النهاية واحد وهو أن القرآن الذي بين أيدينا مخلوق، وهذا ما صرح به بعض متكلمي الأشاعرة كما في شرح المواقف وغيره. أما أهل السنة والجماعة وهم الوسط بين الطائفتين فقد وفقهم الله سبحانه وتعالى إلى القول الوسط لسيرهم على المنهاج الحق في هذه المسألة حيث قالوا: القرآن هو كلام الله تكلم به حقيقة، والله سبحانه وتعالى يتكلم إذا شاء متى شاء، والقرآن من جملة كلام الله سبحانه وتعالى، فيثبتون صفة الكلام القائم بذاته، ويثبتون لله أيضاً ما ورد

الدليل على أنه كلام الله مثل هذا القرآن العظيم، ومن ثم فإن أهل السنة والجماعة يقولون: إن الله متصف بصفة الكلام أزلاً، وإنه تبارك وتعالى كلم موسى في ذلك الوقت الذي وجد فيه موسى وفي هذا المكان لما كان بجانب الطور، إذن هو سبحانه وتعالى يكلم عباده ويتكلم إذا شاء متى شاء. وقد تخطب الفريقان المخالفان في مسألة تكليم الله لموسى، فقالت المعتزلة: إن الذي تكلم هو الشجرة وبكلام مخلوق في الشجرة، وقالت الأشاعرة: إن موسى سمع كلام الله الأزلي القائم به تعالى، وهذا كله ضلال نشأ عن ضلالهم في مذهبهم في صفة الكلام لله تعالى كما سبق. فأهل السنة يقولون: إن الله يتكلم، وكلامه سبحانه وتعالى تسمعه الملائكة ويبلغونه وكلامه تبارك وتعالى قد يكتب في اللوح المحفوظ، وهذا القرآن هو كلام الله مكتوب في المصاحف؛ لأن الكلام إنما هو لمن تكلم به مبتدئاً لا لمن قاله مبلغاً، فالقارئ للقرآن مثلاً مع أنه يتلو كلام الله بصوته، إلا أن ذلك ليس معناه أن القرآن هو كلام هذا القارئ، بل هو كلام الله تعالى وإن تكلم به غيره بصوته. هب أن أحداً من الناس أتى بصحيفة كتبت فيها معلقة امرئ القيس وأخذ يقرأها فهل يقول عاقل إنه هو صاحب تلك المعلقة؟ من البدهي أن يقال: إن صاحبها هو الشاعر امرؤ القيس، أما هذا القارئ فقد نقلها إلينا أو قرأها علينا أو نحو ذلك؛ لأن الكلام ينسب لمن قاله مبتدئاً،

والله سبحانه وتعالى تكلم بالقرآن، وهذا القرآن نقل إلينا وحفظه جبريل وتلقاه محمد ﷺ وتلقاه الصحابة وكتبوه، فهو كلام الله سبحانه وتعالى حقيقة، محفوظ في الصدور، ومكتوب في السطور، ومتلو بالألسن. فالله سبحانه وتعالى متصف بصفة الكلام أزلاً، وهو يتكلم إذا شاء متى شاء، كلم آدم في وقت خلق آدم وكلم موسى في وقت وجود موسى، وكلم محمداً في وقت وجود محمد ليلة المعراج، ويكلم أهل الجنة يوم القيامة حينما يدخلون الجنة، ومن ثم فلا يأتي قائل ويقول: كلامه سبحانه وتعالى أزلي أو مخلوق وينفى كلامه بمشيئته، فمنهج أهل السنة والجماعة إثبات أن الله يتكلم إذا شاء متى شاء، وهذا هو الكمال. وصفة الكلام إنما تكون كمالاً لله تعالى إذا قامت به وتكلم بمشيئته وإرادته كما دلت على ذلك النصوص، والله المثل الأعلى، هب أنه يوجد بيننا ثلاثة رجال؛ أحدهم أخرس لا يتكلم، والثاني يتكلم ليلاً ونهاراً لا يسكت أبداً، والثالث عنده قدرة على الكلام، لكنه يتكلم بعقل إذا شاء متى شاء وحين تكون هناك حاجة للكلام، فلا شك أن هذا الأخير هو أكمل الثلاثة؛ لأن الأول أخرس والخرس صفة نقص. والثاني الذي يتكلم أبداً ولا يسكت قامت به صفة نقص وهي عدم المشيئة والإرادة، أما الثالث الذي يتكلم إذا كان الكلام خيراً ويسكت إذا كان السكوت خيراً، بمعنى أنه يتكلم إذا شاء متى شاء، فهذا بلا شك هو الأكمل. هذا

بالنسبة للمخلوق والله المثل الأعلى الذي يقتضي أن كل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثبت لمخلوق فالله أولى به، كيف وقد دلت النصوص الكثيرة على أن الله سبحانه وتعالى متصف بصفة الكلام، وأنه يتكلم إذا شاء متى شاء، وأن هذا من كماله سبحانه وتعالى، فمن كماله تبارك وتعالى أنه كلم موسى في هذا الوقت الذي كان فيه موسى بجانب الطور كلما سمعه موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام. أما القول بأنه لا يتكلم ولا تقوم به صفة الكلام فهذا صفة نقص، وكذلك القول بأنه لا يتكلم بمشيئته وإرادته، هو أيضاً صفة نقص، والله سبحانه وتعالى منزّه عن النقائص.

(يَسْمَعُهُ مِنْهُ مَنْ شَاءَ مِنْ خَلْقِهِ) إذا أراد الله سبحانه وتعالى كلم عباده وأسمعهم كلامه، ثم مثل الشيخ رحمه الله لذلك بقوله: (مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ) وهذا صحيح، فقد دل القرآن العظيم على أن الله كلم موسى، وجاء بصيغة التأكيد كما في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، ومع هذا الوضوح في إثبات صفة الكلام لله عز وجل فإن بعض أهل البدع بلغ به الأمر أن يقول: وددت أن أجد من يقرأ هذه الآية بنصب لفظ الجلالة حتى يثبت أن موسى هو الذي كلم ربه، يريد بذلك أن ينفي عن الله صفة الكلام، فقال له أحد أئمة القراء من أهل السنة: هب أننا وجدنا من قرأها على هذا النحو - أي: بنصب لفظ الجلالة - فماذا ستصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ﴾



رَبُّهُ ﴿[الأعراف: ١٤٣] فبهت هذا المفترى؛ لأنها صريحة في أن الله تبارك وتعالى هو المتكلم. فموسى إذن سمع كلام الله مباشرة، وهو بجانب الطور في هذا الوقت، كما دلت الأدلة الأخرى على أن جبريل عليه السلام سمع كلام الله، وكذلك من أذن له من ملائكته ورسله، وقد ثبت ذلك في الأحاديث الصحيحة ومنها ما رواه مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ وفيه: «وَلَكِنْ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا قَضَى الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ سَبَّحَ حَمَلَةُ الْعَرْشِ، ثُمَّ يُسَبِّحُ أَهْلُ السَّمَاءِ وَيُسَبِّحُ كُلُّ أَهْلِ سَمَاءٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ السَّيِّحُ إِلَى هَذِهِ السَّمَاءِ، وَيَسْتَخْبِرُ أَهْلُ السَّمَاءِ حَمَلَةَ الْعَرْشِ: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ فَيُخْبِرُونَهُمْ». أخرجه مسلم (٢٢٢٩). فهذا يدل على أن جبريل والملائكة يسمعون كلام الله سبحانه وتعالى. إذن هو تبارك وتعالى يتكلم بكلام مسموع. وكذلك فإن رسل الله صلوات الله وسلامه عليهم سمعوا كلامه كما في قصة موسى، وكما في قصة محمد ﷺ، فإن الله كلمه كفاحاً ليلة المعراج، وهذا ثابت في الصحيحين وغيرهما. [المحمود].

وصفة الكلام ثابتة لله جل وعلا بالعقل وبالسمع، ولهذا فإن الذين يشبّهون الصفات السبع أو الثمان يجعلون صفة الكلام من الصفات التي يشبّهونها؛ لأنه دل عليها العقل؛ كما أنه دل عليها النقل. أما دليل العقل على هذه الصفة فهو أنه جل وعلا طلب ذكر الآلهة التي ادعت، وجعل عدم كلامها دليلاً على عجزها، وأنها لا تصلح آلهة، قال جل

وعلا: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩]، وكذلك في قوله جل وعلا: ﴿فَسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، وذلك أن الفارق بين الحي ومن ليست فيه حياة هو الكلام، فمن كان متكلمًا كان هذا أكمل، فالكلام من صفات الكمال، وعدم الكلام من صفات النقص؛ ولهذا كان هذا مما يصلح دليلاً عقلياً. كما أن النقل أثبت صفة الكلام في نصوص الكتاب والسنة - كما ذكر المؤلف - وهو ظاهر في الدلالة على صفة الكلام، قال جل وعلا: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]، وقال جل وعلا: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

فصفة الكلام ثابتة لله جل وعلا والمعتزلة يجعلون كلام الله مخلوقاً منفصلاً، فيقولون: موسى سمع كلام الشجرة! والجهمية يجعلونه مخلوقاً منفصلاً مطلقاً، أما الأشاعرة والماتريدية فهم يثبتون صفة الكلام؛ لأنها من الصفات السبع عند الأشاعرة، ومن الصفات الثمان عند الماتريدية، ولكنهم يقولون: هو متكلم بكلام نفسي قديم. وأهل السنة والجماعة يتميزون عن أولئك جميعاً بقولهم: إن الله جل وعلا يتكلم بكلام يُسمع بحرف وصوت؛ إذ الذي يُسمع هو ما كان بحروف وما كان بصوت، وكذلك أن كلام الله جل وعلا صفة له جل وعلا قديمة النوع حادثة

الآحاد، فهو جل وعلا يتكلم إذا شاء كيف شاء، وليس كلامه صفة نفسية بل هو يتكلم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قَرَب يوم القيامة، وصوته ينفذ في ملائكته في السماء، وصوته سمعه موسى، ولهذا اعترف بعض حذاق الأشاعرة والمتكلمين وهو الآمدي في بعض كتبه بأن سماع موسى لكلام الله جل وعلا من الشجرة أنه دليل لا يقبل التأويل، قال: لأننا إذا قلنا: إن كلام الله جل وعلا قديم فهل سمع موسى الكلام القديم؟ وإذا كان كلام الله جل وعلا قديماً فقلوه جل وعلا: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] يكون الله جل وعلا يخبر عن نفسه بأنه سمع كلام المجادلة قبل أن توجد المجادلة، وقبل أن يوجد ذلك الكلام، يقول: إنه لا مفر إما من إثبات صفة الكلام المسموع حادث الآحاد وإما أن يُعتقد في الله جل وعلا الاعتقادات الباطلة، يعني: من الإخبار بخلاف الواقع كما عليه مذاهب الفلاسفة. المقصود أنه اعترف بأنه لا محيد من إثبات صفة الكلام، فأهل السنة والجماعة يتميزون بأنهم يثبتون صفة الكلام، وأن كلامه جل وعلا بصوت يُسمع، وأنه بحرف؛ إذ إنما يفهم العباد الحروف، وأنه ليس معنى نفسياً قائماً به جل وعلا يُلقى في رُوع جبريل، فيأخذه جبريل، ويُخبر عنه.

ولهذا يقول أولئك المبتدعة: إن كلام الله جل وعلا معنى واحد قائم بالنفس، إن عُبر عنه بالعربية كان قرآنًا، أو عُبر عنه بالسريانية كان إنجيلًا، أو عُبر عنه بالعبرانية كان تورا! فيجعلون كلام الله جل وعلا شيئًا واحدًا ويجعلونه هو عين الأمر، وهو عين النهي، وهو عين الخبر، وهو عين بقية أنواع الكلام، وهذا والعياذ بالله فيه تنقص لله جل وعلا، والاعتقاد الحق ظاهر بما دل عليه الكتاب والسنة من مثل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى﴾ [النساء: ١٦٤]، ثم أكد بالمصدر الذي ينفي احتمال معنى آخر بغير التكليم، فقال: ﴿تَكَلَّمَ﴾ يعني: إذا كان كَلَّمَ لها معنى غير الكلام الذي يُسمع فإنه رفع ذلك التوهم، بقوله: ﴿تَكَلَّمَ﴾ ولذلك خُص موسى بهذه الخاصية، وهو أنه مُكَلَّمَ وأنه كليم الرحمن، يعني: من كلمه الله جل وعلا بلا واسطة. [صالح آل الشيخ].

والمؤلف لما تكلم عن بعض الصفات فيما سبق أفرد صفة الكلام بفصل خاص، وذلك لأهمية هذه المسألة وكثرة ما وقع فيها من الضلال والانحراف. وصفة الكلام لله عز وجل كسائر الصفات، الله موصوف جل وعلا بأنه يتكلم كيف شاء سبحانه ومتى شاء، وكلامه من الصفات الفعلية التي يفعلها متى شاء سبحانه وتعالى تكلم في الماضي ويتكلم في المستقبل ويتكلم في يوم القيامة، متى شاء

سبحانه وتعالى أن يتكلم فإنه يتكلم. وكلام الله قديم النوع مثل سائر الصفات حادث الأحاد، يعني صفة الكلام من حيث هي قديمة فالله ما زال يتكلم لأنه سبحانه بكلامه قديم أزلي لا بداية له سبحانه وتعالى، ولا بداية لأسمائه وصفاته وأفعاله سبحانه وتعالى، وأما آحاد الكلام فإنها تتجدد وتحدث شيئاً فشيئاً، يتكلم متى شاء سبحانه وتعالى كسائر صفاته الفعلية.

ولم يخالف في صفة الكلام إلا الجهمية ومن شرب مشربهم من الفرق الضالة الجهمية يقولون: إن الله لا يتكلم وإنما خلق الكلام في غيره إما في جبريل وإما في محمد، وإضافة الكلام إلى الله من إضافة المخلوق إلى خالقه، فالله جل وعلا لا يوصف عندهم بالكلام أبداً، وإنما الذي يتكلم مخلوق خلق الله الكلام فيه إما جبريل وإما محمد هذا كلامهم. وهذا أيضاً مذهب المعتزلة، فمذهب المعتزلة والجهمية سواء، ينفون الكلام عن الله ويقولون: إن كلام الله مخلوق. والأشاعرة أرادوا أن يجمعوا بين المتناقضات، فقالوا: إن الله موصوف بالكلام النفسي فقط، كلامه في نفسه فقط، ولم يتكلم بحرف يسمع ولا بصوت يسمع، وإنما هو كلام نفسي عبر عنه جبريل أو عبر عنه محمد، فهذا القرآن عند الأشاعرة هو عبارة عن كلام الله عبر به جبريل أو عبر به محمد عن المعنى النفسي القائم بذات الله، فمعنى القرآن من عند الله وأما ألفاظه فهي من عند المخلوق. فهم جمعوا بين

المتناقضات جعلوا القرآن مخلوقاً وغير مخلوق، مخلوق من حيث اللفظ والحروف، وغير مخلوق من حيث المعنى. وهذا باطل وتناقض. وأهل السنة والجماعة يقولون: القرآن كلام الله لفظه ومعناه، ليس كلام الله الحروف دون المعاني ولا المعاني دون الحروف، فالقرآن هو كلام الله لفظه ومعناه تكلم الله به حقيقة سمعه جبريل وبلغه لمحمد وسمع موسى عليه السلام كلام الله، ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] بغير واسطة، ولهذا خص بأنه كليم الله ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] وهو موسى عليه السلام، وكذلك الله جل وعلا يكلم عباده يوم القيامة، يكلم أهل الجنة ويُسلم عليهم ويردون عليه السلام بكلام يسمعون، يرونه عياناً بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر وكما يرون الشمس صحوّاً ليس دونها سحاب ويكلمهم ويُسلم عليهم ويسمعون كلامه ويردون عليه السلام. فالله جل وعلا تكلم ويتكلم إذا شاء سبحانه وتعالى بكلام لفظه ومعناه. وأما كيف يتكلم فهذا لا نعلمه، هذا لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى فليس كلامه ككلام المخلوق، ما نقول إنه يتكلم كما يتكلم المخلوق، بل نقول: إنه يتكلم كما يشاء سبحانه وتعالى وكيف يشاء، ولا يعلم كيفية كلامه إلا هو سبحانه وتعالى كسائر صفاته. [الفوزان].

وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُكَلِّمُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ وَيُكَلِّمُونَهُ، وَيَأْذَنُ لَهُمْ فَيُزْورُونَهُ.  
 قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ:  
 ﴿يَمُوسَى إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَالَمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]. وَقَالَ  
 سُبْحَانَهُ: ﴿مِنْهُمْ مَن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ  
 يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١].

(وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُكَلِّمُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ وَيُكَلِّمُونَهُ) وهذا أيضاً ورد فيه  
 أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما عن النبي ﷺ منها: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ  
 لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ». إلى آخر  
 الحديث. أخرجه البخاري (٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩). فهذا نص على أن الله  
 يخاطب أهل الجنة، ويكلّمهم ويكلّمونه.

(وَيَأْذَنُ لَهُمْ فَيُزْورُونَهُ) ورد في حديث عن النبي ﷺ أنه قال: «أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا  
 دَخَلُوا فِيهَا نَزَلُوا بِفَضْلِ أَعْمَالِهِمْ فَيُؤْذَنُ لَهُمْ فِي مِقْدَارِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَيَّامِ الدُّنْيَا  
 فَيُزْورُونَ اللَّهَ». أخرجه الترمذي (٢٥٤٩)، وابن ماجه (٤٣٣٦). لكنه حديث

ضعيف، إنما الثابت: أن إن الله يكلم أهل الجنة ويكلمونه، وهذا ورد في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ. [المحمود].

ومن ضمن ما أشار إليه المؤلف رحمة الله أنه يأذن لهم فيزورونه - يعني أهل الجنة - فالله عز وجل يكلمهم ويخاطبهم، ويقول: «يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ، فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ» ... الحديث. أخرجه البخاري (٧٥١٨)، ومسلم (٢٨٢٩). وهذا فيه إثبات كلام الله عز وجل لهم في الجنة. وأما قضية الزيارة فالله أعلم، يحتاج الأمر إلى تحقيق هذه المسألة، جاء هذا في حديث عند الترمذي وابن ماجه لكن إسناده ضعيف، أن الله عز وجل يأذن لأهل الجنة فيزورونه في مثل مقدار يوم، حديث طويل. وابن القيم رحم الله أورد في حادي الأرواح عدة أحاديث في باب بوبه في ذلك وهو «زيارة المؤمنين لربهم في الجنة» لكن فيما أورده نظر من جهة الثبوت والله عز وجل أعلم. [سندي].

وهذه الآيات من الأدلة على أن الله تعالى متكلم ويتكلم إذا شاء، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] واضح في أن الله كلم موسى وأنه أسمع كلامه، وكذلك قوله تعالى: ﴿مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] يعني موسى أو يعني من الرسل من كلمه الله، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى



لَمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴿[الأعراف: ١٤٣] إِلَى: قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَالَمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤] برسالته، وبتكليمه له، وأن الله أسمعهم الكلام.

ذكر شيخ الإسلام أن المعتزلة والجهمية تأولوا هذه الكلمة فحرفوها تحريفًا عجيبًا؛ فقالوا: التكليم التجريح قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿مِّنْهُمْ مَّنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] يعني: جرحه بأظافر الحكمة، وقالوا: إن الجرح هو الكلم، كما في قوله ﷺ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكَلِّمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ كَلِّمَ، وَكَلَّمَهُ يَدْمَى، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالرَّيْحُ رِيحُ مِسْكِ». أخرجه البخاري (٥٥٣٣)، مسلم (١٨٧٦). فذهبوا مذهبًا بعيدًا، وفسروا التكليم بأنه التجريح سبحانه الله. وهل التجريح شرف؟! وهل فيه ميزة لموسى؟! ولماذا اختصه بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ بعد ما ذكر أنه أوحى إلى النبيين بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]، لو كان ذلك هو التجريح ما كان فيه فضيلة، كيف يكون جرحه بأظافر الحكمة؟ فإن التجريح عذاب سواء كان حسيًا أو معنويًا، ثم يطله أيضًا قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَالَمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤] ولم

يقول: بتكليمي، والكلام واضح في أنه أراد ما سمعه من كلام الله له، فبطل بذلك تأويلهم. كذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا﴾ [الشورى: ٥١] ليس المراد أن يجرحه إلا وحيًا، وهل الوحي تجريح بأظافير الحكمة؟! فعرف بذلك أن التكليم هو الكلام، ولهذا قال تعالى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ﴾ يعني أو يكلمه من وراء حجاب كما حصل لموسى. [الجبرين].

(قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]). هذه الآية استدَلَّ بها المصنّف رحمه الله واشتملت هذه الآية على أنواع الوحي الثلاثة: الأول: أن يُلقَى الوحي في قلب الرسول ﷺ من غير إرسال ملك، ولا تكليم منه سبحانه. والثاني: أن يكلمه الله جلَّ وعلا ولكن من وراء الحجاب، كما كَلَّمَ الله موسى عليه السلام وكَلَّمَ محمداً ﷺ ليلة المعراج، حين فرض الصلاة مباشرة بلا واسطة. والثالث: أن يرسل ملكًا يبلغ عن الله كلامه؛ كجبريل عليه السلام. ومقصود المصنّف من إيراد هذه الآية هو النوع الثاني، وهو تكليمُ الله عز وجل لرسوله بلا واسطة. [الفريح].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمُوسَى ۖ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١١-١٢]، وَقَالَ: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، وَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَقُولَ هَذَا إِلَّا اللَّهُ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ صَوْتُهُ أَهْلُ السَّمَاءِ»، وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «يَحْشُرُ اللَّهُ الْخَلَائِقَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عُرَاءَ حُفَاةٍ بِهِمْ، فَيَنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرَبَ» رَوَاهُ الْأَيْمَةُ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ. وَفِي بَعْضِ الْأَثَارِ أَنَّ مُوسَى لَيْلَةً رَأَى النَّارَ فَهَالَتْهُ وَفَزَعَ مِنْهَا نَادَاهُ رَبُّهُ: يَا مُوسَى، فَأَجَابَ سَرِيعًا اسْتِنَاسًا بِالصَّوْتِ فَقَالَ: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ! أَسْمَعُ صَوْتَكَ وَلَا أَرَى مَكَانَكَ، فَأَيْنَ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا فَوْقَكَ، وَأَمَامَكَ، وَوَرَاءَكَ، وَعَنْ يَمِينِكَ، وَعَنْ شِمَالِكَ. فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى. قَالَ: فَكَذَلِكَ أَنْتَ يَا إِلَهِي! أَفَكَلَامَكَ أَسْمَعُ أَمْ كَلَامَ رَسُولِكَ؟ قَالَ: بَلْ كَلَامِي يَا مُوسَى.

(وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمُوسَى ۖ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾ [طه: ١١-١٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، وَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يَقُولَ هَذَا إِلَّا اللَّهُ) من الأدلة أيضاً آيات النداء فالنداء لا يعرف إلا بالكلام، وقد ذكر الله النداء

في عدة آيات، ففي سورة القصص ذكره في ثلاث آيات؛ قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥] فالنداء لا يكون إلا بصوت، وبكلام مسموع: قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أَتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠]، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ۖ إِذْ نَادَاهُ رَبُّهُ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٥-١٦]، وفي هذه الآية ﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَمُوسَىٰ ۖ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١١-١٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢] فلا شك أن النداء كلام مسموع، فلا بد أن يكون كلام الله الذي تكلم به من الكلام المسموع الذي فهمه موسى، ولهذا لما سمع كلام الله سأل النظر إليه، وقال: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] الآية، فدل على أنه سمع كلام الله، ولا شك أن موسى سمع قول الله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي﴾ من الذي قال هذا لموسى؟ هل قالته الشجرة؟! ولما رأى النار فقال: ﴿إِنِّي عَانِسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ ﴿١٩﴾ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ

شَطِطِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمْوِسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٠﴾ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ﴿٣١﴾ [القصص: ٢٩-٣١]. هل تقول الشجرة هذا الكلام الذي ذكره الله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَأَخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ ﴿٣٢﴾ وَأَنَا أُخَرَّتْكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ ﴿٣٣﴾ إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ﴿٣٤﴾ [طه: ١٢-١٤]؟! هذا كلام لا يقوله إلا الرب سبحانه الذي ناداه. [الجبرين].

فعقيدة أهل السنة والجماعة أن كلام الله بصوت؛ ويدل على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَنَدَيْنَاهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مريم: ٥٢]، وقوله: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أَتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠]. ووجه الدلالة: المناداة في قوله: ﴿وَنَدَيْنَاهُ﴾، والمناجاة في قوله: ﴿نَجِيًّا﴾ لا تكون إلا بصوت، فالمناداة للبعيد، والمناجاة للقريب. وحديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: «يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، فَيُنَادِي بِصَوْتٍ: إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ». أخرجه البخاري (٧٤٨٣)، ومسلم (٢٢٢). ووجه الدلالة: أن قوله: «فينادي» والنداء لا يكون إلا بصوت بإجماع أهل اللغة، وأكد ذلك بقوله: «بصوت».

وكلام الله بحرف: فكلمات القرآن حروفٌ، وهو من كلام الله، وجاء من حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِهٖ أَمْثَلِهَا، لَا أَقُولُ ﴿الْم﴾ حَرْفٌ، وَلَكِنْ أَلِفٌ حَرْفٌ، وَلَا مٌ حَرْفٌ، وَمِيمٌ حَرْفٌ». أخرجه الترمذي (٢٩١٠).

وكلام الله مسموع؛ ويدل على ذلك: أَنَّ موسى عليه السلام سمعه من غير واسطة؛ قال تعالى: ﴿وَأَنَا أَخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه: ١٣]، وسمعه جبريل عليه السلام ومن أذن الله له من الملائكة والرسل؛ قال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: إِذَا قَضَى اللَّهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا، خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهُ سَلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ، فَإِذَا فُرِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا الَّذِي قَالَ الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ». أخرجه البخاري (٤٨٠٠). وأيضاً كلَّم الله عز وجل محمداً صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج. وأيضاً في الآخرة تسمع كلامه الخلائق، من حديث عبدالله بن أنيس رضي الله عنه وفيه: «فَيَنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ». أخرجه أحمد (١٦٠٤٢)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٧٠). وأيضاً: ما استشهد به المصنّف من كلام ابن مسعود رضي الله عنه: «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ صَوْتَهُ أَهْلُ السَّمَاءِ»، وكلام

ابن مسعود مما لا يُقال بالرأي، فله حكم الرفع. والأدلة والآثار مستفيضة في أن الله يَتَكَلَّمُ بصوتٍ وحرفٍ مسموعٍ، وهذا بإجماع السلف، ولا يعرف فيهم مُنكر لهذا الاعتقاد.

(وَفِي بَعْضِ الْأَثَارِ أَنَّ مُوسَى لَيْلَةً رَأَى النَّارَ فَهَالَتْهُ وَفَرَعَ مِنْهَا نَادَاهُ رَبُّهُ: يَا مُوسَى فَأَجَابَ سَرِيعًا اسْتِنْسَاسًا بِالصَّوْتِ فَقَالَ: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ! أَسْمَعُ صَوْتَكَ وَلَا أَرَى مَكَانَكَ، فَأَيْنَ أَنْتَ؟ قَالَ: أَنَا فَوْقَكَ، وَأَمَامَكَ، وَوَرَاءَكَ، وَعَنْ يَمِينِكَ، وَعَنْ شِمَالِكَ. فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِلَّهِ تَعَالَى. قَالَ: فَكَذَلِكَ أَنْتَ يَا إِلَهِي! أَفَكَلَامَكَ أَسْمَعُ أَمْ كَلَامَ رَسُولِكَ؟ قَالَ: بَلْ كَلَامِي يَا مُوسَى). هذا مما استدلَّ به المصنِّف على إثبات كلام الله تعالى وأن له صوتاً مسموعاً، وهذا أثرٌ ضعيفٌ من الإسرائيليات، فهو من رواية وهب بن مُنبه، وهو معروف بأخذه عن الإسرائيليات، وفي الأدلة الصحيحة من الكتاب والسنة الكثير مما يُغني عن هذا الأثر؛ للاستدلال لهذا الاعتقاد الصحيح. [الفريح].

## فَصْلٌ

وَمِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى: الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ. وَهُوَ كِتَابُ اللَّهِ الْمُبِينُ، وَحَبْلُهُ الْمَتِينُ، وَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥].

فالله تعالى تكلم بالتوراة وبالإنجيل وبالزبور، وكلم أنبياءه، ومن كلامه أيضاً:  
القرآن العظيم.

(كِتَابُ اللَّهِ الْمُبِينُ) لا شك أنه كتاب الله الذي أبان الله به المحجة، فهو مبين مفصل محكم، كما أخبرنا الله سبحانه وتعالى في آيات كثيرة في وصف هذا القرآن العظيم، بأنه هدى ونور وفرقان، ولا يكون هدي ونوراً وفرقاً وضياءً إلا إذا كان بين الدلالة واضحاً مبيناً، يقرؤه الجميع فيتعظون به، ويفهمونه على مختلف مستوياتهم والله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧]. فالقرآن يقرؤه الجميع؛ العامي والعالم وطالب العلم، ويتأثر الجميع بقراءته، ويفهمونه كل حسب علمه، صحيح أن في القرآن قضايا ومسائل وأحكاماً لا يعلمها إلا العلماء



الراسخون في العلم، لكن أيضا فيه مواعظ وتذكير يفهمها الجميع حتى الصغير، والعامي، وهذا من نعم الله سبحانه وتعالى على عباده.

(وَحَبْلُهُ الْمَتِينُ) ولا شك أن من اعتصم به واستمسك به فقد استمسك بالعروة الوثقى، واستمسك بهذا الدين القويم، فهو حبل الله المتين وصراطه المستقيم، وهذا واضح المعنى.

(وَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) كما ورد في آيات كثيرة: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣]، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ [الكهف: ١] إلى آخره.

(نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) الروح: هو جبريل، والأمين: وصف به لأنه كان أمين وحي الله سبحانه وتعالى، ولا شك أنه أمين حق أمين عليه السلام، فإن الله سبحانه وتعالى استأمنه على هذا الوحي الذي أوحاه إلى رسله عليهم الصلاة والسلام.

(عَلَى قَلْبِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ) وهو محمد بن عبد الله، كما ورد في الآيات الكريمات الدالة على أن الله أنزله على محمد والقرآن الكريم مليء بدلائل ذلك وإنما ذكر القلب هنا؛ لأن القلب هو الذي يعي، وهو موطن العلم والفهم ونزوله على قلبه

شامل لجميع أنواع الوحي، وكان النبي ﷺ كما أخبر عن نفسه يأتيه الوحي فيغشاه منه غشيان عظيم يشبه الغيوبة، فيفصم عنه فإذا به عليه الصلاة والسلام قد وعى كل ما أوحى إليه من ربه تبارك وتعالى. والوحي كما تعلمون جميعاً كان ينزل على النبي على صور متعددة، لكن هذا هو الأكثر والأغلب.

(﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥]) وهذا واضح جداً كما ذكر الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]. فالله سبحانه وتعالى جعل هذا القرآن العظيم بلسان محمد وقومه الذي هو العربية. [المحمود].

والكلام على أن القرآن كلام الله أخص من الكلام على صفة الكلام فإن أهل السنة والجماعة اعتنوا بإثبات صفة الكلام لله جل وعلا في كلامهم على أن القرآن كلام الله إذ إنه إذا ثبت هذا الأخص الذي نوزع فيه فإن إثبات صفة الكلام وأن كلامه جل وعلا بحروف وأصوات وأنه كلمات وحروف وجمل، فإن هذا يثبت بظهور، فإذا أثبت الأخص أثبت الأعم في هذا الباب من باب الأوضح والأظهر.

فكلام الله جل وعلا الذي ألقاه إلى جبريل فسمعه جبريل منه، وأمره بتبليغه إلى النبي ﷺ، وسمى ذلك الكلام قرآنًا، فنزل به جبريل على النبي، هذا هو القرآن،

فالقرآن كلام الله والقرآن بعض كلام الله جل وعلا فكلام الله جل وعلا منه ما هو قرآن ومنه ما ليس بقرآن فالله جل وعلا من كلامه الكلمات الكونية التي قال الله جل وعلا فيها: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]، ومعنى الكلمات هنا: الكلمات الكونية. والقرآن كلام الله جل وعلا الذي ألقاه إلى جبريل فبلغه جبريل إلى النبي ﷺ كما سمعه، فإذا القرآن كلماته وآياته وسوره وحروفه هو مسموع لجبريل من تكلم الله جل وعلا به بحرف وصوت، فهو حروف كما قال الله جل وعلا: ﴿الْم﴾ [البقرة: ١] إلى آخر الآيات التي فيها الأحرف المقطعة. وهذا يدل على أن جبريل سمعه على هذا النحو، سمعه حروفاً، فإذا كان سمعه حروفاً ثبت أن الله جل وعلا تكلم بحروف؛ لأنه قد يُقال: إما أن يكون جبريل سَمِعَ كلاماً عاماً ففصله بحروف، فيه نفي لصفة الكلام على النحو الذي أسلفنا إثباته، وإما أن يُقال: إن جبريل سمعه هكذا على هذا النحو، بالحروف فيثبت ما يُراد إثباته أن الله جل وعلا يتكلم بكلام هو جُمل وكلمات وحروف، ويُسمع منه بصوت.

فإذا القرآن العظيم له مراتب: المرتبة الأولى: مرتبة الكتابة، وهذا ظاهر في قوله جل وعلا: ﴿إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ (٧٧) فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٨] فالله

جل وعلا قبل أن يتكلم بهذا القرآن في الأزل، يعني حين خلق اللوح المحفوظ وأودعه ما سيكون جعل فيه القرآن مكتوباً، وهذه مرتبة الكتابة قبل مرتبة التكلم به، فهو جل وعلا جعله مكتوباً في اللوح المحفوظ؛ وذلك لسعة علمه جل وعلا فهو يعلم ما سيوحى لعبده محمد ﷺ فحفظه مكتوباً في اللوح المحفوظ. المرتبة الثانية: مرتبة الإنزال الإجمالي ثم بعد أن بعث نبيه ﷺ جعل القرآن جميعاً الذي في مرتبة الكتابة، جعله جل وعلا في بيت العزة في السماء الدنيا؛ كما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن الله أنزل القرآن وجعله في بيت العزة في السماء الدنيا، ثم أنزل منجماً على ثلاث وعشرين سنة». أخرجه النسائي في الكبرى (٧٩٩١). والمرتبة الثالثة: مرتبة الكلام والتكلم به وهذه هي التي يُخص بها وصف القرآن؛ لأن الله جل وعلا تكلم بهذا القرآن، وسمعه منه جبريل فبلغه للنبي ﷺ فتكلم الله جل وعلا بهذا القرآن إنما كان بعد بعث النبي ﷺ قال جل وعلا: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] فتكلم الله جل وعلا بهذه الآيات إنما كان بعد أن كانت المجادلة، وبعد أن حصل من المرأة وزوجها ما حصل فقوله جل وعلا: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ هذا حادث بمعنى جديد ليس بقديم وهذا كما وصف الله جل وعلا كتابه بقوله: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ﴾ [الأنبياء: ٢] أي: محدث تنزيله،

مُحدث التكلم به، فليس تكلم الله جل وعلا بالقرآن قديماً كما يزعمه أهل البدع، بل تكلم الله جل وعلا به بمشيئته وإرادته واختياره حسب ما يوافق حكمته، فيُسمعه جبريل فيُسمعه جبريل فيُبلغه إلى النبي، فهذا فيه رد على عدة مذاهب وأقوال:

الأول: قول من يقول إنه معنى نفسي.

الثاني: قول من يقول إنه مخلوق منفصل؛ كما تزعمه المعتزلة. وحصل في ذلك الافتتان العظيم للإمام أحمد رحمه الله ولأهل السنة في فتنة خلق القرآن.

والثالث: من يزعم أن جبريل أخذ القرآن من مرتبة الكتابة من اللوح المحفوظ وأنزله إلى النبي ﷺ كما زعمه السيوطي وجمع أيضاً ممن قبله؛ في كتابه «الإتقان»، حيث زعم أن جبريل أخذ القرآن من مرتبة الكتابة من اللوح المحفوظ فأنزله على النبي ﷺ، يريدون بذلك نفي أن يكون الله جل وعلا تكلم بالقرآن أو أن جبريل سمع منه هذه الآيات وهذه الأحرف.

إذن فالأدلة التي أقامها المؤلف رحمه الله ظاهرة في أن القرآن آيات وحروف وكلمات وسور، والله جل وعلا تكلم به على هذا النحو، والله جل وعلا قال على لسان نبيه ﷺ في القرآن: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٠١]

[١٥]، وهذا يدل على أنه ﷺ إنما هو مبلغ؛ ولهذا قال جل وعلا: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠] في آيتين في «سورة الحاقة»، وفي «سورة التكوير». وهذا ليس معناه أنه كلام الرسول، فإنه في سورة الحاقة يعنى به مَنْ؟ وفي سورة التكوير يُعنى به مَنْ؟ قال جل وعلا: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ١٩ ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ [التكوير: ١٩-٢٠]، وفي سورة الحاقة: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ ٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوْلٍ شَاعِرٍ ﴿٤١﴾ [الحاقة: ٤٠-٤١]، ففي سورة الحاقة الرسول الذي نُسب إليه القول - يعني القرآن - هو نبينا محمد، وفي سورة التكوير الرسول الكريم الذي نُسب إليه هذا القرآن هو جبريل، لكن الكلام كلام الباري جل وعلا والقارئ له المبلغ عمن تكلم به إلى النبي ﷺ هو جبريل.

فإذن نسبة القرآن إلى جبريل وأنه قوله هذه نسبة تبليغ، فإنك إذا سمعت مني كلاماً أنقله عن أحد أهل العلم فإنه يكون القول قولي ولكن الكلام كلام من أنقل كلامه ففرق بين القول وبين الكلام، وهذا لم يتفطن له كثير ممن زعم أن في هاتين الآيتين نسبة القرآن إلى النبي ﷺ أو إلى جبريل، يعني أن الله جل وعلا لم يتكلم به وأنه ليس هو قول الله جل وعلا وكذلك النبي ﷺ هو الذي بلغ القرآن، فالقرآن لما تكلم به النبي ﷺ صار قولاً له، لكن هو يُبلغه عن الله جل وعلا، فهو يُبلغ

كلامه، وهذا الكلام هو كلام الله جل وعلا وبهذا يظهر بعض ما يتعلق بالحديث عن مسألة كلام الله جل وعلا وهي من أوائل المسائل التي اختلف فيها في صفات الله جل وعلا؛ ولذلك سمى بعض الناس ما يتعلق بالكلام على العقيدة سماه: علم الكلام؛ لأنه من أوائل المسائل الحادثة التي تكلم الناس فيها واختلفوا فيها.

فتلخص من ذلك أن معتقد أهل السنة والجماعة: أن الله جل وعلا يتكلم وأن كلامه قديم النوع حادث الآحاد، وأنه جل وعلا يتكلم بصوت يُسمع، وأن كلامه حروف، سمعه منه، ويسمعه منه جبريل، والملائكة، ويسمعه منه الناس يوم القيامة، وأن القرآن هو كلام الله منزل غير مخلوق، إذا حفظ في الصدور فهو كلام الله، وإذا كُتب في الأوراق فهو كلام الله، وإذا تُلي على الألسنة فهو كلام الله جل وعلا، فإذا تُلي نقول: الكلام كلام الباري والصوت صوت القاري. فهذه مراتب مختلفة، وكلها لا تخرج عن كون هذا المتكلم به أو المكتوب أو المحفوظ أنه جميعاً كلام الله جل وعلا وتعالى وتقدس وتعظيم. [صالح آل الشيخ].

مُنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ. وَهُوَ سُورٌ مُحْكَمَاتٌ، وَآيَاتٌ بَيِّنَاتٌ، وَحُرُوفٌ وَكَلِمَاتٌ.

(مُنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ) هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، أن القرآن منزل، لأنه كلام الله، وأنه غير مخلوق، لا كما يقول المعتزلة.

(مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ) أي: من الله تعالى بدأ القرآن؛ لأن الله هو الذي تكلم به، والشيء ينسب إلى من بدأ به. ومن هنا قال السلف رحمهم الله تعالى كما قال ابن قدامة هنا (مِنْهُ بَدَأَ) لأنه هو الذي تكلم به، قال: (وَإِلَيْهِ يَعُودُ) أي: إلى الله سبحانه وتعالى يعود القرآن ويرجع في آخر الزمان، كما ورد بذلك عدد من الأحاديث والآثار الصحيحة عن النبي ﷺ وعن عدد من الصحابة؛ منهم عبدالله بن مسعود وأبو هريرة، وهو مما لا يقال فيه بالرأي، وإنما له حكم الرفع. فقد ورد ما يدل على أن هذا المصحف أو هذا القرآن يرفع في آخر الزمان، فيأتي يوما من الأيام يرفع فيه من الأرض، فيرفع من صدور الرجال، ويرفع من الكتب، ويرفع من المصاحف، فيعود إلى ربه سبحانه وتعالى. و مما ورد في ذلك حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يَدْرُسُ الْإِسْلَامُ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ، حَتَّى لَا يُدْرَى



مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نُسُكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيُسْرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي لَيْلَةٍ فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ». أخرجه ابن ماجه (٤٠٤٩). ومعنى يسرى أنه يأتي يوم على كتاب الله تعالى، فيمحي ويرفع ويزال من صدور الرجال ومن الصحف والكتب حتى لا يبقى منه آية ويرفع إلى السماء. وهذا معنى قوله: (وَالَيْهِ يَعُودُ).

هناك جزئية تتعلق بهذا الحديث، وهي وإن كانت خارجة عن موضوع هذا الشرح إلا أنني أحببت أن أذكرها تماماً للفائدة وهي أن من لا يرى كفر تارك الصلاة يحتج بهذا الحديث، ويقول: إن هؤلاء ما يدرون ما صلاة ولا صيام ولا حج ولا صدقة، وحذيفة يقول: تنفعهم «لا إله إلا الله»، فدل ذلك على أن من مات وهو يقول: «لا إله إلا الله» فهو من أهل الجنة، وأن تارك الصلاة لا يكفر. والذي يظهر لي والله أعلم أن هذا الحديث ليس فيه حجة لمن قال بذلك؛ لأنه يحكي عن شيء يكون في آخر الزمان، حين تدرس أمور الإسلام وتنمحي شعائره فلا يكاد يعرفها أحد، حتى لا يعرف الناس إلا قول لا إله إلا الله، فإذا كانوا لا يعرفون ما الصلاة وما الصيام وما الحج فلا يحاسبون على ذلك لأنهم معذورون، فحالهم شبيه بمن أسلم وهو حديث العهد بالإسلام، فلا يعرف ما أحكام الصلاة ولا غيرها ثم مات قبل أن يعرف شيئاً من أحكام العبادات، فمثل هذا تنفعه شهادة أن لا إله إلا الله وأن

محمداً رسول الله. وعلى هذا فلا حجة في هذا الحديث لمن احتج به على عدم كفر تارك الصلاة.

(وَهُوَ سُورٌ) مفردة سورة، والقرآن مشتمل على سور، وكل سورة مشتملة على آيات وترتيب الآيات في المصحف وقف، لم يكن اجتهاداً من الصحابة رضي الله عنهم وإنما هو بأمر الرسول أما ترتيب السور في المصحف فقد اختلف العلماء فيه: أهو ترتيب اجتهادي من الصحابة أم أن الأمر موقوف على رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك قولان. والذي يترجح والعلم عند الله تعالى أن ترتيبها أيضاً ليس عن اجتهاد من الصحابة وإنما بأمر الرسول الله، وأن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة أن يقرءوا القرآن وأن يرتلوه على العرضة الأخيرة التي عرضها عليه فيها جبريل قبيل انتقال الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى. فإن جبريل في رمضان الأخير الذي انتقل بعده الرسول صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى عارض النبي بالقرآن مرتين، فلا بد أن يكون الرسول صلى الله عليه وسلم قد بلغ أولئك الصحابة تلك العرضة الأخيرة، ومنها ترتيب سور القرآن.

(وَهُوَ سُورٌ مُحْكَمَاتٌ) لأن القرآن كله محكم فهو ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١] (وَأَيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) واضحة الدلالات (وَحُرُوفٌ وَكَلِمَاتٌ) ولا شك أيضاً أن القرآن حروف وكلمات، ومن قال إن كلام الله تعالى ليس بحرف ولا صوت فهو مخطئ، بل

كلام الله بحرف والقرآن حروف، وسيأتينا بعد قليل الأدلة الكثيرة التي تدل على أن هذا القرآن العظيم حروف. أما أولئك الذين قالوا: إن الله يتكلم بغير حرف ولا صوت، فلم يلتفتوا إلى تلك الأدلة الظاهرة، وإنما أدى بهم إلى مثل هذا القول اعتقادهم الفاسد أن كلام الله سبحانه وتعالى إنما هو الكلام النفسي القائم بذاته، حتى قال بعضهم: إن هذا القرآن العربي ليس كلام الله، وإنما هو عبارة أو حكاية عن كلام الله. والصحيح أن كلام الله تعالى حروف وكلمات، تكلم الله سبحانه وتعالى به. [المحمود].

(مُنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ) منزل من الله جل وعلا لا من اللوح المحفوظ؛ لأن الله ذكر هذا في آيات كثيرة: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [السجدة: ٢]، ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ٢] لا من اللوح المحفوظ، فلم يأخذه جبريل من اللوح المحفوظ كما تقوله المبتدعة وإنما تلقاه جبريل عن الله. (منه) من الله (بدأ) يعني تكلم الله به، لا من اللوح المحفوظ ولا من غيره ولا من محمد ولا من جبريل، بل هو من الله جل وعلا (وَالَيْهِ يَعُودُ) في آخر الزمان.

(وَهُوَ سُورٌ مُحْكَمَاتٌ) القرآن سور وآيات وكلمات وحروف والسور جمع سورة وهي القطعة من القرآن المبتدأ ببسم الله الرحمن الرحيم، وبسم الله آية من القرآن

نزلت للفصل بين السور، ما عدا براءة، أول هذه السور فاتحة الكتاب وآخرها سورة الناس، وهو مائة وأربع عشرة سورة، منها الطويل ومنها المتوسط ومنها القصير. والسورة في الأصل: الشيء المحمي الرفيع. يقول النابغة في مدح النعمان بن المنذر:

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً      تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَبَذَّبُ<sup>(١)</sup>

والسورة المنزلة الرفيعة، ومنه سميت سور القرآن لرفعها، ولأنها منيعة لا أحد يرومها بزيادة أو نقص أو تحريف. فالقرآن محفوظ كما نزل على محمد ﷺ لم يبدل ولم يغير منه شيء؛ لأن الله تكفل بحفظه، قال جل وعلا: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فلا أحد على كثرة الأعداء الحاقدين تجرأ على أن يغير في كلام الله أو يزيد أو ينقص، هذا من آيات الله سبحانه وتعالى حفظ الله كتابه من العبث وسيحفظه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، لا يتناول إليه مع كثرة خصومه وكثرة أعدائه ولو حاول أحد شيئاً لفضحه الله سبحانه وتعالى وأخزاه كما حصل لمسيلمة الكذاب الذي ادعى أنه ينزل عليه قرآن ففضحه الله وأخزاه وصار مضحكة للعالم. وكذلك كل من حاول أن يحاكي القرآن فإن الله يفضحه ويخزيه ويجعله

(١) ديوان النابغة (ص: ٧٣).

مضحكة للناس، بل يهلكه كما حصل لمسيلمة وغيره. (مُحَكَّمَاتٌ) يعني: متقنات من الأحكام وهو الإتقان القرآن كله محكم بمعنى أنه متقن ﴿كِتَبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَتُهُ وَتُمْ فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١] فهو كله محكم بمعنى متقن، وكله متشابه بمعنى أنه يشبه بعضه بعضاً في الحسن والصدق وحلاوة اللفظ، كما قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]. يعني يشبه بعضه بعضاً في الحسن والإتقان والفصاحة والبلاغة. ومنه محكم ومنه متشابه والمراد بالإحكام الجزئي والتشابه الجزئي، والمحكم كما عرفنا سابقاً هو الذي لا يحتاج في تفسيره إلى غيره، لأنه واضح في نفسه، والمتشابه هو اللفظ المجمل الذي يحتاج في تفسيره إلى غيره، قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. فعرفنا إذن أن القرآن يُطلق عليه كله أنه محكم، ويُطلق عليه كله أنه متشابه، ويُطلق على بعضه أنه محكم وعلى بعضه أنه متشابه وهذا ما يسمى بالإحكام والتشابه العام والإحكام والتشابه الخاص ولكل منهما معنى خاص به.

(وَآيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) قال تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، والآية في اللغة «العلامة» سميت آية القرآن «آية» لأنها دلالة وعلامة على عظمة الله سبحانه وتعالى،

فالآية في اللغة الدلالة والعلامة وهي على نوعين: آية متلوة وآية مخلوقة. الآية المتلوة آيات القرآن، والآيات المخلوقة مثل الشمس والقمر والليل والنهار والشجر والبشر والبحار والأنهار هذه آيات سميت آيات لأنها دلالات وعلامات على قدرة الله جل وعلا، وأما الآيات المتلوة فهي الوحي المنزل من عند الله جل وعلا وسمي الجميع آية لأنه يدل على عظمة الله جل وعلا وعلى أحكامه وتشريعاته سبحانه وتعالى.

(وَحُرُوفٌ وَكَلِمَاتٌ) القرآن الكريم حروف وكلمات وآيات، الحروف حروف الهجاء المعروفة (أ، ب، ت...) إلى آخر حروف الهجاء الثمانية والعشرين، هذه حروف سميت حروفاً من الحرف وهو الطرف؛ لأنها قطع، وهي لا تدل على معنى في نفسها إلا إذا رُكبت مع غيرها، فإذا تركبت الحروف تكونت الكلمة، وإذا جمعت الكلمة مع الكلمة تكونت الجملة اسمية كانت أو فعلية. فهو حروف وكلمات وآيات، فالقرآن متكون من هذه الحروف العربية وتكونت من هذه الحروف كلمات القرآن، وتكونت من كلمات القرآن آيات القرآن، وتكونت من آيات القرآن سور القرآن، وتكون من مجموع هذه السور القرآن العظيم والكتاب المبين. فهو حروف وكلمات وآيات وسور. [الفوزان].

مَنْ قَرَأَهُ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ. لَهُ أَوَّلٌ وَآخِرٌ، وَأَجْزَاءٌ وَأَبْعَاضٌ. مَتْلُوٌّ بِالْأَلْسِنَةِ، مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، مَسْمُوعٌ بِالْأَذَانِ، مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ. فِيهِ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ، وَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ، وَخَاصٌّ وَعَامٌّ، وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿فصلت: ٤٢﴾.

الإعراب هو الإفصاح؛ يعني من قرأه فأقامه على وجهه الصحيح فقرأ قراءة صحيحة كان له بكل حرف عشر حسنات.

(لَهُ أَوَّلٌ وَآخِرٌ) هذا الكلام يتبعض وله أول وله آخر، فابتداء هذا القرآن الذي هو كلام الله الذي نزل على محمد ﷺ مفتتح بالفاتحة مختتم بسورة الناس هذا هو القرآن هذا هو كلام الله، هذا هو الذي نزل على محمد ﷺ لا غيره.

(وَأَجْزَاءٌ وَأَبْعَاضٌ) يحتوي هذا القرآن على أجزاء كما تعلمون على ثلاثين جزءاً وكل جزء مقسم إلى أحزاب وهكذا، وهناك بعض، النبي ﷺ سمي سورة الإخلاص ثلث القرآن وهذا تبعيض للقرآن، ولا يلزم عليه ما يقول هؤلاء المتكلمون حينما قالوا أنه لو

كان متبعضاً ومتعددًا ومتجزئاً لكان مخلوقاً. كلام المؤلف رحمه الله رد على كلام هؤلاء المتكلمين الذين يمنعون أن يكون هناك تبعض وتجزؤ في كلام الله عز وجل.

(مَتْلُوٌّ بِالْأَلْسِنَةِ، مَحْفُوظٌ فِي الصُّدُورِ، مَسْمُوعٌ بِالْأَذَانِ، مَكْتُوبٌ فِي الْمَصَاحِفِ)  
كلام المؤلف رحمة الله هنا يبين لنا أن القرآن كيفما تصرف فهو كلام الله. فالقرآن في حقيقته كلام الله عز وجل هذا من حيث الأصل، فإذا تكلم به لفظ وسمع فهو كلام الله لا يخرج عن كونه كلام الله، فإذا كُتِبَ فإنه لا يخرج عن كونه كلام الله وكل هذا يرجع إلى الحقيقة إذا كان في صدور الناس فهو أيضاً كلام الله عز وجل، ولذلك يقول أهل العلم: مراتب الوجود أربع فقط: «حقيقة، تصور، لفظ، خط» فالشيء يكون حقيقة، ولهذا وجوده الحقيقي، ويكون أيضاً تصوراً يعني في النفس فهو موجود تصوراً ليس حقيقة، وموجود أيضاً لفظاً يلفظ به باللسان وإذا لفظ به ترتب على هذا أن يسمع، فهو موجود لا حقيقة وإنما لفظاً، وموجود أيضاً خطأ. فمثلاً: شخص اسمه عبد الله، وجود عبد الله أربع أنواع وجوده الحقيقي، وهو كينونته وحقيقته الخارجية الموجودة، هذا فلان الذي تشير إليه هذا عبد الله، وتقول: عبد الله، أصبح هنا موجوداً في لفظك، فتكون أنت ذكرت عبد الله في كلامك ولفظك، هذا الوجود يختلف عن الوجود الحقيقي الذي هو في الخارج،



أنت ذكرت عبد الله ولم تذكر شيئاً آخر هو هو عبد الله؛ لكنه ليس الوجود الحقيقي الخارجي. وتكتب في الورقة (عبد الله) فالذي موجود الآن في الورقة عبد الله، ولكن الموجود في الورقة ليس هو عبد الله بذاته وإنما الموجود الخط الذي احتوى على كلمة «عبد الله» فهذا الوجود غير الوجود الحقيقي. أيضاً تفكر فيه تذكره مثلاً لحظة ما فالذي في نفسك الآن عبد الله لكن ليس بذاته إنما من جهة التصور.

نرجع إلى مسألة القرآن؛ فالقرآن كيفما تصرف هو كلام الله عز وجل فوجوده الحقيقي من حيث كونه صفة لله عز وجل تكلم الله بها حقيقة وهو أيضاً مكتوب في المصاحف، وهو أيضاً متلو بالألسن فيسمع بالآذان هو القرآن لا شيء غيره، وهو أيضاً ﴿ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ فِي صُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وهذا هو الوجود التصوري يعني من جهة التصور فالقرآن كيفما تصرف لا يقال: إنه شيء، وهذا شيء، وهذا شيء، ولهذا شيء، هذه الأمور مختلفة، لا القرآن هو هو؛ ولكن وجوده يختلف عن كونه وجوداً حقيقياً أو كونه وجوداً ملفوظاً به، أو كونه مكتوباً.. إلخ. وهذا يوضح لك خطأ ابن حزم رحم الله فإنه جعل القرآن أربعة أنواع بحسب هذه الأنواع الأربعة، وهذا من الخطأ الواضح المعلوم بالعقل، فإن القرآن شيء واحد؛ لكن وجوده يختلف عن كونه وجوداً ووجوداً ووجوداً، كما أن

عبدالله الذي ذكرته قبل قليل ليس أربعة أشخاص أو أربعة أشياء هو شيء واحد؛ لكن الوجود يختلف.

(فِيهِ مُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ) كما قال الله عز وجل: ﴿مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]. فالقرآن منه ما هو محكم يعني بين وواضح وهذا عامة القرآن، ومنه ما هو متشابه وقلنا إن التشابه الذي في القرآن هو التشابه الخاص؛ يعني أن يكون تشابها في حق بعض الناس، بمعنى أنه يخفى في حق بعض الناس، وهذا واقع وحاصل؛ فكثير من الناس يشبهه عليه بمعنى يخفى عليه معنى كلمة أو آية من القرآن، وطريقة أهل العلم أن يردوا المتشابه إلى المحكم فيستبين فلا يوجد في القرآن كلام متشابه مطلقا بحيث لا يعلمه أحد البتة.

(وَنَاسِخٌ وَمَنْسُوخٌ) كما تعلمون أن النسخ واقع في كتاب الله وهو أنواع: فمنه نسخ التلاوة والحكم. ومنه نسخ التلاوة مع بقاء الحكم. ومنه نسخ الحكم مع بقاء التلاوة. فهذه الثلاثة كلها واقعة في كتاب الله، والكلام في النسخ واضح ومعلوم. (وَخَاصٌّ وَعَامٌّ) القرآن فيه العموم وفيه الخصوص وكله كلام الله عز وجل، فمراد المؤلف رحم الله أن الدلالات اللفظية في القرآن تختلف فالقرآن منه العام ومنه الخاص يعني منه آيات عامة ومنه آيات خاصة، مثلا: الله أمر أن تعتد المطلقة

ثلاثة قروء: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] لكن جاء دليل خص من هذا الحكم يعني استثنى من هذا الحكم مثلاً اللاتي لم يدخل بهن قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرَّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤٩]. إذن هذا أصبح دليل عام وهذا دليل خاص.

(وَأَمْرٌ وَنَهْيٌ) الأمر والنهي معلوم.

(﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]) لا شك إن كتاب الله محفوظ من وقوع الخطأ أو أن يدخل فيه ما ليس منه، فالله عز وجل أنزل هذا القرآن وجعله محفوظاً: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. [سندي].

﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]. وَهُوَ هَذَا الْكِتَابُ الْعَرَبِيُّ الَّذِي قَالَ فِيهِ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُؤْمِنَ بِهِذَا الْقُرْآنِ﴾ [سبأ: ٣١]. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]. فَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرًا﴾ [المدثر: ٢٦]. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ شِعْرٌ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٩]، فَلَمَّا نَفَى اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ شِعْرٌ، وَأَثَبَهُ قُرْآنًا، لَمْ تَبَقْ شُبْهَةٌ لِذِي لُبٍّ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ هَذَا الْكِتَابُ الْعَرَبِيُّ الَّذِي هُوَ كَلِمَاتٌ وَحُرُوفٌ وَآيَاتٌ لِأَنَّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ لَا يَقُولُ أَحَدٌ: أَنَّهُ شِعْرٌ.

أي: مظاهراً ومساعداً ومعاوناً، فلا يمكن أن يأتوا بمثل هذا القرآن، بل ولا يمكن أن يأتوا بسورة منه ولا بآية وهذا التحدي للإنس والجن جميعاً لا يزال باقياً إلى آخر الزمان، ولن يستطيعوا ذلك أبداً، هذه قريش مع كون الخلاف بينهم وبين النبي ﷺ شديداً وهم أفصح العرب، وقد حرصوا كل الحرص على معاندته، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يأتوا بمثله، وكذا كل المكذبين وأعداء النبي والإسلام مع

توافر عداوتهم وحرصهم على رد ما جاء به الرسول ﷺ فلو أن عندهم أدنى تمكن وتأهل لمعارضة القرآن لفعلوا ولكن هيهات.

(وَهُوَ هَذَا الْكِتَابُ الْعَرَبِيُّ الَّذِي قَالَ فِيهِ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُؤْمِنَ بِهِذَا الْقُرْآنَ﴾ [سبأ: ٣١] أي: إن هذا المتلو بالأحرف العربية والكلام العربي هو كلام الله وهو يدل على أن الله تعالى تكلم به بحرف وصوت، ولهذا قال الكفار: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ بِهِذَا الْقُرْآنَ﴾ أي: القرآن المعروف عندهم.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥]) والقائل هم المشركون، وورد في بعض الروايات أن الذي قاله هو الوليد بن المغيرة؛ الذي زعم أن هذا القرآن سحر وأنه قول بشر كاذب سحار، ويدخل في هذا كل من زعم أنه قول أحد من البشر، فكذبهم الله سبحانه وتعالى ورد عليهم وتوعدهم الوعيد الشديد بقوله: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ﴾ [المدثر: ٢٦] وهذا لبيان أن دعواه أنه قول البشر كذب، بل هو كلام الله سبحانه وتعالى، فمن العجب أن يأتي بعد ذلك من ينتسب إلى الإسلام فيقول: القرآن مخلوق. أو يقول: القرآن العربي ليس كلام الله بل هو كلام البشر. وهذه الآيات تدل على أن هذا القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وهي نص صريح على أن الله تكلم به، وأنه كلام الله تعالى.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ شِعْرٌ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ ﴿[يس: ٦٩]﴾ أي: ما علمنا الرسول الشعر، وما ينبغي للرسول ولا يصلح له أن يكون شاعراً، وإنما هذا الذي بلغكم إياه كلام الله سبحانه وتعالى ووحيه وهو الذكر المبين. فتسميتهم له بأنه شعر هو من الباطل والبهتان؛ لأن الشعر معروف بأوزانه وقوافيه والقرآن الكريم ليس على نسقه وأوزانه، وقد رد الله عليهم تلك الفرية مبينا أن القرآن ليس شعراً وإنما هو كلام الله حقيقة. وهذا يدل أيضاً على أن العرب كانوا يفهمون من القرآن أنه كلمات وأحرف شبيهة بكلام العرب والشعراء، ولهذا قالوا هو شعر، فرد الله عليهم ببيان أنه ليس بقول شاعر، وأن الرسول لا ينبغي له أن يكون شاعراً، فليس هو في طبعه ولا يحسنه ولا يحبه، ولا تقتضيه جبلته ﷺ، وما ورد في الصحيحين وغيرهما من إنشاده الشعر فحق ثابت وبيانه من وجهين: أحدهما: أن المقصود بالآية أن الرسول لا يقول الشعر، أي: لا ينظمه وهذا لم يقع أبداً. الثاني: ما ورد منه عن النبي ﷺ فإنما قاله ناقلاً عن غيره من غير قصد الشعر وهو قليل جداً، والناقل للشعر لا يسمى شاعراً كما هو معلوم. فيفهم من ذلك أن القرآن كلام الله، وأنه كلمات وحروف، وأن العرب فهموا منه هذا، ولم يعترضوا عليه، وإنما اعترضوا على أن يكون كلاماً لله

سبحانه وتعالى، أما أولئك المتكلمون، فإنهم يقرّون أنه من الله، لكن ينكرون أن يكون كلام الله، ولا شك أن كلامهم غير صحيح.

(فَلَمَّا نَفَى اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ شِعْرٌ، وَأَثَبْتَهُ قُرْآنًا، لَمْ تَبَقْ شُبْهَةٌ لِذِي لُبٍّ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ هَذَا الْكِتَابُ الْعَرَبِيُّ الَّذِي هُوَ كَلِمَاتٌ وَحُرُوفٌ وَآيَاتٌ لِأَنَّ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ لَا يَقُولُ أَحَدٌ: أَنَّهُ شِعْرٌ) وهذا واضح الدلالة من كلام ابن قدامة رحمه الله تعالى، فهو تعليق جيد يبين أن هذا القرآن الكريم لو لم يكن كلمات وحروفاً فإنه لا يمكن أن يشبه بالشعر أو أن يوصم من يقوله بأنه شاعر، فلما نفى الله عنه أن يكون شعراً دل على أنه مكون من كلمات وحروف وليس بشعر، وهذا واضح الدلالة جداً، فالعرب على فطرتهم - وإن كانوا كفاراً - كانوا أفقه في مثل هذه المسائل من أولئك المتكلمين الذين خاضوا فيها بلا علم. [المحمود].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ ۚ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَحَدَّاهُمْ بِالْإِتْيَانِ بِمِثْلِ مَا لَا يُدْرَى مَا هُوَ وَلَا يُعْقَلُ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أُنْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥]، فَابْتَدَأَ الْقُرْآنَ هُوَ الْآيَاتِ الَّتِي تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ وَلَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ ٧٧ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٨]، بَعْدَ أَنْ أَقْسَمَ عَلَىٰ ذَلِكَ.

أي: إن كنتم في شك من هذا القرآن المنزل على محمد ﷺ فاتتوا بسورة من مثل هذا القرآن، وابتدعوا نبوة وديانة جديدة، وادعوا شهداءكم من دون الله واستعينوا بهم على دعواكم إن كنتم صادقين.

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَحَدَّاهُمْ بِالْإِتْيَانِ بِمِثْلِ مَا لَا يُدْرَى مَا هُوَ وَلَا يُعْقَلُ) أي: لا يمكن أن يتحداهم إلا بشيء يفهمونه ويسمعونه وهو من جنس ما يعهدون من الكلام، ولهذا افتتح الله السور بالحروف المقطعة تحدياً للعرب كأنه يقول: ﴿الْم﴾ ١٠٠ ذَلِكَ



أَلَكِتَبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴿[البقرة: ١-٢]﴾ يَا أَيُّهَا الْعَرَبُ هَذَا الْقُرْآنُ هُوَ مِنَ الْحُرُوفِ  
الَّتِي أَنْتُمْ تَتَكَلَّمُونَ بِهَا، وَكَلَامُكُمْ كُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَهَذَا الْقُرْآنُ أَيْضًا  
هُوَ مَتْلُو بِهِذِهِ الْحُرُوفِ، وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ كِتَابُ اللَّهِ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ، أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى  
عَبْدِهِ، وَهَنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ قَالَ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ  
مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]، أَي: مَنْ مِثْلَ هَذَا الْقُرْآنِ الْعَرَبِيِّ، وَقَطْعًا لَمْ يَسْتَطِيعُوا  
وَلَنْ يَسْتَطِيعُوا أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِهِ. فَالشَّاهِدُ هُنَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ هَذَا الْقُرْآنُ الْمَتْلُو هُوَ كَلَامُ  
اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، بِكَلِمَاتِهِ وَحُرُوفِهِ لَمَا صَحَّ فِي التَّحْدِي أَنْ يُقَالَ لَهُمْ: اتُّوا بِسُورَةٍ  
مِّن مِّثْلِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ جَدًّا.

(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ﴾ [يونس: ١٥]) أَي: إِذَا تَلَى  
عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَكْذِبِينَ آيَاتِ اللَّهِ الْقُرْآنِيَّةِ الْوَاضِحَةِ الْمُبِينَةِ لِلْحَقِّ أَعْرَضُوا عَنْهَا،  
وَتَعَتُّوا بِمَا حَكَى اللَّهُ عَنْهُمْ: ﴿قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتُتَبَقَّرُ غَيْرُ هَٰذَا  
أَوْ بَدَلُهُ﴾ [يونس: ١٥] أَي: جِئْنَا بِقُرْآنٍ غَيْرِهِ مِنْ نَمَطٍ آخَرَ أَوْ بَدَلَهُ مِنْ وَضَعٍ إِلَى  
وَضَعٍ آخَرَ، فَقَالَ اللَّهُ لِنَبِيِّهِ رَدًّا عَلَيْهِمْ: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَآئِي  
نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥]؛ لِأَنَّ هَذَا وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَأَنَا عَبْدٌ مَّامُورٌ

ورسول مبلغ: ﴿إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَىٰ﴾ [يونس: ١٥] فهو متبع غير مبتدع كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨].

(فَأَثَبْتِ أَنْ الْقُرْآنَ هُوَ الْآيَاتُ الَّتِي تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ) وهذا هو الشاهد من إirاده لها وهو بيان مذهب أهل السنة والجماعة في أن هذا القرآن هو هذه الآيات المشتملة على كلمات وحروف.

(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]) والذين أوتوا العلم هم سادة الخلق وهم أولو الأبواب وهم الرجال الكاملون، فإذا كان القرآن آيات بينات في صدور هؤلاء كان حجة على غيرهم ممن خالفهم من الجاحدين الظالمين، والشاهد من الآية هنا الدلالة على أن هذا المحفوظ في الصدور هو كلام الله تبارك وتعالى.

(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ ﴿٧٨﴾﴾ [الواقعة: ٧٧-٧٨]) أي: محفوظ لا تناله أيدي العابثين بل هو محفوظ من كل تبديل أو تحريف أو تغيير. واختلف العلماء في هذا الكتاب المكنون الذي لا يمسه إلا المطهرون على قولين: أحدهما: أن المطهرين هم الملائكة لأن الله طهرهم من الآفات

والذنوب والعيوب والكتاب المكنون هو الكتاب الذي في السماء، وهو اللوح المحفوظ أو الكتاب الذي بأيدي الملائكة الذين ينزلهم الله لوحه ورسالته، ومعنى «مكنون»: أي مستور عن أعين الخلق، محفوظ موقر. الثاني: أن المقصود المطهرون من الحدث والجنابة، وعليه فالكتاب المكنون هو المصحف، قالوا: ولفظ الآية خبر بمعنى الطلب. والراجح هو الأول لأنه قول الأكثر، ويدل عليه السياق حيث أخبر أن هذا القرآن في ذلك اللوح المحفوظ، وأن ذلك اللوح المحفوظ لا يمسّه إلا المطهرون وهم الملائكة، لكن على القول الثاني أنه المصحف، قد يمسّه غير المطهر وقد يمسّه المشرك، فهذا يرجح أن المقصود بالآية هو المكتوب في اللوح المحفوظ الذي لا قدرة لأهل الخبث والشياطين عليه ولا على مسّه، وهذا فيه إشارة إلى أنه لا يجوز أن يمس القرآن إلا طاهر كما ورد في الحديث. وهذا المكتوب في اللوح المحفوظ بحروفه وكلماته هو كلام الله سبحانه وتعالى.

(بَعْدَ أَنْ أَقْسَمَ عَلَى ذَلِكَ) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّوُتَّعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴿٧٧﴾ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴿٧٩﴾ [الواقعة: ٧٦-٧٩]، حيث أقسم بالنجوم ومساقطها في مغاربها، ثم عظم هذا

المقسم به لأن في النجوم والأفلاك آيات وعبراً عظيمة، وكل ذلك لبيان أهمية وعظمة المقسم عليه وهو القرآن وإثباته وأنه لا شك فيه فهو كلام الله حقاً، وأنه في كتاب مكنون. [المحمود].

والمؤلف بنى الاستدلال على أن القرآن في كتاب مكنون يعني في المصحف بوضوح في كتابه «حكاية المناظرة في القرآن» فإنه أورد الآية ثم قال: «والله عز وجل يقول: إن في الكتاب المكنون القرآن وهم يقولون: ليس فيه إلا المداد والورق». فاتضح بهذا أنه اختار التفسير الثاني. ومهما يكن من شيء فعلى هذا التفسير الاستدلال كما سبق، أن الذي في المصحف إنما هو القرآن حقيقة، وهو القرآن المعروف وليس كلام الله عز وجل النفسي الذي يزعمون. يعني الاستدلال في كل ما سبق في الجملة واحد لكن اختلفت الدلائل على ذلك، فتارة بالإشارة وتارة في بيان إن القرآن في كتاب، وتارة بالتحدي أن يأتوا بمثله، وتارة بالاستدلال بوصف الكفار أنه شعر، وتارة بزعمهم أنه قول البشر، كل هذا يرجع إلى القرآن. وجميع هذه الاستدلالات وأكثر منها وأوسع أوردتها المؤلف رحمه الله في كتاب «البرهان» وفي «حكاية المناظرة في القرآن» وأجملها باختصار في كتابه «تحريم النظر في كتب الكلام». [سندي].

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿كَهَيْعَضَ﴾ [مريم: ١]، ﴿حَمَّ ١ عَسَقَ ٢﴾ [الشورى: ١-٢]، وَافْتَحَ  
تِسْعًا وَعَشْرِينَ سُورَةً بِالْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ  
حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَمَنْ قَرَأَهُ وَلَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ حَسَنَةٌ». حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ  
ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ قَوْمٌ يُقِيمُونَ حُرُوفَهُ إِقَامَةَ السَّهْمِ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ يَتَعَجَّلُونَ  
أَجْرَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ». وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ بَعْضِ حُرُوفِهِ».  
وَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنْهُ فَقَدْ كَفَرَ بِهِ كُلُّهُ». وَاتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عَدِّ سُورِ الْقُرْآنِ  
وَأَيَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ وَحُرُوفِهِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ مَنْ جَحَدَ مِنَ الْقُرْآنِ سُورَةً أَوْ آيَةً أَوْ  
كَلِمَةً أَوْ حَرْفًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ أَنَّهُ كَافِرٌ. وَفِي هَذَا حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ أَنَّهُ كَلِمَةٌ.

أراد الشيخ رحمه الله بهذا الكلام أمرين: أحدهما: أن قوله تعالى: ﴿كَهَيْعَضَ﴾ حروف  
ومع ذلك فهي من كلام الله سبحانه وتعالى وداخله في مسمى القرآن، وغير ذلك من  
الحروف المقطعة التي افتتح الله تعالى بها تسعاً وعشرين سورة من سور القرآن العظيم.  
وذكر الله سبحانه وتعالى القرآن بعد كل حروف مقطعة بدأ بها السورة في معظم المواضع  
دليل على أن هذه الحروف هي كلام الله وعلى أن المقصود والعلم عند الله تعالى من هذه  
الحروف بيان إعجاز القرآن العظيم، وكأن الله تعالى يقول للمشركين: هذه هي نفس

الحروف التي تتحدثون بها وتركبون منها كلامكم ومع ذلك فإن هذا القرآن العظيم من عند الله سبحانه وتعالى وأنتم لا تستطيعون أن تأتوا بمثله، فهذا يدل على أن هذا القرآن حروف وكلمات وأنه كلام الله تعالى حقيقة منه بدأ وإليه يعود كما سبق بيانه.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَمَنْ قَرَأَهُ وَلَحَنَ فِيهِ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ حَسَنَةٌ».) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. أخرجه الطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد (١٦٣/٧) وضعفه. فهذا الحديث الذي أورده الشيخ هنا في سنده رجال ضعفاء ومن ثم فإن الحديث ضعيف، والشاهد منه أن هذا القرآن حروف وكلمات.

(وَقَالَ ﷺ: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ قَوْمٌ يُقِيمُونَ حُرُوفَهُ إِقَامَةَ السَّهْمِ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ يَتَعَجَّلُونَ أَجْرَهُ وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ».) أخرجه أحمد (٣٣٨/٥)، وأبو داود (٨٣١). وهو حديث صحيح الإسناد. ومعنى يقيمون حروفه إقامة السهم يعني أنها إقامة صحيحة دقيقة فهم يقرأونه ويتلونه تلاوة طيبة جيدة مجودة، لكن هؤلاء لضعف إيمانهم لا يجاوز تراقيهم والترقوة هي الحلق، أي: لا يجاوز حلقهم لأنهم لا يتلونه لله سبحانه وتعالى، وإنما يتلونه ليقال فلان قارئ، فلان مجود، فلان حسن القراءة، كما هو مشاهد في الأزمنة المتأخرة، حيث صار التنافس على القراءة وعلى تجويدها والمفاخرة في ذلك كبيراً، ومن ثم وقع بعض هؤلاء القراء في أن أصبحوا يتعجلون القرآن ولا يتأجلونه. ومعنى:

(يَتَعَجَّلُونَ أَجْرَهُ) أي: ثوابه في الدنيا إما عن طريق أخذ الأجرة على تلاوته بحيث يكون هذا هو هدفه من القراءة، وإما ليقال عن الواحد منهم في الدنيا إنه قارئ مجود، (وَلَا يَتَأَجَّلُونَهُ) أي: لا يقرأون القرآن يقصدون به وجه الله سبحانه وتعالى، ويطلبون الأجر من الله تبارك وتعالى يوم القيامة؛ ليكون القرآن شفيعاً لهم ومحاجاً عنهم في تلك المواقف العصيبة، كما قال ﷺ: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ». أخرجه مسلم (٨٠٤). وقد ذكر النبي ﷺ أن أول من تسعربهم النار يوم القيامة ثلاثة؛ وذكر منهم: «وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمُهُ، فَعَرَفَهَا، فَقَالَ: مَا عَمِلْتُ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ فِيكَ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ. فَقَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ لِيُقَالَ هُوَ عَالِمٌ، فَقَدْ قِيلَ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ: هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قِيلَ. ثُمَّ أُمِرَ بِهِ، فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ». أخرجه مسلم (١٩٠٥). والعياذ بالله.

(وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِعْرَابُ الْقُرْآنِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ بَعْضِ حُرُوفِهِ») أي: أن كون الإنسان يعرب القرآن ويقرؤه ويتلوه تلاوة صحيحة أحب إلى أحدهم من أن يحفظه على خطأ في الإعراب، فتجده يخطئ أثناء القراءة ويلحن فيها فينصب الفاعل ويرفع المفعول، فالذي يتلوه - ولو من غير حفظ - عن دراية وإتقان أحسن، ومن حفظه كله أو بعضه عن دراية وإتقان فهو الأحسن منهما، وهذا الأثر الوارد عن

أبي بكر وعمر رضي الله عنهما رواه ابن الأنباري في كتابه المشهور في الوقف والابتداء، لكن إسناده إلى أبي بكر أو عمر ضعيف، والشاهد تقرير الصحابة أن القرآن حروف.

(وَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: «مَنْ كَفَرَ بِحَرْفٍ مِنْهُ فَقَدْ كَفَرَ بِهِ كُلُّهُ»)

هذا الأثر الوارد عن علي بن أبي طالب مروي عنه بسند صحيح رواه عنه ابن أبي شيبه في المصنف، وأيضا رواه عنه ابن جرير في مقدمة تفسيره، وهو أثر موقوف صحيح، وما دل عليه من الحكم مجمع عليه، وقد فسرهُ الشيخ رحمه الله تعالى بعد ذلك فقال: (وَاتَّفَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عَدِّ سُورِ الْقُرْآنِ وَآيَاتِهِ وَكَلِمَاتِهِ وَحُرُوفِهِ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنَّ مَنْ جَحَدَ مِنَ الْقُرْآنِ سُورَةً أَوْ آيَةً أَوْ كَلِمَةً أَوْ حَرْفًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ أَنَّهُ كَافِرٌ. وَفِي هَذَا حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ أَنَّهُ حُرُوفٌ) أجمع العلماء على أن من كفر بحرف من القرآن متفقا عليه، بين العلماء فهو كافر كمن أنكر القرآن كله أو سورة من سورته، أو جزءاً من أجزائه، وهذه قضية واضحة جداً شبيهة بقولنا: من كفر برسول ورد ذكره في القرآن مثلاً فقد كفر بجميع الرسل، فلو أن إنساناً آمن بالرسول جميعاً وصدق بهم واتبع محمداً صلى الله عليه وسلم ثم قال: أنا لا أو من برسالة نبي الله صالح، أو نبي الله هود، فإنه والحالة هذه يكون كافراً، بل هو كافر بجميع الرسل، لأن السبب الذي من أجله آمن ببقية الرسل موجود في صالح أو في هود، فإذا كفر به فكأنه كفر بالبقية، وكذلك هنا: من كفر بحرف من كتاب الله تعالى



مجمع عليه فقد كفر بالقرآن كله؛ لأن السبب الذي من أجله آمن بهذه السورة أو ذلك الجزء من القرآن موجود في هذا الحرف الذي أنكره، فإذا أنكر هذا الحرف فكأنه أنكر القرآن كله وهذا بإجماع المسلمين لم يخالف في ذلك أحد.

(وَاتَّقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عَدِّ سُوْرِ الْقُرْآنِ) حيث يقولون: في القرآن مائة وأربع عشرة سورة، ويعددون آياته، ويعددون كلماته، بل ويعددون حروفه، حتى ذكروا عدد حروف القرآن من أوله إلى آخره، وهذا كله دليل على أن القرآن حروف وكلمات، وهذه القضية هي التي أراد الشيخ أن يبين مذهب أهل السنة والجماعة فيها وهي: أن القرآن كلام الله، وأنه حروف وكلمات كما أراد به الرد على المبتدعة من الأشعرية والماتريدية وغيرهم ممن سار على طريقتهم.

(وَفِي هَذَا حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ أَنَّهُ حُرُوفٌ) ختم الشيخ كلامه في مسألة القرآن بما أراد أن يقرره من مذهب أهل السنة والجماعة في أن القرآن هو كلام الله تعالى وأنه حروف وكلمات وهذا بإجماع أهل السنة والجماعة رحمهم الله تعالى. وبهذا يكون الشيخ رحمه الله تعالى أنهى الكلام في بعض المسائل المتعلقة بأسماء الله وصفاته حيث ركز على قضيتين كبيرتين: إحداهما: قضية العلو لله تعالى. والثانية: قضية إثبات كلام الله تعالى. [المحمود].

## فَصْلٌ

وَالْمُؤْمِنُونَ يَرَوْنَ اللَّهَ فِي الْآخِرَةِ بِأَبْصَارِهِمْ، وَيَزُورُونَهُ، وَيُكَلِّمُونَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وَقَالَ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَّحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فَلَمَّا حَجَبَ أَوْلَيْكَ فِي حَالِ السَّخَطِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ حَالَ الرِّضَى، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ». حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا تَشْبِيهُ الرُّؤْيَةِ بِالرُّؤْيَةِ، لَا الْمَرِّي بِالْمَرِّي، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا شَيْءَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ.

انتقل الشيخ إلى قضية أخرى لها علاقة بالصفات، لكنها قضية مستقلة فقال رحمه الله تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ يَرَوْنَ اللَّهَ فِي الْآخِرَةِ بِأَبْصَارِهِمْ، وَيَزُورُونَهُ، وَيُكَلِّمُونَهُ) وهي قضية رؤية المؤمنين لربهم سبحانه وتعالى في الآخرة. والمقصود بقوله: (بِأَبْصَارِهِمْ) بيان أنها رؤية حقيقية، وليست رؤية قلب، أو رؤية فؤاد، ولا رؤية تعقل وتفكر، وإنما هي رؤية عيانية بصرية، فالمؤمنون يرون ربهم يوم القيامة، ويرون ربهم أيضاً في الجنة، نسأل الله العظيم الكريم من فضله.

وأهل السنة والجماعة يثبتون هذه الرؤية ويقررونها، وقد ذكروا هذه العقيدة وأدلتها في جميع كتب أهل السنة والجماعة، بحيث يمكن أن نقول: لم يؤلف أحد في العقيدة قديماً وحديثاً إلا وذكر الرؤية، وأن المؤمنين يرون ربهم حيث دل على ذلك كتاب الله وسنة رسوله، والأحاديث الواردة في الرؤية متواترة، وقد أفرد لها بعض العلماء مؤلفات مستقلة: فممن أفرد لها كتاباً: الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى، فإن له كتاباً اسمه «الرؤية» وهو مطبوع، وأيضاً ممن أفرد لها كتاباً الآجري فإنه كتب كتاباً اسمه التصديق بالنظر إلى الله في الآخرة، وهذا الكتاب طبع مستقلاً، كما طبع ضمن كتابه المعتزلة.

وسار على منهاج المعتزلة: الرافضة والزيدية والإباضية - إحدى طوائف الخوارج - فإنهم ينكرون الرؤية.

أما بالنسبة للغلاة من الجهمية والفلاسفة وغيرهم فإنهم ينكرون مع الرؤية ما هو أكبر وأظهر مما هو معلوم من مذاهبهم الغالية الفاسدة. أما بقية طوائف أهل السنة المنتسبين إلى السنة فإنهم يثبتون الرؤية في الجملة، فيثبتها أهل السنة والأشاعرة والماتريدية ويردون على المعتزلة في ذلك، إلا أن الأشاعرة والماتريدية وإن ألفوا كتباً في إثبات الرؤية وردوا بها على المعتزلة، إلا أن نفيهم لعلو الله سبحانه وتعالى

أوقعهم في مأزق فيما يتعلق بإثبات الرؤية؛ حتى أن المعتزلة نفاة الرؤية قالوا لهؤلاء الأشاعرة: لا يمكن أن تصح الرؤية إلا بإثبات العلو، لأنها مستلزمة له أما إذا نفيتم علو الله وأثبتتم الرؤية، وقلتم إنها بلا مقابلة فمعنى ذلك أنكم لم تثبتوا الرؤية حقا وإنما أثبتتم رؤية علمية وهذه لا نخالفكم فيها. وما ذهب إليه الأشاعرة والماتريدية في هذه القضية مخالف لمنهج السلف الصالح رحمهم الله تعالى، فإثباتهم للرؤية وإنكارهم للعلو تناقض، فهم إما أن يثبتوا الرؤية، وأن المؤمنين يرون ربهم، ويرفعون إليه أبصارهم في الجنة، فيرونه ويكلمهم ويكلمونه، وبذلك يثبتون الرؤية والعلو جميعا، أو يسلكوا مسلك المعتزلة الذين نفوا الأمرين جميعا، نفوا العلو لله سبحانه وتعالى، وعلى إثره نفوا رؤية الله سبحانه وتعالى وحملوها على الرؤية العلمية أو نحوها، مع العلم أن مذهبهم أعظم بطلانا من مذهب من أثبت الرؤية ونفى العلو ووقع في التناقض. أما أهل السنة والجماعة فهم الذين وفقهم الله سبحانه وتعالى لسلوك المنهج الحق بإثبات الأمرين جميعا. [المحمود].

ومسألة رؤية الله تعالى تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: رؤية الله تعالى في الدنيا: رؤية الله تعالى في الدنيا مستحيلة، دلَّ على ذلك الكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: قول الله تعالى لموسى: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ [الأعراف:

١٤٣]، وكان قد طلب رؤية الله تعالى. ومن السُّنَّة: حديث النَّوَّاس بن سَمْعَانَ في ذكر الدَّجَّال، وفيه قال النبي ﷺ: « وَتَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ ». أخرجه البخاري (٣٠٥٧)، ومسلم (١٦٩). وأجمع العلماء على أن الله عز وجل لا يراه أحد في الدنيا بعينه، نقل الإجماع غير واحد من أهل العلم، ولو كان الله جلَّ وعلا يُرى في الدنيا؛ أي: لو كان ذلك حاصلًا لأحد من العباد، لَحَصَلَ لكليم الله تعالى موسى عليه السلام حين سأل ربَّه ذلك، وإن تعَجَّبَ فعَجَبٌ من أولئك السفهاء من المبتدعة، الذين يعتقدون أنه قد تحصل رؤية الله تعالى في الدنيا لبعض أوليائهم، كما هو موجود في كُتُب الزنادقة والصوفيَّة، وأفتى بعض علماء الإسلام ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية أن مَنْ قال: إِنَّ أَحَدًا من الأولياء يرى الله سبحانه وتعالى بعينه في الدنيا، فإنه يبيِّن له الدليل؛ فإن تاب وإلا قُتِل، وإن اعتقد بهذا الاعتقاد مع اعتقاده التفضيل؛ أي: يعتقد بأن أوليائه الذين يزعم أنهم يرون الله في الدنيا أفضل من الأنبياء الذين لم تحصل لهم الرؤيا في الدنيا؛ كموسى عليه السلام وغيره من الأنبياء، فإنه يكفر بهذا الاعتقاد، ويقتل مُرْتَدًّا إن كان مُصِرًّا على هذا القول، فالحاصل أن رؤية الله في الدنيا ممتنعة بإجماع العلماء. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك كل مَنْ ادَّعى أنه

رأى ربه بعينه قبل الموت، فدعواه باطلة باتفاق أهل السنة والجماعة؛ لأنهم اتفقوا جميعهم على أن أحداً من المؤمنين لا يرى ربه بعيني رأسه حتى يموت»<sup>(١)</sup>.

مسألة: وهل رأى محمد ﷺ ربه؟ هذه المسألة على قسمين:

الأول: هل رأى محمد ﷺ ربه في الأرض؟ الجواب: لم يره أبداً باتفاق العلماء، وتقدم أنه لم يره، ولن يراه أحد بعينه في الأرض حتى يموت. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكل حديث فيه أن محمداً ﷺ رأى ربه بعينه في الأرض، فهو كذب باتفاق المسلمين وعلمائهم، هذا شيء لم يقله أحد من علماء المسلمين، ولا رواه أحد منهم»<sup>(٢)</sup>.

الثاني: هل رأى محمد ﷺ ربه ليلة المعراج؟ هذا فيه خلاف، قال شيخ الإسلام بعد كلامه السابق: «وإنما كان النزاع بين الصحابة في أن محمداً ﷺ هل رأى ربه ليلة المعراج؟ فكان ابن عباس رضيهما وأكثر علماء السنة يقولون: إن محمداً ﷺ رأى ربه ليلة المعراج، وكانت عائشة رضيها وطائفة معها تُنكر ذلك»<sup>(٣)</sup>. وبناءً عليه يُقال:

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٨٩).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٣٨٦).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٣٨٦).

القول الأول: إن محمداً ﷺ رأى ربه؛ وهذا هو قول ابن عباس رضِيَ الله عنهما من الصحابة، واختاره ابن خزيمة في كتاب التوحيد، والنووي في شرح مسلم. واستدلوا بما رواه الترمذي، وقال: حسن غريب، ورواه النسائي في الكبرى، أن ابن عباس ذكر أن محمداً ﷺ رأى ربه، ولكن جاء في صحيح مسلم من حديث ابن عباس رضِيَ الله عنهما أن محمداً ﷺ رأى ربه بفؤاده مرتين. وتعددت الروايات عن الإمام أحمد، ففي رواية: أنه رأى ربه بعيني رأسه، وفي رواية: أنه رأى ربه بعيني قلبه - أي: رآه بفؤاده - وفي رواية: أنه توقّف، فلا يقال: رآه بعيني رأسه، ولا بعيني قلبه.

والقول الثاني: إن محمداً ﷺ لم يرَ ربه؛ وهذا قول عائشة رضي الله عنها وابن مسعود من الصحابة، وهو قول جمهور العلماء. واستدلوا: بحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «مَنْ حَدَّثَكُمْ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللَّهِ». أخرجه البخاري (٣٢٣٤)، ومسلم (١٧٧). وحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ قال: «نورٌ أنى أراه». أخرجه مسلم (١٧٨). «أنى أراه؟!»: أي: كيف أراه؟! وهذا نصٌّ في المسألة. وحديث أبي موسى الأشعري: أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ النَّهَارِ وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النَّارُ، لَوْ كَشَفَهَا لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ

وَجْهَهُ كُلَّ شَيْءٍ أَدْرَكَهُ بَصَرُهُ». أخرجه مسلم (١٧٩). ووجه الدلالة: أن الله عز وجل لو كشف حجابهِ لأحرقَتْ سُبُحَاتُ وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه، ومن ذلك مَنْ رآه - لو كان أحدٌ رآه - وهذا دليل على أن محمداً ﷺ لم يره. وهذا القول هو الراجح والله أعلم، على أنه يقال: إنه لا تعارض بين القولين، ولا اختلاف بين الصحابة أصلاً كما قال جمع من أهل العلم؛ منهم: الإمام أحمد، وشيخ الإسلام ابن تيمية وأن الخلاف خلاف لفظي. والجمع بين القولين: بأن يُحْمَلَ قول ابن عباس رضي الله عنه: إن محمداً ﷺ رأى ربه ليلة المعراج، أنه رآه بعيني قلبه لا بعيني رأسه - أي: رآه بفؤاده - لأن الذي رُوي عن ابن عباس حديثٌ مطلقٌ بأن محمداً ﷺ رأى ربه، وحديث آخر مقيّدٌ بأنه رآه بفؤاده، فيحمل المطلق على المقيّد؛ لأنه لم يُروَ عن ابن عباس أن محمداً ﷺ رأى ربه بعيني رأسه، ويحمل قول عائشة رضي الله عنها أنه لم يره بعيني رأسه، فلا خلاف حينئذٍ، فيكون مَنْ نفَى الرؤية حملها على رؤية البصر، ومَنْ أثبتّها حملها على رؤية الفؤاد.

ثانياً: رؤية الله في الآخرة قبل دخول الجنة: اختلف أهل العلم في رؤية الله تعالى في المحشر وقبل الحساب هل هي خاصة للمؤمنين؟ أو أنها عامة لأهل المحشر كلهم؛ مؤمنهم ومنافقهم وكافرهم؟ وقبل ذكر الخلاف لا بد من معرفة عدة أمور:



الأول: أهل السنة والجماعة مُتَّفَقُونَ على أن المؤمنين يرون ربهم في المحشر، فلم يخالف في ذلك أحد.

الثاني: أهل السنة والجماعة مُتَّفَقُونَ على أن رؤية الله في عَرَصات يوم القيامة لا تكون رؤية نعيمٍ وتكريمٍ وتلذُّذٍ إلا للمؤمنين، بخلاف غيرهم من الكفار والمنافقين، فعلى قول أنهم يرونه، فإنها ليست رؤية نعيمٍ وتكريمٍ.

الثالث: أن الخلاف في هذه المسألة نشأ بعد المائة الثالثة؛ أي: في بداية القرن الرابع، وأما قبل ذلك فلم يكن الخلاف مَوْجُودًا عند السلف رحمهم الله وإنما كانت المسألة السائغة عندهم: هل يُرى الله جل وعلا أو لا يُرى؟

الرابع: أن الخلاف في هذه المسألة ليس من الخلاف الذي يؤثر في الاعتقاد، فسواء قيل بأن الكفار والمنافقين يرونه أو لا يرونه؛ فالقضية قضية نظرٍ واجتهادٍ، ولا تؤثر في الاعتقاد، فليست من مسائل الأصول التي يكون فيها موالاتة أو معاداة، وإنما هي من المسائل الاجتهادية.

وخلاف أهل العلم في هذه المسألة على أقوال ثلاثة:

القول الأول: إن رؤية الله في المحشر تكون لأهل الموقف جميعاً للمؤمنين والكافرين، ومنهم المنافقون. وقالوا بأن الكفار يرونه ابتداءً، ثم يحجبون عن رؤيته؛ لقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، ولكنهم قالوا: إن رؤية الكفار لله تعالى رؤية عذاب، واستدلوا بالأحاديث التي فيها تكليم الله تعالى لأهل المحشر وقت الحساب؛ كحديث أبي سعيد وحديث أبي هريرة رضي الله عنهما وكلاهما في الصحيحين، وفيه: أن الله عز وجل يقول لأهل المحشر: «مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقَمَرَ، وَيَتَّبِعْ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ». أخرجه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢). والحديث فيه دلالة على تكليم الله لهم؛ وجعلوا من التكليم دليلاً على الرؤية، والصواب أنه لا يلزم من التكليم الرؤية؛ فهذا قول مرجوح والله أعلم.

والقول الثاني: إنه يراه المؤمنون والمنافقون دون الكافرين الأصليين، واختار هذا القول ابن خزيمة في التوحيد، واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصحيحين بعدما ذكر ذهاب كل طائفة من الكفار مع معبودهم فيلقون في النار قال النبي صلى الله عليه وسلم: «وَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا

رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا». أخرجه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢).

القول الثالث: إن الرؤية في المحشر خاصة بالمؤمنين فقط، واختار هذا القول النووي، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله. واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق: أن ناساً قالوا: يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «هَلْ تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟»، قالوا: لا يا رسول الله، قال: «هَلْ تُصَارُونَ فِي رُؤْيَا الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟»، قالوا: لا، قال: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ». وأما غير المؤمنين فلا يرون ربهم؛ لقوله تعالى: ﴿كَلاَّ إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥].

ورد أصحاب هذا القول على أصحاب القول الثاني بأن استدلالهم ليس فيه دلالة على أن المنافقين يرون ربهم. قال النووي: «ثم اعلم أن هذا الحديث قد يُتَوَهَّم منه أن المنافقين يرون الله تعالى مع المؤمنين، وقد ذهب إلى ذلك طائفة، حكاه ابن فورك؛ لقول النبي صلّى الله عليه وآله: «وَتَبَقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ». وهذا الذي قالوه باطل، بل لا يراه المنافقون؛ بإجماع من يُعَدُّ به من علماء المسلمين، وليس في هذا الحديث تصريح برؤيتهم لله تعالى وإنما فيه أن الجمع الذي فيه المؤمنون

والمنافقون يرون الصورة، ثم بعد ذلك يرون الله تعالى وهذا لا يقتضي أن يراه جميعهم، وقد قامت دلائل الكتاب والسنة على أن المنافق لا يراه سبحانه وتعالى والله أعلم<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: رؤية الله تعالى في الجنة: باتفاق أهل السنة والجماعة: أن المؤمنين يرون ربهم في الجنة، والجنة لا يدخلها إلا نفس مؤمنة، ورؤية الله في الجنة أعظم نعيم، ورؤية المؤمنين لربهم في الجنة دلّ عليها الكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب:

١ - قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ﴾ <sup>(٢٢)</sup> إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ <sup>(٢٣)</sup> ﴿[القيامة: ٢٢-٢٣]، ﴿نَّاصِرَةٌ ۖ﴾ أي: حسنة من النصارة، و﴿نَاظِرَةٌ ۖ﴾ من النظر. قال الإمام البيهقي: «هذا تفسير قد استفاض واشتهر فيما بين الصحابة والتابعين، ومثله لا يقال إلا بتوقيف، وفسروا قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ۖ﴾ <sup>(٢٢)</sup> إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ <sup>(٢٣)</sup>»، قال ابن عباس: ﴿نَّاصِرَةٌ ۖ﴾: حسنة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۖ﴾: ناظرة إلى الخالق، وقال عكرمة: ناصرة من النعيم، إلى ربها ناظرة تنظر إلى الله نظراً<sup>(٢)</sup>.

٢ - وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا اَلْحُسْنٰى وَزِيَادَةٌ ۖ﴾ [يونس: ٢٦]، فالحسنى: الجنة، والزيادة: النظر إلى وجه الله الكريم.

(١) شرح النووي على مسلم (٣/ ٢٨).

(٢) الاعتقاد (ص: ٤٧).

ومن السنة: الأحاديث متواترة عن الصحابة في إثبات هذا المعتقد، ومن ذلك:

١ - حديث صهيب رضي الله عنه قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، قال: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ نَادَىٰ مُنَادٍ يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ إِنَّ لَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَوْعِدًا يُرِيدُ أَنْ يُنْجِزَكُمُوهُ، فَيَقُولُونَ: مَا هُوَ؟ أَلَمْ يُبَيِّضْ وُجُوهَنَا، وَيُثَقِّلْ مَوَازِينَنَا وَيُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَيُجْرِنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ فَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَمَا أَعْطَاهُمْ شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الزِّيَادَةُ». أخرجه مسلم (١٨١). وهكذا فسرها الصحابة رضي الله عنهم كأبي بكر الصديق، وحذيفة، وأبي موسى، وابن عباس.

٢ - حديث جرير بن عبدالله قال: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِذْ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ عَيَانًا، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ، فَإِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لَا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا، فَافْعَلُوا». أخرجه البخاري (٧٤٣٤)، ومسلم (٦٣٣).

٣ - حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «جَتَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ حَلِيَّتُهَا وَآيَتُهَا وَمَا فِيهَا، وَجَتَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ حَلِيَّتُهَا وَآيَتُهَا وَمَا فِيهَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَرَوْا رَبَّهُمْ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا رِذَاءَ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةٍ عَدْنٍ». أخرجه البخاري (٧٤٤٤)، ومسلم (١٨٠).

وأجمع المسلمون على إثبات رؤية الله تعالى في الجنة ولم يخالف ذلك إلا مبتدع. قال الإمام أحمد: «وَمَنْ لَمْ يَقلْ بِالرُّؤيةِ فهو جهميٌّ»، وقال مرة: هو زنديق، وقال أيضًا: وقد بلغه عن رجل قال: إن الله لا يُرى في الآخرة، فغضب غضبًا شديدًا وقال: مَنْ قال: إن الله لا يُرى في الآخرة، فهو كافر - أو فقد كفر - عليه لعنة الله وغضبه، كائنًا من كان من الناس، أليس يقول الله عز وجل: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۚ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وقال: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَّحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وقال أيضًا: يُسْتَتَاب، فإن تاب وإلا قتل، وقال أيضًا: نؤمن بها - أي: الرؤية - وأحاديثها، ونعلم أنها حق.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ». حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا تَشْبِيهُ الرُّؤيةِ بِالرُّؤيةِ، لَا الْمَرئيِّ بِالْمَرئيِّ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ) «لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ» أي: لا يلحقكم ضيمٌ ولا مَشَقَّةٌ في رؤيته، وفي حديث آخر: «لَا تُضَارُونَ» أي: لا يلحقكم ضررٌ، ومنه قول النبي ﷺ في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المتقدِّم: «هل تُضَارُونَ في رؤية القمر؟» أي: هل يلحقكم ضررٌ في رؤيته؟ والمعنى: أن المؤمنين حين يَرَوْنَ ربهم فَإِنَّهُمْ لَا يَتَزَاحَمُونَ، كما أنهم لا يتزاحمون في رؤية القمر والشمس ليس دونها سحاب، وقول النبي ﷺ: «فإنكم

ترونه كذلك كما تَرَوْنَ هذا القمر» ليس معناه: أنه يُشبه القمر؛ فالله جل وعلا ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فلا شبه له ولا نظير وإنما التَّشْبِيه في الرؤية، فكما أن الناس اليوم لا يَتَزَاحَمُونَ، ولا يلحقهم ضررٌ ولا ضيَمٌ ولا مشقةٌ في رؤية القمر ليلة البدر، وفي رؤية الشمس ليس دونها سحاب، فكذلك سَيَرَوْنَ رَبَّهُم دون أن يلحقهم ضررٌ أو ضيَمٌ أو مشقةٌ في ذلك.

المخالفون لأهل السنة في مسألة الرؤية على قسمين:

القسم الأول: أنكروا الرؤية صراحة، وهم: الجهمية، والمعتزلة، والرافضة، والإباضية - وهي إحدى طوائف الخوارج - وغيرهم، فهؤلاء يُنْكِرُونَ الرؤية، ويؤوّلون الأدلة المُثَبِّتَةَ للرؤية، فيقولون في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أي: إلى ثوابِ ربِّها ناظرة. وللرد عليهم نقول: هذا مخالف لطريقة السلف وإجماعهم على إثبات الرؤية. ومخالف لظاهر النَّصِّ، فظاهر النصوص دالةٌ على إثبات الرؤية. وتأويلكم هذا ضعيفٌ جدًّا، ومخالفٌ لقواعد اللغة، ووجه ذلك: أن لفظ: (نظر) إذا عُدِّي بحرف الجر (إلى) كما في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ لا يُمكن أن يكون المقصود منه إلا النظر البصري مُعاينة؛ بخلاف ما لو عُدِّي بحرف الجر (في)، فإنه يكون بمعنى التَّفَكُّر؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس:

[١٠١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وأما إذا عُدِّي بنفسه فإنه يكون بمعنى التوقُّف والانتظار؛ كقوله تعالى: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، والمُهمُّ أنه إذا عُدِّي بنفسه أو بـ (إلى)، فإنه يكون بمعنى النظر بالعين؛ كقوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنَّ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وقوله: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الأنعام: ٩٩].

مسألة: هناك فرق بين الرؤية والإدراك: هذا المبحث هو تنبيهٌ إلى أنه لا يعني من إثبات الرؤية، وأن المؤمنين يَرَوْنَ ربهم: أنهم يحيطون به؛ بل الله جلَّ في علاه يراه المؤمنون بأبصارهم، لكن لا تُحيط به الأبصار؛ ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ولذا فإنَّ المعتزلة ومن نهج نهجهم يستدلون بهذه الآية على إنكار رؤية الله تعالى. وللرد عليهم نقول: هناك فرقاً بين الرؤية والإدراك، ونحن ثبت الرؤية؛ لدلالة الأدلة على هذا المعتقد، ولا نثبت الإدراك؛ لأنَّ الله جلَّ وعلا لا تُدركه الأبصار ولا تحيط به. ومما يدل على هذا الفرق بين الرؤية والإدراك: قول أصحاب موسى عليه السلام حينما لحقهم فرعون وقومه، وكانوا يرون فرعون وقومه ويراهم، لكن



حينما خشوا أن يمسك بهم، ويتمكن منهم، قالوا: ﴿إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ [الشعراء: ٦١]. ووجه الدلالة: أنه لو كان الإدراك بمعنى الرؤية، لوقع هذا الإدراك من أول الأمر، لا حينما خافوا أن يَتَمَكَّنَ منهم فرعون وقومه؛ لأنه رآهم من حين اللحاق بهم. وأيضاً يُقال: مما يدل على الفرق بين الرؤية والإدراك: أن كثيراً من الأشياء في الواقع نراها لكن لا ندركها؛ فنحن نرى الشمس والقمر، والنجوم والجبال، والبحار الواسعة، لكننا لا ندركها في عظمها، وكبر حجمها، وما فيها من أسرار؛ فلا ندرك حقيقتها.

فائدة: مما استدل به المعتزلة على إنكار الرؤية أيضاً: قوله تعالى لمُوسى عليه السلام حينما طلب رؤيته، قال تعالى: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فقالوا: هذا دليل على نفي الرؤية في الدنيا والآخرة. والرد عليهم من عشرة أوجه، ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية، وكذا ذكرها ابن أبي العز شراح الطحاوية؛ منها:

١ - أن الله عز وجل تجلّى للجبل؛ فقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرِنِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]. ووجه الدلالة: أن الله عز وجل تجلّى للجبل فاندكَّ،

وفي هذا دلالة على أَنَّ الله عز وجل قد يَتَجَلَّى لبعض عباده فيرونيه، لا كما يعتقِد المعتزلة بأنَّه سبحانه لا يُرى.

٢- أَنَّ الله عز وجل لم يقل لموسى عليه السلام بأن رؤيتي غير مُمكنة، أو أنك لن تراني في الدنيا والآخرة، أو أنني «لا أرى» كما يعتقِد المعتزلة بل أخبره جَلَّ وعلا بأنه لا يقوى على رؤيته جَلَّ وعلا في الدنيا.

٣- أن قولكم في قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِى﴾ فيه النفي بـ (لن) وهو نفي مؤبَّد للرؤية في الدنيا والآخرة، يرُدُّه لغة العرب حيث إن (لن) لا تفيد النفي المؤبَّد - كما تقوله المعتزلة - بل هذا لا يُعرَف في باب النحو، وغلط على العربية؛ ولذا يقول ابن مالك في الكافية الشافية، ردًّا على هذا المعتقد، ومبينًا أن (لن) لا تُفيد النفي المؤبَّد:

وَمَنْ يَرَى النَّفْيَ بِـ(لَنْ) مُؤَبَّدًا فَقَوْلُهُ ارْدُدْ وَسِوَاهُ فَاعْضُدَا

القسم الثاني: أنكروا الرؤية ليس صراحة، وإنما في مفهوم معتقدتهم، وهم: الأشاعرة، والماتريدية، فهؤلاء باعقادهم أنهم يثبتون الرؤية، ويقولون: نُثبت رؤية المؤمنين لرَبِّهم، ولكن حينما ننظر كيف يثبتون الرؤية؛ فإننا نجدهم كمن ينكرها. ووجه ذلك أنهم يقولون: إِنَّ الله عز وجل يُرى يوم القيامة، ولكنه لا يُرى عن

مواجهة ومعاينة، بأن ينظروا إليه بأبصارهم، وإنما الرؤية عندهم رؤية علمية؛ بمعنى: العلم واليقين والكشف، وهذا نفى للرؤية في حقيقة معناه؛ لأنهم يقولون: نحن ثبتت الرؤية، وأن المؤمنين يرون ربهم، لكنهم يرونه بقلوبهم لا بأبصارهم، وهم اعتقدوا الرؤية بهذا المفهوم؛ لأنهم - كما سبق - ينكرون العلو الذاتي لله تعالى فوقه في تناقض؛ لأنهم إذا أثبتوا الرؤية البصرية لا بد أن يثبتوا العلو الذاتي لله تعالى فوقه في هذا الحرج، وهم عند أنفسهم أنهم يثبتون رؤية الله، بل إن هؤلاء الأشاعرة ألّفوا المؤلفات في إثبات الرؤية، وردّوا على المعتزلة، والمعتزلة ردّوا عليهم بأن اعتقادكم متناقض؛ لأن من أثبت الرؤية لا بد أن يثبت العلو، هذا هو ملخص اعتقاد الأشاعرة ومن تبعهم. ولردّ عليهم نقول: هذا مخالف لطريقة السلف وإجماعهم. ومخالف لظاهر النصوص الدالة على إثبات حقيقة الرؤية؛ فالآيات تدل على النظر بالبصر لا بغيره من تأويلاتكم الباطلة. وأن مفهومكم في إثباتكم للرؤية مفهوم خاطئ؛ فهو في حقيقته إنكار للرؤية، مع ما فيه من التناقض والفساد. ومما يدل على أن الرؤية تكون بالبصر قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]. ووجه الدلالة: أن الله عز وجل جعل الوجوه هي الناظرة لربها، والوجوه عبّر بها؛ لأنها محلّ للأبصار. [الفريح].

وقول الشيخ هنا: (وَيُزَوَّرُونَ) سبق إيراد الحديث الوارد في لفظ الزيارة، وأنه حديث ضعيف.

ثم قال: (وَيُكَلِّمُهُمْ وَيُكَلِّمُونَهُ) أيضاً سبق الكلام عنه، وهو يدل على إثبات صفة الكلام والتكليم لله تعالى، وأنه تكليم بمشيئته وإرادته، وهذا رد على الذين يقولون: إن صفة الكلام هي الكلام النفسي، وأن الله لا يتكلم إذا شاء متى شاء.

فكون المؤمنين يرون ربهم في الجنة، ويكلمهم ويكلمونه في ذلك الوقت، يدل على أن تكليم الله لهم إنما هو خاص في ذلك الوقت، أي: يوم القيامة، فتكليمه لهم وهم في الجنة يدل على أن صفة الكلام لله سبحانه وتعالى هي بإرادته ومشيئته وليس تكليمه لهم بالكلام الأزلي الذي هو المعنى القائم به كما تدعيه الأشاعرة وغيرهم، وهذا واضح وقد سبق بيانه.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله تعالى الأدلة على إثبات الرؤية من كتاب الله تعالى فقال: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]) ﴿نَّاضِرَةٌ﴾ من النضرة و النور والضياء، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أي: تنظر إلى ربها سبحانه وتعالى، وهذه الرؤية هي الرؤية العيانية البصرية التي يثبتها أهل السنة

والجماعة. وأما ما تأوله المتأولة بقولهم: إن قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ المقصود إلى ثواب ربها ناظرة، أي: منتظرة، تأويل ضعيف جداً؛ لأن لفظ نظر إذا عدي بـ(إلى) كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۖ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۖ ﴿٢٣﴾﴾ فإنه لا يكون إلا في باب النظر البصري العياني، خاصة وأنه نسب النظر إلى الوجوه التي فيها الأبصار. أما إذا عدي بـ(في) فإنه يكون بمعنى التفكير، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَنْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١] فالمقصود بالنظر هنا التفكير، وإذا عدي بنفسه كقوله تعالى: ﴿أَنْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] كان بمعنى التوقف والانتظار؛ أما إذا عدي بـ(إلى) كما في قوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الأنعام: ٩٩] كان المقصود بالنظر البصر، أي: انظروا إلى ذلك الثمر، وعلى ذلك فإن آية سورة القيامة نص صريح في إثبات الرؤية وقد قال بتفسيرها بذلك جماهير السلف رحمهم الله تعالى، أما تأويلها بغير ذلك فهو تأويل باطل وبعيد.

(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] فَلَمَّا حَجَبَ أُولَئِكَ فِي حَالِ السَّخَطِ، دَلَّ عَلَىٰ أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ حَالِ الرِّضَىٰ) هذا الاستدلال والاستنباط من هذه الآية قال به عدد من علماء أهل السنة ومنهم الإمام الشافعي

رحمه الله تعالى فإنه احتج بهذه الآية على إثبات الرؤية، لأن الله تعالى يقول في سورة المطففين عن المشركين: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ فذكر الله سبحانه وتعالى من ضمن عذابهم أنهم يحجبون عن ربهم تبارك وتعالى، وهذا الحجاب لو كان شاملاً للكفار وللمؤمنين، لما صار بالنسبة للكفار عذاباً وسخطاً من الله سبحانه وتعالى، ولم يكن هناك فرق بين المؤمنين والكفار، فالمؤمنون أيضاً عند نفاة الرؤية محجبون عن ربهم، فما فائدة هذا التهديد والوعيد؟ فاستنبط علماء أهل السنة من هذه الآية أن هؤلاء الكفار لما كانوا معاقبين بالحجاب، وأنهم لا يرون ربهم سبحانه وتعالى، دل على أن المؤمنين الصادقين لا يحجبون عن ربهم سبحانه وتعالى، وإنما يرونه وينظرون إليه وينعمون بذلك أعظم النعيم، وهذا دليل قوي جداً.

(وَالْأَلَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ) وهذا صحيح و استنتاج دقيق، دل عليه سياق الآيات ومدلولها ومعناها.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ هَذَا الْقَمَرَ لَا تَضَامُونَ فِي رُؤْيَيْهِ».)  
 حديث صحيح متفق عليه وردت الأحاديث الكثيرة عن رسول الله ﷺ عن عشرات من الصحابة، كلهم رووا أحاديث الرؤية، فهي أحاديث متواترة، والنبي ﷺ نوع

الأدلة على ذلك فقال ﷺ: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ». أخرجه البخاري (٧٤٣٤)، ومسلم (٦٣٣).

وسأله بعض الصحابة: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ فقال لهم رسول الله ﷺ: «هَلْ تُضَارُونَ فِي الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟» قالوا: لا يا رسول الله. قال: «فَهَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قالوا: لا يا رسول الله. قال: «فَإِنَّكُمْ لَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ، كَذَلِكَ». وفي لفظ: قال: «هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا؟» قلنا: لا، قال: «فَإِنَّكُمْ لَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ إِلَّا كَمَا تُضَارُونَ فِي رُؤْيَيْهِمَا». أخرجه البخاري (٧٤٣٩).

فالجميع يرون القمر ولا يضامون، أي: لا يجدون مشقة في رؤيته، وإن كانوا جميعاً، حيث إن الألوف المؤلفة من الناس بل آلاف الملايين لو اجتمعوا لرأوا القمر جميعاً، دون مشقة؛ ومن ثم فإن النبي ﷺ أثبت بهذه الأحاديث أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة عياناً بأبصارهم، وقد ورد أن المؤمنين لا يجدون أذى ولا أنعم ولا أظلم من رؤية الله تبارك وتعالى. فالجنة فيها من النعيم الذي لم يخطر على بال أحد أبداً، فيها أنهار من ماء، ومن خمر، ومن لبن ومن عسل، فيها قصور وحبور، فيها طوبى شجرة يسير الراكب فيها مسافة كذا وكذا، فيها الحور العين

﴿كَأَنَّهُنَّ الْيَاقُوتُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٥٨] فيها من ألوان النعيم ما لا عين رأت ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، ومع هذا النعيم العظيم الذي يتقلب فيه أهل الجنة، فإن الله تعالى يزيدهم عليها نعمًا كثيرة: منها الخلود، ورفع الخوف والحزن، ومنها الرضا، ومنها نزع الغل والحسد والبغضاء من القلوب كما قال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧]، ولكن أعظم تلك النعم جميعا هي نعمة النظر إلى وجه الله الكريم، نسأل الله الكريم ألا يحرمنا من النظر إلى وجهه الكريم، فالنظر إلى الله تعالى في الجنة هو النعيم الذي لا نعيم فوقه وهو اللذة الكبرى، والمؤمن حقا يشتاق إلى ربه لأنه يحبه، كما قال ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللَّهِ كَرِهَ اللَّهُ لِقَاءَهُ». أخرجه البخاري (٦٥٠٨)، ومسلم (٢٦٨٦). والذي يحب لقاء الله هو الذي عمر آخرته بالأعمال الصالحة، وعمل بما أمره الله به، واجتنب ما نهى عنه، وهو الذي أثر الباقية على هذه الدنيا الفانية؛ حيث نظر إلى قصرها وحقارتها ونكدتها وضيق عيشها وأحزانها فتضاءلت وصغرت في عينه فأثر عليها الدار الباقية. فإذا جاء يوم القيامة أتاها آمناً مطمئناً، لأنه أطاع الله وعصى هواه وشيطانه، فينعم الله عليه بنعم جليلة على رأسها النعمة الكبرى وهي النظر إليه، وهذه الرؤية



حق لا شك فيه كما قال: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»، فليس هناك شك في رؤية المؤمنين لربهم سبحانه وتعالى بأبصارهم في الجنة. فكيف لا يعمل الإنسان لهذا اليوم؟ وكيف لا يعد له عدته؟ أما يخشى العاقل أن يكون يوم القيامة من المحجوبين؟ والرسول ﷺ كان يقرب لأصحابه الغيبات عن طريق ضرب الأمثال بالأموال المشاهدات، حيث شبه رؤية الله سبحانه وتعالى برؤية القمر، ولم يشبه الله سبحانه وتعالى بالقمر، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا، بل شبه الرؤية بالرؤية وذلك مفيد لعدة أمور:

أولها: سهولة الرؤية إذا أراد الله سبحانه وتعالى، حيث يقدر الله عباده المؤمنين بما لا يكونون قادرين عليه في الدنيا.

ثانيها: أن كثرة الناس وكثرة أهل الجنة لا تمنع من رؤية الله سبحانه وتعالى، بل الجميع يرونه ولا يضامون ولا يضارون في رؤيته.

وثالثها: أن الرؤية بصرية حقيقية. ولهذا قال: «كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»، أو «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟»، حتى يؤكد هذه الرؤية العينية البصرية.

ولا يعني هذا أن المؤمنين حين يرون ربهم يحيطون به، بل هو سبحانه وتعالى لا تحيط به الأبصار، تراه لكن لا تدركه ولا تحيط به، ولهذا قال سبحانه وتعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، والمعتزلة احتجوا بهذه الآية على أن الله لا يرى، والمعتزلة وهم أهل اللغة فاتهم أن الرؤية غير الإدراك والدليل على ذلك أن أصحاب موسى لما لحقهم فرعون، وكانوا يرونه ويراهم، قالوا لما خشوا أن يلحق بهم فرعون: ﴿إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ [الشعراء: ٦١]، وقد كانوا يتراءون، فلو كان الإدراك بمعنى الرؤية لكان ما خافوه قد وقع، لأنهم يرونهم وفرعون وراءهم يتبعهم يريد اللحاق بهم وقتلهم، فلما قال موسى عليه الصلاة والسلام: كلا، أي: لا ندرك، دل على أن الإدراك غير الرؤية، ولو كان معنى كلاً أي: لا نرى؛ لكان الكلام غير مطابق للواقع لأنهم كانوا يرونهم، ولهذا فإنهم مع أنهم كانوا يرونهم لم يدركوهم بإذن الله تعالى؛ لأن الله تعالى أمر موسى عليه السلام أن يضرب بعصاه البحر فانفلق ونجا موسى ومن معه وغرق فرعون وجنوده وهم ينظرون إليهم. والفرق بين الأمرين في غاية الوضوح فإن الإنسان كثيراً ما يرى الشيء لكنه لا يدركه، وهذا مشاهد فإننا نرى الشمس والقمر والنجوم والكواكب والجبال العظيمة والبحار الواسعة ومع ذلك لا ندركها، فقله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ آية عظيمة دالة

على الرؤية، والله سبحانه وتعالى لا يوصف إلا بالنفي الذي يتضمن مدحا، فلو كان المعنى أنه لا يرى أبدا لم يكن ذلك مدحا، لكن لما قال: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ دل على أن نفي الإدراك مع ثبوت الرؤية فيه أعظم المدح لله سبحانه وتعالى.

ومثلها الآية الأخرى لما قال موسى لربه: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَنِي وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] فهذه الآية أيضا احتج بها المعتزلة وقالوا: قوله: ﴿لَنْ تَرَنِي﴾ يعني أنني لا أرى لا في الدنيا ولا في الآخرة، وهذه الآية حجة عليهم من عشرة أوجه، ولكن أشير هنا إلى وجهين فقط:

الوجه الأول: أن الله تجلى للجبل كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَنِي فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣] فإذا كان قد تجلى الله للجبل فاندك، فهو دليل على أن الله قد يتجلى لبعض عباده فيرويه إذا شاء.

الوجه الثاني: أنه لا يليق بكليم الله سبحانه وتعالى موسى أن يطلب ما لا يمكن من الله سبحانه وتعالى، والدليل على ذلك أن الله تعالى لم يخبره بأن هذا الطلب غير

ممكّن، أو قال: إني لا أرى، أو أن رؤيتي غير ممكنة، بل أخبره بأنه لا يقوى عليها في الدنيا. فالله سبحانه وتعالى كما حكى إجماعاً من أهل العلم لا يرى في الدنيا، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ حَتَّى يَمُوتَ». أخرجه البخاري (٣٠٥٧)، ومسلم (١٦٩). حتى رسول الله ﷺ مع وجود الخلاف المعروف في رؤيته لربه ليلة المعراج، فالرأي الراجح أنه لم ير ربه بأَم عينيه، وإنما رآه بفؤاده وبقلبه، أما بأَم عينيه فلم يره. ولعل سبب ذلك أن الناس في هذه الدنيا لا يستطيعون أن يقووا على رؤية الله سبحانه وتعالى، لكن إذا كان في يوم القيامة وأحوالها التي تخالف كثيراً من أحوال الدنيا، فإن الله سبحانه وتعالى يعطيهم من القوة ما يثبتون به ويقوون على رؤية الله سبحانه وتعالى، وهذا هو الصحيح الذي دلت عليه الأدلة.

(وَهَذَا تَشْبِيهُ الرُّؤْيَةِ بِالرُّؤْيَةِ، لَا الْمَرِّيِّ بِالْمَرِّيِّ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ) هذا استدراك وبيان من ابن قدامة حتى لا يظن ظان أن في قول النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ»، تشبيه الله بالقمر، بل النبي ﷺ أراد تشبيهه مطلق الرؤية، أي: كما أنكم ترون القمر، فإنكم أيضاً ترون الله، ولم يقصد تشبيه المرئي بالمرئي، ففيه بيان لوقوع الرؤية وأنها حقيقة أما القمر فإنه لا يشبه الله؛ لأن الله سبحانه

وتعالى لا شبهه له ولا نظير له من أي خلق من مخلوقاته، ويدل على ذلك حرف كاف التشبيه ثم مجيء ما المصدرية، الدالان على أن المقصود تشبيه الرؤية بالرؤية، وأيضا ما ورد من سبب الحديث حيث سأل بعض الصحابة: كيف نرى ربنا ونحن جميع وهو واحد؟ فضرب لهم المثل برؤية القمر أو الشمس، وهذا بين واضح والحمد لله. [المحمود].

لكن هنا نقطة وهي أن بعض الشراح سامحهم الله يقول: رؤية الله في الدنيا مستحيلة، وهذا غلط رؤية الله في الدنيا ليست مستحيلة بل هي ممكنة في الدنيا ولكن الناس لا يستطيعونها، ولهذا سأل موسى عليه السلام ربه الرؤية، ولو كانت رؤيته في الدنيا غير ممكنة ما كان يليق بموسى أن يسأل شيئا مستحيلا، فليست رؤية الله في الدنيا مستحيلة ولكن هي غير ممكنة لضعف مدارك الناس في هذه الحياة. [الفوزان].

(قَالَ تَعَالَى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، فَلَمَّا حَجَبَ أُولَئِكَ فِي حَالِ السَّخَطِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَهُ حَالَ الرِّضَى، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ) طبعاً هذه الآية استدلت بها من نفى رؤية الكفار ومن أثبت رؤية الكفار، من نفى رؤية الكفار قالوا الآية ظاهرة في أنهم حجّبوا. ومن رأى ثبوتها قالوا: إنهم حجّبوا بعد أن رأوه يعني بعد الحساب فإن الرؤية عندهم ثابتة في موقف

الحساب، فرئي الله عز وجل ثم حجب حجب نفسه عنهم تبارك وتعالى، فقلوله: ﴿لَمَحْجُوبُونَ﴾ دل على أنهم قد رأوه من قبل ذلك.

على كل ليس هذا موضع الاستشهاد، موضع الاستشهاد هو أن الله عز وجل وصف الكفار بأنهم محجوبون، وإذا كانوا محجوبين فهذا يدل على أن غيرهم وهم المؤمنين ليسوا محجوبين وإلا لكان لا فرق بين حال الكفار وحال المؤمنين فالكل محجوب، إذن ما فائدة أن يخبر الله عز وجل عن الكفار أنهم محجوبون إلا وفيه دلالة على أن غيرهم لم يحجب؟ (وهذا تشبيه الرؤية بالرؤية، لا المرئي بالمرئي، فإن الله تعالى لا شبيه له ولا نظير) المؤلف خشي أن يسبق إلى أذهان بعض الناس أن ثمة تشبيه هاهنا بين القمر أو الشمس وبين الله عز وجل، فالمؤلف رحمه الله يقول: إياك أن تتوهم ذلك؛ إنما المقصود أن الرؤية واضحة لله كما أن الرؤية واضحة للقمر أو الشمس فهو تشبيه للرؤية بالرؤية، يعني: رؤية واضحة كالرؤية الواضحة، وليس تشبيهها للمرئي بالمرئي، ليس تشبيهها لله عز وجل بالقمر ولا تشبيهها للقمر بالله عز وجل. ونظير هذا ما سبق معنا في ذكر الوحي، وأن النبي ﷺ يسمع مثل صلصلة الجرس على الصفوان، فهذا أيضا تشبيه للسمع بالسمع لا المسموع بالمسموع، فليس صوت الله عز وجل مثل هذا الصوت؛ لكن السماع كالسمع كما أن الرؤية كالرؤية. [سندي].

## فَصْلٌ

وَمِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ. لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ مَشِيئَتِهِ. وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ شَيْءٌ يَخْرُجُ عَنْ تَقْدِيرِهِ، وَلَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ تَدْبِيرِهِ. وَلَا مَحِيدَ لِأَحَدٍ عَنِ الْقَدَرِ الْمَقْدُورِ، وَلَا يَتَجَاوَزُ مَا خُطَّ لَهُ فِي اللَّوْحِ الْمَسْطُورِ. أَرَادَ مَا الْعَالَمُ فَاعِلُوهُ، وَلَوْ عَصَمَهُمْ لَمَا خَالَفُوهُ، وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُطِيعُوهُ جَمِيعًا لَأَطَاعُوهُ.

مبحث القدر من المباحث العميقة والمهمة والدقيقة وهو كما وصفه ابن القيم رحمة الله بحر محيط لا ساحل له، ولا خروج عنه لأحد من العالمين، والشرع فيه سفينة النجاة، فمن ركبها نجا ومن تخلف عنها فهو من المغرقين. والبحث في القدر بحث طويل جدا ومتفرع إلى مسائل عديدة، لكن أهم الأصول التي ترجع إليها بقية مسائل القدر عند أهل السنة والجماعة ثلاثة أصول هذه الأصول هي أهم ما في هذا الباب ومن استوعبها جيدا فإنه يسهل عليه فهم هذا الباب فهما صائباً في ضوء معتقد أهل السنة والجماعة. نختصر الكلام عليها في هذا المقام إن شاء الله: الأساس الأول: يعتقد أهل السنة والجماعة أن كل ما يقع في هذا الكون فإنه داخل في علم الله وكتابه ومشئته وخلقه، وهذه الأمور الأربعة هي مراتب القدر تواضع أهل العلم على تسميتها بمراتب القدر، وهي التي قد أجمع عليها الرسل

وأتباعهم، وأطبق عليها أهل السلف الصالح وتفصيل هذه المراتب وهي التي جمعت في قول الناظم:

عِلْمٌ كِتَابَةٌ مَوْلَانَا مَشِئَتُهُ وَخَلْقُهُ وَهُوَ إِيجَادٌ وَتَكْوِينٌ

خلاصة الكلام فيها ما يأتي:

أولاً: علم الله عز وجل: وقد سبق الحديث عن هذه الصفة، وذكر أن علم الله عز وجل علم واسع شامل لكل شيء: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧] فيعتقد أهل السنة والجماعة أن الله عز وجل له العلم الواسع الشامل لكل شيء، فهو متعلق بالموجود والمعدوم، وبالممكن وبالمستحيل، فالله عز وجل علم ما كان وما هو كائن وما سيكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون؛ بل حتى المستحيلات قد علمها الله قال الله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَاءُ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فالله عز وجل علم ما يترتب على وجود المستحيل على فرض وجوده مع كونه مستحيلاً، وعلمه واسع شامل لكل شيء، فكل ما يقع في هذا الكون فالله عز وجل يعلمه بعلمه الشامل قبل أن يقع.

المرتبة الثانية: الكتابة: فيعتقد أهل السنة والجماعة أن الله عز وجل كتب في اللوح المحفوظ كل ما يقع في هذا الكون قبل خلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة لما ثبت في صحيح مسلم من قوله ﷺ: «كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَقَادِيرَ



الْخَلَائِقِ كُلِّهَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، قَالَ: وَعَرَّشُهُ عَلَى الْمَاءِ». أخرجه مسلم (٢٦٥٣). وجمعت المرتبتان في قوله جل وعلا: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وقال سبحانه: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢] وهو اللوح المحفوظ. إذن كل ما يقع في هذا الكون فإن الله عز وجل قد كتبه في هذا الكتاب الذي لا يتغير ولا يتبدل ما فيه البتة، «اللوحة المحفوظ» يعني: من التغير والتبديل. وكل ما يقع في هذا الكون فهو مطابق لما سطر وكتب في هذا اللوح المحفوظ.

المرتبة الثالثة: مرتبة المشيئة، والمشيئة مشيئة الله عز وجل هي الموجبة والمقتضية للأشياء على الحقيقة وليس هناك موجب ومقتض للأشياء إلا مشيئة الله، ولذا فالمسلمون مجمعون على أَنَّ ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن. والأدلة على ثبوت المشيئة لله وأن كل ما يقع فهو بمشيئة الله وأن ما لم يشأ الله لا يقع أدلة كثيرة؛ يقول الله: ﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَاءُ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، ﴿فَإِنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُخَيِّمَ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾ [الأنعام: ٣٥]، والأدلة في هذا الباب كثيرة جدا. وينبغي أن نعلم هاهنا أن كل ما يقع فهو بمشيئة الله وأن كل ما لم يقع فهو لعدم مشيئة الله، وفي هذا يفارق أهل

السنة بعض أهل البدع الذين يقولون: إن ما لم يقع فإن عدم وقوعه لعدم قدرة الله عز وجل وهذا باطل، فالله عز وجل على كل شيء قدير من الموجودات والمعدومات؛ لكن عدم الوقوع راجع لعدم مشيئة الله، وسيأتي في كلام المؤلف رحمة الله التنبيه على هذا الأمر. ويلاحظ في هذا الموضع أن ثمة كلمة تُرادف كلمة المشيئة ألا وهي الإرادة الكونية، الإرادة الكونية مرادفة للمشيئة، وهي التي جاءت في نحو قول الله جل وعلا: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] إلى غير ذلك مما جاء في هذه النصوص. وحينما نقول: الإرادة الكونية فهذا يشعر بأن ثمة إرادة غير كونية، والجواب: نعم، هناك إرادة شرعية أو إرادة دينية، وهذه الإرادة تتضمن المحبة وهي التي جاءت في نحو قول الله جل وعلا: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧]، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وبين الإرادتين فروق:

أولاً: من جهة الوقوع فكل ما أراده الله عز وجل كونا فهو واقع، ولا يلزم هذا في المراد شرعا فقد يريد الله الشيء شرعا ولا يقع.

ثانياً: من جهة المحبة، فكل ما أراده الله شرعاً فقد أحبه، ولا يلزم هذا في المراد كوناً، ذات الذي أراده الله كونا لا يلزم أن يكون محبوباً لله عز وجل؛ لكن الحكمة التي من أجلها أراده فهي محبوبة لله عز وجل. وهنا تنبه لهذه القضية ما أراده الله

شرعا أو دينا فهو بذاته مراد الله عز وجل يعني أنه محبوب لله عز وجل، أما ما أراده كونا فلا يلزم أن يكون بذاته محبوبا لله عز وجل؛ لكن الحكمة التي من أجلها أراد الله كونا فهي محبوبة لله عز وجل. مثلا: الله عز وجل يريد أن يتوب علينا فالتوبة بذاتها محبوبة لله عز وجل. وأراد الله عز وجل كونا وجود إبليس، إبليس من حيث هو مبغوض لله عز وجل؛ لكن إيجاده كان لحكمة، فإذا ما أراد الله عز وجل كونا مما لا يحب فإنه يحب الحكمة التي تترتب من وجوده، فوجود إبليس ترتب عليه مصالح وحكم عظيمة منها: أن يفترق أهل الطاعة عن أهل المعصية، ومنها أن يُعلم من يجاهد في الله حق جهاده، ووجود إبليس سبب في ذلك، تكون هناك توبة وأوبة لله عز وجل بسبب أن إبليس يغوي الناس فيرجعون ويتوبون إلى الله، والله يحب التوبة ويحب التوابين، فالشاهد أن وجود إبليس تترتب عليه حكم ومصالح يحبها الله عز وجل، أما هو بذاته فإنه مكروه ومبغوض لله.

ثالثا: من جهة الأمر، فكل ما أراده الله شرعا أو دينا فقد أمر به، ولا يلزم هذا في المراد كونا، لا يلزم أن كل ما أراده الله كونا أن يكون مأمورا به. وثمة كلمة أخرى ترادف المشيئة وهي: الإذن الكوني وهو الذي جاء في نحو قول الله جل وعلا: ﴿وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢] فالإذن هاهنا هو بمعنى المشيئة، وهو بمعنى أيضا الإرادة الكونية.

إذن يصح أن تقول في هذه المرتبة - أعني المرتبة الثالثة من مراتب القدر - مشيئة الله عز وجل، ويمكن أن تقول: الإرادة الكونية، والإذن الكوني.

المرتبة الرابعة مرتبة الخلق: فيعتقد أهل السنة والجماعة أن كل شيء فاعله خالقه، وليس ثمة شيء في الوجود إلا خالق ومخلوق، والله عز وجل هو الخالق وحده، وكل ما سواه فإنه مخلوق؛ سواء أكان عيناً، أو كان صفة، أو كان فعلاً والله عز وجل خلق كل شيء، قال سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان: ٢]، ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، فالله عز وجل هو الذي خلق كل ما في هذا الكون ويدخل في هذا أفعال العباد. يعتقد أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد مخلوقة لله لأنها داخلة في قوله جل وعلا: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. ولو لم يكن خالقاً لأفعال العباد لكان خالقاً لبعض الأشياء لا كلها؛ لأن الكون عبارة عن أعيان وأفعال، وإذا كان الله عز وجل ليس خالقاً لأفعال العباد فإنه حينئذ يكون خالقاً ببعض الأشياء لا كل الأشياء، وهذا خلف، فالله عز وجل يقول: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ بل ينبغي إذا كان الله ليس خالقاً لأفعال العباد أن يكون خالقاً أقل الأشياء، وذلك لأن الأفعال أكثر من الأعيان؛ يعني أنت شخص واحد ومع ذلك يصدر عنك ما لا يحصى من الأفعال، إذن يكون الله عز وجل خالقاً إياك فقط وأما أفعالك فليس خالقاً لها، وبالتالي يكون خالقاً أقل الأشياء وليس خالقاً كل الأشياء وهذا باطل،

﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ إذن كل شيء خلقه الله، من الأدلة الشهيرة في هذا الباب وهي التي يذكرها كثير من أهل العلم في هذا الموضع قول الله عز وجل حينما ذكر مناظرة إبراهيم القومه: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ ٩٥ ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٥-٩٦] استدل بهذا طائفة كبيرة من أهل العلم على أن أفعال العباد مخلوقة لله جل وعلا، وهذا الاستدلال مبني على ماهية ما في قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ فقليل: وهذا الذي ذهب إليه طائفة كبيرة من أهل العلم أن (ما) مصدرية، والمعنى: والله خلقكم وخلق عملكم، والاستدلال بهذا على خلق أفعال العباد ظاهر لا يحتاج إلى كلام، لكن هل هذا التوجيه صحيح، يعني كون (ما) مصدرية؟ هذا فيه بحث عند أهل العلم، واختار جماعة من المحققين أن هذا ضعيف بل ضعيف جدا، كما نص على هذا غير واحد من أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، وجماعة من أهل العلم نصوا على أن هذا ضعيف؛ بل ضعيف جدا لأن السياق لا يساعد على ذلك، فالسياق سياق إنكار عليهم، فما مناسبة إخبارهم أن الله خلق عملهم من العبادة والنحت وغير ذلك في سياق الإنكار عليهم؟ هذا بعيد. الوجه الثاني: أن تكون (ما) موصولة، والمعنى: والله خلقكم وخلق الذي تعملون وهو الأصنام، وهذا من حيث السياق أظهر؛ لأنه ينكر عليهم عبادة غير الله جل وعلا مع كونهم يعبدون ما هو مخلوق لله، ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا

تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ أي: الذي تعبدونه، فكيف تتركون الخالق وتعبدون المخلوق؟ السياق الآن ظاهر. لكن هل على هذا الوجه يستدل بالآية على خلق أفعال العباد؟ قيل: نعم، ولكن ليس هذا في الظهور كالوجه السابق، الوجه السابق أظهر لكن يمكن أيضا أن يستدل وذلك من جهتين: الجهة الأولى: أن هذه الأصنام لم تكن أصناما إلا بنحتهم، ونحتهم فعل لهم وإذا كان الله عز وجل خالقا لهم، فليكن أيضا خالقا لما هو ثمرة ونتيجة لنحتهم؛ يعني إذا كان خالقا لهم وخالقا لهذه الأصنام، والأصنام لم تكن أصناما إلا بنحتهم فينبغي أن يكون نحتهم أيضا مخلوقا لله جل وعلا. الجهة الثانية: ذكرها شيخ الإسلام في منهاج السنة وهي من قول الله جل وعلا: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ والخطاب موجه إليهم، وهم مكونون من أمرين من ذات ومن صفات، والخطاب موجه لهم الذين هم ذات وصفات، والله عز وجل خلق الأمرين، يعني لا يقول قائل: إن الله أراد بقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾ يعني مجرد ذاتهم ولا يدخل في هذا أبصارهم وسمعهم إلى آخره هذا غير وارد، فالله خلقهم بذاتهم وصفاتهم والأفعال من جملة الصفات فيكون خالقا لها تبارك وتعالى، فيدخل في قوله الله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ﴾، على كل حال كل دليل يدل على أن الله خالق الأشياء فهو دليل على خلقه أفعال العباد، وبهذا تكون الأدلة كثيرة جدا حتى إن ابن القيم رحمه الله في «شفاء العليل» نص على أنها ألف دليل أو

أكثر، قد يقول قائل: نحن نعلم ضرورة أن الأفعال قائمة بنا، نحن الذين فعلنا، فكيف تكون مع هذا مخلوقة لله جل وعلا؟ والجواب عن هذا أن يقال: إن الله عز وجل قد يخلق الشيء بلا واسطة وقد يخلقه بواسطة. فالله عز وجل قد يخلقه بلا واسطة كما خلق آدم، كما خلق جنة عدن، كما خلق السماوات والأرض... إلى غير ذلك، فهذه خلقها الله تبارك وتعالى دون واسطة في هذا الخلق. وقد يخلقه تبارك وتعالى بواسطة كما خلقنا نحن بواسطة الأبوين، فنحن لم نخلق بدون واسطة؛ يعني مباشرة وإنما خلقنا بواسطة الأبوين، فلو لاحظت أن آدم وحواء كلاهما مخلوق لله عز وجل؛ لكن خلق آدم كان بلا واسطة، وخلق حواء كان بواسطة آدم مع أن الكل مخلوق لله. إذن قد يخلق الله الشيء بواسطة، أيضا خلق الله المطر بواسطة السحاب، أيضا خلق النبات بواسطة الأرض التربة والماء والهواء والشمس وأمثال ذلك. إذن قد يخلق الله عز وجل بواسطة وقد يخلق الله بدون واسطة وأفعال العباد مما خلق بواسطة، إذن مخلوقة بواسطتنا نحن. أمر آخر بعض أهل البدع يشغب على أهل السنة فيقولون: إذا قلتم: إن الله خالق أفعال العباد فإن هذا يعني أن هذه الأفعال فعل الله عز وجل حقيقة. هكذا يوهمون وهكذا يشغبون، لذلك لو نظرت في كلام المعتزلة - ككلام القاضي عبد الجبار وغيره - نجد أنهم يدورون على هذا المعنى فيخلطون بين كون الله عز وجل خالقا لأفعال العباد وبين أن يكون

هو الفاعل لها، وهذا ولا شك أمر باطل، وبين الأمرين بون شاسع. الأفعال تنسب إليك أنت فعلا وكسبا، وتنسب إلى الله عز وجل خلقا، فالله خالق للأفعال مع كونك أنت الذي فعلت وأنت الذي كسبت. ويتضح الفيصل والفرقان بين الأمرين بإدراك قضية مهمة وهي الفرق بين الفعل والمفعول، وبين الخلق والمخلوق؛ فأفعال العباد مخلوقة لله مفعولة له تبارك وتعالى، وليست هي فعل الله عز وجل. ويمثل لها بفعل النجار، فالنجار له الفعل وهو الطرق والنشر والدهان وأمثال ذلك هذا فعل له ومفعول له وهو الكرسي أو الباب أو الشباك، هذا مفعول له وليس فعلا له فعله هو شيء قائم به، أما مفعوله فهو شيء منفصل عنه، ولا يقول عاقل: إن الكرسي هو فعل النجار. فهذا المثل يوضح لك أن أفعال العباد إنما هي مخلوقة لله عز وجل مفعولة له، وليست هي فعل الله إنما هذا فعل لك أنت. ولذلك لو تأملت في كتاب الله لوجدت هذا واضحا قال الله: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الأعراف: ١٧٨] ففي هذه الآية هناك شيء اسمه: هداية، وهناك شيء اسمه: اهتداء، وهناك شيء هو: الهادي، وهناك شيء هو المهتدي، فليست الهداية هي الاهتداء، وليس الهادي هو المهتدي، فالعبد هو المهتدي بفعل الله له، كذلك العبد مهتد والله هو الهادي، العبد المصل والله هو الذي جعله يصلي، العبد هو الذي يقوم والله هو المقيم، إذن ثمة فرق بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول، وأمثلة هذا كثيرة



كما قال الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القصص: ٤١]. إذن هم يهدون وهم يدعون، والله هو الذي جعلهم كذلك. هذا بالنسبة للمرتبة الرابعة وهي مرتبة الخلق، فهم هذه الأمور هو الأساس في فهم عقيدة أهل السنة والجماعة في باب القدر، فينبغي أن يفهم هذا فهما جيدا، العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق.

الأساس الثاني: أن لا تعارض عند أهل السنة والجماعة بين إثبات عموم مشيئة الله وخلق له لأفعال العباد وبين إثبات مشيئة العباد وفعلهم. أهل السنة والجماعة يؤمنون بالأمرين، ويعتقدون بالأمرين، ولا تعارض عندهم مطلقا بينهما، فالفعل فعل العبد واقع بمشيئته وهو الذي قام به حقيقة، وهو أيضا لم يكن فعلا إلا بمشيئة الله، والله عز وجل هو الذي خلقه، ولا تعارض بين الأمرين مطلقا.

وفي هذا المقام لابد حتى نفهم هذا الأصل جيدا أن نلاحظ ثلاثة أمور:

الأمر الأول: إضافة الفعل إلى العبد إضافة حقيقية، وهذه قضية بدهية لا تحتاج إلى كبير بحث ونظر فكل إنسان يعلم ضرورة أنه هو الذي فعل، فهو الذي قام وهو الذي قعد، وكل إنسان يفرق بين الفعل الذي يصدر منه وبين الفعل الذي يصدر من غيره، فإضافة الفعل إلى العبد إضافة حقيقية فهو الذي قام به، قال الله تعالى: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٩٠]، إذن العمل مضاف إليهم حقيقة وهم

الذين قاموا به، وبهذا فارق أهل السنة والجماعة الجبرية الذين يقولون: إنه لا فعل يضاف إلى العبد وإنما يضاف إليه على سبيل المجاز، وإلا فلم يصدر منه شيء حقيقة إنما هو مفعول به، هو لم يتحرك وما حصلت حركة منه، إنما هو كآلة التي حركت كما تقول: تحركت الشجرة، الشجرة ما صدرت منها حركة إنما الهواء هو الذي حركها، تقول: تحركت الريشة، الريشة ما تحركت إنما حركت، وإضافة هذا الفعل إليها - على ما يقولون - مجاز، هذا باطل ليس بصحيح؛ بل الفعل منسوب إلى العبد حقيقة ولأجل هذا صح الثواب والعقاب على الفعل، قال الله عز وجل: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أُكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] فلو كان الذي قام بالفعل ليس هو العبد حقيقة فإنه حين ذلك إذا جوزي على السيئة فإنما يجاز على غير فعله وهذا ظلم والله عز وجل لا يظلم أحدا.

الأمر الثاني: أن تلاحظ أن للعبد قدرة بها يفعل، وهذه القدرة الله عز وجل هو الذي أودعها فيه. وهذه أيضا قضية فارق فيها أهل السنة الجبرية، فإنهم ينفون أن يكون للعبد قدرة؛ يعني قوة واستطاعة، وهذا لا شك أنه باطل، قال الله عز وجل: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. إذن للعبد قدرة واستطاعة وقوة بها يفعل؛ لكنها ليست من ذاته إنما هي من الله، هو الذي أعطاك هذه القدرة وهو الذي إذا شاء سلبها منك، ولذلك قد تكون في لحظة ذا قدرة ثم في اللحظة التي تليها تسلب

منك، والذي أعطاكها هو الله عز وجل والذي سلبها منك هو الله عز وجل، في لحظة يكون الإنسان يقود سيارة عنده قدرة ثم يحصل عليه حادث فيصبح مشلولاً فتذهب عنه قدرته، يكون لا بأس به وذا قدرة فجأة تحصل له جلطة - كما يقولون - فيصاب بالشلل الرباعي فأصبحت القوة ذاهبة عنه، القوة التي كانت في يده وبها يرفع وبها يضع أو بها يذهب وبها يأتي أصبحت مسلوقة عنه، فمن الذي أعطاه إياها أولاً؟ الله، وهو الذي سلبها منه إذا شاء. إذن للعبد قدرة وليس الأمر كما يقول أهل البدع ليس للعبد قدرة، ولهذه القضية الجبرية فيها على درجتين: درجة غالية: سلبت قدرة العبد بالكلية، فالعبد ليست له قدرة مطلقاً وهو قول الجهمية. درجة متوسطة: قول الأشاعرة، وهم الذين يشتون الكسب المشهور بكسب الأشعري. وخلاصة كسب الأشعري معناه أن للعبد قدرة غير مؤثرة في وجود الفعل وبالتالي فالحقيقة وجودها يكون كعدمها - ما الفائدة أن تكون هناك قدرة لكنها غير مؤثرة في وجود الفعل؟ - ولذلك نصوا على أن العبد مجبور في صورة مختار لو رجعت مثلاً إلى شرح «الجوهرة» للبيجوري وغيره يقول: «والخلاصة أن العبد مجبور في صورة مختار، ما عنده قدرة أصلاً على أن يفعل أمر على أن لا يفعل، القدرة مسلوقة عنه. ولذلك فالحقيقة أنه مجبور ولكن صورته صورة مختار؛ لأن عنده قدرة لكنها غير مؤثرة في

وجود الفعل<sup>(١)</sup>. ولأجل هذا بين أهل العلم أنه عند التحقيق لا فرق بين قول الجهمية وقول الأشاعرة، وهذا الذي نص عليه شيخ الإسلام رحمة الله، نص على أنه في حقيقة الأمر لا فرق بين قول الأشعرية وقول الجهمية، فالكل يتفق على أن العبد مجبور مسلوب القدرة.

الأمر الثالث: أن تلاحظ أن العبد إنما يفعل بمشيئته واختياره له إرادة له مشيئة له اختيار، قال الله: ﴿لِمَن شَاءَ مِنْكُمُ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨]، ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] فدل هذا على أن للعبد مشيئة بها يفعل، وأن له اختياراً به يترك أو يأتي الشيء. وأما المخالفون لأهل السنة والجماعة فإنهم يعتقدون أمرين يعني لهم في هذا عقيدتان، عقيدة تقول: إنه ليس للعبد مشيئة واختيار مطلقاً، وهذا قول الجبرية. عقيدة أخرى تقول: إن للعبد مشيئة لكنها داخلية في مشيئة الله ولا تخرج عنها، ولذا لا يمكن بحال أن تشاء شيئاً فيقع، والله عز وجل قد شاء غيره، هذا أمر مستحيل لا يمكن أن يكون.

هذه الأمور الثلاثة تسهل لك فهم هذا الأصل، عند أهل السنة أنه لا تعارض عند أهل السنة والجماعة بين إثبات عموم مشيئة الله عز وجل وخلقه لأفعال العباد وبين إثبات مشيئة العباد وفعلهم.

(١) شرح جوهرة التوحيد (ص: ١٠٥).

الأساس الثالث: ما يتعلق بالهداية والإضلال. وهذه القضية أدق مسائل القدر، وكثير من الناس لا تشكل عليه المسائل السابقة إنما يحصل الإشكال عندهم في هذه القضية قضية الهداية والإضلال. وقبل أن نبحث فيها لا بد أن ننتبه إلى مقدمات مهمات مهمات، هذه المقدمات لا بد أن تستصحبها حين البحث والنظر في مسألة الهداية والإضلال:

المقدمة الأولى: الله عز وجل لا يُسأل عما يفعل والعباد يُسألون كما قال جل وعلا: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، لا يسأل عما يفعل لأنه هو المالك والعبد هو المملوك، لأنه هو الخالق، والعبد هو المخلوق لأنه هو القادر والعبد هو العاجز. وأيضا لا يسأل عما يفعل تبارك وتعالى لأنه إنما يفعل عن علم، والعبد لا يستطيع الإحاطة بعلم الله جل وعلا؛ قال سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ولا يسأل أيضا الله عما يفعل والعباد يسألون؛ لأنه إنما يفعل لحكمة عظيمة تبارك وتعالى، ولا يستطيع العباد إحاطة بحكمة الله جل وعلا.

المقدمة الثانية: أن يعتقد الإنسان أن الله عز وجل عدل لا يظلم، فإذا هدى وإذا أضل، وإذا أعطى وإذا منع، وإذا تفضل وإذا لم يتفضل، وإذا وفق وإذا خذل، لم يكن له ظالما في ذلك كله، يجب أن ترسخ هذه العقيدة في نفوس العباد تماما،

قال الله جل وعلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ٣٣]، إذن الله عز وجل لم يظلم العباد مثقال ذرة. وإذا أشكل عليك شيء فارجع إلى هذا الأصل فإنه يعين إن شاء الله عز وجل، تعتقد تماما إن الله عالم لا يظلم، وإن لم تفهم حقيقة الحال في قضية معينة؛ لكن عندك هذا الاعتقاد الإجمالي بأن الله له لا يظلم مثقال ذرة.

المقدمة الثالثة: أن تعتقد أن الله عز وجل له الحكمة البالغة في ما يخلق، وفيما يأمر وفيما يحكم، وفيما يقدر. فلا يكون شيء من هذه الأمور إلا لحكمة بالغة لله، ومع هذا فإنه لا يلزم أن تكون تلك الحكمة معلومة عندك على وجه التفصيل، يجب أن تكون معلومة عندك على وجه الإجمال أن الله عز وجل إنما يفعل ويأمر ويحكم ويقدر لحكمة بالغة، أما ما هي هذه الحكمة في كل شيء فإن هذا غير ممكن للعباد؛ لأننا نبحث عن حكمة الله تبارك وتعالى، وأنتى للعبد العاجز الضعيف الفقير من كل وجه أن يحيط علماً بحكمة الله تبارك وتعالى القوي القادر العليم بكل شيء هذا لا يتأتى، إنما حسب العبد أن يظهر له الحكمة في نزر يسير مما يحكم الله عز وجل به أو يقدر، أما أن يحيط بكل شيء من حكم الله تبارك وتعالى علماً، فإن هذا مستحيل على العبد. فهذه قضية مهمة يجب أن يتنبه عليها الإنسان. وعلى إثبات حكمة الله

جل وعلا أدلة كثيرة حتى أن ابن القيم رحمة الله ذكر أنها لو كانت دليلاً أو دليلين أو عشرة أو مائة لأوردها، لكنها أدلة تبلغ الألوف.

هذه الأمور كما أسلفت لا بد من استصحابها قبل البحث في قضية الهداية والإضلال.

نأتي الآن إلى هذا الأساس وبيانه، الأساس يقول: «يعتقد أهل السنة والجماعة أن الهداية والإضلال بيد الله، فهو يهدي من يشاء نعمة منه وفضلاً، ويضل من يشاء حكمة منه وعدلاً». هذا الأساس الكلام فيه يتفرع إلى أمرين: الأمر الأول: مسألة الهداية. الأمر الثاني: مسألة الإضلال.

الأمر الأول: مسألة الهداية: مسألة الهداية عند أهل السنة والجماعة منضبطة بضوابط، فهم هذه الضوابط مهم لمن رام أن يقف على معتقد أهل السنة والجماعة في هذه القضية:

الضابط الأول: يعتقد أهل السنة والجماعة أن الهداية من الله فهو يختص بها من يشاء، والعباد لا يستحقون على الله عز وجل شيئاً. والدليل على هذا قول الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]، لاحظ كيف أنه تبارك وتعالى عم بالدعوة ثم خص من شاء هدايته، ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ جميع الناس؛ ولكنه لا يهدي جميع الناس وإنما ﴿يَهْدِي

مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٢٢﴾، ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، ﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَاءُ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، فالهداية اختصاص من الله عز وجل يختص بها من يشاء والعباد لا يستحقون على الله عز وجل شيئاً.

الضابط الثاني: أن اختصاص الله عز وجل بالهداية راجع إلى محض فضل الله، فالله عز وجل إذا هدى فإنه فضل محض من الله وليس للعبد على الله حق في أن يهديه إنما إذا هدى فهو فضل الله وحده لا شريك له، ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٧٠]، ويقول الله عز وجل: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [البقرة: ١٠٥]، فالقضية راجعة إلى فضل الله والنعمة منه تبارك وتعالى والعبد ليس له على الله عز وجل في هذا حق.

الضابط الثالث: أن تفضل الله عز وجل بالهداية راجع إلى حكمته عز وجل، فالله عز وجل إذا هدى وإذا تفضل بالهداية فإن هذا عن حكمة منه تبارك وتعالى، فهو يضع فضله حيث تقتضيه حكمته، بمعنى أن الله عز وجل إذا هدى فلأنه جعل هذه الهداية في المحل اللائق بها، فالله عز وجل يعلم المكان والموضع الذي تزكو به النفس بهداية الله ويعلم الذي لا يليق بهذه النعمة ولا تصلح له فيمنعه إياها ولا يتفضل بها عليه. وهذه مسألة مهمة هي أن الله عز وجل إذا تفضل فإن تفضله ليس



راجعاً إلى محض المشيئة - كما يقول من يقول من المتكلمين - أن الله عز وجل إذا هدى فهذا مشيئة محضة له تبارك وتعالى، ليس الأمر كذلك؛ بل الله عز وجل إذا هدى فإنما يهدي لحكمة يعلمها تبارك وتعالى فهو يهدي على ما تقتضيه حكمته تبارك وتعالى، فإذا هدى هذا وأضل هذا فلان هذا الذي تليق حكمة الله عز وجل بهدايته. تأمل مثلاً قول الله عز: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضَلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٨﴾﴾ [الحجرات: ٧-٨]، لاحظ كيف جمعت الضوابط الثلاثة السابقة: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ﴾ هو لا غيره تبارك وتعالى وليس منك شيء ولا إليك شيء إنما الأمر من الله، ثم قال بعد هذه الآية: ﴿فَضَلًا مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ إذن هذا هو الضابط الثاني. ثم قال: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ فتفضل الله عز وجل بالهداية إنما كان لأنه يعلم المحل اللائق بها وأن هذا تناسب حاله فضل الله عز وجل وحكمته باليمن عليه بالهداية. ومن ذلك أيضاً قول الله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِن بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣] إذن الله أعلم بالمحل الذي يشكر لهذه النعمة ويليق بها فيهديه إلى هذه الهداية وإلى هذه النعمة وإلى هذا الفضل.

الضابط الرابع: أن تفضل الله عز وجل بالهداية له وجهان: الوجه الأول: أن الله عز وجل يتفضل بالهداية ابتداءً على من علمه أهلاً لها. كما قال تعالى: ﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأُحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢] إذن كان العبد ميتاً، ميت القلب ضالاً منحرفاً، ثم إن الله وجهه إلى الخير وهداه إلى الحق، قال الله عز وجل: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّصَوْا بِالصَّبْرِ ﴿٣﴾﴾ [العصر: ١-٣] هؤلاء هم الذين من الله عز وجل عليهم بالهداية الابتدائية. الوجه الثاني: أن من اهتدى وعمل الصالح فإن الله عز وجل يهديه إلى صالح آخر، وكثير من الناس يغفل عن هذا الوجه يظن أن الهداية هي الهداية الأولى، يكون كافراً فيسلم يكون ضالاً فيهتدي، يكون فاسقاً فيستقيم، ويغفل عن هذا الوجه الثاني مع أن هذا أيضاً من هداية الله إذا اهتديت وعملت الصالح، فإن الله عز وجل يمن عليك بهداية أخرى بمعنى يوفقك إلى عمل صالح ثان، فإذا عملته هداك الله إلى عمل صالح ثالث، فإذا قمت به هداك الله إلى عمل رابع وهكذا، والدليل على هذا قول الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: ٢٩]، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

ذُنُوبَكُمْ<sup>ق</sup> وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]. إذن إذا اهتدى العبد وقام بالخير والعمل الصالح فإن الله عز وجل يهديه إلى أمثالها من الصالحات.

مسألة الإضلال: هذه المسألة أيضا ترجع إلى ضوابط عند أهل السنة والجماعة، فنحن قلنا في الأصل: «يضل من يشاء حكمة منه وعدلا». والضوابط التي ترجع إليها مسألة الإضلال عند أهل السنة والجماعة ما يأتي:

الضابط الأول: أن الله عز وجل هو الذي يضل فلا يضل ضال إلا بمشيئة الله فهو الذي يضل من أراد، والعباد أقل وأحق من أن يضلوا بدون مشيئة الله عز وجل والله سبحانه أعز من ذلك. قال الله سبحانه: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩]، ﴿فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يُخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤]. إذن الهداية من الله عز وجل والإضلال كذلك من الله عز وجل، فهو الذي يضل من يشاء، وليس ضلال من ضل بمغالبة الله، بمعنى أن الله عز وجل لا يريد إضلاله وهو يريد الإضلال فتغلب إرادة العبد إرادة الله عز وجل هذا باطل وغير صحيح، بل ما ضل من ضل إلا والله عز وجل يشاء إضلاله.

الضابط الثاني: أن هذا الإضلال محض عدل الله عز وجل ووجه ذلك وبيانه أن الله عز وجل قد أرسل الرسل وأنزل الكتب ومكّن من الهداية فأعطى الأسماع

والأبصار والأفئدة، ولم يحل بين العبد وبين الهداية والخير؛ ولكن العبد هو الذي تنكب الصراط المستقيم، واستحب العمى على الهدى، فلأجل هذا عاقبه الله عز وجل بأن أضله عن الحق وصرفه عنه، وهذا عقوبة من الله له ووضع العقوبة في محلها من المالك المتصرف في شؤون كل شيء عدل من الله. والأدلة على هذا قول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] وهذه الهداية هداية الدلالة والإرشاد، وضح لهم السبيل لكنهم استحبوا العمى على الهدى حين ذلك أضلهم الله. وقال الله عز وجل: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ﴾ [محمد: ٣] إذن هم اتبعوا الباطل حينئذ أضلهم الله وعاقبهم بالإضلال تبارك وتعالى، وهذا عدل من الله. إذن الله عز وجل إذا أضل فإن هذا الإضلال محض عدل منه تبارك وتعالى؛ لأنه عقوبة منه على ما صدر من الكفار من عدم قبول الحق، وعدم الإقبال عليه حين ذلك أضلهم الله تبارك وتعالى، ولم يكن الله ظالما لهم قال الله عز وجل: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧].

الضابط الثالث: أن الإضلال محض حكمة الله تبارك وتعالى، فإن الحكمة كما تعلمون: وضع الشيء في موضعه اللائق به. فإذا أضل الله عز وجل فلأن هذا الذي أضله هو الذي يليق به الإضلال ولا تليق به الهداية.

الضابط الرابع: أن هذه العقوبة بالإضلال لها وجهان: الوجه الأول: عقوبة على عدم فعل الإيمان الذي أمروا به، بمعنى أنه جاءهم الحق وقامت عليهم الحجة وكان الواجب عليهم أن يذعنوا وأن يقبلوا وأن ينقادوا إلى هذا الحق؛ لكنهم ما فعلوا تركوا فعاقبهم الله عز وجل بأن أضلهم؛ كما قال الله جل وعلا: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعِدَّتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْعِدَّتَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ﴾ هذا هو الإضلال لم؟ قال: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ وهذا هو عدم فعل الإيمان، جاءهم الحق فانصرفوا عنه ولم يقوموا به فأضلهم الله. الوجه الثاني: أن يضلهم عقوبة على ما صدر منهم من شر وفساد ومحادة لله ورسوله وعصيانه لأمره تبارك وتعالى حين ذلك يضلهم الله عز وجل لأنهم فعلوا الكفر، فعلوا السيئات، فعلوا المعاصي؛ فأضلهم الله. وهذا له أدلة كثيرة قال الله جل وعلا: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا سَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢٧]، ﴿وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا﴾ [النساء: ٨٨]، قال الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾﴾ [الليل: ٨-٩]، لاحظ أن هذا فعل منهم عاقبهم الله عز وجل بعد ذلك فقال: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ١٠] وهذا هو الإضلال. إذن يضل الله عز وجل ابتداء من لم يقبل الحق ولم يعمل به، ثم يضلّه إضلالاً آخر إذا فعل

الباطل. هذا باختصار ما يتعلق بضوابط الإضلال عند أهل السنة والجماعة، وأما ما زاد عن هذا القدر فإنه مخزون علمه على العباد، وقد نص على هذا ابن قتيبة رحمة الله في كتابه الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة له في هذا كلام نفيس جدا، وأن هذا القدر هو الذي يستطيع العباد أن يعلموه وأما ما زاد على ذلك فإنه مخزون علمه عنهم. كذلك نص على قريب من ذلك ابن القيم رحمه الله في شفاء العليل وأن ما سوى ما علمنا من هذا القدر من مسائل الهداية والإضلال شيء مخزون علمه عنا، وقد قال السلف في كلمات متعددة لهم: «إن القدر لله عز وجل فلا نكشفه»، والله عز وجل أعلم. [سندي].

إثبات صفة الإرادة لله تعالى: ابتداء المصنّف رحمه الله هذا الفصل بإثبات صفة الإرادة لله تعالى وأنَّ الله فعَّالٌ لما يريد، وهو ابتداء مناسب من المصنّف؛ حيث ربط هذا الفصل بما ذكره قبل ذلك من الصفات، فذكر صفة الإرادة في معرض بيانه: أن الله على كل شيء قدير، وأن كل شيء بقدرته وإرادته، لا يخرج شيء عن ذلك، ثم ذكر الآيات التي تدلُّ على قدرة الله تعالى وأهل السنة والجماعة يُثبتون صفة الإرادة لله تعالى كما يليق بجلاله وعظيم سلطانه، من غير تحريف، ولا تكيف، ومن غير تعطيل ولا تمثيل، وهي صفة ثابتة بالكتاب، والسنة، والإجماع: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ

يُرِدُّ أَنْ يُضِلَّهُ وَيَجْعَلَ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا ﴿[الأنعام: ١٢٥]﴾. ومن السنة: حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «إِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ عَذَابًا أَصَابَ مَنْ كَانَ فِيهِمْ ثُمَّ بَعَثَهُمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ». أخرجه البخاري (٧١٠٨)، ومسلم (٢٨٧٩). وأجمع السلف على إثبات هذه الصفة.

ويجب إثبات الإرادة بقسميها: الكوني والشرعي.

للإرادة قسمان: إرادة كونية، وإرادة شرعية:

القسم الأول: الإرادة الكونية: وهي ما يلزم وقوعه مما أَرَادَهُ اللهُ تعالى ولو لم يكن محبوباً إليه سبحانه فكل ما في هذا الكون؛ من خيرٍ أو شرٍ، فإنه كان بإرادة الله تعالى وقدره، ومن أمثلة هذه الإرادة والدليل عليها: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلَ صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا﴾. فكل شيء خلقه الله عز وجل وقدره؛ من خير أو شر، فهو داخل تحت الإرادة الكونية؛ ولذلك تسمى: «إرادة كونية خلقية قدرية»، ولا شك أن الله عز وجل لا يُقَدَّر ولا يخلق إلا ما يشاء سبحانه فهذه الإرادة الكونية تُرادف المشيئة، وهي إرادة تعمُّ المؤمن والكافر.

القسم الثاني: الإرادة الشرعية: وهي ما يلزم أن يكون محبوباً لله جلّ وعلا ولا يلزم وقوعه، فهي كل ما أحبه الله عزّ وجل ورَضِيَه من أحكام الشرع في الكتاب والسنة؛ سواءً كان أمراً أم نهياً من أحكام الشرع، ولكن هذه الإرادة لا يلزم وقوعها، فمن الناس من أطاع الله عزّ وجل وامْتَثَلَ إرادته الشرعية، ومنهم من لم يُطِعه الله جلّ وعلا ولم يستجب، ومن أمثلة هذه الإرادة والدليل عليها: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٧]. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]. فكلُّ شيء شرعه الله عزّ وجل وأمر به، فهو داخل تحت الإرادة الشرعية؛ ولذلك تسمّى: «إرادة شرعية أمرية»، ولا شك أن الله عزّ وجل لا يأمر إلا بما يحبه سبحانه ويرضاه، وعليه فإن الإرادة الشرعية تُرادف المحبة والرضا، وهي خاصّة بالمؤمن؛ لأنّ الكافر لا يَمْتَثِل لأوامر الله تعالى.

ومن خلال ما تقدّم، فالفرق بين الإرادة الكونية والشرعية:

١ - أن الإرادة الكونية لا بُدّ من وقوعها، فهي كل ما خلقه الله وقدره، بخلاف

الإرادة الشرعية، فلا يلزم وقوعها.



٢- أن الإرادة الكونية لا يلزم أن تكون محبوبة لله تعالى بخلاف الإرادة الشرعية، فهي ما أحبه سبحانه ورضيه.

٣- أن الإرادة الكونية عامّة للمؤمن والكافر، بخلاف الإرادة الشرعية فلا ينالها إلا المؤمن؛ لأنه هو الذي يَمْتَثِلُ لما شرّعه الله تعالى فتجتمع الإرادتان في حقّ المؤمن كوناً وشرعاً، وتختلف في حق الكافر، فلا يدخل إلا في الإرادة الكونية؛ لأنه لا يَمْتَثِلُ لما شرّعه الله تعالى.

فائدة: تبين مما تقدّم أن الإرادة الكونية تُرَادِفُ المشيئة، وبهذا يتبين الفرق بين الإرادة والمشيئة، وأنّ المشيئة لا تكون إلا كونية قدرية، بخلاف الإرادة فإنها تكون إرادة كونية، وتكون إرادة شرعية، وهذا الفرق هو الذي دلّت عليه نصوص الكتاب والسنة، فالمتمأمل للنصوص الواردة في المشيئة يجدها كلها كونية قدرية؛ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وأمّا الإرادة فقد جاءت في النصوص على قسمين، تقدّم إيرادها مع أدلتها. قال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله: «الإرادة إرادتان: كونية قدرية، وشرعية دينية، وأمّا المشيئة فلم ترد في النصوص إلا كونية قدرية، فلا تنقسم»<sup>(١)</sup>.

(١) شرح العقيدة الواسطية (ص: ٤٩).

المخالفون لأهل السنة في هذه الصفة: خالف أهل السنة من المبتدعة في هذه الصفة طائفتان مشهورتان:

١ - الجبرية: فلم يثبتوا إلا الإرادة الكونية فضلوا.

٢ - المعتزلة: فلم يثبتوا إلا الإرادة الشرعية فضلوا.

ولا شك أن هاتين الطائفتين خالفتا النصوص الدالة على إثبات الإرادتين الكونية والشرعية؛ ولذا جاء مذهب أهل السنة وسطاً بين هاتين الطائفتين الضالّتين في هذه الصفة، وتقدّم بيان الأدلة على إثبات الإرادتين والله أعلم. [الفريح].

ونحن نعلم أن من توحيد الله تعالى في ربوبيته وأسمائه وصفاته الإيمان بالقدر، المقتضي للإيمان بعلم الله، وكمال مشيئته وإرادته، والإيمان بأن الله هو الخلاق العليم، وأنه خالق كل شيء، فالإيمان بالقضاء والقدر ومراتبه مرتبط أعظم ارتباط بالإيمان بالأسماء والصفات.

ولهذا قال رحمه الله تعالى: (وَمِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ. لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ مَشِيئَتِهِ) فمن صفات كماله تبارك وتعالى أنه الفعال لما يريد، ومن صفات كماله تبارك وتعالى: أنه عليم أحاط علمه بكل شيء، فعلم ما كان وما لم يكن لو كان كيف يكون، علم سبحانه وتعالى كل شيء مما سبق ومما سيأتي، وهذه أولى مراتب القدر الأربع. المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة: أن الله

تعالى كتب في اللوح المحفوظ ما هو كائن إلى قيام الساعة، ولهذا ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ قَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَجَرَى بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ». أخرجه أحمد (٣١٧/٥)، والترمذي (٢١٥٥)، وأبو داود (٤٧٠٠).

وفي الحديث الآخر الصحيح أيضا: «قَدَّرَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ». أخرجه مسلم (٢٦٥٣).

فهذه دالة على أن الله كتب ما هو كائن، وفي القرآن العظيم أيضا أدلة على أن الله سبحانه وتعالى كتب ذلك؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، والأدلة على إثبات الكتابة كثيرة جداً. المرتبة الثالثة من مراتب القدر: مرتبة المشيئة والإرادة، أي: أن مشيئة الله الكونية القدرية شاملة ومحيطة بكل شيء، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فهو الذي شاء وأراد كل ما هو موجود فكل ما يقع من خير وشر فالله سبحانه وتعالى أراحه وشاءه كوناً، وهذه أيضاً أدلتها كثيرة جداً، قال الله: تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلِّهِ وَمَنْ يَشَاءِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، فقول الشيخ رحمه الله تعالى: (وَمِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ) أي: أنه سبحانه و تعالى كما وصف نفسه في القرآن ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] فهو سبحانه

وتعالى يفعل ما يشاء ويختار، وليس لأحد من الخلق اختيار ولا مشيئة إلا ما كان منها داخلاً تحت مشيئة الله سبحانه وتعالى، وهذه المشيئة الكونية هي المشيئة العامة النافذة.

وهنا أحب أن أنبه إلى أن قول الشيخ: (أَنَّه الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ. لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ مَشِيئَتِهِ) هو لبيان أن الإرادة والمشيئة هنا بمعنى واحد، وقصد بالإرادة الإرادة الكونية؛ وهناك فروق بينهما؛ حيث إن المشيئة لم ترد في كتاب الله تعالى إلا كونية، أما الإرادة فقد وردت في كتاب الله تعالى وفي السنة على قسمين:

القسم الأول: الإرادة القدرية الكونية التي هي مرادفة للمشيئة، وهذه الإرادة الكونية الشاملة، وهي المقصودة هنا في كلام الشيخ.

القسم الثاني: الإرادة الدينية الشرعية وهذه الإرادة الشرعية مختصة بما يحبه الله ويرضاه من أمور الشرع، ولهذا فإن الله تعالى يريد منا الصلاة والتوحيد والعمل الصالح، ولا يريد منا ترك الصلاة ولا الشرك ولا العمل الطالح المخالف لأمره سبحانه وتعالى. وهذه الإرادة الدينية هي التي نقول فيها: هذا يريد الله، أي: يريد شرعاً، وهذا لا يريد الله، أي: لا يريد شرعاً، لأنه من المعاصي، ودليل ذلك من كتاب الله تعالى قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:

[١٨٥] فهذه الإرادة في هذه الآية المقصود بها: الإرادة الشرعية ولا مدخل لها هنا في باب القضاء والقدر، وإنما لها علاقة من طريق سنعرض له فيما بعد إن شاء الله تعالى.

أما النوع الثاني من الإرادة وهي التي قصدتها الشيخ هنا، فهي الإرادة المرادفة للمشيئة، وهي الإرادة الشاملة لكل شيء، فكل شيء يقع في هذا الوجود من الكفار والمنافقين والمؤمنين والمعاصي والطاعات وغير ذلك كله هو بإرادة الله الكونية وبمشيئته العامة، وسيوضح ذلك الشيخ إن شاء الله تعالى بعد قليل. فهو سبحانه الفعال لما يريد، كما أنه تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] فهو الذي خلق السماوات والأرض وما بينهما، وهو الذي خلقنا وأوجدنا وكلفنا وأنزل علينا كتباً وأرسل إلينا رسلاً، وليس لنا إرادة في ذلك وإنما الإرادة الكاملة لله سبحانه وتعالى، فهو سبحانه وتعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وهذا يدل على تفرد بالربوبية. فتفرد تعالى بالخلق والإرادة والتدبير، هو مقتضى لربوبيته سبحانه وتعالى، وأنه وحده الرب الخالق المنعم المتفضل، ولهذا قال الشيخ هنا: (لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ) أي: إرادته الكونية، (وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ مَشِيئَتِهِ) كما قال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨] حيث أثبت للعباد مشيئة لكنها ليست مشيئة مستقلة ولذلك قال بعدها: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]. فالإنسان له مشيئة لكنه لا يستطيع أن يخرج عن مشيئة

الله القدريّة النافذة، ولهذا قال: (وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ مَشِيئَتِهِ)، وقوله هنا رحمه الله تعالى: (شَيْءٌ) لبيان العموم، حتى يدخل في ذلك المكلفون من البشر وغيرهم، وليس في العالم شيء يخرج عن تقديره، ولا يصدر إلا عن تديره، من المكلفين، أو من الحيوانات، أو من الجمادات أو غير ذلك، حيث لا يخرج شيء عن مشيئته، ولما خلق الله سبحانه وتعالى السماوات والأرض قال لهما: ﴿أَتَتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] فالكل لا يخرج عن ربوبيته وتقديره؛ ولهذا نجد الكفار وغير الكفار على حد سواء في خضوعهم لهذه المشيئة القدريّة، فهم جميعاً يوجدون ويخلقون ويعيشون، وهم في أشكالهم وألوان أبدانهم وطولهم وقصرهم وحياتهم وموتهم وأرزاقهم ومعاشهم وأمراضهم وشفائهم وغيرها من أحوال حياتهم لا يملكون منها شيئاً، والذي يتصرف فيهم كما يشاء، ولا يخرج أحد منهم عن مشيئته وإرادته هو الله سبحانه وتعالى الخلاق العليم.

(وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ شَيْءٌ يَخْرُجُ عَنْ تَقْدِيرِهِ) فتقديره سبحانه وتعالى الكوني لا يخرج عنه أحد، فكل ما جرى، وكل ما هو جار الآن، وكل ما سيجري فهو بتقدير الله سبحانه وتعالى، ومن ثم فإن الإيمان بالقضاء والقدر أساس إيمان العبد بربه تبارك وتعالى.

(وَلَا يَصْدُرُ إِلَّا عَنْ تَدْبِيرِهِ) فهو المدبر لكل شيء يجري؛ أما ما يزعمه بعضهم من أن الملائكة، أو بعض الخلق من ولي أو رسول أو نجم أو غير ذلك، له تدبير

فكل ذلك باطل، بل التدبير لله سبحانه وتعالى وحده. وما دخل الشرك في عبادة النجوم والكواكب وعبادة الأولياء والقبور وغيرها إلا حينما ظن البعض وتوهم أن بعض هؤلاء يملك من تدبير الأمور شيئاً، حيث تجد بعض الناس في حال فقره أو مرضه أو إصابته بضرر في نفسه أو بدنه أو أهله أو هجوم عدو عليه أو على بلده يظن أن هناك من المخلوقات من يملك شيئاً، فيتعلق بساحر، أو بكاهن أو بولي، أو بصاحب قبر، وبعضهم يتعلق بالنجوم ومنازلها؛ فمن كان مولده في نجم الثور أو نجمه نجم العقرب يتعلق بذلك وينظر ماذا يقول المنجم عن أحواله، وسروره وأحزانه في أثناء فصول السنة. والتعلق بالنجوم وعبادتها هو مذهب الفلاسفة الدهرية، الذين يقولون: إن الله ليس متصفاً بصفات، ولا يعلم ما الخلق عاملون، وليست له إرادة ولا تدبير، والله سبحانه وتعالى كما يزعمون بعيد عن الخلق، لا يعلم ماذا يصنعون، ومن ثم فلا جزاء ولا حساب ثم زعم هؤلاء الفلاسفة الملاحدة أن التدبير للعقول والأفلاك والنجوم، فتعلقت نفوسهم بها وزينوا عبادتها من دون الله تعالى وقلدهم بعض المسلمين وتعلقت نفوسهم بهذه النجوم والأفلاك، وهذا من الشرك بالله وهو شرك في باب العبودية والربوبية، أما من أخلص لله بالتوحيد من المؤمنين، فإنهم يوقنون أن الله هو المدبر كما قال تعالى عن نفسه: ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]

فهو سبحانه وتعالى كل يوم هو في شأن، فيغفر ذنبا، ويقبل توبة، ويشفي مريضا، ويعين ضعيفا، وينصر مظلوما، ويزيل ملكا، ويقيم آخر، يفعل ما يشاء ويختار، ويدبر في خلقه كما يشاء وهو العليم الخبير، وهو بكل شيء محيط. فهذا هو الإيمان بالقضاء والقدر المقتضي لكمال الإيمان بالربوبية المقتضي لكمال تحقيق الألوهية والبعد عن الشرك بجميع أنواعه. أما التعلق بغير الله تعالى فممنشؤه اعتقاد أن هذه المخلوقات من نجم أو ولي أو غيرها، إما أن له علما بالغيب، أو أن له تدبيراً، وكل ذلك كفر بالله سبحانه وتعالى. ومن هنا كان اعتصام المؤمن بعقيدة الإيمان بالقضاء والقدر يعصمه من أمور كثيرة، على رأسها أمران:

أحدهما: عصمته في باب توحيد الربوبية الذي هو أساس وعمدة توحيد الألوهية. والثاني: عصمته في مسيرته في الحياة، بالألا يقع عنده تعارض بين القضاء والقدر والأمر والشرع، كما سيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

(وَلَا مَحِيدَ لِأَحَدٍ عَنِ الْقَدَرِ الْمَقْدُورِ) فإن الجميع لا محيد لهم عما حد وخط لهم في القدر المقدور، كما قال النبي ﷺ لابن عباس رضى الله عنهما وهو يوصيه: «وَأَعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ». أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد (٢٦٦٩). وقال



عبادة بن الصامت الصحابي الجليل رضي الله عنه لابنه في مرض الموت: «واعلم يا بني أنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك». فلا يكون المؤمن شاكراً صابراً إلا إذا رضي بالقضاء والقدر، فإن أصابته سراء شكر، لأنه علم أن هذا من الله وأن الشكر يثبت النعم ويديمها ويرفع الدرجات، وإن أصابته الضراء علم أنه قضاء وقدر فيصبر فيؤجر على ذلك، «وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ». أخرجه مسلم (٢٩٩٩). كما قاله الرسول صلّى الله عليه وآله. فالفلاسفة ضلوا في باب القضاء والقدر كله ومنه ضلّالهم في الإرادة والمشية حيث زعموا أن العالم وجد دون إرادة الله تبارك وتعالى، حيث زعموا أن الله علة موجبة لا إرادة له ولا اختيار. والذي عليه أتباع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أن الله سبحانه خلق هذا العالم وأوجده بإرادته ومشيته، وأنه تبارك وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء، وكل ما سواه فهو مخلوق كائن بعد أن لم يكن.

وهذه هي القضية الأولى في باب العقيدة وهي مرتبطة بصفتين أساسيتين لله سبحانه وتعالى يشبههما أهل السنة على ما يليق بجلال الله سبحانه وتعالى وكماله وعظمته: الأولى: أن الله عالم متصف بصفة العلم: ﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [الطلاق: ١٢] فهو علم أزلاً ما الخلق عاملون، وهو سبحانه وتعالى يعلم ما كان وما سيكون، كما أنه تعالى يعلم ما لم يكن لو كان كيف يكون، كما قال تعالى عن الكفار في يوم

القيامة أنهم يطلبون الرجعة ويقولون: لو أرجعتنا إلى الدنيا لآمنا ولا هتدينا، قال تعالى عنهم: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. وليس هذا من باب التقدير وإنما هو من باب العلم اليقيني لله سبحانه وتعالى؛ فلو أنه تعالى رد هؤلاء إلى الدنيا مرة أخرى لعادوا لما نهوا عنه من الكفر والشرك مع رؤيتهم ويقينهم باليوم الآخر، لأنهم شاهدوه مشاهدة عيان، فهذا من باب العلم الإلهي الكامل؛ أنه يعلم ما كان وما لم يكن، ويعلم سبحانه وتعالى ما لم يكن لو كان كيف يكون.

والثانية: صفة المشيئة والإرادة، فهو سبحانه وتعالى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ومن ثم قال المؤلف رحمه الله تعالى: (وَمِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ الْفَعَالُ لِمَا يُرِيدُ) والفعال لما يريد هو الذي ليس لقدرته حد فهو على كل شيء قدير، كما أن مشيئته وحده هي النافذة، فهو يفعل ما يشاء ويختار. ومن ذلك أنه سبحانه وتعالى خلق هذا العالم وأوجد الناس على هذه الصفة وهذه الحالة التي أرادها تعالى وابتلاهم واختبرهم، فهو سبحانه وتعالى الذي خلق آدم كما قال: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]، وهو سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢]. فوجود هذا العالم على هذه الصفة، ووجودنا نحن البشر على هذه الصفة بإرادته سبحانه وتعالى، ولو أنه تبارك وتعالى أراد غير ذلك لكان، فلو أراد سبحانه وتعالى أن يجعل الناس كلهم مهتدين مستقيمين مؤمنين لا يعصون الله أبداً لوقع ذلك،

كما قال تبارك وتعالى مخاطباً رسوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]. فوجود الخلق على هذه الصفة وهذا الابتلاء والامتحان من حيث اختلاف أعمارهم، واختلاف أرزاقهم، واختلاف ألوانهم، واختلاف أديانهم، كل ذلك بإرادة الله سبحانه وتعالى وهذه هي قضية القدر الأولى؛ أن الله سبحانه وتعالى هو الذي أراد أن يوجد الناس على هذه الحالة ولو شاء لما وجدوا، ولو شاء لأوجدهم على حال غير هذه الحال ولو شاء لجعلهم كلهم مؤمنين مهتدين. إذن وجود الخير والشر، والطاعات والمعاصي، والمؤمنين والكفار هو بإرادة الله سبحانه وتعالى، وهو سبحانه وتعالى خلق ذلك وقدره لحكم عظيمة. ولهذا يقول الشيخ هنا: (لَا يَكُونُ شَيْءٌ إِلَّا بِإِرَادَتِهِ، وَلَا يَخْرُجُ شَيْءٌ عَنْ مَشِيئَتِهِ) فكل ما يقع ويجري فهو بإرادة الله سبحانه وتعالى الكونية ومشيئته، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]، وقال تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]، وقال: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وهذه هي الإرادة الكونية. وكذلك أيضاً ما وراء

ذلك من وجود المخلوقات وإحيائها وموتها وآجالها وأرزاقها، وكذلك وجود هذه الدنيا وهذه الأكوان، والبعث بعد الموت، كل ذلك بإرادة الله، ليس لمخلوق فيها إرادة أبداً، وهذه القضية الكونية يسلم بها الجميع، وقلما يوجد إنسان ينكرها، حتى من الكفار. ولقد كان مشركو الجاهلية يؤمنون بالقدر، ويصدقون بأن هناك أقداراً، وكذلك أيضاً يعلم كثير من الكفار اليوم أن هذه الأمور مقدرة قدرها الله سبحانه وتعالى، وأكبر دليل على ذلك أنهم قطعوا الأمل في أشياء، علموا أن الله سبحانه وتعالى قدرها وكتبها على الجميع، فمن ذلك الموت الذي كتبه الله على الجميع، حيث إن الخلق مهما بلغ طبعهم وتقدمهم العلمي فقد يسؤوا من محاولة أن يبقى الإنسان مخلداً فلا يموت أو يبقى زمناً طويلاً يختلف عن الزمن العادي بالنسبة لأعمار الناس فهذا دليل على اليقين بأن هذا الأمر كتبه الله سبحانه وتعالى على الجميع فلا فكاك منه، ومن ثم صاروا يفكرون في أمور أخرى تتعلق بالصحة أو الرفاهية مما هو من جملة الأسباب الموجودة. ولذا قال الشيخ رحمه الله: (وَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ شَيْءٌ يُخْرِجُ عَنْ تَقْدِيرِهِ، وَلَا يَصُدِّرُ إِلَّا عَنْ تَقْدِيرِهِ) فلا يخرج في هذا العالم شيء إلا وقد قدره الله سبحانه وتعالى وجود السماوات والكواكب، ووجود هذه الأرض ببحارها، وجبالها وحيواناتها وأشجارها ووحوشها ورياحها، وساكنيها من البشر وغيرهم إلى آخره، كل ذلك بتقدير الله سبحانه وتعالى، ولا يخرج شيء عن تقديره تبارك وتعالى التقدير الكوني السابق الذي لا يخرج عنه أحد، فلا

يصدر شيء في هذا الكون إلا عن تدبيره سبحانه وتعالى. والإنسان وإن كان يفعل ويتحرك ويريد وله إرادة ومشية وقدرة إلا أنه لا يخرج في مجموع ذلك عن تدبير الله سبحانه وتعالى وإرادته وقدرته، ولهذا قال: (وَلَا مَحِيدَ لِأَحَدٍ عَنِ الْقَدَرِ الْمَقْدُورِ) أي: أن كل إنسان لا يستطيع أن يحيد عما قدره الله سبحانه وتعالى وكتبه عليه، وهذا يعلمه كل إنسان من حياته، فكم من أمور أراد الإنسان أن يمنعها فما استطاع؛ لأن الله سبحانه وتعالى كتبها عليه وقدرها، وكم من أمور أراد إيجادها فلم يستطع لأن الله لم يردّها، وهذا الأمر يتساوى فيه الجميع؛ المؤمنون والكفار.

ثم قال الشيخ مبيناً المرتبة الثالثة من مراتب القدر وهي الكتابة: (وَلَا يَتَجَاوَزُ مَا خُطَّ لَهُ فِي اللُّوحِ الْمَسْطُورِ) فقد ثبت أن الله سبحانه وتعالى لما خلق القلم أمره أن يكتب في اللوح المحفوظ ما هو كائن إلى يوم القيامة، فكل ما يقع من أفعال العباد مكتوب عند الله سبحانه وتعالى، بل كل ما يجري من حركات الجمادات وغيرها فإنه مكتوب في اللوح المحفوظ، حتى الشجرة إذا سقطت منها ورقة بسبب الريح أو بسبب يسها أو غير ذلك فسقوطها في كتاب مبين، كما قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩] أي: أية حبة، وأي رطب، أو يابس من أي شيء كان، وأي ورقة تسقط فهو في كتاب مبين، فكيف

بأفعال العباد، وأقوالهم، وحركاتهم، ومجيئهم، وذهابهم إلى غير ذلك؟ ذلك كله مكتوب مسطر، وهذه هي المرتبة الثالثة التي هي مرتبة الكتابة.

(أَرَادَ مَا الْعَالَمُ فَاعِلُوهُ، وَلَوْ عَصَمَهُمْ لَمَا خَالَفُوهُ، وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُطِيعُوهُ جَمِيعًا لَأَطَاعُوهُ) هذه قضية مسلمة، حيث إن كل ما يعمل به العباد فالله أراد كونا والإرادة هنا في قوله: (أَرَادَ مَا الْعَالَمُ فَاعِلُوهُ) هي الإرادة الكونية، فكل ما يعمل به العباد ووقع منهم فإن الله سبحانه وتعالى أراد وقدره كوناً وشاءه، فأفعال العباد الواقعة منهم هي مرادة لله سبحانه وتعالى إرادة كونية.

(وَلَوْ عَصَمَهُمْ) أي: لو أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يعصمهم عن العصيان والمخالفة (لَمَا خَالَفُوهُ) والدليل على ذلك أن الله سبحانه وتعالى خلق الملائكة وجعلهم: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم: ٦] فصاروا كما أراد الله لهم: ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْترُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠] فهم يطيعونه ليلاً ونهاراً ولا يعصونه أبداً؛ لأن الله أراد منهم ذلك، فلو أراد الله سبحانه وتعالى من البشر كونا أن يطيعوه جميعاً لأطاعوه، ولم يبق منهم عاص، كما قال سبحانه وتعالى في الآية التي ذكرناها قبل قليل: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٥]، لكنه سبحانه خلقهم ليلوهم أيهم أحسن عملاً. [المحمود].

خَلَقَ الْخَلَائِقَ وَأَفْعَالَهُمْ، وَقَدَّرَ أَرْزَاقَهُمْ وَأَجَالَهُمْ. يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ بِحِكْمَتِهِ، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ وَتَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ وَيَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ جَبْرِيلَ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا الْإِيمَانُ؟، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ: صَدَقْتَ. انْفَرَدَ مُسْلِمٌ بِإِخْرَاجِهِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلُولِهِ وَمُرِّهِ».

الإيمان بالقدر: الإيمان بالقدر واجبٌ، وهو أحد أركان الإيمان الستة، وقد استدلل المصنّف بما يدل على أن الله عزّ وجلّ قدر كل شيء تقديرًا؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، وقوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، واستدلل المصنّف بما يدل على أن الإيمان بالقدر خيره وشَرّه واجبٌ، وأنه أحد أركان الإيمان الستة، فاستدل بما رواه مسلم، من حديث ابن

عمر رضي الله عنه: أن جبريل عليه السلام قال للنبي صلى الله عليه وسلم: ما الإيمان؟ قال: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ»، فقال جبريل عليه السلام: صدقت. أخرجه مسلم (٨). وبدعاء النبي صلى الله عليه وسلم الذي علّمه الحسن بن علي؛ ليدعوه، وفيه: «وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ». أخرجه أبو داود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤). وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وَحُلُوهِ وَمُرِّهِ». أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/٢٠٨). وهو حديث ضعيف الإسناد، في سنده يزيد الرقاشي ضعيف، قال النسائي عنه: متروك، وقال أحمد: منكر الحديث.

كيف يكون المسلم مؤمناً بالقدر؟ الإيمان بالقدر لا يكون تاماً إلا بالإيمان بأربعة أمور، هي مراتب القدر الأربع:

أولاً: الإيمان بعلم الله الشامل لكل شيء، جُملةً وتفصيلاً: فيؤمن العبد بأن الله عز وجل أحاط بكل شيء علماً، فعلم ما كان، وما لم يكن لو كان كيف يكون، فعلم ما سبق، وما سيأتي؛ أي: إنَّ علمه جلّ وعلا أزليٌّ وأبديٌّ. ومن أدلة هذه المرتبة: قوله تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الحشر: ٢٢]. وقوله تعالى: ﴿لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الطلاق: ١٢].

ثانياً: الإيمان بأن الله تعالى كتب في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء: فيؤمن العبد بأنه ما من شيء كان في السابق، أو يكون في المستقبل، إلا وهو مكتوب في



اللوح المحفوظ قبل أن يكون؛ فيؤمن بأن الله كتب في اللوح المحفوظ مقادير كل شيء إلى قيام الساعة. ومن أدلة هذه المرتبة: قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلٍ أَن نَّبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]. وحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة». قال: «وعرشه على الماء». أخرجه مسلم (٢٦٥٣). وأيضاً قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحج: ٧٠]، وهذه الآية فيها دلالة على المرتبتين الأولى والثانية.

ثالثاً: الإيمان بأنه لا يكون شيء إلا بمشيئة الله تعالى وإرادته: فيؤمن العبد بأنه لا يكون شيء في السماوات والأرض إلا بمشيئة الله تعالى وإرادته، يهدي من يشاء برحمته، ويضل من يشاء بحكمته. ومن أدلة هذه المرتبة: قوله تعالى: ﴿وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]. رابعاً: الإيمان بأن الله خالق كل شيء لا خالق غيره: فيؤمن العبد بأن الله جلّ وعلا خلق كل ما في السماوات وما في الأرض وما في سواهما، لا خالق سواه جلّ في علاه.

ومن أدلة هذه المرتبة: قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]. وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦].

هذه هي مراتبُ القدر الأربع:

١ - العلم. ٢ - الكتابة. ٣ - المشيئة. ٤ - الخلق.

ومن أهل العلم مَنْ يُقَسِّم هذه المراتب الأربع على مرتبتين:

الأولى: ما يسبق حصول المقدّر، وهما: العلم، والكتابة.

الثانية: ما يكون حال وقوع المقدّر، وهما: المشيئة، والخلق.

والمراتب الأربع: العلم، والكتابة، والمشيئة، والخلق، ذكّرها المصنّف في أول الفصل ضمن كلامه؛ لِيُبين عقيدة أهل السُّنة والجماعة، فَمَنْ آمَن بهذه المراتب الأربع، فقد آمَن بالقضاء والقدر الذي هو ركنٌ من أركان الإيمان الستّة؛ كما قال عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حيث قال: «والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لا يؤمن أحدهم حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه».

المخالفون لأهل السنة في القدر:

خالف أهل السنة من المبتدعة طائفتان في مسألة الإيمان بالقدر:

الأولى: القدرية: وهم المعتزلة، الذين يقولون بنفي القدر؛ أي: إن الله عز وجل

لم يُقدّر شيئاً، وهؤلاء القدرية على قسمين:

١ - غلاة القدرية: وهم نفاة العلم، فنفوا المرتبة الأولى من مراتب القدر، وهي العلم، فقالوا: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَعْلَمُ بما يحدث وما حدث قبل أن يحدث، ولا شك أن نفيهم للعلم يقتضي نفي ما بعده من المراتب؛ كالكتابة، والمشية، والخلق، وهذه الطائفة انقرضت، وَمَنْ أَنْكَرَ عِلْمَ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ، وهؤلاء هم الذين كَفَرَهُمُ ابْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في صحيح مسلم، حين قيل له عن قوم: يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنْفُ - أي: مستأنف - فقال: إذا لقيت أولئك؛ فأخبرهم أنني بريء منهم، وأنهم براء مني، والذي نفسي بيده، لو أُنْفَقَ أحدهم مثل أُحُدٍ ذهبًا ما قَبَلَهُ اللَّهُ مِنْهُ حتى يؤمِّنَ بالقدر.

٢ - القدرية غير الغلاة: وهم معتزلة اليوم، الذين يُثَبِّتُونَ المرتبة الأولى والثانية؛ فيثبتون العلم والكتابة، وينفون الخلق والمشية، فيقولون: كل شيء خَلَقَهُ اللَّهُ تعالى وشاءه إلا أفعال العباد؛ فإن الله تعالى عَلِمَهَا وَكَتَبَهَا، ولكنه لم يشأها، ولم يخلقها، فالعبد هو الذي خلق أفعال نفسه وليس الله تعالى مشيئةً فيها ولا قدرة ولا خلق تعالى عما يقولون عُلُوًّا كبيرًا.

والرد عليهم من طريق النقل والعقل:

أولاً: من طريق النقل: دَلَّتْ النصوصُ الكثيرةُ على إثبات قدرة الله تعالى ومشِيئته وخلقهِ لأفعال عباده؛ ومن ذلك قوله تعالى في المشيئة: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَتَلْ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا

لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى ﴿[السجدة: ١٣]﴾، وقوله: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]. وقوله تعالى في الخلق: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، فهذه النصوص وغيرها دلّت على أنّ العبد لا يفعل إلا ما شاء الله تعالى وأنّ أفعاله خلقتها الله.

ثانياً: من طريق العقل: حيث لا يُعقل أن من يملك السماوات والأرض ومن فيهن أن يكون في ملكه ما لا تتعلّق فيه مشيئته وإرادته، ومن ذلك الإنسان، فهو وأفعاله تحت مشيئة الله تعالى.

الطائفة الثانية: الجبرية: وهم الجهمية، وكذلك الأشاعرة، وإن كان الأشاعرة يُفصلون في اعتقادهم بين الباطن والظاهر في الجبر، وفصلوا تفصيلاً لم يتفقوا عليه، ولم يجدوا له تفسيراً؛ فهم في النهاية جبرية.

والجبرية يقولون: إن العبد مَجبور، وليس له اختيار في ذلك أبداً، فالله عزّ وجل أجبرهم على أفعالهم فجعلوا الإنسان كالريشة في مهبّ الريح.

والرد عليهم من طريقين أيضاً؛ النقل والعقل:

أولاً: من طريق النقل: فيقال: دلّت النصوص على إثبات أنّ للعبد مشيئة، ومن ذلك: ما استدل به المصنّف: قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧]، وقوله: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا

أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. ووجه الدلالة: أَنَّ الله عَزَّ وجل في الآيات السابقة جعل له عملاً يجازى به عقاباً أو ثواباً، ولو كان مَجْبُوراً، لكان عقابه من الظلم، وكذلك كلّفه وأمره بما يستطيع مما يدلُّ على أَنَّ له مشيئةً، ولو كان مَجْبُوراً لما جعل له عملاً يجازى به حسبما يختار من عمل، ولما جعله مستطيعاً على فعل ما أمر به.

ثانياً: من طريق العقل: أَنَّ كل إنسان يُدرك الفرق بين الأفعال الاختيارية، والأفعال الاضطرارية، وفي واقع العبد من الأمثلة ما لو احتجَّ فيه بالقدر، وأنه مجبور، لعدَّ ذلك من السفه وقلة العقل، فلو قتل رجلٌ رجلاً آخر، واحتجَّ بأنه مجبور، لم يُقبل منه؛ لأنها حجة واهية، وكذا لو قيل للإنسان: أغلق تجارتك، واجلس في بيتك، وإذا سُئِلَتْ: لماذا لا تتكسب؟ فقل: أنا مجبور، لعدَّ ذلك من السفه وقلة العقل، وكذا في سائر الأمور الدنيوية التي للإنسان فيها مصلحة دنيوية ظاهرة، فإنه لا يحتج فيها بالقدر بتاتاً، ويرى أَنَّ ذلك من السفه، وقلة العقل، وعند أهوائه فإنه يحتج بالقدر؛ فيقال له: لماذا تحتج في القدر في هذا دون هذا؟!

ولهذا يقول ابن القيم في الميمية:

وَعِنْدَ مُرَادِ اللَّهِ تَفْنَى كَمَيِّتٍ      وَعِنْدَ مُرَادِ النَّفْسِ تُسَدَى وَتُلْحَمُ  
وَعِنْدَ خِلَافِ الْأَمْرِ تَحْتَجُّ بِالْقَضَا      ظَهيراً عَلَى الرَّحْمَنِ لِلْجَبْرِ تَزْعُمُ

وأهل السنة والجماعة وَسَطٌ بين القدرية والجبرية، فهم يقولون: للعبد قدرة وإرادةٌ وبحسبها يُثَابُ ويُعَاقَبُ، وقدرته ومشِيئته تحت قدرة الله ومشِيئته. فلا يقولون: ليس لله قدرة أصلاً، فهذا قول القدرية المعتزلة. ولا يقولون: ليس للعبد قدرة أصلاً، فهذا قول الجبرية. بل يقولون: إن لله قدرةً عامَّةً، وللعبد قدرة خاصة تحت قدرة الرب سبحانه فقدرَةُ الرب غالبه على قُدرة العبد. ودليل هذا المعتقد الحق: قوله تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۖ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩] ففي الآية الأولى: إثبات أن للعبد مشيئة، وفي الثانية: إثبات أن مشيئة العبد تحت مشيئة الله تعالى. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۚ﴾ [المدثر: ٥٦]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ۖ ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۖ ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان: ٢٩-٣٠]. فيقال أيضاً في الاستدلالتين: في الآية الأولى منهما: إثبات أن للعبد مشيئة، وفي الثانية: إثبات أن مشيئة العبد تحت مشيئة الله تعالى ولهذا المعتقد آيات أخر تقدَّم بعضها.

هذا هو مبحث مسألة الإيمان بالقدر بين أهل السنة والمبتدعة، وتحت هذا

المبحث عدة فوائد:

الفائدة الأولى: اختلف أهل العلم في تكفير هؤلاء، وأما غلاة القدرية الذين أنكروا علم الله تعالى بالأشياء حتى تحدث، فنص الشافعي وأحمد وغيرهما من الأئمة على تكفيرهم، وتقدمت الإشارة إلى أن ابن عمر رضي الله عنهما كفرهم.

الفائدة الثانية: يُقال في الجبرية: إنهم شابهوا بقولهم قول المشركين، وإنهم مجبورون على عبادة الأوثان؛ فقالوا: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠]، وكذا هي حجة إبليس؛ حيث قال: ﴿قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي لَأَفْعِدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، ووجه الشاهد قوله: ﴿فِيمَا أُغْوِيْتَنِي﴾ فكَانَهُ مَجْبُورًا عَلَى الْغَوَايَةِ، وهو بهذه الحجة يُخاصم الله تعالى ولن تنفعه لبطلانها.

الفائدة الثالثة: ظهر وفق الخلاف في القدر وقول المبتدعة فيه مسألة كثيرًا يُخاض فيها، وهي: هل الإنسان مخير أو مُسير؟ والجواب: أَنَّ مَنْ تَأَمَّلَ مذهب الجبرية والرد عليهم، عرف أن يجيب على هذا السؤال، والجبرية هم الذين يقولون: إِنَّ الْعَبْدَ مُسَيَّرٌ فَلَيْسَ لَهُ اخْتِيَارٌ، والقدرية والمعتزلة هم الذين يقولون: إِنَّ الْعَبْدَ هُوَ الَّذِي يَخْتَارُ أَفْعَالَ نَفْسِهِ، وليس لله تعالى قدرة ولا خلق في أفعال العبد، وبهذا يتبين لك القول الصحيح، وهو أَنَّ الْعَبْدَ مُسَيَّرٌ وَمَخِيرٌ، ويمكن إيجاز الجواب عن هذا السؤال بهذه النقاط التالية:

أولاً: هذا السؤال لم يرد عن الصحابة رضي الله عنهم ولا عن السلف الصالح رحمهم الله؛ لأنَّ عُقُولَهُمْ وَقُلُوبَهُمْ اطمأنَّت بالمعتقد الصحيح، وإنما يرد هذا السؤال في كُتُب مَنْ تعمَّق في قضايا عميقة دقيقة، ليست من الشرع؛ ككُتُب الفلسفة.

ثانياً: أنَّ على المسلم معرفة مُجْمَل اعتقاد أهل السنة والجماعة في مسألة القدر بالأدلة، ويجتنب الخوض في دقائقه؛ لأنه إذا سار على غير بصيرة وقع في الضلال، واشتبه عليه الأمر؛ لأنَّ مَنْ ضلَّ في مسألة القدر كان ضلاله بسبب خوضه في أفعال الله تعالى وتعليلها، فعلى المسلم أن يسير على ما دلَّت عليه النصوص.

وبيان المعتقد الصحيح الذي عليه نصوص الكتاب والسنة هو: أن للإنسان إرادة ومشية، وأنه فاعل حقيقة؛ لكن ذلك كله لا يخرج عن علم الله وإرادته ومشيته؛ ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (٢٨) وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٩) [التكوير: ٢٨-٢٩] وغير ذلك من النصوص التي تقدّم بيانها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكذلك لفظ الجبر، إذا قال: هل العبد مجبور، أو غير مجبور؟ قيل: إن أراد بالجبر أنه ليس له مشية، أو ليس له قدرة، أو ليس له فعل فهذا باطل؛ فإنَّ العبد فاعل لأفعاله الاختيارية، وهو يفعلها بقدرته ومشيته، وإن أراد بالجبر أنه خالق مشيته وقدرته وفعله، فإنَّ الله تعالى خالق ذلك



كله»<sup>(١)</sup>. وسُئِلَ شيخنا ابن عثيمين: هل الإنسان مخيرٌ أو مسيرٌ؟ فأجاب بقوله: «على السائل أن يسأل نفسه: هل أجبره أحد على أن يسأل هذا السؤال؟ وهل هو يختار نوع السيارة التي يقتنيها؟ إلى أمثال ذلك من الأسئلة؛ وسيُتَبَيَّن له الجواب هل هو مسيرٌ أو مخيرٌ. ثم يسأل نفسه: هل يصيبه الحادث باختياره؟ هل يصيبه المرض باختياره؟ هل يموت باختياره؟ إلى أمثال ذلك من الأسئلة؛ وسيُتَبَيَّن له الجواب هل هو مسيرٌ أو مخيرٌ. والجواب: أنَّ الأمور التي يفعلها الإنسان العاقل يفعلها باختياره بلا ريب، واسمع إلى قول الله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [المزمل: ١٩]، وإلى قوله: ﴿مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وإلى قوله: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٩]، وإلى قوله: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] حيثُ خيرَ الفادي فيما يفدي به. ولكن العبد إذا أراد شيئاً وفعله، علمنا أن الله تعالى قد أراده؛ لقوله تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾<sup>(٢)</sup> وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ<sup>(٣)</sup> [التكوير: ٢٨-٢٩]، فلكمال ربوبيته؛ لا يقع شيءٌ في السماوات والأرض إلا بمشيئته، وأمَّا الأمور التي تقع على

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٤).

العبد أو منه بغير اختياره؛ كالمرض، والموت، والحوادث، فهي بمَحْضِ القَدَر، وليس للعبد فيها اختيارٌ ولا إرادة، والله الموفق<sup>(١)</sup>.

الفائدة الرابعة: من خلال ما تقدّم من بيان اعتقاد الجبرية في القَدَر والرد عليهم، نعرف كيف نرد على مَنْ يحتجُّ بالقَدَر على فعل المعاصي، وبين المصنّف رحمه الله أنه لا يحتج بقضاء الله وقَدَره في فعل المعاصي؛ من ترك أوامر، أو فعل نواه؛ كَمَنْ يُقال له: لماذا تركت الصلاة؟ أو لماذا سرقت؟ فيقول: قضاء وقَدَر، هذا شيء مكتوبٌ عليّ، ولا شك أن هذه حُجّة باطلة، والرد عليه من عدة وجوه:

١- أن الله عزّ وجل بعث الرُّسل إلى أقوامهم؛ لئلا يكون للناس حجة؛ فقطع بهم أي حجة، ولو كان الاحتجاج بالقَدَر صحيحاً، لكان مخالفاً لهذه الآية، في قوله: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

٢- أن الله عزّ وجل جعل للعبد عملاً يجازى به يوم القيامة ثواباً وعقاباً؛ فقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر: ١٧]، فأضاف الكسب من العمل إلى العبد، وهذا يدل على أن له اختياراً يُجازى به، فلا حُجّة بالقدر حينئذٍ؛ لأنّ هذا اختياره.

(١) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين (٢/ ٩١).

٣- أن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ»، فقال رجل: ألا نتكل يا رسول الله؟ قال ﷺ: «لَا، اعْمَلُوا فِكُلُّ مُيَسَّرٍ». أخرجه البخاري (٤٩٤٦). ووجه الدلالة: أن النبي ﷺ أمر بالعمل، ونهى عن الاتكال على القدر، وهذا يدل على أنه لا حجة فيه على عمل المعصية.

٤- أن نقول لهذا الذي يحتج بالقدر على فعل المعاصي: ما رأيك لو أن إنساناً سرق من بيتك أو سيارتك شيئاً، واحتج بالقدر، فهل ستعذره بحجته؟ وكذلك لو أنه ضربك أو قتل آخر، واحتج بالقدر، فهل حجته قوية، أو أنها باطلة؟ لا شك أنه سيقول: إن هذه الحجة باطلة؛ بل من السفه الاحتجاج بها، وكذلك في سائر أمور الدنيا لا يحتج بالقدر، فلو قيل له: لا تذهب لوظيفتك، واجلس في بيتك، وإذا سألك مُدِيرُكَ عن غيابك، فقل: قضاء وقدر، لا شك أنه لن يقول ذلك، وسيرى أنه من السفه الاحتجاج بذلك؛ فيقال له: لماذا تحتج بالقدر في أمور دينك، ولا تحتج به في أمور دنياك، ففرقت بين هذا وهذا؟! فكما أن لك مشيئة في أمور دنياك في فعلك وتركك، تجازى عليها، فكذلك الحال في أمور دينك والله أعلم.

الفائدة الخامسة: شبهة في حديثين، والرد عليها: الحديث الأول: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «اِحْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ أَبُوْنَا خَيِّتَنَا وَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ لَهُ آدَمُ: يَا مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِكَلَامِهِ وَخَطَّ لَكَ بِيَدِهِ،

أَتْلُوْنِي عَلَى أَمْرِ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟! فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى». أخرجه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (٢٦٥٢). وموطن الشبهة: أن آدم عليه السلام احتج بالقدر على فعله، فأثبت له النبي ﷺ صحّة الاحتجاج، وقال: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى» وهذا يدلّ على جواز الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي. والجواب عن هذه الشبهة أن يُقال: آدم عليه السلام لم يحتج بالقدر على المعصية؛ لأن الله قد غفر له أكله من الشجرة، وإنما احتجّ بالقدر على المصيبة، وهي الإنزال من الأرض، فموسى عليه السلام لم يُقلّ لآدم عليه السلام: لِمَ تَعْصِي رَبَّكَ؟ ولا يُتَصَوَّرُ أن موسى يسأل ذلك، فضلاً على أن آدم عليه السلام قد غفر الله تعالى له ذنبه، والإنزال إلى الأرض مصيبةٌ كتبها الله على آدم عليه السلام ولذا جاء في رواية الشعبي: «أَلَمْ تَقْرَأْ فِي التَّوْرَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ أَنَّهُ سَوْفَ يَنْزِلُنِي إِلَى الْأَرْضِ، وَأَنَّهُ سَيَجْعَلُنِي خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ؟!» وأصل الحديث في البخاري؛ ولذا استدل آدم بالمكتوب المقدّر على هذه المصيبة، ومن هذا الحديث أخذ مذهب أهل السنة والجماعة قاعدةً عقدية، وهي: «أنه يحتجّ بالقدر على المصائب، ولا يحتجّ بالقدر على المعاصي»، التي هي المعاصي والذنوب؛ ويدل على الاحتجاج بالقدر على المصائب قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي

كُتِبَ ﴿[الحديد: ٢٢]، وأمر النبي ﷺ بأن نقول: «قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ». أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

الحديث الثاني: حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَ قَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ وَمَقْعَدُهُ مِنَ الْجَنَّةِ»، قالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل على الكتاب، وندع العمل؟ قال: «اعْمَلُوا فِكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥-١٠]. أخرجه البخاري (٤٩٤٨)، ومسلم (٢٦٤٧).

وموطن الشبهة: أنَّ من الناس مَنْ يحتاج بالقدر على ترك العمل، فيقول: ما دام أنه كُتِبَ في اللوح المحفوظ أهل الجنة من أهل النار، فلماذا نعمل؟

والجواب عن هذه الشبهة أن يقال: أولاً: لا غرابة في هذا السؤال؛ حيث ورد عن الصحابة - كما في الحديث السابق - فقالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل على الكتاب وندع العمل؟ وكذلك في حديث جابر عند مسلم؛ حيث قالوا: فقيم العمل؟ ثانياً: أنَّ النبي ﷺ أجاب عن هذه الشبهة، فقال لهم: «اعْمَلُوا»، ولم يجعل ما قالوه حجة تستوقف الإنسان عن العمل، بل أرشدهم إلى العمل، وهكذا نقول للمسلم،

وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يُوْغَلُ فِي مَسَائِلِ الْقَدَرِ؛ حَتَّى لَا يَدْعَ لِلشَّيْطَانِ مَجَالاً فَيَشْكُكُهُ فِي عَقِيدَتِهِ لِيَدْعَ الْعَمَلَ، فَهُوَ إِمَّا أَنْ يَفْسِدَ عَمَلُ الْعَبْدِ بِالشَّهَوَاتِ، أَوْ يَجْعَلَهُ لَا يَعْمَلُ بِالْقَاءِ الشَّبَهَاتِ، فَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يُؤْمِنَ وَيَعْمَلَ وَفَقَّ مَا جَاءَ مِنْ نصوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَالْعَبْدُ لَا يَدْرِي مَا الَّذِي كُتِبَ لَهُ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وَلَكِنْ جَاءَتْ النُّصوصُ الْكثِيرَةُ الَّتِي تَحْتَ عَلَى الْعَمَلِ، وَأَنَّ الْإِنْسَانَ سَيُّجَازِي بِعَمَلِهِ؛ فَعَلِيهِ الْاجْتِهَادُ.

ثَالِثًا: النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يُسَّرُّ لِمَا خُلِقَ لَهُ بِعَمَلِهِ، فَيُوفِّقُهُ اللَّهُ لِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا، وَيُوفِّقُهُ لِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا، إِلَّا أَنَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَظْلِمُ أَحَدًا، فَمَنْ سَعَى لِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَفَّقَهُ اللَّهُ لِعَمَلِهَا، وَمَنْ أَعْرَضَ وَاسْتَكْبَرَ سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى النَّارِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ وَلِذَا قَرَأَ ﷺ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ۝ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ۝ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۝ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۝ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ۝﴾.

المبحث السادس: التقدير الكتابي على أقسام: المقصود: أَنَّ تَقْدِيرَ اللَّهِ تَعَالَى لِلْأَشْيَاءِ وَكِتَابَةَ ذَلِكَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ هُوَ الْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ، وَمَا يَأْتِي بَعْدَهُ مِنْ أَقْسَامٍ إِنَّمَا هُوَ كَالْتَفْصِيلِ لَهُ:

أولاً: التقدير العام الشامل لكل شيء (التقدير الأصلي): وهو المكتوب في اللوح المحفوظ من مقادير كل شيء إلى قيام الساعة. ويدل عليه: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعتُ النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «كَتَبَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ، قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ». أخرجه مسلم (٢٦٥٣). فما كتب في اللوح المحفوظ هو الأصل، وما سيأتي من تقسيم إنما هو بمثابة التفصيل لما كُتب في اللوح المحفوظ.

ثانياً: التقدير العمري: وهذا النوع من التقدير أو الكتابة إنما هو خاصٌّ بكلِّ إنسانٍ على حِدة، فيُكتب ما يكون في عمره من حيث الرِّزق، والأجل والعمل، والسعادة أو الشقاء. ويدل عليه: حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: حَدَّثَنَا الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ وَرِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيئَهُ أَوْ سَعِيدَهُ». أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

ثالثاً: التقدير السنوي (الحولي): وهو ما يكون في ليلة القدر، ففيها تكتب مقادير السنة من موت وحياة، ورزق ومطر ونحوه، إلى السنة التي تليها؛ ويدل عليه: قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] فَسُمِّيَتْ لَيْلَةُ الْقَدْرِ؛ لأن بها يكون تقدير ما يحصل في تلك السنة، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ﴾ إِنَّا كُنَّا

مُنْذِرِينَ ﴿٣﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ [الدخان: ٣-٤] و ﴿يُفْرَقُ﴾ أي: يفصل من اللُّوح المحفوظ إلى الصُّحُف التي هي في أيدي الملائكة - كما في أحد أَوْجُه التفسير - وذلك كل سنة في ليلة القدر.

رابعاً: التقدير اليومي: وهو التقدير الذي يحصل في كلِّ يوم؛ ويدل عليه قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]. ووجه الدلالة: أنَّ جمعاً من المفسِّرين قالوا في تفسير هذه الآية: إِنَّ الله عزَّ وجلَّ من شأنه في كلِّ يوم أن يُحيي ويميت، ويخلق ويَرزُق، ويُعزِّز قومًا، ويُذِلَّ آخرين، ويشفي مريضًا، ويفك عانيًا، ويفرج مكروبًا، ويُجيب داعيًا، ويعطي سائلًا، ويغفر ذنبًا، إلى ما لا يُحصى من أفعاله وأحداثه في خلقه.

قال ابن القيم: «وكلُّ واحد من هذه المقادير كالتفصيل من القدر السابق، وفي ذلك دليل على كمال علمه سبحانه وقدرته وحكمته، وزيادة تعريفه الملائكة وعباده المؤمنين بنفسه وأسمائه... فَاتَّفَقَتْ هذه الأحاديث ونظائرها على أَنَّ القدر السابق لا يمنع العمل، ولا يوجب الاتِّكال عليه؛ بل يوجب الجد والاجتهاد»<sup>(١)</sup>.  
وتحت هذا المبحث مسألتان:

(١) شفاء العليل (١/٨٦).



المسألة الأولى: هل يَتَغَيَّرُ المكتوبُ في التقديرات السابقة؟ فالجوابُ: أنَّ المكتوب الذي بأيدي الملائكة؛ كالتقدير العمري ونحوه، فإنه يَتَغَيَّرُ، فيزيد وينقص بحسب الأسباب؛ لقول الله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ۖ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، وأما المكتوب في أم الكتاب الذي هو عند الله جلَّ وعلا في اللوح المحفوظ فلا يَتَغَيَّرُ، فالذي يقبل التغيير من مَحْوٍ وإثبات وتغيير، هو ما كان مكتوبًا في صُحُف الملائكة، كالذي تكتبه الملائكة حين ينفخ في الجنين الروح من أجلٍ ورزقٍ، وعملٍ، وشقيٍّ أم سعيدٍ، فإن شاء الله تغييره فعَلَّ سبحانه وتعالى بخلاف ما في اللوح المحفوظ فلا يَتَغَيَّرُ، بل كل ما يحدث من تَغْيِيرٍ في صُحُف الملائكة، فإنه مكتوب في اللوح المحفوظ، لا يُمكن تغييره والله أعلم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الرزق نوعان: أحدهما: ما علمه الله أنه يرزقه، فهذا لا يَتَغَيَّرُ، والثاني: ما كتبه وأعلم به الملائكة، فهذا يزيد وينقص بحسب الأسباب؛ فإن العبد يأمر الله الملائكة أن تكتب له رزقًا، وإن وصل رَحِمَهُ زاده الله على ذلك؛ كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسَيِّطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ». أخرجه البخاري (٥٩٨٥). وكذلك عُمر داود زاد ستين سنةً، فجعله الله مائة بعد أن كان أربعين، ومن هذا الباب قولُ عمر رضي الله عنه: «اللهم إن كنتَ كتبتني شقيًّا، فامحني واكتبني سعيدًا؛ فإنك تمحو ما تشاء وتثبت»، ومن هذا الباب قوله تعالى عن نوح: ﴿إِنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا

﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [نوح: ٣-٤]، وشواهده كثيرة. والأسباب التي يحصل بها الرزق هي من جملة ما قدره الله وكتبه، فإن كان قد تقدّم بأنه يرزق العبد بسعيه واكتسابه، ألهمه السعي والاكتساب، وذلك الذي قدره له بالاكتساب، وما قدره له بغير اكتساب؛ كموت موروثة يأتيه به بغير اكتساب. والسعي سعيان: سعيي فيما نُصِبَ للرِّزْق؛ كالصَّناعة، والتجارة. وسعي بالدُّعاء والتوكُّل، والإحسان إلى الخلق، ونحو ذلك، فإنَّ الله في عَوْن العبد ما كان العبد في عَوْن أخيه<sup>(١)</sup>. وقال شيخنا ابن عثيمين: «هذا المكتوب الذي بأيدي الملائكة عُرْضَةٌ للمحو والإثبات؛ لقول الله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ<sup>ط</sup> وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] أي: أصل أم الكتاب هو اللوح المحفوظ، مكتوب فيه ما يَسْتَقَرُّ عليه العبد»<sup>(٢)</sup>.

المسألة الثانية: كيف يكون الدُّعاء رادًّا للقضاء والقدر؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قول بعضهم: إنَّ الدعاء ليس هو إلا عبادة مَحْضَةٌ؛ لأنَّ المقدور كائنٌ، دعا أو لم يدع، فيقال له: إذا كان الله قد جعل الدعاء سببًا لنيل المطلوب المقدَّر، فكيف يقع بدون الدعاء؟!»<sup>(٣)</sup>. وقال ابن القيم: «الدُّعاء من أنفع الأدوية، وهو عدُوُّ البلاء؛

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٥٤١).

(٢) لقاء الباب المفتوح (٤/ ١٣٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٨٧).

يُدفعه ويُعالجه، ويمنع نُزوله، ويرفعه أو يخفضه إذا نزل، وهو سلاح، وله مع البلاء ثلاثُ مقامات: أحدها: أن يكون أقوى من البلاء فيدفعه. الثاني: أن يكون أضعف من البلاء؛ فيقوى عليه البلاء، فيصاب به العبد، لكن قد يخففه وإن كان ضعيفاً. الثالث: أن يتقاوماً، ويمنع كل واحد منهما صاحبه»<sup>(١)</sup>. وقال شيخنا ابن عثيمين: «الدُّعاء من الأسباب التي يحصل بها المدعو، وهو في الواقع يردُّ القضاء، ولا يرد القضاء إلا الدعاء؛ يعني: له جهتان، فمثلاً: هذا المريض قد يدعو الله تعالى بالشفاء فيشفى، فهنا لو لا هذا الدعاء ل بقي مريضاً، لكن بالدُّعاء شُفِي، إلا أنا نقول: إن الله سبحانه وتعالى قد قضى بأن هذا المرض يشفى منه المريض بواسطة الدعاء، فهذا المكتوب»<sup>(٢)</sup>.

فائدة: لا يجوز الدعاء بـ: «اللهم إني لا أسألك رد القضاء، ولكنني أسألك اللطف به»؛ لسببين: الأول: لما فيه من التعدي؛ حيث إنَّ هذا اللفظ يُوحى بأن بعض القضاء لا لطف فيه، وهذا خلاف الصواب؛ فالله تعالى لطيفٌ بعباده في كل قضاء قضاه. الثاني: لأنَّ الدُّعاء يرد القضاء - كما تقدّم - والداعي لا يسأل الله ردَّ القضاء، وهذا

(١) الجواب الكافي. (ص: ١٠).

(٢) مجموع فتاوى ورسائل العثيمين. (٢/ ٩٣).

فيه عدمٌ عزيمة على الدعاء، فالواجبُ أن يسأل الله ردَّ القضاء مع ما في دعائه ذلك من مواجهة لقضاء الله تعالى ورجح عدم الجواز شيخنا ابن عثيمين في فتوى له<sup>(١)</sup>.

الفرق بين القَدَر والقضاء: اختلف العلماء في ذلك، فقليل: هما بمعنى واحد، ولا فرق بينهما، واختار هذا القول ابن القيم رحمه الله وكثيرٌ من أهل العلم. وقيل: إنهما إذا اجتمعا فكلُّ واحد له معنى، وإذا افترقا بأن ذكر القدر، فإن القضاء يدخل في معناه، وإذا ذكر القضاء، فإن القَدَر يدخل في معناه، وإذا اجتمعا بأن ذكر القضاء والقدر، فكلُّ واحد منهما له معنى، فإذا افترقا اجتمعا - أي: في المعنى - وإذا اجتمعا افترقا، فيكون كلُّ واحد له معنى، فيكون معنى القَدَر: هو علمُ الله السابق الذي يسبق وقوع المقدَّر، فإذا وقع المقدَّر سُمِّي قضاءً؛ ولذا يقول الله عزَّ وجل:

﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]، فالقَدَر هو تقدير الله تعالى للشيء في الأزَل، والقضاء قضاؤه به عند وقوعه، واختار هذا القول الشيخ ابن عثيمين. وأيضاً مما ينبغي ذكره تحت هذا المبحث: أن الإيمان بالقَدَر يستلزم أن يؤمن العبد بأن الله لا يخلق شراً مَحْضاً - أي: لا خير فيه - فهذا لا يمكن؛ لقول النبي ﷺ: «وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ». أخرجه مسلم (٧٧١). وأما القضاء: فقد يكون فيه شرٌّ بالنسبة للإنسان، لا لقضاء الله عزَّ وجل

(١) اللقاء الشهري. (٧٠/٢٢).

ذلك؛ ولذا جاء في دعاء القنوت: «وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ». أخرجه أبو داود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤). فقضاء الله تعالى ليس فيه شرٌّ أبداً؛ لأنه صادرٌ عن رحمةٍ وحكمةٍ، ولكنه بالنسبة للمخلوقين قد يكون شرّاً، ولو انكشف الغيب للعبد؛ لتمنّى كثيراً مما كرهه وظن أنه شرٌّ، والواقع يشهد لكثير من ذلك؛ ولذلك قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النور: ١١] ولذا ينبغي التّأدّب مع الله جلّ وعلا فلا يُنسبُ الشرُّ إليه جلّ وعلا كما قال النبي ﷺ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»، وقال الله عز وجل عن نبيّه إبراهيم عليه السلام: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ (٧٨) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (٨٠) [الشعراء: ٧٨-٨٠] فنسب المرض لغير الله، مع أنّ كل شيء من عند الله عز وجل بخلاف عديم الأدب إبليس؛ فإنه قال: ﴿فِيمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ [الأعراف: ١٦] فنسب الغواية لله في خطابه؛ ولذا لم يأت في النصوص نسبة الشر لله تعالى مفرداً، فإما ينسب للسبب وهو الخلق؛ كقوله تعالى: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]، أو يحذف فاعل الشر؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ يَمَنٍ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

ويتلخص مما سبق:

أولاً: ينبغي التّأدّب مع الله تعالى فلا يُنسبُ الشرُّ إليه جلّ وعلا ويشهد لذلك أمران:

- ١ - أن المتأمل لنُصوص الكتاب والسنة يجد أن الشرَّ لا يُنسب لله تعالى مفردًا.
- ٢ - تأدب الأنبياء مع ربهم جلَّ وعلا ومن ذلك قول إبراهيم عليه السلام كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠].

ثانيًا: أنه ليس في قدرِ الله تعالى شرٌّ محضٌ، بل قد يكون شرًّا للمخلوقين، وأما بالنسبة للخالق فليس في قدره شرٌّ محضٌ؛ لأنه صادر عن رحمةٍ وحكمةٍ، فإن كان شرًّا من وجه فيما يراه المخلوق، فهو خيرٌ من وجهٍ آخر قد يخفى على المخلوق، وقد أطل في هذه المسألة وأجاد طبيبُ القلوب ابنُ القيم رحمه الله في كتابه: شفاء العليل في مسائل القضاء والحكمة والتعليل فكان مما قال ابن القيم: «أما الشرُّ المحض الذي لا خير فيه، فذاك ليس له حقيقةٌ؛ بل هو العدمُ المحض، فإن قيل: فإبليس شرٌّ محضٌ، والكفر والشرك كذلك، وقد دخلوا في الوجود، فأَيُّ خير في وجود إبليس ووجود الكفر؟! قيل: في خلق إبليس من الحِكم والمصالح والخيرات التي ترتبت على وجوده ما لا يعلمه إلا الله، كما سننبّه على بعضه...»<sup>(١)</sup>، ثم بيّن ما في ذلك من خير، فراجع في كتابه رحمه الله.

فائدة: قول بعض الناس في دعائه: «الحمد لله الذي لا يُحمد على مكروهٍ سواه» خلافُ السنة، فالأفضل اجتنابه؛ لسببين:

الأول: لأنه خلافُ السُّنة؛ فالسُّنة أن يقولَ فيما يكره: «الحمدُ لله على كلِّ حال».

(١) شفاء العليل (٢/ ٩٧).

الثاني: لأنَّ هذا يوحي بعدم الرِّضا بالقَدَر. [الفريح].

ثم قال الشيخ مبينا المرتبة الرابعة من مراتب القدر وهي مرتبة الخلق: (خَلَقَ الْخَلَائِقَ وَأَفْعَالَهُمْ) أي: أن الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء، كما قال تعالى في أكثر من آية: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦] فالله سبحانه وتعالى خالق هذه المخلوقات لا شريك له سبحانه وتعالى في خلقه، ويدخل في ذلك جميع العباد، وأفعالهم. والشيخ يقرر بذلك مذهب أهل السنة والجماعة، ويرد على المعتزلة الذين يقولون: إن الله خالق، لكن يستثنون من خلقه أفعال العباد، فيقولون: العباد هم الذين يخلقون أفعالهم، والله لا يخلق أفعال العباد، وهذا أحد جوانب ضلال المعتزلة في باب القدر حين أنكروا مرتبة الخلق بالنسبة لأفعال العباد، والجانب الثاني الذي ضلوا فيه أنهم أنكروا مرتبة الإرادة والمشیئة حيث جعلوا للعبد إرادة مستقلة عن إرادة الله، حتى قالوا: إذا اختلفت إرادة الله وإرادة العبد فالذي يقع هو إرادة العبد. فقول الشيخ هنا: (خَلَقَ الْخَلَائِقَ وَأَفْعَالَهُمْ) هو مذهب أهل السنة والجماعة كما قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] فيدخل في ذلك أفعال العباد. وبهذا يكون الشيخ رحمه الله أشار إلى مراتب القدر الأربع التي عليها مدار القدر، وكلها مرتبطة بقضية الربوبية:

فالمرتبة الأولى: مرتبة العلم الأزلي المحيط بكل شيء. والمرتبة الثانية: مرتبة المشيئة النافذة التي لا يخرج عنها أحد. والمرتبة الثالثة: مرتبة الكتابة لكل شيء في اللوح المحفوظ. والمرتبة الرابعة: مرتبة الخلق وأنه تعالى خالق كل شيء، ويدخل في ذلك العباد وأفعالهم.

ومجموع هذه المراتب هو الذي يؤمن به أهل السنة والجماعة ويقررونه ويقولون: إن الإيمان بالقضاء والقدر الذي هو من أركان الإيمان، والذي نص عليه النبي ﷺ في حديث جبريل حيث قال: «وَتُؤْمِنُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». أخرجه مسلم (٨). مقتضى للإيمان بهذه المراتب الأربع، وإثباتها لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله وعظمته.

(وَقَدَّرَ أَرْزَاقَهُمْ وَأَجَالَهُمْ) فالله سبحانه وتعالى كتب رزق كل عبد وأجله، كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصادق المصدوق: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عِلْقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا فَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَيُقَالُ لَهُ: اكْتُبْ عَمَلَهُ وَرِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَشَقِيَّتِي أَوْ سَعِيدٌ». أخرجه البخاري (٦٥٩٤)، ومسلم (٢٦٤٣). «وَرِزْقُهُ» فلا يأخذ الإنسان في هذه الدنيا إلا ما كتب له من الرزق ولن يموت عبد حتى يستكمل رزقه، «وَأَجَلُهُ» أي: أن أجله إذا جاء لا يتقدم عنه ولا يتأخر كما قال



تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]  
 ولن يموت أحد حتى يستكمل أجله المقرر له. فلكل إنسان أجل محدد حتى الذي  
 قتل ظلماً وعدواناً قد انتهى أجله، خلافاً للمعتزلة الذين يقولون: إن المقتول لو  
 لم يقتل لعاش، وأهل السنة يخالفونهم ويقولون: المقتول مات بأجله، ويقولون:  
 الأسباب مختلفة؛ هذا أجله ينتهي وهو على فراشه، وذاك أجله ينتهي بالمرض،  
 وهذا أجله ينتهي بالكبر، وهذا أجله ينتهي بالسقوط من علو وهذا أجله ينتهي بأن  
 يعتدي عليه معتد فيقتله، ولكل واحد منهم أجل محدد لا يتأخر عنه ولا يتقدم.

(يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ بِحِكْمَتِهِ) قال تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا  
 يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] وهذا لبيان قضية مهمة جداً متعلقة بالقدر ألا  
 وهي أن الله سبحانه وتعالى عدل لا يظلم العباد، ولا بد للعبد أن يستيقن ذلك؛ لأن  
 الظنون والشكوك قد تهجم أحياناً على ذهن العبد وتثير عنده الشبهات ومن ذلك مثلاً  
 ما قد يخطر على البال من شبهة أنه إذا كان كل ما يفعله العباد جميعاً مكتوباً ومسطراً  
 قبل أن يفعلوه فلماذا يعذب هؤلاء وينعم هؤلاء؟ فنقول كما قال ابن قدامة رحمه الله:  
 (يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ بِرَحْمَتِهِ) فهو الذي يمن على عباده ويفضل عليهم، فمن هداه الله  
 ووفقه للهداية فهذه منة من الله، وقد يمن الله سبحانه وتعالى بما هو أخص من ذلك،  
 مثل منه سبحانه وتعالى على الرسل بإرسالهم. قال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى

مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَاتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا [النساء: ٥٤] فهو سبحانه وتعالى الذي اختار هؤلاء الرسل، واصطفاهم برسالاته، فإذا منَّ الله سبحانه وتعالى على رسوله بالرسالة، فلا يجوز لإنسان أن يعترض ويقول: لماذا اخترت محمد بن عبد الله ﷺ واصطفيته للرسالة ولم تختَر فلانا أو فلانا. كما قال بعض المشركين: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١]، فرد الله عليهم بقوله: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢] فاصطفاه الله لرسله منة منه عليهم وفضل ونعمة، ومن ثم يجب عليهم أن يشكروه وأن يعترفوا له بهذه المنة، وكذلك يجب على الخلق أن يشكروا ربهم على منته عليهم بإرسال الرسل إليهم، ونحن اليوم ينبغي لنا أن نحمد الله سبحانه وتعالى أن جعلنا مسلمين واصطفانا بالإسلام على أمم الأرض جميعاً، من يهود و نصارى وملاحدة ووثنيين ومجوس، مع أن أعداد هؤلاء تفوق أعداد المسلمين مرات عديدة، ولكن الله عز وجل يهدي من يشاء برحمته ويضل من يشاء بحكمته، فالله سبحانه وتعالى هدى أهل طاعته إلى صراطه المستقيم برحمته، وأضل أهل معصيته بحكمته، وهو سبحانه وتعالى لا يظلم أحداً كما قال سبحانه: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. حيث إن الله سبحانه وتعالى أقام الحجة على عباده، فأعطاهم الاختيار والإرادة والمشیئة والقدرة، وأقام عليهم الحجة الرسالية،

فمنهم من استخدم هذه النعم فيما ينبغي أن تستخدم فيه، فقاده ذلك إلى الإيمان بالله واتباع رسله، ومنهم من أجاب داعي الهوى والنفس والشيطان وعطل هذه النعم فاستحق أن يكون من الهالكين. فمما يجب أن يُقطع به أن الله سبحانه وتعالى لا يمكن أن يظلم أحداً؛ لأنه ليس بحاجة إلى الخلق بل هو الغني عنهم الغنى التام كما دلت على ذلك الأدلة الكثيرة، وهذا أحد مقتضيات تنزيهه عن الظلم في جميع الأحوال والمقامات، حتى في مقام إضلاله من يشاء، فإن ذلك ليس ظلماً لهؤلاء، بل هو سبحانه أضلهم بعدله، وشاء أن يوجد أهل الضلال وأهل الإيمان ولو شاء لجمعهم على الهدى، ولكن حكمته اقتضت أن يكونوا منقسمين، فمنهم شقي ومنهم سعيد. وليس من الضروري أن تكون هذه الحكمة معلومة لنا، فقد تكون أحياناً سرّاً من الأسرار لم يطلع الله سبحانه وتعالى عليه أحداً، فهو سبحانه له الربوبية التامة كما أن له الإرادة المطلقة، ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] وقد نتلمس في بعض الأحيان شيئاً من حكم الله سبحانه وتعالى في ذلك، مثل أن يقال: إن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق وأوجدهم على هذه الحالة لتظهر آثار العبودية وآثار الطاعة، وأيضاً لتمييز عباد الله المؤمنين من غيرهم، ونحن نجزم بأن الله سبحانه وتعالى لا يخلق شراً محضاً لا خير فيه، وإنما الذي يخلقه الله سبحانه وتعالى هو الشر النسبي الذي يكون شراً لبعض الناس لكن هو خير لبعضهم الآخر. فهذا إبليس

مثلاً، معروف بأنه شر ومع ذلك خلقه الله عز وجل لحكمة أرادها، وخلقه أيضاً لِيَتَلِيَ به عبادَه وليميز المطيع من العاصي، فلو لم يخلق إبليس لما كان هناك إغواء وابتلاء، ولما كان هناك فضل للطائعين والعابدين والمستغفرين بالأسحار والتائبين النادمين، فلما خلق الله إبليس وأعطاه قدرة على الإغواء والتزيين، فأطاعه قوم وعصاه آخرون، دل ذلك على إمكانية عصيان داعي الشيطان وإلا لما استطاع هؤلاء الأبرار أن يعصوه ويطيعوا ربهم، ودل ذلك أيضاً على استحقاق هؤلاء الذين أطاعوا إبليس للعذاب واستحقاق أولئك للنعيم. وهناك من مخلوقات الله تبارك وتعالى ما قد تخفى حِكْمُ خلقها على بعض الناس كالعقارب والأفاعي، فربما يظن أنه لا خير في خلق هذه المخلوقات ولا حكمة فيها، ولكن المؤمن لا يرى ذلك بل يسلم بأن كل ما خلقه الله سبحانه وتعالى إنما هو لحكمة بالغة وإن كان لا يعلمها، ونحن قد نلمس الحكمة من خلق هذه الحيوانات، فقد يكون فيها شيء من الأدوية والشفاء من بعض الأمراض، وقد تكون سبباً في موت إنسان ليكون شهيداً. فما يوجد شيء خلقه الله سبحانه وتعالى إلا وله فيه حكمة.

(قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]) فذكر المؤلف بعض الأدلة من القرآن على القضاء والقدر، فهو سبحانه وتعالى يخلق المخلوقات ويوجدتها حسب تقديره سبحانه وتعالى، فهو الذي قدرها سابقاً بعلمه، ثم بما كتب

سبحانه وتعالى في اللوح المحفوظ، ثم إنها تقع بمشيئته وتوجد حسبما قدره تبارك وتعالى. وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢] أي: أنه خلق الأشياء كلها، وقدرها تقديرًا، فجرت المقادير على ما قدر وخلق، وهذا أحد التفسيرين في الآية، ومن أجله أورد ابن قدامة هذه الآية في القدر. والمعنى الثاني فيها: أن الله خلق كل شيء فسواه وهياه دون خلل أو تفاوت، وهذا أمر مشاهد فيما يخلقه الله سبحانه وتعالى ويقدره من آياته في الكون والأنفس والآفاق، وإذا نظرنا إلى كلام الأطباء مثلاً في خلق الإنسان وفي خلق كل جزئية من جزئياته رأينا عجبا، وإذا نظرنا إلى كلام الفلكيين في هذه الأكوان وبعدها ومسافاتها وضوئها إلى آخره رأينا عجبا، وإذا نظرنا إلى هذه الأرض وتربتها وما يتعلق بالزراعة ووسائل الحياة فيها وجدنا عجبا، وإذا نظرنا إلى البحار والجبال والشمس والقمر والليل والنهار رأينا عجبا، فالله سبحانه وتعالى خلق كل شيء فقدره تقديرا؛ ولذا فالعباد لا يملكون من الأمر شيئا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أُمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١]. فهل يملك البشر مع هذا التقدم العلمي العظيم في كل مجالات الحياة، شيئا من أمر تدبير هذا الكون؟ إنهم لا يملكون شيئا بل إن أموراً تجري على خلاف ما يشتهون ومع ذلك لا يستطيعون وقفها أو تأجيلها، مع أنهم يرصدون لها كل الإمكانيات بالوسائل التقنية الحديثة التي

تعمل على كشف كنهها، ولكنهم مع ذلك كله لا يستطيعون تغيير شيء من نظام هذه المخلوقات المقدر من الخالق الواحد تعالى. ومن الأمثلة على ذلك الزلازل التي وضعوا لها شتى الأجهزة المتطورة الحديثة، ومع ذلك يفاجئون بالزلازل يقلب عليهم بيوتهم وجسورهم ونحو ذلك. فهذا الكون يجري بتقدير الله سبحانه وتعالى كما قال سبحانه وتعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢] فما من شيء يحدث في الأرض ولا في السماء، إلا في كتاب وهذا يجعل الإنسان المؤمن يسلم ويرضى بالقضاء والقدر، فما من مصيبة كالأمراض والجوائح والموت والزلازل والعواصف والبراكين وغير ذلك إلا وقد كتبها الله سبحانه وتعالى من قبل خلق الإنسان، وهذا يدل على أن الإيمان بالقضاء والقدر يقتضي الإيمان بأن الله سبحانه وتعالى قدر هذه الأشياء قبل أن توجد، والإيمان بهذا يعطي الإنسان راحة نفسية تامة؛ لأنه يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، وأن الأمة لو اجتمعت على دفع شيء مما قدره الله سبحانه وتعالى عليه ما استطاعت كما قال النبي ﷺ لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «يَا غُلَامُ إِنِّي أَعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ، أَحْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، أَحْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا

عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ». أخرجه الترمذي (٢٥١٦)، وأحمد (٢٦٦٩). ونحن نحزن ونتألم ونتأثر بحدوث كثير من الأمور التي تجري علينا وهي من قضاء الله سبحانه وقدره الذي لا يتغير ولا يتبدل، بل إن الإنسان قد يتأثر للأمر اليسيرة ويزداد حزن الإنسان وتأثره إذا تعلق الأمر برزقه أو وظيفته، أو أولاده، ونحو ذلك. ولكن العاقل هو الذي يسلم ويرضى بقضاء الله وقدره، ويعلم أن ما وقع من حوادث أو أمراض أو فقد محبوب هو من الأمور التي أرادها الله سبحانه وقدرها والتي لا راد لها، فإذا علم ذلك اطمأن قلبه وارتاح فؤاده، فلا يتأسف على ما فات، لأنه لو جَمَعَ الدنيا كلها واجتمع الخلق كلهم على أن يغيروا هذا الأمر ولو كان صغيراً لم يستطيعوا؛ لأن الله سبحانه وتعالى هو الذي أراده وقدره.

(وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]) وهذه هي الإرادة الكونية الشاملة التي هي بمعنى المشيئة، فتشمل الخير والشر: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ أي: ييسره له وينشطه ويفتح على قلبه، فإذا شرح الله صدره للإسلام استجاب وآمن واهتدى، ﴿وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥] وجعل الصدر ضيقاً حرجاً - شديد الضيق - وهو الذي لا يتسع لشيء من الهدى ولا يخلص إليه شيء مما ينفعه من

الإيمان ولا ينفذ فيه إنما يكون بذنب العبد كإعراضه عن قبول الحق أو تكبره عليه، كما قال تعالى عن الكفار: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقال: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] فالله سبحانه وتعالى لا يمكن أن يظلم العبد، لكنه سبحانه وتعالى يمنع عنه الهدى لظلم العبد نفسه، وهذا عدل منه تبارك وتعالى، ولو أنه تعالى أراد هداية الجميع لما وجد كافر أصلاً ولا عاص أبداً، لكنه لحكمة أرادها سبحانه وتعالى جعل الناس فريقين، كما قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

(وَرَوَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ جِبْرِيلَ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَا الْإِيمَانُ؟، قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَبِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». فَقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ: صَدَقْتَ. انفردَ مُسْلِمٌ بإخراجه) وهذا دليل الإيمان بالقضاء والقدر من السنة النبوية، فإنه جعل الإيمان بالقضاء والقدر ركناً من أركان الإيمان؛ ولذا لا يستقيم إيمان عبد إلا بأن يؤمن بالقضاء والقدر، كما قال ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «والذي يحلف به عبد الله بن عمر لا يؤمن أحدهم حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه». أي: يؤمن بالقضاء والقدر، وأن كل ما جرى له فهو بقضاء الله وقدره. وكذلك أيضاً قال عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مرض موته وهو يوصي ولده: «يا بني:



إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وأن ما أخطأك لم يكن ليصيبك». فالإيمان لا يتحقق إلا بالإيمان بالقضاء والقدر والتصديق به، وأن الله سبحانه وتعالى له الربوبية التامة، وأن ربوبيته مقتضية لأن يكون هو المدبر، الخالق الرازق، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «آمَنْتُ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ وَحُلُولِهِ وَمُؤَرِّهِ») فكل ما يجري فهو بقضاء الله وقدره سواء كان مما يحبه الإنسان أو مما يبغضه خيراً كان أو شراً، حلوا كان أو مرأ، أرادته الإنسان أم لم يردده، فمشيئة الله نافذة، وقدره لا مرد له. [المحمود]. ونفاة القدر قسمان: الطائفة الأولى قدرية غلاة، وهؤلاء هم نفاة العلم الأولي (الأزلي)، وهؤلاء فرقة انقرضت وهي التي قال فيها أئمة السلف: «ناظروا القدرية بالعلم، فإن هم أقروا به خُصِمُوا، وإن أنكروه كفروا»<sup>(١)</sup>. الطائفة الثانية: القدرية الذين ينفون خلق الله جل وعلا لأفعال العباد وينفون القدر، ويقولون: إن العبد هو الذي يخلق فعل نفسه. ويقابلهم الجبرية، والجبرية قسمان: الطائفة الأولى: جبرية غلاة، وهم الذين يقولون: إن المرء ليس له اختيار أصلاً، بل هو كالريشة في مهب الريح، وهذا اعتقاد الجهمية وطوائف من الصوفية الغلاة وهم موجودون إلى اليوم. والطائفة الثانية: الجبرية غير الغلاة، وهؤلاء هم

(١) انظر: «الرد على الجهمية» للدارمي (ص: ١٣٩)، و «السنة» لعبد الله أحمد (٢/ ٤٢٩) من كلام عمر

بن عبد العزيز، وانظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٣٤٩).

الأشاعرة، فإن الأشاعرة يقولون بالجبر لكنه جبر في الباطن دون الظاهر، يقولون: ظاهر المُكلف أنه مختار لكنه في الباطن مُجبر؛ ولهذا اخترعوا لفظ «الكسب»، فاخترع أبو الحسن الأشعري لفظ «الكسب» وقال: إن الأعمال كسب للعباد، ما تفسير «الكسب»؟ اختلف حذاقهم في تفسير الكسب إلى نحو من اثني عشر قولاً، ولا يهمنا ذكر هذه الأقوال الآن، لكن خلاصة الأمر أنه لا معنى للكسب عندهم، فالكسب إذا أردت أن تستفسر الأشعرية: ما معناه؟ لا يكاد يجتمع منهم جماعة على تفسيره بتفسير صحيح، فإذا قيل لهم كيف تفسرون الأفعال التي تحصل من العبد؟ قالوا هو كالألة التي يقوم الفعل بها، فإمرار السكين لا نقول: السكين هي التي أحدثت القطع، ولكن نقول: حدث القطع عند الإمرار! كذلك العبد نقول: هو أجبر على الصلاة لما قام، وهو عصي وأجبر على المعصية لما أتى فيجعلونه كالألة وكالمحل الذي يقوم به إجبار الله جل وعلا عليه وينفذ فيه حكم الله جل وعلا، وهذا غاية في المخالفة لما دلت عليه النصوص، فالأشاعرة طائفة من الجبرية، والمعتزلة طائفة من القدرية والجبرية الغلاة والقدرية الغلاة قد مر بك تفصيل الكلام على اعتقادهم. وبهذا يتبين لك خلاصة ما يتعلق بالقدر، وأن الله جل وعلا مقدر للأشياء قبل وقوعها ومعنى ذلك أنه علم ذلك، وكتبه في اللوح المحفوظ، وأن قضاءه نافذ في عباده لا يخرجون عما قدر ولا عما قضي، وأن ذلك لا يعني إجبار العبد بل هو يفعل باختياره ويجازى على أفعاله. [صالح آل الشيخ].

وَفِي دُعَاءِ النَّبِيِّ الَّذِي عَلَّمَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يَدْعُو بِهِ فِي قُنُوتِ الْوِتْرِ: «وَقَنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ». وَلَا نَجْعَلُ قَدَرَ اللَّهِ تَعَالَى وَقَضَاءَهُ حُجَّةً لَنَا فِي ارْتِكَابِ مَنَاهِيهِ وَتَرْكِ أَوَامِرِهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ نُؤْمِنَ وَنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ الْحُجَّةَ عَلَيْنَا بِإِنْزَالِ الْكِتَابِ وَبِعَثَّةِ الرُّسُلِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. وَنَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا أَمَرَ وَنَهَى إِلَّا الْمُسْتَطِيعَ لِلْفِعْلِ وَالتَّركِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُجْزِرْ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَلَا اضْطَرَّهٗ إِلَى تَرْكِ طَاعَةٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧]. فَدَلَّ عَلَى أَنَّ لِلْعَبْدِ كَسْبًا وَفِعْلًا، وَيُجْزَى عَلَى حَسَنِهِ بِالثَّوَابِ، وَعَلَى سَيِّئِهِ بِالْعِقَابِ، وَهُوَ وَاقِعٌ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ.

( وَفِي دُعَاءِ النَّبِيِّ الَّذِي عَلَّمَهُ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يَدْعُو بِهِ فِي قُنُوتِ الْوِتْرِ: «وَقَنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ» ) هذا الحديث الصحيح يدل على أن كل ما قضاه الله سبحانه وتعالى فهو بقدر سواء كان خيراً أم شراً ومن ثم شرع للعبد أن يقول: «اللهم قني شرَّ ما قضيت». ( وَلَا نَجْعَلُ قَدَرَ اللَّهِ تَعَالَى وَقَضَاءَهُ حُجَّةً لَنَا فِي ارْتِكَابِ مَنَاهِيهِ وَتَرْكِ أَوَامِرِهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ نُؤْمِنَ وَنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ الْحُجَّةَ عَلَيْنَا بِإِنْزَالِ الْكِتَابِ وَبِعَثَّةِ الرُّسُلِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. وَنَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

مَا أَمَرَ وَنَهَى إِلَّا الْمُسْتَطِيعَ لِلْفِعْلِ وَالتَّركِ، وَأَنَّهُ لَمْ يُجْبَرْ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَلَا اضْطَرَّهٗ إِلَى تَرْكِ طَاعَةٍ) هذا الكلام المؤصل المتين له أهمية كبيرة فيما يتعلق بالإيمان بالقدر في كل وقت وخاصة في هذه الأيام التي كثرت فيها البدع وتنوعت الشبهات، حتى كثر الخوض في باب القضاء والقدر على وجه باطل. وينبغي أن يعلم أن أكبر مشكلة في قضية القضاء والقدر هي الزعم بأن هناك تناقضا بين القدر والشرع، فالمؤمن الحق هو الذي يؤمن بقضاء الله وقدره، ويؤمن بأمره وشرعه ولا يجعل بينهما تعارضا، كما دل على ذلك قوله تعالى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤] فالخلق: هو القضاء والقدر، والأمر: هو الشرع، فمن جعل بينهما تعارضا وتناقضا وتصادما فهو الذي وقع في شبهة القضاء والقدر، ومن آمن وصدق بهما من المؤمنين فلا يقع في شيء من ذلك، ولا يخطر ببال الواحد منهم أن بينهما تعارضا، فلا يقول الواحد منهم: إذا كان كل شيء بقضاء الله وقدره فكيف يأمرني وينهايني؟ وإذا كانت المعصية مقدرة علي فكيف يعاقبني عليها؟ فإن هذه مقالة التائهيين الذين لا يؤمنون بالقضاء والقدر إيمانا حقيقيا. ذلك الإيمان الذي يقتضي أن القضاء والقدر من الله سبحانه وتعالى، وكذلك الشرع هو من الله سبحانه وتعالى، فكيف يكون هناك تعارض بينهما ومصدرهما واحد؟ وأكبر دليل واقعي على عدم التعارض أو التناقض بين القدر والشرع أنك لو تأملت حياة ملايين المسلمين ومنهم من يعيشون في هذا العصر، لو جئت أنهم يعيشون

حياة طبيعية مستقرة هادئة دون أن يكون عندهم شعور بالتصادم بين القضاء والقدر والأوامر الشرعية. تجد الواحد من هؤلاء - حتى العامي - مؤمناً بالقضاء والقدر، وأن كل ما يجري ويقع في هذا الكون إنما هو بقضاء الله وقدره، ثم تجده بعد ذلك ممثلاً لأمر الله وشرعه، إذا فعل طاعة حمد الله وشكره وزاد في الطاعة، وإذا فعل معصية علم أنها معصية وأنه هو الذي فعلها، وعلم أنه مستحق للعقوبة، فتأب إلى الله واستغفر وحاول أن يبدل بتلك السيئة حسنة، فيغفر الله له ويتوب عليه، وهكذا تستمر حياة هؤلاء بهذه السهولة واليسر والإيمان والاطمئنان. فلم نسمع أن أحداً من آبائنا أو أجدادنا وسلفهم الصالح كانت عنده هذه المشكلة؛ مشكلة الصراع بين القدر والشرع بين القضاء والقدر وأمر الله وشرعه، وهذا يدل على أن الإيمان بالقضاء والقدر والإيمان بالشرع لا يتولد عنه ما يتوهمه البعض من مشكلة القضاء والقدر. هذه قضية أولية، ينبغي أن نعلمها وأن نسلم بها ويمكن توضيحها من خلال عدة أمور:

الأمر الأول: تلازم وتوافق الأدلة التي أتت بالإيمان بالقضاء والقدر وأتت بوجوب الطاعة في الشرع، وأيضاً من الناحية الواقعية، فإن المؤمنين أتباع الرسل من صحابة رسول الله ﷺ والتابعين لهم بإحسان إلى يومنا وهم مئات الملايين، كلهم يؤمنون بالقضاء والقدر، ويعلمون أن كل ما يجري فهو بقضاء الله وقدره، ويصدقون بالشرع، ولا يخطر ببالهم تعارض وتنازع بين القضاء والقدر والأمر والشرع.

الأمر الثاني: أن جعل القضاء والقدر حجة على ترك الشرع والأمر والنهي شبهة شيطانية، والدليل على أنها شبهة شيطانية أن صاحبها يقع في تناقض عجيب لأنه يُوجد التعارض بين القضاء والقدر والشرع فيما بينه وبين الله لا فيما بينه وبين الخلق، فتجد الواحد من هؤلاء يحتج على المعاصي بالقضاء والقدر، فإذا ترك الصلاة احتج بالقضاء والقدر وإذا فعل الفاحشة احتج بالقضاء والقدر، ولكنه لا يستعمل هذا المبدأ في أموره ومصالحه الخاصة. فلو اعتدى عليه معتمد أو سرق ماله سارق، أيقول: إنه سرق مالي بقضاء الله وقدره، فيسكت عنه ويعذره، أم يرفع أمره إلى الجهات المختصة ويطلب باسترداد ماله ومعاقبة هذا السارق؟ معلوم أنه يلجأ إلى الأمر الثاني دون الأول، فتجده يجتهد في البحث عن السارق، ويستعين على ذلك بغيره من الشرط ونحوهم، ويطلب بإنزال أشد العقوبات بهذا السارق، بل لو جاء إليه السارق وقال: يا أخي ارحمني أنا سرقت بقضاء الله وقدره، وهو مكتوب علي قبل أن أخلق، وأنا تائب، فإنه لا يقبل منه شيئاً من ذلك، بل يطلب برد حقه وإنزال العقوبة به. وهذا يدل على أن هذا الصنف من الناس لا يحتج بالقدر فيما يتعلق بمصلحة نفسه فيما بينه وبين العباد، وإنما يحتج به فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى، ولذا لو جاء شخص إلى أحد هؤلاء وضربه على وجهه مثلاً، فهل يرضى ويسلم ويقول: ما ضربني إلا بقضاء الله وقدره، أم أنه يقوم إلى هذا الشخص الذي

ضربه ويأخذ منه حقه، أو أكثر من حقه، وكذلك لو اعتدى أحدهم على عرضه، فلا تجده في هذه الحال يعول على القضاء والقدر، بل إنه قد يقتل هذا المعتدي. والسؤال المنطقي المنصف في مثل هذه الحالات هو: لماذا تكيل الأمور بمكيالين؟ إذا كانت المسألة بينك وبين العباد تحولت إلى قدري تنكر القدر، وإذا كانت بينك وبين الله تحولت إلى جبري، تقول: أنا مجبور!! كما قال بعض السلف: أنت عند الطاعة قدري تفخر على ربك، تقول: أنا فعلت، وأستحق جزيل الثواب، وعند المعصية جبري، تقول: يا رب أنا مجبور ما ذنبي وكيف أعذب وأعاقب؟! فهذا يدل على أن الذين يحتجون بالقضاء والقدر على المعاصي هم متناقضون تناقضاً عظيماً، والذي دعاهم إلى ذلك شبهة شيطانية دافعها الهوى والإسراف على النفس في الفسق والعدوان، وإلا فإذا كان الإنسان عاقلاً فالمفترض فيه إذا احتج بالقدر فيما بينه وبين الله، أن يحتج به فيما بينه وبين العباد سواء بسواء، أما أن يعامل الله بطريقة ويعامل العباد بطريقة أخرى، فهذا يدل على الهوى واستحواذ الشيطان عليه. وهذا لبيان تناقض هذه الفئة وإلا فالمؤمن الحق لا يحتج بالقدر فيما صدر عنه من الذنوب وظلم العباد وإنما يحتج به عند المصائب فقط.

وبعد ذكر هذين الأمرين المهمين ننتقل إلى أمر ثالث مهم: وهو قيام الحجة على العباد، حيث إن الشيخ رحمه الله بعد أن بين أنه لا يجوز لنا الاحتجاج بالقضاء

والقدر على ترك الأوامر وفعل النواهي، وأن من فعل ذلك فلا يلومن إلا نفسه. قال: (وَنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ الْحُجَّةَ عَلَيْنَا) وهذه الحجة قد قامت على العباد من وجوه عديدة أهمها ما يلي:

أولاً: أن العبد لا يحاسب ولا يجازي إلا بعد التكليف، وهو البلوغ والعقل، فالإنسان المجنون لا يسأل ولا يكلف، وغير البالغ أيضاً لا يسأل ولا يكلف، وهذا من رحمة الله سبحانه وتعالى بعباده.

ثانياً: أن الله سبحانه وتعالى رتب التكليف على القدرة والإرادة التي بها يفعل العبد، فإذا عدت القدرة أو أكره العبد على فعل شيء فإنه لا يحاسب ولا يعاقب. فالله عز وجل أعطى العبد إرادة وأعطاه قدرة فالإنسان إذا فعل معصية فإنما يفعلها بإرادته وقدرته وهو يستطيع أن لا يفعلها، وكذلك إذا فعل طاعة فإنه يفعلها بإرادته وقدرته ولو شاء لم يفعلها، فهو يخرج من جيبه الصدقة ويتصدق بها بإرادته وقدرته، وهو يقوم الليل يناجي ربه بإرادته وقدرته، وهو يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر ويترك المحرمات ويفعل المأمورات كل ذلك بإرادته وقدرته، وكذلك المعاصي التي يفعلها غير مكره عليها هو يفعلها بإرادته وقدرته، ومن ثم فهو في الجميع مستحق للثواب أو العقاب.



ثالثاً: أن الله سبحانه وتعالى لا يعاقب العباد إلا بعد إرسال الرسل وإنزال الكتب وقيام الحجة، فالشخص أو الأمة الذين لم يبلغهم رسول ولا كتاب لا يحاسبون، فالحجة تقوم على العبد إذا بلغت الرسالة كما قال تعالى: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] في إرسال الرسل وإنزال الكتب تقوم الحجة على العباد.

فكل هذه الأمور تدل على سعة رحمة الله عز وجل بعباده، فهو سبحانه وتعالى لا يحاسب صغيراً دون البلوغ، ولا يحاسب مجنوناً أو معتوها ولا يحاسب من كان مكرهاً لا قدرة له ولا إرادة، ولا يحاسب من لم تقم عليه الحجة الرسالية، فلا يحاسب إلا بالغا عاقلاً حراً مختاراً، قد أقيمت عليه الحجة ووضحت لديه المحجة.

الأمر الرابع: أن المتأمل فيما يقع على الإنسان في هذه الحياة يجده منقسماً إلى قسمين: القسم الأول: ما يقع على الإنسان بلا إرادة منه. والقسم الثاني: ما يقع من الإنسان بإرادة منه، كأن يتكلم بإرادته، أو يبطش بإرادته، أو يمشي بإرادته، أو يفعل بإرادته ونحو ذلك. فالقسم الأول لا يحاسب عليه الإنسان، فكون الإنسان ولد في يوم كذا، وكونه قصيراً أو طويلاً وكونه أبيض أو أسود أو أحمر، كل ذلك لا يحاسب عليه الإنسان، كذلك أيضاً ما يجري عليه في هذه الحياة بدون إرادته؛ من أمراض تمنعه من الطاعات أحياناً، أو ما يجري عليه من مصائب أو نحو ذلك،

كل ذلك لا يحاسب عليه الإنسان؛ لأنه يقع عليه بلا إرادة منه. أما القسم الثاني وهو ما يفعله الإنسان بإرادته، فهذا القسم هو مناط التكليف، وبه يحاسب الإنسان على ما يصدر منه قولاً كان أو فعلاً.

الأمر الخامس: أن الزعم بأن هناك تعارضاً بين الشرع والقدر ما هو إلا وهم؛ لأن الإنسان لا يعلم المقدور إلا بعد أن يفعله، أما قبل ذلك فهو جاهل به، فليس هناك أحد يعلم ماذا يخبئ له قدر الله تبارك وتعالى من خير أو شر، من طاعة أو معصية من إيمان أو كفر، من تقوى أو فجور. فالإنسان لا يعلم الشيء إلا بعد أن يفعله، أما ما في المستقبل، فإنه لا يعلم عنه شيئاً، وهذه قضية مسلم بها، فهو يعلم ماذا حدث اليوم بعد أن حدث وتحقق، والأمس قبله؛ لأنه أيضاً حدث وتحقق، ولكنه لا يعلم المغيبات التي لم تحدث ولم تتحقق لأنها مستقبلية مجهولة. فالواجب علينا في مسألة الشرع والقدر أن نتبع الشرع، ولا نعترض عليه بالقدر؛ لأن الاحتجاج بالقدر حجة إبليس وطوائف الكفار، وهي حجة باطلة لا وزن لها عند الله تعالى يوم القيامة، فهذا إبليس يقول: ﴿قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] فهو مقر بالأميرين لكنه يجعل ذلك متناقضاً، وقال المشركون ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، ومع ذلك فلا تنفعهم هذه الحجة ولا تنجيهم يوم القيامة من عذاب السعير. أما المؤمنون الصادقون فهم المؤمنون المصدقون بالقدر المطيعون المتبعون للشرع، قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧] فقد أرادوا الهدى فوقهم الله تعالى لطريق الهداية وزادهم من فضله. فعلى العاقل أن ينظر في أوامر الله تعالى فيؤديها ويأتمر بها، وفي نواهي الله سبحانه وتعالى فيجتنبها ويتعد عنها ويحذرهما، فإذا فعل طاعة فليحمد الله عليها ويسأله الثبات على ذلك، وإذا فعل معصية فليتب إلى الله تعالى وليجعل اللوم على نفسه الأمانة بالسوء، وليستدرك ما فات؛ لأننا جميعا سنحاسب يوم القيامة على أفعالنا ولا خيار لنا في هذا الحساب، فقد بين الله لنا الطريق، ووضح لنا دينه وشرعه المشتمل على الأوامر والنواهي. فالواجب علينا أن نفعل الطاعة وأن نترك المعصية وأن نلجأ إلى الله عز وجل، في كل أمورنا؛ حتى يوفقنا لطريق الطاعة ويبعدنا عن طريق العصيان.

الأمر السادس: وهو أمر مهم في هذا الباب لا بد منه وله الأثر الكبير على النفس، وهو تنزيه الله عن الظلم وأن الله عز وجل لا يظلم أحداً شيئاً كما قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال: ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، وقال تعالى في الحديث القدسي: «إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا؛ فَلَا تَظَالَمُوا». أخرجه مسلم (٢٥٧٧). فالذي يدعي تعارضاً بين الشرع والقدر، إنما هو في حقيقة الأمر يصف الله تبارك وتعالى بالظلم؛ لأنه يقول: كيف يحاسبني على

المعصية وقد قدرها علي، أي: أنه مظلوم والعياذ بالله، حتى قال بعضهم مستهزنا بالخالق تبارك وتعالى:

أَلْقَاهُ فِي الْيَمِّ مَكْتُوفًا وَقَالَ لَهُ إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَلِ بِالْمَاءِ

فهذه زندقة لا تصدر إلا عن ملحد لا يؤمن بالله ورسوله. فالواجب علينا ألا نلتفت إلى هؤلاء وشبههم الشيطانية وأن نقتفي طريق سلف هذه الأمة وساداتها، فنفعل المأمورات، ونترك المحظورات، نحل الحلال ونأخذ به، ونحرم الحرام ونجتنبه، وفي كل الأحوال نسأل الله الهداية والتثبيت. فالعاقل لا يجعل القدر حجة له على معاصيه، كما أنه لا يتكل على القدر في معاشه ورزقه وحياته، وإنما يفر من قدر الله إلى قدر الله، وكل إنسان يفعل ذلك في حياته اليومية المتعلقة بطعامه وشرابه ولباسه وسيره وتنقله، فلا تجد أحداً يعتمد على القدر في تلك الأمور، وإنما تجده يحاول الانتقال من أقدار الله التي لا تروقه، إلى أنواع أخرى من أقدار الله التي يشعر معها بالارتياح والطمأنينة. فمثلاً إذا أصاب الإنسان جوع، والجوع قدر من أقدار الله، فهل يقول: إن هذا الجوع بقدر الله ولو شاء الله لأطعمني، أم تراه يلجأ إلى البحث عن الطعام وهو أيضاً من قدر الله، فيفر من قدر الله في الجوع إلى قدر الله في الطعام والشبع، وكذلك الأمر في مسألة الشراب واللباس والنكاح وغير ذلك، وهذا شامل لجميع الناس. والفرق بين المؤمن والكافر، والمطيع والعاصي أن المؤمن بالله

ينازع القدر بقدر آخر على وفق الشرع، أما الكافر أو العاصي فإنه ينازع القدر بأي قدر كان. فإذا أصيب المؤمن بقدر الفقر مثلاً، وهو يريد أن يتخلص منه، فإنه ينازع هذا القدر بقدر آخر شرعي، فتراه يلجأ إلى العمل الحلال والكسب الطيب المباح، والتجارة الشرعية، ويسأل الله أن يوفقه في عمله، فيسعى إلى أن يكون غنياً بقدر شرعي. أما غير المؤمن إذا أراد أن يتخلص من قدر الله في الفقر فإنه يلجأ إلى أي قدر بقطع النظر عن كونه شرعياً أم غير شرعي، فتجده يسرق وينهب ويختلس ويأخذ الرشوة ويأكل أموال الناس بالباطل ويتعامل بالربا وبالمعاملات المحرمة غير الشرعية، وهذا هو الفرق بين المؤمن وغير المؤمن في صورة التعامل مع أقدار الله سبحانه وتعالى. فالمؤمن ينازع القدر بالقدر، لكن على وفق شرع الله، وهذا هو مقتضى التلازم بين الشرع والقدر، الذي به تستقيم حياة الإنسان؛ لأنه بتسليمه بالقضاء والقدر والإيمان به وإيمانه بحكمته سبحانه وتعالى، ثم إيمانه بأن الله عدل لا يظلم، وأن الله غني عن العالمين، وتكامل هذه الأمور عنده يصير عبداً لله. خائفاً راجياً، يفعل الطاعات ويرجو من الله أن يتقبلها ويثيبه عليها، وإذا وقع في ذنب فإنه لا يحتج على ربه لأنه لا حجة له عليه، وإنما يعترف بذنبه وتقصيره، ثم يستبدل بتلك المعصية طاعة وقربة، فهذه هي حال المؤمنين المستقيمين.

(وَنَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَا أَمَرَ وَنَهَى إِلَّا الْمُسْتَطِيعَ لِلْفِعْلِ وَالتَّرْكِ) كما بينا لكم سابقا، أما غير المستطيع مثل المكره أو فاقد الإرادة أو المجنون، فهذا لا يحاسب ولا يؤمر ولا ينهى لأنه غير مكلف.

(وَأَنَّهُ لَمْ يُجْبَرْ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَلَا اضْطُرَّ إِلَى تَرْكِ طَاعَةٍ) وهذا مقطوع به، فلم يجبر الله أحدا على شيء كما تدعي فرقة الجهمية ومن وافقهم الذين زعموا أن العبد مجبور في جميع أموره ومذهبهم باطل مخالف للأدلة الشرعية كما سبق، كما أنه مخالف للعقول ولواقع الناس وحالهم كما هو مشاهد. ومن الأدلة على بطلان دعوى الجبر قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ [التكوير: ٢٨] فكل إنسان له مشيئة، لكن مشيئة العباد خاضعة لمشيئة الله؛ لأن الله لو شاء لجعل الناس كلهم مهتدين كما قال: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩]. وقد رد المؤلف على هذا المذهب فقال: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]). ولو تأملنا ما كلف الله به عباده من الأوامر والنواهي لوجدنا أنه سبحانه وتعالى لم يكلفهم مالا يطيقون، وإنما كلفهم ما يستطيعونه؛ ولذا جاءت التكاليف الشرعية على أحسن نظام. ففي الصلاة مثلاً يجب على الإنسان أن يصلي قائماً، ولكنه قد لا يطيق القيام لمرض أو نحوه، فرخص له في القعود أثناء الصلاة كما قال النبي ﷺ

لعمران بن الحصين رضي الله عنه: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ». أخرجه البخاري (١١١٧). والإنسان الذي لا يستطيع الحج، لا يجب عليه الحج، والذي لا يستطيع الصيام لا يجب عليه الصيام، بل يفطر ثم يقضي إذا كان يستطيع القضاء في أيام آخر، أما إذا كان لا يستطيع مطلقا لكبر أو مرض مزمن فلا يجب عليه القضاء وإنما عليه الإطعام. فأحكام الله سبحانه وتعالى وتشريعاته كلها على قدر وسع الإنسان كما قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧]) قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ﴾ أي: كسبته هي فهي التي فعلته، وهذا الذي عليه أهل السنة والجماعة وهو أن أفعال العباد تنسب إلى العباد أنفسهم، ولا يجوز أن نقول: إذا كان الله هو خالق العباد وأفعالهم فإن أفعال العباد تنسب إلى الله؛ لأن الله سبحانه وتعالى أوجد وقدر الأسباب ومسبباتها، فالشمس خلقها الله، وإذا تحركت الشمس وجرت فالله تعالى هو الذي خلق حركتها ومع ذلك إذا تحركت الشمس فلا يقول أحد: إن الله هو الذي تحرك، وإنما يقال: الشمس تحركت والشمس وحركتها مخلوقان لله تعالى. وكذلك أيضاً من ناحية العبد فالله تعالى خلق العبد وفعله، ولكن العبد الذي يفعل بإرادته وقدرته دون أن يجبره أحد على فعل أو ترك، ولذلك

كان الصحيح أن أفعال العباد من طاعة أو عصيان تنسب إليهم لا إلى الله تبارك وتعالى، وإن كان العباد وأفعالهم مخلوقين له تعالى. وهذا هو المعنى الدقيق الذي غفل عنه المعتزلة والجبرية؛ لأن الجبرية ظنوا أن كل ما يفعله العبد مادام مخلوقا لله فيجوز أن ينسب إلى الله وهذا باطل، والمعتزلة ظنوا أن العبد مستقل بفعله فهو الذي يخلق الفعل لتوهمهم أن القول بأن الله خالق أفعال العباد يقتضي جواز نسبة أفعالهم إلى الله وهذا باطل أيضاً، وأهل السنة والجماعة اتخذوا منهجاً وسطاً، فقالوا: ينبغي أن نفرق بين صفة تقوم بالله، وبين ما هو من مخلوقات الله ومفعولاته المنفصلة عنه، فأفعال العباد من مخلوقات الله المنفصلة عنه فتنسب إلى أصحابها، والكل خلق الله سبحانه وتعالى.

(فَدَلَّ عَلَى أَنَّ لِلْعَبْدِ كَسْبًا وَفِعْلًا، وَيُجْزَى عَلَى حَسَنِهِ بِالثَّوَابِ، وَعَلَى سَيِّئِهِ بِالْعِقَابِ، وَهُوَ وَاقِعٌ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ) وهذا هو المنهج الصحيح في فهم ما يتعلق بالعبد وإثبات الفعل له حقيقة، وأنه كاسب لأفعاله محاسب عليها إن خيراً فخير وإن شراً فشر ولا يظلم ربك أحداً، وينبغي أن يعلم أن الكسب الذي ذكره ابن قدامة هو الكسب المذكور في القرآن في مثل قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أُكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]، وليس الكسب المنسوب إلى الأشاعرة، والذي أنكره عليهم الأئمة لأنه في الحقيقة ميل إلى الجبر ونفي لقدرة العبد،



أو نفى لتأثيرها، ومن ثم فما ادعوه من التوسط بين الجبرية الجهمية والمعتزلة بالكسب لا حقيقة له. فالعبد عند السلف فاعل لفعله حقيقة وهو كاسب له، وإن كان العبد وفعله مخلوقين لله تعالى الذي هو خالق كل شيء. [المحمود].

أريد أن أنبه هنا على أن بعض الناس انتقد الموفق رحمة الله على استعماله كلمة (الكسب) في قوله: (فعلا وكسبا) مع أن هذا اللفظ مأثور جاء في كتاب الله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا أُكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وجاء أيضا في غير هذه الآية في كتاب الله. وبناء عليه فإن استعمالها لا حرج فيه لاسيما وأن المؤلف رحمه الله قد بين مقصوده وخلصه عن مذهب المتكلمين، الذين انتقدوا قالوا: هذا مصطلح مستعمل عند الأشاعرة (كسب الأشعري) لكن نقول: ينبغي أن يفرق بين أن يستعمل هذا استعمالا صحيحا ويكون مرادفا للفعل - يقال: كسبت يعني فعلت - وبين الكسب الذي يستعمله الأشاعرة. ولا ينبغي أن يتخرج من استعمال اللفظ المأثور الوارد في النصوص بناء على أن من المخالفين المبتدعة من استعماله استعمالا باطلا، ولو طُرد هذا يعني أنه كلما استعمل مصطلح شرعي من قبل المخالفين ترك استعماله من قبل أهل الحق لاقتضى هذا ترك جملة عظيمة من الحقائق الشرعية. وأقرب ما هنالك لفظ التوحيد الذي هو من أشرف الألفاظ، ومع ذلك استعمل عند المعتزلة استعمالا باطلا؛ يعني في معنى باطل، فإنهم فسروا هذا

التوحيد الذي هو أحد أصولهم الخمسة بنفي الصفات، فهل يقال: إنه لا يستعمل لفظ التوحيد بناء على أنه قد استعمل عند المخالفين؟ لا. الواجب أن يستعمل؛ ولكن يتنبه إلى بيان الفرق بين الاستعمال الحق والاستعمال الباطل حتى يزول الاشتباه، والله أعلم. [سندي].

ومسألة «القدر» انقسم الناس فيها إلى ثلاثة أقسام:

قسم أنكروا قدرة الله، وقسم احتجوا بالقدر، وقسم توسطوا، ولم يجعلوا القدر حجة لهم على المعاصي، ولكنهم يحتجون به على المصائب بعد حدوثها. القسم الأول: الذين أنكروا قدرة الله هم المعتزلة، وأصول المعتزلة خمسة، ولهم كتاب مطبوع اسمه «الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار، وأصولهم الخمسة أسماؤها حسنة، ولكن يدخل تحت تلك الأسماء بدع:

الأصل الأول: التوحيد، ويريدون به نفي الصفات.

والأصل الثاني: العدل، ويريدون به نفي قدرة الله على العباد كما سيأتي.

والأصل الثالث: المنزلة بين المنزلتين، ويريدون به إخراج العاصي من الإيمان وعدم إدخاله في الكفر.

والأصل الرابع: إنفاذ الوعيد، ويريدون به تخليد العصاة في النار.

والأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويريدون به الخروج على الأئمة العصاة في زعمهم.

فالذي يهمناه هو الأصل الثاني، وهو العدل، فالاسم حسن، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ [النحل: ٩٠]، ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، ومعروف أن العدل هو التسوية بين الخصمين، والحكم بينهما بحكم وسط لا ظلم فيه ولا جور، ولا ميل مع أحدهما على الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]. ولكنهم لا يريدون هذا المعنى وإنما يريدون بالعدل أن الله تعالى؛ لا يقدر المعصية على العاصي ثم يعذبه عليها فإن ذلك يكون ظلماً، ويقولون: إن العبد هو الذي يخلق فعله، وهو الذي يستقل بأفعاله ولا قدرة لله على فعله، لا يقدر على أن يهدي أو يضل، ولا يُقبل بقلب هذا، ولا يصد قلب هذا، فالله - عندهم - عاجز عن هذا تعالى الله عما يقولون، بل العباد أنفسهم الذين يستقلون بأفعالهم. فجعلوا العبد خالقاً مع الله، ولهذا يُسمون مجوس هذه الأمة؛ لأنهم جعلوا مع الله من يخلق؛ لأن المجوس جعلوا الكون صادراً عن خالقين: النور والظلمة وأما المعتزلة فجعلوا العباد كلهم يخلقون؛ الطائع يخلق طاعته، والعاصي يخلق معصيته. وقالوا: إن الله ليس له قدرة عليه بل العاصي يعصي ولو شاء الله أن يرده ما قدر على أن يرده إذا أراد العبد أن يفعل معصية، وأراد الله أن لا يفعلها غلبت قدرة العبد على قدرة

الله، وإذا أراد الله أن تفعل طاعة من العبد، والعبد أراد أن لا يفعلها غلبت قدرة العبد على قدرة الله، فهذا في زعمهم سموه عدلاً، حتى لا يعذب الخلق على الأمر الذي خلقه فيهم، هذا قول القدرية وهم المعتزلة.

القسم الثاني: يسمون الجبرية غلوا في إثبات القدر حتى سلبوا العبد قدرته وإرادته، وقالوا: ليس للعبد أية اختيار بل العبد مجبور على فعله مقسور عليه، ليس لديه أي نظر ولا همة ولا إرادة، ويتمثل بعضهم بقوله:

أَلْقَاهُ فِي الْيَمِّ مَكْتُوفًا وَقَالَ لَهُ      إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَلَ بِالْمَاءِ

يقولون: إن الله هو الذي أوقعه في المعصية وخلقها فيه، وقدرها عليه، وألزمه بها، ومع ذلك يقول له: لا تعص، لا تقرب المعصية، لا تفعلها، فهو كمن كتفت يده وألقي في البحر، وقيل له: لا تبل ثيابك بالماء، هذا غير ممكن. ذكروا أن سارقاً جيء به إلى عمر رضي الله عنه فأراد أن يقطع يده، فقال ذلك السارق: سرقت بقدر الله، فقال عمر: وأنا أقطع يدك بقدر الله؛ يعني هذا قدر وهذا قدر. ولما توجه عمر رضي الله عنه إلى الشام وأقبل عليهم، وذكروا له أن الطاعون وقع في الشام عزم على الرجوع، فقال له أبو عبيدة: أفراراً من قدر الله؟ فقال: نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله. يعني أن فعلنا هذا مقدر ولو فعلنا هذا لكان مقدوراً، فالقدر هو ما نفعله القدر هو يهدينا الله له. وفي الحديث أن رجلاً قال: يا رسول الله، أرأيت رقى نسترقها ودواء نتداوى به وتقاة

نتقيها، هل ترد من قدر الله شيئاً؟، فقال: «هِيَ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ». أخرجه الترمذي (٢١٤٨). يعني قدر الله هذا المرض، وقدر أن العبد يتداوى فيشفى، وهذه الأدوية مكتوب أنها سوف تحصل وهي من قدر الله، جعلها الله تعالى سبباً. وعلى هذا فلا يجوز الاحتجاج بالقدر على فعل المعاصي، وذلك لأن القدر إنما هو موافقة الأمر والنهي، فالإنسان مأمور بأن يفعل، فإذا فعل فقد وافق القدر، وليس له أن يحتج بالقدر على ترك الفعل أو على فعل المحرم ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]. فكما أن الله تعالى أمرنا بفعل الأسباب الحسية وجعلها من القدر، فكذلك أمرنا بالأفعال المعنوية وجعلها من القدر، فنحن مأمورون مثلاً بأن نتكسب ونطلب الرزق، ويكون هذا بقدر كما قال النبي ﷺ: «لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ؛ تَغْدُو خِمَاصًا، وَتَرُوحُ بِطَانًا». أخرجه الترمذي (٢٤٤٧). فكما أن الطير لا تجلس في وكناتها ولا في أوكارها، بل تغدو وتذهب وتتطلب الرزق حتى تجده، فالإنسان يسعى ويفعل الأسباب ويكسب ويطلب الرزق ويمشي في الأسواق، ويبيع ويشترى ويحترف، وفعل هذا من قدر الله تعالى ومن قضائه المكتوب عليه، وكذلك أيضاً لا يقول: سأسكت فلا أتكلم فإن هذا قدر، نقول له: انطق وتكلم وذلك أيضاً من القدر، ولا يقول: سوف أمسك عن الأكل فإن الله قدر أن أعيش عشت وإلا فلا، نقول: لا بل اطعم الطعام وغذ بدنك فإن هذا مما أمرت

به، وهو من الأسباب في حياتك، وهو أيضاً من القدر. ولا يقول: لا أتزوج فإن كان الله قدر لي أولاداً حصلوا بدون زواج، نقول: لا، بل تزوج حتى يحصل ما قدر لك، وهكذا التعلم وما أشبهه كلها بقضاء وقدر، ولا بد أن يفعل العبد هذه الأسباب حتى يوافق ما قدر الله وما كتبه.

نقول بعد ذلك: إن أهل السنة توسطوا في ذلك فجعلوا للعبد قدرة، وجعلوا الله تعالى قدرة، وقدرة الله تعالى غالبية على قدرة العبد، وبقدرة العبد التي أعطاه الله إياها والتي مكنه بها يحصل الثواب والعقاب على هذه القدرة، فلا شك أن الإنسان معه قدرة ومعه تمكن، وأنه لولا هذه القدرة ما كلف، وفي الآيات التي تقدمت ذكر الأدلة على ذلك: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] فلو لم يكن للإنسان قدرة لما كلف، ولهذا لا يكلف المجنون ولا العاجز ولا المقعد ولا المريض ولا فاقد القدرة. وقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] يعني أن للعباد استطاعة وقدرة يزاوون بها أعمالهم، وهكذا الآيات التي فيها الأوامر والنواهي التي يوجهها الله إلى العباد: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقَ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ وَلَا تَقْرُبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطْنٌ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١]، ونحو ذلك. ولو لم يكن للعباد قدرة ما وجهت إليهم هذه الأوامر، فدل على أن الله أعطاهم قدرة يزاوون بها الأعمال،

ويصح بها أن يكونوا مكلفين، ويصح أن تنسب إليهم أفعالهم فيقال: هذا هو القاتل فاقتلوه، هذا هو الزاني فارجموه، هذا هو السارق فاقطعوه، ويقال: هذا هو المصلي يستحق الثواب، هذا هو الصائم له أجر صيامه، هذا المتصدق يضاعف الله أجره، فتنسب إليه أفعاله لأنها صدرت منه، وإن كانت مقدرة ومقضية ومخلوقة لله أولاً، ولكن لما باشرها نسبت إليه فهي أفعاله. فلا يجوز أن يقال: ليس للعبد أية قدرة أصلاً، فهذا قول الجبرية، ولا يقال: ليس لله قدرة أصلاً فهذا قول المعتزلة، بل لله قدرة عامة وللعبد قدرة خاصة، وقدرة الرب غالبية على قدرة العبد، ودليل ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ۖ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝٢٨﴾ [التكوير: ٢٨-٢٩]، ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ ۖ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۖ﴾ [المدثر: ٥٥-٥٦]، ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ۖ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۖ﴾ [الإنسان: ٢٩-٣٠]، ونحو ذلك من الآيات.

فالاحتجاج بالقدر هو قول المشركين الذين يقولون: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٢٠]، ﴿أَنُطِيعُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطَعَمَهُ ۖ﴾ [يس: ٤٧]، فهؤلاء الجبرية الذين يحتجون بالقدر قولهم موافق لقول المشركين والغالب أنهم لا يحتجون به إلا عند أهوائهم، فحصل في ذلك تقسيم الطوائف إلى ثلاث:

الذين يقولون: إن العبد هو المستقل بفعله، وهؤلاء هم القدرية، وكذلك ينكرون قدرة الله ويدعون أن الله يُعصى قهراً. وطائفة مجبرة؛ الذين ينكرون قدرة العبد أصلاً، ويقولون: ليس له شيء من الفعل، فحركته كحركة المرتعش الذي لا يقدر على إمساك يده، أو حركته كحركة الشجرة التي تحركها الرياح بدون اختيارها، فليس له أية قدرة. وقول أهل السنة: أن له قدرة وإرادة وأنه بحسبها يثاب ويعاقب، وإن كانت خاضعة لقدرة الله تعالى. [الجبرين].

(بَلْ يَجِبُ أَنْ نُؤْمِنَ وَنَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ الْحُجَّةَ عَلَيْنَا بِإِنزَالِ الْكِتَابِ وَبِعَثَّةِ الرَّسُلِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]). الحجة قامت بالرسول والقرآن، وفي كتاب الله تقرير كثير في كون الحجة إنما تكون بالرسول عليهم الصلاة والسلام، ولهذا من لم يدرك رسالة ولا نبوة، وانطمست عليه المعالم؛ فهذا يفوض أمره إلى الله، كأهل الفترة الذين ماتوا قبل بعثة النبي ﷺ ولم يدركوا توحيدا صريحا ولا شريعة صحيحة، ولا يقال: إنهم في الجنة أو النار، بل يقال: إن مردهم إلى الله تعالى، ولا يشكل على ذلك ما ثبت في الصحيح أن رجلا قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: «فِي النَّارِ»، فلما ولى قال: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ». أخرجه مسلم (٢٠٣). فهذا الحديث فيه أن أباه عليه الصلاة والسلام في النار، مع أنه توفي في الفترة، فهل هذا يدل على أن سائر من كان حاله كحال أبي النبي ومن كان في الفترة يكون في



النار؟ الجواب: لا، هذا قياس فاسد، بل الصواب: أن هذا خبر مختص بأبي الرسول ﷺ، وأما بقية أهل الفترة فإنه لا يلزم فيهم ذلك، بل أمرهم إلى الله، مع أنهم كانوا في حقيقة حالهم يرتكبون الشرك الأكبر، لكن لا يقال: إنهم في النار؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، ويقول: ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، فالرسل لا بد من قيام حجتهم، ولا تقوم الحجة - كما يقرره بعض المتأخرين - بالفطرة السابقة المذكورة في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، أو بالعقل؛ مع أن الفطرة والعقل يدلان على التوحيد والإيمان، لكن حجة الله لا تقوم على العباد إلا بالرسالة.

وهنا مسألة وهي: استعمال الأسماء في القرآن، ودلالاتها على المقصود، ويتفرع عنها: هل الجهل حجة أم ليس بحجة؟ الجواب: هذا فيه تفصيل، من يقول: إن الجهل ليس عذرا أو ما إلى ذلك. ما دليله؟ الجواب: دليله أن ينظر في مواضع من كتاب الله فيجد أن الله وصف الكفار الذين توعدهم بالنار والعذاب والخلود في النار، مع أنه وصفهم بالجهل، كقول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]، فيقول بعض من يقرر هذه المسائل: إن هؤلاء وافوا ربهم بالكفر وعلى هذا الشرك فدخلوا النار، مما يدل على أنهم ما عقلوا ولا انضبط سمعهم، فتكون نتيجة مثل هذا

النظر في كلام الله: أن الكفار حكم الله عليهم بالخلود في النار مع أنهم جاهلون، وليسوا على عقل وسمع حقيقي أو تام للقرآن. وهذا غلط في الفهم، وليس الذي يراد بآيات الكتاب هذا المعنى. ونجد في الطرف الآخر من المسألة من يبالغ في تقرير مسألة الحجة، وأن الكفر لا بد له من كذا وكذا، ثم يضع شروطا متكلفة في ثبوت الكفر، ويستدل في مقابل القول الأول بأن الله وصف الكفار بالجهل وعدم العقل، وأن ثمة آيات من كتاب الله فيها وصف الكفار بالمعرفة التي تقابل الجهل، كقوله: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، وقال الله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]. وهنا يقع نوع من التردد عند من يجمع المقامين، إلا أن من ينظر إلى المسألة من زاوية واحدة ولا يتصور السياق الثاني. إذا قيل له: ما حكم أهل الفترة؟ يقول: في النار. فيقال: لكن ما بلغتكم الحجة؟ فيقول: لا، الحجة الفطرة السابقة، والعقل، ولا يلزم العلم. فيقال: متى تقوم الحجة على الإنسان؟ فيقول: بمجرد أن يسمع آية من القرآن ولا يسلم بها فإنه تقوم عليه بها الحجة. فيقال: هل يلزم المعنى؟ فيقول: لا يلزم؛ لأن النبي ﷺ بمجرد أن يسمع العرب منه آية من القرآن أو دعوة واحدة كان يكفيهم سواء عقلوا أو لا. فيقال: هذا تخرص، ما معنى أن القرآن حجة على الناس؟ وما معنى أنه بينات من الهدى والفرقان؟ وأن العرب كانوا يدركون جملة أن الدعوة تدعو إلى توحيد الله؛ ولذا قالوا: ﴿أَجْعَلِ الْإِلَهَةَ إِلَهًا

وَأَحَدًا<sup>ط</sup> [ص: ٥]؟ فيقال جوابا لهذا: هم كانوا مدركين ومتصورين له على التمام، فهم قبل البعثة كانوا إذا ﴿رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [العنكبوت: ٦٥]، فكان هدف النبوة أو مقصودها واضحا أمامهم، دعك من كونهم لم يتصوروا جملة الشرائع وما إلى ذلك، لكن مقصود الديانة الأول الذي به يحصل الدخول في الإسلام كان مقصودا واضحا، وهو أن الله هو الواحد المعبود، وهم يفهمون هذا ويطبقونه أحيانا إذا ركبوا في الفلك. ومسألة قيام الحجة ليس معناها أنك تتكلم مع كل شخص وحده، هل قامت عليه الحجة أو لم تقم؟ فالمعنى الذي يراد في سائر النبوات والشرائع: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]، فهذا هو المقصود ذكره، وهو متحقق عند جملة الكفار الذين بعث فيهم الرسل، ولكنهم كذبوا به ولم يأتروا بأمره. إذن مسألة العلم أصل في ثبوت الإيمان، وكما أن العلم يكون أصلا في ثبوت الإيمان فإنه لا بد من اعتباره في ثبوت الكفر، كما ينبغي أن تعلم أن الأسماء في كتاب الله فيها تنوع بحسب السياق، ولا يجوز قطع الآيات عن سياقها، وكذلك لا بد من اعتبار القدر المراد في مراد الله ورسوله بالأسماء وبين مراد أهل الاصطلاح الذي قد يكون وجهها في اللغة لكن اللغة تجيزه ولا توجبها، مثل الجهل ماذا يراد به في كتاب الله؟ الجهل يراد به أكثر من وجه، فأحيانا يكون الجهل عدم معرفة العلم الإدراكي، كشخص حديث عهد بالإسلام لا يعرف أن صيام عاشوراء مشروع، فهذا نسميه فوات

علم الإدراك لا القبول. وأحيانا يراد بالجهل في كتاب الله - وهو الغالب على مسائل الكفر والإيمان والمخالفة - فوات علم القبول، ألا ترى أن الله يقول: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]، فالسياق هنا من جهة بلاغة اللغة فيه قصر وحصر بـ﴿إِنَّمَا﴾ فالله قصر التوبة على من يعمل السوء بجهالة، ومفهوم هذا السياق أن من لم يعمل السوء بجهالة لا يتاب عليه، والمفهوم ليس له وجود؛ لأنه لا يمكن أن يوجد شخص يعمل السوء إلا وهو يعمل بجهالة؛ خصوصا إذا فسرنا الجهالة بفوات علم القبول، ولهذا قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد عن هذه الآية فقالوا: «كل من عصى الله فهو جاهل»<sup>(١)</sup>. أي: كل من ترك الائتمار بالعلم الذي عرفه فقد سمي جاهلا؛ لأن العلم النظري له لوازم، وإذا عدم اللازم عدم الملزوم. تقول مثلا: العلم في تحريم السرقة له لازم شرعي وهو الكف عن السرقة، فإذا ما سرق وهو يقول: إني أعلم أن السرقة حرام ترك اللازم، وفوات اللازم يستلزم فوات الملزوم، ولهذا يصح أن يسمى جاهلا، ولهذا فإن العلم في كلام الله يراد به تارة علم القبول، وتارة يراد به علم الإدراك والمعرفة واليقين كذلك، ولهذا لما قال الله عن اليهود: ﴿الَّذِينَ عَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦]، هذا علم إدراك.

(١) الإيمان لابن تيمية (ص: ٢١).

وهنا قاعدة: «كل علم أو معرفة أو يقين وصف به جنس من الكفار فيراد به علم الإدراك، وكل علم ذكر في القرآن أو السنة مضافاً إلى المؤمنين فهو علم القبول». ولهذا جاء عن عثمان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّه لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ». أخرجه مسلم (٢٦). وهذا الحديث عام يخصه حديث ابن مسعود رضي الله عنه: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ». أخرجه مسلم (٩١). وحديث أبي أمامة الحارثي رضي الله عنه: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينِهِ، فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». أخرجه مسلم (١٣٧). فنحن إذا وضعنا هذه السياقات أمام سياق: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّه لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، هل يقال: الوعيد يراد به التغليظ وليس الحقيقة؟ أو يقال -كقول المتأخرين-: هذا له شروط، فإذا اجتمعت الشروط وانتفت الموانع حصل الوعد؟ الجواب: لا. بل أحاديث الوعد على ظاهرها، وأحاديث الوعيد على ظاهرها، لكنها تحتاج إلى تأمل لطيف من جهة اللغة، ولهذا لم يقع هذا الإشكال لصحابي واحد؛ لأنهم كانوا يفقهون اللغة، ويدركون مراد صاحب الشريعة. فقوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّه لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، جملة «وهو يعلم» حالية، لكن قد يرد إشكال وهو أن صاحب الكبيرة قال الله فيه: (بجهالة) إذن اجتمع له مقام من العلم ومقام من الجهل، فإذا كان بمعصيته جاهلاً يكون علمه ناقصاً؛ فإذا نقص علمه تأخر ثوابه بحسب النقص، وقد يعذب وقد لا يعذب، ولكنه

يؤخر عن الجنة.. إلخ. إذن معنى الحديث أنه قد يعذب إذا ما قصر في العلم، لكن لا بد أن يعلم أنه لا يوجد في الشريعة من يحقق هذا العلم ثم يدخل النار، ومثل هذا قول النبي ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ»، فإن معناه: لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر، لكن عندما يزول أثرها عن القلب إما بالتوبة، أو بحسنات ماحية، عندها يدخل الجنة. كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، أو زال بالشفاعة.. إلى غير ذلك من المكفرات.

والحسنات الكبيرة كالحج والجهاد تكفر الكبيرة اطرادا والتوبة الخاصة تكفر الكبائر عروضا، وفي هذا الحديث: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ وَلَمْ يَفْسُقْ رَجَعَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». أخرجه البخاري (١٨٢٠)، ومسلم (١٣٥٠). وكثير من المتأخرين يرون هذا في الصغائر، وهذا ليس بصحيح، ومن يحكي إجماع السلف على ذلك فقد غلط كما نبه على ذلك الإمام ابن تيمية رحمه الله. نعم السلف أجمعوا على أن لا يقال: إن الحسنات تطرد بتكفير الكبائر، لقول النبي ﷺ: «إِنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَالْجُمُعَةَ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ، مَا اجْتَنِبَتْ الْكَبَائِرُ». أخرجه مسلم (٢٣٣). وهذا ليس مشكلا ودليلا على أن الصلاة لا تكفر الكبائر؛ لأن الرسول ﷺ قصد هنا التكفير المطرد، وهذا الحديث هو الذي أشكل على أكثر المتأخرين، وفسروا حديث: «مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ...» أنه في الصغائر، وأن النبي ﷺ قال: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِيَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ

خَمْسَ مَرَّاتٍ، مَا تَقُولُونَ؟ هَلْ يَبْقَى مِنْ دَرْنِهِ؟» قَالُوا: لَا يَبْقَى مِنْ دَرْنِهِ شَيْءٌ. قَالَ: «ذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، يَمْحُو اللَّهُ بِهَا الْخَطَايَا». أخرجه البخاري (٥٢٨)، ومسلم (٦٦٧). في الصغائر، وقول النبي ﷺ لعمر بن العاص: «الْهَجْرَةُ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ». أخرجه مسلم (١٢١). في الصغائر، بل الله يقول: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِيَّاتٍ﴾ [هود: ١١٤]، يقولون: في الصغائر. من أين هذا؟ ومن زعم أن هذا إجماع السلف فقد غلط، إنما السلف أجمعوا على أن التكفير المطرد يكون بالتوبة، وأما التكفير العارض فيكون بأسباب كثيرة، ومنها: الحسنات؛ كالصلاة والجهاد والحج... إلخ. وأما قوله: «إِنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَالْجُمُعَةَ إِلَى الْجُمُعَةِ كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ، مَا اجْتَنِبْتَ الْكِبَائِرَ» فالشارع هنا يذكر التكفير المطرد؛ لأنه يقول: كفارة لما بينهما، هل قال: لبعضها، أو قال: لما قد يعرض؟ أو قد تكفر؟ إنما قال: «كَفَّارَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ» وهذا تكفير مطرد عام للصغائر ولا شك، لكن هل يمنع أن الصلاة تكفر كبيرة من الكبائر؟ لا يمنع ذلك، وليس في القرآن ولا السنة نفي ذلك، بل في الكتاب والسنة تقرير ذلك، كما في الصحيح عن عمرو بن العاص لما أتى يبايع الرسول ﷺ بسط يده، قال عمرو: فقبضت يدي، فقال: «مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟» قال: أردت أن أشتري، قال: «تَشْتَرِيْ مَاذَا؟» قال: أن يغفر لي. فهل كان عمرو بن العاص يسأل عن مغفرة الصغائر أم كان يسأل عن تكفير الجرائر الكبرى؟ وهل كان في قاموس الجاهليين مسألة الصغائر والكبائر،

وهل كان عمرو بن العاص يقتنع أن الإسلام يكفر الشرك والكبائر، ولم يبق إلا الصغائر  
لذا أراد أن يشترط تكفيرها؟! لا. بل قال ﷺ: «أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ»  
الإسلام هو التوحيد، لكنه قال بعد ذلك عليه الصلاة والسلام بعد ذلك: «وَأَنَّ الْهَجْرَةَ  
تَهْدِمُ مَا قَبْلَهَا، وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا قَبْلَهُ». أخرجه مسلم (١٢١). هذا كلام على الحقيقة،  
ومن قال من المتأخرين: هذا طمأنة لنفس عمرو فهو مخطئ على الشارع، إذ كيف يكون  
طمأنة لنفس عمرو وهو لا حقيقة له؟ بل هو طمأنة لنفس عمرو مع كونه على الحقيقة.  
أما المتأخرون في الغالب فإنهم يشتغلون بفرضيات نظرية لا وجود لها في الخارج، فلو  
حقق الحج أركان الإسلام بصدق ظاهرا وباطنا هل هو من أصحاب الكبائر؟ لا.  
يستحيل أن يوجد مثل هذا في الواقع، فالنبي ﷺ تكلم عن قراءة الخوارج، وقال:  
«يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ»، مع أنه قال: وقراءتهم خير من قراءتكم، أي: من جهة  
الأحوال الظاهرة التي قد يراها الناس، وقال: «تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ». أخرجه  
البخاري (٥٠٥٨)، ومسلم (١٠٦٤). ومع ذلك فإن الأعظم والأضبط في الإيمان  
وتحقيقه هم الصحابة رضي الله عنهم، فصلاة الصحابة وصيامهم وقراءتهم هي المحققة  
والمؤثرة، فقضية الاعتبار بالظواهر تتمثل في أهل البدع، فهو يحسن الصلاة، أو الحج،  
إلا أنه يأتي الكبائر. فالتحقيق تحقيق في الظاهر وتحقيق في الباطن، وتحقيق الباطن معناه  
ثبوت أمرين:



الأمر الأول: متابعة السنة، وصاحب البدعة ليس على سنة في كثير من أفعاله.

الأمر الثاني: الإخلاص لله، وهذا هو العمل الحسن المذكور في قوله: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧]، أي: يكون خالصا صوابا، ظاهرا وباطنا، ولذلك يقول الله في القرآن: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: ٤٥]؛ لأن من حققها نهته. فهذه المعاني يجب أن تفقه في القرآن، لأن القرآن يصدق بعضه بعضا، والسنة كذلك، وكل حديث نطق به الرسول فهو على ظاهره، لكن يحتاج إلى قدر من التأمل والاعتبار، وأما فرض ظهور التعارض كثيرا في كلام الرسول كما هو دارج على ألسنة كثير من المتأخرين فلا. والأصل في هذا: أن من أشكل عليه بعض الأحاديث فعليه الرجوع إلى المجتهدين فيسأل عنها، أما أن تصنف أحاديث كثيرة، ويقال: ظاهرها التعارض كأحاديث الوعد والوعيد. فهذه من بدع المبتدعين، فالأحاديث ليس ظاهرها التعارض لا ظاهرا ولا باطنا، ولذلك تجد نوعا من الأحاديث سماها أئمة السنة من المتقدمين: هذا ظاهره التعارض، نعم! قد تشكل على بعض المجتهدين، فيكون ظاهر الأحاديث عنده هو فقط، لكن أن تقرر للمسلمين أن أحاديث كذا وكذا ظاهرها التعارض، وأن كل مسلم يفترض أن يؤمن بهذه الحقيقة، هذا غير صحيح، الأصل أنه لا يوجد تعارض بين حديث وحديث أو آية وحديث، لكن من عرض له هذا التعارض فلا يجعل هذا سنة في الأحاديث. [الغفيص].

## فصل

وَالْإِيمَانُ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَعَقْدٌ بِالْجَنَانِ، يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْعِصْيَانِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، فَجَعَلَ عِبَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَإِخْلَاصَ الْقَلْبِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ كُلَّهُ مِنَ الدِّينِ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْإِيمَانُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ»، فَجَعَلَ الْقَوْلَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا مِنَ الْإِيمَانِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا﴾ [الفتح: ٤]. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ بُرَّةٍ وَخَرَدَلَةٌ وَذَرَّةٌ مِنَ الْإِيمَانِ». فَجَعَلَهُ مُتَفَاضِلًا.

الإيمان ومعتقد أهل السنة والجماعة فيه هو من أوائل المسائل التي وقع فيها الخلاف بعد عصر الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فاختلّفوا: هل يدخل العمل في مسمى الإيمان؟ وما الذي يدخل في مسمى الإيمان؟ وهل يزيد وينقص؟ إلى غير ذلك.

معتقد أهل السنة والجماعة في الإيمان: الإيمان في اللغة: هو التصديق والإقرار. وأما في الشرع: الإيمان قولٌ باللسان، وعملٌ بالأركان، وعقدٌ بالجنان. والمقصود بالأركان: الجوارح، والجنان هو: القلب، فيكون الإيمان: «اعتقاد وقول وعمل؛

اعتقاد بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالجوارح، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية». وهذا التعريف مما أجمع عليه السلف رحمهم الله ونقل الإجماع غير واحد من أهل العلم؛ كالشافعي، وأحمد، والبخاري، وابن عبد البر، والبغوي، وغيرهم، نقلوا الإجماع بدخول العمل والقول في مفهوم الإيمان. ومثال ذلك ودليله كما يلي:

الاعتقاد بالقلب، دليله: حديث عمر بن الخطاب عند مسلم الطويل، وسؤال جبريل عليه السلام للنبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان؛ فقال ﷺ عن الإيمان: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ». أخرجه مسلم (٨).

العمل بالجوارح، دليله: حديث ابن عباس رضيهما عن قول النبي ﷺ لوفد عبد القيس: «أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ؟»، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَتُعْطُوا الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ». أخرجه البخاري (٧٥٥٦)، ومسلم (١٧). ووجه الدلالة: أنه ﷺ في هذا الحديث فسر الإيمان بالأعمال الظاهرة؛ كإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وإعطاء الخمس، بينما في الحديث الذي قبله فسر الإيمان بالأعمال الباطنة التي يعقد عليها القلب من المغيبات، وأيضا ما استدل به المصنف وهو قول الله عز وجل: ﴿وَمَا أَمْرُوهُ إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ

وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾ [البينة: ٥]، حيث جعل الدين وهو الإيمان عمل القلب؛ كالإخلاص، وعمل الجوارح؛ كالصلاة والزكاة.

القول باللسان دليله: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال رضي الله عنه: «الإيمان بُضْعٌ وَسِتُونِ، أَوْ بُضْعٌ وَسَبْعُونَ، شُعْبَةٌ، أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ». أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥). ووجه الدلالة: أنه رضي الله عنه جعل من الإيمان ما هو قول باللسان؛ كقول: لا إله إلا الله، وأيضاً هو دليل على أن الإيمان عمل بالجوارح؛ كإمطة الأذى عن الطريق، وهو دليل أيضاً على أن الإيمان عمل القلب كالحياء.

(يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ) دليله: ما استدل به المصنّف، وهو قول الله تعالى: ﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وأيضاً استدل بقوله تعالى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا﴾ في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤].

(وَيَنْقُصُ بِالْعِصْيَانِ)، دليله: حديث أنس رضي الله عنه في خروج الموحّدين من النار، يقول الله عز وجل لمحمد صلّى الله عليه وآله: «انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، أَوْ خَرَدَلَةٌ مِنَ إِيْمَانٍ»... الحديث. أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣). ووجه

الدلالة: أنَّ من الناس مَنْ يَنْقُصُ إِيْمَانَهُ، حتَّى يصيرَ إلى هذا القدر اليسير، وهو الذرة أو الخردلة من الإِيْمَانِ، وأيضًا حديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَعَظَ النِّسَاءَ فَقَالَ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ». أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠). فأثبت نُقْصَانُ الإِيْمَانِ وهو الدِّينُ، والأدلة على كُلِّ جُزْئِيَّةٍ في هذا التعريف كثيرةٌ وما تَقَدَّمَ بعضُها.

تنبيه: في تعريف الإِيْمَانِ لا يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ القلبَ لا يَتَعَلَّقُ به إِلَّا الاعتقاد، وأنَّ القول والعمل يكون فقط باللسان والجوارح، فهذا ليس هو مُرَادُ السلف، بل هذا فَهْمُ المرجئة وغيرهم، حينما نقلوا معتقد أهل السنة والجماعة في الإِيْمَانِ، وهذا فَهْمُ خاطئ، فقول القلب وعمله يدخل في مفهوم الإِيْمَانِ؛ ولذا أثر عن السلف أنهم قالوا: «الإِيْمَانُ قول وعمل»، ويجعلونه شاملاً للظاهر والباطن؛ فالباطن: قول القلب وعمله، والظاهر: قول اللسان وعمله وعمل الجوارح؛ ولذا شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية جاء بتعريف السلف مُجْمَلًا، ثم فَصَّلَهُ فقال: «وَمِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَنَّ الدِّينَ وَالْإِيْمَانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، قَوْلُ الْقَلْبِ وَاللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح»<sup>(١)</sup>.

(١) العقيدة الواسطية (ص: ٢٣).

وأردت بهذا التنبيه أن أُبين أنَّ عمل القلب يدخُل في مفهوم الإيمان؛ لأنَّ التعريف السابق والذي جاء به المصنّف جعل لبعض الفرق مدخلاً في إخراج عمل القلب من مفهوم الإيمان، ولا يعني هذا أنَّ التعريف الذي جاء به المصنّف تعريف ناقص لا، ولكنه قد يسوِّغ لمن عنده فهم ناقص في معرفه اعتقاد السلف في الإيمان أن يدخل فيه ما يدخل، والتعريف الذي جاء به المصنّف تعريف مشهور متداول عند أهل العلم، ولا يُخرجُ أحدٌ منهم عمل القلب من هذا التعريف، بل قول المصنّف: (وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ) - أي: الجوارح - فيه دلالة على عمل القلب؛ لأنَّ القلب أحد جوارح البدن والله أعلم.

المخالفون لأهل السنة في الإيمان: المخالفون لأهل السنة والجماعة في مفهوم الإيمان عدة طوائف ندخلها تحت طائفتين:

الطائفة الأولى المرجئة: وهم على أقسام يتفاوتون في إرجائهم:

أولاً: غلاة المرجئة: وهؤلاء يقولون: إن الإيمان هو المعرفة فقط؛ أي: معرفة القلب لا غير. ويلزم من كلامهم أن إبليس مؤمن؛ لأنه يعرف الله، وكذلك فرعون، وقريش، وأبو طالب، وغيرهم من رؤوس الضلال؛ لأنهم يعرفون الله، وهذه طائفة منغمسة في الإرجاء؛ ولذلك سُموا غلاة المرجئة، وهذا المفهوم للإيمان موجود اليوم عند غلاة الصوفية والجهمية ومن وافقهم.

ثانيًا: الكَرَامِيَّة: وهم يأتون بعد غلاة المرجئة في مفهوم الإيمان؛ فالإيمان عندهم المعرفة وقول اللسان فقط؛ فلا يُدخِلون فيه التصديق فضلاً عن العمل، فعندهم أَنَّ مَنْ عَرَفَ الله ونطق بلسانه كلمة التوحيد فهو مؤمن، فهم يُدخِلون المنافق مع المؤمنين؛ فالمنافقون عندهم مؤمنون في الدنيا؛ لأنهم ينطقون بكلمة التوحيد، ولو أَنَّ تصديقهم بقلوبهم يخالف قولهم، وأما في الآخرة فكفار مُخلَّدون، هذا اعتقادهم في المنافقين بناءً على مفهومهم للإيمان.

ثالثًا: الأشاعرة: فهم يُعْتَبِرُون مرجئة في باب الإيمان، فالإيمان عندهم التصديق - أي: الاعتقاد - ووافقهم في ذلك الماتريدية، فمن اعتقد وصدق بقلبه فهو مؤمن، ولو ترك أقوالاً وأعمالاً عِظَامًا فلا تخرجه من الإيمان، ويقال لهم: بناءً على قولكم يكون فرعون مؤمنًا؛ لأنه كان مُصَدِّقًا، بل تصديقه كان تصديقًا جازمًا؛ لأنَّ الله عز وجل سمَّاه يقينًا، واليقين هو التصديق الجازم؛ فقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤]، وكذا اليهود كانوا مصدِّقين بقلوبهم أَنَّ محمدًا رسول الله، ومع ذلك لا شكَّ في كُفر هؤلاء.

رابعًا: مرجئة الفقهاء: ومذهبهم أَنَّ الإيمان تصديق وقول، فيخرجون العمل، فالإيمان عندهم هو اعتقادٌ بالقلب وقول باللسان فقط، فلم يُدخِلوا العمل في مُسمَّى الإيمان، وهؤلاء يسمُّون مرجئة الفقهاء؛ لأنه مذهب كثير من الحنفية، ويُردُّ على

طوائف المرجئة بأن النصوص الصريحة دلّت على دخول الاعتقاد والقول والعمل في مسمى الإيمان.

وهناك مَنْ يعتقد اعتقاد أهل السنة في الإيمان، إلا أن عنده إرجاء، فالإيمان عنده اعتقادٌ وقولٌ وعملٌ، إلا أن العمل عنده ليس شرطاً صحةً، وإنما هو شرط كمال، فلا يكفر بالأعمال حتى يستحل.

الطائفة الثانية: الخوارج والمعتزلة: وهؤلاء الإيمان عندهم كأهل السنة والجماعة اعتقاد وقول وعمل، إلا أن الأعمال عندهم شرطٌ في بقاء الإيمان، فمَنْ فعل معصيةً من كبائر الذنوب خرج من الإيمان، لكن الخوارج يقولون: إنه كافر، والمعتزلة يقولون: هو في منزلة بين منزلتين، لا نقول مؤمن ولا كافر، بل نقول: خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر؛ فهو في منزلة بين هاتين المنزلتين.

أما أهل السنة والجماعة فإن الأعمال عندهم منها ما هو شرطٌ يكفر بتركه، ومنها ما هو واجبٌ يفسق بتركه، ومنها ما هو مستحبٌ يجوز له تركه حسب ما تقتضيه الأدلة. ويُردُّ على الخوارج والمعتزلة بأنه جاءت النصوص الدالة على أن مَنْ فعل بعض الكبائر يبقى مؤمناً؛ كالقاتل مثلاً والزاني والسارق وشارب الخمر، فهم مؤمنون وإن أُقيمت عليهم الحدود التي جاء بها الشرع في حقهم، ولو كانوا كفاراً لو جَب قتلهم ارتداداً عن الدين، وهذا يدل على عدم خروجهم عن الإيمان بما



فعلوا. وأهل السنة والجماعة في مفهوم الإيمان وَسَطٌ بين هاتين الطائفتين، بين المرجئة والخوارج معهم المعتزلة.

المخالفون لأهل السنة في زيادة الإيمان ونقصانه:

أيضاً خالف الخوارج والمرجئة مذهب أهل السنة والجماعة في زيادة الإيمان ونقصانه، فالمرجئة بجميع أقسامها الإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص؛ فالناس فيه سواء؛ لأنَّ الإيمان عندهم التصديق بالقلب فقط؛ فلا يزيد ولا ينقص، فعندهم العبد التقي الذي يعبد الله آناء الليل وأطراف النهار، هو في إيمانه كمن يعصي الله آناء الليل وأطراف النهار بأعماله، فيزني ويسرق ويشرب الخمر وغيرها من المعاصي؛ لأن الأعمال عندهم غير داخله في الإيمان. والخوارج والمعتزلة أيضاً الإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص، وإنما إما أن يذهب جميعه وذلك بفعل الكبيرة، وإما أن يبقى جميعه، فهو ليس متفاضلاً يزيد وينقص، هذا هو أصل اعتقادهم في زيادة ونقصان الإيمان، على أنَّ المعتزلة يرون أن الإيمان قد يزيد حسب التكليف؛ فالغني الذي عنده مال، التكليف عليه أكثر، فهو إن أدى زكاته فهو أكثر إيماناً من الفقير الذي لا تجب عليه الزكاة.

وتقدّم مذهب أهل السنة والجماعة، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وتقدّم الاستدلال على هذا؛ ولذا فإنَّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه أعلى الصحابة إيماناً،

بل لن يصلَ أحدٌ لدرجة إيمانه ﷺ، قال بكر المُرَني: ما فاق أبو بكر أصحاب محمد ﷺ بصوم ولا صلاة، ولكن بشيءٍ وقرَّ في قلبه. [الفريح].

وهذا الموضوع يقال له: أسماء الإيمان والدين، ويتعلق به التكفير والتفسيق ونحوه، وهو الذي عند المعتزلة يسمى المنزلة بين المنزلتين؛ وذلك لأن الأمة اختلفوا في مسمى الإيمان فتباينت فيه أقوالهم.

والإيمان في اللغة هو: التصديق. ولكن الشرع أضاف إليه إضافات وأدخل فيه الأعمال، وأدخل فيه الأقوال، فأصبح الإيمان شاملاً للعقائد والأقوال والأعمال، أصبح مسمى شرعياً، وما ذاك إلا أن المسميات الشرعية نقلت من مسماها اللغوي إلى مسمى خاص كسائر المسميات الشرعية. فالعرب لا تعرف اسم الإيمان إلا أنه التصديق، ولا تعرف اسم الكفر إلا أنه التغطية، تغطية الشيء وستره، يسمى عندهم كفراً لقول شاعرهم: (في ليلة كَفَرَ النُّجُومَ ظَلامها)، ولا تعرف الفسق إلا أنه الخروج، فسقت الرطبة: خرجت من قشرتها، ولا تعرف النفاق إلا أنه الاستخفاء، ولا تعرف الشرك إلا أنه الاشتراك في التجارة أو نحوها، ولا تعرف التوحيد إلا أنه الواحد المفرد. فجاء الشرع وجعل لهذه الأشياء مسميات شرعية، ونقلها من المسمى اللغوي إلى المسمى الشرعي.

فالإيمان: قول باللسان، وعقد بالجنان، وعمل بالأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان. هذا مسمى الإيمان في الشرع أدخل فيه الأعمال وسماه إيماناً.

أما الكفر: فإنه الخروج من الدين، فجحد الرسالة، وجحد النبوة، وجحد التوحيد وإنكار العبادة يسمى كفراً شرعياً.

أما الفسوق: فهو المعصية؛ لأنها خروج عن الطاعة.

أما النفاق: فهو مسمى شرعي يطلق على إظهار الإيمان وإبطان الكفر.

أما التوحيد: فنقل من مسماه اللغوي إلى مسمى شرعي، وهو إفراد الله بالعبادة.

أما الشرك: فنقل من مسماه اللغوي إلى مسمى شرعي، فأشراك غير الله معه في نوع من أنواع العبادة يسمى شركاً.

فهذه مسميات نقلها الشرع وجعلها لمسميات خاصة، والكلام الآن عن الإيمان، وذلك لقدم وقوة الخلاف فيه:

فذهب بعضهم إلى أن الإيمان هو: المعرفة. فمن عرف فهو مؤمن عندهم. فهل هذا صحيح؟! الله تعالى رتب على الإيمان الجزاء، رتب عليه الثواب، فكثيراً ما يذكر الله الإيمان ويذكر ثوابه، فهل كل عارف يستحق الثواب؟! معروف أن فرعون عارف، قال الله تعالى عن موسى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. فهل فرعون مؤمن؟! وكذلك إبليس عارف بالله وعارف بأن الله ربه هو الخالق، فهل يقال: إنه مؤمن مستحق للثواب؟!، وكذلك أيضاً المنافقون؛ كثير منهم عارفون ولكنهم جحدوا عناداً، والمشركون عارفون

أيضاً يقول الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] فهل يقال: إنهم مؤمنون يستحقون ثواب الإيمان؟ إذن عرفنا أن هذا القول باطل.

وهناك من يقول: إن الإيمان هو مجرد التصديق. وهذا القول مشهور عند الحنفية، وقالوا: إنه مسمى الإيمان في اللغة، ولهم كلام طويل، ولكن نحن نقول: إن الله تعالى قد وصف المؤمنين بصفات زائدة على التصديق، مما يدل على أنه لا بد مع التصديق من الأعمال، فلا يكون المؤمن مؤمناً إلا بتلك الأعمال. الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأنفال: ٢-٣]، فجعل المؤمنين حقاً هم المتصفون بهذه الصفات الخمس، ومنها ما هو عمل بدني كالصلاة، أو عمل مالي كالنفقة، أو عمل قلبي كالذكر، أو عمل قلبي كالوجل، فدل على أن الإيمان يعم هذه الأشياء، الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥] نفى الإيمان عن غير هؤلاء، فأصبح من الإيمان الخور سجداً لله، والتسبيح بحمد الله وعدم الاستكبار والتجافي، والدعاء... إلى آخرها، فهذا كله من الإيمان، الدليل الثالث: قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ١٥] فجعل من الإيمان الجهاد وترك الريب والعمل، فلا شك أن هذا كله دليل على أن الإيمان شيء زائد على التصديق، إذن فيكون الإيمان مثلما عرفه الموفق رحمه الله؛ وهو قول أهل السنة، وقد ذكروا أن البخاري رحمه الله يقول: رويت في هذا الكتاب عن نحو ثلاثمائة من العلماء كلهم يقولون: الإيمان قول وعمل. ويريد بذلك أن مشايخه الذين أخذ عنهم كلهم على هذا القول: «الإيمان قول وعمل».

وقد بدأ صحيحه - بعد المقدمة التي هي في الوحي - بكتاب الإيمان ثم قال: «وهو قول وفعل يزيد وينقص» ولم يذكر الاعتقاد؛ لأنه لا خلاف في الاعتقاد، ولما لم يكن الاعتقاد فيه خلاف أغفله، وذكر ما فيه الخلاف؛ وهو القول والفعل، أي: أن الإيمان تدخل فيه الأقوال والأفعال، ثم يترتب على ذلك كمال الإيمان ونقصانه وزيادته، وكثير من الحنفية والأشاعرة ونحوهم يعتقدون أن الإيمان واحد وأنه لا يتفاوت، وأن الناس فيه مستوون، وأن إيمان جبريل وميكائيل ومحمد وموسى وعيسى وإبراهيم عليهم الصلاة والسلام مثل إيمان سائر الناس، وهذا بلا شك فيه خطأ؛ وذلك لأنهم متفاوتون في العقيدة وقوة اليقين، ومتفاوتون في أثر تلك العقيدة على العباد، وإذا كانوا متفاوتين دل على أن الإيمان يتفاوت، فنحن نعرف أنه قد

يكون هناك إنسان رزقه الله علماً وقراءة وتدبراً، أقبل على السنة، وعلى الحديث، وعلى القرآن، وأخذ يتأمل وقامت عنده الأدلة، ورسخت في قلبه أدلة الوحدانية وأدلة الربوبية، وأدلة البعث والنشور، وأدلة الأعمال والأحكام، وأدلة الرسل والإيمان بهم، والملائكة ونحوهم؛ رسخت في قلبه، وكان من آثار رسوخها أن انبعثت جوارحه بالعمل فلا ينطق إلا بالذكر، ولا يسمع إلا الخير، ولا يبصر إلا ما فيه خير، وكان سكوته ذكراً ونطقه ذكراً وعمله خيراً، كل ذلك من آثار ما رسخ في قلبه من تلك الأدلة. وهناك آخر ما سمع إلا القليل، ولا اهتم إلا بالقليل من السنة، ولم يتعلم إلا أطراف المعلومات، ومع ذلك امتلأ قلبه باللهو والسهو وزينة الدنيا وزخرفها والميل إليها وامتلاً قلبه بمحبة الشهوات، فإذا رأيته لا تسمعه يذكر الله إلا قليلاً، ولا ترى جوارحه تنطلق إلا قليلاً بالأعمال الصالحة، بل وضد ذلك لا يذكر إلا ما يشتهي وما يميل إليه، ولا ينطلق إلا إلى هوى نفسه، وأعماله الصالحة قليلة، فهل يقال: إن أعمال هذا وأعمال هذا مستويات؟ الذي يقول ذلك ليس له فكر.

(الإِيمَانُ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ) يدخل في ذلك الأذكار، فهي من الإيمان، فإذا قلت مثلاً: سبحان الله والحمد لله، والله أكبر، وأستغفر الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا إله إلا الله، وأعوذ بالله، وبسم الله، والله ربنا، فهذا كله من الإيمان وهو قول اللسان. وكذلك إذا دعوت إلى الله، أو دعوت إلى الخير، وعلمت الناس، ودعوت إلى

كتاب الله والعمل به، فكل نطق تنطق به وهو يدل على الخير فإنه من الإيمان، يقال: هذه الكلمة إيمان، وهذه التهليلة إيمان، وهذه التسيحة إيمان.

(وَعَقْدٌ بِالْجَنَانِ) أي: بالقلب، والاعتقاد: ما عقد عليه القلب وتمسك به، فالعقد أصله انعقاد القلب على الشيء، وعدم التردد في ثبوته، فإذا اعتقد قلبك ثبوت البعث فهذا من الإيمان، وإذا اعتقد قلبك ثبوت عذاب القبر فهذا من الإيمان، وإذا اعتقد قلبك ثبوت الوحي فهذا من الإيمان، وإذا اعتقد قلبك ثبوت الحشر والنشر والجزاء على الأعمال وتفاصيل ذلك فهذا من الإيمان، وإذا اعتقد قلبك ثبوت الملائكة وكثرتهم فهذا من الإيمان، وإذا اعتقد قلبك ثبوت الرسالة وكثرة الرسل فهذا من الإيمان، إلى آخر ذلك؛ كل ما يعقد عليه القلب فإنه من الإيمان.

(وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ) كذلك أيضاً عمل الجوارح، فالصلاة والصدقات والصيام والطواف والحج والوقوف ورمي الجمرات والجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والدعوة إلى الله تعالى، كل هذه من الإيمان، والبخاري يبوب على ذلك في صحيحه فيقول: «باب الصلاة من الإيمان»، «باب أداء الخمس من الإيمان»، «باب أداء الزكاة من الإيمان»، «باب الصبر من الإيمان»، وهكذا يعدد خصال الخير ويجعلها من الإيمان؛ لأنها من أعمال الجوارح، والأعمال بالجوارح من الإيمان.

أما الأدلة على ذلك: فمنها قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، الدين هو الإيمان، فجعل هذه الخمس من الإيمان: العبادة: يدخل فيها أنواع الطاعة وأنواع القربات كلها من الإيمان. الإخلاص: إرادة وجه الله تعالى بالعمل وعدم إرادة غيره؛ هذا أيضاً من الإيمان، الحنيف: هو المقبل على الله المعرض عما سواه، هذا من الإيمان. الصلاة: من الإيمان، الزكاة من الإيمان، وكلها من الدين.

(يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْعِصْيَانِ) والأدلة واضحة على ذلك، قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. ويقول تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢]. ويقول تعالى: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وفي سورة التوبة يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]. والحاصل أن هذا دليل واضح على أن الإيمان يزيد وينقص، وكل شيء قابل للزيادة فإنه يقبل النقصان، والدين يشمل الإسلام والإيمان، كما في حديث جبريل المشهور الذي سأل فيه عن الإسلام، ففسره بالأعمال الظاهرة، ثم سأل عن الإيمان وفسره بالأعمال الباطنة،



يعني لما قرن مع الإسلام الإيمان فسر الإسلام بالأعمال الظاهرة والإيمان بأعمال القلب، ثم سأل عن الإحسان، ففسره بالمراقبة والمشاهدة، ثم أخبر بأن هذا كله من الدين، قال: «هَذَا جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ». أخرجه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥). وصار الإيمان والإحسان كله من الدين.

وإذا قلت: هل هناك فرق بين الإسلام والإيمان؟ فيقال: إذا قرنا جميعاً؛ فإن الإسلام: الأعمال الظاهرة، والإيمان: أعمال القلب، وأما إذا اقتصر على واحد منها، فإنه يعم الجميع.

لكن قد يشكل على الإنسان بعض الأدلة مثل قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]، وقد كثر الكلام حول هذه الآية، ولا إشكال فيها والحمد لله؛ وذلك لأن هؤلاء الأعراب أسلموا، يعني استسلموا ظاهراً، والإيمان لابد أن يصير نابغاً من القلب، وهؤلاء لم يصل الإيمان الحقيقي إلى قلوبهم؛ فلاجل ذلك قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ فجعلهم مرتابين، أي: في قلوبهم ريب، فأثبت لهم الإسلام، ونفى عنهم الإيمان ﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ وذلك لأنهم استسلموا ظاهراً وقلوبهم مترددة، يعبدون الله على حرف، فإن أصابهم خير اطمأنوا به، وإن أصابتهم فتنة انقلبوا على وجوههم، فهؤلاء نفى عنهم الإيمان؛ لأن الإيمان منبعه من

القلب، ويؤثر على الأبدان، يؤثر على السمع وعلى البصر، وعلى اليد وعلى الرجل وعلى اللسان، وهؤلاء إنما أعمالهم ظاهرها أنهم مسلمون، ولكن ليس معهم دافع الإيمان.

أما قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ [الذاريات: ٣٥-٣٦] هم لوط وأهله، فلا شك أن لوطاً وأهل بيته ماعدا امرأته جمعوا بين الوصفين؛ أي الإيمان والإسلام، الإيمان الباطن والإسلام الظاهر، وإن كان أحدهما يكفي عن الآخر، والحاصل أننا إذا رأينا ذكر الإسلام مطلقاً، فسرناه بالإيمان وبالأعمال كلها، وإذا ذكر الإيمان، وحده فسرناه بالإسلام وبالأعمال كلها، وإذا ذكرا معاً فأحدهما أخص من الآخر، والأعم هو الإسلام، وأخص منه الإيمان، وأخص من الإيمان الإحسان.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعٌ وَسِتُّونَ، أَوْ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ، شُعْبَةٌ، أَفْضَلُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَذْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ»). أخرجه مسلم (٣٥). والشعبة هي القطعة من الشيء إذا رأيت متشعباً؛ في هذا شعبة، وفي هذا شعبة؛ يعني قطع، فإذا اجتمع و تواصل صار كله إيماناً. من هذا الحديث انطلقت أفكار العلماء في ذكر شعب الإيمان، وأخذوا يعدونها ويذكرون ما وصلوا إليه، وأوسع من كتب في ذلك البيهقي، له كتاب مطبوع في نحو سبعة مجلدات، اسمه «شعب الإيمان»

استوفى فيه ما وصل إليه من الأحاديث التي تتعلق بالإيمان، وكتب في ذلك أيضاً بعض العلماء رسالة مختصرة في شعب الإيمان، أوصلها إلى سبع وسبعين خصلة، بدأها بالتوحيد أخذاً من هذا الحديث أعلاها قول لا إله إلا الله، وختمها بالأعمال التي فيها نفع للغير ومنها إمطة الأذى عن الطريق، وفيما بين ذلك ذكر الصلاة من الإيمان، والزكاة من الإيمان، والتطوعات من الإيمان، والنهي عن المنكر، وصدق الحديث، وأداء الأمانة، وحسن الخلق، ورد السلام، وتشميت العاطس، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإكرام الضيف، وإحسان الجوار، والرفق بالمملوك، وأخذ يعدد حتى وصل إلى سبع وسبعين خصلة، أراد بذلك أن يطبق هذا الحديث، وهذا بلا شك رد صريح على فقهاء الحنفية الذين يجعلون الإيمان هو التصديق فقط، ويجعلون الأعمال خارجة عن مسماه، ويجعلون الإيمان اسماً لعمل القلب فقط، أو يقين القلب فقط، ويقولون: إن الأعمال ثمرة من ثمراته، والصحيح أن الأعمال داخلية في مسمى الإيمان، وأنها من جملة الإيمان كما سماها في هذا الحديث، وقسم خصال الإيمان وشعب الإيمان. وبكل حال متى استوفى المسلم هذه الخصال وعمل بها؛ سميناه: مؤمناً كاملاً بالإيمان، وإذا نقص منها قلنا: مؤمن ناقص الإيمان.

والخلاف هنا مع المعتزلة والخوارج: فالمعتزلة بمجرد ما يترك خصلة من خصال الإيمان أو يفعل معصية يخرجونه من الإيمان، ولا يدخلونه في الكفر، بل

يجعلونه في منزلة بين المنزلتين؛ هذا في الدنيا، ويقولون: لا نحكم عليه بالكفر في الدنيا، بحيث يقتل أو يسبى، بل نقول: لا مؤمن ولا كافر، بل بينهما. أما الخوارج فيقولون: بمجرد ما يرتكب ذنباً أو يترك طاعة خرج من الإيمان وحل دمه وماله. وأما أهل السنة فيقولون: إنه مؤمن، ولكن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فيسمونه مؤمناً، ولكن مع الإيمان يتصف بالفسق، فلا مانع من أن تقول: مؤمن فاسق، أو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.

لكن هنا دليل استدلل به المعتزلة ونحوهم، وهو الحديث الذي في الصحيحين عن النبي ﷺ قال: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ». أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧). فإنه نفى عنه الإيمان، والجواب: إن المراد نفى الإيمان الكامل، فهو معه إيمان ناقص، أو «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ» يعني أنه ليس معه الإيمان الذي يحجزه عن المعاصي بل إيمانه مضطرب، ومختل، وبعض الشراح يقولون: إن الإيمان يخرج منه ويصير عليه كالظلة ما دام متلبساً بمعصيته<sup>(١)</sup>، ولكن لا يرجع

(١) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا زَنَى الْعَبْدُ خَرَجَ مِنْهُ الْإِيمَانُ فَكَانَ فَوْقَ رَأْسِهِ كَالظُّلَّةِ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْعَمَلِ عَادَ إِلَيْهِ الْإِيمَانُ». أخرجه أبو داود (٤٦٩٠).

إليه سالمًا، بل يرجع إليه مختلاً وناقصًا. وبكل حال هذا دليل واضح على أن أهل الإيمان يتفاوتون.

وأما أدلة زيادته: فذكر منها ابن قدامة ثلاثة أدلة، وذلك لأن القلب تتوارد عليه الأدلة فيزيد الإيمان فيه، وقد يذهب بعضها فينقص، وقد تأتيه شبهة فتقص اليقين الذي فيه ويبقى ناقصًا، من الأدلة قوله ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ بُرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ». أخرجه البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٣). أليس هذا دليلاً على التفاوت، فبعضهم إيمانه مثقال دينار وهو قطعة من الذهب، وبعضهم مثقال خردلة؛ حبة صغيرة، وهذا دليل على أنهم متفاوتون، هذا أنقص من هذا، وهذا أزيد من هذا، فدل على أنهم يتفاوتون. واستدلوا أيضاً بقول النبي ﷺ مخاطباً للنساء في خطبته يوم العيد: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَغْلَبَ لِيْذِي لُبٍّ مِنْكُمْ»، قالت: يا رسول الله، وما نقصان العقل والدين؟ قال: «أَمَّا نُقْصَانُ الْعَقْلِ وَالِدِّينِ، فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ، فَهَذَا نُقْصَانُ الْعَقْلِ، وَتَمَكُّثُ اللَّيَالِي لَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي رَمَضَانَ، فَهَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ». أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٧٩). فجعل تركها الصلاة وإن كانت معذورة نقصاً في دينها، فالرجل يزيد عليها في صلاته في تلك المدة،

فدل على أن الإيمان يزيد بالطاعة من الصلاة والصدقة والصيام ونحوها، وينقص بترك الصلاة أو بترك الصيام وما أشبهه.

وأهل السنة قالوا: إن المؤمنين يتفاوتون في الإيمان، ولا يكفرون بالذنوب، بل يعذرون العاصي، ويقولون: إنه مؤمن، ولكنه فاسق، أو عاص، ولو عمل أي عمل ما لم يكن ذلك العمل مخرجاً من الملة. والأحاديث التي أطلق فيها الكفر على بعض الأعمال، مثل قوله ﷺ: « ائْتَنَانِ فِي النَّاسِ هُمَا بِهِمْ كُفْرٌ: الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ ». أخرجه مسلم (٦٧). معلوم أن هذه لا تصل إلى الكفر الذي هو الكفر بالله، والذي يبيح الدم والمال، ولكنها كفر عملي فيه شيء من التكذيب في بعض الشريعة. والأحاديث التي فيها الوعيد على بعض الخصال تسمى أحاديث الوعيد تُجرى على ظاهرها ليكون أبلغ في الزجر، مع العلم بأنها لا تخرج من الملة، ولو كان ظاهرها فيه إخراج من الملة، فإذا سمعنا قول: « لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدُعَاءِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ ». أخرجه البخاري (١٢٩٤)، ومسلم (١٠٣). هل نقول: هذا ليس من المسلمين، مع إنه ما عمل إلا هذا العمل، هل خرج بذلك من الإيمان؟ هذا من أحاديث الوعيد ونعتقد أنها لا تخرج من الملة، ولكن نمره على ظاهره ليكون أبلغ في الزجر. [الجبرين].

فالإيمان قول وعمل: قول القلب وعمل القلب، وقول الجوارح وعمل الجوارح. عمل القلب هو نيته وإخلاصه. وقول القلب هو ما يقوم به من الاعتقاد. وقول الجوارح: هو قول اللسان. وعمل الجوارح هو جنس الأعمال التي تعملها الجوارح في طاعة الله جل وعلا، فمن قال من السلف إن الإيمان قول وعمل، فهو يعني به هذه الأمور الخمسة؛ لأن قوله: قول وعمل يشمل ذلك. فإذا صار عندنا مُسمى للإيمان غير ما تدل عليه اللغة في الإيمان؛ وذلك أن الإيمان في اللغة أصله التصديق الجازم، وقال بعض أهل العلم: إن أصله من الأمن؛ لأن من صدق جازماً فإنه يأمن غائلة التكذيب.

وفي الاصطلاح عند أهل السنة والجماعة: هو ما فسروه بالأمور الخمسة. وفي القرآن أتى الإيمان بالمعنى اللغوي وبالمعنى الشرعي، وقد فرّق بين مجيء هذا وهذا في القرآن بعض أهل العلم بقوله: إن غالب ما جاء فيه الإيمان بالمعنى اللغوي فإنه يُعدّى باللام، وما جاء فيه بالمعنى الشرعي فإنه يُعدّى فيه بالباء. أما القسم الأول: وهو الإيمان اللغوي الذي عُدي باللام، فمثل قول الله جل وعلا: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، فلما عدى الإيمان باللام علمنا أن الإيمان هنا بالمعنى اللغوي. تقول: آمنت لك، يعني: صدقتك تصديقاً جازماً؛ وكما قال جل وعلا: ﴿فَأَمِّنْ لَهُ وُلُوطُ﴾ [العنكبوت: ٢٦]. يعني: صدق به تصديقاً جازماً.

أما القسم الثاني: وهو الإيمان الشرعي فإنه يُعدَّى بالباء، مثل قول الله جل وعلا: ﴿عَٰمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقوله: ﴿فَإِنْ عَٰمَنُوا بِمِثْلِ مَا عَٰمَنْتُمْ بِهِ﴾ [البقرة: ١٣٧]، فهذا إيمان شرعي خاص. وزيادة الإيمان ونقصانه أصل عند أهل السنة والجماعة يخالفون به الخوارج ومن يُكفرون بالذنوب.

وينبغي أن يُعلم هنا أن أهل السنة يقولون: «لا نُكفِّر بذنْب» ويقصدون بذلك: أنهم لا يُكفرون بعمل المعاصي، أما مباني الإسلام العظام التي هي الصلاة والزكاة والحج ففي تكفير تاركها والعاصي بتركها خلاف مشهور عندهم، فقولهم: إن أهل السنة والجماعة يقولون: «لا نُكفِّر بذنْب ما لم يستحله» بإجماع، يعني: المعصية. أما المباني العظام فإن التكفير عندهم الخلاف فيه مشهور، يعني: منهم من يُكفر بترك مباني الإسلام العظام أو أحد تلك المباني، ومنهم من لا يكفر.

كذلك ينبغي أن يُعلم أن قولنا: «العمل داخل في مسمى الإيمان، وركن فيه لا يقوم الإيمان إلا به» نعني به جنس العمل، وليس أفراد العمل؛ لأن المؤمن قد يترك أعمالاً كثيرة صالحة مفروضة عليه ويبقى مؤمناً، لكنه لا يُسمّى مؤمناً - ولا يصح منه إيمان - إذا ترك كل العمل، يعني: إذا أتى بالشهادتين، وقال: أقول ذلك وأعتقد به بقلبي وأترك كل الأعمال بعد ذلك وأكون مؤمناً. فالجواب أن هذا ليس بمؤمن؛ لأن ترك العمل مُسقط لأصل الإيمان يعني ترك جنس العمل مسقط



للإيمان فلا يوجد مؤمن عند أهل السنة والجماعة يصح إيمانه إلا ولا بد أن يكون معه مع الشهادتين جنس العمل الصالح، جنس للأوامر والاجتناب للنواهي.

كذلك الإيمان مرتبة من مراتب الدين والإسلام مرتبة من مراتب الدين، والإسلام فُسر بالأعمال الظاهرة؛ كما جاء في المسند أن النبي ﷺ قال: «الإيمانُ في القلبِ، وَالْإِسْلَامُ عَلاَنِيَّةٌ». أخرجه أحمد (١٢٤٠٤). يعني: أن الإيمان ترجع إليه العقائد وأعمال القلوب، وأما الإسلام فهو ما ظهر من أعمال الجوارح. فليعلم أنه لا يصح إسلامُ عبدٍ إلا ببعض إيمان يصح إسلامه؛ كما أنه لا يصح إيمانه إلا ببعض إسلام يصح إيمانه، فلا يتصور مسلم ليس بمؤمن ألّبتة ولا مؤمن ليس بمسلم ألّبتة، وقول أهل السنة: إن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمناً، لا يعنون به أن المسلم لا يكون معه شيء من الإيمان أصلاً، بل لا بد أن يكون مع المؤمن مطلق الإسلام الذي به يصح إيمانه ونعني بمطلق الإسلام جنس العمل. فبهذا يتفق ما ذكره في تعريف الإيمان، وما أصلوه من أن كل مؤمن مسلم دون العكس.

فإذن هاهنا كما يقول أهل العلم عند أهل السنة والجماعة «خمس نونات»: النون الأولى: الإيمان قول اللسان. الثانية: اعتقاد الجنان. الثالثة: عمل بالأركان. الرابعة: يزيد بطاعة الرحمن. والخامسة: ينقص بطاعة الشيطان.

والإيمان متفاضل كلما عمل العبد طاعة زاد إيمانه، وكلما عمل العبد معصية نقص إيمانه، فبقدر المعصية ينقص الإيمان، وبقدر إيمانه ومتابعته وعمله بالطاعات يزيد إيمانه، سواء كانت طاعات القلوب من الاعتقادات والأعمال أو طاعات الجوارح من الأعمال الصالحات، فإن الإيمان يزداد بذلك، فإذا عمل معصية نقص الإيمان. كذلك الناس في أصل الإيمان ليسوا سواء، بل مختلفين، فَيُعَلِّطُ أهل السنة من قال: إن أهل الإيمان في أصله سواء، وإنما يتفاضلون بعد ذلك في الأعمال، بل هم مختلفون في أصله. وفَهْمُ معتقد أهل السنة والجماعة في الإيمان يمنع من الدخول في الضلالات من التكفير بالمعصية أو من التكفير بما ليس بمكفر، فلو فهم المسلم معتقد أهل السنة والجماعة في الإيمان حصن لسانه وعقله من الدخول في الغلو في التكفير واتباع الفرق الضالة التي سارعت في باب التكفير فخاضت فيه بغير علم، فكفروا المسلمين، وأدخلوا في الإسلام والإيمان من ليس بمسلم ولا مؤمن. [صالح آل الشيخ].

وهذا الفصل جعله المؤلف في حقيقة الإيمان وفي مسائله، فذكر حد الإيمان بالتعريف المفصل عند السلف، ذلك أن السلف عرفوا الإيمان بتعريفين: مجمل ومفصل، فالتعريف هنا هو التعريف المفصل الذي يشمل جميع معاني الإيمان: (قَوْلُ بِاللِّسَانِ)، وهو النطق بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، والنطق

بأركان الإيمان ومسائل الدين الأخرى. (وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ) أي: بالجوارح الظاهرة، ويدخل فيها اللسان؛ لكن عمل اللسان خص لكثرة النزاع فيه فيما بعد. فعمل الأركان عمل اليد وعمل الرجل، وعمل الأعضاء للسجود والركوع، وعمل الإنسان في أعمال البر التي يعملها بجوارحه، كل ذلك يسمى عملاً بالأركان. (وَعَقْدٌ بِالْجَنَانِ) وهو تصديق القلب. وبعضهم يبدأ التعريف بالتعريف الأخير فيقول: «الإيمان عقد بالجنان» يعني تصديق القلب الجازم، لأن العقد هو التصديق الجازم، والجنان هو القلب، «وقول باللسان وعمل بالأركان». وبعضهم يقول: «تصديق القلب وعمل الأركان وقول اللسان». وكل ذلك جائز ولا مشاحة في الاصطلاح وفي الترتيب هذا هو التعريف المفصل. وهناك تعريف مجمل كان يقول به أكثر السلف الأوائل قبل أن يكثُر الخوض في مسائل الإيمان وفي تعريفه، كانوا يقولون: «الإيمان قول وعمل». ويكتفون به؛ لأن هذه الكلمة جامعة لقول اللسان، وعمل القلب وعمل الجوارح والأركان والأعضاء، لكنهم فصلوا وجاءوا بهذه الأركان الثلاثة: «القول والعمل والتصديق» لما كثر الخوض في الإيمان وتعريفه خاصة من قبل مرجئة الفقهاء الذين ساءلوا بعض أهل الأهواء في مفهوم الإيمان، ذلك أن السلف ما كانوا يبحثون هذه المسائل لأنهم كانوا بإجماع يرون أن الإيمان هو مجموع هذا الدين سواء الأمور القلبية الاعتقادية وهو ما يسمى

عمل القلب، أو نطق اللسان، أو عمل الأعضاء، كل ذلك ما كان السلف يتنازعون بأنه من الإيمان، لا في عهد الصحابة ولا التابعين ولا تابعي التابعين.

ظهور الإرجاء: وفي عهد التابعين وتابعيهم ظهر الإرجاء وذلك في آخر المائة الأولى بعد سنة (٨٠ هـ) فظهر قول المرجئة بإزاء قول القدرية، فزعموا أن الإيمان هو التصديق وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يجوز الاستثناء فيه، وأن الإيمان لا يشمل الأعمال إنما هي من لوازم الإيمان، وهؤلاء هم مرجئة الفقهاء، وهم بخلاف مرجئة الجهمية الغلاة فإنهم كفرة وهم الذين يقولون: الإيمان مجرد المعرفة ولا يلزم العمل أبداً، فمن آمن وصدق وعرف الله دخل الجنة، وهو مؤمن مطلقاً، وإيمانه كإيمان جبريل، ولا يدخلون العمل في مسمى الإيمان ولا يجعلونه من لوازمه، بل يرون أن من عرف الله وصدق بما جاء به الرسل جملة فهو مؤمن حتى وإن اقترف الآثام والمعاصي، بل وإن اقترف الكفر، ولو ترك جميع أعمال الإسلام فلم يصل ولم يصم ولم يحج فهو عند المرجئة مؤمن، فهذا إرجاء الغلاة وليس هو المقصود هنا، إنما المقصود إرجاء الفقهاء، وهو كما أنه بدعة إلا أنه قال به بعض الأئمة وبعض أهل العلم الذين لهم اعتبارهم؛ لكن قولهم شاذ وخارج عما أجمع عليه السلف.

إذن فالمرجئة يقولون إن الإيمان هو التصديق، ويرون أن الأعمال من لوازم الإيمان وليست من الإيمان، والسلف ردوا على هذه المقولة بردود كثيرة.

زيادة الإيمان ونقصه: اتفق علماء الأمة بعد ذلك على أن الأعمال من الإيمان، ومن ثم فإن الإيمان يزيد وينقص بالأعمال القلبية وبأعمال الجوارح. وبعض أهل العلم قال: إن الإيمان يزيد وينقص بالأعمال الظاهرة، لكن هذا والله أعلم يرد عليه ما يرد، فإن الراجح أن الإيمان يزيد وينقص بجميع الأمور القلبية والعملية الظاهرة، بدليل أن الشك ينقص الإيمان، والشك قلبي، فعلى هذا فإن كل ما يعترى العبد من الأمور القلبية والأمور العملية فإن كان يزداد به خيرا زاد إيمانه، وإن كان فيه ريب أو شك أو معصية، أو هم بمعصية أو نحو ذلك ينقص به إيمانه. إذن فيزيد بالطاعة سواء كانت قلبية أو عملية، وينقص بالعصيان سواء كان قلبيا أو عمليا.

أدلة دخول الأعمال في مسمى الإيمان: ثم ذكر الآية وذكر بعدها وجه الاستدلال، فجعل عبادة الله تعالى وإخلاص القلب وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة كله من الدين وهذه الأمور تشمل الأمور القلبية وأمور الجوارح، وإخلاص القلب أمر يتعلق بالتصديق ويتعلق بعقد الجنان، وإقام الصلاة يتعلق بالأعمال الظاهرة، كما أنه يتعلق بالأعمال الباطنة وهو الخشوع فالخشوع قلبي وهو يزيد الإيمان، وهناك خشوع للجوارح وهو يزيد الإيمان، وكذلك حركة أعمال الجوارح تزيد الإيمان، وكذلك إيتاء الزكاة. إذن فالدين ليس الأمور القلبية فقط، بل حتى الأعمال الظاهرة.

ثم ذكر الحديث: «(الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ)» وهو عمدة أدلة أهل السنة على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن الأعمال تدخل في مسمى الإيمان، وقد أفرد الأئمة للأدلة على ذلك كتباً تعد بالمجلدات، ومن أفضلها لطالب العلم كتاب تعظيم قدر الصلاة للمروزي، وكذلك كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية. في هذا الحديث ذكر ما يدل على أن الإيمان شعب تعد عدا، وذكر من هذه الشعب بعض الأعمال القلبية، وما يجمع بين الأعمال القلبية وأعمال الجوارح، وما هو من أعمال الجوارح، وكلها سماها الرسول ﷺ إيماناً، فقال: «(الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً أَعْلَاهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)» وشهادة أن لا إله إلا الله تشمل المعنى القلبي، وتشمل قول اللسان، وقول الجوارح، فالمعنى القلبي هو الإقرار، وقول اللسان هو النطق، وعمل الجوارح هو عمل اللسان الذي هو الحركة، أعني حركة اللسان بلا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فلذلك قال أهل العلم: إن الإنسان الذي يذكر ربه بقلبه ولسانه يعد أعظم أجراً من الذي يذكر ربه بقلبه فقط، ولذلك ردوا على أوائل الصوفية ومتأخريهم الذين زعموا أن الأعمال القلبية أفضل من أعمال الجوارح، بل الأفضل هو ما يجمع بينهما، فيجمع بين خضوع القلب لله عز وجل وخشوعه والمحبة له والخوف والرجاء منه، ويجمع مع ذلك العمل الذي أمر الله به. ثم قال:

(وَأَذْنَاهَا) أي أدنى شعب الإيمان، (إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ) وإمطة الأذى أمر عملي، ولذلك فإن عمل هذه الشعبة يزيد في الإيمان، وتركها ينقص الإيمان؛ لأنها جزء من البضع والسبعين شعبة، فجعل القول والعمل من الإيمان.

أدلة زيادة الإيمان: ثم ذكر ما يدل على أن الإيمان يزيد وهو قوله تعالى: ﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وكذلك قوله عز وجل: ﴿لِيَزَادُوا إِيمَانًا﴾ [الفتح: ٤]، وقال رسول الله ﷺ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ بُرَّةٍ وَخَرْدَلَةٍ وَذَرَّةٍ مِنَ الْإِيمَانِ». والبرة والخردلة والذرة من الأمور المحسوسة مثل بها الإيمان تمثيلاً، ذلك أنه في يوم القيامة يوزن الإيمان كله القلبي منه والعملي، ويكون له وزن تتحرك به الموازين خفة وثقلاً، وهذا دليل على أن أصله يزيد وينقص حتى وإن كان قلبياً، فجعله متفاضلاً يفضل بعضه بعضاً من حيث الوزن، ومن حيث القدر، ومن حيث الأجر ولو كان كما يقول المرجئة على مستوى واحد لما تفاضل الناس فيه. فالمرجئة يزعمون أن الإيمان في قلوب المؤمنين على مستوى واحد، ذلك أنه عندهم مجرد التصديق، فعلى هذا يستوي إيمان أفضل الخلق مع أدنى الخلق، ولا يزيد ولا ينقص، وهذا خطأ ينافيه الجزاء على هذه الأمور الإيمانية، فالجزاء إنما هو مبني على مثاقيل الإيمان، والإيمان يزيد وينقص، بمعنى: يثقل ويخف في الدنيا والآخرة، هذا أمر. الأمر الآخر: أنه ذكر شيئاً من مسائل الإيمان

هنا، وترك أشياء بناء على أنها تدخل بالتبع، ذكر تعريف الإيمان وهو أنه القول باللسان والعمل بالأركان والعقد بالجنان، وقلت إن السلف كان يختصرون هذا التعريف بقولهم: الإيمان قول وعمل، والقول هو قول اللسان، والعمل عمل القلب وعمل الأعضاء، وذكر أيضا الزيادة والنقصان.

الاستثناء في الإيمان: هناك مسائل أخرى تدخل، وهي مسألة الاستثناء في الإيمان، فإن السلف قالوا بأنه يجوز للمؤمن أن يستثنى؛ لأنه يعلق الإيمان على المصير، والمصير عند الله عز وجل، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وكلمة (إن شاء الله) لا تعني أنه متردد في الإيمان كما يظن المرجئة، إنما تعني أنه مؤمن تحقيقا في تعبيره عن إيمانه، وتعليقا لأمر الغيب على ما قدر الله عز وجل في سابق علمه، فقلوله: أنا مؤمن إن شاء الله، بمعنى: إن كان الله عز وجل شاء لي هذا الإيمان. ف(إن شاء الله) ليست استثناء مما في النفس أثناء النطق، إنما هي استثناء بمشيئة الله العامة التي لا يخرج عنها أحد، والتي هي غيبية، فلذلك الإنسان إذا سئل هل أنت مؤمن؟ فله أن يقول: أنا مؤمن، ويتركها بلا استثناء، وله أن يستثنى والاستثناء أولى، فإن قال: أنا مؤمن فيقصد التعبير عما يشعر به أثناء السؤال، لا أنه يجزم بمصيره، فالمصير عند الله عز وجل، لكنه يتفاءل ويرجو من الله كما يرجو سائر المؤمنين، وإن استثنى فهو الأولى من أجل أن يعلق رجاءه بالله عز وجل. [العقل].



(وَالْإِيْمَانُ: قَوْلٌ بِاللِّسَانِ، وَعَمَلٌ بِالْأَرْكَانِ، وَعَقْدٌ بِالْجَنَانِ) فيه رد على أهل البدع فيما يتعلق بالإيمان، فإن المخالفين في الإيمان على طرق، أشدهم مخالفة الجهمية الذين يقولون: الإيمان هو معرفة القلب، وهذا قول جهم ومن أخذ بقوله، ومعنى هذا: أنه لا يحتاج إلى قول، ولا يحتاج إلى عمل، ولا يحتاج إلى إقرار بالقلب، بل يكفي فيه عندهم مجرد المعرفة.

والقول الثاني: هو قول مرجئة الفقهاء الذين قالوا: الإيمان قول باللسان وعقد بالجنان، فأخروا العمل عن مسمى الإيمان، وهؤلاء يسمون بمرجئة الفقهاء، وهم الذين عابهم سلف الأمة وذموا قولهم، فإن هذا القول متقدم على قول الجهمية، أي: سابق لقول الجهمية الذين قالوا: إن الإيمان مجرد معرفة القلب، فما جاء من ذم السلف للإرجاء إنما هو ذم لما أحدثه مرجئة الفقهاء من تأخير العمل وإخراجه عن مسمى الإيمان.

أول من قال بالإرجاء من الفقهاء: وقد تزعم هذا القول وتكلم به جماعة من الفقهاء من أوائلهم حماد بن أبي سليمان، وممن نسب إليه الأولوية في هذا القول ذر بن عبد الله الهمداني، وهو من العباد النساك، ونسب هذا القول إلى غير هذين، لكنه اشتهر في فقهاء الكوفة وهم من كان على طريقة أبي حنيفة رحمه الله؛ ولذلك ينسب هذا القول إلى الحنفية؛ لأنه كثر فيهم. وقد اختلف العلماء هل هو قول أبي

حنيفة أم لا؟ فمنهم من قال: إنه قول أبي حنيفة، وهو المشهور عند نقلة الأقوال، ومنهم من قال: إن أبا حنيفة قال به ثم رجع عنه، وليس هناك في كلام منقول عنه ما يشهد لقوله به أو رجوعه عنه، والذي يظهر أنه جار على ما كان عليه السلف من أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، أي: قول باللسان وعمل بالأركان وعقد بالجنان. وأما ما حدث من مرجئة الفقهاء فإنه قول انتشر في الحنفية فنسب إلى مذهب أبي حنيفة، وهو قول مخالف لقول أهل السنة والجماعة.

وجه الخلاف بين أهل السنة ومرجئة الفقهاء: ووجه المخالفة هو في إخراج العمل، فالمرجئة لم يدخلوا العمل في الإيمان، وقد اضطرب قولهم، نظرا لكون هذا القول فيه نوع إشكال في العمل - عمل القلب - هل هو من الإيمان أم لا؟ فبعضهم قال: عمل القلب من الإيمان، وعلى هذا يلزمهم أن يدخلوا عمل الجوارح، وبعضهم أخرج عمل القلب عن مسمى الإيمان، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: ويلزمهم على هذا أن يوافقوا جهم في قوله: إن الإيمان هو مجرد المعرفة.

الإيمان يزيد وينقص: والخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء خلاف حقيقي وليس خلافا لفظيا كما ذكر ذلك ابن أبي العز رحمه الله في شرحه للطحاوية، فالخلاف حقيقي يترتب عليه خلاف معنوي، فإن جمهور العلماء

وأهل السنة والجماعة يقولون: إن الصلاة والزكاة - وهما رأس العمل - من الإيمان، ومرجئة الفقهاء يقولون: إنهما ليسا من الإيمان.

ويرد عليهم بقول الله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥]، فجعل الله ذلك من الدين، فدل ذلك على أنها داخلة في الإيمان وأنها من الإيمان، فعلم بهذا أن الخلاف الواقع بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء هو خلاف حقيقي، وإنما قال من قال: بأنه خلاف لفظي بناء على أن عمل القلب هل يدخل في الإيمان أو لا؟ وهل يؤثر في زيادة الإيمان أو لا؟ وقد ذكر الطحاوي رحمه الله في متنه ما يدل على أن هذا القول مضطرب، فقال رحمه الله: «الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان»، فلم يذكر العمل، ثم قال: «وجميع ما صح عن النبي ﷺ من الشرع والبيان كله حق والإيمان واحد، وأهله في أصله سواء»، ثم قال: «والتفاضل بينهم في الخشية»، فجعل الإيمان متفاضلا حيث قال: «والتفاضل بينهم في الخشية والتقوى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى»، هكذا قال رحمه الله في متن الطحاوية، وهذا يدل على أن هذا القول فيه من الاضطراب ما فيه، إذ كيف يقول: الإيمان واحد، ثم يقول: وأهله في أصله سواء؛ لأنه لو كان الإيمان واحدا لم يكن أهله في أصله سواء؛ لأن إحياءه بأن له أصلا وفروعا يدل على أن العمل داخل فيه. ثم

قوله: «والتفاضل بينهم في الخشية والتقوى ومخالفة الهوى وملازمة الأولى» يدل على أنه يثبت تفاضلا، ومرجئة الفقهاء على أن الإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص بناء على أن العمل لا يدخل في مسمى الإيمان، والزيادة والنقصان إنما هي في الأعمال. فهذا القول الذي ذكره المؤلف رحمه الله في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة قد انتظم في الرد على هذه الطوائف كلها، سواء الجهمية أو المرجئة -مرجئة الفقهاء- أو الكرامية، ولم نذكر قول الكرامية لأنه قول مندثر لا قائل به، فهم يقولون: الإيمان قول اللسان فقط.

والصحيح هو: ما دلت عليه النصوص من أن الإيمان قول باللسان، وعقد بالجنان، وعمل بالجوارح، فترتب على هذا الاعتقاد اعتقاد أن الإيمان يزيد وينقص، ولذلك قال: (يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بِالْعِصْيَانِ)، وهذا يخالف فيه كل الفرق التي خالفت في حقيقة الإيمان، فيخالف فيه الجهمية، ويخالف فيه مرجئة الفقهاء، ويخالف فيه الكرامية، ويخالف فيه الخوارج والمعتزلة؛ لأن الخوارج والمعتزلة وإن كانوا يقولون كما يقول أهل السنة والجماعة: الإيمان قول باللسان وعمل بالأركان، وعقد بالجنان، ولكنهم يخالفون في زيادة الإيمان ونقصانه، ويقولون: الإيمان شيء واحد، إما أن يثبت جميعا وإما أن يتنفي جميعا، هذا هو قولهم فيما يتعلق بالإيمان. [المصلح].

والإيمان في اللغة ذكر كثير من اللغويين أنه مرادف للتصديق، فأمن بمعنى صدق، هكذا مطلقاً. وذهب بعض المحققين وهذا هو الكلام المحقق الدقيق أن الإيمان ليس مطلق التصديق؛ بل هو تصديق وزيادة، وقد نبه على هذا الراغب في «المفردات» عندما أورد قول الله رجل: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧] قال: قال بعضهم: بمصدق مع أن الإيمان هو التصديق الذي معه أمن، وأقرب ما يمكن أن يضبط به لفظ الإيمان في اللغة هو أن يُقال: «التصديق بأمر غيبي ائتمنت المخبر عليه».

أما التعريف في الشرع: فإن الإيمان في الشرع قد عُبر عنه عند سلف الأمة بعدة تعبيرات راجعة إلى معنى واحد، والخلاف في التعبير عن معنى الإيمان هو من الخلاف اللفظي الذي يرجع إلى معنى واحد. السلف فسروا الإيمان شرعاً بأنه «قول وعمل». ومرادهم بالقول والعمل كما بين ذلك جمهور أهل العلم أربعة أمور: أولاً: قول القلب. ثانياً: قول اللسان. ثالثاً: عمل القلب. رابعاً: عمل الجوارح. أما قول القلب: فإنه تصديقه وإيقانه والمراد تصديقه وإيقانه بأركان الإيمان الستة، وبكل ما جاء عن رسول الله. وأما قول اللسان: فإنه النطق بالشهادتين. وأما عمل القلب: فإنه العمل الصالح الذي يقوم بالقلب وهو أنواع كثيرة كالخوف والرجاء والمحبة والإخلاص والإنابة والإخبات والتوكل وغير ذلك من هذه الأعمال القلبية المعروفة. وأما عمل الجوارح وهي الأعمال الصالحة التي تقوم بالبدن كالصلاة

والزكاة والصيام والحج وغير ذلك. وبعض العلماء من السابقين وأكثر المتأخرين فسروا الإيمان بهذا التفسير الثلاثي الذي ذكره المؤلف جعلوه: «اعتقاد الجنان، أي: القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح». ومن أهل العلم من جمع الاستعمالين الاستعمال الثنائي والثلاثي كما جاء عن أبي حاتم الرازي كما في طبقات الحنابلة وكذلك عند المزني في شرح السنة وغيرهم من أهل العلم. والمقصود أنه سواءً عُبر عن الإيمان شرعاً بأنه قول وعمل، أو أنه ثلاثة أمور قول وعمل واعتقاد، أو فسر وشرح وبين بالأمور الأربعة؛ فالقضية راجعة إلى معنى واحد. ومعتقد أهل السنة والجماعة في باب الإيمان يقوم على أسس ثلاثة هي أهم العقائد عند أهل السنة والجماعة في باب الإيمان، وعليها دارت رحى المعارك بين أهل السنة ومخالفهم. والمخالفون لهم في باب الإيمان جملة طائفتان: طائفة المرجئة، وطائفة الوعيدية. والمقصود أن الأسس الثلاثة التي قام عليها معتقد أهل السنة والجماعة في باب الإيمان هي ما يأتي:

الأساس الأول: أن الإيمان قول وعمل. وعلى أن الإيمان قول وعمل إجماع أهل السنة والجماعة السلف ومن بعدهم، وقد نقل الإجماع على هذا طوائف من أهل العلم منهم الإمام البخاري رحمه الله وقد روى عنه اللالكائي بإسناد صحيح أنه قال: «لقيت أكثر من ألف عالم من العلماء في الأمصار فما وجدت أحداً منهم

يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص». ونقل الإجماع على هذا أيضا الإمام الشافعي، وابن أبي حاتم، وابن عبد البر، والبغوي، وجماعات من أهل العلم إلى شيخ الإسلام وإلى ابن القيم وإلى من بعدهم؛ كلهم ينقل الإجماع على أن الإيمان قول وعمل. وأهم قضية في هذا الأساس عند أهل السنة أن العمل داخل في مسمى الإيمان، كون القول داخلا في مسمى الإيمان لم يكن في هذا إشكال مع المرجئة اللهم إلا غلاتهم وهم الجهمية وهؤلاء لم يكن البحث معهم ذا بال، إنما القضية الكبرى كانت مع عامة المرجئة أو مرجئة المتكلمين وهم الأشاعرة والماتريدية ومن لف لفهم أو مع مرجئة الفقهاء، فإنهم - أعني هؤلاء وأولئك - قد نفوا دخول الأعمال في مسمى الإيمان. وهذا المذهب لا شك أنه مذهب باطل والأدلة على هذا أدلة كثيرة في كتاب الله وفي سنة رسوله وفي كلام أصحابه، وقد سبق نقل الإجماع وهو حجة ودليل أيضا. ومن الأدلة من كتاب الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣] وهذا عند أهل العلم من أشهر الأدلة، فإن الإيمان هاهنا كما عليه أهل التفسير إنما هو الصلاة، فجاء التعبير عن الصلاة بالإيمان، وهذا مشعر بأن الصلاة من الإيمان ولو كانت ليست إيمانا ما صح هذا التعبير. ومنها قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]،

ولاحظ أن ما بعد قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ﴾ هو تفسير للإيمان؛ يعني هذا الإيمان الذي اتصف به هؤلاء هو ما يأتي. وذكر الله عز وجل من جملة خصال الإيمان وإقامة الصلاة والإنفاق، وهذا لا شك أنه من عمل الجوارح.

والأدلة من سنة النبي ﷺ جملة من النصوص من أشهرها قوله ﷺ المخرج في الصحيحين وهو الحديث المعروف بحديث وفد عبد القيس وفيه أن النبي ﷺ قال: أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحَدَهُ، قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحَدَهُ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. أخرجه البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧). ويلاحظ هاهنا أن القوم من ربيعة يعني من العرب، ويمكنهم أن يفسروا الإيمان بما تقتضيه اللغة، ومع ذلك ما فعلوا وإنما فوضوا علم ذلك لله ورسوله ﷺ، ولو كان يمكن تفسير الإيمان الشرعي باللغة لفعلوا فهذا يدل على بطلان قول المتكلمين، فإن المتكلمين لما حصروا معنى الإيمان في التصديق كان أول دليل لهم هو أن قالوا إن الإيمان في اللغة هو التصديق، وقد نزل الكتاب وجاءت السنة بلغة العرب فوجب أن يكون في الشرع كذلك، وهذا ولا شك دليل باطل غير صحيح، والصحابة رضي الله عنهم الذين هم وفد عبد القيس ما فسرُوا الإيمان بمقتضى لغة العرب مع أنه شيء معلوم عندهم، إنما قالوا: الله ورسوله أعلم. إذن الحقائق الشرعية يرجع فيها أولاً إلى الكتاب والسنة، وقولهم: إن الكتاب والسنة قد جاءت بلغة العرب لا يلزم من ذلك أن تستعمل



الاستعمال نفسه الذي جاء في اللغة مطلقاً، هذا ليس بلازم فإنه قد يستعمل المصطلح شرعاً استعمالاً أخص من الاستعمال الذي يستعمل من جهة اللغة بمعنى أن الشريعة قد تستعمل اللفظ الذي جاء في لغة العرب استعمالاً زيد فيه في المعنى أو زيد عليه بعض القيود كما تلحظ هذا في لفظ الصلاة أو في لفظ الزكاة أو في لفظ الصوم أو في لفظ الحج. فهذه المصطلحات لها معان في اللغة ليست هي المعنى الذي يستعمل في الشرع، وإن كان ثمة مناسبة بين المعنى اللغوي والشرعي، ولكن هذه المناسبة لا تقتضي أن يكون هذا هو هذا سواء بسواء. أرجع إلى حديث وفد عبد القيس وفيه أن النبي ﷺ لما قالوا له: الله ورسوله أعلم قال: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ». فيلاحظ كيف أن فسر ﷺ الإيمان بالأعمال: إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن يؤدي الخمس من المغنم، وهذا دليل صريح لا شبهة فيه على أن الأعمال داخلة في مسمى الإيمان. ومنها: الحديث الذي سيذكره المؤلف وهو قوله ﷺ: «الْإِيمَانُ بِضْعَةٌ وَسَبْعُونَ - أَوْ قَالَ: بِضْعَةٌ وَسِتُّونَ - بَابًا، أَفْضَلُهَا شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ». فهذا الحديث فيه أن إمطة الأذى وهي عمل من الإيمان، وهذا أيضاً من أصرح ما يكون. ومنها: ما ثبت عند مسلم (٢٢٣) من قوله ﷺ: «الطُّهُورُ

شَطْرُ الْإِيمَانِ». والظهور عمل يعني الطهارة، ومع ذلك عدها النبي ﷺ من الإيمان بل عدها شطر الإيمان.

الأدلة من الآثار: قول عمار بن ياسر رضي الله عنه: «ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان: الإنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار». وهذا الأثر علقه البخاري رحمه الله ووصله غيره، وأقوال السلف ممن هم بعد الصحابة رضي الله عنهم في إثبات أن العمل من الإيمان أكثر من أن تحصر.

الأساس الثاني: أن الإيمان يزيد وينقص، وهذا أيضا مما أشار إليه المؤلف رحمه الله وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان. فالإيمان عند أهل السنة والجماعة يزيد وينقص، وهي أيضا قضية لا اشتباه فيها ولا شك وانعقد عليها إجماع أهل العلم؛ نقل الإجماع على زيادة الإيمان ونقصانه جملة كبيرة منهم الإمام أحمد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، والإمام البخاري، وابن عبد البر، وابن أبي حاتم، والبعثي، وجماعات من أهل العلم. إلى شيخ الإسلام وابن القيم فمن بعدهم كلهم ينقلون الإجماع على أن الإيمان يزيد وينقص.

والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه أدلة كثيرة منها في كتاب الله عز وجل ست آيات فيها التصريح بلفظ الزيادة في الإيمان دون أدنى لبس:

منها ما جاء في سورة آل عمران في قوله جل وعلا: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وأيضًا في سورة التوبة قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وفي سورة الأنفال قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ثَلِثَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]، وفي سورة الأحزاب: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]، وفي سورة الفتح: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وفي سورة المدثر: ﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَيَقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَزْدَادَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِيمَانًا﴾ [المدثر: ٣١].

وجاءت أيضا أدلة تفيد زيادة الإيمان بالمعنى كقوله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، إلى غير ذلك من النصوص التي جاءت في كتاب الله عز وجل. وأما من سنة النبي ﷺ: فمن ذلك قوله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ فِي اللَّهِ وَأَبْغَضَ فِي اللَّهِ، وَأَعْطَى لِلَّهِ وَمَنَعَ لِلَّهِ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ». أخرجه مالك في الموطأ (٢٦٧٢). وقال: «أَكْمَلَ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا». أخرجه أبو داود

(٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، وأحمد (٧٤٠٢). إلى غير ذلك مما جاء عنه مما يفيد زيادة الإيمان. أما نقصان الإيمان فإن كل دليل دل على زيادة الإيمان فهو دال على نقصه. وهذه قضية عقلية بدهية فإن كل ما يقبل الزيادة فهو قابل للنقصان. ومن الأدلة على هذا أنه لما زاد دل على أنه كان قبل ناقصًا، ولأجل هذا قال أحمد رحم الله كما عند الخلال في السنة: «إذا كان قبل - يعني الإيمان - زيادته تامًا فكما يزيد فكذا ينقص»، وكذلك جاء عن سفيان ابن عيينة رحمه الله كما في الشريعة للآجري أنه قال في هذا الصدد: «ليس شيء يزيد إلا وهو ينقص». إذن كل دليل دل على زيادة الإيمان فهو دليل على نقصانه، إضافة إلى هذا جاءت أدلة فيها إثبات النقصان صريحًا؛ من ذلك ما ثبت في الصحيحين من قوله ﷺ: «مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ». أخرجه البخاري (٣٠٤)، ومسلم (٨٠). فجاء في هذا الحديث التصريح بلفظ النقصان، والدين والإيمان بمعنى. ومن ذلك أيضًا قوله ﷺ: «مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَاسْتَطَاعَ أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ فَفِيْعَلْ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ». أخرجه مسلم (٤٩). ومن ذلك أيضًا قوله ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ». أخرجه البخاري (٦٨١٠)، ومسلم (٥٧). إلى غير ذلك من الأدلة التي فيها التصريح بنقص الإيمان إما باللفظ وإما بالمعنى. وينبغي أن يلاحظ في هذا الباب أن زيادة الإيمان ونقصانه

ترجع إلى أمرين: يعني إذا قيل: ما وجه الزيادة والنقصان في الإيمان؟ فيقال: إن ذلك راجع إلى أمرين: الأول: ما أمر الله عز وجل به من الإيمان. فالإيمان الذي أمر الله عز وجل به عباده يزيد وينقص، ولذلك ليس الإيمان الذي أمر العباد به في أول البعثة النبوية كالإيمان الذي أمر الناس به في ختام عهد النبوة، فإنه في آخر عهد النبوة كان زائداً على ما كان عليه في أول العهد، كذلك ليس الإيمان الذي يجب على الجاهل كالإيمان الذي يجب على العالم العالم يجب عليه من الإيمان قدر زائد على ما يجب على الجاهل لأن العالم قد علم من الحقائق الدينية التي يجب أن يؤمن بها ما لم يعلمه الجاهل. وهكذا في أمثلة أخرى تدل على أن ما أمر الله عز وجل به من الإيمان يزيد وينقص. الجهة الثانية: من جهة ما يفعله العبد في نفسه؛ فإنه يزيد وينقص، فقد يزيد حتى يصل إلى مراتب الإيمان العليا ويرتقي إلى مرتبة كمال الإيمان المستحب، وقد ينقص حتى لا يكون في قلبه إلا مثقال ذرة من إيمان وقد يصل إلى حد أن يفقد هذا الإيمان بالكلية ويخرج عن دين الله مطلقاً. إذن هذا الإيمان الذي يقوم به العبد سواء كان ما يقوم بلسانه أو ما يقوم بجوارحه أو ما يقوم بقلبه يزيد وينقص بحسب إقباله وإدباره، وبحسب حياة قلبه وبحسب غفلته عن الله عز وجل والدار الآخرة إلى غير ذلك.

نأتي الآن إلى السبب الذي يؤدي إلى زيادة الإيمان وإلى نقصانه: الذي عبر به أهل العلم عن هذه القضية - كما جاء في كلام أحمد والشافعي وغيرهما - إنهم

قالوا: إن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. إذن سبب زيادة الإيمان هو طاعة الله، فإذا أطاع العبد الله زاد إيمانه، وكلا الأمرين يزيد، فالإيمان الباطن يزيد والإيمان الظاهر يزيد وكلا الأمرين مؤثر في الآخر، الإيمان الباطن والعبادات الباطنة إذا قام بها العبد أدى هذا إلى أن يزداد إيمانه الباطن وإيمانه الظاهر أيضاً، «أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ». أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩). فإذا زاد الإيمان في القلب انبعثت الجوارح بالطاعة. وفي مقابل إذا زاد الإيمان الظاهر يعني إيمان الجوارح وما كان باللسان فإنه يزداد إيمانه الباطن فيزداد حبا لله وخشية له ورغبة فيما عنده وشوقاً إلى لقائه إلى غير ذلك. إذن كلا الأمرين مؤثر في الآخر الإيمان الباطن مؤثر في الظاهر والإيمان الظاهر مؤثر في الباطن. وقد نبه أهل العلم في هذا المقام إلى أن زيادة الإيمان بالطاعة تتفاوت من طاعة إلى أخرى، وهذا بحسب تنوع الاعتبارات. فزيادة الإيمان بالطاعة تتفاوت بحسب جنس الطاعة، وبحسب قدرها وكثرتها، وبحسب حسنها. فجنس الطاعة يعني: مشروعيتها وقوتها في الشرع، فزيادة الإيمان بفعل الواجب أعظم من زيادته بفعل المستحب، ومن حيث قدرها ومن حيث كثرتها فزيادة الإيمان بفعل طاعتين أعظم من زيادة الإيمان بفعل طاعة، ومن حيث حسنهما أيضاً فإن الطاعة كلما كانت أحسن كلما كانت أكثر زيادة في الإيمان، وحسنها يكون

بالإخلاص وبالمتابعة لنبه. إذن جميع الطاعات مؤثرة في زيادة الإيمان ولكن يتفاوت الأمر في هذه الزيادة بحسبه، أما نقصان الإيمان فإن الإيمان ينقص بالمعصية، والمعصية ليست محصورة في فعل السيئة بل تشمل الأمرين كليهما فعل السيئة، وترك الواجب؛ يعني: فعل المحرم، وترك الواجب، كل ذلك مؤثر في نقصان الإيمان.

ولأجل هذا يقول عمير بن حبيب الختمي رحمته الله وهو أحد أصحاب الشجرة: «الإيمان يزيد وينقص»، فقل له وما زيادته ونقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فذلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضعنا فذلك نقصانه. وهذا الأثر أخرجه ابن بطة، والآجري، والبيهقي وغيرهم من أهل العلم بأسانيد ثابتة.

إذن نقص الإيمان يكون بمعصية الله سواء كان ذلك فعلاً أو كان تركاً. والمعصية وإن كانت جميعاً؛ يعني جميع المعاصي مؤثرة في نقصان الإيمان فإن الأمر فيها أيضاً يتفاوت بحسب الاعتبار، فيتفاوت نقصان الإيمان بفعل المعصية بحسب هذه الاعتبار ألا وهي: جنسها: فإن نقص الإيمان بفعل الكبيرة ليس كنقص الإيمان بفعل الصغيرة. وقدرها وكثرتها فنقصان الإيمان لفعل سيئتين ليس كنقصان الإيمان لفعل سيئة واحدة. ومن جهة أيضاً التهاون بها فكلما تهاون العبد بفعل المعصية وتساهل فيها واستحقرها ولم يبال بها، كلما كان نقص الإيمان

بفعلها أعظم. ومن جهة الدافع والداعي لها فإنه كلما ضعف الداعي إلى فعل المعصية كلما كان نقص الإيمان بفعلها أعظم، كما ثبت في البخاري عنه عليه السلام في ذكر الثلاثة الذين لا يكلمهم الله عز وجل يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم: «الشَّيْخُ الزَّانِي، وَالْمَلِكُ الْكَذَّابُ، وَالْعَائِلُ الْمُسْتَكْبِرُ». أخرجه مسلم (١٠٧).

رجل كبير في السن ويزني فهذا ذنبه أعظم ونقص الإيمان حاصل بهذا أكبر وذلك لضعف الداعي إلى فعل الفاحشة. كذلك العائل يعني: الفقير المستكبر لضعف الداعي إلى أن يتكبر. والأمر الثالث الملك الكذاب لضعف الداعي عنده إلى أن يكذب. وكذلك الأمر في ترك الطاعة فإن ترك الطاعة منقص للإيمان. والطاعة التي ينقص الإيمان بتركها قد يكون الإنسان فيها ملوماً يعني آثماً وقد لا يكون. وهاهنا نقطة تنبه لها وهي أنه لا تلازم بين نقصان الإيمان وحصول الإثم، فقد ينقص الإيمان ولا يحصل الإثم، بيان ذلك أن نقص الإيمان بترك الطاعة قد يكون إذا ترك الإنسان الواجب وقد يكون إذا ترك الإنسان المستحب وكلا الأمرين مؤثر في نقص الإيمان. إذا ترك الواجب نقص إيمانه، وإذا ترك المستحب نقص إيمانه. وترك الواجب قد يكون الإنسان فيه آثماً إذا ترك الواجب بغير عذر كان يترك مثلاً صيام يوم من رمضان بدون عذر، هنا نقص إيمانه وهو أيضاً آثم، كذلك الشأن في ترك المستحب فإن الإنسان ينقص إيمانه بترك المستحب ولكن لا يأثم بالتأكيد



ونقص إيمانه هاهنا هو بالنسبة له لو فعل، فهو قد ترك قدرًا من الإيمان لم يفعله ولو فعله لكان إيمانه أكمل فلما تركه كان إيمانه ناقصًا.

الأساس الثالث: أن إيمان المؤمنين متفاوت، وهذا ما أشار إليه المؤلف رحمه الله في آخر كلامه عن موضوع الإيمان. وهذا أيضًا أصل عند أهل السنة والجماعة في باب الإيمان، دل على أن المؤمنين يتفاوت إيمانهم وأن هذا الإيمان يتبعص ويتجزأ فيكون عند بعض الناس أكثر مما عند البعض الآخر، قوله ﷺ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثَّدْيَ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ، فَعَرَضَ عَلَيَّ عُمَرُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ». قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال: «الدِّينَ». أخرجه البخاري (٧٠٠٨)، ومسلم (٢٣٩٠). فدل هذا على أن الناس يتفاوت إيمانهم. كذلك من الأدلة قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ». أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣). إذن من الناس من لا يكون عنده إلا مثقال ذرة، ومنهم من يكون عنده مثقال حبة، ومنهم من يكون عنده مثقال شعيرة، ومنهم من يكون عنده مثقال دينار أو نصف دينار من الإيمان وكل هذه الروايات ثابتة في الصحيحين. إذن الإيمان يتبعص ويتجزأ فيكون عند بعض الناس مقدار ضئيل جدا ومن الناس من يكون عنده إيمانه أعظم من ذلك، والناس في الجملة تتفاوت مراتبهم إلى ثلاث مراتب هي التي

جاءت في قول الله تعالى في سورة فاطر: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر: ٣٢]، وهذه المراتب بينها أهل العلم وفصلوها:

المرتبة الأولى: هي مرتبة الإيمان المجمل أو مرتبة أصل الإيمان أو مرتبة مطلق الإيمان، وهي التي جاءت في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ﴾ ويدخل في هذه المرتبة طائفتان من المنتسبين للإسلام وهما: مرتكبو الكبيرة يعني فاعلو الكبيرة، أو المصريون على الصغيرة، ويدخل في ذلك أيضا كما ذكر شيخ الإسلام في كتاب الإيمان من أسلم حديثاً ولم تدخل حقائق الإيمان في قلبه لهذا لا يعد من أهل الكبائر لكن عنده إيمان ضعيف جدا وعامة الذين يسلمون بعد كفرهم يكون حالهم كذلك، يكون عندهم إيمان مجمل ضعيف قليل ثم إنه يزداد مع الوقت ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] إذن الآن لم تصلوا إلى هذه المرتبة العليا مرتبة الإيمان إنما أنتم في مرتبة الإسلام وستصلون بعد ذلك إلى مرتبة الإيمان.

المرتبة الثانية: هي مرتبة الإيمان الواجب. وهذا هو المعنى في قول الله جل وعلا: ﴿وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ﴾ إذن المقتصد هو الذي معه الإيمان الواجب، وبعض العلماء

يعبر بقوله: كمال الإيمان الواجب. والمقصود بذلك أو من يدخل في هذه المرتبة هو من أتى بجميع ما أوجب الله عليه وترك جميع ما حرم الله عليه.

المرتبة الثالثة: مرتبة الإيمان المستحب وبعض العلماء يعبر بقوله: كمال الإيمان المستحب وأصحاب هذه المرتبة هم من حقق أصل الإيمان وكماله الواجب، وزاد على ذلك فعل المستحبات وترك المكروهات والمشتبهات، وهؤلاء هم الذين غنوا بقول الله جل وعلا: ﴿وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ إِذْنِ اللَّهِ﴾.

أصحاب هذه المراتب متفاوتون: منهم من معه مطلق الإيمان وهم أصحاب المرتبة الأولى، ومنهم من معه الإيمان المطلق يعني الكامل وهم أصحاب المرتبة الثانية والثالثة. ويترتب على هذه المراتب أحكام؛ منها ما يتعلق بالدنيا ومنها ما يتعلق بالآخرة، في الدنيا تتفاوت المحبة والتكريم للمؤمنين بحسب مراتبهم، «أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ». أخرجه أحمد (١٨٥٢٤). وأما بالنسبة للآخرة فإن الوعد والوعيد إنما يكون بحسب الإيمان.

ولذلك أصحاب مطلق الإيمان لهم مطلق الوعد وأصحاب الإيمان المطلق لهم الوعد المطلق وبين الأمرين فرق، ولذلك جميع النصوص التي فيها أن الذين آمنوا هم أهل الجنة أو ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البروج: ١١]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ

جَنَّتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾ [الكهف: ١٠٧] إلى غير ذلك، المعني بها أصحاب مرتبة الإيمان المطلق يعني الكامل. وأما نصوص الوعيد بالنسبة للمسلمين يعني الوعيد المتناول للمسلمين فإنه يتناول أصحاب المرتبة الأولى وهم أهل مطلق الإيمان. وفهم هذه القضية شيء مهم جدا حتى لا يحصل عند الإنسان اختلال في فهم النصوص لاسيما ما يتعلق بنصوص الوعد والوعيد، نصوص الوعد والوعيد تفهم في ضوء هذا التقسيم. وينبغي أن نلتفت أيضًا إلى أن أصحاب هذه المراتب هم فيما بينهم متفاوتون تفاوتًا عظيمًا؛ يعني في المرتبة الواحدة الناس متفاوتون تفاوتًا عظيمًا. ولذلك أبو بكر مثلاً وعمر رضي الله عنهما كلاهما من أهل الإيمان ولكن أبو بكر رضي الله عنه عنده من الإيمان ما ليس عند عمر رضي الله عنه. هذه الأسس الثلاثة هي أهم ما قام عليها معتقد أهل السنة والجماعة في باب الإيمان. [سندي].

## فَصْلٌ

وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَّ بِهِ النَّقْلُ عَنْهُ ﷺ فِيمَا شَاهَدْنَاهُ أَوْ غَابَ عَنَّا. نَعْلَمُ أَنَّهُ صِدْقٌ وَحَقٌّ، سِوَاءٍ فِي ذَلِكَ مَا عَقَلْنَاهُ أَوْ جَهِلْنَاهُ وَلَمْ نَطْلُعْ عَلَى حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ.

هذا الفصل ذكره المصنف؛ لأنه يتعلق بمسألة عظيمة من مسائل الإيمان، وهي التسليم والإيمان بكل ما أخبر به رسول الله ﷺ سواءً شاهدها العبد، أو كانت من الأمور الغيبية، وسواء أدركتها عقولنا، أو قصرت عقولنا عنها، فعلى العبد الإيمان والتسليم دون الدخول في تأويل أو تحريف؛ لأن الدخول في التأويل والتحريف مما خاض فيه المبتدعة؛ كالفلاسفة، والعقلانيين، والقرآنيين.

فأهل السنة والجماعة يؤمنون بكل ما أخبر به النبي ﷺ سواء كان ذلك مما يشاهده العبد، أو كان من الأمور الغيبية، وسواء أدركتها عقولنا وحواسنا، أو قصرت عن ذلك، إنما هو التصديق والتسليم دون الدخول في تأويل أو تحريف. وذكر المصنف في هذه الأخبار شرطين؛ فقال: (وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَّ بِهِ النَّقْلُ عَنْهُ ﷺ) إذن لا بد من شرطين في هذه الأخبار:

الأول: أن تأتي هذه الأخبار بالغيبيات من جهة الشرع، وهذا يؤخذ من قوله: (بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ) وهذا عامٌ، سواء ما جاء به النبي ﷺ من جهة القرآن، أو جهة السنة، أو ما جاء به الصحابة من الأخبار الغيبية التي لا مجال للرأي فيها، وأما غيرها من الأشياء غير المدركة، ولم تأت من جهة الشرع - كأن تأتي عن طريق الظن - فلا يجب الإيمان بها.

الثاني: أن يكون هذا الخبر عن النبي ﷺ صحيحًا، فيشترط أن يكون الحديث أو الأثر صحيحًا، وهذا يؤخذ من قول المصنف: (وَصَحَّ النَّقْلُ بِهِ) أما الضعيف فلا يكون مقبولاً، أما الحديث الصحيح - ولو كان من قبيل الآحاد - فإنه مقبولٌ عند السلف رحمهم الله بخلاف المبتدعة فلا يقبلون إلا الأحاديث المتواترة، ويردُّون الآحاد، وهناك من المبتدعة من لا يقبل الاحتجاج بالسنة مطلقاً، ويرد كل ما جاء بها، ويكتفون بالقرآن فقط، وهؤلاء يسمون بالقرآنيين، حجتهم في ذلك: أن السنة فيها الصحيح والضعيف؛ فنتركها لأجل ذلك، وهم بذلك تركوا القرآن والسنة؛ إذ إن كثيراً من نصوص القرآن تفسرها السُّنَّة. وهناك طائفة أعظم ضلالاً وإلحاداً، وهم الفلاسفة والعقلانيون، الذين يُنكرون الخلق والخالق، ويردُّون كلَّ شيء للطبيعة، وأنها هكذا وجدت، وهؤلاء يُسمَّون الفلاسفة الطبيعيين، وهناك قسم آخر من الفلاسفة ويُسمَّون: الفلاسفة الإلهيين، أو فلاسفة إسلاميين؛ أي: ينتسبون

لِلإِسْلَام، وَهُؤُلَاءِ يُقَرُّونَ بِأَن هُنَاكَ إِلَهًا، وَلَكِنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ كَذَّبَ بِآيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، فَقَدْ كَفَرَ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. [الفريخ].

وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا يَتَعَلَّقُ بِمَا يُسَمَّى عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِالسَّمْعِيَّاتِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا ذَكَرُوا مَسَائِلَ الْيَوْمِ الْآخَرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَغْيِبَاتِ سَمَوْا هَذَا الْقِسْمَ بِالسَّمْعِيَّاتِ السَّمْعِيَّةِ، وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي كَلَامِ مُتَكَلِّمَةِ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ، وَالصِّفَاتِيَّةِ الْمُنْتَسِبِينَ لِلْسَّنَةِ كَالْأَشَاعِرَةِ وَأَمْثَالِهِمْ، وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ مُسْتَعْمَلَةٌ أَيْضًا فِي كَلَامِ بَعْضِ أَهْلِ السَّنَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَأَمَّا الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ السَّلَفِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَخْصُوا هَذَا الْبَابَ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ، فَإِنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ أَحْسَنَ مَا يُقَالُ فِيهَا: إِنَّهَا مِمَّا يَتَوَسَّعُ فِي شَأْنِهِ إِذَا بَيَّنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، وَإِلَّا فَإِنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ لَيْسَتْ مُقْصُودَةً لِدَاتِهَا، وَلَا يَنْبَغِي الْقَصْدُ إِلَيْهَا، لِأَنَّ الْقَصْدَ إِلَيْهَا لَيْسَ مِنَ التَّحْقِيقِ لِذِكْرِ أَصُولِ السَّلَفِ أَوْ فُصُولِهِمْ فِي مَسَائِلِ أَصُولِ الدِّينِ، بَلِ التَّحْقِيقُ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ إِنَّمَا يَكُونُ بِذِكْرِ حَقَائِقِ أَقْوَالِهِمْ، الْمَقُولَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ وَمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْطِقْ بِمِثْلِ هَذِهِ التَّقَاسِيمِ الَّتِي قَدْ تَتَضَمَّنُ مَفْهُومًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُرَادًا إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُشْكَلًا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ. وَهِيَ تَشَابَهَ تِلْكَ التَّقَاسِيمِ الْمَقُولَةِ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَإِنَّكَ تَجِدُ فِي كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ الصِّفَاتِ تَنْقَسِمُ إِلَى: ذَاتِيَّةٍ وَفَعْلِيَّةٍ، أَوْ إِلَى صِفَاتٍ اخْتِيَارِيَّةٍ وَخَبَرِيَّةٍ وَمَا إِلَى ذَلِكَ. إِذْنِ تَسْمِيَةُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَغْيِبَاتِ وَالْيَوْمِ الْآخَرِ وَأَمْثَالِ

ذلك بالسمعيات هي تسمية متأخرة، وهذا أحسن ما يقال فيها، وإلا فجميع أصول الدين معلومة بالسمع: (الكتاب والسنة). وإذا قيل: إن جملة الأصول يعلم قدرها الكلي وبعض مقاماتها التفصيلية بالعقل، وأن هذا باب خبري محض فهذا ليس على اطراده، فإن دلائل العقل قد تذكر فيما هو من هذا المقام، فإن الله سبحانه وتعالى لما ذكر البعث ذكر له دليلا من العقل، بمثل قول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴿[يس: ٧٨-٧٩]. فتخصيص هذا الباب بهذا الاسم فيه قدر من التحكم. (وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَّ بِهِ النَّقْلُ عَنْهُ ﷺ) مراده بذلك: جميع ما جاء ذكره في كلام الله ورسوله ﷺ، وإنما قال: بكل ما أخبر به النبي ﷺ، ولم يقل: بما جاء في كلام الله ورسوله؛ لأن هذا من باب التجوز في العبارات، وإلا فإذا قيل: يجب الإيمان بما في كتاب الله؛ لزم من ذلك وجوب الإيمان بما جاء عن النبي ﷺ، ومثله إذا قيل: يجب الإيمان بما جاء به النبي ﷺ، فإن هذا التعبير يدل من باب اللزوم والضرورة على أنه يجب الإيمان بما أخبر به في كتاب الله سبحانه وتعالى. أما ما يتعلق باليوم الآخر؛ فإن النبي ﷺ جعل الإيمان به من أصول الإيمان، كما في حديث جبريل قال: «وَتَوْثُّنَ بِالْبَعْثِ الْآخِرِ». أخرجه البخاري (٤٧٧٧)، ومسلم (٩). وفي رواية أخرى: «وَتَوْثُّنَ بِلِقَائِهِ» أي: بقاء الله، وهو كثير في كلام الله سبحانه



وتعالى في القرآن وفي كلام النبي ﷺ. ويراد باليوم الآخر: ما يقع بعد الموت في القبر من الفتنة والسؤال والعذاب والنعيم، وذلك داخل في عموم هذا المقام.

وهذا الباب وأمثاله لا يدخله التفقه ويقال فيه بالاجتهاد، فالناظر إلى دلائل الإسلام يجد أن منها ما هو تقرير لكليات من الأصول العلمية، وهذا لا يقال فيه بالتفقه القابل للاجتهاد والظن، واختلاف أقوال المجتهدين وما إلى ذلك، وإنما يوقف فيه على الصريح من الخبر، فما جاء عن الله أو صح عن رسوله ﷺ فإنه يقال به، ويكون الإيمان به واجبا ولازما. وأما ما كان من المعاني محتملا؛ فإنه لا ينبغي القصد إلى الجزم به إثباتا أو نفيا، وإن كان من يثبته أو ينفيه يمكنه أن يستدل على إثباته أو نفيه بنوع من الاستدلال، أي: أن الإثبات والنفي في هذه المقامات لا يكون إلا بدليل صريح، وأما إذا تعذر الدليل الصريح فإنه لا يصار إلى الإثبات أو النفي، فإن المقام هنا ليس مقام الأفعال التكليفية، فأتت إذا جئت إلى مسائل الصلاة والزكاة والحج أو إلى مسائل المعاملات والشهادات ونحوها؛ وجدت هذا النوع من المسائل أحيانا يستدل على مسأله بوجه من الاستدلال ليس لازما، وإنما هو وجه ممكن محتمل، ومع ذلك فإن هذا النوع من الاستدلال إذا لم يمكن إلا هو فإنه يكون صحيحا؛ لأن المسألة لا بد فيها من حكم؛ لأنها مسألة تكليفية، فمسائل التكليف يعتبر فيها التفقه والاجتهاد أخذا بالعمومات أو الخصوصيات

ترجيحا أو جمعا، أو غير ذلك من طرق الاستدلال والترجيح. لكن في باب أصول الإيمان والخبريات المحضة، كالإيمان باليوم الآخر ومسائله مما يكون في القبر من عذاب أو نعيم، أو ما بين يدي يوم القيامة كأحاديث عذاب القبر وأشراط الساعة، هذا لا يقال فيه بالتفقه والاجتهاد، بل يوقف فيه على صريح النص، فإذا ثبت صريح النص قيل به، وإذا لم يثبت أو لم يكن صريحا لزم السكوت. وعلى طالب العلم أن يفقه الأمور المتعلقة بما يكون بين يدي قيام الساعة، فإن النبي ﷺ حدث بأحاديث كثيرة أن بين يدي الساعة فتنا، وذكر جملة من هذه الفتن على التفصيل، وذكر جملة منها على الإجمال. وهذه الفتن منها ما هو ثابت بالسنة الصحيحة المتفق عليها أو المستفيضة الصحة عند الأئمة، كأحاديث اتفق عليها الشيخان، أو لم يتفقا عليها، ولكنها أحاديث انضبطت صحتها عند أئمة الحديث فهذا قدر. وثمة أحاديث في الفتن التي تكون بين يدي الساعة فيها أو صاف لبعض الأمصار أو لبعض الأعيان من الناس، أو لبعض الأفعال، أو لبعض الأحوال، وتجد أن هذه الأحاديث ليست من الأحاديث البينة صحتها، بل هي إلى الضعف أقرب، وإن كانت قد تقبل التحسين بوجه ما. وهنا إشكال: وهو أن بعض السالكين من طلبة العلم أو الباحثين في مسائل أحاديث الفتن يعنون بجبر هذه الأحاديث وتقويتها، كأنهم يبحثون في مسألة فقهية تكليفية، احتيج إلى تقرير هذا الدليل وإلى

جبره فيها مع مجموع أدلة أخرى، فيصير تحت هذا التحصيل الجزم بثبوت مثل هذه الفتن، وأشد من ذلك حين يصار إلى تفصيل تحقيقها، فربما استقرت بعض الحوادث القائمة أو المستشفرة القيام على أنها هي التي حدث بها النبي ﷺ في حديث كذا وحديث كذا، كاستشراف كثير من الناس لأحاديث المهدي وما يتبعها، وما يقارن خروج المهدي من الأحوال والفتن وما إلى ذلك، وهذا ليس من الانضباط السليم في المنهج الشرعي العلمي. وأشد من ذلك حينما تستقرأ الفتن التي بين يدي الساعة من كتب بني إسرائيل التي أحسن ما يقال فيها كما قال الرسول ﷺ: «لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ». أخرجه البخاري (٤٤٨٥). فالشارع قد بين أن ما في كتبهم لا يصدق ولا يكذب، وإن قال ﷺ: «حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ». أخرجه البخاري (٣٤٦١). لكن التحديث ليس هو التصديق وبناء الأحوال أو الأقوال أو الأفعال على مثل هذه النصوص.

هذا فضلا عن أن مراده ﷺ بما في كتب أنبيائهم أو المنسوبة إلى أنبيائهم التي دخلها التحريف، وليس مراده ﷺ بذلك ما كتبه بعض أحبارهم ورهبانهم ورجال الدين عندهم من متأخريهم، فإن كثيرا من هذا الكلام اخترعه وابتدعه بعض متأخري رجال النصرانية واليهودية، وكذبوا على أنبيائهم وعلى أصحابهم المتقدمين في ديانتهم. فهذا الباب لا بد من ضبطه على هذا الاعتبار، ولا ينبغي

لطالب العلم أن ينتظر التفصيل في غير ما صرح النص بتفصيله؛ ولهذا يوقف في هذه الأحاديث على قدرها التي ذكرت من التعبير، وأما ما فوق ذلك فإنه لا يقال فيه لا بإثبات ولا بنفي. [الغفيص].

وأول وصف وصف الله به المتقين: الإيمان بالغيب قال تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢-٣] والغيب كل ما غاب عنا وأخبرنا عنه، وكان الخبر يقيناً؛ أخبر الله به في القرآن أو أخبر به النبي ﷺ في الحديث.

لا شك أن الأخبار الغيبية إخبار عن أمر ما شاهدناه ولا رأيناه، فما هي طريقتنا في ذلك وماذا نفعل؟ علينا أن نصدق به وإن لم تدركه عقولنا أو حواسنا، وكل شيء غاب عنا وأخبرنا عنه بخبر قد يكون غريباً وقد يكون مستبعداً، فإذا كان الخبر من الله أو رسوله وجب التصديق به مهما كان والأمثلة لذلك كثيرة.

فأولاً: الخبر عن الله تعالى: هذا من الإيمان بالغيب، الخبر عنه بأنه فوق سماواته على عرشه بائن من خلقه، متصف بصفات كذا، منزّه عن صفات كذا وكذا، هذا من الإيمان. ثانياً: الخبر عن الرسل: أخبرنا الله وأخبرنا الرسول عن الرسل بأخبار منها مثلاً: أن آدم خلق من تراب، وأن الله أسجد له ملائكته، وأسكنه جنته، وأن أبلis احتال عليه حتى أخرجه؛ هذا من الإيمان بالغيب، لأننا ما شاهدناه لكن جاءنا الخبر اليقين، فنصدق به ونؤمن به.

ثالثاً: الإخبار عن الملائكة؛ عن كثرتهم، وعن عبادتهم، وعن أعمالهم، وعن أماكنهم هذا أيضاً من الإيمان بالغيب، نقبله ولو استبعده من استبعده، فإن الأمور الغيبية لا تدرك بالعقول وإنما تدرك بالأخبار، فإذا كان المخبر ممن يجب تصديقه، فالتصديق به داخل في خصال الإيمان فلا يجوز رد شيء من خبره.

ويقال هكذا في بقية الأخبار، وبالأخص ما يكون في الدنيا، فإن الإنسان قد يعجز عن إدراكه، ولكن إذا كان خبراً صحيحاً ثابتاً فلا يجوز رده، ولو كذب بذلك من كذب. ذكر ابن القيم في كتابه الروح عن الفلاسفة أنهم أنكروا عذاب القبر؛ وأن القبر روضة من رياض الجنة، أو حفرة من حفر النار، وأنه يفسح للميت في قبره مد بصره، أو أنه يضيق عليه حتى تختلف أضلاعه. وأنه يأتيه الملكان فيجلسانه، وأنهما يسألانه، وأنه إذا لم يعرف يضرب بمرزبة من حديد فيصيح صيحة يسمعها كل شيء إلا الإنسان، ولو سمعها الإنسان لصعق وأنه يفتح له باب إلى الجنة أو باب إلى النار، وأنه يأتيه من روحها وريحانها، فهم ينكرون ذلك ويقولون: هذا لا نحس به فإننا كشفنا عن الميت فوجدناه على هيئته لم يتحرك ولم يتغير، فأين هذه الأشياء التي تزعمونها؟ الجواب: أنكم في دار وهم في دار، أنتم في دار الدنيا وهم في دار البرزخ، ومن مات فقد قامت قيامته وليس لكم أن تنكروا الشيء الذي لا تدركونه، فإن إدراك هذه الأشياء إنما هو خاص بمن قد مات، وأما الأحياء فقد حجبت عنهم؛

ولأجل ذلك أخبرنا أن الإنسان لا يسمع هذه الأصوات، وذلك أنه لو سمعها لتكدرت عليه حياته، ولما اطمأن في الدنيا، ولما ركن إلى ملذاته، بل لا يعيش عيشة هنيئة، فلأجل ذلك حجب الله عنا هذه الأشياء فلم نره، والأحكام في الآخرة على الأرواح والأبدان، وأما البرزخ فالأحكام على الأرواح والأبدان تبع لها، ونحن نعلم أن البدن جثة بعد الموت يصير إلى الفناء والعدم، وأما الروح فإنها هي التي تتألم وتتعذب، ونعلم أن الروح لا تدركها أبصارنا كما أننا لا ندرك الجن ولا الشياطين ولا الملائكة ولا نراهم فإذا نكيف تكذبون بشيء لا تحيط به أبصاركم ولا تقدرُونَ على تصوّره؟! فعرّفنا بذلك أن واجب الإنسان أن يصدق بالغيب مما أخبر الله به، أو أخبر به الرسول ﷺ إذا كان يقيناً، وسواء أدركته العقول أم قصرت عنه، ويدخل في هذا: الإيمان بما وقع للنبي من الوقائع التي قد يستبعدّها بعض الناس، وكذلك أيضاً ما وقع للأنبياء عليهم السلام قبله، وكذلك ما أخبر به الله من أشراط الساعة، وما أخبر به من عذاب البرزخ وأموره، وما أخبر الله به من البعث والنشور، والجزاء على الأعمال، والجنة والنار، وما يكون في يوم القيامة. كل ذلك داخل في الإيمان بالغيب؛ وما ذلك إلا لأنه غائب عن الأنظار، وإنما يُعتمد فيه على الخبر. والخبر إذا جاء عن الصادق المصدوق وجب قبوله وتقبله، ولو استبعدته العقول وأحاله من أحاله وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة بل والمسلمين

عامة؛ فإن المسلمين الذين صدقوا الرسول يلزمهم أن يصدقوه بما أخبر به ولو لم تدركه عقولهم، أما الذين لا يصدقونه مطلقاً، أو يقبلون بعض ما جاء به فهو لا ييسوا حقاً من أتباعه. فمثلاً الفلاسفة الإلهيون، يكذبون بما أخبر الله به من بدء الخلق، وينكرون أن يكون لهذا الخلق أول، أو يكون له آخر، فينكرون أن آدم خلق من تراب، بل يعتقدون أن هذا الجنس من الناس قديم لم يبدأ، ولم يكن له أول، ولم يزل هكذا دائماً وأبداً، ليس له مبتدأ وليس له نهاية، وينكرون قيام الساعة، وينكرون بعث الأجساد، وينكرون انقطاع هذا الجنس من الناس، ويقولون: هكذا تبقى هذه الدنيا دائمة أرحام تدفع، وأرض تبتلع من غير نهاية، هكذا معتقدتهم. فكذبوا بما أخبر الله به وبما أخبر به رسوله، وما ذاك إلا أنهم لم تصل معرفتهم إلى الإيمان الصحيح، فوقعوا فيما وقعوا فيه من هذا الشك، وهم مثل من قال الله تعالى فيهم أنهم: ﴿فِي رَبِّهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ [التوبة: ٤٥]. هذا الفرق بين المسلمين وبين الفلاسفة، وهم يقرون بالإله، ويقرون بأن هذا الخلق مخلوق وله خالق مدبر، وإن كان اعترافهم بذلك عن طريق العقل لا عن طريق النقل، اعترف بذلك كبيرهم الذي يرجعون إليه والذي يقال له: أرسطو، ويسمى عندهم «المعلم الأول»، وله مؤلفات موجودة مطبوعة، تباع بأغلى الأثمان مشتملة على هذه العقائد السخيفة، وتبعه من المسلمين أكابر الفلاسفة كابن سينا، ومع الأسف لا يزال مقدساً عند كثير من

المنتمين إلى الإسلام، وكذلك الفارابي، وسمي عندهم «المعلم الثاني» وكلهم من غلاة الفلاسفة الذين ينكرون الغيب. وهناك طائفة السمنيةذكروا أنهم ينكرون ما لا يدركون بإحدى الحواس، لا يقرون إلا بما أدركوه بحاسة من الحواس الخمس، وهم الذين ناظروا جهمًا في ربه، حيث لقي طائفة من السمنية، فسألوه: هل لك رب؟ قال: نعم، فقالوا له: هل رأيت ربك؟ قال: لا، قالوا: هل سمعت صوته وكلامه؟ قال: لا، قالوا مسسته بيديك؟ قال: لا، قالوا هل شممت رائحته؟ قال: لا، قالوا: إذن هو معدوم. فبقي متحيرًا، ثم إنه تذكر وقال لأحدهم وهو رئيسهم: هل لك روح؟ أو هل لك عقل؟ فقال: نعم، قال: هل رأيت عقلك أو روحك؟ قال: لا، قال: هل شممته؟ هل مسسته، أو ذقته؟ هل سمعته؟ قال: لا، فقال: إذن ليس لك عقل أو ليس لك روح. فعند ذلك رجعوا إلى أن يقولوا هذا القول المبتدع، فاعترفوا بالرب ولكنهم وصفوه بصفات لا يثبت معها إله معبود أو رب معبود. هذه الطائفة ينكرون ما سوى المحسوسات، لكن طائفة الفلاسفة أخص من هؤلاء؛ فالفلاسفة قسمان: فلاسفة طبعيون؛ وهم الذي ينكرون الخلق والخالق، ويقولون: إن هذه طبيعة، وإن هذا الوجود طبيعة هكذا وجدت ولا يتغير عن الطبيعة. وفلاسفة إسلاميون كابن سينا وابن رشد والفارابي ونحوهم فهؤلاء يقرون بأن هناك إلهًا، ولهذا يسمون الفلاسفة الإلهيون، ولكن معتقدتهم أنهم لا يؤمنون بالغيب.



فالمسلمون والحمد لله يعرفون ما يعتقدونه، ويدينون بأن الخلق له خالق، وأن الخالق أمرهم بالأعمال، وأنه يجازيهم على الأعمال، وإذا لم يجازوا في الدنيا فإنهم سوف يلقون جزاءهم في الآخرة، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. [الجبرين].

والإيمان بالغيب، هو ما غاب عن الناس ولم يشاهدوه من الأمور الماضية والأمر المستقبلية التي لم يشاهدها الناس؛ لأنها قد مضت وانقضت أو لأنها لم تحدث بعد مما صحت به الأخبار فهذا ليس للعقل فيه دخل أبداً وإنما الاعتقاد فيه على النقل، وهو الخبر الصادق عن الله ورسوله فكل ما أخبر الله عنه من الغيوب الماضية والغيوب المستقبلية، وكل ما أخبر عنه رسول الله ﷺ من الغيوب الماضية والغيوب المستقبلية فإنه يجب الإيمان به والتسليم له من غير تدخل بعقولنا وأفهامنا؛ لأن هذا شيء لا تدركه عقولنا ولا أفكارنا، وإنما مبناه على التسليم والتصديق لخبر الله ورسوله والإيمان إنما هو الإيمان بالغيب أما الإيمان بالشيء المشاهد، هذا لا ميزة فيه لأحد ولا يسمى إيماناً، يعني الإنسان لا يؤمن إلا بما يشاهده ويراه؟ هذا ليس إيماناً، ولهذا لا يقبل الإيمان إذا قامت القيامة أو إذا حضر الإنسان أجله وشاهد ما كان يُخبر عنه من الأمور الغائبة عنه، فإذا عاينها وأبصرها لا يقبل إيمانه وقد جاء في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ». أخرجه أحمد (٦١٦٠)، والترمذي (٣٥٣٧). يعني ما لم تبلغ روحه الغرغرة؛ لأنها إذا

بلغت روحه الغرغرة انتهى الإيمان وانتهى العمل، ووقع الإنسان فيما أخبر عنه في الماضي وشاهده عياناً. ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢] هذا خطاب للإنسان أنه عند نزع روحه يشاهد ما كان يُخبر عنه في حياته، فحينئذ لا ينفعه إيمان، كذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨] وهذا إذا طلعت الشمس من مغربها حينئذ لا يقبل الإيمان ممن آمنوا حينئذ ولا تقبل التوبة ممن تاب؛ لأن هذا أصبح حساً ومشاهدة لا غائباً، ولهذا يقول جل وعلا: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس: ٣٩]، ويقول جل وعلا في أول سورة البقرة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٢-٣] فأول صفات المتقين أنهم يؤمنون بالغيب يعني بما غاب عنهم ولم يشاهدوه، ولكن اعتمدوا فيه على خبر الصادق فآمنوا به كأنهم يشاهدونه عياناً؛ لأنهم يصدقون بأخبار الله وأخبار رسوله، فالأمور الغائبة والمستقبل لا يُعتمد فيها على العقول ولا على الأفكار، وإنما يُعتمد فيها على الأخبار الصحيحة الصادرة عن الله جل وعلا عالم الغيب والشهادة أو الصادرة عن نبيه الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، ويدخل في هذا

الباب الكثير من الأخبار الماضية كأخبار الأمم، خبر آدم والملائكة، وخبر الأمم السابقة قوم نوح وعاد وthumb وقوم إبراهيم وأصحاب مدين، وغيرهم من الأمم، هذا كله أخبر الله عنه فيجب الإيمان به وهو غيب ماض. وكذلك الغيوب المستقبلية مثل أشراط الساعة وما يكون قبل قيام الساعة وما يكون في آخر الزمان، وكذلك الإيمان بعذاب القبر ونعيمة، وما أخبر عنه من ذلك، كذلك الإيمان باليوم الآخر وما يكون فيه، والإيمان بالبعث والنشور والإيمان بالجنة والنار كل ذلك داخل في الإيمان بالغيب بل الإيمان بالله جل وعلا داخل في الإيمان بالغيب لأننا لم نر الله جل وعلا وإنما آمنّا به اعتماداً على آياته الكونية وآياته القرآنية وأخبار رسله عليهم الصلاة والسلام. نحن نؤمن بالله وأسمائه وصفاته ووجوب عبادته اعتماداً على الأخبار الصادقة والآيات البينة والبراهين الساطعة أمام أعيننا مما نشاهد من خلق الله وملكوت الله سبحانه وتعالى، وأن هذا الكون لا يمكن أن يكون أوجد نفسه أو أن يكون أحد أوجده غير الله سبحانه وتعالى، ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ ۝ أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ۝﴾ [الطور: ٣٥-٣٦] من هو الذي ادعى أنه خلق ذرة أو خلق حبة أو خلق شعيرة أو خلق شيئاً من السماوات والأرض؟ ما أحد ادعى هذا من الكفار مع شدة كفرهم وعنادهم لا يستطيعون أن يدعوا أنهم خلقوا شيئاً ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ

فِي السَّمَوَاتِ أَمْ ءَاتَيْنَهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّنْهُ ﴿٤٠﴾ [فاطر: ٤٠] فالله جل وعلا يتحداهم، فيقول هؤلاء الذين تعبدونهم من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض، ما أحد ادعى أن معبوده خلق شيئاً؛ لأنه لا يمكنه هذا أبداً، والله أخبر أنه خلق السماوات والأرض، وأنه خلق الجن والإنس، وأنه خلق وأنه يخلق ولا أحد يعترض على الله سبحانه وتعالى، إذن لا أحد يقدر على ذلك، لا أحد يقدر أن يعترض على الله جل وعلا فيقول: لا هذا الشيء خلقه فلان وهذا الشيء خلقه فلان، لا أحد يدعيه ولا يستطيعون هذا، والله يتحداهم يقول: أبرزوا براهينكم على أن أحداً يخلق غير الله سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَبَّهُ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ اللَّهُ خَلِيقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الرعد: ١٦] أخبر سبحانه أنه خلق ويخلق ولا أحد يعترض لا أحد يقدر على هذا بل العقول استسلمت لهذا، ولا أحد ادعى أن أحداً يخلق مع الله سبحانه وتعالى، فلذلك الله جل وعلا هو الخالق وحده سبحانه وتعالى، وهو الخالق جل وعلا هذا بتسليم العالم كله كفارهم ومؤمنهم أن الله هو الخالق سبحانه وتعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، يعترفون بهذا أن الخالق الله سبحانه وتعالى وإذا كان له الخلق فله الأمر، هو الذي يأمر وينهى ويشرع: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ

وَأَلَّا مَرُّ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿[الأعراف: ٥٤]﴾ فالحاصل أن هذه الغيوب لا تدخلها العقول والأفهام، ولا أحد يتدخل فيها بنفي أو إثبات إلا بناء على ما جاء عن الله ورسوله عليهم الصلاة والسلام.

(وَيَجِبُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ) وأما الإيمان ببعضه والكفر ببعضه فهذا كفر بالجميع، فنحن نؤمن بكل ما أخبر به ما تتصوره عقولنا وما لا تتصوره عقولنا، ليس: لعقولنا دخل في هذا؛ لأنها عاجزة ولا تحيط بالأشياء، لا يحيط بالأشياء إلا الله جل وعلا. (وَصَحَّ بِهِ النَّقْلُ عَنْهُ ﷺ) فما دام صح السند فإنه يجب الإيمان بالحديث، ما دام صح سنده، وهو يخبرنا عن أمور غائبة فإنه يجب علينا التصديق والإيمان أما ما لم يصح سنده فنحن غير مطالبين بالإيمان به، فلا بد أن يصح السند عند أئمة أهل الحديث، فإذا صح فلا كلام لأحد.

(فِيمَا شَاهَدَنَاهُ أَوْ غَابَ عَنَّا. نَعْلَمُ أَنَّهُ صِدْقٌ وَحَقٌّ، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا عَقَلْنَاهُ أَوْ جَهَلْنَاهُ وَلَمْ نَطَّلِعْ عَلَى حَقِيقَةِ مَعْنَاهُ) يعني لا فرق بين ما نشاهده وما لم نشاهده، يجب أن نؤمن بالجميع كأنك تشاهد الغائب؛ لأنه أخبرك عنه الصادق المصدوق الذي لا ينطق عن الهوى الله، فهو مثل الذي تشاهده سواء بسواء، وسواء في ذلك ما تصوره عقولنا وما لم تتصوره عقولنا العقل ليس لها دخل في هذا، أمور الغيب لا تتصورها العقول. مثلاً عذاب القبر وأنه روضة من رياض الجنة أو حفرة من

حفر النار، لا تتصور هذا عقول البشر، ولهذا يقول بعضهم: يصير الميت تراباً ولو حفرنا القبر ما وجدنا عنده ناراً ولا وجدنا عنده جنة. نقول: هذا ليس من العالم المشاهد عالم الدنيا، هذا من عالم الآخرة الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى وأنت لا تحس به، وليس من لازم صحة الشيء ووقوعه أنك تشاهده، هناك أشياء موجودة وأنت لا تراها ولا تشاهدها وهي موجودة وأنت لا تدركها أبداً.

مثلاً - مما يقرب هذا - ينام اثنان بعضهم إلى جانب بعض هذا ينام نوماً هادئاً ومريحاً ولذيذاً، وهذا ينام نوماً مقلقاً ومزعجاً مليئاً بالأحلام المزعجة والمنغصات في نومه وهذا إلى جانب هذا، ولا هذا يحس بهذا ولا هذا يحس بهذا، فإذا كان هذا في أمور الدنيا فكيف بأمور الآخرة التي لا يعلمها إلا الله، كذلك الأموات منهم من هو في نعيم ومنهم من هو في عذاب وإن كان بعضهم إلى جانب بعض، فلا هذا يحس بنعيم هذا ولا هذا يحس بعذاب هذا، كل يتعلق به حكمه. هذه قدرة الله جل وعلا التي لا يعجزها شيء، والله حجب عنا أمور الآخرة؛ وعذاب القبر من أمور الآخرة، وإنما نحن نؤمن به بناء على خبر الرسول ﷺ فنؤمن أن الميت يعذب أو ينعم وإن كنا لا نحس بهذا ولا نراه وفي حجه عنا رحمة بنا، يقول ﷺ: «لَوْ لَا أَنْ لَا تَدَافِنُوا لَسَأَلْتُ اللَّهَ أَنْ يُسَمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ أَهْلِ الْقُبُورِ مَا أَسْمَعَنِي». أخرجه مسلم (٢٨٦٨) مختصراً. فالله جل وعلا حجب هذا عنا رحمة بنا. فالميت يُضرب في قبره فيصيح صيحة يسمعه كل شيء إلا الثقلين ولو سمعها الإنسان

لصعق يعني لمات، فمن رحمة الله أن لا نسمعه ولا نراه فأمر الآخرة لا تقاس بأمر الدنيا، وأول أمور الآخرة عذاب القبر فهو أول منزل من منازل الآخرة، وما يجري فيه فهو من عالم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى. [الفوزان].

والسمعيات أي: ما سمع من الوحي في كتاب الله أو ما صح عن رسول الله ﷺ، والغيب لأنها غائبة عن مدركات العقل وكل هذه الأمور تضبط بالضوابط التالية: أولاً: (يَجِبُ الْإِيمَانُ بِكُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَصَحَّ بِهِ النَّقْلُ عَنْهُ ﷺ) سواء في القرآن أو في صحيح السنة.

ثانياً: أن هذه الأمور يجب الإيمان بها سواء (فِيمَا شَاهَدْنَاهُ أَوْ غَابَ عَنَّا). فما شاهدناه هو كالأمور التي تحققت بعد موت النبي ﷺ، فقد جاء عن النبي ﷺ وجاء أيضاً في القرآن أمور كثيرة شاهدناها فيما بعد في الواقع، سواء كانت من أشراط الساعة أو مما أخبر الله به من الأمور الغيبية التي تحقق أكثرها.

وما غاب عنا هو كالأمور التي لم تحدث بعد من أشراط الساعة ونحوها، أو من الأمور التي تتعلق باليوم الآخر، والتي لا يمكن لأحد أن يطلع عليها إلا إذا قامت قيامته الصغرى، أو قامت القيامة الكبرى للجميع ومما أخبر به النبي ﷺ خبره بفتح فارس والروم، وخبره بأنها ستخرج نار وهي نار الحرة التي أحرقت ما كان شرق المدينة، وخبره عن المتنبئين الكذابين حيث ذكر بعضهم بأسمائهم وبعضهم بأوصافهم إلى آخره.

ثالثا: (نَعْلَمُ أَنَّهُ صِدْقٌ وَحَقٌّ) معنى (حَقٌّ) أنه سيحدث وسيكون على ما أخبر به النبي ﷺ، فليس خبر الله عز وجل وخبر النبي ﷺ عن الأمور الغيبية مجرد توهمات أو تخيلات أو أمثال تضرب إنما هي حق وصدق لا بد أن تكون وأن تقع، سواء أدركت هذا عقولنا أو لم تدركه.

رابعا: أنه لا بد من الإيمان بهذه الأمور (سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا عَقَلْنَاهُ أَوْ جَهِلْنَاهُ). (مَا عَقَلْنَاهُ) أي: ما فهمناه، وأدركته عقولنا بأي نوع من أنواع الإدراك، كالتسليم الفطري والبدهيّات العقلية، التي يسلم بها العقل السليم، فمثلا البعث تعقله عقول أكثر الناس الذين هم على الفطرة السليمة جملة لا تفصيلا فالعقول السليمة والفطر المستقيمة تدرك ضرورة البعث حتى لو لم تعرف تفاصيله، فكل عاقل ينظر إلى هذه الحياة الدنيا وما فيها من مصائب وابتلاء، وما فيها من أحوال الناس، وتفاوت هذه الأحوال من تفاضل بعضهم البعض وما يحدث بينهم من تظالم، وما يحدث بينهم من فروق في الحظوظ وفي الأعمار والأرزاق والأقدار، وأن بعضهم يموت في هذه الدنيا ولم يستكمل نصيبه وقد يموت مظلوما، وآخر قد استكمل نصيبه وهو يموت ظالما، فكل عقل يدرك أنه لا بد من حياة أخرى يكون فيها مقتضى العدل والمساواة بين الخلق، فهذا مما عقلناه، أي: فهمته العقول. أو يفهم أنه يمكن أن يكون حسب مدارك العقول، فإن العقول تتفاوت، فبعض المسائل الغيبية إذا وردت على بعض الناس قالوا: هذا ممكن أن يكون، وإذا



وردت على ناس آخرين قالوا: هذا أمر لا يدركه عقل. إذن من أدرك أو استطاع أن يسلم بمبدأ هذا الذي ورد، أو من لم يستطع كلهم يجب أن يكونوا على مستوى واحد من الإيمان، وهو التسليم بأن ذلك حق وصدق سواء فهمناه (أو جهلناه) وغالب أمور الغيب مما هو مجهول، والذي يعقل منها يعقل إجمالاً لا تفصيلاً، ولو عقلت تفصيلاً ما كانت من أمور الغيب، لا سيما الكيفيات فإنها لا يمكن أن تعقل، إنما تعقل بمعنى أن يدرك العاقل بأنها يمكن أن تكون بمقتضى حكمة الله عز وجل وقدرته.

(وَلَمْ نَطْلِعْ عَلَى حَقِيقَةٍ مَعْنَاهُ) يعني على الكيفية، ذلك أن الحقيقة على نوعين: حقيقة بمعنى ثبوت الشيء والإقرار به، فهذا يجب أن يؤمن به كل مسلم، وكل ما ورد من الغيبات فله حقيقة، ويجب أن نجزم أن له حقيقة وليس تخيلاً أو أمثالا تضرب، أو توهمات أو ألغاز، إنما هي حقائق، فهذا الجانب من الحقيقة يجب أن نؤمن به. وجانب آخر من الحقيقة وهو الكيفية، فهذا مما لا تدركه العقول، إذن بعض أهل العلم ينفي الحقيقة ويقصد به نفي الكيفية، وبعضهم يثبت الحقيقة ويقصد به الإيمان بأصل الشيء، وأنه على معنى صحيح على مراد الله عز وجل، وأن الله عز وجل ما أخبرنا بأمر إلا وهو حق، وليس مجرد خيالات ولا ألغاز ولا تصورات وهمية كما يظن كثير من الفلاسفة والعقلانيين. [العقل].

مِثْلُ حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ، وَكَانَ يَقْظُهُ لَا مَنَامًا، فَإِنْ قُرِيشًا أَنْكَرَتْهُ وَأَكْبَرَتْهُ، وَلَمْ تَكُنْ تُنْكِرُ الْمَنَامَاتِ. وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا جَاءَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ لَطَمَهُ فَفَقَأَ عَيْنَهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ تَعَالَى فَرَدَّ عَلَيْهِ عَيْنَهُ.

معنى الإسراء والمعراج: الإسراء لغة: السير بالشخص ليلاً. وشرعاً: سير جبريل بالنبي ﷺ من مكة إلى بيت المقدس ليلاً. ويدل على ذلك: قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ وَمِنْ ءَايَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١].

والمعراج لغة: الآلة التي يُعْرَجُ بها، وهي المصعد. وشرعاً: عُرُوجُ النبي ﷺ من الأرض إلى السماء، والله أعلم بكيفية الآلة التي عرجت به. ويدل على ذلك: قوله تعالى من أول سورة النجم: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾، إلى قوله: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَىٰ ۝١٨﴾ [النجم: ١٨].

والإسراء والمعراج ثابت بالكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ وَمِنْ ءَايَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، والأقصى يعني: الأبعد، سمي بذلك؛ قيل: لبُعده عن مكة. ومن السنة: الأحاديث كثيرة؛

منها: حديث مالك بن صعصعة في الصحيحين، وأيضاً حديث أنس، وحديث أبي ذر، وحديث ابن عباس رضي الله عنهما وكلها في الصحيحين، وورد في أحاديث أخرى في غير الصحيحين، حتى ذكر القاسمي أن حادثة الإسراء والمعراج رواها عشرون صحابياً. وأجمع السلف رحمهم الله على أنه صلى الله عليه وسلم أُسْرِيَ وعُرجَ به.

وقصة الإسراء والمعراج باختصار: أن النبي صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بدابة يُقال لها: البراق، وصفها النبي صلى الله عليه وسلم بأنها دون البغل وفوق الحمار، فأسري به من مكة إلى بيت المقدس، ثم ربط دابته هناك بالحلقة التي يربط بها الأنبياء، ثم دخل المسجد فصلى فيه ركعتين ثم خرج، فجاءه جبريل عليه السلام ثم بدأت رحلة المعراج، فعرج به إلى السماء، فوجد في السماء الأولى آدم عليه السلام وفي السماء الثانية عيسى ويحيى عليهما السلام وفي السماء الثالثة يوسف عليه السلام وفي السماء الرابعة إدريس عليه السلام وفي السماء الخامسة هارون عليه السلام وفي السماء السادسة موسى عليه السلام وفي السماء السابعة إبراهيم عليه السلام مُسْنِداً ظهره إلى البيت المعمور، كل نبي من الأنبياء يسلم عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهو يُرَحِّبُ بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم رفع للنبي البيت المعمور، وسأل جبريل عنه فأخبره جبريل: أن البيت المعمور يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك إذا خرجوا لم يعودوا مرة أخرى، ورفعت له سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى، ووصفها النبي صلى الله عليه وسلم وما فيها من أنهار، وعُرِضَ على النبي

ﷺ ثلاثة أقداح، قَدَحٌ فيه لبن، وقَدَحٌ فيه عسل، وقَدَحٌ فيه خمرٌ، فأخذ الذي فيه اللبن فشرب؛ فقليل له: أصبت الفطرة، ودنا الجبارُ جل وعلا ففَرَضَ عليه وعلى أمته خمسين صلاة، ثم نزل إلى موسى، وأمره موسى أن يرجع ويسأل الله جل وعلا التخفيف، فسأل الله ذلك؛ فجعلها الله أربعين، فجعل النبي ﷺ يتردد بين موسى وبين الله جل وعلا وفي كل مرة يأمره موسى أن يسأله التخفيف؛ فجعلها الله أربعين، ثم ثلاثين، ثم عشرين، ثم عشرًا، ثم خمسًا، فقال الله عز وجل: «إني أَمْضِيْتُ فريضتي، وخَفَفْتُ عن عبادي، وَأَجْزِي الحسنة عشرًا»؛ أي: إن خمس صلوات بخمسين صلاة، وهذا من فضله جل وعلا ثم أَهْبَطَ ﷺ وَرَجَعَ من ليلته إلى المسجد الحرام، وكل ما تقدّم ذكره هو في الصحيحين. أخرجه البخاري (٣٢٠٧)، ومسلم (١٦٤).

مكان الإسراء والمعراج ووقته: مكانه: بالاتفاق أن الإسراء كان من مكة إلى بيت المقدس، وبالاتفاق أن المعراج كان من بيت المقدس. ويدل على ذلك: قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وحديث مالك بن صعصعة، وأيضًا أنس بن مالك في الصحيحين: يدلان على أن المعراج كان من بيت المقدس.

وأما وقته: لم يثبت دليلٌ صريحٌ صحيحٌ في تحديد تاريخ الإسراء والمعراج، والذي يُعرف من كتب السيرة أنَّ الإسراء والمعراج كانت بعد عام الحزن، الذي تُوفي فيه عمُّ النبي ﷺ أبو طالب، وزوجة النبي ﷺ خديجة، وفيه طرد النبي ﷺ من الطائف، وليس في معرفة تاريخ الإسراء والمعراج كبيرُ فائدة؛ لأنه لا يترتب عليه حكمٌ شرعي، والأقوال في تحديدها كثيرة، وليس هناك نصٌّ صحيح صريح؛ فقليل: قبل البعثة، وقيل: بعد الهجرة، وقيل: قبل الهجرة بخمس، وقيل: بست، وقيل: بسنة وشهرين، حتى بلغت أكثر من عشرة أقوال.

والإسراء والمعراج كان بروحه ﷺ وبدنه، وكان يقظةً مرّةً واحدةً لا منامًا. وهذا قولُ جمهور العلماء: أنه كان بروحه وجسده يقظةً لا منامًا مرةً واحدة. ويدل عليه: أن لفظ (عبد) يصدق على الجسد والروح، والله عز وجل يقول: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾، وأيضًا لو كان بروحه فقط، لم يستعبده كفارُ قريش ويُنكروه ويستهنؤوا بالنبي ﷺ لأنه يكون كالرؤى المنامية، ولكنها معجزة جعلها الله لنبيه. وقيل: الإسراء كان منامًا، وقيل: كان بروحه دون جسده، وقيل: كان الإسراء مرارًا: مرةً بروحه، ومرةً بجسده، ومرةً يقظةً، ومرةً منامًا، والصواب كما تقدّم، وهو قولُ الجمهور والله أعلم. قال ابن حجر: «والى هذا - يعني: الإسراء والمعراج بالروح والجسد - ذهب جمهورُ الأمة

من العلماء؛ المحدثين، والفقهاء، والمتكلمين، وتَوَارَدَتْ عليه الأخبار الصحيحة، ولا ينبغي العدول عن ذلك<sup>(١)</sup>. وإلى هذا ذهب ابن القيم في زاد المعاد، ونصر القول بأنه عُرِجَ به بجسده وروحه<sup>(٢)</sup>.

والاحتفال بليلة الإسراء والمعراج بدعة: وذلك فعل بعض الجهال حيث يتعبدون بالاحتفال بليلة سبع وعشرين من شهر رجب؛ زاعمين أنها هي ليلة الإسراء، والاحتفال بتلك الليلة لم يفعله النبي ﷺ ولا الصحابة ولا التابعون، فضلاً على أنه لا يُعرف تحديد هذه الليلة؛ إذ لم يأت دليلٌ صريحٌ صحيحٌ في تحديدها كما تقدّم بيانه، وهؤلاء يحتفلون بهذه الليلة، فيجتمعون في المساجد، ويأتي القارئ فيقرأ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾، وكذلك الإذاعات وبعض القنوات تستفتح ذلك اليوم بسورة الإسراء، والمذهب الحقُّ وسط بين هؤلاء الذين أفرطوا وغالوا فاحتفلوا في تلك الليلة، ومنهم من يجعلها سنةً أو عيداً؛ فابتدع، وبين كفار قريش الذين فرطوا وكذبوا بالإسراء والمعراج، وعلى المؤمن كما ذكر المصنف أن يقول: آمناً وصدقنا بما جاء به نبينا ﷺ وثبت في صحيح الأخبار، ومنها حادثة الإسراء والمعراج. [الفريح].

(١) فتح الباري (٧/ ١٣٦).

(٢) انظر: زاد المعاد (٣/ ٢٤٤).

والإسراء والمعراج هو من جملة أمور الغيب العظيمة التي جاءت بشيء غريب على مقاييس العباد الدنيوية وعلى ما اعتادوه، وذلك أن النبي أتاه جبريل ومعه دابة تسمى البراق، فأسري به ﷺ من مكة إلى بيت المقدس، فوصل عليه الصلاة والسلام إلى المسجد الأقصى فربط هذه الدابة بحلقة الباب وهي الحلقة التي ربط بها الأنبياء قبله عليهم الصلاة والسلام، ثم صلى بالأنبياء، ثم جيء بالمعراج والمعراج آلة العروج، أي: آلة الصعود، وكيفية ذلك الله أعلم بها. فعُرج به عليه الصلاة والسلام مع جبريل إلى السماء فكان في كل سماء يستفتح جبريل فيفتح له، ولقي النبي ﷺ في السموات بعض الأنبياء، وكل سلم عليه ورحب به وشهد بنبوته عليه الصلاة والسلام. ثم عُرج به إلى مرتبة أعلى فوصل إلى سدرة المنتهى وغشيتها ألوان لا يدري ما هي عليه الصلاة والسلام، أشياء عجيبة جدا، ومثل له أيضا البيت المعمور. ثم عرج به إلى مقام أعلى حتى سمع صريف الأقلام، ثم كلمه الله عز وجل وفرض عليه الصلوات التي فرضها على عباده وكانت خمسين. ثم بعد ذلك تراد بين ربه وبين موسى عليه الصلاة والسلام يطلبه أن يُنقص من ذلك حتى وصلت إلى خمس. وأيضًا دخل عليه الصلاة والسلام الجنة، وأخبر بما رأى عليه الصلاة والسلام، ومن ذلك أخبر بما رأى من نهر الكوثر وما عليه من صباب اللؤلؤ واطلع على النار فرأى أكثر أهلها النساء. ثم إن كل ذلك كان في ليلة

واحدة فإن النبي ﷺ عاد من رحلته وأصبح بمكة، ثم إنه أخبر بذلك قريشا فكذبوه واستعظموا ذلك واستهزؤوا به، وصدقه في هذا أبو بكر الصديق؛ فاستحق أن يكون صديق الأمة ﷺ، هذا مجمل ما يتعلق بالإسراء والمعراج وأحاديث ذلك متكاثرة جاءت عن جملة من الصحابة وخرجت في الصحيحين وفي غيرهما وقد ألف جماعة من أهل العلم في جمع روايات الإسراء والمعراج وما يتعلق بذلك، الخلاصة أن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن هذا حق وصدق ويؤمنون به، وأن هذه المسافة التي تكون بين مكة وبيت المقدس قطعت في ليلة واحدة، وصلى بالأنبياء عليه الصلاة والسلام، ثم عرج به إلى السماء السابعة ومعلوم أن بين كل سماء وأخرى خمسمائة سنة. وسمك كل سماء كذلك؛ بل عرج به إلى مستو أعلى من ذلك، ثم هبط إلى الأرض وكل ذلك كان في ليلة واحدة. هذا لو قدر بالمقاييس الدنيوية فإنه يكون غير مقبول، لكن أهل السنة والجماعة لإيمانهم بالغيب وتصديقهم بما أخبر به، بل بما أخبر به الله عز وجل به في كتابه: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: ١]، كل هذا يؤمن به أهل السنة والجماعة ويعتقدون أن الله على كل شيء قدير، فالله عز وجل لا يعجزه شيء، وليس هذا بذاك الأمر التي تحيله العقول؛ بل أهل السنة والجماعة يعتقدون بذلك ويعتقدون أن الملائكة تنزل من



السماء وجبريل عليه الصلاة والسلام في اللحظة الواحدة ينزل من السماء السابعة إلى الأرض ويصعد ويهبط لو شاء مرة أخرى، وهكذا ولا إشكال في ذلك، يتنزل بأمر الله عز وجل متى شاء الله ولا إشكال في ذلك ولا ريب. [سندي].

وقصة الإسراء والمعراج من الإيمان بالغيب، قال تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] في ليلة واحدة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، مسجد إيليا قال تعالى: ﴿لَثَرِيَهُو مِنْ عَائِيَّتِنَا﴾. أجمال الإسراء في هذه الآية، وكلمة بعده تدل على أنه أسري له بجسده وروحه، فهي تصدق على الجسد والروح، وتدل على أنه يقظة لا مناما، وذلك لأن قريشاً أنكروا الإسراء؛ لما قال لهم: إنه أسري بي إلى بيت المقدس ثم رجعت استعظموا ذلك حتى جاءوا إلى أبي بكر وقالوا: إن صاحبك يزعم كذا وكذا؟ فقال: قد صدق. قالوا: كيف تصدقه؟ قال: أصدقه بما هو أبلغ من ذلك في خبر السماء؛ ومن ثم سمي بالصديق. أما الذين إيمانهم ضعيف فقد ارتد بعضهم عندما سمعوا بقصة الإسراء واستبعدوا ذلك، فقريش تقول: كنا نشد الرحال شهراً ذهاباً وشهراً إياباً، فكيف قطعت أنت في ليلة واحدة؟! وهذا ليس ببعيد، فقد ذكر في الحديث؛ أنه أسري به على دابة يقال لها: «البراق» وأنها تضع حافرهما عند منتهى طرفها يعني من سرعة سيرها فلا يستبعد ذلك، وقد وجد في هذه الأزمنة الطائرات التي تقطع هذه المسافة في

زمن قليل، فلا يستبعد أن الله تعالى سخر له هذا البراق الذي قطع هذه المسافة في زمن يسير فالحديث معروف وقصة الإسراء التي في الصحيحين وفي غيرهما مشتهرة، وأنه أتاه الملك، وأنه أركبه على البراق، وخرج من المسجد الحرام، ووصل إلى مسجد إيليا - المسجد الأقصى - وأنه وجد الأنبياء وأنه أمهم ثم بعد ذلك عرج به إلى السماء. أخرجه البخاري (٣٤٩)، ومسلم (٢٥٩). والمعراج أشير إليه بأول سورة النجم، فإن الله تعالى ذكر فيها الإشارة إلى المعراج في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۖ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ۚ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ۖ﴾ [النجم: ١٣-١٥] أنه عرج به إلى سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وأنه رأى من آيات ربه الكبرى، وأن الله أراه وأطلععه على تلك الآيات، وهذا ما أشير إليه في الأحاديث. وبكل حال نصدق بالإسراء ولو استبعده من استبعده، فإنه ليس ببعيد، وليس بمستغرب على قدرة الله فالله على كل شيء قدير، وكما قال أبو بكر: «إني أصدقه في أعجب من ذلك في خبر السماء»، إذا كان الملك ينزل إليه في لحظات، ويقطع هذه المسافة فلا غرابة أن يعرج به وينزل في جزء من الليلة لا غرابة في ذلك، فعلى كل حال هذا مما يؤمن به أهل السنة والجماعة، ونعتقد كذلك أنه كان يقظة لا مناما؛ لأن الإنسان يرى في نومه أنه قطع المسافات، وأنه ذهب إلى كذا، وأنه رجع إلى كذا، وهو لم يزل على فراشه، ولا يستغرب ذلك، فلو كان منامًا لما أنكرته قريش وأكبرته ولما صار فيه معجزة أو غرابة.

بقي إشكال وهو: أنه ورد في بعض روايات الإسراء أن الرسول قال: «ثم استيقظت» وفي بعض الآثار أنه كان مناما، وقد أجاب العلماء عن ذلك بأنه لا يبعد؛ لأن الرسول كان يرى الرؤيا ثم تقع مثل فلق الصبح فقد يكون الرسول ﷺ رأى الإسراء والمعراج، ثم بعد ذلك وقعت حقيقة، فما أخبر به الرسول ﷺ المشركين إنما هو إخبار عن الإسراء بروحه وجسده يقظة وليس مناما، ولو لم يكن كذلك لم يكن معجزة ولا أنكرته قریش. [المحمود].

(وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا جَاءَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ لَطَمَهُ فَفَقَأَ عَيْنَهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ تَعَالَى فَرَدَّ عَلَيْهِ عَيْنَهُ) المقصود من إيراد المصنّف لهذا الخبر: أنه خبرٌ من الأخبار الغيبية، التي أخبر بها النبي ﷺ وصحّ بها النقل؛ فعلى العبد أن يؤمن بما جاء بهذا الخبر، ولا يقول: كيف يلطم موسى مَلَكُ الموت، وكيف يفقأ عينه؟ وهل عرفه؟ وإلى غير ذلك من الأسئلة التي أرادوا بها الإنكار والتكذيب، بل على المؤمن التسليم والتصديق، وما دام أنه صحّ الخبر عن رسول الله ﷺ فلا بُدَّ من الإيمان به، ولا يشابه المبتدعة من العقلانيين والفلاسفة وغيرهم من المعتزلة الذين أنكروا هذا الحديث، وحكّموا عقولهم؛ لأنهم يُنكرون الأمور الغيبية. ويدل على هذا الخبر: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أُرْسِلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى، فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ فَفَقَأَ عَيْنَهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: أُرْسَلْتَنِي إِلَى

عَبْدٌ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ، قَالَ: فَرَدَّ اللَّهُ عَيْنَهُ، فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَيْهِ فَقُلْ لَهُ: يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَتْنِ ثَوْرٍ فَلَهُ مَا غَطَّتْ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةً، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، ثُمَّ مَهْ؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ، قَالَ: فَالآنَ، فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِيَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَّةً بِحَجَرٍ». أخرج البخاري (١٣٣٩)، ومسلم (٢٣٧٢). قال ابن حجر: «قال ابن خزيمة: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث، وقالوا: إن كان موسى عرفه، فقد استخفَّ به، وإن كان لم يعرفه، فكيف لم يقتصر له من فقاً عينه؟ والجواب: أن الله لم يبعث ملك الموت لموسى، وهو يريد قبض روحه حينئذٍ، وإنما بعثه إليه اختباراً، وإنما لطم موسى مَلَكَ الموت؛ لأنه رأى آدمياً دخل داره بغير إذنه، ولم يعلم أنه ملك الموت، وقد أباح الشارع فقاً عين الناظر في دار المسلم بغير إذنٍ، وقد جاءت الملائكة إلى إبراهيم وإلى لوطٍ في صورة آدميين، فلم يعرفاهم ابتداءً، ولو عَرَفَهُم إبراهيم، لَمَّا قَدَّمَ لَهُم المأكول، ولو عرفهم لوط لما خاف عليهم من قومه»<sup>(١)</sup>. [الفريخ].

وهذا حديث صحيح فلا مطعن فيه، وقد استبعده من استبعده كبعض الفلاسفة وبعض المعتزلة، وقالوا هذا خبر آحاد ولو كان صحيحاً فلا نقبله، وقالوا: أولاً: إن الملك ليس من جنس البشر، فكيف مع ذلك تفقاً عينه؟ وثانياً: إن الملائكة أرواح فكيف يتصور أنهم مثل الآدمي؟ وأيضاً: فإن موسى نبي من أشرف الأنبياء

(١) فتح الباري (٦/ ٥١٠).

ومن أولي العزم، فكيف يجروء على ملك الموت ويلطمه بهذه اللطمة إلى أن يفقأ عينه؟ إلى آخر ذلك من الاعتراضات. قال أحمد شاكر في تعليقه على المسند وغيره: إن موسى رآه داخلًا بيته بدون إذنه في صورة إنسان، فعند ذلك لطمه ظنًا منه أنه متلصص، أو أنه داخل لينظر ويتطلع على داخل بيته، وهذا جائز في شرعنا، قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنِ اطَّلَعَ عَلَى قَوْمٍ فِي بَيْتِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، فَقَدْ حَلَّ لَهُمْ أَنْ يَفْقَوْا عَيْنَهُ». أخرجه مسلم (٢١٥٨). وثبت أن رجلاً اطلع في جحر في باب رسول الله ﷺ، ومع الرسول ﷺ مدرى يحك به رأسه، فلما رآه رسول الله ﷺ قال: «لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُنِي لَطَعَنْتُ بِهِ فِي عَيْنِكَ» الحديث. أخرجه البخاري (٥٩٢٤). فيقول: إن هذا الملك تصور بصورة إنسان ودخل على موسى فظنه موسى من المتلصصين، فعند ذلك فقأ عينه، ولا غرابة في أن موسى غضب لما أخبره بأنه جاء ليقبض روحه فلطمه ففقأ عينه، فرد الله تعالى عين ملك الموت عليه... إلى تمام الحديث، فبكل حال نصدق بهذا ولا غرابة في ذلك. [الجبرين].

وهنا قاعدة لا بد للمسلم أيا كان مقامه أن يتفطن لها، وهي: أن العقل لا يعارض النقل، وأما الشبهات التي أثرت على الإسلام عند الماديين أو الشيوعيين أو بعض المنتسبين للإسلام ممن أبطلوا بعض الحقائق الشرعية باسم العقل أو ما إلى ذلك، فإنه ليس هناك تعارض في مسألة واحدة بين العقل والنقل، ولكن يفرق بين ما يسمى

بالضرورة العقلية والضرورة الحسية المعينة، فالضرورة العقلية لا تخالف النقل، لكن الحس المعين قد يقع، ولكن هذا الحس ليس محكما ولا معتبرا. مثال ذلك: لو قال قائل: كيف يعذب الإنسان أو ينعم في قبره مع أنه مطمور في هذا التراب، فهذا مما يخالف العقل؟ نقول: الصحيح أنه لا يخالف العقل، لكنه يخالف الإدراك الحسي، والإدراك الحسي ليس معتبرا، ولا تقاس به النصوص، وإلا لما أمكن الإيمان بحقائق الأسماء والصفات وغير ذلك؛ لأن الكيف مجهول كما قال السلف. كذلك النائم يرى في منامه نعيما ويتنعم به، مع أن من يشاهده لا يشاهده أنه تأثر بشيء، وقد يرى هو نفسه في ليلة أخرى أنه يعذب ويتألم بهذا العذاب، وربما قام كربه النفس، متأثر بما مسه من النصب أو العذاب أو ما إلى ذلك في منامه، وهذه أمور مشاهدة عند جملة من بني آدم، فهذا دليل عقلي على إمكان ما يقع في القبر من النعيم والعذاب. ولو أن إنسانا غمر في الماء ساعة فإنه يموت؛ لأنه لم يستطع التنفس، لكن حيوانات البحر إذا أخرجت من الماء ماتت؛ لأنها لم تستطع التنفس. إن وجود هذا التعاكس يبين أنه ليس هناك ضرورات حسية مطردة، بل إنها إذا انتقلت إلى عالم حس آخر تغيرت، أما الضرورة العقلية فهي ثابتة، وهي لذلك لا تخالف النقل. [الغفص].

وَمِنْ ذَلِكَ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ، مِثْلُ: خُرُوجِ الدَّجَالِ. وَنُزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ فَيَقْتُلُهُ.  
وَخُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ. وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا. وَخُرُوجِ الدَّابَّةِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ  
مِمَّا صَحَّ بِهِ النُّقْلُ.

الأشراط جمع «شَرَط» وهي العلامات التي جعلها الله عز وجل سابقة لقيام الساعة كما قال جل وعلا: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]. وهذه العلامات جعلها الله مقدمات ومحذرات ومنذرات للناس حتى يتنبه الغافل ويستعد للقاء الله. وهذه العلامات دأب أكثر أهل العلم على تقسيمها إلى قسمين: علامات كبرى، وعلامات صغرى، وإن لم يكن هذا التقسيم قد جاء في سنة النبي ﷺ، واختلفوا في ضبط العلامة الكبيرة من العلامة الصغيرة وأحسن ما يمكن أن يقال في هذا: إن العلامات العشر الواردة في حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ فيما خرجه مسلم هي العلامات الكبرى، وما عداها علامات صغرى، وذلك أنها علامات كبرى لا نظير لها، ففيها من العظم والعجب شيء عظيم. والأمر الثاني: أنها علامات متتابعة كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «الآيَاتُ خَرَزَاتٌ مَنْظُومَاتٌ فِي سِلْكٍ فَإِنْ يُقْطَعَ السِّلْكُ يَتَّبِعْ بَعْضُهَا بَعْضًا». أخرجه أحمد (٧٠٤٠). هذه العلامات العشر هي كما أسلفت جاءت في حديث حذيفة بن أسيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وذلك أن النبي ﷺ

خرج على أصحابه فقال: «فِيمَ تَتَذَكَّرُونَ؟» فقالوا: نتذاكر الساعة فقال ﷺ: «إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوْا عَشَرَ آيَاتٍ: فَذَكَرَ الدَّجَالَ، وَالدُّخَانَ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَالدَّابَّةَ، وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَثَلَاثَ خُسُوفٍ، خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ، وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَنَارًا تَحْشُرُ النَّاسَ». أخرجه مسلم (٢٩٠١). فهذه العلامات العشر العلامات الكبرى وما عداها علامات صغرى.

من العلامات الصغرى: بعثة النبي ﷺ كما ثبت في الصحيح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ». أخرجه البخاري (٦٥٠٤)، ومسلم (٢٩٥١). ومن ذلك أيضا ضياع الأمانة، ومن ذلك أيضا كثرة الهرج: أي: القتل ومن ذلك أيضا كثرة الجهل وارتفاع العلم ومنها أيضا كثرة النساء وقلة الرجال، إلى غير ذلك مما جاء عن النبي ﷺ، ومن تلك العلامات ما مضى وانقضى، ومنها ما هو واقع الآن ومنها ما لم يقع.

ويبحث بعض الناس في مسألة ترتيب العلامات العشر التي هي العلامات الكبرى ولم يأت ذلك في حديث عن النبي ﷺ، يعني لم يأت عن النبي ﷺ حديث يرتب هذه العلامات، ولأجل هذا اجتهد أهل العلم في ذكر ترتيبها. والذي يتحقق في هذا المقام أن الذي يمكن أن يرتب بعضها لا كلها. فإن الناظر في أحاديث النبي ﷺ يعلم



أن أول هذه العلامات العشر ظهوراً هو الدجال، ثم بعد ذلك يكون نزول عيسى عليه السلام؛ لأنه هو الذي يقتله، ثم بعد ذلك بعد أن يُقتل وتستقر أحوال المسلمين مع المسيح عليه السلام يأذن الله لخروج يأجوج ومأجوج. فهذه العلامات إلى هذا الحد مترتبة آخر تلك العلامات جاء منصوصاً في حديث مسلم (٢٩٠١): «وَأَخْرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ عَدْنٍ». إذن ترتب عندنا ثلاث علامات في الأول والعلامة الأخيرة. يبقى الستة التي بين ذلك الله عز وجل أعلم كيف يكون ترتيبها لكن ثبت في مسلم عن النبي ﷺ أنه أخبر أن الدابة وطلوع الشمس من مغربها علامتان متعاقبتان فأيهما تخرج قبل صاحبتهما فالأخرى على أثرها تبعاً. والمؤلف رحمة الله ذكر بعض هذه العلامات العشر. [سندي].

والأشراط هي العلامات، كأنها شرط في وجودها، والشرط في اللغة: ما يترتب عليه وجود المشروط وما لا يتم المشروط إلا به، وقد أخبر الله تعالى أن للساعة أشراطاً قال تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]، ومن أعظم أشراطها بعثة النبي ﷺ فهو آخر الأنبياء إذ ليس بعده نبي فهو نبي الساعة، ومع ذلك فقد أخبر بأن بين يدي الساعة علامات منها علامات صغيرة، ومنها علامات كبيرة. وقد كتب فيها العلماء قديماً وحديثاً، وتوسعوا في علامات الساعة وأشراطها التي أخبر الله تعالى بها أو أخبر بها رسول الله ﷺ، وبينوا أنها ثابتة

وحقيقية، ولو أنكرها من أنكرها واستبعدا بعض من قصرت أفهامهم وعلومهم.  
[الجبرين].

وأشراط الساعة علاماتها، وهي قسمان: قسم منها أشراط صغرى بعيدة، والقسم الثاني أشراط كبرى قريبة، فالصغرى هي الأَشْرَاطُ الصَّغِيرَةُ التي أخبر عنها الرسول ﷺ، مثل موته ﷺ، ومثل فتح بيت المقدس، والنار التي خرجت في الحجاز، وغيرها من أشراط الساعة الكثيرة المدونة في كتب الاشراف وغيرها. أما الأَشْرَاطُ الكبرى فمثل التي تأتي في آخر الزمان كخروج الدجال، وظهور يأجوج ومأجوج، ونزول عيسى ابن مريم، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، والدخان، والنار التي تخرج من اليمن، والخسوفات الثلاثة، فهذه أشراط كبرى. وسميت الأَشْرَاطُ الصَّغِيرُ بعيدة لبعدها عن يوم القيامة فهي بعيدة عنه نسيها، وسميت الأَشْرَاطُ الكُبرى قريبة لقربها من يوم القيامة؛ فقد ورد أن الأَشْرَاطُ الكُبرى تأتي متتابعة ويأتي بعدها قيام الساعة. وأشراط الساعة كثيرة تكلم عنها العلماء، وذكرها في كتبهم، ونحن نؤمن بما صح منها، مثل ما ورد في صحيح مسلم: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ الْمَالُ وَيَفِيضَ؛ فَيَخْرُجَ الرَّجُلُ بِزَكَاةِ مَالِهِ فَلَا يَجِدُ مِنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ، وَتَعُودُ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا». أخرجه مسلم (١٥٧). وكذلك ما ورد: «يَحْسُرُ الْفُرَاتُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَيَقْتَتِلُ النَّاسُ عَلَيْهِ». أخرجه البخاري (٧١١٩). ومسلم

(٢٨٩٤). وكذلك ما ورد من فتح روما وفتح القسطنطينية، ومثل ما ورد أنه في آخر الزمان يكثر النساء ويقل الرجال حتى يكون الرجل قيما لخمسین امرأة. أخرجه البخاري (٨١). ومسلم (٢٦٧١). وينبغي أن يعلم أن هذه الأشراف ليست كلها سيئة، كما يعتقد بعض الناس أن أشراف الساعة كلها فتن وبلاء وهذا خطأ، فإن الأشراف ليست كلها فتن، بل الرسول ﷺ أخبرنا عما سيجري، فبعضها فتن وبعضها ليس بفتن، ففتح البلاد كالقسطنطينية وروما من قبل المسلمين ليس بفتن، ودخول الإسلام كل بيت حتى لا يدع بيت مدر ولا وبر إلا دخله، ليس بفتن، بل هو من أعظم المبشرات. [المحمود].

والتسمية بأشراف الساعة ثابتة في كلام الله سبحانه وتعالى، وقد قسم أهل العلم أشراف الساعة إلى: كبرى وصغرى وهذا تقسيم واسع، ولكنه ليس بالضرورة أن يكون تقسيما مقصودا لذاته، فإنه قد يتعذر على كثيرين التمييز بين العلامات الصغرى من العلامات الكبرى، فإذا اعتبروا ذلك بالزمان أشكل، وإذا اعتبروا ذلك بالماهية أشكل ربطه... إلخ. فإذا قلت: إن هذه الآيات منها ما هو آيات كبرى، ومنها ما هو آيات دون ذلك، فهذا لا بأس به، وأما التزام التعيين بأن المتقدم هي العلامات الصغرى والمتأخر هي العلامات الكبرى، فهذا ليس صحيحا، فإنها لا تقاس بالزمان، والنبي ﷺ بعث بين يدي الساعة كما ثبت عنه ذلك في الصحيح، قال:

«بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ». يعني: إصبعين. أخرجه البخاري (٦٥٠٤)، ومسلم (٢٩٥١). [الغفص].

(مِثْلُ خُرُوجِ الدَّجَالِ) الدجال رجل من بني آدم كافر بالله العظيم يدعي الربوبية، يمضي فيجوب الأرض فلا يدع مكانا إلا وطئه اللهم إلا مكة والمدينة فعلى أنقابها ملائكة تحرسها. كذلك لا يدخل بيت المقدس؛ لأن عيسى عليه السلام يدركه قبل دخولها بباب لد، وباب لد قرب بيت المقدس فيقتله عليه الصلاة والسلام. أخبر النبي ﷺ أن هذا الرجل معه نار وجنة، فناره في حقيقتها جنة ونعيم، والعكس في جنته. وأخبر النبي ﷺ أنه يجوب الأرض سريعا كالغيث استدبرته الريح. وأخبر عليه الصلاة والسلام أن مكثه في الأرض أربعين يوما يوم كسنة، ويوم كشهر، ويوم كجمعة وباقي أيامه كسائر أيام الناس. ويحصل على يديه أمور عظيمة وخوارق للعادة، حتى إنه يمر بالخربة فيأمرها أن تخرج كنوزها، فتخرج كنوزها فتتبعه كما يتبع يعاسيب النحل. إلى غير ذلك مما أخبر به النبي ﷺ عن علاماته وأنه أعور العين، وأنه مكتوب بين عينيه كافر. كما أخبر النبي ﷺ أنه يتبعه من يهود أصبهان سبعون ألفا، وأكثر أتباعه النساء والأعراب واليهود. وخاتمة أمره أن عيسى عليه الصلاة والسلام حينما ينزل يدرك الدجال قبل أن يدخل بيت المقدس بمكان اسمه باب لد وإذا رآه عدو الله فإنه ينماع ويدركه عليه الصلاة والسلام، ويقول: إن لي

فيك ضربة لن تخطئني ومع كونه يميع ويذوب بعد رؤية عيسى عليه الصلاة والسلام إلا أن عيسى عليه الصلاة والسلام يدركه فيضربه بالحربة فيقتله. هذا ما يتعلق بشأن الدجال على وجه الاختصار. [سندي].

والدجال وردت الأحاديث المتواترة عن النبي ﷺ في خروجه وهو دجال كذاب، ورد في صفته عن النبي ﷺ أنه يخرج في آخر الزمان، وأن الله يفتن به الناس، وأن أكثر أتباعه من اليهود، وأنه يفتن به كثير من النساء وضعفة العقول، وأنه يجوب الأرض، وأن الله يؤيده بخوارق، يفتن بها بعض الناس؛ فيأمر السماء أن تمطر، ويأمر الأرض أن تنبت، ويأمر الخربات أن تخرج كنوزها من تحت الأرض. ويأتي للرجل الذي يكذب به ولا يصدقه، فيقول الدجال للناس: أرايتم إن قتلته وأحييته أتصدقوني؟ فيقولون: نعم، فيأتي بهذا الرجل الذي يقول له: أنت كذاب، ويقطع رأسه حتى إذا جرى أمامه، أمر الرأس بأن يرجع وأن يحيى من جديد فيعود ويحيى من جديد. وفي ذلك فتنة عظيمة للناس. أما هذا الرجل الذي قطع رأسه فلا يفتن بذلك، فبعد أن يقتله الدجال ثم يحييه بأمر الله، يقول له الدجال: أتؤمن بي؟ فيقول هذا الرجل: لا والله ما ازددت فيك إلا يقينا أنت الكذاب فيطلبه مرة أخرى فيعجز عنه، فهذه فتنة عظيمة؛ ولهذا ورد عن النبي ﷺ أنه حذر أصحابه ذات يوم من الدجال حتى قالوا: ما زال يحذرنا حتى ظننا أنه على أطراف المدينة، وقال ﷺ:

«إِنِّي أَنْذَرُكُمْوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ». أخرجه البخاري (٣٠٥٧). ومسلم (١٦٩). وقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ سَمِعَ مِنْكُمْ بِالْذَّجَالِ فَلْيَنَأْ عَنْهُ» أخرجه أبو داود (٤٣١٩). وهذا النهي لحكمة، وهو شبهه بنهيه ﷺ عن الذهاب إلى الكاهن والساحر لأنهما فتنة، فلا يجوز إتيانهما لذلك، فربما إذا ذهبت إلى أحدهما خدعك بزخرف قوله وفعله ودعواه معرفة أسرارك التي أخبرته بها الشياطين، بل ربما صدقته ووقعت في حبائله وشركه وصرت خادما له في الكفر والضلال، هذا في الكاهن والعراف. أما الدجال فأمره أشد، وبين الرسول ﷺ سبب ذلك، فقال: فو الله إن الرجل ليأتيه، وهو يحسب أنه مؤمن فيتبعه؛ لما يبعث به من الشبهات. يسمع به الرجل أولاً، فيقول: نعم هذا هو الدجال، أشهد أنه الكذاب الذي أخبرنا عنه رسول الله، وتكون عنده الأدلة اليقينية بأنه الكذاب، لكنه إذا أتى إليه ربما يفتن به؛ لأنه أوتي القدرة على فعل الخوارق فيقول للسماء أمطري فتمطر، وللأرض أنبتني فتنبت، وللأرض أخرجني كنوزك فتخرج كنوزها، يقطع رأس رجل ويعيده مرة ثانية، فإذا شاهد هذه الأمور فلربما خدع به فآمن به وصدقته فلهذه الفتن العظيمة حذر الرسول ﷺ منه كما حذر من الذهاب إليه. وإذا خرج الدجال يخرج معه اليهود، ويقتله عيسى ابن مريم في النهاية؛ ولهذا قال المؤلف: (وَنَزُولِ عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ فَيَقْتُلُهُ) أي: نؤمن بأن عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام ينزل في آخر الزمان

وأنه يقتل الدجال. فنزول عيسى ابن مريم يكون بعد خروج الدجال، ومعه اليهود حيث يقاتلهم عيسى ومعه المؤمنون من أمة محمد ﷺ، فإذا أقبل عليه ذاب الدجال كما يذوب الملح في الماء، ثم إن عيسى يقتله ويريح المسلمين من شره.

وقد ورد في القرآن آيات فيها إشارات لنزول عيسى عليه السلام كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِّنْ أَهْلٍ لِّلْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] ووردت أحاديث متواترة عن النبي ﷺ أنه سينزل في آخر الزمان، وأن نزوله سيكون شرقي مدينة دمشق على المنارة البيضاء، فينزل عليه السلام متكئا - كما ثبت في حديث أخرجه مسلم (٢٩٣٧) - على ملكين يقطر رأسه كأنما خرج من ديماس، وهو الحمام، فينزل وقد اجتمع المسلمون، ومعهم المهدي الذي يأتي في آخر الزمان، وقد حضرت صلاة العصر، فيقولون له صل بنا فيأبى، ويصلي عيسى خلف المهدي تكرمة لهذه الأمة، وصلاته معهم العصر دليل على اتباعه لشريعة محمد، ثم يتولى قيادة الأمة وإمامتها ويمكث سنين، فيحكم بالقرآن، ويقتل الدجال كما سبق، ويقتل الخنزير، ويكسر الصليب، أي: أنه يطل دعوى النصارى في أن عليه السلام صلب، ويضع الجزية، ومعنى وضع الجزية أنه لا يقبل من أهل الكتاب من اليهود والنصارى إلا الإسلام الذي جاء به نبينا محمد ﷺ أو السيف. فقبل نزول عيسى لأهل الكتاب أحكام ثلاثة: إما الإسلام، وإما السيف إذا قاتلوا أو رفضوا الإسلام والجزية،

وإما الجزية عن يد وهم صاغرون، أما إذا نزل عيسى في آخر الزمان فليس هناك إلا الإسلام أو السيف؛ لأنه في هذا اليوم ليس هناك ما يمكن أن يقولوه أو يدعوه من شبهة الكتاب؛ فهذا نبينهم المرسل إليهم قد جاء يأمر بطاعة محمدا؛ لأن الله أخذ على الأنبياء جميعا وفيهم عيسى العهد والميثاق لئن بعث محمد ﷺ وهو حي ليؤمنن به ولهذا قال الرسول ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ كَانَ مُوسَى حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي». أخرجه أحمد (١٥١٥٦). فالرسل يصدق بعضهم بعضا، ومن ثم فإن عيسى يحكم بالقرآن ولا يحكم بالإنجيل، لأن الإنجيل حتى لو قيل: إنه غير محرف لنزول النبي الذي أوحى إليه به فهو منسوخ بالقرآن وعيسى عليه السلام يؤمن بهذا النسخ لأنه يؤمن برسالة محمد ﷺ الخاتمة، ولذلك فهو يصلي صلاة المسلمين في آخر الزمان ولا يحكم إلا بالقرآن ولا يقبل حتى ممن ينتسب إليه من النصارى إلا اتباع محمد ﷺ، ومن ثم فإنه يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويحكم بشريعة محمد. وقد ورد أنه يحج أو يعتمر فقال ﷺ: «لِيَهْلَنَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ بَفَجِّ الرُّوحَاءِ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوْ لِيَشْنِيَهُمَا جَمِيعًا». أخرجه مسلم (١٢٥٢). فخير الدجال حق وصدق تؤمن به و نصدقه وكذلك خبر نزول عيسى ابن مريم وما فيه من أحداث حق تؤمن به. [المحمود].

وأحاديث المسيح عيسى بن مريم عليه السلام متواترة ومتكاثرة، وقد أنكرها كثير من هؤلاء المتهوكين، وقالوا: إن القرآن دل على أن عيسى قد مات قال الله تعالى: ﴿يَعِيسَى



إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقال تعالى حكاية عن عيسى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]. فإذا كان عيسى عليه السلام قد توفي فكيف يرجع؟ أليس قد مات، وقد انقطع عمره؟ وأجاب العلماء بأن التوفي هنا هو النوم، يعني أنامه، ثم رفعه؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ۖ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧-١٥٨] فالقرآن صريح بأنه رفع إليه، أي: رفع حيا إلى السماء عندما جاء اليهود ليقتلوه، فشبه لهم نزل شبهه على بعض أصحابه كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧] وفتح له طاق في البيت ورفع إلى السماء. وبقي في السماء حتى ينزل في آخر هذه الدنيا، ويحكم بشريعة نبينا محمد ﷺ، وورد في الأحاديث أنه ينزل على المنارة البيضاء التي في المسجد الأموي شرقي دمشق، وأنه يقتل المسيح الدجال فإذا رآه الدجال ذاب كما يذوب الملح في الماء، ويقتله في باب لهذه الأحاديث متواترة مذكورة في كتب الصحيح، نصدق بها ولا عبرة بمن أنكرها أو استبعدها. [الجبرين].

ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام علامة أخرى من علامات يوم القيامة الكبرى وذلك أن الذي عليه عقيدة أهل السنة والجماعة أن عيسى عليه الصلاة والسلام لم يمت وإنما رفعه الله عز وجل: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، وأنه سينزل حكما مقسطا فيحكم بشريعة النبي ﷺ ويكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية. وأول نزوله يكون بدمشق عند المنارة البيضاء شرقي دمشق

فيخرج واضعا يديه على كتفي ملكين ويقطر شعره وتقطر لحيته ماء كالجمان عليه الصلاة والسلام ويدرك الدجال كما أسلفت عند باب لد فيقتله. ثم إن الناس تعيش معه عليه الصلاة والسلام أحسن ما يكون المعاش فتدر الخيرات وتكثر النعم. وبينما هو عليه الصلاة والسلام مع قوم من أصحابه يمسح وجوههم ويخبرهم بمنزلهم من الجنة يوحى إليه من الله: «إني أخرجت عبادا لا يدان لأحد بهم يعني: شأنهم عظيم ولا يستطيع أحد أن يقف أمامهم أعطاهم الله من القوة ما يعجز البشر فحرز عبادي إلى الطور». وهذا إيذان بخروج يأجوج ومأجوج وهذه العلامة الثالثة التي ذكرها المؤلف. وذلك أن يأجوج ومأجوج قبيلتان من البشر أعطاهم الله من القوة شيئا عظيما جدا، وقد جاء الدليل على خروج يأجوج ومأجوج في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، وكذلك في سورة الكهف يقول الله: ﴿قَالُوا يَٰذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٩٤]. وهاتان القبيلتان موجودتان على وجه الأرض في مكان يعلمه الله، وقد أخبر النبي ﷺ كما ثبت في «الصحيحين»: «وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ، فَتَحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذَا» وأشار عليه الصلاة والسلام وحلق بين الإبهام والتي تليها. أخرجه البخاري (٣٥٩٨)، ومسلم (٢٨٨٠). فيأذن الله له بخروجهم على الناس ويجوبون الأرض جميعا ﴿وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾

فيقتلون من يمرون عليه وعيسى عليه الصلاة والسلام والعصاة التي معه من المؤمنين يتحرزون بالطور وهو الجبل المعروف، وبلغ من عددهم وكثرتهم أنهم كما أخبر النبي ﷺ يمرون على بحيرة طبرية وهي بحيرة عظيمة ماء عظيم كالبحر فيمر أولهم عليه فيشربونه كله حتى إذا مر آخرهم وجدوه جافاً، وقالوا: قد كان هاهنا مرة ماء، وأخبر النبي ﷺ أن القوم يبلغ من عتوهم شيء عظيم حتى إنه إذا ماذا وصلوا قريباً من بيت المقدس عند جبل هناك فإنهم يقولون: قد قتلنا ما في الأرض فهلهم نقتل من في السماء فيضربون بسهامهم إلى السماء فتعود عليهم مخضبة بالدماء ابتلاءً من الله وامتحاناً. وبلغ بعيسى عليه الصلاة والسلام وأصحابه من الشدة شيء عظيم، حتى إن النبي ﷺ أخبر أن رأس الثور لأحدهم أحب إليه من مائة دينار. ثم إنهم يجأرون ويلجؤون إلى الله فيرسل الله عز وجل دابة صغيرة تصيهم حتى إنهم يموتون في ساعة واحدة، والله عز وجل على كل شيء قدير، فينزل عيسى وأصحابه إلى الأرض فيجدون جثثهم في كل مكان، وقد أنتنت الأرض منها، فيدعون الله أن يعافهم ذلك، فيأذن الله عز وجل ببعث طير تأخذ تلك الأجداث وتلك الجثث فتطرحها حيث يشاء الله. هذا ما يتعلق بهذه العلامات الأولى التي أخبر بها النبي ﷺ. [سندي].

ويأجوج ومأجوج طائفة من بني آدم لأنه ورد في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ لما قال: «يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا آدَمُ، فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ، وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ.

قَالَ: يَقُولُ: أَخْرِجْ بَعَثَ النَّارَ. قَالَ: وَمَا بَعَثَ النَّارَ؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعِمِائَةٍ وَتِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ. قَالَ: فَذَلِكَ حِينَ يَشِيبُ الصَّغِيرُ، ﴿وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج: ٢] «فاشتد ذلك على صحابة رسول الله ﷺ لما سمعوا به فقالوا: يا رسول الله أينما ذلك الرجل؟ فقال: «أُبَشِّرُوا، فَإِنَّ مِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا». أخرجه البخاري (٦٥٣٠)، ومسلم (٢٢٢). فدل ذلك على أنهم من بني آدم. وورد من وصفهم أن نعالهم الشعر وأنهم صغار الأنوف، صغار الأجسام، كأن وجوههم المجان المطرقة، أي: مستديرة. وبعض الناس اليوم يقول: إن يأجوج ومأجوج هم أهل الصين. وإن سور الصين هو السور الذي بناه ذو القرنين ويقول إن أهل الصين سيكثرون وسيكون منهم هذا الإفساد، ولكن ليس هناك دليل على ذلك فالله أعلم، فنحن نؤمن بخروج يأجوج ومأجوج ونصدق به، إلا أنه ليس لدينا دليل على تحديدهم بصورة قطعية ثم إنه ليس بيننا وبين الصين سور يحجزنا عنهم، بل التنقل بيننا وبينهم حاصل. فالقول بأنهم أهل الصين قول لا يتوافق مع النصوص الواردة في ذلك. [المحمود].

فليس المقصود أن يعينوا بمقام أو بزمان معين، إنما الذي ينبغي أن يعرف أنهم قوم من بني آدم من الكفار وهم موجودون، والدليل على وجودهم ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من قوله ﷺ: «فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمٍ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلَ هَذَا». وحلق بإصبعه

الإيهام، والتي تليها. أخرجه البخاري (٧٠٥٩)، ومسلم (٢٨٨٠). لكن إذا قيل: هؤلاء قوم كثر فأين هم الآن؟ قيل: لا يلزم أنهم قبل ميعاد خروجهم على هذا الحد من الكثرة، فإن خروجهم في آخر الزمان، ولربما أنه في آخر الزمان يهلك كثير من الناس ويكثر هؤلاء القوم ويكثر نسلهم، ثم يكون خروجهم. وإذا قال قائل: نحن الآن في آخر الزمان وليسوا هم الأكثر، إلا إذا فسرناهم بأجناس الكفار من النصارى في أوروبا وأمريكا، كما ذهب إلى ذلك بعض المعاصرين؛ فهذا أيضا ليس بصحيح، وأقل ما يقال فيه: إنه قول بلا علم، فإن هؤلاء الكفار من النصارى واليهود لا يظهر من النصوص أنهم هم الذين يرادون بذلك. وإذا قيل: هم في آخر الزمان، فأين هم وأين كثرتهم؟ قيل: وما يدريك أنك في آخر الزمان الذي معناه أنك بين يدي سنوات على قيام الساعة أو على خروجهم، أما إذا أريد بآخر الزمان، أن هذا الأمة في آخر الزمان فنبينا يقول: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ نَسْتَبِقُ». أخرجه الضياء في الأحاديث المختارة (١٥٤٢). فالنبي ﷺ كان في آخر الزمان، أي: في أيام الله التي قضاها لعباده في هذه الأرض قبل اليوم الآخر الذي يجمع فيه الناس. ولذلك لا يصح أن يقال: إن الفتن بين أيدينا، وانتظروا خروج الدجال، وانتظروا خروج يأجوج ومأجوج. وليس المقصود أن نقول: إنها بعيدة، وإنما المقصود أن يقال: الله أعلم. ولا يجوز أن يظن أن الأمور بين يديه، كما لا يجوز أن يظن عكسه، إنما الذي يجب أن يقال: الله أعلم.

وقد يقع هذا حتى من بعض أهل العلم، ففي القرن التاسع قال بعضهم: إن بين يديهم المهدي، وظنوا أن المهدي هو الذي يختم القرن العاشر، وأن الأمة لن تتجاوز القرن العاشر، ثم سلفت الأمة بعدهم ما يقارب الخمسة قرون. وأحيانا يصنف بعضهم كتابا في مثل هذه المسألة الغيبية، مثل من يستدل بحديث ابن عمر رضي الله عنهما الثابت في البخاري وغيره لما قال النبي ﷺ: «أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَةِ التَّوْرَةَ فَعَمِلُوا إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، وَعَجَزُوا وَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، وَأُوتِيَتِ النَّصَارَى الْإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ عَجَزُوا وَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، وَأُوتِينَا الْقُرْآنَ فَعَمِلْنَا مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ وَأَعْطِينَا قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ». أخرجه البخاري (٥٥٨). فبدءوا يقارنون: كم مدة اليهود، وكم مدة النصارى، وكم ما بين العصر وغروب الشمس؟ فتحصل من هذا أن هذه الأمة بقي عليها كذا من السنوات، هذا كله من السفسطة والجهل والتعدي على أحكام الله، والساعة لا يعلم موعدها إلا الله سبحانه وتعالى. إذن هذه الأمور لا ينبغي أن يتقدم فيها بين يدي الله ورسوله هذه جهة. الجهة الثانية: ما الفائدة من هذه الفروضات؟ فمن يسأل عن المهدي: ما الذي هل سيأتي بجديد؟ هذه المسائل ليس عند الناس إلا قال الله، وقال رسوله ﷺ، وهذا الكتاب محفوظ بحفظ الله له، وكذلك سنة النبي ﷺ من جهة أصلها لا بد أنها محفوظة. فإذا الناس ليسوا محتاجين إلى أن ينتظروا أحدا قادمًا، وهذه الأمة لم يرد لها الله ولا حتى غيرها من

الأمم أنها تنتظر موعودا، بل انتظار الموعود من البدع التي أدخلت على المسلمين عند بعض طوائفهم، فجاءوا ببدعة الانتظار لبعض أوليائهم وأئمتهم. [الغفص].

(وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا. وَخُرُوجِ الدَّابَّةِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ مِمَّا صَحَّ بِهِ النَّقْلُ) أما الدابة هي التي أخبر الله عنها في قوله: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢]، وهذه الدابة دابة عظيمة الله عز وجل أعلم بهيئتها. ووظيفة هذه الدابة أنها تسمُ الناس يعني تعلمهم فيزداد المؤمن إشراقا وبهاء بذلك، وأما الكافر فإنها تجرحه في خرطوميه فيكون علامة على كفره. وهي تكلم الناس كما أخبر الله عز وجل، وجاء في قراءة ابن عباس (تكلّمهم)، وكلا الأمرين حق وواقع فإنها تكلم الناس وتحديثهم أن الناس كانوا بآيات الله لا يؤمنون ولا يوقنون، وهي أيضا تجرح الناس تكلّمهم - من الكلم يعني الجرح - وتعلمهم، وجاء عن النبي ﷺ ذكرها أيضا في حديث «مسلم» حديث حذيفة بن أسيد كما أسلفت. وجاء أيضا ما خرجه «مسلم» من أنها أعني هذه العلامة الدابة وطلوع الشمس من مغربها علامتان متعاقبتان فأيهما خرجت قبل الأخرى فالأخرى على إثرها تباعا.

طلوع الشمس من مغربها أيضا من العلامات التي جاءت في سنة النبي ﷺ. وهي وخروج الدابة علامتان متعاقبتان كما أسلفت ولم يرتبهما، فأيهما سبقت الأخرى فالأخرى على أثرها تباعا. الشمس تشرق من مغربها وقد كان الناس يتظنون خروجها من مشرقها. وهذا

علامة على انتهاء المهلة بالنسبة للكافرين وبالنسبة للعصاة على الصحيح من كلام أهل العلم فإنه لا توبة مقبولة بعد طلوع الشمس من مغربها. أما لو زاد المسلم الذي يكون في ذلك الوقت حسناً وعملاً صالحاً فإن ذلك مقبول منه، أما التوبة فإنها تنقطع حين ذلك، فالتوبة مقبولة ما لم تطلع الشمس من مغربها كما أخبر النبي ﷺ بذلك. [سندي].

وأما طلوع الشمس من مغربها ففسر به قول الله تبارك وتعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ وإذا طلعت آمن الناس كلهم، وذلك يوم ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]. والأحاديث قد ثبتت في ذلك، قال النبي ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ حَتَّى تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ، وَلَا تَنْقَطِعَ التَّوْبَةُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». أخرجه أبو داود (٢٤٧٦). هذه من أكبر العلامات التي ذكرت في الأحاديث. وذكر أيضاً في بعض الأحاديث أنه يكون هناك خسف بالشرق، وخسف في المغرب، وخسف في جزيرة العرب، وأنه يكون آخر الآيات نار تخرج من قعر عدن تسوق الناس إلى المحشر تبيت معهم حيث باتوا وتقيل معهم حيث قالوا. وذكر أيضاً من أشراط الساعة، أو من العلامات: «تَخْرُجُ نَارٌ بِأَرْضِ الْحِجَازِ تُضِيءُ أَعْنَاقَ الْإِبِلِ بِبُصْرَى». أخرجه مسلم (٢٩٠٢). وهذه الآية قد خرجت في القرن السابع، وذكروا أنها ترتفع نحو عشرين ذراعاً أو ثلاثين ذراعاً في السماء، وأنها



تشتعل بالحجارة، وإذا ألقى فيها السعف لا تحرقه، دامت أياماً في شرق المدينة، وذكرها المؤرخون كابن كثير وأطال في الكتابة عنها، وأنها من الأشرار التي أخبر بها النبي ﷺ، وآخر ذلك إخباره بأن الله يرسل ريحاً لينة طيبة وأنها تقبض روح كل مؤمن، وأنه لا يبقى بعد هذه الريح الطيبة إلا شرار الناس في خفة الطير وأحلام السباع، يتهارجون تهارج الحمر، فعليهم تقوم الساعة. [الجبرين].

وخروج الدابة من أشرار الساعة الكبرى كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾ [النمل: ٨٢]. فهي دابة عظيمة تخرج قبل قيام الساعة وتخطب الناس، وتسم كل واحد في وجهه هذا كافر وهذا مؤمن، حتى لا تخفى حال أحد على أحد، فيعرف المؤمن من الكافر. كما في حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعاً: «تَخْرُجُ الدَّابَّةُ فَتَسْمُ النَّاسَ عَلَى خَرَاطِيمِهِمْ، ثُمَّ يُعَمَّرُونَ فِيكُمْ حَتَّى يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الْبَعِيرَ، فَيَقَالَ: مِمَّنِ اشْتَرَيْتَهُ؟ فَيَقُولُ: مِنْ أَحَدِ الْمُخَرَّطِينَ». أخرجه أحمد (٢٢٣٦٢). فكل شيء يكون ظاهراً ولا يستطيع أحد أن يخفي حاله على أحد، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «تَخْرُجُ الدَّابَّةُ وَمَعَهَا عَصَا مُوسَى، وَخَاتَمُ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فَتَجْلُو وَجْهَ الْمُؤْمِنِ بِالْعَصَا، وَتَخْتِمُ أَنْفَ الْكَافِرِ بِالْخَاتَمِ، حَتَّى أَنْ أَهْلَ الْخَوَانِ لِيَجْتَمِعُونَ فَيَقُولُ هَذَا: يَا مُؤْمِنُ، وَهَذَا: يَا كَافِرُ» أخرجه الترمذي (٣١٨٧)، وابن ماجه (٤٠٦٦)، وأحمد (١٠٣٦١). فهذا والله

أعلم إنما يكون بعد طلوع الشمس من مغربها وانقطاع التوبة. فهذه الدابة تؤمن بها ونصدق بخروجها، أما صفة هذه الدابة ونوعها ولونها وشكلها، فكل ذلك علمه عند الله سبحانه وتعالى، فنحن نؤمن بخروج الدابة وأنها تكلم الناس وتخاطبهم وتسمهم.

(وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِمَّا صَحَّ بِهِ النَّقْلُ) مثلما ورد عن النبي ﷺ من الخسوفات الثلاثة؛ خسف في المشرق، وخسف في المغرب، وخسف في وسط جزيرة العرب. فعلامات الساعة الكبرى كثيرة، منها - كما سبق - طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، وخروج يأجوج ومأجوج، ونزول عيسى، وخروج الدجال، وأيضا من الآيات الدخان وغيره من آيات الله سبحانه وتعالى في آخر الزمان وأيضا من الآيات الكبرى: النار التي تخرج وتحشر الناس، فقد ورد أن النار تخرج في آخر الزمان من جهة اليمن فتحشر الناس، وتبيت معهم إذا باتوا، فإذا جاء الليل واشتد عليهم الإعياء ناموا، فإذا ناموا نامت معهم، وإذا أصبحوا حشرتهم حتى يجتمعوا عند المحشر، فعليهم تقوم الساعة. ولهذا ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا عَلَى شِرَارِ الْخَلْقِ». أخرجه مسلم (٢٩٤٩). فنسأل الله سبحانه وتعالى أن يعيدنا من ذلك. [المحمود].

وَعَذَابُ الْقَبْرِ وَنَعِيمُهُ حَقٌّ، وَقَدْ اسْتَعَاذَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَمَرَ بِهِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ. وَفِتْنَةُ الْقَبْرِ حَقٌّ، وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ حَقٌّ.

فتنة القبر هي سؤال المَلَكَيْنِ للميت عن: ربه، ونبيه، ودينه، وهي فتنة ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: قول الله عز وجل: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

ومن السنة: حديث البراء بن عازب رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ إِذَا سُئِلَ فِي الْقَبْرِ: يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾». أخرجه البخاري (٤٦٩٩)، ومسلم (٢٨٧١). وحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها في حديث صلاة الكسوف وفيه قال النبي ﷺ: «وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ». أخرجه البخاري (١٨٤)، ومسلم (٩٠٥). وحديث عائشة رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَالْهَرَمِ، وَالْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ». أخرجه البخاري (٦٣٦٨)، ومسلم (٥٨٩). والأحاديث في هذا كثيرة، وأجمع السلف على إثبات فتنة القبر.

ما اسم المَلَكَيْنِ اللذين يسألان الميت؟ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُبِرَ الْمَيِّتُ - أَوْ قَالَ: أَحَدُكُمْ - أَتَاهُ مَلَكَانِ أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا:

الْمُنْكَرُ، وَلِلْآخِرِ: النَّكِيرُ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: مَا كَانَ يَقُولُ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ هَذَا، ثُمَّ يُفْسَحُ لَهُ فِي قَبْرِهِ سَبْعُونَ ذِرَاعًا فِي سَبْعِينَ، ثُمَّ يُنَوِّرُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ، نَمْ، فَيَقُولُ: أَرْجِعْ إِلَى أَهْلِي فَأَخْبِرْهُمْ، فَيَقُولَانِ: نَمْ كَنَوْمَةِ الْعُرُوسِ الَّذِي لَا يُوقِظُهُ إِلَّا أَحَبُّ أَهْلِهِ إِلَيْهِ، حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ مُنَافِقًا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ، فَقُلْتُ مِثْلَهُ، لَا أَدْرِي، فَيَقُولَانِ: قَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ، فَيَقَالُ لِلْأَرْضِ: التَّيْمِي عَلَيْهِ، فَتَلْتَمِ عَلَيْهِ، فَتَخْتَلِفُ فِيهَا أَضْلَاعُهُ، فَلَا يَزَالُ فِيهَا مُعَذَّبًا حَتَّى يَبْعَثَهُ اللَّهُ مِنْ مَضْجَعِهِ ذَلِكَ». أخرجه الترمذي (١٠٧١). وجاء في حديث: أَنَّ اسم الملكين: مبشّر، وبشّير، وفي حديث: أَنَّ عددهم أربعة، وأن اسم الثالث والرابع: ناكور، وorman، وكلها أحاديث ضعيفة. ومن أهل العلم مَنْ أنكر تسميتهما بـ(مُنْكَر، ونكير)؛ لأنهما اسمان لا يليقان بالملائكة الذين وصفهم الله عز وجل بأوصاف الشناء؛ فضعفوا الحديث السابق، ورُدَّ هذا القول بأن تسميتهما بذلك ليس لأنهما منكران من حيث ذواتهما، وإنما من حيث إِنَّ الميت لا يعرفهما فينكرهما، كما قال إبراهيم عليه السلام لأضيافه الملائكة: ﴿قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٢]؛ لأنه لا يعرفهم.

هل فتنه القبر خاصّة بهذه الأمة، أو أنها عامّة؟ القول الأول: إِنَّ السؤال في القبر خاصٌّ بهذه الأمة، واستدلّوا: بقول النبي ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُبْتَلَى فِي قُبُورِهَا».

أخرجه مسلم (٢٨٦٧). وقوله ﷺ: «وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ». أخرجه البخاري (٢٦)، ومسلم (٩٠٥). والقول الثاني: إِنَّ السُّؤَالَ عَامٌّ لِجَمِيعِ الْأُمَّمِ: واختاره ابنُ القَيِّمِ، والقُرْطُبِيُّ، واختاره شيخنا ابن عثيمين في شرحه للواسطية. واستدلوا بأدلة العموم منها: قول الله جل وعلا: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. وحديث البراء الطويل، وفيه: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ»...، «وَأَنَّ الْعَبْدَ الْكَافِرَ...» الحديث. أخرجه أبو داود (٤٧٥٣)، وأحمد (١٨٥٥٧). وفيه سؤال العبد المؤمن والكافر، وكلمة العبد تصدق على جميع العباد المؤمنين والكافرين من هذه الأمة وغيرها، وكذلك حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق، وفيه سؤال المؤمن والمنافق، وغيرها من الأدلة العامة، وهذا القول هو الأظهر والله أعلم.

والخلاف في الأطفال والمجانين: هل يُسألون في قبورهم؟ فلم يرد في النصوص أَنَّهُمْ يُسألون، ولم يرد أَنَّهُمْ لَا يُسألون؛ فَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُمْ يُسألون؛ لَأَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي عُمُومِ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى السُّؤَالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنََّّهُمْ لَا يُسألون؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مَكْلَفِينَ، وَأَنَّهُمْ وَلِدُوا عَلَى الْفِطْرَةِ.

وهل هناك أحد لا يُفْتَن؟ هناك مَنْ يُسْتَشْنَى فلا يفتن في القبر: أولاً: شهداء المعركة: فعن رجلٍ من أصحاب النبي ﷺ قال: يا رسول الله، ما بال المؤمنين يُفْتَنُونَ في

قبورهم إلا الشهيد؟ قال: «كَفَى بِبَارِقَةِ السُّيُوفِ عَلَى رَأْسِهِ فِتْنَةً». أخرجه النسائي (٢١٩١). وكذلك الأنبياء؛ لأنَّ الأنبياء يُسأل عنهم في فتنة القبر، فيقال: مَنْ نبيُّكَ؟ ثانيًا: المرابط في سبيل الله: فعن سلمان رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم: «رِبَاطُ يَوْمٍ أَوْ لَيْلَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، فَإِنْ مَاتَ أَجْرَى اللَّهُ عَمَلَهُ الَّذِي كَانَ يَعْمَلُ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الْفِتَانَ». أخرجه مسلم (١٩١٣).

وبعدما يُسأل العبد في قبره يكون المصير إما النعيم وإما العذاب. وعذاب القبر ونيعمته ثابتٌ بالكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿فَوَقَّعَ اللَّهُ سَيِّئَاتٍ مَا مَكْرُوهًا وَحَاقَ بِآلِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ ۝٤٥﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ۝٤٦﴾ [غافر: ٤٥ - ٤٦]، قال ابن كثير في تفسيره: «هذه الآية أصلٌ كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور»<sup>(١)</sup>.

ومن السنة: حديث أنس رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى، وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ، حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأَقْعَدَاهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم؟ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ. فَيَقَالُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، أَبَدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ». قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «فَيَرَاهُمَا

(١) تفسير ابن كثير (٧/ ١٣٦).

جَمِيعًا، وَأَمَّا الْكَافِرُ -أَوْ: الْمُنَافِقُ- فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ. فَيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ». أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠).  
 وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا: «عَذَابُ الْقَبْرِ حَقٌّ». أخرجه البخاري معلقًا بعد حديث (١٣٧٢)، وأخرجه موصولاً النسائي (١٣٠٨)، وأحمد (٢٥٤١٩). وتقدم حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند الترمذي، وحديث عائشة المتفق عليه، وأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استعاذ من عذاب القبر، والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

وَأَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى إثبات عذاب القبر: بل كل المسلمين يقولون في صلاتهم: «اللهم إنا نعوذ بك من عذاب القبر، ومن عذاب جهنم...»، ولو كان غير مجمع عليه لما قالوه في صلاتهم، وإنما يُنكر ذلك الملاحدة والزنادقة، ونقول لهم: الحمد لله بِمِثْلِ هذا يَتَمَيَّزُ الْمُؤْمِنُ مِنَ الزَّنَدِيقِ الْمُلْحِدِ، وَسَلَكْتُمْ هَذَا الْمَسْلَكَ؛ لَأَنْكُمْ حَكَّمْتُمْ عَقُولَكُمْ، فَكَانَ مِنَ أَقْوَالِهِمْ: لَوْ وَضَعْنَا الزَّبَقَ فِي عَيْنِي هَذَا الْمَيِّتَ وَدَفَنَاهُ، وَجِئْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْغَدِ؛ لَوَجَدْنَا الزَّبَقَ لَمْ يَتَأَثَّرْ، وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ الْمَلَائِكِينَ يُجْلِسَانِ الْمَيِّتَ، وَيَسْأَلَانَهُ، وَبَعْدَهَا مَعَذَّبٌ أَوْ مَنْعَمٌ، وَهَذِهِ التَّجَرِبَةُ تُبْطِلُ مَا تَعْتَقِدُونَ، وَلَكِنْ هَذَا هُوَ حَالُ مَنْ طَمَسَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ؛ فَهُمْ يُحَاوِلُونَ التَّشْكِيكَ فِي عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِ، وَيَقَالُ لَهُمْ: إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَعِيدَ الزَّبَقَ مَكَانَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَيْضًا هَذِهِ الْأُمُورُ غَيْبِيَّةٌ لَا تُدْرِكُهَا الْعُقُولُ، وَلَوْ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْغَيْبِ كُشِفَ لِلْإِنْسَانِ

على ما يدركه عقله، كما تَمَيَّزَ المؤمنُ مِنَ الْمُلْحِدِ، ولكنها صفات المؤمنين: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣].

عذاب القبر يسمعه كل شيء إلا الجن والإنس: ويدل على ذلك: ما تقدّم من حديث أنس رضي الله عنه، وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ». أخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠).

لماذا أخفى الله عز وجل عذاب القبر؟ أخفى الله عز وجل عذاب القبر لِعِدَّةِ حَكَمٍ؛ منها: رحمته جل وعلا بعباده؛ إذ لو كَشَفَ العذابَ لهم، لتَنَكَّدَ عيشهم، وتواصلت أحزانهم. وفي كشف العذاب فضيحة للميت. وكذلك في كشف العذابِ عدم تدافن الناس بعضهم لبعض، فلو كَشَفَ العذابَ لما دَفَنَ أَحَدٌ مَيِّتًا؛ خوفًا من سوء العاقبة، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَوْ لَا أَلَّا تَدَافِنُوا لَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُسَمِعَكُمْ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ». أخرجه مسلم (٢٨٦٨).

وعذاب القبر أو نعيمه حاصل لكل إنسان أيًا كان سواء أُحْرِقَ أو غرق، أو أكلته السباع والطيور، أو مات على آية حال كان، فإنه بموته ينتقل لحياته البرزخية؛ سواء دُفِنَ أو لم يُدَفَن؛ وذلك لأنَّ الإنسان مُرَكَّبٌ من جسد وروح، وهذه الروح بعد الموت تخرج من الجسد، فتبقى إمَّا مُعَذَّبَةً أو مُنْعَمَةً.

وهل عذاب القبر أو نعيمه على الروح أو البدن؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «مذهبُ سلف الأمة وأئمتها: أن العذاب والنعيم يحصل لروح الميت وبدنه، وأنَّ



الروح تبقى بعد مُفارقة البدن مُعَذَّبة أو مُنْعَمة، وأنها تتَّصل بالبدن أحياناً؛ فيحصل له معها النعيم والعذاب»<sup>(١)</sup>.

والرُّوح تتعلَّق بالبدن في خمسة مواطن: (تعلقها في بطن الأم جنيناً - تعلقها به بعد ولادته - تعلقها به في حال النوم - تعلقها به في البرزخ - تعلقها به يوم البعث). وهل يستمر عذاب القبر؟ قال شيخنا ابن عثيمين: «أما إذا كان الإنسان كافراً - والعياذ بالله - فإنه لا طريق إلى وُصول النعيم أبداً، ويكون عذابه مُستمرّاً، وأما إن كان عاصياً وهو مؤمن، فإنه إذا عُدِّب في قبره يُعَذَّب على قدر ذُنُوبه، وربما يكون عذاب ذنوبه أقل من البرزخ الذي بين موته وقيام الساعة، وحينئذ يكون منقطعاً»<sup>(٢)</sup>. وهل يستفيد المسلم من فتنة القبر بتخفيف سيئاته أو محوها؟ قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ما يحصل للمؤمن في الدنيا والبرزخ والقيامة من الألم التي هي عذاب، فإن ذلك يُكفِّر الله به خطاياهم؛ كما ثبت في الصحيحين، عن النبي ﷺ أنه قال: «مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا عَنْهُ، حَتَّى الشَّوْكَةُ يُشَاكُهَا». أخرجه البخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢).»<sup>(٣)</sup>. [الفريح].

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ٢٨٢).

(٢) الشرح الممتع (٣/ ٢٥٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٧٥).

عذاب القبر ونعيمه كما على ذلك سلف الأمة وأئمتها واقع على الروح والبدن معًا. بحيث تُنعم الروح وتعذب مجتمعة مع البدن، وتنعم وتعذب منفردة عنها بمعنى أن العذاب والنعيم يقع تارة على الروح والبدن معًا ومجتمعين، ويقع تارة على الروح وحدها دون البدن. وهذا له أدلة كما في حديث سمرة في رؤيا النبي ﷺ أن النبي ﷺ أخبر بأناس راهم يعذبون في النار، فهذا عذاب في البرزخ لأنه قد قال فيه: «فَيُصْنَعُ بِهِ مَا رَأَيْتَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». أخرجه البخاري (١٣٨٦). فهو واقع في ذلك الوقت، ومعلوم أن أبدان هؤلاء في الأرض وأنها لم تدخل هذه الأبدان إلى النار وأنها لا تدخل النار حتى تقوم الساعة، فدل على أن هذا العذاب واقع على الروح فقط وقد يقع هذا على الروح والبدن معًا كما ثبت في حديث البراء أن الكافر والمنافق إذا سئل فلم يعرف الجواب وقالوا هاه هاه لا أدري فإنه يضرب بمرزبة بين أذنيه، وأنه تختلف أضلاعه، وهذا واقع على البدن، ولا حاجة إلى القول: إن هذا واقع على الروح لأن هذا من علامات الجسد. ومن أهل العلم من ذهب إلى غير هذا فقال: إن العذاب والنعيم واقع على الروح فحسب. ومنهم من قال: أنه واقع على الجسد، فحسب وأن الله عز وجل يعطي هذه الأجساد قدرة وشعورا بحيث تألم أو تلتذ. وهذا كله مخالف لطواهر النصوص ومخالف لما عليه سلف هذه الأمة. [سندي].

وَالْبَعْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ حَقٌّ، وَذَلِكَ حِينَ يَنْفُخُ إِسْرَافِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصُّورِ، ﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]، وَيُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاءَةً غُرًّا لَا بُهْمًا.

النفخ في الصور: الصور لغة: القرن. وشرعاً: قرن عظيم التَّكَمُّه إِسْرَافِيلُ، و ينتظر الأمر بالنفخ فيه.

النفخ في الصور ثابت بالكتاب والسُّنَّة والإجماع: فمن الكتاب: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]، وقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَجَمَعْنَاهُمْ جَمْعًا﴾ [الكهف: ٩٩]، والآيات في هذا كثيرة.

ومن السُّنَّة: حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ثُمَّ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَلَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ إِلَّا أَصْغَى لَيْتًا وَرَفَعَ لَيْتًا»، قَالَ: «وَأَوَّلُ مَنْ يَسْمَعُهُ رَجُلٌ يَلِيطُ حَوْضَ إِبْلِهِ»، قَالَ: «فَيَضَعُ وَيَضَعُ النَّاسُ». أخرجه مسلم (٢٩٤٠). والليت: بكسر اللام وهي صفحة العنق، وأصغى؛ أي: أمال.

وأجمع السلف على إثبات النفخ في الصور، وأن إسرافيل - وهو أحد الملائكة - هو الموكَّل بالنفخ فيه.

عدد النفخات: اختلف أهل العلم في عدد النفخات على قولين:

القول الأول: إنها نفختان: نفخة يصعق فيها الناس، ونفخة يبعثون من قبورهم، نفخة الصعق ونفخة البعث؛ واستدلوا: بقول الله تعالى: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ ٤٩ ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ﴾ ٥٠ ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ ٥١ [يس: ٤٩ - ٥١]، ووجه الدلالة: أن في الآية نفختين فقط؛ الأولى: وهي نفخة الصعق في قوله: ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾، والثانية: في قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾، وهذه نفخة البعث. وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَا بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ أَرْبَعُونَ»، قالوا: يا أبا هريرة أربعين يوماً؟ قال: أبيت، قالوا: أربعين شهراً؟ قال: أبيت، قالوا: أربعين سنة؟ قال: أبيت. أخرجه البخاري (٤٩٣٥)، ومسلم (٢٩٥٥). وموطن الشاهد: «مَا بَيْنَ النَّفْخَتَيْنِ»، وهذا يدل على أنهما نفختان فقط.

والقول الثاني: إنهما ثلاث نفحات: نفخة الفزع، ونفخة الصعق، ونفخة البعث. واستدلوا: بقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوٍّ دَاخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، فقالوا: هذه نفخة الفزع، وقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ

اللَّهُ ثُمَّ نَفَخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ ﴿٦٨﴾ [الزمر: ٦٨]، ففي هذه الآية نفختان:

نفخة الصعق، ونفخة البعث، ومجموع النفخات ثلاث، والله أعلم بالراجح.

صاحب الصور التّمَمَ القرن مُسْتَعِدًّا لِلنَّفْخِ: ويدل على ذلك: حديث أبي سعيد رضي الله عنه

قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كَيْفَ أَنْعَمُ وَقَدْ التَّعَمَّ صَاحِبُ الْقَرْنِ الْقَرْنَ، وَحَنَى جَبْهَتَهُ،

وَأَصْغَى سَمْعَهُ يَنْتَظِرُ مَتَى يُؤْمَرُ». أخرجه الترمذي (٢٤٣١)، وأحمد (١١٠٣٩).

(وَالْبَعْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ حَقٌّ، وَذَلِكَ حِينَ يَنْفُخُ إِسْرَافِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الصُّورِ،

﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١]).

البعث لغة: الإرسال، والنشر. وشرعاً: إحياء الأموات يوم القيامة.

والبعث دلّ عليه الكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿رَعِمَ الَّذِينَ

كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَىٰ اللَّهِ

يَسِيرٌ﴾ [التغابن: ٧]. ومن السنة: حديث جابر رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَىٰ

مَا مَاتَ عَلَيْهِ». أخرجه مسلم (٢٨٧٨). وأجمع السلف على إثبات البعث ليوم القيامة.

ولعظم أمر البعث؛ جاء إثباته في القرآن والسنة بطرق كثيرة: فتارةً بالتّصريح: كقوله

تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَىٰ اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [التغابن:

٧]، وقوله: ﴿وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٦]. وتارةً بتذكير الإنسان بنشأته

الأولى: كقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۖ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ۖ يَخْرُجُ

مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ﴿٧﴾ إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ [الطارق: ٥-٨]. وتارة بالاستدلال بإنبات النبات على إحياء الأموات: كقوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَىٰ ءَآثَرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِ الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الروم: ٥٠]. وتارة بالإشارة والتأمل في خلق السماوات والأرض: كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ يَخْلُقْهُنَّ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ بَلَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأحقاف: ٣٣]. وتارة بتنزيه الله عن العبث: إذ إنه لو لم يكن هناك بعث، لكانت الأوامر والنواهي والجزاء من العبث؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥]. وتارة بذكر القصص والوقائع التي تدل على البعث: كقصة الذي مرَّ على قرية، وهي خاوية على عروشها، فأماتهُ الله مائة عام ثم بَعَثَهُ، وقصة قتيل بني إسرائيل، وقصة الذين أُخْرِجُوا من ديارهم وهم ألوف حذر الموت، وقصة إبراهيم والطيور الأربعة، وقصة أصحاب الكهف.

لأبَدَ من الإيمان بأنَّ البعث جَمْعٌ مُتَفَرِّقٌ، لا إيجاد معدوم: فَبَعَثُ الخلق إنما يُعيد الله خَلْقَ الإنسان الذي تَفَرَّقَ، وليس إيجادًا لَخَلْقٍ جديدٍ. ويدل على ذلك: قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ ﴿٣﴾ بَلَىٰ قَدَرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ

﴿٤﴾ [القيامة: ٣-٤]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْأَمْثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿٢٧﴾ [الروم: ٢٧]. وكل إنسان يُبْعَثُ على ما مات عليه: ويدل على ذلك: حديث جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ». أخرجه مسلم (٢٨٧٨). ولذا ينبغي على المسلم أن يحسن العمل؛ لتحسن الخاتمة، فيحسن الحال التي يبعث عليها. قال ابن القيم: «وهذا من أعظم الفقه أن يخاف الرجل أن تخذعه ذنوبه عند الموت، فتحول بينه وبين الخاتمة الحسنة»<sup>(١)</sup>.

(وَيُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُفَاءَ عُرَاءَ غُرْلًا بَعْثًا).

الحشر: تعريفه: لغة: الجمع. وشرعاً: جمع الخلائق يوم القيامة؛ لحسابهم والقضاء بينهم.

والحشر الوارد في النصوص أربعة أنواع:

اثنان في الدنيا: أحدهما: المذكور في سورة الحشر: ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ﴾ [الحشر: ٢]. والثاني: الحشر المذكور في أشراط الساعة، ويكون في آخر الدنيا؛ كما جاء في حديث حذيفة بن أسيد مرفوعاً: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ قَبْلَهَا عَشْرُ آيَاتٍ»، وفي آخر الحديث: «وَأَخِرُ

(١) الجواب الكافي (ص: ١٤٨).

ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنَ الْيَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ». أخرجه مسلم (٢٩٠١).  
وعند البخاري من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «أَمَّا أَوَّلُ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ فَنَارٌ تَحْشُرُ  
النَّاسَ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ». أخرجه البخاري (٤٤٨٠). فهي ابتداءً تخرج من  
اليَمَنِ، ثم تنتشر من المشرق إلى المغرب، وقيل في الجمع غير ذلك، وجاءت آثار  
تدل أنها تحشرهم إلى أرض الشام.

واثنان في الآخرة: أحدهما: حشر الأموات من قبورهم بعد البعث إلى موقف  
الغاية، وهو مراد المصنف، وسيأتي الاستدلال عليه. والثاني: حشر الناس إلى الجنة  
أو النار؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ۝ وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ  
إِلَى جَهَنَّمَ وَرِدًّا ۝﴾ [مريم: ٨٥-٨٦]. هذه الأربعة الأنواع هي الواردة في  
النصوص في الحشر، ومقصود المصنف هو الثالث.

الحشر ثابت بالكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ  
الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ۝ لَمَجْمُوعُونَ إِلَى مِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ ۝﴾ [الواقعة: ٤٩-٥٠].  
ومن السنة: حديث سهل بن سعد رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
عَلَى أَرْضٍ بَيْضَاءَ عَفْرَاءَ، كَقُرْصَةِ نَقِيٍّ». قَالَ سَهْلٌ أَوْ غَيْرُهُ: «لَيْسَ فِيهَا مَعْلَمٌ لِأَحَدٍ».  
أخرجه البخاري (٦٥٢١)، ومسلم (٢٧٩٠). وأجمع المسلمون على ثبوت  
الحشر يوم القيامة.



حتى البهائم تحشر يوم القيامة، دلّ على ذلك الكتابُ والسُّنةُ: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْوُحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَبِيرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨]. ومن السنة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن الرسول الله صلّى الله عليه وآله قال: «لَتَوُذَّنَ الْحُقُوقُ إِلَىٰ أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّىٰ يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقُرْنَاءِ». أخرجه مسلم (٢٥٨٢). قال النووي: «هذا تصريحٌ بحشر البهائم يوم القيامة وإعادتها يوم القيامة، كما يُعادُ أهلُ التكليف من الآدميين، وكما يُعادُ الأطفال والمجانين ومن لم تبلغه دعوة، وعلى هذا تظاهرت دلائل القرآن والسنة، قال العلماء: وليس من شرط الحشر والإعادة في القيامة المجازاة والعقاب والثواب، وأما القصاصُ من القرناء للجلحاء فليس هو من قصاص التكليف؛ إذ لا تكليف عليها بل هو قصاص مقابلة»<sup>(١)</sup>. وأيضاً هو قصاصٌ يُبين مدى العدل التام في ذلك اليوم، حتى بين البهائم، وأنه كما قال الله تعالى: ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧].

(وَيُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاءَ غُرْلًا بَهْمًا) لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاءَ غُرْلًا»، قالت: يا رسول الله، الرِّجال والنساء ينظر بعضهم إلى بعض؟ قال: «يَا عَائِشَةُ الْأَمْرُ أَشَدُّ مِنْ أَنْ يَنْظُرَ بَعْضُهُمْ

(١) شرح النووي على مسلم (١٦/١٣٦).

إِلَى بَعْضٍ». أخرجه البخاري (٦٥٢٧)، ومسلم (٢٨٥٩). وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال  
 النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ تُحْشَرُونَ حُفَاةَ عُرَاةٍ غُرْلًا»، ثم قرأ: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ  
 السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْهَا إِنَّا كُنَّا فَعَلِينَ﴾ [الأنبياء:  
 ١٠٤]، وَأَوَّلَ مَنْ يُكْسَى إِبْرَاهِيمُ». أخرجه البخاري (٣٣٤٩)، ومسلم (٢٨٦٠). وإذا  
 حُشِرَ الناس كان في ذلك الجمع همٌّ وغمٌّ وكربٌ وذئبٌ للشمس من الناس مقدار ميل؛  
 كما ثبت عن المقداد مرفوعاً: «تَدْنِي الشَّمْسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْخَلْقِ حَتَّى تَكُونَ مِنْهُمْ  
 مِقْدَارَ مِيلٍ». أخرجه مسلم (٢٨٦٤). وماذا يفعل الناس في ذلك الموقف؟ سيأتي بيان  
 ذلك في حديث الشفاعة قريباً. [الفريح].

وقد جاء النفخ في القرآن في ثلاثة مواضع: الموضع الأول قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ  
 فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ وَكُلُّ أَتَوْهُ  
 دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، هذه النفخة الأولى وتسمى نفخة الفزع. والنفخة الثانية  
 والثالثة في سورة الزمر في قوله تعالى: ﴿وَيُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ  
 فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]،  
 فحصل من هذا ثلاث نفخات: نفخة الفزع، ونفخة الصعق، ونفخة القيام والبعث.  
 والمؤلف رحمه الله ذكر في هذه الآية نفخة البعث التي يقوم بها الناس لرب العالمين،  
 كما قال الله عز وجل: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ

﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥﴾ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦﴾ [المطففين: ١-٦]، فهذا القيام عقب النفخ هو الذي يقوم به الناس من قبورهم، ويحشرون به إلى ربهم، قال رحمه الله في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [يس: ٥١] أي: يأتون من كل مكان، ويجتمعون من كل صوب، والنسل في قوله تعالى: ﴿يَنْسِلُونَ﴾ يدل على كثرة وعظم هذا البعث، وأنه بعث عظيم يأتي بالناس ويجمعهم من كل مكان.

(وَيُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) بعد أن ذكر البعث وقيام الناس لرب العالمين ذكر الحشر، ويحشرون: أي: يجمعون، وهذا الجمع ليس خاصا بالناس، وإنما خصهم المؤلف رحمه الله بالذكر لكونهم هم الذين يقصدون بالبعث والنشور والحشر؛ لأن مقصود الحساب والجزاء أن يتبين أهل السعادة وأهل الشقاء، وأما بعث ونشر وحشر غيرهم فهو تابع، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْهُوسُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، فالوحوش تحشر وتجمع، وقال تعالى في حشر الخلائق: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨]، أي: كل ما طار وما درج وكل ما خلقه الله عز وجل يحشر يوم القيامة، فكل ذي حياة يبعث يوم القيامة ويؤتى به إلى أرض المحشر.

(وَيُحْشَرُ النَّاسُ) تخصيص لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: ٦]، فيحشرون ويجمعون على الصفة التي ذكرها الله عز وجل. وسمى اليوم بيوم القيامة؛ لأنه ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ولأنه اليوم الذي يقام فيه الميزان بالقسط، ولأن الله عز وجل يقيم فيه العدل؛ فهذا هو سبب تسمية هذا اليوم بيوم القيامة.

(حُفَاةٌ عُرَاةٌ غُرْلًا بُهْمًا) وهذه الأوصاف جاءت بها السنة، ففي حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال النبي ﷺ: «إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ حُفَاةٌ عُرَاةٌ غُرْلًا». أخرجه البخاري (٣٣٤٩)، ومسلم (٢٨٦٠). وأما زيادة: «بُهْمًا» فجاءت في مسند الإمام أحمد بسند لا بأس به، قال رسول الله ﷺ: «يُحْشَرُ اللَّهُ الْعِبَادَ - أَوْ قَالَ: النَّاسَ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةٌ عُرَاةٌ غُرْلًا بُهْمًا». قَالَ: قُلْتُ: مَا بُهْمًا؟! قَالَ: «لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ». أخرجه أحمد (١٦٠٨٥). أي: كما قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، وقال تعالى: ﴿وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمْ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤] فكل الناس يأتي يوم القيامة ليس معه شيء من هذه الدنيا إلا ما كان من العمل الصالح، كما قال النبي ﷺ: «فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ، وَيَنْظُرُ أَشَأمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ». أخرجه

البخاري (٧٥١٢)، ومسلم (١٠١٦). وإنما ذكر العمل عن اليمين وعن اليسار؛ لأن به يحصل فكاهه مما بين يديه.

يقول المؤلف رحمه الله في بيان ذلك الموقف: (حفاة) أي: ليس معهم شيء يقي أقدامهم، (عراة) ليس معهم ما يستر أجسادهم، (غرلا) قد تم خلقهم فلا نقص فيهم بوجه من الوجوه، حتى هذه القطعة التي تؤخذ من الذكور عند ختنهم بعد ولادتهم تعاد: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] فلا يضيع شيء من خلق الناس: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤] أي: يحفظ كل قطعة وكل جزء وكل ذرة من خلق الإنسان، ويعلم أين ذهبت؛ فيجمعها الله عز وجل ويتركب منها هذا الخلق يوم القيامة. [المصلح].

قال بعض العلماء: إن الله تعالى أكثر في القرآن من ذكر البعث وأدلته، ومن القرائن التي تدل عليه والمعجزات والآيات والبراهين، وكذلك ما بعده من الجزاء على الأعمال ومن الحشر والنشر وما إلى ذلك. ولعل الحكمة من المبالغة في ذلك إقناع المشركين، وذلك لأن المشركين من العرب كانوا ينكرون أشد الإنكار بعث الأجساد، فضلاً عن حساب عليها أو عذاب، فهم يقولون مثل ما حكى الله عنهم هم والأولون أيضاً بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]، وكذلك حكى الله عنهم قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلَفُوا أَبَاءَهُمْ ضَالِينَ﴾ ٦٩ ﴿فَهُمْ عَلَىٰ عَآثِرِهِمْ يُهَرَّعُونَ

﴿٧٠﴾ [الصافات: ٦٩-٧٠] فلما وجدوا آباءهم على هذا الأمر الذي هو إنكار البعث، تبعوهم في ذلك، وحكى الله تعالى عنهم قولهم: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أَأَنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ ﴿١٦﴾ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴿٧﴾ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴿١٨﴾ [الصافات: ١٦-١٨] أي: تبعثون وأنتم ذليلون مهينون. ورد الله على ذلك الكافر الذي جاء ومعه عظم ميت يفتنه وقد صار رميمًا فقال: أترع يا محمد؛ أن هذا يبعث بعد أن صار رميمًا ترابًا؟ قال ﷺ: «نَعَمْ، يُمِيتُكَ اللَّهُ ثُمَّ يُحْيِيكَ، ثُمَّ يُدْخِلُكَ جَهَنَّمَ». أخرج الحاكم في المستدرک (٣٦٥٢). فأنزل الله تعالى قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٧٧] ذكره بخلقه من نطفة، ومع ذلك أصبح خصيمًا مبينًا، ثم قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَدَسَّىٰ خَلْقَهُ﴾ [يس: ٧٨] نسي بدء خلقه الذي كان معدومًا، ثم خلق، ثم أوجد إلى آخر الآيات التي فيها تذكيره بالبعث وبالآيات الدالة عليه بعد البعث. وكثيراً ما يذكر الله الآيات التي في الحشر، ويذكر يوم القيامة، ويسميه بعدة أسماء، فيسميه يوم القيامة، ويسميه بالساعة، ويسميه بيوم الحشر؛ لأن الناس يحشرون فيه، ويسميه بالآزفة والطامة والحاقة والواقعة والصاخة، وكلها أسماء ليوم القيامة وآثارها. وهذا اليوم ذكر الله عظم شأنه فقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [المطففين: ٦] ذكر في الأحاديث أنهم يقومون ويطول قيامهم وأنه يكون طويلاً، قدر في آية أنه ألف سنة مما يقدرُونَ، وفي آية أخرى خمسين ألف سنة في سورة

المعارج: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤] ثم أخبر بأنه قريب بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ۖ﴾ (٧) يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ ﴿٨﴾ [المعارج: ٦-٨] أي: تذوب كما يذوب المهل، ﴿وَتَكُونُ الْجِبَالُ كَالْعِهْنِ﴾ [المعارج: ٩] أي: تكون كالعهن المنفوش، إلى آخر الآيات. فنؤمن بهذا، ونؤمن بأنه بعد البعث يحشر الناس، وأن الأرض تسوى فتزول عنها الجبال التي عليها، وتصبح الجبال كشيء مهيلًا، ثم بعد ذلك تصبح كأنها العهن؛ وهو القطن المنفوش تطير به الرياح، قال تعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] وهي تتقل فلا يبقى لها أثر ولا يبقى لها مكان فينسفها الله تعالى ثم تسوى بالأرض، يقول الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْجِبَالِ فَقُلْ يَنْسِفُهَا رَبِّي نَسْفًا ۖ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ۖ﴾ [طه: ١٠٥-١٠٦] أي: الأرض تكون قاعا صفصفاً مستويًا ﴿لَّا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧] يمدّها الله تعالى يقول: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ ۖ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ۖ﴾ [الانشقاق: ٣-٤] تمد كما يمد الأديم العكاظي، وتسوى بحيث لا يكون لها مرتفع ولا منخفض. وبعد ذلك تبقى هكذا، فيجتمع عليها الخلق من أولهم إلى آخرهم؛ يجتمعون كلهم لا يحصي عددهم إلا الله تعالى، يحشرون على هذه الأرض، ثم تنزل ملائكة السماء الدنيا فتحيط بهم، وكذا ملائكة السماء الثانية والثالثة، إلى أن تنزل الملائكة كلهم فيحيطون بهم. ونؤمن بما ذكره الله من الآيات

وأحب أن أنبه هنا إلى أن الأدلة القرآنية على إثبات البعث بعد الموت كثيرة جداً ومستوفاة، وهي أكثر مما ورد من الأحاديث النبوية، ولقد تنوعت أدلة القرآن الشرعية العقلية على إثبات البعث بعد الموت، منها الاستدلال على البعث بإحياء الأرض الميتة كما قال سبحانه: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِۦ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِ الْمَوْتَى﴾ [فصلت: ٣٩] وهذا التمثيل ورد في آيات كثيرة جداً في القرآن، فمن يقدر على إحياء الأرض بعد موتها، يقدر أيضاً على بعث الأجساد



بعد موتها. وهناك دليل آخر وهو أن الذي قدر على البدء قادر على الإعادة بطريق الأولى، فالله عز وجل خلق الإنسان من عدم فهو قادر على إعادته مرة أخرى قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۖ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٨-٧٩] وهذا دليل عقلي واضح جداً، أن الذي أحيها أول مرة قادر على أن يعيدها مرة أخرى. ولهذا قال تعالى في آية أخرى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] مع العلم أن هذا بالنسبة لله تعالى سواء؛ فإن كلا الأمرين هين عليه تعالى، فلا فرق بين الأمرين عنده كما قال تعالى: ﴿مَا خَلَقُكُمْ وَلَا بَعَثُكُمْ إِلَّا كَنْفُسٍ وَاحِدَةً﴾ [لقمان: ٢٨]. كذلك أيضاً من الأدلة الاستدلال بخلق الشيء الكبير على الشيء الصغير كما قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧]، وقال: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]، فمن استطاع أن يخلق هذه السماوات على ارتفاعها وعظمتها، وهذه الأرض على اتساعها وتنوعها، أفلا يستطيع أن يخلق هذا البشر الضعيف المهين؟ وكذلك جاءت الأدلة بشواهد عينية، فالنوم مثلاً دليل يستدل به على البعث كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ۖ فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ

لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٢﴾ [الزمر: ٤٢]، كذلك أيضا قصة الأناسي الذين ماتوا فأحياهم الله مثل أصحاب الكهف، ومثل الرجل الذي مر على قرية وقال: ﴿أَوُ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا قَالَ أَتَىٰ يُحْيِي ۚ هَٰذِهِ اللَّهُ بَعَدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ۖ﴾ [البقرة: ٢٥٩] إلى آخره.

بقي هنا مسألة وهي أن المتقرر لدى أتباع الرسل جميعا أن البعث والحشر والعذاب والنعيم وما يتعلق بذلك إنما هو للأرواح وللأجساد خلافا للفلاسفة الذين يرون أن البعث يكون فقط للأرواح وليس للأجساد، وهذه عقيدة الفلاسفة كافة ومنهم فلاسفة الإسلام المعظمون عند كثير من الناس، فإنهم ينكرون بعث الأجساد ويقولون: إن مسألة البعث والعذاب والنعيم تتعلق بهذه الروح فقط ولا دخل للجسد فيها. والروح عندهم أزلية، وهي أيضا لا تفنى ولا تبيد أبدا، بل تنعم بعد موت صاحبها إن كان خيرا، وتعذب إن كان شريرا، أما أن يكون هناك بعث حقيقي للأجساد، وحشر ونشر وميزان ونعيم محسوس في الجنة من فواكه وأنهار وقصور ونساء وحور، وعذاب محسوس في النار من سلاسل وحميم وأغلال وسعير، فإنهم لا يقرون بهذا كله وينكرونه، نسأل الله السلامة والعافية. أما المسلمون من أتباع الرسل فيؤمنون بأن البعث يكون للأرواح وللأجساد، وأنه يكون للروح والجسد معاً بحسب الحالة التي مات عليها الشخص. [المحمود].

فَيَقِفُونَ فِي مَوْقِفِ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَشْفَعَ فِيهِمْ نَبِيُّنَا ﷺ، فَيَحَاسِبُهُمُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى،  
وَيُنْصَبُ الْمَوَازِينُ، وَتُنْشَرُ الدَّوَاوِينُ، وَتَتَطَايَرُ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ إِلَى الْإِيمَانِ  
وَالشَّمَائِلِ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَبِيمِينِهِ﴾ (٧) ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ (٨)  
وَيُنْقَلَبُ إِلَى أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ﴾ (٩) ﴿فَسَوْفَ يَدْعُوا  
ثُبُورًا﴾ (١١) وَيَصْلَى سَعِيرًا ﴿[الانشقاق: ٧-١٢] وَالْمِيزَانُ لَهُ كِفَتَانِ وَلِسَانٌ، تُوزَنُ بِهِ  
الْأَعْمَالُ: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١٢) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ  
فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ (١٣) [المؤمنون: ١٠٢-١٠٣].

يطول وقوفهم في هذا المحشر وتدنو منهم الشمس، ويتصيب منهم العرق، ويأخذ  
من كل واحد منهم بحسب أعماله، فيصيبهم الحر الشديد والظنك الشديد والتعب  
الشديد من طول الموقف، خمسين ألف سنة، عند ذلك يتراجعون فيما بينهم فيما  
يخلصهم من هذا الموقف الذي طال زمنه واشتد، حاله فيقولون: ليس لكم إلا أحد  
يشفع لكم عند ربكم يخلصكم من هذا الموقف، فيذهبون إلى آدم أبي البشر  
فيطلبون منه الشفاعة إلى ربهم، وطلب الشفاعة من الحي القادر لا بأس به أن تطلب  
منه: أن يشفع لك عند ربك، بمعنى أن يدعو لك عند ربك، وطلب الدعاء شفاعة،  
فيعتذر آدم عليه السلام ويذهبون إلى نوح أول الرسل فيعتذر ويذهبون إلى موسى

فيعتذر ويذهبون إلى عيسى فيعتذر ويذهبون إلى إبراهيم فيعتذر، ويذهبون في النهاية إلى محمد و خاتم النبيين فهم طلبوا الشفاعة من أولي العزم الخمسة آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليهم وسلم. فيقبل الشفاعة لهم عند الله، لكنه لا يشفع عند الله ابتداءً إلا بإذن الله جل وعلا؛ لأن الله جل وعلا لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، فيخر ساجداً ويدعو ربه ويتضرع إليه حتى يؤمر برفع رأسه ويقال له سل تعط، فيشفع للخلائق في فصل القضاء بينهم، فيقبل الله، شفاعته ثم يأتي سبحانه وتعالى لفصل القضاء بين عبادہ، يأتي بذاته سبحانه مجيئاً حقيقياً كيف يشاء لفصل القضاء بين عبادہ، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ۚ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۚ﴾ [الفجر: ٢١-٢٢]، جاء لفصل القضاء بين عبادہ. وكما في قوله سبحانه: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] هذا مجيء الله وإتيانه لفصل القضاء بين عبادہ مجيئاً وإتياناً يليقان به سبحانه وتعالى وبِعِظَمَتِهِ، نشبتهما لله كما أثبتتهما لنفسه ولا نؤول ونقول: يأتي أمره؛ لأن هذا تأويل باطل، بل يأتي هو بذاته سبحانه وتعالى على ما يليق بجلاله كيف يشاء سبحانه، أما الكيفية نحن لا نتعرض لها كيف يجيء وكيف يأتي، لكن نشب المجيء ونثبت الإتيان لله جل وعلا وأنه بالذات كما أخبر الله بذلك عن نفسه سبحانه وتعالى، فيفصل بين عبادہ. [الفوزان].

(حَتَّى يَشْفَعَ فِيهِمْ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ) الشفاعة ذَكَرَهَا المصنّف في هذا الفصل مَرَّتَيْنِ، فذكر أولاً الشفاعة العُظمى، وهي شفاعة النبي ﷺ في أهل الموقف، وذكرها مرة أخرى، وذكر بعدها شفاعة الأنبياء والمؤمنين والملائكة، وسنذكر هذه الشفاعات جميعاً في هذا الموضع.

معنى الشفاعة: الشفاعة لغة: من الشفع ضد الوتر، وهو ضَمُّ الشيء إلى مثيله. واصطلاحاً: التَّوسُّطُ للغير بِجَلْبِ منفعة، أو دفع مَضَرَّةٍ. الشفاعة نوعان:

١ - شفاعة شرعية (شفاعة مثبتة): وهي الشفاعة المقبولة، ويدخل تحتها أنواع سيأتي بيّانها، وهذه الشفاعة لا بُدَّ فيها من توفّر شرطَيْن: الأول: الإذن للشافع أن يشفع. والثاني: الرضا عن المشفوع له. ويدل عليهما: قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مَن بَعْدَ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَن يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

٢ - شفاعة شركية (شفاعة منفية): وهي الشفاعة للكافرين، فهو لاء لا تنفعهم الشفاعة، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]. أنواع الشفاعة الشرعية:

١ - الشفاعة العظمى: وهي أول شفاعة ذكرها المصنّف بعدما ذكر البعث، والحشر، ووقوف الناس في موقف القيامة، حتى يشفع فيهم نبينا محمد ﷺ وهي شفاعة خاصة بالنبي ﷺ. ويدل عليها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أتى رسول الله يوماً بلحم، فرفع إليه الذراع - وكانت تُعجبه - فنهس منها نهسة، فقال: «أنا سيّد الناس يوم القيامة، وهل تدرون ممّ ذلك؟ يُجمّع الناس الأولين والآخرين في صعيد واحد، يُسمّعهم الداعي وينفذهم البصر، وتدنو الشمس، فيبلغ الناس من الغم والكرب ما لا يطيقون ولا يحتملون، فيقول الناس: ألا ترون ما قد بلغكم، ألا تنظرون من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس لبعض: عليكم بآدم...». الحديث، وفيه يأتون آدم، ثم نوحاً، ثم إبراهيم، ثم موسى، ثم عيسى، وكل واحد منهم يقول: إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله، ولم يغضب بعده مثله، نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري، وآخرهم عيسى عليه السلام فيقول: «اذهبوا إلى غيري، اذهبوا إلى محمد ﷺ. فيأتون محمداً ﷺ فيقولون: يا محمد، أنت رسول الله، وخاتم الأنبياء، وقد غفر الله لك ما تقدّم من ذنبك وما تأخر، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ فأنطلق فأتي تحت العرش، فأقع ساجداً لربي عز وجل، ثم يفتح الله عليّ من محامده وحسن الشاء عليه شيئاً لم يفتحهُ على أحد قبلي، ثم يُقال: يا محمد، ارفع رأسك، سل تعطه، واشفع

تُشَفَّعُ. فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأَقُولُ: أُمَّتِي يَا رَبِّ، أُمَّتِي يَا رَبِّ» الحديث. أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤). فيشفع ﷺ لأئمة، وهذه تسمى الشفاعة العظمى.

٢ - شفاعته ﷺ بدخول أهل الجنة الجنة: دَلَّ عليها حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي ﷺ: «أَنَا أَوَّلُ النَّاسِ يَشْفَعُ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَبَعًا». أخرجه مسلم (١٩٦). وفي رواية: «فَأَسْتَفْتِحُ، فَيَقُولُ الْخَازِنُ: مَنْ أَنْتَ؟ فَأَقُولُ: مُحَمَّدٌ، فَيَقُولُ: بِكَ أُمِرْتُ أَنْ لَا أَفْتَحَ لِأَحَدٍ قَبْلَكَ». أخرجه مسلم (١٩٧).

٣ - شفاعته ﷺ في عمه أبي طالب بأن يُخَفَّفَ عنه العذاب: وذلك لأنَّ أبا طالب مات كافرًا فلا يخرج من النار، ولكن بشفاعة النبي يُخَفَّفَ عنه من العذاب. ويدلُّ على ذلك: حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ذَكَرَ عنده عمُّه أبو طالب فقال: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُجْعَلُ فِي ضَحَضَاحٍ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَعْبِيهِ، يَغْلِي مِنْهُ دِمَاغُهُ». أخرجه البخاري (٣٨٨٥)، ومسلم (٢١٠). وفي رواية: «وَلَوْ لَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ». أخرجه البخاري (٣٨٨٣)، ومسلم (٢٠٩).

وهذا الأنواع الثلاثة السابقة خاصةً بنبيِّنا ﷺ.

٤ - الشَّفَاعَةُ فِي خُرُوجِ الْمُوحِّدِينَ مِنَ النَّارِ: دَلَّ عليها حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ قال: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزْنُ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ

مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ». أخرجه البخاري (٤٤)، ومسلم (١٩٣). وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ، فَتَعَجَّلْ كُلُّ نَبِيٍّ دَعْوَتَهُ وَاخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لِأُمَّتِي، فَهِيَ نَائِلَةٌ مِنْهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا». أخرجه البخاري (٦٣٠٤)، ومسلم (١٩٩). وحديث أنس رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي». أخرجه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)، وأحمد (١٣٢٢٢). والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

والخوارج والمعتزلة يُنكرون هذا النوع من الشفاعة؛ لأنه كما تقدّم من مذهبهم: أَنَّ صاحب الكبيرة يخرج من الإيمان؛ فالسارق، والزاني، وغيرهما من أهل الكبائر عندهم خرجوا من الإيمان، فلا تنفعهم الشفاعة، وقولهم قول باطل مردودٌ بالأدلة الكثيرة التي تخالف مُعتقدهم، ومن هذه الأدلة ما تقدّم ذكره.

٥- الشفاعة فيمن استحق النار ألا يدخلها: وهذه من أنواع الشفاعة التي يذكرها أهل العلم، وقد يُستدلُّ لها بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال النبي ﷺ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ». أخرجه مسلم (٩٤٨).



٦- الشفاعة في رَفَع درجات أقوام من أهل الجنة: وهذه قد تكون بفضل ما جعله الله من دُعاء المؤمنين بعضهم لبعض؛ كما في حديث أم سلمة ودعاء النبي ﷺ لأبي سلمة، حين تُوفي؛ فقال ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ رَبَّ الْعَالَمِينَ، اللَّهُمَّ افْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ». أخرجه مسلم (٩٢٠).

وهذه الأنواع الثلاثة ليست خاصةً بالنبي ﷺ بل لسائر الأنبياء والصديقين والمؤمنين.

٧- شفاعة النبي ﷺ في قومٍ من أمته يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب: كشفاعة النبي ﷺ لعكاشة بن محصن أن يجعله من السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، كما جاء في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الصحيحين. ومن أهل العلم من يزيد نوعاً ثامناً، وهي الشفاعة فيمن استوت حسناتهم وسيئاتهم، وهم أهل الأعراف. وكما ذكر المصنّف وتقدّم بيانه: أن هناك من الشفاعة مَنْ يشفع فيها الأنبياء والمؤمنون والشهداء والصالحون والملائكة، على قدر مراتبهم ومقاماتهم عند ربهم، فالشهيد مثلاً يُشَفِّع في سبعين من أهل بيته؛ كما ورد عند أبي داود وابن حبان.

(فِيْحَاسِبُهُمُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى) الحساب: تعريفه لغة: هو العدد. وشرعاً: إطلاع الله عباده على أعمالهم.

والحساب ثابت بالكتاب والسُّنَّة والإجماع: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [٢٥] ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ ﴿٢٦﴾ [الغاشية: ٢٥-٢٦]. ومن السنة: حديث عائشة رضي الله عنها قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ أَحَدٌ يُحَاسَبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا هَلَكَ»، قلت: أوليس يقول الله: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]؟ فقال: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرُضُ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُنَاقَشُ الْحِسَابَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا عُذِّبَ». أخرجه البخاري (٦٥٣٧)، ومسلم (٢٨٧٦). والمقصود: أَنَّ العبد إذا حُوسِبَ حساباً دقيقاً على إعماله التي لا بُدَّ لها من قبولٍ من الله جل وعلا هلك؛ لأن أعماله لا تُنَجِّيه إلا برحمة الله جل وعلا ونسأل الله من واسع فضله. وأجمع المسلمون على ثبوت الحساب يوم القيامة: ويُستثنى من ذلك السبعون ألفاً كما سيأتي.

صفة الحساب: المؤمن يخلو بربه ويُقرِّره بذنوبه، فكلُّ شيء قدَّمه في الدنيا سيعرِّض عليه، ثم يسترها الله عز وجل ويغفرها له، بخلاف المنافق والكافر، فإنَّ حسابَه حساب توييخٌ على رؤوس الخلائق، فلا يُستَر.

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يَدْنُو الْمُؤْمِنُ حَتَّى يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، فَيَقْرَرُهُ بِذُنُوبِهِ: تَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ يَقُولُ: أَعْرِفُ، يَقُولُ: رَبِّ أَعْرِفُ، مَرَّتَيْنِ، فَيَقُولُ: سَتَرْتَهَا

فِي الدُّنْيَا، وَأَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ. ثُمَّ تُطَوَّى صَحِيفَةُ حَسَنَاتِهِ. وَأَمَّا الْآخَرُونَ -أَوْ: الْكُفَّارُ- فَيُنَادَى عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ﴾ [هود: ١٨]. أخرجه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٢٧٦٨). قال الشيخُ ابن عثيمين عن حساب المؤمن: «ومع ذلك، فإنه سبحانه وتعالى يضع سِتْرَهُ، بحيث لا يراه أحدٌ، ولا يسمعه أحدٌ، وهذا من فضل الله عزَّ وجلَّ على المؤمن؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا قَرَّرَكَ بِجَنَائِكَ أَمَامَ النَّاسِ وَإِنْ سَمَحَ عَنْكَ، ففيه شيء من الفضيحة، لكن إذا كان ذلك لوحدك، فإن ذلك ستر منه عليك»<sup>(١)</sup>.

والحساب يشمل الجن؛ لأنهم مُكَلَّفُونَ، يدخل كافرهم النار بالنص والإجماع؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وقوله: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٨]، ويدخل مؤمنهم الجنة وهو قول جمهور العلماء؛ لقوله تعالى: ﴿لَمْ يَظْمِئْهُمْ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]، ولعموم قوله تعالى: ﴿وَلِمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمن: ٤٦].

(١) شرح العقيدة الواسطية (١٥٥/٢).

وهل تُحَاسَبُ البهائم؟ تقدم في مباحث (الحشر) أنه يكون بين البهائم قصاصٌ فيُقَادُ للشاة الجلحاء من الشاة القرناء، وتقدّم أن هذا القصاص ليس قصاصَ تكليفٍ وإنما هو قصاصٌ مقابلة، وأما حساب التكليف فلا تُحَاسَبُ؛ لأنه لا تكليف عليها. أول ما يحاسب عليه العبد من الحقوق التي عليه لله جل وعلا هي الصلاة، ويدل على ذلك: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةُ فَإِنْ صَلَحَتْ صَلَحَ سَائِرُ عَمَلِهِ، وَإِنْ فَسَدَتْ فَسَدَ سَائِرُ عَمَلِهِ». أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٥٧٨). وأما أول ما يُقضى فيه من الحقوق التي بين الناس هي الدماء، ويدل على ذلك: حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ». أخرجه البخاري (٦٨٦٤)، ومسلم (١٦٧٨). وذلك لأن الصلاة عمود الدين، وهي أفضل العبادات البدنية، والدماء هي أعظم ما يعتدى به في حقوق الأدميين.

ولا بد من الإيمان بعدل الله جل وعلا التام، فذلك اليوم يُحاسب الله عباده، وهو سريع الحساب جل وعلا ولا يظلم عبده مثقال ذرة؛ قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [غافر: ١٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠].

(وَالْمِيزَانُ لَهُ كِفَّتَانِ وَلِسَانٌ، تُوزَنُ بِهِ الْأَعْمَالُ: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ١١٢ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿١١٣﴾ [المؤمنون: ١٠٢-١٠٣])

الميزان: تعريفه لغة: ما تُقَدَّر به الأشياء خِفَّةً وثِقَلًا. وشرعًا: هو ميزان حقيقي له كفتان، يضعه الله عز وجل يوم القيامة؛ لوزن أعمال العباد.

والميزان ثابت بالكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. ومن السنة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ». أخرجه البخاري (٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤). وأجمع السلف على ثبوت ذلك.

والميزان حسبي له كفتان حسيتان: ويدل على ذلك حديث البطاقة، حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِّنْ أُمَّتِي عَلَى رُءُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ سَجَلًا كُلُّ سَجَلٍ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتَنْكَرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظْلَمَكَ كَتَبْتِي الْحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَاكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ: لَا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَىٰ إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ لَا ظُلْمَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ،

فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٍ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزَنِّكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ الْبِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السَّجَّلَاتِ، فَقَالَ: إِنَّكَ لَا تُظَلِّمُ، قَالَ: «فَتَوْضَعُ السَّجَّلَاتُ فِي كَفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتِ السَّجَّلَاتُ وَثَقَلَتِ الْبِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللَّهِ شَيْءٌ». أخرجه الترمذي (٢٦٣٩)، وأحمد (٦٩٩٤). وموطن الشاهد من الحديث قوله: «فَتَوْضَعُ السَّجَّلَاتُ فِي كَفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ».

ما الذي يوزن؟ اختلف أهل العلم فيما الذي يوزن على أقوال:

القول الأول: أن الذي يوزن العمل؛ واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق قال النبي صلى الله عليه وسلم: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ». وحديث أبي الدرداء رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ شَيْءٍ أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ». أخرجه أبو داود (٤٧٩٩)، والترمذي (٢٠٠٢)، وأحمد (٢٧٥١٧).

القول الثاني: أن الذي يوزن العامل؛ واستدلوا: بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ». أخرجه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥). وحديث ابن مسعود رضي الله عنه: أنه كان دقيق الساقين، فجعلت الريح تلقيه؛ فضحك القوم منه، فقال صلى الله عليه وسلم: «مَا

يُضَحِّكُكُمْ؟» قالوا: يا نبي الله، من دِقَّة ساقيه، قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُمَا أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ». أخرجه أحمد (٣٩٩١).

والقول الثالث: أن الذي يوزن الصحف: واستدلوا: بحديث البطاقة، وتقدم ذكره قريباً.

والأظهر والله أعلم: أن كل ذلك يوزن: العمل والعامل والصحف؛ لدلالة الأدلة عليها جميعاً. قال ابن كثير في تفسيره: «وقد يُمكن الجمع بين هذه الآثار بأن يكون ذلك كله صحيحاً؛ فتارة توزن الأعمال، وتارة توزن محالها، وتارة يوزن فاعلها، والله أعلم»<sup>(١)</sup>.

وهل هو ميزان واحد، أو موازين كثيرة؟ قال شيخنا ابن عثيمين: «واختلف العلماء: هل هو ميزان واحد أو متعدد؟ فقال بعضهم: متعددٌ بحسب الأمم، أو الأفراد، أو الأعمال؛ لأنه لم يرد في القرآن إلا مجموعاً، وأما إفراده في الحديث فباعتبار الجنس. وقال بعضهم: هو ميزان واحد؛ لأنه ورد في الحديث مفرداً، وأما جمعه في القرآن فباعتبار الموزون، وكلا الأمرين محتمل، والله أعلم»<sup>(٢)</sup>. [الفريح].

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٩٠).

(٢) تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد (ص: ١٢١).

(وَتُنْصَبُ الْمَوَازِينُ، وَتُنْشَرُ الدَّوَابُّ، وَتَتَطَايَرُ صَحَائِفُ الْأَعْمَالِ إِلَى الْإِيمَانِ وَالشَّمَائِلِ) المقصود بالصحف: صحف الأعمال التي كتبت وأحصيت على بني آدم من قبل الملائكة، والله عز وجل بين في كتابه أن هذه الصحف سوف تعرض على الناس قال الله عز وجل: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَوَيْلَتَنَا مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظِلُّمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. وهذه الكتب تلقى للناس منشورة لا يحتاج الإنسان أن يتكلف فتحها تكون منشورة مفتوحة أمامه ويقال له: ﴿أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا﴾ [الإسراء: ١٤] حسيب من نفسه وهذا مما ينقطع معه عذره. وإقامة للعدل هذه الصحف يتلقاها الناس بأيمانهم وشمائهم، فمن تلقاها بيمينه فهذه علامة السعادة بالنسبة له وهذه أحوال عباد الله الصالحين وأحباؤه المؤمنين المتقين؛ فإنهم يلقون كتابهم بأيمانهم قال الله سبحانه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَبِئَمْنِهِ ۖ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنْقَلِبُ إِلَىٰ أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴿٩﴾﴾ [الانشقاق: ٧-٩] فيكون من أهل الجنة. وأما الكفار فإنهم يتلقون كتبهم بشمالهم ومن وراء ظهرهم: ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَبِشِمَالِهِ ۖ﴾ [الحاقة: ٢٥]، ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ ۖ﴾ [الانشقاق: ١٠] وكلا الأمرين حق ونحن نؤمن أن الله عز وجل يعطي الكفار هذه الكتب وأنهم يتلقونها بشمالهم ومن



وراء ظهورهم والله عز وجل أعلم كيف يكون ذلك. قيل: إن يده الشمال تلوى فيأخذ كتابه بشماله من وراء ظهره. وقيل: إن يده الشمال تفك ثم تركب من وراء ظهره فيكون آخذا كتابه بشماله أو من وراء ظهره. وقيل: إنه يدخل يده من قبل صدره فتخرج من عند ظهره فيأخذ كتابه بشماله من وراء ظهره. وعلى كل حال الأولى في هذا الوقوف عند حد الوارد، فيقال: الكافر يتلقى كتابه بشماله ومن وراء ظهره.

وبحث أهل العلم هاهنا مسألة: العاصي من المؤمنين الذي شاء الله عز وجل أن يعذب، كيف يتلقى كتابه هل يتلقاه بيمينه أم يتلقاه بشماله أو كيف يكون حاله؟ فمن أهل العلم من قال: إنه يتلقى كتابه بيمينه حينما يتلقى الناس كتبهم في عرصات القيامة، ولهذا علامة على أنه لن يخلد في النار. وقيل: أنه يتلقى كتابه بيمينه لكن بعد أن يخرج من النار. وقيل أنه يتلقى كتابه بشماله ولكن من أمامه. والأولى في هذا الوقوف والله تعالى أعلم كيف سيكون الحال. [سندي].

وَلَنَبِيَّنَا حَوْضٌ فِي الْقِيَامَةِ، مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، أَبَارِيقُهُ  
عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهُ شَرْبَةً لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهَا أَبَدًا.

الحوض: تعريفه لغة: الجمع، ويطلق على مجتمع الماء. وشرعاً: هو حوض  
النبي ﷺ وهو مجمع ماء عظيم يَرِدُّه المؤمنون في عرصات القيامة.  
والعرصات: جمع عرصة، وهو المكان الواسع الذي لا بناء فيه ولا شجر.  
والحوض ثابت بنص السنة والإجماع: فمن الأدلة على ثبوته: حديث سهل بن  
سعد رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ، مَنْ وَرَدَهُ شَرِبَ مِنْهُ، وَمَنْ  
شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أَبَدًا، لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي  
وَبَيْنَهُمْ». أخرجه البخاري (٦٥٨٣)، ومسلم (٢٢٩٠). وحديث جندب رضي الله عنه قال  
النبي ﷺ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ». أخرجه البخاري (٦٥٧٥)، و مسلم  
(٢٢٩٧). والفراط: هو الذي يسبق إلى الحوض. والأحاديث في هذا الباب كثيرة،  
قال ابن القيم: «قد روى أحاديث الحوض أربعون من الصحابة، وكثير منها أو  
أكثرها في الصحيح»<sup>(١)</sup>. وأجمع أهل السنة على إثبات الحوض.

(١) الجواب الكافي (ص: ٢٨٦).

وهو حوض يَرِدُهُ المؤمنون حينما يَشْتَدُّ عليهم الكرب في الموقف، وتدنو الشمس من رؤوس الخلائق مقدار ميل، فيعرق الناس، ويشتدُّ بهم العطش، فيا رب ارزقنا شربة هنية من حوض نبيك ﷺ تروي عطشنا في ذلك اليوم الشديد الكرب والخطب، ولا تجعلنا من الذين أحدثوا في الدين فُضْدُوا عن الحوض.

وَأَنْكَرَتِ المعتزلة الميزان والحوض، فلم يقولوا بشوتهما، وأيضاً ممن أنكر الحوض الخوارج، ويُردُّ عليهم بدلالة النص والإجماع على ثبوت الحوض.

والحوض موجود الآن: يدل على ذلك ما رواه البخاري من حديث عقبة بن عامر: أن النبي ﷺ خرج يوماً فصلَّى على أهل أُحُدٍ صلاته على الميت، ثم انصرف على المنبر فقال: «إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَا أَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ». أخرجه البخاري (١٣٤٤).

صفة الحوض: جاءت أحاديثٌ تُبَيِّنُ صفة الحوض؛ فمما ورد: حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، مَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَرِيحُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ، وَكَيْزَانُهُ كَنْجُومِ السَّمَاءِ، مَنْ شَرِبَ مِنْهَا فَلَا يَظْمَأُ أَبَدًا». أخرجه البخاري (٦٥٧٩)، ومسلم (٢٢٩٢). وفي لفظ: «حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ». ولمسلم من حديث أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً: «مَاؤُهُ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَخْلَى مِنَ الْعَسَلِ». أخرجه مسلم (٢٣٠٠). ولمسلم أيضاً

من حديث ثوبان رضي الله عنه مرفوعاً: «يَغْتُ فِيهِ مِيزَابَانِ مِنَ الْجَنَّةِ، أَحَدُهُمَا مِنْ وَرَقٍ، وَالْآخَرُ مِنْ ذَهَبٍ». أخرجه مسلم (٢٣٠١). ويغت؛ أي: يصب. وجاء عند أحمد في بيان مقداره أنه: «كَمَا بَيْنَ عَدَنَ وَعَمَّانَ». أخرجه أحمد (٦١٦٢). وفي رواية أخرى: «كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى مَكَّةَ». أخرجه أحمد (١٣٤٠٥). وفي أخرى: «كَمَا بَيْنَ صَنْعَاءَ إِلَى الْمَدِينَةِ». أخرجه أحمد (٦٨٧٢). ولمسلم من حديث عقبة: «وَإِنَّ عَرْضَهُ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى الْجُحْفَةِ». أخرجه مسلم (٢٢٩٦). ومن حديث ابن عمر: «مَا بَيْنَ نَاحِيَّتَيْهِ كَمَا بَيْنَ جَرْبَا وَأَذْرَحَ». أخرجه البخاري (٦٥٧٧)، ومسلم (٢٢٩٩). والمسافات الْمُحَدَّدَةُ فِي الرِّوَايَاتِ السَّابِقَةِ بَيْنَ هَذِهِ الْبُلْدَانِ كُلِّهَا مُتَقَارِبَةٌ تَوَافُقَ رَوَايَةٍ: «مَسِيرَةَ شَهْرٍ». أخرجه البخاري (٦٥٧٩)، ومسلم (٢٢٩٢).

إِذْنِ يَتَلَخَّصُ فِي صِفَةِ الْحَوْضِ مِنَ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ مَا يَلِي:

١ - سَعْتُهُ: مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَهَذَا تَحْدِيدٌ بِالزَّمَانِ، وَمَنْ أَرَادَ التَّحْدِيدَ بِالمَسَافَةِ فَلْيَتَأَمَّلِ المَسَافَةَ بَيْنَ الْبُلْدَانِ السَّابِقَةِ.

٢ - لَوْنُهُ: أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، وَأَبْيَضُ مِنَ الْوَرَقِ؛ أَيِ: الْفُضَّةِ.

٣ - طَعْمُهُ: أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ، وَمَنْ يَشْرَبُ مِنْهُ لَا يَظْمَأُ أَبَدًا.

٤ - رَائِحَتُهُ: أَطْيَبُ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ.

٥ - أُنْيَتُهُ: كَنُجُومِ السَّمَاءِ فِي الْعَدَدِ وَالنُّورِ وَاللِّمَعَانِ.

٦- يصب فيه ميزابان: أحدهما من ذهب، والآخر من فضة.

يُحَرِّمُ مِنَ الْحَوْضِ أَقْوَامٌ بَدَّلُوا وَغَيَّرُوا فِي دِينِ اللَّهِ: عَنْ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أَسْمَاءَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنِّي عَلَى الْحَوْضِ حَتَّى أَنْظُرَ مَنْ يَرِدُ عَلَيَّ مِنْكُمْ، وَسَيُؤْخَذُ نَاسٌ دُونِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ مِنِّي وَمِنْ أُمَّتِي. فَيَقَالُ: هَلْ شَعَرْتَ مَا عَمِلُوا بَعْدَكَ؟! وَاللَّهِ مَا بَرِحُوا يَرْجِعُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٩٣). وَكَانَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ أَعْقَابَنَا، أَوْ نَفْتَنَ فِي دِينِنَا. وَفِي لَفْظٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: «فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٨٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٩٠). قَالَ النَّوَوِيُّ: «قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كُلُّ مَنْ أَحْدَثَ فِي الدِّينِ فَهُوَ مِنَ الْمَطْرُودِينَ عَنِ الْحَوْضِ؛ كَالْخَوَارِجِ، وَالرَّوَافِضِ، وَسَائِرِ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ، قَالَ: وَكَذَلِكَ الظُّلَمَةُ الْمُسْرِفُونَ فِي جَوْرِ وَطَمْسِ الْحَقِّ، وَالْمُعْلِنُونَ بِالْكَبَائِرِ، قَالَ: وَكُلُّ هَؤُلَاءِ يُخَافُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَكُونُوا مِمَّنْ عُنُوا بِهَذَا الْخَبَرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(١)</sup>. وَنَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ أَنْ نَرْجِعَ عَلَى أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا، أَوْ نَفْتَنَ فِي دِينِنَا، أَوْ نَحْدِثَ فِيهِ مَا لَيْسَ عَلَى أَمْرِ رَسُولِنَا ﷺ.

الفرق بين الكوثر والحوض: أَنَّ الْكَوْثَرَ فِي الْجَنَّةِ، وَالْحَوْضُ فِي أَرْضِ الْمَحْشَرِ. وَالْكَوْثَرُ نَهْرٌ عَظِيمٌ جَارٍ، فَهُوَ أَصْلٌ، وَالْحَوْضُ مَجْمَعُ مَاءٍ فَرَعٌ عَنِ الْكَوْثَرِ؛ لِأَنَّهُ يَصُبُّ فِي الْحَوْضِ مِزَابَانِ. [الفريح].

(١) شرح النووي على مسلم (٣/١٣٧).

بين النبي ﷺ أن قوما يذادون عن حوضه كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أتى المقبرة فقال: «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَإِنَّا بِكُمْ إِن شَاءَ اللَّهُ لَاحِقُونَ، وَدِدْتُ أَنَا قَدْ رَأَيْنَا إِخْوَانَنَا»، قالوا: أولسنا بإخوانك يا رسول الله؟ قال: «بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي، إِخْوَانِي الَّذِينَ يَأْتُونَ بَعْدُ»، قالوا: كيف تعرف من لم يأت بعد أمتك يا رسول الله؟ قال: «أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ خَيْلٌ غُرٌّ مُحَجَّلَةٌ بَيْنَ ظَهْرِي خَيْلٍ دُهُمٍ بِهِمْ أَلَا يَعْرِفُ خَيْلَهُ؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فَإِنَّهُمْ يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ، وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ، أَلَا لِيَذَادَنَّ رَجَالٌ عَنْ حَوْضِي كَمَا يَذَادُ الْبَعِيرُ الضَّالُّ، أُنَادِيهِمْ: أَلَا هَلُمَّ، فَيَقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ: فَسُحْقًا فَسُحْقًا». أخرجه مسلم (٢٤٩). وفي رواية قال: «فَأَقُولُ: أَصْحَابِي أَصْحَابِي، فَيَقَالُ: إِنَّهُمْ قَدْ بَدَّلُوا بَعْدَكَ». ولهذا من أدركه وآمن به يسمى صاحباً له، ومن لم يدركه يسمى من إخوانه، كما قال النبي ﷺ ذلك.

استدلال الشيعة بحديث الحوض على ردة الصحابة والرد عليهم: تمسك بعض الشيعة بلفظ (أصحابي) في الحديث السابق، وزعموا أن هذا دليل على حصول النفاق وردة الصحابة، أو مروفتهم عن هديه وستته إلى آخره. والجواب أن نقول: هذا ليس بشيء، فإن قوله: «أصحابي» لا يراد بالصاحب هنا الأصحاب الذين حققوا الصحبة، وإنما يراد من هم في ظاهر أمرهم من الأمة، وفي كتاب الله تارة يدخل المنافق

في عموم المسلمين، وتارة يخرج منهم، كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]، فجعلهم مضافين إلى المؤمنين، قال: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ﴾ [الأحزاب: ١٨] فذكر اسم الأخوة هنا، مع أن المنافق عند التحقيق ليس أخا للمؤمن، ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧]، ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١] فهذا التمييز في كتاب الله لا ينافي الجمع في مكان آخر، فالتمييز في مثل قوله: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، ومثل قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، هذا تمييز لا ينافي الجمع المذكور في مثل قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]. [الغفيص].

الحوض: هو مجتمع الماء، فيكون لبنينا محمد حوض في أرض المحشر، دليل ذلك: أن الله جل وعلا قال لنبيه: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١] ومن الكوثر الذي أعطاه الله عز وجل رسوله ﷺ ذلك الحوض في ذلك الموقف، والأصل في معنى الكوثر: الخير الكثير، والله عز وجل قد أعطى رسوله ﷺ خيرا كثيرا في الدنيا والآخرة، من ذلك ما خصه به من الحوض المورود، وإنما وصف الحوض بأنه حوض مورود؛ لكثرة من يرده من الناس، وذلك أن حوض النبي ﷺ أكثر أحواض الأنبياء واردا. من حديث سمرة قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوْضًا، وَإِنَّهُمْ

يَتَبَاهَوْنَ أَيُّهُمْ أَكْثَرُ وَارِدَةً، وَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ وَارِدَةً». أخرجه الترمذي (٢٤٤٣). والحوض كما هو ثابت في الكتاب فقد تواترت به سنة النبي ﷺ، وأجمع عليه سلف الأمة وعلماءؤها وأئمتها، وهو من أعظم ما خص الله به رسوله ﷺ في أرض المحشر. [المصلح].

وهذا الحوض اختلف فيه هل هو قبل الصراط، أو بعد الصراط، والأقرب أن يقال: إنه قبل الصراط فإنه قد جاء أن النبي ﷺ قال: «بَيْنَا أَنَا قَائِمٌ إِذَا زُمِرَةٌ حَتَّى إِذَا عَرَفْتَهُمْ خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَيْنِي وَبَيْنِهِمْ، وَقَالَ: هَلُمَّ. قُلْتُ: إِلَى أَيْنَ؟ قَالَ: إِلَى النَّارِ وَاللَّهِ». أخرجه البخاري (٦٥٨٧). فدل هذا على أن من الناس الذين يردون على الحوض من يؤخذ إلى النار. ومعلوم أن من تجاوز الصراط فإنه لا يذهب به إلى النار، وإنما أهل النار الذين كتب الله لهم دخولها فإنهم يسقطون فيها من خلال مرورهم على الصراط، أما إذا تجاوزوا الصراط فقد تجاوزوا النار. وهو الذي اختاره القرطبي وابن كثير وغيرهما من أهل العلم. [سندي].



## وَالصِّرَاطُ حَقٌّ، يَجُوزُهُ الْأَبْرَارُ، وَيَزِلُّ عَنْهُ الْفُجَّارُ

تعريف الصراط: الصراط لغة: الطريق الواضح الواسع. وشرعاً: جسرٌ ممدود على جهنم، يعبر الناس عليه إلى الجنة.

الصراط ثابت بالكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] فقد فسرها عبدالله بن مسعود، وقتادة، وزيد بن أسلم: بالمرور على الصراط، وفسرها جماعةٌ منهم ابن عباس بالدخول في النار، لكن ينجون منها. ومن السنة: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه الطويل وفيه: «ثُمَّ يُضْرَبُ الْجِسْرُ عَلَى جَهَنَّمَ وَتَحِلُّ الشَّفَاعَةُ، وَيَقُولُونَ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ». أخرجه مسلم (١٨٣). وأجمع أهل السنة على إثبات الصراط.

وهل الصراط واسع أو ضيق؟ اختلف في سعة الصراط على قولين:

القول الأول: أن الصراط طريق واسع: واستدلوا: بأن الصراط في اللغة هو: الطريق الواسع. ويقول النبي صلى الله عليه وسلم في صفة الصراط: «مَدْحَضَةٌ، مَزَلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفٌ، وَكَالَالِيبُ». أخرجه البخاري (٧٤٣٩). ووجه الدلالة: أن الدحض والمزلة والكالاليب لا تكون إلا في طريق واسع.

والقول الثاني: أنَّ الصراط طريق دقيق ضيق جدًّا: واستدلوا بما رواه مسلم من حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال: «بلغني أن الجسر أدقُّ من الشعر، وأحدُّ من السيف»، وبنحوه عند أحمد جاء مرفوعًا من حديث عائشة رضي الله عنها. وجاء من حديث سلمان مرفوعًا: «حَدُّهُ كَحَدِّ الْمُوسَى». أخرجه الحاكم (٤/ ٥٨٦). والله أعلم بالراجح. ومن خلال الخلاف السابق تبين لنا صفة الصراط، وأنه ممدود فوق جهنم، عليه كلاليب وخطاطيف تخطف الناس بحسب أعمالهم نسأل الله السلامة والتجاوز.

حال الناس على الصراط وعبورهم عليه: من حديث أبي هريرة وحذيفة رضي الله عنهما قالوا: قال رسول الله صلَّى الله عليه وآله فذكر حديث الشفاعة وفيه: «فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا صلَّى الله عليه وآله فَيَقُومُ فَيُؤَذِّنُ لَهُ، وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحِمُ، فَتَقُومَانِ جَنَّتِي الصِّرَاطِ، يَمِينًا وَشِمَالًا، فَيَمُرُّ أَوَّلَكُمْ كَالْبَرْقِ»، قال: قلت: بأبي أنت وأمي، أي شيء كمر البرق؟ قال: «أَلَمْ تَرَوْا إِلَى الْبَرْقِ كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ؟ ثُمَّ كَمَرَّ الرِّيحَ، ثُمَّ كَمَرَّ الطَّيْرَ وَشَدَّ الرَّجَالَ، تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصِّرَاطِ يَقُولُ: رَبِّ، سَلِّمْ، سَلِّمْ. حَتَّى تَعْجَزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ فَلَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا». قَالَ: «وَفِي حَافَتِي الصِّرَاطِ كَلَالِيبٌ مُعَلَّقَةٌ، مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنْ أُمِرَتْ بِهِ، فَمَخْدُوشٌ نَاجٍ وَمَكْدُوشٌ فِي النَّارِ». أخرجه مسلم (١٩٥). نسأل الله حسن التجاوز عن ذنوبنا في الدنيا، وعلى الصراط يوم الفرار. قال ابن حجر عند ذكر الأمانة والرحم في الحديث

السابق: «أي: يقفان في ناحية الصراط؛ والمعنى: أن الأمانة والرحم لعظم شأنهما وفخامة ما يلزم العباد من رعاية حقهما يوقفان هناك للأمين والخائن، والواصل والقاطع، فيحاجَّان عن المُحَقِّق، ويشهدان على المُبْطَل»<sup>(١)</sup>.

أول من يعبر الصراط من الأنبياء محمد ﷺ ومن الأمم أمته: لحديث أبي هريرة رَوَاهُ اللَّهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعَايَ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ». أخرجه البخاري (٦٥٧٣) مفرقاً، ومسلم (١٨٢). قال النووي: (وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ) «معناها: لشدة الأهوال، والمراد: لا يتكلم في حال الإجازة، وإلا ففي يوم القيامة مواطن يتكلم الناس فيها، وتُجَادِلُ كل نفس عن نفسها، ويسأل بعضهم بعضاً، ويتلاومون، ويخاصم المتابعون المتبوعين والله أعلم»<sup>(٢)</sup>.

والمرور على الصراط عامٌّ للمؤمنين، ومن ادَّعى الإيمان كالمنافقين؛ ولكن المنافقين لا يجاوزون الصراط، بل الصراط آخر محطة لهم إلى النار والعياذ بالله. ثم بعد الصراط يقف المؤمنون في القنطرة: والقنطرة مكانٌ خاصٌّ بالمؤمنين ولا يسقط أحد منهم في النار؛ بل هو مكان يُقْتَصَّ لبعضهم من بعض اقتصاصاً، يكون

(١) فتح الباري (١١/٤٥٣).

(٢) شرح النووي على مسلم (٣/٢١).

به تهذيب نفوسهم، وإزالة ما في القلوب من الغلّ والحسد قبل أن يدخلوا الجنة، وهذا اقتصاص غير الاقتصاص الأول، فيَهْدَبُونَ من الشوائب قبل دخول الجنة؛ كما قال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غِلٍّ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهِمُ أَنْهَارٌ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «إذا خلص المؤمنون من الصراط حُبِسُوا على قنطرة بين الجنة والنار، فاقتصّ لهم مظالم كانت بينهم في الدنيا، حتى إذا هُذِّبُوا ونُقِّوا، أُذِنَ لهم بدخول الجنة، فَلَا حُدُومَ أهدى إلى منزله في الجنة من منزله الذي كان في الدنيا». [الفريح].

والصراط ينصب على متن جهنم ويمر عليه الناس، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] أي: يرمون على الصراط، وهذا هو التفسير الصحيح للآية. وأما من قال: إن الورود هو لفحة من لفحات النار فهذا ليس صحيحاً، فإن المؤمنين الأبرار المتقين من الأنبياء والمرسلين والصديقين والشهداء والصالحين لا يمسه شيء من أثر النار وإن كانوا يمرون على الصراط. وقد جاء في حديث متواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن العباد يمرون على الصراط، فيمر أولهم على صورة القمر، ثم ذكر أحوالهم في المرور، ومقدار مرورهم، كمرور الريح، وكأجاود الخيل والركاب.. وما إلى ذلك، ومنهم من يخطف وهو على الصراط فيقع في نار جهنم.. ومنهم من يتعثر فيلحقه مقام من مقامات الشفاعة، وذكر عليه الصلاة والسلام أن

الأمانة والرحم تقومان على جنبتي الصراط، وأن الأنبياء والمرسلين يقولون: اللهم سلم سلم. فهذه بعض مواقف الصراط يجب الإيمان بها على ظاهرها، كما يجب الوقوف على نصها الصريح فقط، وأما المعنى الذي لم يتضمنه النص الصريح مما يفرض العقل الاستفصال عنه فإن الواجب السكوت عنه.

وأيضاً: ثبت الصراط على وجه التحديد، وكذلك بعض مسائله، وقد روي فيه روايات منكراً في بعض كتب الرواية - ولا سيما في كتب الوعظ وذكر الجنة والنار والمآلات وما إلى ذلك - ذكر في الصراط روايات منكراً في صفته وهياته وما إلى ذلك، فهذا يعتبر فيه الثابت ثبوتاً بيناً، وأما ما تردد في ثبوته فإنه يسكت عنه. [الغفيص].

والصراط على وزن فعال بمعنى مفعول، أي: مصروط، والصراط في لغة العرب يطلق على الطريق الواسع الرحب الذي لا ضيق فيه؛ ولذلك قال جماعة من العلماء: إن الصراط واسع؛ لأنه لا يطلق هذا الوصف إلا على ما اتسع، وقال آخرون في وصفه حسب ما جاءت به بعض الآثار من أنه: «أدق من الشعرة وأحد من السيف» ولا يعارض هذا وصفه بالصراط لكونه صراطاً مسلوفاً يمر عليه الناس، فالصراط هو الجسر المضروب على جسر جهنم، ولا يدخل أحد الجنة إلا بالمرور عليه، فكل من صار إلى الجنة فقد مر على الصراط.

والصراط إنما يمر ويسير عليه أهل الإسلام دون غيرهم، وأقصد بأهل الإسلام كل من كان مسلماً سواء من هذه الملة أو من الأنبياء من قبل، فأهل الكفر لا يجوزون الصراط ولا يأتون إليه، بل يصار بهم إلى النار ابتداء، كما في حديث أبي سعيد وأبي موسى رضي الله عنهما: «يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ». أخرجه البخاري (٦٥٧٣)، ومسلم (١٨٢). فيتبع عباد الشمس الشمس، ويتبع عباد القمر القمر، ويتبع عباد الطواغيت الطواغيت، ويصيرون إلى النار يلقون فيها يككبون، كما قال الله عز وجل: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ ۖ وَجُنُودُ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ ۖ﴾ [الشعراء: ٩٤-٩٥] فيلقون فيها إلقاءً.

أما الصراط فإنه لا يجوزه ولا يمر عليه إلا أهل الإسلام، وذلك أن كل أمة كانت تعبد شيئاً فإنها تتبع ما كانت تعبد، ثم يبقى أهل الإسلام في مكانهم في أرض المحشر؛ فيأتيهم الله عز وجل في الصورة التي يعرفون فيسجدون له، ثم بعد ذلك يجوزون الصراط على حسب أعمالهم.

(وَالصِّرَاطُ حَقٌّ، يَجُوزُهُ) أي: يعبره وينفذ منه (الْأَبْرَارُ، وَيَزِلُّ عَنْهُ الْفُجَّارُ) أي: يسقط ويتباطأ سير أهل الفجور والفسق، لكنه ليس زللاً أو سقوطاً مؤبداً، إنما على حسب ما يكون من العمل.

والناس في عبورهم على الصراط يتفاوتون كما وضحت السنة: (فمنهم كالبرق، ومنهم كالريح الشديدة، ومنهم كأجاويد الخيل، ومنهم كركاب الإبل، ومنهم يمشي على رجليه، ومنهم من يزحف زحفاً، ومنهم من تخطفه الكلاب)، أسرعهم من يمر كلمح البصر، ثم بعد ذلك كالبرق، ثم كالريح الشديدة، ثم كأجاويد الخيل، ثم كأجاويد الإبل، على حسب الترتيب السابق، وهذا التفاوت في السير على الصراط ناشئ عن التفاوت في العمل، قال الله عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠] فالسابقون إلى الطاعات والمبرات والخيرات في الدنيا هم السابقون إلى فضل الله ورحمته، والفوز بالنجاة في الآخرة، والنجاة من النار والفوز بالجنة. [المصلح]. و(الصراط - السراط - الزراط) لغات ثلاث. وهذه الكلمة تعني في اللغة الطريق. والصراط المقصود بكلام المؤلف هو الصراط الأخروي الذي ينصب يوم القيامة على جهنم ويعبر عليه المؤمنون والمنافقون.

وأحوال الناس في المرور على الصراط كما يفهم هذا من مجموع النصوص تنقسم إلى قسمين: منها ما يتعلق بأحوالهم من حيث النور والظلمة. ومنها ما يتعلق بأحوالهم من حيث السرعة والبطء.

أما من حيث النور والظلمة: فإن الناس قبل الصراط يحبسون في الظلمة كما جاء في الحديث، يحبسون ويوقفون في الظلمة دون الصراط، ثم يعطون أنوار بحسب

أعمالهم فيمرون على الصراط بناء على ذلك. ثبت في الحديث أن منهم من يعطى نوره مثل الجبل بين يديه، ومنهم من يعطى نوره فوق ذلك، ومنهم من يعطى نوره كالنخلة، يمينه ومنهم من يعطى نوره دون ذلك، ومنهم من يعطى نوره على إبهام قدمه فيطفأ تارة ويضيء تارة، إذا أضاء قدم قدمه وإذا أطفئ به قام يعني وقف فهم متفاوتون في نورهم تفاوتاً عظيماً. وأما المنافقون فإنهم لا يعطون النور.

وأما أحوالهم من حيث السرعة والبطء: فإن الناس منقسمون في هذا انقساماً عظيماً، فمنهم من يمر كالمح البصر، ومنهم من يمر كالبرق، ومنهم من يمر كالريح، ومنهم من يمر كأجاويد الخيل، ومنهم من يمر كالطير، ومنهم من يمر كأجاويد الركاب يعني الجمال، ومنهم من يعدو - يعني: يركض - ومنهم من يمشي، ومنهم من يسحب، وآخرهم يسحب سحباً. هذا بالنسبة لمن ينجو، وهناك من يسقط ويقع في النار عافاني الله وإياكم من ذلك.

أما نتيجة المرور على الصراط فإن الناس منقسمون في هذا إلى ثلاثة أقسام: فمنهم من يمر سالماً، ينجو ويسلم من الخطاطيف والكلاليب فلا تصيبه، وهؤلاء أعلى المراتب. منهم ناج مخدوش، يعني: يمر ويسلم من الوقوع في النار؛ لكنه يصاب من هذه الكلاليب والخطاطيف ويجرح. ومنهم من تخطفه تلك الخطاطيف والكلاليب فتطرحه في النار، عافاني الله وإياكم من ذلك.



وهؤلاء صنفان: المنافقون ومن شاء الله عز وجل تعذيبه من عصاة الموحدين.  
وبعد ذلك هناك مسألة وهي أن حال المرور على الصراط، دلت الأدلة كما ثبت  
في الصحيح أن الناس لا يتكلمون وإنما يتكلم فقط الأنبياء وكلام الأنبياء وقتئذ:  
«اللهم سلّم سلّم».

وأول من يجوز هذا الصراط بأمرته من الأنبياء هو النبي محمد ﷺ وأمرته. فإذا  
تجاوزوا هذا الصراط فإنهم يوقفون عند قنطرة. والقنطرة هي أيضا بمعنى الجسر.  
كما ثبت هذا في صحيح البخاري عنه ﷺ إذا خلص المؤمنون من الصراط فإنهم  
يوقفون عند قنطرة.

واختلف أهل العلم هل هذه القنطرة هي جزء من الصراط، أي: هي طرفه الذي  
يلي الجنة أو هي جسر مستقل؟ والثاني أظهر والله أعلم.

والمقصود من إيقافهم على هذا الجسر هو أن يقتصر لبعضهم من بعض مظالم كانت  
بينهم كما ثبت هذا في الحديث يوقفون على هذه القنطرة فيقتصر لبعضهم من بعض.  
والظاهر والله أعلم أن هذا الاقتصاص أخص من الاختصاص الأول الذي يكون  
في عرصات القيامة، وأن هذا الاقتصاص إنما يكون لأقوام لكل واحد منهما على  
الآخر مظلمة والله عز وجل أعلم. ثم بعد ذلك يكون دخول الجنة، ويكون هؤلاء  
الذين نجوا من الصراط هم أهلها. [سندي].

وَيَشْفَعُ نَبِيَّنَا ﷺ فِيمَنْ دَخَلَ النَّارَ مِنْ أُمَّتِهِ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ، فَيَخْرُجُونَ بِشَفَاعَتِهِ  
بَعْدَ مَا اخْتَرَقُوا وَصَارُوا فَحْمًا وَحُمَمًا، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَتِهِ ﷺ. وَلِسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ  
عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةِ شَفَاعَاتٌ، ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ  
مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٨]. وَلَا تَنْفَعُ الْكَافِرَ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ.

الناس في الشفاعة ثلاثة أقسام: المشركون والمعتزلة، وأهل السنة.  
القسم الأول: المشركون القبوريون. يقولون: إن الأولياء وإن السادة يشفعون  
لأقاربهم، ولمن دعاهم، ولمن والاهم، ولمن أحبهم، ولأجل ذلك يطلبون منهم  
الشفاعة، فالمشركون الأولون حكي الله عنهم أنهم قالوا: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَتُونَا عِنْدَ  
اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، يعنون معبوداتهم الملائكة، الذين يعبدون الملائكة، ومن  
الصالحين، ونحوهم: ﴿هَؤُلَاءِ شُفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ أي: يشفعون لنا. وكذلك  
يقول القبوريون المعاصرون الآن؛ يقولون: إن الأولياء يشفعون لنا، وإننا لا نجرؤ  
أن نطلب من الله بل نطلب منهم وهم يطلبون من الله، ويقولون: إن النبي ﷺ  
والأنبياء والصالحين أعطاهم الله الشفاعة، ونحن ندعوهم ونقول: اشفعوا لنا كما  
أعطاكم الله الشفاعة. ويضربون مثلاً بملوك الدنيا فيقولون: إن ملوك الدنيا لا  
يوصل إليهم إلا بالشفاعة إذا أردت حاجة فإنك تتوسل بأوليائهم ومقربيه من

وزير وبواب وخادم وولد ونحوهم يشفعون لك حتى يقضي ذلك الملك حاجتك، فهكذا نحن مع الله تعالى نتوسل ونستشفع بأوليائه وبالسادة المقربين عنده. هذا قول المشركين؛ يثبتون شفاعاة كل ولي من الأولياء لكل من طلبها منه، وقد وقعوا بهذا في شرك الأولين، وقاسوا الخالق بالمخلوق، والله تعالى ذكر عن مؤمن يس قوله تعالى: ﴿عَاتِجُذْ مِنْ دُونِهِ ۚ ءَالِهَةٌ إِنْ يُرَدِّنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ [يس: ٢٣] وذكر الله تعالى أن الكفار اعترفوا على أنفسهم بقولهم: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۖ وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمَسْكِينِ ۖ وَكُنَّا نَحْوُصْ مَعَ الْخَائِضِينَ ۖ وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ ۖ حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ ۖ فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٣-٤٨].

القسم الثاني: المعتزلة والخوارج أنكروا الشفاعاة لأنهم يعتقدون أن العصاة وأهل الكبائر مخلصون في النار لا يخرجون منها، وأن كل من عمل كبيرة ومات مصراً عليها فهو مخلص لا تغني عنه الشفاعاة ولا تنفعه، ويستدلون بالآيات التي فيها نفي الشفاعاة مثل قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ ۖ﴾ [البقرة: ١٢٣]، ومثل قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ۖ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ويقولون: هذه الآيات تنفي الشفاعاة، فليس هناك شفاعاة للرسول ﷺ ولا لغيره. هذا ما قاله المعتزلة والخوارج بناءً على تخليدهم أهل الكبائر في النار.

القسم الثالث: أهل السنة. يثبتون الشفاعة ولكن بشرطين: (الإذن للشافع - الرضا عن المشفوع)، وجمع الله الشرطين في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِّنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ [النجم: ٢٦]، وذكر الإذن في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ [طه: ١٠٩]، وقد تكون هذه الآية جمعت الشرطين، وذكر الرضا في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]. فهذان شرطان للشفاعة وهي الشفاعة المثبتة: (الإذن للشافع والرضا عن المشفوع له) والإذن يكون للأنبياء، وعلى رأسهم نبينا محمد ﷺ فإن الناس إذا طلبوا منه الشفاعة لا يبدأ بالشفاعة بل يسجد حتى يقال له: ارفع رأسك وسل تعط، واشفع تشفع. هذا دليل على أنه لا يشفع إلا من بعد أن يأذن الله له، وأما الرضا فإن الله لا يرضى عن الكفار كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] فإذا كان لا يرضى لعباده الكفر، ولا يرضى الشرك، فلا يأذن في الشفاعة للكفار، ولا يأذن في الشفاعة للمشركين؛ فالشفاعة خاصة بالموحدين، وحقيقتها أن الله تعالى يكرم أوليائه وأنبياءه لينالوا المقام المحمود ويقول سبحانه وتعالى: «اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ»... الحديث. أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (٣٠٢). فيحصل منها تكريم الشافع ورفع

منزلته، وأنه يؤتى المقام المحمود الذي وعده الله بقوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] فمن يشفع تعرف منزلتهم وفضيلتهم، كذلك يحصل منها رحمة المشفوع لهم، وإخراجهم من العذاب، تلك فائدة هذه الشفاعة.

وذكر في الأحاديث عدد من الشفاعات، منها ما هو خاص بالنبي ﷺ، ومنها ما هو عام، وأشهر الشفاعات هي الشفاعة العظمى التي يتأخر عنها أولو العزم، حيث إن الناس يأتون لآدم فيعتذر ثم يطلبون الشفاعة من نوح فيعتذر، ثم من إبراهيم، ثم من موسى، ثم من عيسى، وكلهم يعتذر ويذكر له ذنباً حتى يأتوا إلى نبينا له فيقول: «أَنَا لَهَا، أَنَا لَهَا». يشفع في أن يأتي الله تعالى لفصل القضاء، أن يفصل بين الناس بعدما طال المقام، وبعدها يملون من المكان، وبعدها تطول إقامتهم ومكثهم، فيقولون: من يشفع لنا إلى ربنا حتى يفصل بين العباد، يتمنون التحول من هذا المكان، فهذه الشفاعة العظمى، وهي من خصائص النبي ﷺ.

وله شفاعة ثانية: شفاعته في أن تفتح أبواب الجنة، فهو أول من يقرع باب الجنة، وتقول الخزنة: بك أمرنا أن لا نفتح لأحد قبلك. ويشفع في أن يدخل أهل الجنة الجنة. وله شفاعة ثالثة: في رفع درجات بعض أهل الجنة، يشفع في أن ترفع درجاتهم أو يرفع مقامهم ومكانتهم حتى تكون رفيعة.

وله شفاعة رابعة: الشفاعة في إخراج بعض العصاة من النار. وشفاعة خاصة لعمه أبي طالب بالتخفيف عنه، بعدما كان في الدرك الأسفل من النار فيكون في ضحضاح من النار. أما الشفاعة التي ليست خاصة له؛ فهي الشفاعة في العصاة الذين دخلوا النار بمعاصيهم في أن يخرجوا منها؛ فإنها تشفع الملائكة والرسل والأنبياء والصالحون فيقول الله تعالى: «اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا»، قال أبو سعيد: فإن لم تصدقوني فاقروا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] فيشفع النبيون والملائكة والمؤمنون، فيقول الجبار: «بَقِيَتْ شَفَاعَتِي. فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتَحَشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّةِ يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْجَبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ».. الحديث. أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (٣٠٢). والحاصل أنا نؤمن بهذه الشفاعة ونجعلها مرتبطة بهذين الشرطين. فلا نطلقها كما يطلقها المشركون الذين يطلبون الشفاعة من غير الله. فالشفاعة لا تطلب من المخلوقين، حتى ولا من النبي ﷺ، لا تقل: يا محمد اشفع لنا، ولا يا عيروس اشفع لنا، ولا يا يوسف، ولا يا عبد القادر اشفع لنا، بل نقول: اللهم شفّع فينا أنبياءك، اللهم تقبل شفاعة الشافعين فينا، اللهم اجعلنا ممن تناله شفاعة الشافعين، فنطلبها من الله وحده ولا نطلبها من سواه. [الجبرين].

وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنِيَانِ. فَالْجَنَّةُ دَارُ أَوْلِيَائِهِ، وَالنَّارُ عِقَابٌ لِأَعْدَائِهِ.  
وَأَهْلُ الْجَنَّةِ فِيهَا مُخَلَّدُونَ، وَالْمُجْرِمُونَ ﴿٧٥﴾ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴿٧٤﴾ لَا يُفْتَرُ  
عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ ﴿٧٥﴾ [الزخرف: ٧٤-٧٥]. وَيُؤْتَى بِالْمَوْتِ فِي صُورَةٍ  
كَبَشٍ أَمْلَحَ، فَيَذْبَحُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، ثُمَّ يَقَالُ: «يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتُ، وَيَا  
أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ وَلَا مَوْتُ».

الجنة والنار: تعريفهما: الجنة لغة: البستان كثير الأشجار. وشرعاً: هي الدار التي  
أعدها الله في الآخرة للمتقين؛ وهي: دار الثواب.  
والنار لغة: معروفة، فلا ينصرف الدهن إلا لها، حتى في التعريف اللغوي. وشرعاً:  
هي الدار التي أعدها الله في الآخرة للكافرين، وهي دار العقاب.  
والجنة والنار كل واحدة منهما حق ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، فالأدلة  
في إثباتهما كثيرة مستفيضة.

الجنة والنار موجودتان الآن بدلالة الكتاب والسنة والإجماع: ويدل على ذلك:  
من الكتاب قوله تعالى عن الجنة: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا  
السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وعن النار: ﴿فَاتَّقُوا  
النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، ومعنى

﴿أُعِدَّتْ﴾ أي: هيئت. ومن السنة: حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ رَأَيْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ لَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا وَلَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا»، قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: «رَأَيْتُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ». أخرجه مسلم (٤٢٦). وهناك أدلة أخرى. وأجمع السلف رحمهم الله على وجودهما الآن.

هل الجنة والنار تَفْنَيَان؟ أما الجنة، فلا تَفْنَى باتفاق العلماء، ولم يخالف في ذلك إلا المُبْتَدِعَة، وإنما الخلاف في النار: هل تَفْنَى؟ والخلاف في هذه المسألة خلافٌ قديمٌ، كان على عهد الصحابة ثم السلف وخلاصة المسألة ما يلي:

القول الأول: أن النار تَفْنَى: واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾﴾ [هود: ١٠٦-١٠٧] ووجه الدلالة: أن الله عز وجل أخبر أن أهل النار سَيَبْقَوْنَ فيها إلى مدةٍ يشاؤها الله جل وعلا ثم بعد ذلك تَفْنَى، ولم يأت بعد هذه الآية ما يدلُّ على عدم انقطاع النار، بخلاف ما بعدها في حال الذين سَعَدُوا، فإن الله عز وجل قال في بقائهم: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْذُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨] أي: غير مقطوع. ونوقش هذا الاستدلال: بأن قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ لا يدلُّ على انقطاع النار وفنائها؛ بل إن معناه: أنهم خالدون



في النار أكثر من مدة بقاء السماوات والأرض بمدة لا انقطاع لها، مع ما شاء الله لهم من الخلود، فمعنى ﴿إِلَّا﴾ أي: مع ما شاء الله من الخلود أزماناً متتابعة إلى ما لا نهاية لها، أو يقال: إن الاستثناء في الآية إنما هو لبيان قدرة الله جل وعلا وهذا هو الذي يتوافق مع الأدلة الكثيرة المثبتة لبقاء النار وخلود أهلها فيها. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا: ٢٣] ووجه الدلالة: أن الحقب هو المدة من الزمن، وهذا يدل على أنهم سيلبثون مُدَّةً معينةً، قد تطول لكنها تنتهي. ونُقش هذا الاستدلال: بأن الحُقْب - بضمّتين - هو الدهر، والكفار يلبثون في جهنم دهوراً متواصلة لا تنتهي، أو يقال كما قال بعض المفسرين: إنهم يلبثون في نوعٍ من أنواع العذاب أحقاباً، ثم ينتقلون إلى نوع آخر، لا أنه ينقطع عنهم العذاب بعد مدة معينة. واستدلوا أيضاً بما رواه عبد بن حميد في تفسيره: حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حمّاد بن سلمة، عن ثابت، عن الحسن البصري قال: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لو لبث أهل النار عدَدَ رَمْلٍ عالِجٍ، لكان لهم يومٌ يخرجون فيه». ونُقش هذا الاستدلال: بأنه أثرٌ ضعيف؛ لأن الحسن البصري لم يُدرك عمر بن الخطاب، كما ذكر الألباني في تخريجه لأحاديث العقيدة الطحاوية، وقال بعد أن ضَعَّفَ الأثر وجملة القول: أن هذا الأثر لا يصح عن عمر، كما لا يصح عن غيره مرفوعاً، والله ولي التوفيق. هذا هو أشهر ما استدل به أصحاب القول الأول،

ولهم أدلةٌ أخرى، ولكن أدلتهم بالجملة ليست صريحة في الدلالة على فناء النار؛ بل لا بد من حملها على معنى يوافق الأدلة الكثيرة التي تدل على خلودهم في النار إلى ما لا نهاية له.

والقول الثاني: أن النار لا تفتنى؛ بل هي مؤبدة: وهو قول جمهور السلف رحمهم الله وهو الصحيح. واستدلوا بعدة أدلة، أشهرها ثلاث آيات صريحة في أبدية النار، وأنها لا تفتنى، وهي: قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ۖ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ١٦٨-١٦٩]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا ۖ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا لَا يَجْدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٤-٦٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]. وأيضا يستدل بأحاديث كثيرة؛ منها ما ذكره المصنف وختم به هذا الفصل، وهو حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبْشٍ أَمْلَحَ، فَيُنَادِي مُنَادٍ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَشْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَاهُ. ثُمَّ يُنَادِي: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَشْرَبُونَ وَيَنْظُرُونَ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، هَذَا الْمَوْتُ، وَكُلُّهُمْ قَدْ رَأَاهُ، فَيَذْبَحُ. ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ خُلُودٌ فَلَا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّارِ خُلُودٌ

فَلَا مَوْتَ. ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾ وَهُوَ لَا فِي غَفْلَةٍ أَهْلُ الدُّنْيَا ﴿وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]. أخرجه البخاري (٤٧٣٠).  
ففي هذا الحديث بيان أنه لا موت؛ لأن الموت يأتي بصورة كبش فيذبح، وفيه خلود أهل الجنة في الجنة، وأهل النار في النار.

والجنة والنار مخلوقتان وموجودتان الآن، وغلط من قال من أهل البدع: إنهما تنشآن عند موافاة الناس لربهم، بل الصواب الذي قضت به النصوص وأجمع عليه السلف: أن الجنة والنار مخلوقتان، والنبي ﷺ أرى ذلك في يقظته ومنامه، وجاء ذكر ذلك في الكتاب والسنة على التفصيل.

مسألة: هل يقول ابن تيمية رحمه الله بفناء النار؟ كتب شيخ الإسلام رحمه الله ليس فيها ذكر لهذا القول أبداً، وإنما هناك رسالة محققة منسوبة لشيخ الإسلام ابن تيمية فيها جزم وتصريح بهذا القول، ونسبتها إليه لا تصح فهو غلط. وشيخ الإسلام في كتبه نص في مواضع كثيرة على أن الجنة والنار لا تبيدان ولا تفنيان، وذكر أن هذا إجماعاً عند أهل السنة والجماعة، وأن خلافتهم من أقوال أهل البدع، وما نطق بحرف واحد في كتبه المعتبرة المضبوطة عنه بأن النار تفتنى.

(وَيُؤْتَى بِالمَوْتِ فِي صُورَةٍ كَبَشٍ أَمْلَحَ، فَيَذْبَحُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ) هذه المسألة من الأحكام الغيبية التي يجب الإيمان بها من أن الموت يؤتى به في صورة كبش، وهذا

من جنس قول النبي ﷺ كما في حديث أبي أمامة في الصحيح: «اقْرَأُوا الزَّهْرَاوَيْنِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَيَاتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافٍ». أخرجه مسلم (٨٠٤). مع أن القرآن هو كلام الله، فهذا ليس معناه أن كلام الله ينقلب إلى أعيان مخلوقة، فإن كلامه سبحانه وتعالى صفة من صفاته في هذه الدنيا، وإذا قام الناس إلى ربهم سبحانه، فإنه يجيء ثوابهما؛ لأن صفات الله سبحانه وتعالى لها أثر، كما في قول النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مِائَةَ رَحْمَةٍ، فَمِنْهَا رَحْمَةٌ يَتَرَا حِمُّ بِهَا الْخَلْقُ فِيهَا تَعْطِفُ الْوُحُوشُ عَلَى أَوْلَادِهَا وَأَخْرَ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». أخرجه ابن ماجه (٤٢٩٤). فصرح في الحديث بلفظ (الخلق) مع أن رحمة الله صفة من صفاته ليست مخلوقة، وهذه قاعدة أشار إليها شيخ الإسلام، وإن كانت الرواية الأولى في صحيح مسلم ليس فيها ذكر الخلق، إنما فيها: «إِنَّ لِلَّهِ مِائَةَ رَحْمَةٍ». ومنهم من قال بشذوذ رواية «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ مِائَةَ رَحْمَةٍ» وهذا لا موجب له من جهة المتن، فإن ابن تيمية رحمه الله ذكر قاعدة وهي: (أن الاسم قد يذكر ويراد به الفعل الذي هو الصفة، وقد يذكر الاسم ويراد به المفعول)، وهذا أثر من آثار هذا الاسم، كتسمية المطر رحمة الله، فهذا أثر عن رحمة الله سبحانه وتعالى. [الغفص].

(وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ لَا تَفْنِيَانِ) وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، أن الجنة والنار مخلوقتان الآن لقوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] بالنسبة للجنة، وقوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤] بالنسبة للنار، والإعداد يقتضي أنهما موجودتان الآن. ولما ثبت أيضاً من الأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ قال: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَإِذَا أَنَا بِقَصْرِ مِنْ ذَهَبٍ...» إلى آخر الحديث. أخرجه الترمذي (٣٦٨٩). وقوله: «أُطْلِعْتُ عَلَى النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا نِسَاءً». أخرجه البخاري (٦٥٤٦). فهذا كله يدل على أن الجنة والنار مخلوقتان الآن.

و مما يؤمن به أهل السنة والجماعة أيضاً أن الجنة والنار باقيتان لا تفنيان ولا تبيدان خلافاً للجهمية وغيرهم الذين يقولون بفناء الجنة والنار، وخلافاً لمن قال بأن النار تفنى؛ ولهذا فإن الجنة والنار باقيتان وأهلها فيهما خالدون أبد الآباد كما وردت في ذلك الأدلة الصريحة من كتاب الله تعالى والأدلة الصحيحة من سنة رسوله. وهذه كلها حقائق إيمانية عقدية دلت عليها الأدلة الثابتة الصريحة من كتاب الله سبحانه وتعالى، وسنة رسول الله ﷺ، وحقائق اليوم الآخر الكبرى يجب أن يتدبرها المؤمنون؛ لأنها تورث الخشية والانكسار والذل للعزیز الجبار، وتورث أيضاً المتابعة والانقياد التام للنبي ﷺ، وقد كان السلف الصالح يربون أولادهم ونساءهم وأطفالهم على معرفة أشراط الساعة؛ لأن معرفة أشراط الساعة

تقرب الإنسان إلى الله وتقطع عنه طول أمله في البقاء في هذه الدنيا والتعلق بها. فالحديث عن أشراط الساعة وعن اليوم الآخر يختصر الدنيا كلها من خلال تلك الأحداث الكونية العظيمة، والأحداث والأهوال العظام، وما يتبعها من قيام الساعة وفزع الناس والحساب والجزاء والصراط والموازين وتطير الصحف والشفاعة والجنة والنار، إلى آخر هذه الأمور العظيمة والتي هي حقائق لا شك فيها. فيجب علينا أن نتعلم وأن نتدارس تلك الأمور وأن نكون على بينة منها، وأن نعلم الصحيح مما روي في ذلك من غير الصحيح، ونربي على ذلك أنفسنا وأهلنا وعموم المسلمين، لعل ذلك يدفعنا إلى الاستعداد لهذا اليوم العظيم.

والإيمان باليوم الآخر وما يتبعه من الموت وأشراط الساعة له آثار عظيمة في حياة المسلم منها: قصر الأمل في هذه الدنيا وعدم التعلق بها، وعدم جعلها غاية، كما هو حال الكفار والذين لا يؤمنون بيوم الحساب. وترك الظلم بجميع أنواعه، وخاصة ما يتعلق بحقوق الآخرين، في أبدانهم وأعراضهم وأموالهم وغيرها، فالمؤمن يعلم أن صاحب الحق إن لم يستطع أخذ حقه لأي سبب من الأسباب في الدنيا، فهو أخذ حقه لا محالة يوم تؤدي الحقوق كلها إلى أهلها، حتى بين البهائم كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح. والإكثار من الأعمال الصالحات بشتى أنواعها، الظاهر والخفي، لأن المؤمن يعلم أن الله علام الغيوب، وأنه سيجازيه

يوم القيامة أعظم الجزاء. وتعديل الموازين في هذه الدنيا، فنزن الرجال والأعمال بميزان الآخرة لا بموازين الدنيا المادية. والرضا والطمأنينة بكل ما يجري على العبد؛ لأنه يعلم أن الدنيا زائلة وأن الحياة الحقيقية الخالدة إنما هي في الآخرة. والإيمان باليوم الآخر لا يولد الكسل، بل هو أعظم دافع لشغل الوقت بما ينفع المسلمين في أمور دينهم ودنياهم. [المحمود].

والأدلة على ثبوت بقاء النار وعدم فنائها أدلة كثيرة. وخالف في هذه المسألة الجهمية فقالوا بفناء الجنة والنار، وهذا بناء على أصل عندهم قالوا بموجبه بنفي صفات الله وتفصيل هذا يحتاج إلى وقت. وذهب طائفة من المتأخرين من أهل السنة إلى بقاء الجنة وفناء النار، ورؤي في هذا عن بعض الصحابة آثار لم يصح منها أثر صريح بهذا القول. واستدل هؤلاء بقول الله في شأن أهل النار: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾ (١٠٦) خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ [هود: ١٠٦-١٠٧] قالوا: إن هذا الاستثناء ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ يدل على عدم بقاء النار وأنها تفتنى. والجواب عن هذا أن يقال: إن هذا الاستدلال ليس بصحيح، وإنما الاستثناء إما أن يقال: إنه راجع إلى الموحدين من أهل النار الذين دخلوها أنهم هم الذين يستثنون من هذا الخلود، فإنهم يدخلونها ولهم فيها زفير وشهيق، إلا أنهم لا يدوم بقاؤهم فيها وإنما

يخرجون. وغاية ما في الأمر أن يكون استعمل في حقهم (مَا) التي هي الأصل أن تكون لغير العاقل لكن قد تستعمل للعاقل كما قال جل وعلا: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] ولم يقل: من طاب لكم من النساء فدل على أنه قد يستعمل في شأن العامة (ما). أو يقال: أن الاستثناء راجع إلى المدة ما بين بعثهم وإلى دخولهم النار. قال الله جل وعلا: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ ١٠٥ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَبِئْسَ الْوَقَارُ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٥ - ١٠٧] فدل على أن سياق الآية هو أنهم إذا جاء يوم القيامة فهم خالدون في النار إلا هذه المدة وهي بين البعث وإلى دخول النار في هذه الفترة لا يصح أن يقال أنهم خالدون في النار. ولأجل هذا استثنى فقال: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ يعني في هذه الفترة لم يكونوا خالدين في النار، ومهما يكن من شيء فإنه يقال: إن هذه الآية مجملة والآيات المبينة صريحة في بقاء النار وعدم فنائها. ويقال أيضا جواب رابع - وهو جواب إلزامي لهم - : إن هذا الاستثناء ثابت في حق أهل الجنة أيضا، ولاحظ أننا نخطب قوما يقولون ببقاء الجنة وفناء النار، فيقال لهم: لماذا لا تقولون أيضا بفناء الجنة وقد جاء الاستثناء أيضا في شأن أهلها؟ ألم يقل الله بعد ذلك: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَبِئْسَ الْوَقَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ



غَيْرَ مُجْدُوذٍ ﴿١٠٨﴾ [هود: ١٠٨] فالاستثناء هنا كالأستثناء هناك، فلماذا قلتم بفناء النار بناء على الاستثناء الوارد في أهل النار ولم تقولوا بفناء الجنة بناء على الاستثناء الوارد في أهل الجنة؟ وكل جواب لهم عن هذا الاستثناء هو جوابنا عليهم في ذاك الاستثناء، والله عز وجل أعلم.

كذلك استدلوا بالاستثناء الذي في سورة الأنعام: ﴿قَالَ النَّارُ مَثْوٍ لَكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨] والكلام فيه كالكلام في الاستثناء الوارد في سورة هود. واستدلوا أيضا بقوله تبارك وتعالى: ﴿لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبا: ٢٣] والأحقاب: جمع حقب، والحقب: المدة الطويلة، وبعضهم قيدها بالثمانين إلى المائة من السنين. قالوا: هذا دليل على أنهم سيقون مددا متطاولة ثم بعد ذلك تغنى النار. وهذا الاستدلال أضعف من سابقه فإن هذه الآية إنما ثبت فيها أنهم باقون مددا متطاولة وأما كون هذه المدد ستنهي أو لا تنتهي لم ينص على ذلك في الآية، فيرجع فيها إلى النصوص الأخرى، والنصوص الأخرى دلت على أنهم لا يخرجون منها: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧] ودلت على أنهم باقون وخالدون فيها أبدا، ودلت على أن هؤلاء الكفار لن ينتهي في شأنهم العذاب قال تعالى: ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧]، ﴿فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبا: ٣٠]، دل هذا على أن هذه المدد لا نهاية لها. أو يقال: إن هذه المدد يعني الأحقاب متعلقة بما بعدها ﴿لَبِثِينَ

فِيهَا أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴿٢٥﴾ [النبا: ٢٣-٢٥] إذن هم سيلبثون أحقابا يذوقون فيها هذا النوع من العذاب فإذا انقضت هذه الأحقاب فإنهم يجدد لهم نوع آخر من العذاب. فتكون هذه الآية مرتبطة بما بعدها. وهذه القضية تثار وتذكر دائما إذا ذكرت وتربط بشيخ الإسلام رحم الله وابن القيم، وما أكثر ما يشنع المشنعون على شيخ الإسلام رحم الله بسبب هذه المسألة؛ بل إن من أهل البدع من كفر شيخ الإسلام رحمه الله بناء على نسبته إلى هذا القول. والحق أن هذه النسبة لا تصح؛ فإن شيخ الإسلام رحمه الله قد نص على إجماع المسلمين على بقاء الجنة والنار، وهذا ثابت عنه في عدد من كتبه. وتارة ينقل إجماع العلماء على سبيل التقرير والموافقة كما نقل كلام أبي الحسن الأشعري في الإبانة وأن الجنة والنار باقية وأن أهلها باقون مقرأه. ولا يمكن بحال أن يثبت شيخ الإسلام رحمه الله إجماع المسلمين على قضية ثم بعد ذلك يعود فيقرر خلافها. ولا يوجد في كتب شيخ الإسلام البتة كلمة فيها التصريح بفناء النار، اللهم إلا رسالة صغيرة طبعت منذ مدة فيها ما سبب حصول نوع من الإشكال لبعض الناس في هذه القضية. والبحث في هذه الرسالة وفيما يتعلق بها يحتاج إلى وقت من جهة تتميم ما جاء فيها. وعلى كل حال فالذي يظهر أن هذه الرسالة ليست كاملة بل ناقصة. والأمر الآخر أن شيخ الإسلام رحمه الله إنما يظهر منه الميل دون التصريح؛ يعني إن صحت كما هي فإن الذي فيها إنما هو ظهور ميل شيخ الإسلام رحمه الله إلى هذا القول.

وذلك أنه كان يورد أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء ويظهر بمحاججته لأدلة القائلين بفناء النار ميله إلى هذا القول؛ لكن ليس له في ذلك التصريح الواضح الذي يمكن أن يقابل ما ذكر سابقا. وعلى كل حال في نفسي شيء من أن تكون هذه الرسالة بهذه الصورة ثابتة لشيخ الإسلام رحمة الله. ولبعض الباحثين كلام جيد في مناقشة ما جاء في هذه الرسالة والرد على القائلين بثبوت هذا القول عن شيخ الإسلام رحم الله رحمة واسعة.

أما ابن القيم: فإن الأمر في شأنه يختلف بعض الشيء فإن كلامه في «شفاء العليل» وفي «الصواعق» يظهر منه ميله الشديد إلى القول بفناء النار، وله موقف ثان وهو التوقف ويظهر هذا جليا في كتابه «حادي الأرواح» فإنه بعد أن نقل أقوال الفريقين وحجج كل، قال: فإن قيل: فبأي قول تقول في هذه المسألة التي هي أكبر من الدنيا وما فيها؟ قال: أقول بقول الله جل وعلا: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] فهذا يظهر منه أنه كان يتوقف في هذا الموضوع. الموقف الثالث - وهو أصرح المواقف - ألا وهو التصريح بفناء نار العصاة دون نار الكفار، وهذا كلام صريح له في أوائل كتابه الوابل الصيب فإنه صرح فيه بتصريحا لا اشتباه فيه أن الدار داران: دار للخبث المحض وهي نار الكفار وهذه النار لا تغنى ونار تغنى وهي نار عصاة الموحدين. ومهما يكن من شيء فإن كان ولا بد من إثبات شيء لابن القيم رحمه الله فليكن هذا الموقف الصريح الذي هو أصرح ما كان في كلامه رحم الله رحمة واسعة. [سندي].

## فصل

وَمُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ. لَا يَصْحُحُ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يُؤْمِنَ بِرِسَالَتِهِ، وَيَشْهَدَ بِنُبُوَّتِهِ. وَلَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الْقِيَامَةِ إِلَّا بِشَفَاعَتِهِ. وَلَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ أُمَّةٌ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ أُمَّتِهِ. صَاحِبُ لَوَاءِ الْحَمْدِ، وَالْمَقَامِ الْمَحْمُودِ، وَالْحَوْضِ الْمَوْرُودِ. وَهُوَ إِمَامُ النَّبِيِّينَ، وَخَطِيبُهُمْ، وَصَاحِبُ شَفَاعَتِهِمْ.

في هذا الفصل ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ حَقُوقًا لِلنَّبِيِّ ﷺ وذلك بعدما ذكر فيما تقدَّم ما يتعلق

بحق الله جل وعلا ذكر الْمُصَنِّفُ حَقُوقًا وَخَصَائِصَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فذكر أن النبي ﷺ:

١ - (خَاتَمُ النَّبِيِّينَ)؛ أي: ختم الله به النبيين، وختم الله به الرسل، وختم الله به الشرائع، فلا نبيَّ بعد نبينا محمدٍ ﷺ حتى إن عيسى عليه السلام ينزل في آخر الزمان يحكم بشريعة محمدٍ ﷺ وبما نُبِّئَ به محمدٌ ﷺ لأنه خاتم النبيين. بدلالة الكتاب: قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وبدلالة السنة: فعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا، فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ، وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبَنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبَنَةُ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ».

أخرجه البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦). وعن جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: «لِي خَمْسَةٌ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ». أخرجه البخاري (٣٥٣٢)، ومسلم (٢٣٥٤). وعن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي كَذَّابُونَ ثَلَاثُونَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي». أخرجه أبو داود (٤٢٥٢)، والترمذي (٢٢٠٢)، وابن ماجه (٣٩٥٢). وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَنُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِيَ النَّبِيُّونَ». أخرجه مسلم (٥٢٣). وأخرج البخاري بعضه (٢٩٧٧).

٢- (وَسَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ): فهو ﷺ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، سَيِّدُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ. يدل على ذلك: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال رسول الله ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ». أخرجه الترمذي (٣٦١٥)، وابن ماجه (٤٣٠٨)، وأحمد (١٠٩٨٧). فكل من كان من ذرية آدم فهو سَيِّدُهُ ﷺ وفي الرواية الأخرى - كما تقدم في حديث الشفاعة - : «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤). ومن كان سَيِّدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فهو سَيِّدٌ فِي الدُّنْيَا؛ فالمقدَّم يوم الجزاء هو المقدَّم في الدنيا.

وظهرت سيادته ﷺ حين أمّ الأنبياء ليلة الإسراء والمعراج، ومرّ بهم واحداً واحداً، كلٌّ في سمائه، وكلٌّ يُرَحَّب به ويسلّم عليه ﷺ. وفي يوم القيامة ستظهر سيادته حين يتدافع الشفاعة أولو العزم من الرسل، وهم الخمسة الذين جاء ذكرهم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَتُوحِ وَأَبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [الأحزاب: ٧]، حين يتدافع الرُّسل ونبيُّ الله آدم الشفاعة وتصيرُ إليه ﷺ فيشفع للناس حينئذٍ؛ فهذا يدل على سيادته، وشرفه، وعلو مكانته.

٣- (لَا يَصِحُّ إِيمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يُؤْمِنَ بِرِسَالَتِهِ، وَيَشْهَدَ بِنَبَوِّتِهِ): فمن لم يؤمن برسالة محمد ﷺ ويشهد بنبوته، فليس بمؤمن؛ لأن مفتاح الدخول في الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ». أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢). ولا بد أن يؤمن بأنه ﷺ رسول لجميع الناس، وأن شريعته نسخت ما قبلها من الشرائع. ويدل على ذلك: قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨].

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق: أن رسول الله ﷺ قال: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ... وذكر منها: «وَأُرْسِلْتُ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً». فهو رسول لكل مخلوق؛ يهودياً

كان، أو نصرانيًا، أو مجوسيًا، أو غير ذلك، فهو رسولهم، ويجب عليهم الإيمان برسالته؛ لأنه أُرسل للخلق كافة، ففي الآية والحديث ردُّ على من قال: إنه رسول العرب، أو رسول لفئة من الناس دون غيرهم، وردُّ على من قال: دينكم صحيح، وديننا صحيح، أو سعى لتقارب الأديان؛ بل على كل يهوديٍّ ونصرانيٍّ ومجوسيٍّ وغيرهم من أطراف الكفرِ الإيمانُ برسالته، وإلا فهو كافر، وعلى دينٍ باطل، إن مات على ذلك مأواه جهنمُ وبئس المصير؛ يدل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا يَسْمَعُ بِي أَحَدٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٍّ وَلَا نَصْرَانِيٍّ ثُمَّ يَمُوتُ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَّا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ». أخرجه مسلم (١٥٣).

٤ - (وَلَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الْقِيَامَةِ إِلَّا بِشَفَاعَتِهِ): وتقدم الكلام على الشفاعة، وتلك الشفاعة العظمى هي المقام المحمود.

٥ - (وَلَا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ أُمَّةٌ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ أُمَّتِهِ): ويدل على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نَحْنُ الْآخِرُونَ الْأَوَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَنَحْنُ أَوَّلُ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ». أخرجه البخاري (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥). فدلَّ هذا الحديث على أن أمة محمد، وإن كانوا الآخرين في الدنيا، إلا أنهم هم الأولون يوم القيامة؛ وذلك بأنهم أول من يدخل الجنة، فلا تدخل أمة الجنة إلا بعد أمة محمد صلى الله عليه وسلم. قال

النووي: قال العلماء: معناه: الآخرُونَ في الزمان والوجود، السابقون بالفضل ودخول الجنة، فتدخل هذه الأمة الجنة قبل سائر الأمم.

٦- (صَاحِبُ لَوَاءِ الْحَمْدِ): واللَّوَاءُ: هو الراية التي يحملها قائدُ الجيش، ويدل على أن النبي ﷺ صاحب لواء الحمد حديثُ أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ قال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ، وَبِيَدِي لَوَاءُ الْحَمْدِ وَلَا فَخْرَ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمَ فَمَنْ سِوَاهُ إِلَّا تَحْتَ لَوَائِي، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الْأَرْضُ وَلَا فَخْرَ». أخرجه الترمذي (٣٦١٥). واختلف في لواء الحمد: هل هو لواء حقيقي؟ القول الأول: إنه لواء معنوي. القول الثاني: إنه لواء حقيقي، وهذا هو الأقرب والله أعلم؛ لأن الأصل فيما أخبر به النبي ﷺ الحقيقة لا المجاز، فهو لواء حقيقي والله أعلم، والحمد يشمل ما يفتحه الله عز وجل على نبيه من المحامد؛ كما جاء في الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديث الشفاعة، وفيه: «فَأَنْطَلَقُ فَأَتِي تَحْتَ الْعَرْشِ فَأَقْعُ سَاجِدًا لِرَبِّي، ثُمَّ يَفْتَحُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَيَّ أَحَدٌ قَبْلِي». أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤). ويشمل ما للنبي ﷺ في ذلك اليوم من الفضائل والمكانة؛ كالشفاعة العظمى، وافتتاح الجنة، وكون أمته أول الداخلين إلى الجنة والله أعلم.



٧- (وَالْمَقَامِ الْمَحْمُودِ) أي: وصاحب المقام المحمود. ويدل عليه: قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]. وقول النبي ﷺ كما جاء في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند البخاري: «مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ النَّدَاءَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ. حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه البخاري (٦١٤). والمقام المحمود جاء بيانه في سنة النبي ﷺ وأنه هو الشفاعة العظمى للنبي ﷺ فقد جاء في رواية معلقة عند البخاري بعد ذكر الشفاعة (٧٤٤٠)، قال: «ثم تلا: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ قال: وَهَذَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وَعَدَهُ نَبِيُّكُمْ ﷺ»، ويدخل في المقام المحمود مناقبه ﷺ الأخرى غير الشفاعة.

٨- (وَالْحَوْضِ الْمَوْرُودِ)؛ أي: وصاحب الحوض المورود، الذي تردُّ عليه أمته، وتقدم الكلام على الحوض ومباحثه.

٩- (وَهُوَ إِمَامُ النَّبِيِّينَ، وَخَطِيبُهُمْ): أما إمامته ﷺ للأنبياء، فهي إمامته في الدنيا والآخرة، ويقال فيها ما قيل في سيادته ﷺ. وظهرت إمامته للأنبياء في الدنيا حين أمَّهم ليلة الإسراء والمعراج، وتظهر إمامته لهم في الآخرة حين يتدافع أولو العزم من الرسل الشفاعة، ثم تصير إليه ﷺ فيشفع. وأما كونه خطيب الأنبياء، فلمَّا رواه

الترمذي (٣٦١٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا أول الناس خروجا إذا بُعثوا، وأنا خطيبهم إذا وفدوا...». وجاء حديث آخر عن أبي بن كعب: أن النبي ﷺ قال: «إذا كان يوم القيامة كنت إمام النبيين وخطيبهم، وصاحب شفاعتهم غير فخر». أخرجه الترمذي (٣٦١٣)، وابن ماجه (٤٣١٤)، وأحمد (٢١٢٨٣).

١٠- (وصاحب شفاعتهم)؛ أي: الذي تصير إليه الشفاعة في ذلك الموقف، وتقدم الكلام عن الشفاعة ومباحثها. [الفريح].

بعدما ذكر ما يتعلق بحق الرب سبحانه وتعالى، ذكر أيضاً حق النبي، فإن له حقاً على أمته حقاً نعتقه فيه، وحقاً نعامله به. ولكنه حق يناسبه له، فحق الله تعالى يليق به، فله حق وللنبي حق. فلا تجعلوا الحقين حقاً واحداً، أي: لا تخلطوا بين الحقين، فحق الله تعالى منه أن نعرفه ونعبده وندعوه ونعظمه ونعتقد صفات كماله ونعوت جلاله. أما حق النبي ﷺ فهو تصديقه؛ فنشهد بأنه مرسل من ربه، ومن كذب برسالته لم يصح إيمانه؛ وذلك لأن معرفة الله، ومعرفة حقوقه، ومعرفة العبادة ومعرفة الإيمان باليوم الآخر، ومعرفة العبادات كلها، إنما جاءت بواسطة فهو الذي جاءنا بالقرآن، وهو الذي شرح لنا القرآن وهو الذي علمنا هذه السنة، وعلمنا كيفية الأعمال؛ إذن فله حق على أمته أن يشهدوا له بأنه مرسل من ربه، ثم

يشهدوا أيضاً بفضله وبمزيته، وبما أعطاه الله من الفضل وفضّله على الأنبياء قبله،  
والناس بالنسبة إلى حق النبي ﷺ ثلاثة أقسام طرفان ووسط:

الأول: الذين جفوا في حقه لا يأخذون من سنته إلا ما يوافق أهواءهم، ولا يعملون  
من شريعته إلا بما يناسبهم، إذا جاءتهم السنة التي سنّها نظروا؛ فإن ناسبتهم أو وافقت  
ميلهم صدقوها وقبلوها وعملوا بها وإلا نبذوها وطرحوها، فهؤلاء ما صدقوه حق  
التصديق، حيث إنهم قبلوا بعض الشريعة دون بعض، فأخذوا منها ما يناسب أهواءهم.  
وهذا حال من يسمون في هذه الأزمنة بالعلمانيين، فإنهم ولو تسموا بأنهم مسلمون  
وأتوا بالشهادتين ولكنهم لما طرحوا كثيراً من السنة وتركوا العمل بها أصبحوا غير  
مصدقين حقاً. فعندما نجادل أحدهم نرى أنه شبه مكذب وإن كان مصدقاً بلسانه،  
ونقول له: إنك ما اتبعته حق الاتباع. فالذين يبيحون للنساء التبرج وخلع جلباب الحياء  
مثلاً ويخالفون السنة وما أمر الله به المؤمنات بقوله تعالى: ﴿يُذِنْنَ عَلَيْهِنَّ مِنْ  
جَلْبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩] هؤلاء ما صدقوا الرسول حقاً، فكأنهم لم يعملوا  
بالشريعة حق العمل، بل أخذوا منها ما يناسب أهواءهم. زيادة على بقية الأعمال التي  
يعملونها كإباحة الربا، وأكل المال بغير الحق، والتخلف عن صلوات الجماعة  
ونحوها، والتنقص للأعمال الشرعية كالجهاد والحج والعمرة والتعبد والصيام  
والصلاة وغير ذلك. فالحاصل أن هذا الطرف يعتبر جافياً في حق النبي ﷺ.

الثاني: هم الغلاة الذين غلوا في حق النبيله أو وصفوه بما لا يتصف به إلا الله تعالى وما أكثر الكتب التي ألفت في مثل هذا، ومع ذلك انتشرت وتمكنت وكثر الذين ينشرونها ويذيعونها، وفيها خرافات وأكاذيب، ومع ذلك راجت على ضعفاء البصائر، حتى وقع في ذلك كثير من العلماء المشاهير. فمنها: الخصائص الكبرى للسيوطي؛ ذكر فيها حكايات غريبة وقصصاً لا أصل لها كلها في مدح النبي ﷺ ولكنها بعيدة عن الثبوت لا يصدق بمثلها عاقل، وقد اشتهر أن السيوطي ينقل عن غيره من غير تمحيص، فهو كحاطب الليل يأخذ ما وجدته وإن كان من مشاهير العلماء، وهكذا الشعراني القديم له كتب في مدح النبي ﷺ وفيها مبالغة وغلو كبير. وكذلك رسالة مشتهرة عند الخرافيين واسمها روض الرياحين وفيها زيادة في الغلو في مدح النبي ﷺ وإطرائه بما لا يليق أن يوصف به إلا الله سبحانه وتعالى. وتبعهم كثير من المتأخرين كالنبهاني، وزيني دحلان، وجميل صدقي الزهاوي، وهكذا جدد هذا ابن علوي في كتابه الذي سماه «الذخائر» فإنه حشد فيه من هذه الحكايات، وإن كان قد عزاها إلى أصولها التي نقلها عنها، ولكن لم يميز بين الصحيح والضعيف، ولم يبين ضعفها، فدعا ذلك إلى تقبل الجهلة والعوام لها، مما يحمل العامة على الغلو والزيادة في الإطراء الذي نهى عنه النبي ﷺ، وقد وردت الأدلة في النهي عن مثل هذا كقوله ﷺ: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ صَلَوَاتُ

اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُ اللَّهِ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ». أخرجه البخاري (٣٤٤٥).  
والإطراء معناه المبالغة في المدح. ولما قال له رجل: ما شاء الله وشئت، قال ﷺ:  
«بَلْ مَا شَاءَ اللَّهُ وَحْدَهُ». أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٨٢٥)، وأحمد (١٩٦٤).  
ولما جاءه وفد بني عامر وقالوا له يا سيدنا، قال لهم: «السَّيِّدُ اللَّهُ»، قالوا وأفضلنا  
فضلاً، وأعظمنا طولاً. قال: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ أَوْ بَعْضِ قَوْلِكُمْ وَلَا يَسْتَجْرِينَكُمْ  
الشَّيْطَانُ». أخرجه أبو داود (٤٨٠٦)، والنسائي في الكبرى (١٠٠٧٥)، وأحمد  
(١٦٣٥٩). ولما جاءه بعض الأعراب وقالوا: هذا رسول الله. ارتعد الأعرابي  
فزعاً؛ فقال له ﷺ: «هُوَ عَلَىكَ، فَإِنِّي لَسْتُ بِمَلِكٍ، إِنَّمَا أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ تَأْكُلُ الْقَدِيدَ».  
أخرجه ابن ماجه (٣٣١٢). يريد بذلك تواضعه عليه الصلاة والسلام، وجلس مرة  
على التراب وقال: «إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ أَجْلِسُ كَمَا يَجْلِسُ الْعَبْدُ، وَأَكُلُ كَمَا يَأْكُلُ الْعَبْدُ».  
أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٩٠٢). ونحو ذلك من الأدلة التي يحث فيها  
على التواضع، لأنه لا يجوز أن يصفوه بما لم يصفه به ربه. فهذان طرفان؛ الذين  
جفوا كالعلمانيين والذين غلوا كالمشركين الذين رفعوه فوق قدره وأوردوا في ذلك  
الأكاذيب التي يمجها السمع مثل الحديث الموضوع الذي يقول: «لولاك ما خلقت  
الآفلاك». انظر كشف الخفاء (٢/ ٢١٤). يعني لولاك ما خلقت الكون. يرددون  
مثل هذه الأحاديث، وكالحديث الذي فيه: «أن آدم رأى على قائمة العرش مكتوباً

لا إله إلا الله محمد رسول الله، وأنه قال: يا رب أسألك بحق محمد، فقال: وما محمد؟ قال: رأيت اسمه مكتوباً معك على العرش، فسألتك به وعرفت أنه لا يكتب إلا من له قدر، فقال: صدقت يا آدم لولا محمد ما خلقتك». انظر التوسل للألباني (١٠٣). وقد حشد ابن علوي وغيره في مؤلفاتهم ما يزعمون به أنهم يقدسونه ﷺ وأن ذلك دليل على محبته. فنقول لهم: إن كنتم تحبونه فاتبعوه، فالمحبة إنما هي في اتباعه لا في تعظيمه وإعطائه شيئاً لا يستحقه إلا الله.

القسم الثالث - الذي هو القول الوسط - هو قول أهل السنة أن تعظيمه حق الذي هو: أولاً: الإيمان به. قال الله تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨]، الإيمان به يعني: تصديق رسالته والجزم بصحة ما أرسل به.

ثانياً: محبته. يقول: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». أخرجه البخاري (١٤)، ومسلم (٤٤). ومعلوم أن محبته تقتضي السير على نهجه وطريقته.

ثالثاً: الاتباع له. يقول الله تعالى: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ويقول تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]. فاتباعه هو السير على هديه ونهجه.

رابعاً: طاعته من طاعة الله. يقول تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤]، وطاعته تتمثل في تقبل ما جاء به والعمل به، والابتعاد عما نهى عنه، وقد أمر الله بمثل ذلك كثيراً؛ قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وحذر من مخالفته أشد التحذير في قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] يخالفون عن أمره يعني: يرون أمره صريحاً فيخالفون عنه ويتركونه، فهو لاء توعدهم الله بالفتنة والعذاب. فهذه حقوقه ﷺ.

أما فضائله التي لا شك في صحتها فمنها: أنه أشرف المرسلين، وأنه خاتم النبيين، وأنه صاحب لواء الحمد؛ اللواء هو الراية التي تكون مرتفعة ويتبعها من يتبعه فيوم القيامة يعطى لواء ويتبعه الحامدون، وأنه صاحب المقام المحمود؛ وفسر المقام المحمود بأنه قبول شفاعته عندما يشفع، فيقبل الله شفاعته. فذلك هو الذي يحمد فيه الأولون والآخرين. وأنه سيد الناس يوم القيامة، ثبت عنه ﷺ أنه قال: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا فَخْرَ». أخرجه الترمذي (٣٣٥٧). يعني لا أقول ذلك افتخاراً ولكن من باب التحدث بنعمة الله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]. والله تعالى قد ذكره نعمه فقال: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ [الضحى: ١٠].

٦، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]، ونحو ذلك من الآيات التي يذكره فيها نعمته عليه. فأهل السنة يذكرون مزاياه الصحيحة وفضائله، ولكن يعلمون أنه لا يصح له بموجبها شيء من حق الله، بل الله تعالى له حق، والنبي ﷺ له حق؛ فحقه علينا أن نحبه ونتبعه ونتأسى به ونطيعه ونصدق رسالته ونثق بما وعدنا به. وقد فسرت شهادة أنه رسول الله بأنها طاعته بما أمر، وتصديقه فيما أخبر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع، فهذا هو حق محمد النبي ﷺ. [الجبرين].

ونبينا محمدا ﷺ هو خاتم النبيين، يعني: آخرهم، فلا نبي بعده في كل زمان ومكان إلى أن تقوم الساعة، وبين جميع الأمم، فلا نبي بعده في العرب ولا في غير العرب، ولا نبي بعده في أرض العرب ولا في أرض غيرهم، ولا نبي بعده في بلاد المسلمين ولا غيرها، بمعنى أنه ﷺ ختمت برسالته وبه جميع الرسالات والنبوات، فلا نبي بعده على الإطلاق، وعلى هذا فأى مدع للنبوة بعد النبي ﷺ فهو كافر كاذب ملحد. وهذا أمر بدهي من ضرورات الدين، أي: معلوم من الدين بالضرورة؛ لأنه متواتر في النصوص وأجمعت عليه الأمة، ومعلوم من الدين بالضرورة من حيث إن الله عز وجل أقام الحجة برسالته، وبما أنزل إليه من القرآن والسنة، وبإقامة الحجة بالطائفة الظاهرة المنصورة على الأمم إلى قيام الساعة، فلا حاجة إلى النبوة بعده، وهو نبي لجميع الأمم عربها وعجمها. [العقل].



وهنا مسألة تكلم عنها كثير من المتأخرين من أهل العلم، وهي: من شهد أن لا إله إلا الله ولم يشهد أن محمدا رسول الله، فهل يقال: إنه بشهادة أن لا إله إلا الله دخل الإسلام ويعتبر مسلما، أم يقال: إنه لا يدخل الإسلام إلا بالشهادتين معا؟ الجواب: لا يثبت الإيمان والإسلام إلا بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، لكن هل يلزم على هذا أن من قال: لا إله إلا الله وقصد بها الدخول في دين الإسلام، والبراءة من الكفر، وهو على إقدام في قلبه بذكر شهادة أن محمدا رسول الله، وبمن جاء به نبيا رسولا، وهو محمد عليه الصلاة والسلام، من قال هذه الكلمة وقصد معنى شهادة أن محمدا رسول الله في ضمنها؛ فإن هذا دخل في الإسلام إجماعا، وما حكم من المتأخرين بخلافه فليس بصحيح؛ لأن لا إله إلا الله تتضمن الدين كاملا، ولهذا يقال: من كفر برسول الله فقد كفر بالله، إذن يحمل حسب المعاني القائمة في القلب. أما من قال: لا إله إلا الله ولم يقصد الإيمان برسوله، وإنما قال: أنا أو من بالتوحيد دون أن يلزم بشريعة محمد ويكون على شريعة غيره أو ما إلى ذلك، هذا لم يكن مسلما، وكثير من المتأخرين يقول: لأنه لم يصرح بشهادة أن محمدا رسول الله، والصواب أنه كفر؛ لأن قوله: لا إله إلا الله ليست صحيحة، فإن من يقول: لا إله إلا الله ولا يؤمن برسول الله شهادته بالتوحيد شهادة باطلة؛ لأن معنى لا إله إلا الله: أن الله هو المعبود وحده بما شرع، فمن يقول بالتوحيد دون شريعة محمد فحقيقة قوله: أن الله معبود عنده بما يهواه، وليس بما

شرع الله، والتوحيد شريعة وإخلاص، ولهذا فإن من عبد الله بهواه لا يكون عابدا له، وكذا كل من انسلخ من الشريعة لم يكن محققا للإخلاص والتوحيد، إلا أصحاب الشرائع النبوية، ولهذا فإن من فسدت شريعته في أصولها فسد توحيده كاليهود والنصارى، فإنه لما فسدت شريعتهم دخل عليهم الشرك، وهكذا. أيضا: كلمة لا إله إلا الله تتضمن الرسالة النبوية، وكلمة الرسالة النبوية تتضمن التوحيد، وعليه فإذا قيل: هل يدخل الإسلام بلا إله إلا الله أو بالثانية معها؟ قيل: هذا بحسب المقامات والمعاني، ولهذا من يقول من المتأخرين: إنه لا بد من ذكر محمد رسول الله. نقول: نعم، لا شك أن من لم يؤمن برسول الله فهو كافر، وأن الشهادة له ﷺ بالرسالة واجبة معنى ولفظا، وركن في الإسلام، فالإسلام بني على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فمن أركان الإسلام النطق بالشهادتين معا، من لم ينطق بهما، أو امتنع عن النطق بشهادة أن محمدا رسول الله، وقال: هي قائمة في قلبه لكنه لا يريد أن ينطق بها فإنه يكون كافرا. لكن من قصد النطق بالابتداء الأول (لا إله إلا الله) فهذا من جنس قول النبي ﷺ لأسامة بن زيد لما أدرك الرجل في القتال، فقال الرجل: لا إله إلا الله عندما رفع عليه أسامة السيف وكان الرجل يقاتل المسلمين فقتله أسامة، قال النبي ﷺ: «أَقْتَلْتَهُ؟ فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه مسلم (٩٧).

ومثله حديث المقداد بن الأسود لما قال: أرأيت يا رسول الله إن لقيت رجلا من الكفار

فقاتلني، فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة، فقال: أسلمت لله، أفأقتله يا رسول الله؟! قال: «لَا تَقْتُلْهُ»، قلت: فإن قتلته؟ قال: «لَا تَقْتُلْهُ؛ فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلْهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتُهُ الَّتِي قَالَ». أخرجه البخاري (٤٠١٩)، ومسلم (٩٥). مع أن الرجل قال: أسلمت لله. إذن مسائل الابتداء ليست هي مسائل الثبوت الثاني، ولهذا كان النبي ﷺ يقول لعمه كما في حديث سعيد بن المسيب الذي في الصحيحين: «يَا عَمُّ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». أخرجه البخاري (٤٦٧٥)، ومسلم (٢٤). هل أراد النبي ﷺ أنها تكفيه ولو لم يؤمن بالرسالة؟! كلا، فإن هذه المسألة فيها تفصيل لفظي، وأما معانيها فإنها متفقة.

(وَلَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الْقِيَامَةِ إِلَّا بِشَفَاعَتِهِ) يقصد المصنف بذلك الشفاعة العظمى، والصواب: أنه يقضى بينهم ولو لم يشفع فيهم النبي ﷺ؛ لأن الله سبحانه وتعالى ما جاء بهم للفصل يوم الحساب إلا ليقضي بينهم، لكن هذا من تعجيل القضاء، فإذا قيل: هل شفاعته هي التي استوجبت القضاء، أم استوجبت تعجيله؟ نقول: هذه أحكام الله وحقوقه سبحانه وتعالى، لا يجوز أن يصرف منها شيء لنبي من الأنبياء أو لرسول من الرسل. فتعبير المصنف فيه إجمال لو لم يعبر به لكان أجود. إذن يقضي الله بين الناس قضاء، وهذا وعد الله وقدره السابق، لكن إنما كانت شفاعته النبي ﷺ سببا للتعجيل. [الغفيص].

أُمَّتُهُ خَيْرُ الْأُمَمِ. وَأَصْحَابُهُ خَيْرُ أَصْحَابِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

(أُمَّتُهُ خَيْرُ الْأُمَمِ) أي: إن أمة محمد ﷺ خيرُ الأمم، وهذه من خصائصه ﷺ وأيضاً هي من خصائص أمة ﷺ حيث جعلها الله خيرَ الأمم. ويدل على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] ذكر ابن كثير عند تفسيره لهذه الآية بأنها نص في أن أمة محمد خير الأمم. وفي بيان ما خص الله به نبيه ﷺ قوله: «وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الْأُمَمِ». أخرجه أحمد (٧٦٣). وخيرية أمة محمد ﷺ من وجوه كثيرة في الدنيا والآخرة على سائر الأمم؛ فخيريتها في العمل، وفي الثواب، وفي الشريعة؛ بأن شرع لها من التيسير ما لم يشرع لغيرها، وفي الآخرة بتقدمهم، إلى فضائل كثيرة، أبرزها: أن أمتهم أول الداخلين للجنة، وأكثر الأمم دخولاً الجنة؛ فخيريتها في الدنيا والآخرة. [الفريح].

(أُمَّتُهُ خَيْرُ الْأُمَمِ) خيرها من حيث الفضل، وخيرها من حيث الصفات العامة، وخيرها من حيث النبي ﷺ، وخيرها من حيث الشريعة، وخيرها من حيث العدد، وخيرها من حيث أفضلية أفرادها، أو بعض أفرادها كالصحابة، فصحابة رسول الله ﷺ هم أفضل أصحاب النبيين من بعده ومن قبله. كما أن أمتهم ميزت بخصائص تشريعية كثيرة، كأن جعلت لهم الأرض مسجداً وطهوراً وغير ذلك مما هو معلوم. [العقل].

وهذا مجمع عليه، وهو صريح في كتاب الله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] ولكن هذا لا يستلزم أن يكون أعيان هذه الأمة خيرا من أعيان غيرهم، فإن هذا التفضيل إنما هو باعتبار الجنس لا باعتبار الواحد من الأعيان، فإن في أعيان أتباع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام من هو خير من أتباع محمد ﷺ. فأمته باعتبار جنسها ومجموعها هي خير الأمم وأشرفها وأزكاها على الله تعالى، وقد بين النبي ﷺ من خصائصها وفضائلها: أنهم يوافون نصف أهل الجنة، جاء من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ». أخرجه البخاري (٦٥٢٨)، ومسلم (٢٢١). فلا شك أنهم أقرب الأمم إلى ربهم. [الغفيص].

(وَأَصْحَابُهُ خَيْرُ أَصْحَابِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) وهذا أيضاً من خيرية هذه الأمة، فأصحاب النبي ﷺ هم أفضل صحابة نبي، فهم خير من صحابة إبراهيم، ومن صحابة نوح، ومن حواربي عيسى، ومن أتباع موسى؛ ولهذا فإن هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لهم من الفضل العظيم ما يجب أن يحفظه كل مسلم لهم؛ وقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». أخرجه البخاري (٢٦٥٢)، ومسلم (٢٥٣٣). ومثل هذا الحديث قوله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ

أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ». أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١). والمد ربع الصاع والنصيف نصف الصاع، وهذا لبيان فضلهم. وينبغي أن تعلموا أن فضل هؤلاء الصحابة إنما هو لصحبتهم لرسول الله ﷺ ولهذا فإن الصحابي هو من لقي النبي ﷺ واجتمع به مؤمنًا به عليه الصلاة والسلام، ومات على ذلك. فيخرج بذلك من لقيه وهو كافر، ثم لم يجتمع به بعد ذلك ولو آمن، ويخرج أيضاً من لقيه وهو مؤمن ثم ارتد ومات كافراً.

وهؤلاء الصحابة لهم أفضلية الصحبة التي لا يشاركون فيها أحد ممن جاء بعدهم مهما بلغ عمله، وقد يقول قائل: فما معنى حديث: «إِنَّ مِنْ وَرَاءِكُمْ أَيَّامَ الصَّبْرِ، الْمُتَمَسِّكُ فِيهِنَّ يَوْمَئِذٍ بِمِثْلِ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ لَهُ كَأَجْرِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ» قالوا: يا نبي الله أو منهم، قال: «بَلْ مِنْكُمْ». أخرجه الطبراني في الكبير (٢٨٩). فنقول: نعم، قد يأتي بعد الصحابة من هو أكثر عملاً، أي: أن أعماله الصالحات كثيرة أكثر من بعض آحاد الصحابة، فيكون أكثر منه عملاً بهذا الخصوص، ولكن هذا العمل كله لا يبلغ درجة الصحبة، أي: أن ذلك الصحابي نال أفضلية خاصة اسمها درجة الصحبة، لا يبلغها ولا ينالها أحد إلا من كان صحابياً، أما من جاء بعده ولو عمل ما عمل فإنه لا ينال هذه الدرجة، فهي درجة تشريف وفضل أجره عظيم عند الله، ولا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، ومن ثم فإنه لا يناله إلا من كان

صحابياً، أما من جاء بعده فقد يكون له من العمل ما ينال به أجراً كثيراً عند الله سبحانه وتعالى، فوضح الفرق بين الأمرين. [المحمود].

(وَأَصْحَابُهُ خَيْرٌ أَصْحَابِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ) وهذه من خصائص النبي ﷺ وأمه، لذلك قال النبي ﷺ في أبي بكر: «مَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَلَا غَرَبَتْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ أَفْضَلَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ». أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٢٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/ ٢٠٨). وهذا يعني جزمًا أن أصحاب النبي ﷺ هم أفضل أصحاب الأنبياء. وهذا نستنتج منه عقيدة من عقائد السلف التي تميزوا بها عن غيرهم، في أنه يجب أن يحفظ لأصحاب رسول الله ﷺ حقهم في الأفضلية، وفي العدالة، وفي وجوب حبهم وعدم جواز القدح واللمز فضلاً عن القول بما هو أعظم من ذلك فيهم. [العقل].

وهذه من خصائصه ﷺ بأن أصحابه خير الأصحاب، ففضلهم جاء في نصوص كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْمُهِجَرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. وقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهِجَرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]. وحديث

أبي بردة عن أبيه رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوْعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا أَنَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوْعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوْعَدُونَ». أخرجه مسلم (٢٥٣١). وحديث البراء رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «الْأَنْصَارُ لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، وَمَنْ أَحَبَّهُمْ أَحَبَّهُ اللَّهُ وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَهُ اللَّهُ». أخرجه البخاري (٣٧٨٣)، ومسلم (٧٥). وحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». أخرجه البخاري (٣٦٥١)، و مسلم (٢٥٣٣). وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ». أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١). والأحاديث في فضلهم كثيرة، وهم بالجملة ليسوا على مرتبة واحدة. قال اللقاني وهو أحدُ شيوخ المالكية في شرح جوهرة التوحيد: «أفضل الصحابة: أهلُ الحديبية، وأفضل أهل الحديبية: أهلُ أُحُد، وأفضل أهل أُحُد: أهل بدر، وأفضل أهل بدر: العشرة، وأفضل العشرة: الخلفاء الأربعة، وأفضل الخلفاء الأربعة: أبو بكر الصديق رضي الله عنه»<sup>(١)</sup>. وسيأتي بيان فضل الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم وأما جملة الصحابة فهم يتفاضلون: فالمهاجرون

(١) هداية المريد لجوهرة التوحيد. (ص: ٢٧٥).



أفضل من الأنصار، يدل على ذلك: أن المهاجرين جَمَعُوا بين الهجرة والنُّصرة، بخلاف الأنصار الذين أتوا بالنصرة فقط، وللتعريف بهم يقال: المهاجرون: هم الذين هاجروا إلى المدينة في عهد النبي ﷺ قبل فتح مكة، والأنصار: هم الذين هاجر إليهم النبي ﷺ في المدينة. ولتقديم الله جل وعلا المهاجرين على الأنصار في قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وقوله: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١١٧]. وأهل بدر مرتبتهم أعلى من مراتب كل الصحابة: يدل على ذلك: حديث علي رضي الله عنه وفيه قال النبي ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ». أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤). وَمَنْ أَنْفَقَ وَقَاتَلَ قَبْلَ صَلَاحِ الْحَدِيثِ، أَفْضَلُ مِمَّنْ أَنْفَقَ وَقَاتَلَ بَعْدَ الصَّلَاحِ، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]. [الفريخ].

وَأَفْضَلُ أُمَّتِهِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ، ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ، ثُمَّ عَلِيٌّ  
 الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كُنَّا نَقُولُ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 حَيٌّ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، فَيَبْلُغُ ذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يُنْكِرُهُ». وَصَحَّتِ الرَّوَايَةُ  
 عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ، وَلَوْ شِئْتُ  
 لَسَمَّيْتُ الثَّالِثَ». وَرَوَى أَبُو الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَا طَلَعَتْ شَمْسُ  
 وَلَا غَرَبَتْ بَعْدَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ عَلَى أَفْضَلٍ مِنْ أَبِي بَكْرٍ».

هذا فصلٌ ذكر فيه المصنّف فضائل أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا سيّما الخلفاء الراشدين  
 منهم، وذكر فيه ما يجب على المؤمن اعتقاده فيهم، والحديث عن فضائل  
 أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وحقوقهم مما ذكره المصنّف، يتضمن عدة مباحث:

المبحث الأول: فضائل الخلفاء الراشدين: عن العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ قَالَ: صَلَّى بِنَا  
 رَسُولُ اللَّهِ ذات يوم، ثم أقبل علينا، فوعظنا موعظةً بليغة، ذرّفت منها العيون،  
 ووجّلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودّع، فما تعهد  
 إلينا؟ فقال: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ  
 مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ

بَعْدِي عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٧١٤٤).

أولاً: أبو بكر الصديق رضي الله عنه: هو أفضل الأمة بعد نبيها صلى الله عليه وسلم. ويدل على ذلك: قول ابن عمر رضي الله عنهما: «كنا نخير بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان». وعند أبي داود قال ابن عمر: «كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم حي: أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان». زاد الطبراني في رواية: «فيسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، فلا ينكره». وعن محمد بن الحنفية - وهو ابن علي بن أبي طالب، وأمه خولة بنت جعفر الحنفية، ونُسبَ إلى أمه؛ تمييزاً عن أخويه الحسن والحسين - قال: قلت لأبي: أيُّ الناس خيرٌ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر، قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، وخشيتُ أن يقول: عثمان؛ قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجلٌ من المسلمين.

من فضائله: جاءت نصوص كثيرة تُبينُ فضله ومصاحبه للنبي صلى الله عليه وسلم منها: قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] والمراد بصاحبه: أبو بكر رضي الله عنه. وحديث أنس رضي الله عنه عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه: قلتُ للرسول صلى الله عليه وسلم وأنا في الغار: لو أنَّ أحدهم نَظَرَ تحت قدميه لأبصرنا؟ فقال: «مَا ظَنُّكَ بِأَنْتَيْنِ اللَّهُ تَالِيَهُمَا». أخرجه البخاري (٤٦٦٣)، ومسلم (٢٣٨١). وحديث

ابن عباس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنَّهُ أَخِي وَصَاحِبِي». أخرجه البخاري (٣٦٥٦). حديث أبي الدرداء رضي الله عنه: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ فَقُلْتُمْ: كَذَبْتَ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَدَقْتَ، وَوَاسَنِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي» مَرَّتَيْنِ، فَمَا أُوذِيَ بِعُودِهَا. أخرجه البخاري (٣٦٦١). ولذا سمي بالصدِّيق؛ لأنه صدَّق النبي صلى الله عليه وسلم حين كذَّبه الناس. وحديث عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم: أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ؟ قال: «عَائِشَةُ»، فقلتُ: مِنَ الرِّجَالِ؟ قال: «أَبُوهَا»، قلتُ: ثُمَّ مَنْ؟ قال: «ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ»، فعَدَّ رجالاً. أخرجه البخاري (٣٦٦٢). وحديث أنس رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم صَعَدَ أَحَدًا، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، فَزَجَفَ بِهِمْ، فَقَالَ: «اثْبُتْ أَحَدُ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصَدِّيقٌ، وَشَهِيدَانِ». أخرجه البخاري (٣٦٧٥). والأحاديث في فضله رضي الله عنه كثيرة.

ثانيًا: عمر بن الخطاب رضي الله عنه: وهو أفضل الصحابة بعد أبي بكر الصديق رضي الله عنه دلَّ على ذلك أدلَّةٌ كثيرة، منها حديثُ عمرو بن العاص السابق، وكذا حديثُ محمد بن الحنفية، وقبله حديثُ ابن عمر، وجاء عند البخاري: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان كثيرًا ما يقول: «كُنْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَفَعَلْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَانْطَلَقْتُ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ». أخرجه البخاري (٣٦٧٧).

من فضائله: حديث أنس رضي الله عنه الذي تقدَّم قريبًا، وفيه: «اثْبُتْ أَحَدُ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصَدِّيقٌ، وَشَهِيدَانِ». وقول ابن مسعود رضي الله عنه: «مَا زِلْنَا أَعَزَّةً مِنْذَ أَسْلَمَ عُمَرُ». وحديث أبي

سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يقول: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، رَأَيْتُ النَّاسَ عُرِضُوا عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، فَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثَّدْيَ، وَمِنْهَا مَا يَبْلُغُ دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ اجْتَرَهُ». قالوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الدِّينَ». أخرجه البخاري (٣٦٩١)، ومسلم (٢٣٩٠). وحديث ابن عمر رضي الله عنه: أن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ حَتَّى أَنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ». قالوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمَ». أخرجه مسلم (٢٣٩١). وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينا نحن عند رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إذ قال: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ أَنِّي فِي الْجَنَّةِ، فَإِذَا أَنَا بِامْرَأَةٍ تَوْضَأُ فِي قَصْرِهَا، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا: لِعُمَرَ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا»، فبكى عمر، وقال: أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! أخرجه البخاري (٧٠٢٥)، ومسلم (٢٣٩٥). وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «أَنَّهُ قَدْ كَانَ فِيمَا مَضَى قَبْلَكُمْ مِنَ الْأُمَمِ مُحَدِّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي هَذِهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ». أخرجه البخاري (٣٤٦٩)، ومسلم (٢٣٩٨). وحديث سعد: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «إِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، مَا لَقَيْكَ الشَّيْطَانُ سَالِكًا فَجًّا قَطُّ إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ». أخرجه البخاري (٣٦٨٣). والأحاديث في فضله رضي الله عنه كثيرة.

ثالثًا: عثمان بن عفان رضي الله عنه: وهو أفضل الصحابة بعد أبي بكر الصديق وعمر رضي الله عنهما دلَّ على ذلك حديث ابن عمر السابق، ويُلقَّبُ بذِي النورين؛ لأنه تزوّج ابنتي النبي صلّى الله عليه وسلّم رقية

حتى ماتت، ثم أم كلثوم، حتى قيل: إنه لا يعلم أحدٌ تزوج بابتني نبي غير عثمان. ومن فضائله: حديث أنس رضي الله عنه الذي تقدم، وفيه: «اثبتُّ أحدُ، فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان». وحديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه تخلف عثمان عن بيعة الرضوان؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيده اليمنى: «هذه يدُ عثمان» فضرب بها على يده. أخرجه البخاري (٤٠٦٦). وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَحْفَرُ بئرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ». فحفرها عثمان. وقال: «مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَلَهُ الْجَنَّةُ». فجَهَّزَهُ عثمان. أخرجه البخاري (٢٧٧٨). ومن حديث عبدالرحمن بن سُمرة: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ». أخرجه الترمذي (٣٧٠١). وحديث عائشة وقول النبي صلى الله عليه وسلم في عثمان رضي الله عنه: «أَلَا أَسْتَحِي مِنْ رَجُلٍ تَسْتَحِي مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ؟!». أخرجه مسلم (٢٤٠١).

رابعاً: علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج ابنته فاطمة رضي الله عنها وأبو سيدي شباب أهل الجنة: الحسن، والحسين. من فضائله: حديث سهل بن سعد رضي الله عنه وقول النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ»، فدعا علياً فأعطاه الراية. أخرجه البخاري (٣٠٠٩)، ومسلم (٢٤٠٦). وحديث سعد رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم لعلي: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى». أخرجه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤). والأظهر أن المصنّف قال: (علي المرتضى)؛ لهذا الحديث، من التّرضي. وحديث علي بن

أبي طالب رضي الله عنه قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي إليّ: ألاّ يحبني إلا مؤمنٌ، ولا يبغضني إلا منافقٌ». أخرجه مسلم (٧٨).

هذه بعض فضائل الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم الذين بشرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة كما في حديث أبي موسى رضي الله عنه عند البخاري وغيره، والحديث عن فضائلهم يطول به المقام، وما تقدّم نزرٌ من بحر، وعيُضٌ من فيض، وإلا ففضلهم ألفت فيه مجلدات، وابن كثير أحدهم، كما ذكر هو أنه كتب كتاباً بلغ ثلاثة مجلدات في فضل الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما والمصنفات كثيرة في فضلهم رضي الله عنهم. [الفريح].

والصحابه رضي الله عنهم يتفاضلون أيضاً بالسبق إلى الإيمان وبالجهاد والهجرة والنصرة، قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظُمَ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠]، فالصحابه يتفاضلون بسبقهم إلى الإسلام ولجهادهم وهجرتهم ونصرتهم للرسول صلى الله عليه وسلم وعلمهم، يتفاضلون في هذا لكن هم في جملتهم خير القرون وأفضل الأمم وإن كانوا فيما بينهم يتفاضلون. فالمهاجرون منهم أفضل من الأنصار، قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] هذه في المهاجرين، ثم قال جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ

إِلَيْهِمْ ﴿[الحشر: ٩] هذه في الأنصار، فذكر الله المهاجرين قبل الأنصار فدل على فضلهم، وهذا مطرد في القرآن أن الله يذكر المهاجرين قبل الأنصار ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١١٧] فتقديمهم في الذكر يدل على فضلهم على غيرهم. ثم المهاجرون أيضاً يتفاضلون فأفضلهم على الإطلاق الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، هؤلاء هم الخلفاء الراشدون، وهم أفضل صحابة رسول الله ﷺ على الإطلاق، ثم من بعدهم العشرة المشهود لهم بالجنة العشرة الخلفاء الأربعة وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وأبو عبيدة بن الجراح، هؤلاء العشرة المشهود لهم بالجنة. سموا بالعشرة المشهود لهم بالجنة؛ لأن النبي ﷺ بشرهم بالجنة وهم أحياء كما يأتي في الحديث، فهؤلاء بقية العشرة في المرتبة بعد الخلفاء الراشدين. ثم السابقون إلى الإسلام أفضل ممن تأخر إسلامهم: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمَ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠] نص الله جل وعلا على السابق، ثم أصحاب بدر وأصحاب بيعة الرضوان، هؤلاء لهم مزية على غيرهم من بقية الصحابة لهم فضائل عظيمة: أولاً: السابق إلى الإسلام. وثانياً: الجهاد والهجرة. وثالثاً: أن منهم من خصه النبي بخصائص لم تكن لغيره.



أفضل الصحابة على الإطلاق الخلفاء الراشدون: فأفضل الخلفاء الراشدين أبو بكر: واسمه عبد الله بن عثمان، وأبو بكر كنيته اشتهر بها، وهو من أسبق السابقين إلى الإسلام، ومواقفه مع الرسول معروفة، وهو الذي صحب النبي ﷺ في الهجرة وفي الغار اختاره النبي ﷺ لصحبته في الهجرة وكان معه في الغار ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾ [التوبة: ٤٠]، وكذلك موقفه مع النبي ﷺ في مكة قبل الهجرة ومدافعتة عنه وبذله لنفسه وماله في نصرة رسول الله، وكان ملازماً للنبي ﷺ في أسفاره وفي غزواته، ولما توفي النبي ﷺ وارتد من ارتد عن الإسلام قام رُوِيَ بقتال المرتدين حتى ثبت الله به الإسلام بعد رسول الله ﷺ، وفضائله كثيرة رُوِيَ، والنبي ﷺ كان يحبه حباً شديداً ويشني عليه. الثاني: عمر الفاروق عمر بن الخطاب بن عمرو بن نفيل العدوي رُوِيَ وهو في المرتبة الثانية بعد أبي بكر سماه النبي ﷺ بالفاروق؛ لأن الله فرق به بين الحق والباطل، فكان المسلمون مستضعفين في مكة ويتهددهم الكفار، فلما أسلم أعز عمر الله به الإسلام واعتز به المسلمون لقوته وشجاعته وهيئته رُوِيَ، وهو الخليفة الثاني بعد الخليفة الأول وذلك بعهد أبي بكر إليه رُوِيَ. ثم بعد عمر عثمان بن عفان ذو النورين الذي هاجر الهجرتين، هاجر إلى الحبشة ثم هاجر إلى المدينة وهو من أسبق السابقين إلى الإسلام، وهو سمي بذي النورين لأنه تزوج ابنتي الرسول ﷺ، تزوج رقية بنت رسول الله ثم ماتت عنده ثم

زوجه النبي ﷺ أم كلثوم ثم ماتت عنده ثم قال النبي ﷺ : «لَوْ كَانَتْ عِنْدِي ثَالِثَةٌ لَزَوَّجْتُه». أخرجه الطبراني الكبير (١٧ / ١٨٤). وقد أنفق أمواله في سبيل الله عز وجل وجهاز جيش العسرة، واختاره أهل الشورى الذين أفضى إليهم عمر رضي الله عنه، باختيار الخليفة من بعده فاختروا عثمان رضي الله عنه وذلك بإجماعهم، هذا دليل على فضله رضي الله عنه. ومن فضائله العظيمة توحيدة المصحف، لما فتحت الفتوح وانتشر الصحابة في الأمصار وكثر القراء، وحدث بينهم اختلاف في القراءات وحّد القراءة على حرف واحد، وكتب المصحف العثماني المشهور ووزعه على الأمصار. فدرأ الله به فتنة الخلاف في القرآن العظيم، وهذا من حفظ الله لكتابه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُو لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. وهذا من فضل هذا الخليفة الراشد الذي قام بهذا العمل الجليل وخلد ذكره في ذكر المصحف العثماني، يعني المصحف الذي كتبه عثمان رضي الله عنه ووحّد المسلمين عليه وأنهى الاختلاف في القراءات، وقتل شهيداً مظلوماً، قد أخبر بذلك النبي ﷺ وبشره بالجنة على بلوى تصيبه، فتحقق ما أخبر وقتل مظلوماً شهيداً رضي الله عنه. ثم من بعد عثمان علي بن أبي طالب وهو الخليفة الرابع، وهو ابن عم النبي وزوج ابنته فاطمة وأبو الحسن والحسين سبطي النبي ﷺ وسيدا شباب أهل الجنة وجهاده وشجاعته معروفة رضي الله عنه وعبادته وعلمه وزهده معروف هؤلاء الخلفاء الراشدون. [الفوزان].

وَهُوَ أَحَقُّ خَلْقِ اللَّهِ بِالْخِلَافَةِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، لِفَضْلِهِ وَسَابِقَتِهِ، وَتَقْدِيمِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى تَقْدِيمِهِ وَمُتَابَعَتِهِ، وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَجْمَعَهُمْ عَلَى ضَلَالَةٍ. ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِفَضْلِهِ، وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِلَيْهِ. ثُمَّ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِتَقْدِيمِ أَهْلِ الشُّوْرَى لَهُ. ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِإِجْمَاعِ أَهْلِ عَصْرِهِ عَلَيْهِ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ». وَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً»، فَكَانَ آخِرَهَا خِلَافَةُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأحق بالخلافة عند أهل السنة والجماعة أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يدل على ذلك: حديث عائشة وقول النبي ﷺ في مرضه الذي مات فيه: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ». أخرجه البخاري (٦٧٨). وحديث جبير بن مطعم قال: أتت امرأة النبي ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ فَلَمْ أَجِدْكَ؟ كَأَنهَا تَرِيدُ الْمَوْتَ، قَالَ: «إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ». أخرجه البخاري (٧٢٢٠)، ومسلم (٢٣٨٦). وحديث عائشة وقول النبي ﷺ لها: «ادْعِي لِي أَبَاكَ وَأَخَاكَ حَتَّى أَكْتُبَ لِأَبِي بَكْرٍ كِتَابًا»، ثم قال: «يَا أَبَى اللَّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ». أخرجه مسلم (٢٣٨٧). وحديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ». أخرجه الترمذي (٣٦٦٢)، وابن ماجه (٩٧)، وأحمد (٢٣٢٩٣). والإجماع: فقد أجمع

الصحابه رضي الله عنهم على مبايعته رضي الله عنه في سَقِيفَةِ بني ساعدة، حين اجتمعوا فيها، كما جاء في صحيح البخاري من حديث عائشة.

واختلف أهل العلم، هل كانت خلافة أبي بكر وأحقِّيَّتُهُ بالخلافة ثابتة بالنص أو الإجماع؟ القول الأول: أنها ثابتة بالنص، واستدلوا بالأحاديث السابقة. القول الثاني: أنها بالإجماع، واستدلوا بالإجماع السابق. والأظهر والله أعلم القول الثاني، وأنها ثابتة بالإجماع تصريحاً، ولكن النصوص السابقة دالة على أحقيته بها، ولكن الاستخلاف إنما ثَبِتَ بالإجماع. ويدل على ذلك: حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: "حضرتُ أبي حين أُصِيبَ، فأثْنُوا عليه، وقالوا: جزاك الله خيراً، فقال: راغبٌ وراهبٌ، قالوا: اسْتَخْلَفَ، فقال: أتحَمَّلَ أمرَكم حياً وميتاً؟! لوددتُ أنَّ حظِّي منها الكفاف، لا عليَّ ولا لي، فإنَّ اسْتَخْلَفَ فقد اسْتَخْلَفَ مَنْ هو خيرٌ مِنِّي - يعني: أبا بكر - وإن أتركُكم فقد تركُكم من هو خيرٌ مِنِّي؛ رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ابنُ عمر: فعرفتُ أنه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم غير مستخلف. أخرجه البخاري (٧٢١٨)، ومسلم (١٨٢٣).

فهذا الحديث يؤخذ منه ما يلي:

أولاً: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستخلف؛ لقول عمر رضي الله عنه: «وإن أترككم، فقد ترككم مَنْ هو خيرٌ مِنِّي؛ رسول الله صلى الله عليه وسلم»، فهذا نصٌّ في أن النبي صلى الله عليه وسلم تُوَفِّي ولم يستخلف

أحدًا، فدلَّ ذلك على أن ثبوت خلافة أبي بكر وأحقَّيته بها كان بإجماع الصحابة، الذين فهموا أحقيته بالخلافة من النصوص الكثيرة الدالة على فضله وأحقَّيته.

ثانيًا: أن أحقية عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالخلافة بعد أبي بكر كانت بالنص، حيث استخلفه أبو بكر رضي الله عنه يدلُّ على ذلك قول عمر رضي الله عنه: «إِن أَسْتَخْلِفَ، فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَعْنِي: أبا بكر»، وهذا يدل على أن أبا بكر استخلف عمر بعده على الخلافة، وأيضًا أجمع الصحابة على عمر رضي الله عنه.

ثالثًا: أن أحقية عثمان بالخلافة بعد عمر كانت بإجماع الصحابة رضي الله عنهم لا سيما أهل الشورى منهم، دلَّ على ذلك الحديث السابق، حيث لم يستخلف عمر، حتى قال ابن عمر رضي الله عنهما: «فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْرَ مُسْتَخْلَفٍ»، فأحقية عثمان بالخلافة ثبتت بإجماع الصحابة ابتداءً من أهل الشورى؛ لما رواه البخاري من حديث عمرو بن ميمون - وهو حديث طويل - وفيه: «فَقَالُوا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: أَوْصِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، اسْتَخْلَفَ، قَالَ: مَا أَجْدَ أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُؤَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، فَسَمَّى: عَلِيًّا، وَعُثْمَانَ، وَالزُّبَيْرَ، وَطَلْحَةَ، وَسَعْدًا، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَقَالَ: يَشْهَدُكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ...». الحديث. أخرجه البخاري (٣٧٠٠). وفيه مبايعة النَّفَر الذين عدَّهم عمر لعثمان، والنص على مبايعة علي لعثمان رضي الله عنه ومن ثمَّ بايع الناس

عثمانَ بعد مبايعة أهل الشورى له. وبعد وفاة عثمان، أجمع الصحابة على مبايعة علي رضي الله عنه بالخلافة؛ فكان أحقَّ بها بعد عثمان رضي الله عنه. فترتيب الخلفاء الراشدين بالأحقية في الخلافة: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة، وإجماعهم على ذلك، ولم يخالف في ذلك إلا المبتدعة.

رابعاً: في حديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق ردُّ على الرافضة، الذين يروون أن أحقية الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه والردُّ عليهم من وجوه عدَّة، منها:

- ١ - ما تقدَّم من إجماع الصحابة على أبي بكر، وكان مع مَنْ أجمع على ذلك علي رضي الله عنه أفلا يسعهم ما وسع علياً رضي الله عنه الذي هو صاحب الشأن فيما يروونه، وعلي رضي الله عنه دخل في إجماع الصحابة في استخلاف أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان قبله؟!
- ٢ - قول ابن عمر رضي الله عنهما: «كُنَّا نخير بين الناس في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فنخير أبا بكر، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان»، وفي رواية أبي داود: «أفضل أمة النبي صلى الله عليه وسلم بعده أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان»، زاد الطبراني: «فيسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فلا ينكره».
- ٣ - أن علياً رضي الله عنه وهو صاحب الشأن في الخلافة على حدِّ زعمهم خطب الناس على المنبر في الكوفة فقال: «أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ولو شئتُ لسميت الثالث».

٤- حديث محمد بن الحنفية السابق، حيث قال لعلي: «أيُّ الناس خيرٌ بعد رسول الله؟ قال: أبو بكر، قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: ثم عمر، وخشيتُ أن يقول: عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: ما أنا إلا رجلٌ من المسلمين».

وهذه بعض الوجوه في الرد على من أعمى الله بصيرته من المبتدعة الرافضة، وهناك وجوه أخرى نكتفي بما سبق، ولم يخالف أحدٌ من أهل السنة والجماعة في أن أحقَّ الناس بالخلافة أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي (رضي الله عنهم).

فأبو بكر (رضي الله عنه) كانت خلافته سنتين وثلاثة أشهر، وكانت وفاته وعمره (٦٣) عامًا، سنة (١٣) من الهجرة النبوية. وعمر (رضي الله عنه) كانت خلافته عشر سنوات وستة أشهر، وكانت وفاته وعمره (٦٣) عامًا، سنة (٢٣) من الهجرة النبوية. وعثمان (رضي الله عنه) كانت خلافته ثنتي عشرة سنة، وكانت وفاته وقد تجاوز عمره (٨٢) عامًا، سنة (٣٥) من الهجرة النبوية. وعلي (رضي الله عنه) كانت خلافته أربع سنوات وتسعة أشهر، وكانت وفاته وعمره (٦٣) عامًا، سنة (٤٠) من الهجرة النبوية. ومجموع خلافتهم (رضي الله عنهم) تسع وعشرون سنة وستة أشهر، ثم بُيع بعد ذلك للحسن بن علي بعد موت أبيه علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) ستة أشهر، فتَمَّت ثلاثون سنة، وهذا مصداق ما قاله النبي ﷺ وذكره المصنف، وهو حديث سفينة أبي عبد الرحمن مولى رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: «الْخِلَافَةُ مِنْ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً». أخرجه أبو داود (٤٦٤٦)، والترمذي (٢٢٢٦)، وأحمد (١٨٤٣٠).

مسألة: تقدّم معرفة ترتيب الخلفاء الراشدين في الخلافة: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، فهل ترتيبهم في الأفضلية كذلك؟ بالإجماع أن أفضلهم: أبو بكر، ثم عمر، ولم يخالف في ذلك أحدٌ، وإنما الخلاف في الثالث والرابع من حيث الأفضلية، لا من حيث الخلافة؛ فالخلافة سبق الإجماع عليها.

القول الأول: أن الثالث في الأفضلية عثمان ثم علي، فيكون الترتيب في الأفضلية على هذا القول كالترتيب في الخلافة، وهذا قول جمهور السلف؛ وذلك لما يلي: أن عثمان من المهاجرين الأوّلين، وكذلك هاجر إلى الحبشة. ولأنّه تزوج بابنتين من بنات النبي ﷺ فلُقّب بذي النورين. وجّهز جيش العسرة على نفقته الخاصة. واشترى بئر رومة من اليهود، وجعله سبيلاً للمسلمين. والآثار التي سبقت في تقديم عثمان على عليّ، بالإضافة إلى فضائله الأخرى.

والقول الثاني: أن الثالث علي، ثم عثمان، من حيث الأفضلية، مع تقديم عثمان في الخلافة، وهذا قول قلة من السلف في الكوفة؛ وذلك لفضائله، ومنها: أنّه قريب النبي ﷺ ويجتمع معه في الجد الأول عبدالمطلب. ولقول النبي ﷺ له: «أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى». أخرجه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤). إلى غير ذلك من فضائله.



وهناك من يفضل أبا بكر، ثم عمر، ثم يسكت عن الثالث والرابع. كان هذا الخلافُ موجودًا في القرن الأول، ثم استقرَّ قول أهل السنة بقول عامَّتْهم بأن عثمان أفضل من عليٍّ، وهو الصواب؛ أي: إن ترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة.

تنبيه: ينبغي التفريق بين مسألة الخلافة ومسألة التفضيل؛ فالخلافة ليس فيها خلافٌ في ترتيبهم، ومن قدَّم عليًّا على عثمان في الخلافة، فهو مبتدع، وأما الأفضليَّة، فهي مسألة اجتهادية سبق بيانها، وأن الصحيح أن ترتيبهم في الأفضلية كترتيبهم في الخلافة. [الفريح].

واتفقوا جميعا على بيعة الثلاثة قطعا أما فيما يتعلق بعلي فما تأخر أحد عن بيعته وقال إن عليا لا يستحق لكن جاءت مسألة قتل عثمان وهي فتنة عظيمة لم يكن للمسلمين بها عهد حتى قتل عمر، وقاتل عمر كافر هذه مسألة لكن يأتي أناس يزعمون أنهم يأمرؤن بالمعروف وينهون عن المنكر ويقتلون خليفة المسلمين في المدينة هذا أمر لا يعهد نازلة من النوازل فلهذا كان بعض الصحابة يقول لا بد من قتل القتلة أولا، وعلي يقول لا يمكن أن يُقتلوا حتى يستقر الأمر فمن ذلك نشأ الخلاف، فكلهم أي: طلحة والزبير بايعا أصلا، ومعاوية ثبت عنه بسند صحيح لما قال له أبو مسلم الخولاني أتقاتل عليا أفأنت مثله؟ قال والله إني لا أعلم أنه خيرا مني وأولى بالخلافة مني، ولكن ألا تعلمون أن عثمان ابن عمي وأنا ولي دمه فليدفع إلي القتلة وأنا أسلم له، فكانت المسألة ليست في أصل خلافة علي، وإنما في الخلاف في قتل قتلة عثمان (رضي الله عنه).

والواجب الترضي عن الصحابة جميعا، دون استثناء مطلقا، كل من ثبت له شرف الصحبة والصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمنا به ومات على ذلك، كل صحابي فلا يحل التعرض له مطلقا مهما كان منه، كما سيأتينا أنه يجب الكف عما شجر بينهم.

فالواجب في حق هؤلاء الصحابة هو إحسان الاعتقاد والقول فيهم وسلامة القلب واللسان، سلامة اللسان بأن لا يتعرض لهم باللسان وتسلم القلوب من بغض أو كراهية أحد منهم لأن الله أمر من يأتون بعدهم بقوله: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] فأمرهم الله بالاستغفار لهم، فالواجب أن تطهر الألسن القلوب من أي مذمة للصحابة وصار موضوع الصحبة الموضوع الممايزة لتوضيح السني من الرافضي قد تقول الرافضي واضح الروافض مثل الخميني وأصحابه الرفض درجات عياذا بالله، منه أن يتعرض لصحابي واحد، حتى لو كان في جميع أبواب الاعتقاد سلم المعتقد، وكان في باب الصحابة كلهم سليما لكنه تعرض لمعاوية، هذا يكفي أن يجعل به رافضيا، ولا يكون رافضيا مثل الرافضة، لكن يقال فيك رفض مثل ما ذكرنا في التجهم أن فيه تجهم، ولهذا لما قيل لأحمد رحمه الله إن رجلا يتعرض لعثمان قال ما أراه على الإسلام، ولما قيل له إن رجلا ينال من معاوية هل يصلى خلفه؟ قال: لا، ولا كرامة، الصحابة شرفهم الله بصحبة رسول ﷺ

فالواجب الكف عنهم وعدم التعرض لهم، انظر بحور الحسنات التي لهم، فاخيار الله لهم ليكونوا أصحابا لمحمد ﷺ، وكون الإسلام وصل إلينا بفضل الله عز وجل ثم بفضل الصحابة، ومن حمل الإسلام للفرس والروم وأنواع البشر إلا الصحابة، بحور بحور من الحسنات، فكل من أسلم بعد الفتوح ففي ميزان الصحابة، كل هؤلاء أسلموا كانوا قبل مجوس أو وثنيين أو نصارى أو يهود، كل هؤلاء في حسناتهم، الحاصل أن الصحابة لا يتعرض لهم ذو إيمان؛ إلا من في قلبه دغل ونفاق أو عنده جهالة وضعف في إيمانه، فالواجب ألا يتعرض لهم مطلقا. [العنقري].

(وَقَالَ ﷺ: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً»، فَكَانَ آخِرَهَا خِلَافَةُ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بَقِيَ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِينَ بَضْعَةُ أَشْهُرٍ، فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّهَا فِي إِمَارَةِ الْحَسَنِ بَعْدَ أَبِيهِ. وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَالَ: «ثَلَاثُونَ سَنَةً» لَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ - فِي اسْتِعْمَالِ كَلَامِ الْعَرَبِ - أَنْ تَكُونَ عَلَى التَّمَامِ بِسَائِرِ أَيَّامِهَا، وَإِنَّمَا هَذَا مِثْلُ مَا حَلَفَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا، قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: فَلَمَّا مَضَى تِسْعَ وَعِشْرُونَ يَوْمًا غَدَا عَلَيْهِمْ أَوْ رَاحَ، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩١٠)، وَمسلم (١٠٨٥). مع أنه لم ير الهلال، إنما حلف شهرا في عرض شهرين، فلما أمضى ما بين الشهرين تسعا وعشرين غدا عليهم أَوْ رَاحَ، فهذا أمر مما تسوغه اللغة. ولهذا تعلم أن قوله: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً» لا يصح

أن يقال: إن عمر بن عبد العزيز خليفة خامس، بل هذا من كلام بعض أهل العلم من العراقيين، وقد أنكره كبار المحققين كالإمام أحمد وأمثاله، وهو مخالف لحديث سفينة وهو حديث احتج به أحمد وغيره من أئمة السنة على معنى صحته. والمقصود: أن عمر بن عبد العزيز خليفة عادل على هدي الخلفاء، لكن القول: إنه خليفة خامس ليس بذلك، إنما خلفاء الرسول في الأمة هم هؤلاء الأربعة فقط، وإن بقي شيء من هذه الخلافة النبوية فهي إمارة الحسن بن علي بن أبي طالب، ومعاوية أفضل من عمر بن عبد العزيز، وأتم علما وهدى وتقوى، وإن كانت من جهة مسيرة الرعية حصلت في زمن عمر بن عبد العزيز من العدل والاستقرار أكثر مما حصلت في زمن معاوية، وهذا ليس سببه معاوية، إنما سببه الأحوال التي كانت مقارنة، فعمر بن عبد العزيز جاء والملك مستتب مستقر، فكان العدل فيه يسيرا وسهلا، بخلاف معاوية فإنه جاء لقوم بينهم تنازع، وقد نازعه أكابر القوم كابن الزبير، وعبد الله بن عمر وإن كان مستترا بالمنازعة والحسين بن علي جاهر بها إلى غير ذلك، فضلا عن المنازعة السالفة عليه من علي بن أبي طالب وكبار الصحابة، ففرق بين الحالين، ولو كان أحد أولى بالخلافة الخامسة لكان أولى بها معاوية. ومن يقول: إن عمر بن عبد العزيز أعلم فقد غلط أيضا، فإن معاوية أفقه وأعلم من عمر بن عبد العزيز، ولا إشكال في هذا. [الغنيص].

وَنَشْهَدُ لِلْعَشْرَةِ بِالْجَنَّةِ كَمَا شَهِدَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ». وَكُلُّ مَنْ شَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَّةِ شَهِدْنَا لَهُ بِهَا: كَقَوْلِهِ ﷺ: «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ». وَقَوْلِهِ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». وَلَا نُزِّلُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ جَنَّةً وَلَا نَارًا إِلَّا مَنْ نَزَّلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَكِنَّا نَرْجُو لِلْمُحْسِنِ، وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ.

الشهادة بالجنة على نوعين: شهادة عامة، وشهادة خاصة. أما الشهادة العامة، فهي شهادة لكل مؤمن بأنه في الجنة؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ﴾ [لقمان: ٨]. وأما الشهادة الخاصة، وهي التي أرادها المصنف، فإننا نشهد لمن شهد له رسول الله بالجنة، وذكر بعضاً منهم المصنف، وممن شهد له رسول الله:

١ - العشرة المبشرون بالجنة: وهم الخلفاء الراشدون الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ومعهم: سعيد بن زيد، وسعد بن أبي وقاص، وعبدالرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيدالله، والزبير بن العوام، وأبو عبيدة عامر بن الجراح رضي الله عنهم. إذن هم الخلفاء الأربعة، ومعهم الستة الذين جاء ذكرهم في قول الناظم:

سَعِيدٌ وَسَعْدٌ وَابْنُ عَوْفٍ وَطَلْحَةُ وَعَامِرٌ فَهْرٍ وَالزُّبَيْرُ الْمُمَدَّحُ

ويُدُلُّ على تبشيرهم بالجنة: حديث سعيد بن زيد، قال النبي ﷺ: «أَبُو بَكْرٍ فِي الْجَنَّةِ، وَعُمَرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعُثْمَانُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَلِيٌّ فِي الْجَنَّةِ، وَطَلْحَةُ فِي الْجَنَّةِ، وَالزُّبَيْرُ فِي الْجَنَّةِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْجَنَّةِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ فِي الْجَنَّةِ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ فِي الْجَنَّةِ». أخرجه الترمذي (٣٧٤٧)، والنسائي في الكبرى (٨١٩٤)، وأحمد (١٦٧٥).

٢- الحسن والحسين: لحديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ». أخرجه الترمذي (٣٧٦٨)، والنسائي في الكبرى (٨٤٧٢)، وأحمد (١١٠١٢).

٣- ثابت بن قيس: لحديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، جَلَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ فِي بَيْتِهِ، وَقَالَ: أَنَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَاحْتَبَسَ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ سَعْدَ بْنَ مَعَاذٍ، فَقَالَ: «مَا شَأْنُ ثَابِتٍ؟ أَشْتَكِي؟»، قَالَ سَعْدٌ: إِنَّهُ لَجَارِي، وَمَا عَلِمْتُ لَهُ بِشَكْوَى، وَقَالَ: فَأَتَاهُ سَعْدٌ فَذَكَرَ لَهُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ثَابِتٌ: أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، وَلَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي مِنْ أَرْفَعِكُمْ صَوْتًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ؛ فَأَنَا مِنْ

أهل النار، فذكر ذلك سعدٌ للنبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «بَلْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ». أخرجه البخاري (٣٦١٣)، ومسلم (١١٩).

٤ - بلال بن رباح: لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن النبي ﷺ قال لبلالٍ عند صلاة الفجر: «يَا بِلَالُ، حَدِّثْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الْجَنَّةِ»، قال: ما عملتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أَصْلِي. أخرجه البخاري (١١٤٩).

٥ - عكاشة بن محصن: لحديث ابن عباس في السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، ففي آخره قال عكاشة بن محصن للنبي ﷺ: ادْعُ اللَّهَ أَنْ يجعلني منهم، قال: «أَنْتَ مِنْهُمْ». أخرجه البخاري (٦٥٤٢)، ومسلم (٢١٦).

٦ - عبد الله بن سلام: لحديث سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «مَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ لِأَحَدٍ يَمْشِي عَلَى الْأَرْضِ: إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِلَّا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ». أخرجه البخاري (٣٨١٢).

٧ - حارثة بن سراقه: لحديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن أم حارثة أتت النبي ﷺ فقالت: يا نبي الله، ألا تحدثني عن حارثة؟ - وكان قتل يوم بدر، أصابه سهم غرب - فإن كان في الجنة، صبرت، وإن كان غير ذلك، اجتهدتُ عليه في البكاء، قال: «يَا أُمَّ حَارِثَةَ، إِنَّهَا جَنَّانٌ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ ابْنَكَ أَصَابَ الْفِرْدَوْسَ الْأَعْلَى». أخرجه البخاري (٢٨٠٩).

٨- سعد بن معاذ: لحديث أنس رضي الله عنه قال: أهدني للنبي جبة سندس، وكان ينهى عن الحرير، فعجب الناس منها، فقال: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا». أخرجه البخاري (٣٢٤٨).

٩- خديجة بنت خويلد: لحديث عائشة، قالت: «بَشَّرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَدِيجَةَ بِنْتَ خُوَيْلِدٍ بَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ» أخرجه مسلم (٢٤٣٤)، وغير ما تقدم، كأمّهات المؤمنين عامة. وهل نشهد لأحد غير الذين شهد لهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجنة؟ قال شيخنا ابن عثيمين بعدما ذكر من شهد له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالجنة: «نشهد لهم بالجنة؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شهد لهم، وألحق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله من اتفقت الأمة أو جُلُّ الأمة على الثناء عليه، مثل: الأئمة الأربعة؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا مَرَّتْ جَنَازُهُ وَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَجَبَتْ»؛ أي: وجبت له الجنة، ومرت جنازة أخرى فاثنوا عليها شرًا، فقال: «وَجَبَتْ»، ثم قال لهم: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ». أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩). وعلى هذا فنشهد لهؤلاء الأئمة الذين أجمعت الأمة أو جُلُّها على الثناء عليهم بالجنة، لكن ليست شهادتنا لهم بالجنة، كشهادتنا لمن شهد له الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ <sup>(١)</sup>. وكذلك الشهادة بالنار، فإنها على نوعين: شهادة عامة، وشهادة خاصة. أما الشهادة العامة، فهي شهادة لكل كافر يموت على كفره بالنار؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

(١) الشرح الممتع (٥/٣٠٠).



كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ ﴿[فاطر: ٣٦]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [البينة: ٦]. وأما الشهادة الخاصة، فإننا نشهد لمن شهد له النبي ﷺ أنه في النار، أو دلت النصوص عليه، ومنهم:

- ١- أبو لهب وامرأته أم جميل: لقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴿٢﴾ سَيَصِلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴿٤﴾ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴿٥﴾﴾ [المسد: ١-٥]. وأبو لهب هو عم النبي ﷺ واسمه عبد العزى بن عبدالمطلب، وامرأته أم جميل أزوى بنت حرب بن أمية أخت أبي سفيان.
- ٢- أبو طالب: لحديث العباس بن عبدالمطلب أنه قال: يا رسول الله، هل نفعت أبا طالب بشيء؛ فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: «نعم، هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار». أخرجه البخاري (٦٢٠٨)، ومسلم (٢٠٩). وأبو طالب هو عم النبي ﷺ واسمه عبد مناف بن عبدالمطلب.
- ٣- عمرو بن عامر بن لحي الخزاعي: لحديث عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «رَأَيْتُ جَهَنَّمَ يَحْطِمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَرَأَيْتُ عَمْرًا يَجْرُ قُصْبُهُ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ سَيَبَ السَّوَابِ». أخرجه البخاري (٤٦٢٤)، ومسلم (٩٠١).

وهناك غيرهم جاءت النصوص في بيان استحقاقهم للنار على الخصوص.

وأما المسيء في الدنيا من أهل الإيمان، فإننا نخاف عليه، كما نرجو للمحسن،  
والإيمان لا يكون إلا بشرطين:

١ - شرطُ إيجاب: وهو أن يأتي بالتوحيد، يأتي بالشهادتين وما يتعلق بهما.

٢ - شرط سَلْب: وهو ألا يأتي بناقض من نواقض الإسلام.

فمَنْ لم يأتِ بالتوحيد، فليس بمؤمن؛ لأنه لم يدخل دائرة الإسلام، ومَنْ كان  
على التوحيد ثم أتى بناقضٍ من نواقض الإسلام، فقد خرج من دائرة الإسلام، بعد  
انتفاء الموانع، وتحقق الشروط.

وأما المؤمنون الذين معهم معاصي وذنوبٌ لا تصل لحدِّ الكفر، فإننا لا نكفرهم  
بهذه الذنوب، ولا نجزم لهم بالنار، كما أن أصحاب الطاعات لا نجزم لهم بالجنة،  
وإنما نرجو للمحسنين، ونخاف على المذنبين. [الفريح].

(وَلَا نُنْزِلُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ جَنَّةً وَلَا نَارًا) ففهم من هذا: أننا لا نجزم لأحد  
كائنا من كان بأنه من أهل الجنة أو بأنه من أهل النار، بل الواجب التوقف حتى يأتي  
بيان من الله أو بيان من رسوله ﷺ بأنه من أهل الجنة أو أنه من أهل النار، وهل  
نقوله على وجه الرجاء؟ الجواب: نعم، نقول فيمن قام فيه دليل الصلاح وعلامات  
الاستقامة: إننا نرجو أن يكون من أهل الجنة، فنجو للمحسن ونخاف على  
المسيء، لكن الرجاء أمر دون الشهادة والجزم، فالبحث في الجزم، فإننا لا نجزم

لأحد من أهل القبلة بجنة ولا نار؛ لأن هذا من الغيب، وهو من الخبر الذي لا يمكن أن يقبل إلا بقول الله أو قول رسوله ﷺ.

(أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ) أي: سواء كان من أهل الفضل والإحسان، أو كان من أهل الإساءة والتقصير، فيشمل كل من توجه إلى القبلة من أهل الإسلام، وأهل القبلة هم أهل الإسلام، ويعبر العلماء عن المسلمين بهذا الاسم لكونهم يجتمعون في هذا الأمر، فكل من ادعى الإسلام فإنه لا بد أن يتوجه إلى القبلة، وقد قال النبي ﷺ كما في الصحيح: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذِيحَتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ». أخرجه البخاري (٣٩١). وهذا يبين أن كل من اتصف بهذا الوصف فإنه من أهل القبلة، فهذا الوصف مأخوذ من هذا الحديث ونظائره، ويوصف أهل الإسلام بأنهم أهل الصلاة؛ ولذلك سمى بعض من ألف في مقالات المسلمين قال: ومقالات المصلين، يريد بذلك أهل الإسلام.

(جَنَّةٌ وَلَا نَارًا) أي: لا نقول: إنه في الجنة، ولا نقول: إنه في النار إلا من جزم له الرسول ﷺ فلا نجزم لمعين بأنه في الجنة إلا إذا جاءنا الخبر عن الله أو عن رسوله ﷺ، ولا أنه في النار إلا إذا جاء الخبر عن الله أو عن رسوله ﷺ.

(لَكِنَّا نَرْجُو لِلْمُحْسِنِ، وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ) نرجو الإثابة والفضل والأجر والجنة للمحسن، وهو الذي حقق الإسلام بالعمل الصالح والنية الخالصة، وأما

المسيء فهو من خالف ذلك، إما فساد في العمل وإما فساد في النية. فالمحسن نرجو له فضل الله عز وجل ورحمته، وأما المسيء فإننا نخاف عليه، وذلك أن الحساب بين يدي الله عز وجل لا يجري على الظواهر فحسب، بل إنه يجري على ما يقوم في القلب، وقد يظهر من إنسان الاستقامة وحسن الحال، والباطن على خلاف ذلك، فالعبرة بما يقوم في القلوب وتصدقه الأعمال، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ وَلَا إِلَى أَمْوَالِكُمْ وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ وَأَعْمَالِكُمْ». أخرجه مسلم (٢٥٦٤). فالنظر والحساب والجزاء على ما يقوم في القلوب من الإيمان والتصديق، وحسن الاعتقاد الذي يتبعه صلاح العمل، فإنه لا يمكن أن يستقيم القلب ويصلح وتكون الجوارح على خلاف ذلك، ما لم يوجد مانع. [المصلح].

ومسألة الشهود بالجنة فيها عند أهل العلم خلاف بسطه أبو العباس بن تيمية رحمه الله في «منهاج السنة» بأن أهل السنة والجماعة قد اختلفوا في هذه المسألة: القول الأول: ذهبت طائفة إلى أنه لا يُشْهَد لأحد البتة بالجنة إلا لرسول الله، وذهب إلى هذا محمد بن الحنفية وأبو حميد والأوزاعي وقلة من أهل العلم. القول الثاني: أنه يُشْهَد لمن شهد له النبي صلى الله عليه وسلم وهذا مذهب جمهور أهل السنة، أنهم يشهدون لكل من شهد له الرسول.

القول الثالث: أن يُشْهَدَ لمن شهد له النبي، وأيضا من انعقدت كلمة المسلمين على الثناء عليه، واستفاض مدحه وذكره بلسان صدق في الأمة. وهذا ذهب إليه طائفة من أهل العلم ومنهم أبو ثور، فهؤلاء يقولون: من فشا وانتشر وانعقدت كلمة الأمة على مدحه والثناء عليه فإنه يكون مجزوما له بالجنة؛ كالحسن البصري وعمر بن عبد العزيز وأحمد بن حنبل والشافعي وأمثال هؤلاء. وهذا القول مال إليه شيخ الإسلام رحمة الله وذكر أنه الأشبه<sup>(١)</sup>. واستدل هؤلاء بما ثبت عن النبي ﷺ حينما مرت الجنابة فقال: «وَجَبَتْ»، ولما مرت الأخرى قال: «وَجَبَتْ» فلما سأل عن ذلك قال: «هَذِهِ الْجِنَاةُ أَتْنَيْتُمْ عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقُلْتُ: وَجَبَتْ لَهَا الْجَنَّةُ. وَهَذِهِ الْجِنَاةُ أَتْنَيْتُمْ عَلَيْهَا شَرًّا، فَقُلْتُ: وَجَبَتْ لَهَا النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ». أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩). وأيضا جاء عن النبي ﷺ بالإسناد الصحيح أنه قال: «يُوشِكُ أَنْ تَعْلَمُوا أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ بِالثَّنَاءِ الْحَسَنِ وَالثَّنَاءِ السَّيِّئِ». أخرجه أحمد (٦٤)، وابن ماجه (٤٢٢١). إلى غير ذلك مما استدلوا به في هذه المسألة. والأقرب والأحوط في مثل هذا أن يوقف عند حد ما ورد ولا يزداد على ذلك لأن الجزم بالجنة من أمور الغيب والأصل في أمور الغيب أن يوقف فيها عند حد الوارد لاسيما وأن هذه الأدلة ليست صريحة في الدلالة. وأيضا فإنه إن

(١) مجموع الفتاوى (١١ / ٦٥).

قيل بذلك فانه لا يصبح هناك فرق بين من شهد له النبي ﷺ و من لم يشهد له، ولا شك أن النبي ﷺ لكلامه وتخصيصه مزية ليست لغيره. فالأقرب والله أعلم والأحوط أن لا يشهد بالجنة إلا لمن شهد له النبي ﷺ. وكذلك بالنسبة للنار فإنه إنما يشهد بها لمن شهد له النبي، وأما ما عدا ذلك من أهل القبلة فإنه مهما فعل ومهما كان عليه من الظلم والفسوق فإنه لا يجزم له بنار. فإن من المعلوم أن المعاصي والسيئات أسباب مقتضية لدخول النار، وهذه الأسباب قد يكون لها موانع، ومنها التوبة النصوح، ومنها الاستغفار، ومنها الحسنات الماحية، ومنها البلايا والمصائب المكفرة، ومنها ما يلاقيه المسلم في قبره من الضغطة وأنواع الأمور المؤلمة التي تكون في البرزخ وكذا ما يكون يوم القيامة، ومن ذلك أيضا التوحيد الصادق، وأعظم ذلك كله رحمة أرحم الراحمين، فلا يدري الإنسان بالنسبة لهذا العاصي هل قام به مانع من تلك الموانع فلم ينفذ فيه الوعيد أم لا؟ ولذلك كانت القاعدة عند أهل السنة أنهم يرجون للمحسن ويخافون على المسيء. [سندي].

وَلَا نُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ. وَنَرَى الْحَجَّ  
وَالْجِهَادَ مَاضِيًا مَعَ كُلِّ إِمَامٍ، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَصَلَاةَ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُمْ جَائِزَةً. قَالَ أَنَسٌ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، لَا نُكْفِرُهُ  
بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَاضٍ مُنْذُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ  
أُمَّتِي الدَّجَالَ، لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ، وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ.

أهل القبلة هم المسلمون الذين يصلُّون إليها، قال المصنف مبينًا عقيدة أهل  
السنة والجماعة: (وَلَا نُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ  
بِعَمَلٍ) وهذه مسألة من مسائل الإيمان المهمة، وهي مسألة التكفير، فبيّن المصنف  
عقيدة أهل السنة والجماعة، وأنهم لا يكفرون أحدًا بذنب، ولكن لا بد أن نعرف  
أن مقصود المصنف هنا هو الذنب الذي دون الشرك والكفر، وليس كل ذنب،  
فليس معناه أن أهل السنة والجماعة لا يكفرون أحدًا ولو فعل مُكْفَرًا؛ لأن هذه  
عقيدة المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان عمل؛ أي: ولو كان مُكْفَرًا،  
فمقصود المصنف أنهم لا يكفرون بذنب؛ أي: من المعاصي والكبائر دون الكفر  
والشرك، فمن فعل كبيرة من كبائر الذنوب دون الكفر، لا يُحْكَمُ بكفره؛ لأن هذه  
عقيدة الخوارج.

فأهل السنة والجماعة وَسَطٌ بين طائفتين:

الأولى: المرجئة: الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان عملٌ، فلو جاء بأي عمل، ولو كان ناقصاً من نواقض الإسلام؛ كأن يسبَّ الله تعالى أو يسجد لغيره عالمًا، وغير ذلك من نواقض الإسلام، فلا يقولون بكفره، لا سيما الغلاة من المرجئة، وأما أهل السنة والجماعة، فإنهم يُكفِّرون من جاء بمكفرٍ، وتحقَّقت فيه الشروط، وانتفت عنه الموانع.

والثانية: الخوارج: وهم الذين يكفِّرون صاحبَ الكبيرة، فمَنْ سَرَقَ، أو زنى، أو شرب الخمر، أو نحو ذلك من الكبائر، فالخوارج يحكمون بكفره وخروجه عن دائرة الإسلام، وكذلك المعتزلة الذين يحكمون بخروجه عن دائرة الإسلام.

وأما مُعْتَقِدُ أهل السنة والجماعة، فإنهم لا يُكفِّرون أحدًا بذنب أو بكبيرة من كبائر الذنوب، سواء كان قولاً أو عملاً، ما دام أنه دون الكفر والشرك، وهذا ما أراده المصنف، أن يبيِّن عقيدة أهل السنة والجماعة في صاحب الكبيرة دون الكفر، فإنه لا يخرج عن دائرة الإسلام، فلا نكفره، والأدلة على ذلك كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَاقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿١٠﴾﴾ [الحجرات: ٩-١٠]. ووجه الدلالة: أخويكمُ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١١﴾﴾ [الحجرات: ١١].



أن القتل من كبائر الذنوب، ومع ذلك فإن الله أمر بالإصلاح بينهما، وأبقى عليهم اسم الإيمان والأخوة؛ مما يدل على أن صاحب الكبيرة لا يكفر بارتكابه الكبائر. وحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رجلاً كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان اسمه عبدالله، وكان يُلقَّب حمارًا، وكان يُضحك النبي صلى الله عليه وسلم وقد جلدَه في الشراب، فأُتي به يومًا فأمر به فجُلد، فقال رجلٌ من القوم: اللهم العنه، ما أكثر ما يؤتى به، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لَا تَلْعَنُوهُ، فَإِنَّهُ يَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ». أخرجه البخاري (٦٧٨٠). ووجه الدلالة: أن شرب الخمر من كبائر الذنوب، ومع ذلك أثبت النبي صلى الله عليه وسلم له بقاء محبته لله ورسوله، التي هي من أعظم دلائل الإيمان القلبي. وحديث أبي ذر رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَتَانِي جِبْرِيلُ فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ». أخرجه البخاري (١٢٣٧)، ومسلم (٩٤). ووجه الدلالة: أن الزنا والسرقة من كبائر الذنوب، ومع ذلك أثبت لمن فعل ذلك الجنة؛ مما يدل على أن صاحب الكبيرة لا يكفر؛ لأن الجنة محرمة على الكافرين.

والأدلة في بيان أن أصحاب الكبائر دون الكفر لا يكفرون كثيرة، وهذا هو معتقد أهل السنة والجماعة، الذين هم وَسَطٌ بين:

- ١ - المرجئة الذين أخذوا بنصوص الوعد؛ كحديث: «مَنْ مَاتَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ». أخرجه مسلم (٢٦). فقالوا: لا يضر مع الإيمان معصية.
- ٢ - والخوارج والمعتزلة الذين أخذوا بنصوص الوعيد؛ كحديث: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ». أخرجه البخاري (٥٥٧٨)، ومسلم (٥٧). فقالوا: نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِيمَانِ، ونحكم بخلوده في النار إذا فعل كبيرة من كبائر الذنوب؛ كالزنا، والسرقة، وشرب الخمر، وغيرها من الكبائر؛ والمعنى: أنه لا يكون كامل الإيمان حين فعل هذه الكبائر، وكلا الطائفتين المرجئة والخوارج ومعهم المعتزلة، ضَلُّوا في هذه المسألة من الإيمان. [الفريح].
- ومما تميز به أهل السنة والجماعة أنهم لا يُكفِّرون أحداً بذنب ما لم يستحلّه والاستحلال، اعتقاد وليس فعل المعصية أو الإقرار عليها استحلالاً، فمن فعل معصية أو أقر من فعل معصية من الكبائر أو ما دونها، فإن هذا كبيرة من كبائر الذنوب ومحرم من المحرمات، بحسب حال تلك المعصية ولا يُعد استحلالاً فلا يُكفر أهل السنة والجماعة بذنب ما لم يستحلّه صاحبه، واستحلاله أن يعتقد أنه حلال أن يعتقد أن هذا الأمر الذي حرمه الله جل وعلا في صورته التي حرّمها الله جل وعلا أنه حلال؛

لأنه يكون ممن ردَّ حكم الله جل وعلا فأحلَّ الحرام. فلا يُكفر أهل السنة أحداً بذنب إلا إذا استحلَّه يعني: اعتقد بقلبه أنه حلال. [صالح آل الشيخ]

(وَلَا نُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ) قصده أن من وقع في ذنب مما توعده الله عليه لا نكفره بذنبه، فهناك نصوص ورد ذكر الكفر فيها بالنسبة لمن فعل أو قال أو اعتقد، وهو من أهل القبلة، فهذا النوع من الكفر يعد غير مخرج من الملة، وهو الكفر الذي يعد من الكبائر، ومن فعله يبقى من أهل القبلة ولا يكفر مطلقاً، وقد يطلق عليه أحياناً «الكفر دون المخرج من الملة»، كما يسميه بعض السلف «كفر دون كفر»، لكن لا يسمى كافراً بإطلاق، يقال فعلت كفراً، أو فعلك هذا كفر، أو من فعل ذلك فقد كفر، لكن لا نخرجه عن الإسلام بمجرد الذنب وإن كان كبيرة من الكبائر، ما لم يكن الذنب هو الشرك أو الذنب الذي يخرج من الملة بنص آخر قطعي يدل على إخراجه من الملة. [العقل].

(وَلَا نُكْفِّرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ) فلا نحكم على أحد من المسلمين بسبب ذنب ارتكبه مما هو من دون الشرك والكفر. فمن المعاصي ما هو كفر أو شرك في نفسها؛ كعبادة غير الله، أو سب الله تعالى، أو سب رسوله، والاستهانة بالمصحف، ومنها ما هو دون ذلك. وهذه العبارة من المؤلف فيها نظر؛ وقد استعملها الإمام الطحاوي رحمه الله في متن عقيدته وتعقبه ابن أبي

العز رحمه الله في شرحه بقوله: «ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن إطلاق القول: بأننا لا نكفر أحداً بذنب، بل يقال: لا نكفرهم بكل ذنب»<sup>(١)</sup>، كما تفعله الخوارج وفرق بين النفي العام ونفي العموم والواجب إنما هو نفي العموم، مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب. والذين يكفرون بالمعاصي هم الخوارج، وهم الذين ابتدعوا بدعة التكفير بالذنوب، فعندهم أن الزاني والسارق وشارب الخمر والقاتل وغيرهم من أصحاب المعاصي كلهم كفار، ولهم عدد من الشبه منها: مجيء بعض النصوص بتسمية بعض الذنوب كفراً، مع اتفاق أهل السنة والجماعة على كونها ليست كفراً، ولو كانت كفراً لوجب قتل فاعلها لكونه مرتدّاً، وشأن الخوارج معروف، وقد وصفهم النبي ﷺ، وذمهم وحذر منهم، وحث على قتالهم وقتالهم الصحابة رضي الله عنهم. وقد جرى المعتزلة مجرى الخوارج فقالوا: إن مرتكب الكبيرة يكون في منزلة بين المنزلتين في الدنيا، ووافقوا الخوارج في ماله في الآخرة بتخليد أهل الكبائر في النار. أما أهل السنة والجماعة: فإنهم لا يكفرون بكل ذنب، بل الذنوب التي دون الكفر؛ هي من المعاصي، وسبب للعقاب، وهم في الآخرة تحت المشيئة، على حد قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، ولذلك قال الطحاوي رحمه الله في عقيدته

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص: ٢٩٧).

المشهورة: «وأهل الكبائر من أمة محمد ﷺ في النار لا يخلدون، إذا ماتوا وهم موحدون، وإن لم يكونوا تائبين»<sup>(١)</sup>. [البراك].

وهذه الجملة تتعلق بحكم مرتكب الكبيرة، وأهل السنة والجماعة متفقون على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإسلام بسبب كبريته، ولهذا الذي ذكره المؤلف بقوله: (ولا نُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ) أي: ما دون الكفر بالله، ولا بد من هذا التقييد لأن الذنوب في جملتها تنقسم إلى ثلاثة أقسام كفر، وكبائر، وصغائر. ومقصود المؤلف كما هو واضح إنما هو الذنوب التي هي دون الكفر. ولذلك استحسّن بعض أهل العلم أن يعبر بعبارة أوضح فيقال: (لا نكفر أحد من أهل القبلة بكل ذنب) وهذا أدق فإنه لا يكفر بكل ذنب إنما يكفر بالذنوب التي تقتضي الكفر وهي المكفرات المعروفة في الكتاب والسنة، وما عداها فإنه لا يكفر به لكن من أطلق هذه العبارة كما أطلقها المؤلف وكان من أهل السنة فإن مراده واضح، مراده الذنوب التي هي دون الكفر. وكذلك: (لَا نُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ) مراده رحمة الله بالعمل، أي: المعصية العملية التي هي دون الكفر؛ وهذا هو الصحيح عند أهل السنة والجماعة. وأما هذا الإطلاق بأنه لا يخرج من الإسلام بعمل مطلقاً فهذا قول المرجئة، فإنه قد يخرج من الإسلام بعمل كفري كنحو أن يظاً

(١) متن العقيدة الطحاوية (ص: ٦٦).

المصحف أو يبول عليه أو يهينه أو يسجد لقبر أو صنم أو ما شاكل ذلك؛ فإن هذا الأمر العملي بذاته وبعينه مكفر مخرج من الإسلام. لكن توجيه كلام المؤلف رحم الله أنه أراد بعمل يعني بعمل هو دون الكفر، وأما الكفر فإن أهل السنة والجماعة يعلقون هذا الكفر بالعمل كما يعلقون بالقول والاعتقاد، فإن الكفر قد يكون بفعل وقد يكون بقول وقد يكون باعتقاد وقد يكون بشك. هذه الأمور الأربعة يكون بها الكفر. أما عند المرجئة: فالأمر عندهم معلق بالقلب، والعمل ما هو إلا علامة، والعلامة قد تكون موافقة لما في الباطن وقد لا تكون، يعني: يمكن أن يحكم عليه في الظاهر بسبب عمل لأنه قد وقع في الكفر لكن في الباطن يكون مصدقاً فلا يكون هالكاً في الآخرة. وهذا القول باطل. وأهل السنة والجماعة يقولون كما أنه يكفر بأمر اعتقادي وبأمر قولي كذلك يكفر بالأمر الفعلي بذاته. معتقد أهل السنة والجماعة في شأن مرتكب الكبيرة يتلخص في أربعة أمور: أولاً: أن أهل السنة يعتقدون أن الكبائر والذنوب عموماً منقصة للإيمان والتوحيد، وصاحبها على خطر عظيم والأدلة على هذا كثير.

ثانياً: أن مرتكب الكبيرة لا يكفر في الدنيا.

ثالثاً: أنه في الآخرة تحت المشيئة إن شاء الله عفا عنه وإن شاء عذبه؛ ولكن مع تقييد هذا بأنه لا بد من دخول طائفة من عصاة الموحدين النار كما مر معنا.

رابعاً : أنه إن دخل النار فإنه لا يخلد فيها.

والأدلة على أن مرتكب الكبيرة لا يكفر في الدنيا ولا يخلد في الآخرة كثيرة جداً: ومن ذلك الأدلة التي فيها أن من أتى بالتوحيد والشهادة فإنه يدخل الجنة: كقوله ﷺ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ لَا يَلْقَى اللَّهُ بِهِمَا عَبْدٌ غَيْرُ شَاكٍ فِيهِمَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ». أخرجه مسلم (٢٧). المقصود دخل الجنة إما ابتداءً وإما مآلاً وهذا لا يكون للكافر. ومن ذلك الأدلة التي فيها إثبات دخول الجنة لمن أتى بالتوحيد مع تصريحها بارتكاب الكبائر؛ كقوله ﷺ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي - أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي - أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ». أخرجه البخاري (١٢٣٧)، ومسلم (٩٤). وهذا صريح في عدم كفر مرتكب الكبيرة. أيضاً من ذلك الأدلة التي فيها إثبات المغفرة لمن مات لا يشرك بالله عز وجل. كقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦] فمع ظلمهم يعني بارتكاب ما حرم فإن الله عز وجل يغفر لهم، وهذا لا يكون للكافر قطعاً. ومن ذلك الأدلة التي فيها إثبات الأخوة الإيمانية مع التصريح بارتكاب الكبائر، كقوله جل وعلا: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] فسمى ولي المقتول أخاً للقاتل ولو كان القاتل كافراً بقتله لما صح تسميته أخاً لولي القتل. كذلك قول الله

سبحانه: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]  
والغالب أن هذا الاقتتال يكون فيه ظالم ومظلوم والظالم مرتكب لكبيرة، ومع ذلك  
وصفه الله بوصف الإيمان. ثم قال في آخر السياق: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا  
بَيْنَ أَخَوِيكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠] فدل على أن هؤلاء المقتتلين وإن كان فيهم  
الظالم وفيهم المظلوم فهم إخوة لبعض ولم يخرجوا من الإسلام بسبب هذه  
الكبيرة. ومن تلك الأدلة أيضا الأدلة التي فيها مشروعية إقامة الحدود على بعض  
الكبائر. فإنه قد ثبت في الشرع إقامة الحد على بعض الكبائر بالقطع، وبالجلد،  
والتغريب، وبالقتل لا على سبيل الردة، وهذا كله يدل على أن مرتكب هذه الكبائر  
لم يكفر، وإلا فلو كان كافرا بذلك لوجب قتله بكل حال لقوله ﷺ فيما خرجه  
البخاري: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ». أخرجه البخاري (٣٠١٧). ثم إنه إذا قتل فإنه  
يعامل معاملة الكفار فلا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر  
المسلمين، ومن قتل بحد أو قصاص فإنه يعامل بعد ذلك معاملة المسلمين فدل  
على أنه لم يكفر بذلك. ومن تلك الأدلة أيضا الأدلة التي فيها ثبوت الشفاعة في أهل  
الكبائر الذين دخلوا النار. وهذه الأحاديث أحاديث متواترة رويت عن جمع غفير  
من الصحابة فمن بعدهم وثابتة في الصحيحين وغيرهما، وفيها إخراج مرتكبين  
للكبائر من النار بشفاعة النبي ﷺ وشفاعة المؤمنين وبمحض رحمة أرحم



الراحمين، ولو كانوا كفارًا فإنهم لا يخرجون من النار لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧] إلى غير من الأدلة الكثيرة التي تثبت هذا المعتقد، والله تعالى أعلم. [سندي].

(وَنَرَى الْحَجَّ وَالْجِهَادَ مَاضِيًا مَعَ كُلِّ إِمَامٍ، بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَصَلَاةَ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُمْ جَائِزَةً) جاء بالحج والجهاد وصلاة الجمعة؛ لأنها غالبًا لا تُفعل إلا مع الأئمة، لا سيما في الزمن السابق، فقد كانوا لا يحجُّون وحدهم؛ لأنهم يخافون من قطاع الطريق، فإذا ذهبوا مع الإمام أَمِنُوا على أنفسهم؛ لأن الإمام معه قوة وَمَنَعَةُ وجماعة، والإمام الذي ذكره المصنف هو إمام المسلمين؛ لأن الأئمة ثلاثة: برٌّ، وفاجرٌ، وكافرٌ؛ فالبرُّ: هو إمام المسلمين الصالح التقى، والفاجر: هو إمام المسلمين الفاسق، وقد يكون فسقُه على نفسه؛ كالذي يشرب الخمر، ويَزني، ويأكل الربا، ونحوها، وقد يكون فسقُه متعديًا؛ كأئمة الظلم والجور للناس في الأموال والأحكام، والثالث: هو الإمام الكافر، فهذا لا طاعة له؛ ولذا لم يذكره المصنف؛ لأنه لا طاعة له؛ لقول النبي ﷺ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ». أخرجه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩).

ومذهب أهل السنة والجماعة: وجوب السمع والطاعة للإمام المسلم؛ سواء كان برًّا أو فاجرًا، وطاعته إنما هي في المعروف، وأما في المعصية، فلا طاعة له.

ومما يدل على طاعة الإمام: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]. حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى أَمِيرِي فَقَدْ عَصَانِي». أخرجه البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥). حديث أبي ذر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنْ خَلِيلِي أَوْصَانِي أَنْ أَسْمَعَ وَأَطِيعَ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا حَبَشِيًّا مُجَدَّعَ الْأَطْرَافِ». أخرجه مسلم (١٨٣٧). وعند البخاري (٦٩٦): «وَلَوْ لِحَبَشِيٍّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيَّةٌ». وحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ فَمِيتَتُهُ جَاهِلِيَّةٌ». أخرجه البخاري (٧٠٥٤)، ومسلم (١٨٤٩). وحديث عوف بن مالك رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ، وَشَرَارُ أُمَّتِكُمُ، الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ»، فقلنا: يا رسول الله، أفلا نُنابِذُهم بالسيف عند ذلك؟ قال: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، إِلَّا مَنْ وُلِّيَ عَلَيْهِ وَالِ فَرَأَهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ». أخرجه مسلم (١٨٥٥). وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعناه، فكان مما أخذ علينا: أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا،

وَعُسْرُنَا وَيُسْرُنَا، وَأَثَرَةُ عَلَيْنَا، وَأَلَّا نَنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، قَالَ: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ». أخرجه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم (١٧٠٩). وحديث حذيفة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلْأَمِيرِ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرَكَ، وَأَخَذَ مَالَكَ، فَاسْمَعْ وَأَطِعْ». أخرجه مسلم (١٨٤٧).

وأهل السنة والجماعة يُصَلُّون خلف الأمراء ويحجُّون، ولو كانوا فُجَّارًا، وكذلك يجاهدون معهم؛ ويدل على ذلك: فعل جمع من الصحابة رضي الله عنهم ففي صحيح البخاري أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يُصَلِّي خلف الحَجَّاج بن يوسف الثَّقَفِي، وكذلك أنس بن مالك رضي الله عنه وكان الحَجَّاج فاسقًا ظالمًا، وكذلك ابن مسعود رضي الله عنه صلى خلف الوليد بن عقبة بن أبي مُعَيْط، وكان يشرب الخمر. ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ». أخرجه البخاري (٦٩٤).

ولكن لا طاعة لهم في معصية الله، ويدل على ذلك: حديث علي رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث جيشًا وأمر عليهم رجلاً، فأوقد نارًا، وقال: ادخلوها، فأرادوا أن يدخلوها، وقال آخرون: إنما فررنا منها، فذكروا للنبي صلى الله عليه وسلم فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: «لَوْ دَخَلُوهَا لَمْ يَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، وقال للآخرين: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةٍ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ». أخرجه البخاري (٧٢٥٧)، ومسلم

(١٨٤٠). وحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ: «السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ». أخرجه البخاري (٢٩٥٥)، ومسلم (١٨٣٩).

واستدل المصنف بحديث أنس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَا تُكْفِرُهُ بِذَنْبٍ، وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ، وَالْجِهَادُ مَا ضُيِّقَ مِنْهُ بَعَثَنِي اللَّهُ إِلَى أَنْ يُقَاتِلَ آخِرُ أُمَّتِي الدَّجَالَ، لَا يُبْطِلُهُ جَوْرُ جَائِرٍ، وَلَا عَدْلُ عَادِلٍ وَالْإِيمَانُ بِالْأَقْدَارِ». وهو حديث ضعيف، رواه أبو داود بسند ضعيف؛ لأن فيه يزيد بن أبي نشبة، وهو مجهول كما في التقريب، وضعف إسناده المنذري في مختصر أبي داود (٣/ ٣٨٠)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٥٣٢). [الفريح].

ومن مميزات أهل السنة والجماعة أنهم يرون الحج والجهاد مع أئمة المسلمين بارين كانوا أو فاجرين، فطاعة أئمة المسلمين ماضية مع الذين حصلت إمامتهم إما باختيار من أهل الحل والعقد، أو غلبة بسيف وسان، كلهم تنعقد لهم الإمامة الشرعية ويبقى لهم حق الطاعة في المعروف والجهاد معهم وعدم عصيانهم؛ لأن طاعتهم من طاعة الله ورسوله، فالخروج عنهم، أو الخروج عليهم، أو عدم اعتقاد طاعتهم من اعتقادات الخوارج والمعتزلة، فإن المعتزلة ضَمَنُوا أصولهم الأمر

بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعلوا ذلك مُضمَّنًا للخروج على أئمة المسلمين، إذا رأوا منهم ظلمًا، أو رأوا منهم كثرة عمل للمعاصي، أو كثرة ممارسة للكبائر والمنكرات، فالخوارج خرجوا على هذا الأصل، وكذلك المعتزلة يرون الخروج ويعتبرونه دينًا؛ لأجل هذا الأصل. وكذلك جماعة كبيرة من الأشاعرة يرون الخروج للجور ولانتشار الكبائر ونحو ذلك. أما أهل السنة والجماعة فيرون أنه ما دام أن اسم الإسلام باقٍ على الإمام فإنه تجب طاعته في المعروف ولا يجوز الخروج عليه، وهذا مما يميز أهل السنة والجماعة عن غيرهم، بل كان أئمة أهل الحديث في زمن الفتن في أواخر القرن الثالث والرابع يمتحنون الناس بهذا الأمر: هل يرون الطاعة أم لا يرونها؟ بل قال بعض الأئمة علامة أهل السنة الدعاء للأئمة يعني وعلامة أهل البدعة الوقعة في السلاطين. وهذا ظاهر لمن تأمل هدي أهل السنة والجماعة وتأمل أصولهم، وممن ذكر هذا ابن بطة في الإبانة، والبرهاري في شرح السنة، وهم من أهل السنة والجماعة فقد فصلا القول في ذلك تفصيلًا بينًا؛ لأجل ما ظهر في زمنهم من كثرة المخالفين في هذا الأصل العظيم. فأهل السنة يرون أن الولاية الشرعية تحصل عن أحد طريقين: إما باختيار من أهل الحل والعقد. وإما بغلبة. فمن غلب ودعا الناس إلى بيعته فتجب بيعته، ومن اختير من أهل الحل والعقد ودعا أهل الحل والعقد إلى بيعته وجبت بيعته، وقد حصل هذا وهذا في

الإسلام؛ فبيعة الخلفاء الراشدين كانت عن اختيار، وبيعة الولاة وأمراء المؤمنين: بني أمية وبني العباس ومن بعدهم إلى زماننا هذا حصلت بالغلبة لا بالاختيار. وكل من الحاليين أمر شرعي تلزم عنه وتتفرع عنه الأحكام الشرعية من الطاعة وعدم جواز الخروج، ومن المحبة والنصرة فيما أوجب الله جل وعلا فيه النصرة وأمر فيه، وهذا مما يتميز به أهل السنة عن الخوارج والمبتدعة. وفي هذا الزمان كثر الاختلاف في هذا الأصل العظيم، والناجي من نجاه الله جل وعلا، فكثير ممن يعتني بمذهب أهل السنة والجماعة لا يعتني بمنهجهم في الإمامة وأهل السنة والجماعة عقائدهم يجب أخذها جميعاً دون تفريق بين باب وباب؛ لأننا إذا فرقنا نكون على شيء من الهوى، فهذه الأبواب تُسمى عند أهل العلم: أبواب الاعتقاد في الإمامة؛ لأنهم خالفوا بذلك الخوارج والمعتزلة وطوائف من الأشاعرة. [صالح آل الشيخ].

وَمِنَ السُّنَّةِ: تَوَلَّى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَحَبَّتُهُمْ، وَذَكَرُ مَحَاسِنِهِمْ، وَالتَّرَحُّمُ عَلَيْهِمْ،  
وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ، وَالْكَفُّ عَن ذِكْرِ مَسَاوِيهِمْ وَمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَاعْتِقَادُ فَضْلِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ  
سَابِقَتِهِمْ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ  
سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحشر: ١٠]، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى:  
﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]. الآية.

الصحابه: جمع صحابي، واختلف في تعريف الصحابي، وأصح ما قيل، وهو  
المعتمد عند المحدثين، وذكره ابن حجر، حيث قال: وأصح ما وقفت عليه من  
ذلك أن الصحابي: «(من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على ذلك). فيدخل فيمن  
لقيه: من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو عنه، ومن غزا معه  
أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى. ويخرج بقيد  
الإيمان: من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك، إذا لم يجتمع معه مرة أخرى. وقولنا:  
(مؤمناً به): يخرج من لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة. وخرج بقولنا: (ومات  
على الإسلام): من لقيه مؤمناً به، ثم ارتد، ومات على ردّه والعياذ بالله، وقد وجد  
من ذلك عدد يسير؛ كعبيد الله بن جحش، وعبد الله بن خطل. ويدخل فيه - أي: في  
مفهوم الصحابي - من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت، سواء اجتمع به ﷺ

مرة أخرى أم لا. وهذا هو القول المعتمد، وهذا التعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين؛ كالبخاري، وشيخه أحمد بن حنبل، ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوال أخرى شاذة<sup>(١)</sup>. انتهى كلام ابن حجر رحمه الله.

ما ينبغي للصحابة على المسلم: ينبغي على المسلم أن يُدرك فضل الصحابة، وعِظَم شأنهم، فللصحابة فضلٌ عظيم على هذه الأمة؛ حيث قاموا بنصرة الله ورسوله، والجهد في سبيله بأموالهم وأنفسهم، حفظوا الدين بحفظ الكتاب والسنة، فكانت حياتهم على الكتاب والسنة، علمًا وعملاً ونقلًا حتى بلغوا الأمة؛ ولذا أثنى الله عليهم بقوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [الفتح: ٢٩] ودافع عنهم النبي ﷺ بقوله: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ». أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١).

ولذا فإن حقوقهم تتلخص فيما يلي:

- ١ - محبتهم بالقلب، والثناء عليهم باللسان بما قدموه من معروف، وبيان فضلهم.
- ٢ - الترحم عليهم، والترضي عنهم، والاستغفار لهم؛ لقول الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ١٥٨).



فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾ [الحشر: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح: ١٨]، ففي هذه الآية بيان رضا الله جل وعلا عليهم، وتزكية بواطنهم وما في قلوبهم، وهذه لا يقدر عليها إلا الله جل وعلا.

٣- الكف عما جرى بينهم من خلاف، وكذا الكف عن مساوئهم التي تُعتبر قليلة جدًا، تغيب في ظل محاسنهم وفضائلهم، وما صدر عنهم من خطأ، فهو صادر عن اجتهاد مغفور، وعمل معذور؛ لقول النبي ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي»، وبين شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية أن الآثار الواردة في مساوئ الصحابة على ثلاثة أقسام: قسم كذب محض لم يقع منهم، وإنما اتهموا به، كما يوجد في بعض مرويات الرافضة. وقسم له أصل، ولكن زيد فيه، ونقص منه، وغير عن وجهه الصحيح. وقسم صحيح كما نُقل، وهم فيه معذرون؛ لأنهم مجتهدون، والمجتهد في دائرة الأجر والثواب؛ إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد؛ لقول النبي ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ». أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦). وهذا مثل ما حدث بين علي ومعاوية رضي الله عنهما في وقعة صفين، وكذا في وقعة الجمل بين عائشة وعلي رضي الله عنهما. ونوع هم فيه غير معذورين؛ أي: إنها أخطاء ليست عن اجتهاد ولا تأويل، فأهل

السنة والجماعة لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصومٌ عن كبائر الإثم وصغائره؛ لقول النبي ﷺ: «كُلُّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ». أخرجه الترمذي (٢٥٠٤). ومثل هذا ما حصل من مِسْطَح بن أَثَّاثه، وحسان بن ثابت، وحمنة بنت جحش في قصة الإفك، ولكنهم تطهروا بإقامة الحد عليهم.

فالذي يهمننا القسم الصحيح، ويقال فيه: إنه على نوعين:

النوع الأول: ما وقع منهم من خطأ وهم فيه غير معذورين؛ أي: ليس عن اجتهاد ولا تأويل: فأهل السنة والجماعة لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصومٌ عن كبائر الإثم وصغائره؛ لأن كل بني آدم خطَّاء، ولكن لهم من السوابق والفضائل ما يُوجبُ مغفرةً ما يصدر عنهم - إن صَدَرَ - وليس لكل واحد منهم العصمة عن الخطأ، ولكن العصمة في إجماعهم، فلا يمكن أن يُجمِعُوا على ذنب فيستحلوه أو يفعلوه، سواء كان كبيرة أو صغيرة.

الثاني: ما وقع منهم من خطأ وهم فيه معذورون لاجتهادهم: فأهل السنة والجماعة يُمَسِّكون عما شجر بينهم، فلا يخوضون فيما وقع بينهم من حروب وخلافات على سبيل التَّوَسُّع والتفصيل، ونشر ذلك بين العامة، والتعرض بالتَّنْقِص من فئة، والانتصار لأخرى؛ بل يُمَسِّكون عما شَجَرَ بينهم، وهم مأجورون؛ فالمصيب له أجران، والمخطئ له أجر؛ لأنهم مجتهدون.

ولا بد أن يُعَلِّمَ عدة أمور:

الأمر الأول: أن جمهور الصحابة، وجمهور أفاضلهم لم يدخلوا ويشاركوا في الفتن بين الصحابة؛ ويدل على ذلك ما يلي: في وقعة صفين: عن إسماعيل بن عُلَيَّة قال: حدثنا أيوب، عن محمد بن سيرين قال: «هاجت الفتنة وأصحاب رسول الله عشرة آلاف، فما حضر فيها مائة؛ بل لم يبلغوا ثلاثين». وفي وقعة الجمل: عن ابن عُلَيَّة، عن منصور بن عبد الرحمن، عن الشعبي قال: «لم يشهد الجمل من أصحاب النبي ﷺ من المهاجرين والأنصار إلا عليٌّ وعمار وطلحة والزبير، فإن جاؤوا بخامس، فأنا كذاب».

والأمر الثاني: أن مَنْ شارك من الصحابة حَزَنَ وَنَدِمَ على ما جرى؛ ويدل على ذلك: ما رواه الزهري قال: قالت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إنما أريد أن يحجز بين الناس مكاني، ولم أحسب أن يكون بين الناس قتالٌ، ولو عَلِمْتُ ذلك، لم أقف ذلك الموقف أبداً». وكانت إذا قرأت: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] تبكي حتى يبتل خمارها. وما رواه الشعبي قال: قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لما قُتِلَ طلحةُ ورآه مقتولاً، جعل يمسح التراب عن وجهه ويقول: عزيزٌ عليَّ أبا محمد أن أراك مجندلاً تحت نجوم السماء، ثم قال: إلى الله أشكو عُجْرِي وَبُجْرِي - أي: همومي وأحزاني - وبكى عليه هو وأصحابه، وقال: يا ليتني مت قبل

هذا اليوم بعشرين سنة. وكان عليٌّ رضي الله عنه يقول: «لله درُّ مقام عبدالله بن عمر، وسعد بن مالك - وهم ممن اعتزل الفتنة - إن كان بداً - أي: لا بد منه حين اعتزلوا - إن أجره لعظيم، وإن كان إثماً، إن خطره ليسير». فهذا هو قول علي رضي الله عنه وهو الذي كان أقرب إلى الحق في القتال؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ». أخرجه البخاري (٤٤٧). والباغية الخارجة على الإمام لكنهم متأولون، والذي قتل عماراً أصحاب معاوية، ومع ذلك قال عليٌّ ما تقدم. وهذا معاوية رضي الله عنه لما جاءه نعي علي بن أبي طالب، جلس وهو يقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، وجعل يبكي، فقالت امرأته: أنت بالأمس تقاتله، واليوم تبكيه؟ فقال: وَيَحَكْ، إنما أبكي لما فقد الناس من حلمه وعلمه وفضله، وسوابقه وخيره. وفي رواية: وَيَحَكْ، إنك لا تدريين ما فقد الناس من الفضل والفقه والعلم.

الأمر الثالث: أن ما حصل بين الصحابة من قتال في صُفَيْنَ والجمل، لم يكن على الإمامة؛ فكلهم متفقون على إمامة علي رضي الله عنه وإنما كان القتال فتنةً - على قول كثير من العلماء - بسبب اختلافهم في كيفية القصاص من قاتلي عثمان رضي الله عنه. ويدل على ذلك: ما قاله عمر بن شبة: «إن أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة، ولا دعوا أحداً ليؤلّوه الخلافة، وإنما أنكروا على علي منعهم من قتال قَتْلَةَ عثمان، وترك الاقتصاص منهم». ومما يؤكد ذلك ما رواه ابن كثير قال:

«جاء أبو مسلم الخولاني وأناسٌ إلى معاوية، وقالوا: أنت تنازع عليًّا هل أنت مثله؟ فقال: لا والله، إني لأعلم أنه أفضل مني، وأحقُّ بالأمر مني، ولكن أَلَسْتُمْ تعلمون بأن عثمان قُتِلَ مظلومًا، وأنا ابن عمه، والطالب بدمه؟ فأتوه فقولوا له، فليدفع إليَّ قَتْلَ عثمان، وأسلم له، فأتوا عليًّا، فكَلَّموه، فلم يدفعهم إليهم». وفي رواية: «فعند ذلك صَمَّ أهل الشام على القتال مع معاوية»<sup>(١)</sup>. وبناءً على ما تقدم؛ فإنه يجب على المسلم أن يمسك عما شَجَرَ بين الصحابة رضي الله عنهم فإن هذا هُدي السلف رحمهم الله، روى ابنُ بَطَّة عن بكير بن الأشجِّ قال: «أما إن رجالاً من أهل بدرٍ لَزِمُوا بيوتهم بعد قتل عثمان رضي الله عنه فلم يخرجوا إلا لقبورهم، إلا ما كان لصلاة الفريضة، والجمعة، والعيدين». وسُئِلَ أحمد بن حنبل رحمه الله: ما تقول فيما كان من أمر طلحة والزبير وعلي ومعاوية رضي الله عنهم؟ فقال: «مَنْ أنا، أقول في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بينهم شيء؟! الله أعلم». وكان عمر بن عبدالعزيز إذا سُئِلَ عن صفين والجمل يقول: «ذاك أمرٌ أخرج الله يدي منه، لا أدخل لساني فيه».

ولكن إذا اختلَقَ على أصحاب رسول الله من الآثار والأفعال والأقوال ما لم يعملوه، ودعت الحاجة إلى ذكر ما شَجَرَ بينهم فلا بأس، ولا بُدَّ من التحقق والتثبت في ذلك، فيُنْظَرُ في الروايات المذكورة الصحيحة حول الفتن بين الصحابة؛

---

(١) البداية والنهاية (٨ / ١٨٧).

لَيَتَبَيَّنَ مَا كَانَ صَوَابًا وَيُرَدُّ عَلَى مَنْ اخْتَلَقَ وَحَرَّفَ؛ لقول الله: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦]، فلا بُدَّ من التحقق والنظر فيها، خصوصًا ونحن نعلم أن كثيرًا من هذه الروايات دخلها اختلاقٌ وتحريف، ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعدما ذكر نحوًا مما سبق، قال: «وأكثر النقول من المطاعن الصريحة، هو من هذا الباب، يرويها الكذابون المعروفون بالكذب مثل أبي مخنف لوط بن يحيى، ومثل هشام بن محمد بن السائب الكلبي، وأمثالهما»<sup>(١)</sup>. [الفريح].

هذا كله مستقر أن من السنة التولي لأصحاب رسول الله ﷺ، والمصنف عبر بقوله: (وَالرَّحْمُ عَلَيْهِمْ) ولو عبر بالترضي لكان أجود، فإن الله يقول: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، ويقول: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٠] فالذي درج عليه أهل العلم وأهل السنة هو الترضي عن الصحابة، وأما من بعد الصحابة فإنه يترحم عليه، وهذا كله دعاء وليس خبرًا، ومع ذلك قدر يقع قدر من التوسع في ذلك، فأحيانًا يترضى عن من بعد الصحابة فهذا لا بأس به، بل حتى ما هو فوق ذلك وهي الصلاة والسلام، فإنها خاصة برسول الله ﷺ إذا ما قصد الاطراد، وإلا

(١) منهاج السنة النبوية (٥ / ٨١).

إذا قيل: هل يجوز أن يصلى على غير النبي ﷺ فيقال مثلاً: أبو بكر عليه الصلاة والسلام؟ ذهب: الجمهور من أهل السنة وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله والصحيح في مذهب أحمد أن هذا جائز، وإذا قيل: إنه جائز. ليس معناه أنه مشروع، إنما المراد أنه مأذون فيه ولا ينكر، وبشرط ألا يختص بمعين غير النبي ﷺ، وألا يكون مطرداً. أي: دائماً لا يذكر أحد من الصحابة إلا ويقول: عليه الصلاة والسلام! هذا لا شك أنه بدعة، أو خصص صحابياً من الصحابة بعينه كعلي أو غيره من آل البيت بذلك فلا شك أن هذا بدعة، وأما إذا عرض أحياناً فإنه سائغ، وقد قال ابن عباس لعمر: «عليك الصلاة والسلام» فأقره. [الغفص].

(وَمِنَ السُّنَّةِ: تَوَلَّى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَحَبَّتُهُمْ) أي: محبة قلبية، وذلك لما كانوا عليه من عظيم الإيمان وصدق اليقين ورسوخ القدم في سبيل المتقين، ولما كانوا عليه من الذب عن رسول الله ﷺ، ولما كانوا عليه من الدعوة إلى الله عز وجل والنصح للخلق، فهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لهم القدم السابقة في هذه الأمور كلها التي لا يمكن أن يحلقوا فيها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ويكفيهم فضلاً أن النبي ﷺ قال فيهم: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». أخرجه البخاري (٦٤٢٩)، ومسلم (٢٥٣٣). فهم خير الناس، وهم أحق من يدخل في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] وهم أحق

من يدخل في قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وهم المعنيون بقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فالمهاجرون والأنصار السابقون منهم هم الذين رضي الله عنهم رضا مطلقا فلم يقيد ذلك باتباع بإحسان فيما كان منهم، بل قال: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ فاشتراط الإحسان في التابعين لا فيهم هم.

فهم رضي الله عنهم لهم من الفضائل ما ليس لغيرهم، ولهم من المنزلة والمكانة ما ليس لغيرهم، فحقهم أن يحبوا؛ لأن محبة الصالحين من عبادة الله عز وجل ومن طاعته التي يؤجر عليها الإنسان ويثاب، فينبغي للمؤمن أن يستشعر هذا المعنى وأن يلاحظه، فليست المحبة لكوننا مأمورين بمحبتهم، بل نحن نحبههم محبة قلبية لما كانوا عليه من الفضل، ولما كانوا عليه من الخير، ولما وصلنا عن طريقهم من الشريعة، فهم حفظة الشريعة وحملتها رضي الله عنهم.

(وَذِكْرُ مَحَاسِنِهِمْ)، فالواجب ذكر محاسنهم؛ لأن ذكر المحاسن مما يزداد به حبهم ويزداد به توليهم.

(وَالْتَرَحُّمُ عَلَيْهِمْ) أي: والواجب أيضا أن نترحم عليهم وأن ندعو لهم بالرحمة والمغفرة، وأن ندعو لهم بالرضى وبكل خير.



(وَالَاِسْتِغْفَارُ لَهُمْ) أيضا يجب طلب المغفرة لهم؛ لأنه ما من إنسان إلا ويخطئ كما قال النبي ﷺ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ». أخرجه الترمذي (٢٤٩٩)، وأحمد (١٣٠٤٩)، وابن ماجه (٤٢٥١). فنحن لا نقول: إنهم معصومون، لكننا نقول لهم: من السبق والفضل والمكانة والخير والتقوى ما يستوجب أن يحبوا وأن يذكروا بإحسان، وأن يترحم عليهم وأن يستغفر لهم ﷺ.

(وَالْكَفُّ عَن ذِكْرِ مَسَاوِيهِمْ) الكف: الامتناع، فيجب الامتناع عن ذكر مساوئهم، أي: عن ذكر ما ينسب إليهم من المساوئ سواء كانت صحيحة النسبة أو لم تصح؛ لأنهم قد ﷺ ومن ﷺ فلا يسوغ لمؤمن أن يبحث عن عيوبه أو أن يتلقط زلاته أو أن يبحث عن عثراته، فإن هذا مما يضعف مكانتهم وينزل في منزلتهم التي أنزلهم الله عز وجل إياها. ثم اعلم أن كثيرا مما يذكر من المساوئ المنسوبة إلى الصحابة: إما أنها آثار لا تصح، وإما أنها صحيحة لكن فيها زيادة أو نقص، وإما أنها غيرت عن الوجه الذي جاءت عليه، فبدل أن تكون إحسانا حولت إلى أن تكون سيئة ومثلبة. كذلك إذا ثبت هذا الذي ينسب إليهم فالواجب أن نعتقد أنهم مجتهدون ﷺ ولا يخلو حالهم عن إصابة فيكون لهم أجران، أو أن يكونوا قد أخطئوا فيكون لهم أجر واحد ﷺ، وهذا لا يعني أننا نقول: إنهم معصومون كما

تقدم قبل قليل، لكننا نعتقد فيهم كل خير، ونعتقد فيهم كل بر، ونسأل الله لهم العفو والعافية والمغفرة ﷻ.

(وَالْكَفَّ عَنْ ذِكْرِ مَسَاوِيهِمْ، وَمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) يعني: الكف عن ذكر مساوئهم وعن ذكر ما شجر بينهم، أي: اشتبك ووقع بينهم من خلاف، فإن الواجب الكف عما شجر بينهم، فلا يجوز لمؤمن يرغب في النجاة ويحب السلامة أن يقع في ذكر ما وقع بين الصحابة من خلاف، بل الواجب الإعراض عن تلك الفتنة وعدم الوقوعة فيها أو التكلم بها أو ذكرها.

(وَاعْتِقَادُ فَضْلِهِمْ) أي: يجب أن يعتقد فضلهم، فالواجب أن نعتقد فضلهم ﷻ وأن نعرف ما لهم من السابقة والمكانة؛ ولذلك قال: (وَاعْتِقَادُ فَضْلِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ سَابِقَتِهِمْ) أي: أنهم سبقوا إلى الخير، وسبقوا إلى الفضل، وسبقوا إلى نصره الشريعة ونصرة النبي ﷺ.

ثم استدل المؤلف رحمه الله لما تقدم من واجبات في حق صحابة رسول الله ﷺ فقال: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحشر: ١٠]) هذه الآية جاءت في سياق بيان الذين يستحقون الأخذ من الفيء، والفيء: هو ما يوقف عليه من أموال الكفار بلا قتال، فجعل الله عز وجل الحق فيها: ﴿لِلْفُقَرَاءِ

الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴿٨﴾ [الحشر: ٨]، ثم ذكر الله عز وجل ممن يستحق الفداء بعد ذكر المهاجرين والأنصار: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ أي: من بعد المهاجرين والأنصار، لكن ليس كل أحد جاء بعدهم إنما من كان على هذه الصفة ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، فهذا فيه الدعوة لهم بالرحمة والدعوة لهم بالمغفرة.

(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]) وهذا من أبرز ما تميز به الصحابة رضي الله عنهم أنهم أشداء على أعداء الله الذي يحادون الله ويكذبون رسله، وهم فيما بينهم أهل رحمة وتواضع وخفض جناح وذلة وتقارب، حتى إنه وصفهم الله عز وجل بهذا الوصف في قوله تعالى: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ والرحماء: جمع رحيم، والرحيم: هو الذي يسعى في إيصال الخير وقطع الشر عن المرحوم، فهم رضي الله عنهم كانوا يسعون في إيصال كل خير لكل من يعرفونه من أهل الإسلام، ويسعون في قطع كل شر عمن يعرفونه من أهل الإسلام رضي الله عنهم، وكفى بتزكية الله عز وجل لهم تزكية في هذه الآية وفي غيرها من الآيات. [المصلح].

والصحبة في اللغة: لا تقتضي قدرا زائدا على مجرد المقارنة والمقاربة. وقد ذكر هذا ابن فارس في مقاييس اللغة وغيره أن (الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة الشيء ومقاربتة)<sup>(١)</sup>. وهذا الذي تقرر عند أهل السنة والجماعة دون القيود التي قال بها بعض الأصوليين وغيرهم واتكأ عليها بعض أهل البدع للطعن في بعض أصحاب رسول الله ﷺ. فالقول باشتراط طول الصحبة أو الغزو مع رسول الله ﷺ أو الرواية عنه كل ذلك لا دليل عليه. بل الصحيح المقطوع به أن كل من لقي النبي ﷺ أو رآه ولو للحظة ومات على هذا الدين فإنه يكون صحابيا. جاء في طبقات الحنابلة عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال: «من صحب النبي ﷺ سنة، أو شهرا، أو يوما، أو ساعة، أو رآه؛ فهو من أصحابه وله من الصحبة بقدر ذلك»<sup>(٢)</sup>. وجاء نحوه أيضا عن مالك رحمه الله، وبوب البخاري رحمه الله في صحيحه بقول: (باب ما جاء في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ وكل من صحب النبي ﷺ، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه)<sup>(٣)</sup>. وجاء نحوه أيضا - كما نقل الحافظ - عن علي بن المديني؛ بل قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في (اختصار

(١) معجم مقاييس اللغة (ص: ٥٨٧).

(٢) طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (١/ ٢٤٣).

(٣) صحيح البخاري (٣/ ٣٧٠).

علوم الحديث) في تعريف الصحابي: «من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام ولو لم تطل صحبته ولو لم يرو عنه شيئاً، وهذا الذي عليه جماهير أهل العلم سلفاً وخلفاً»<sup>(١)</sup>. والمعتقد المتعلق بأصحاب رسول الله ﷺ: ذكر المؤلف رحمه الله منه ستة أمور، ويضاف على ما ذكر أيضاً أمور أخرى. ويمكن أن يتلخص عندك هذا المعتقد من خلال تتبع كلام أهل العلم في عشرة أمور:

الأمر الأول منها: محبتهم رضي الله تعالى عنهم، وهذا قد دل عليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحشر: ١٠]. ومن ذلك أيضاً ما ثبت من قوله ﷺ: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ». أخرجه البخاري (١٧)، ومسلم (٧٤). وإذا ثبت هذا في شأن الأنصار فلأن يثبت في شأن المهاجرين من باب أولى؛ لأنهم أفضل ولأنهم قد جمعوا بين الهجرة والنصرة. ومن الأدلة أيضاً أدلة عامة كقوله ﷺ: «أَوْثَقُ عُرَى الْإِيمَانِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ، وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ». أخرجه أحمد (١٨٥٢٤). ولا شك أن هؤلاء من أولى من يحب في الله. وقد قرر هذا أهل العلم في كتبهم المصنفة في الاعتقاد ومن ذلك قول الطحاوي: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم ولا نتبرأ من أحد

(١) الباعث الحثيث (ص: ١٧٩).

منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم وحبهم دين وإيمان وإحسان وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»<sup>(١)</sup>. ومن اللطائف في هذا الباب ما روى اللالكائي رحمه الله في (السنة) عن مالك رحمه الله أنه قال: «كان السلف يعلمون أبنائهم حب أبي بكر وعمر كما يعلمونهم السورة من القرآن»<sup>(٢)</sup>.

الأمر الثاني: اعتقاد فضلهم وعدالتهم وأنهم صفوة الأمة وأكملها وأقربها إلى الحق والسداد. والأدلة على فضل أصحاب رسول الله ﷺ كثيرة في الكتاب والسنة من ذلك قول الله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالْأُولَئِكَ هُمُ الْمُفَوَّضُونَ وَالَّذِينَ تَبِعُوا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ يُدْفَعُونَ فِي الْأُخْرَىٰ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفَوَّضُونَ﴾ [التوبة: ١٠٠]. ومن ذلك أيضا قول الله عز وجل: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتْلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠] ومن ذلك أيضا قول الله عز وجل: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] ومن ذلك أيضا قول الله عز وجل: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانُ وَزَيْنُوهٖ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ

(١) العقيدة الطحاوية (ص: ٨١).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٧/ ١٣١٣).

وَأَلْعِصِيَّانَ ﴿٧﴾ [الحجرات: ٧]. وجميع الأدلة التي فيها أفضلية هذه الأمة لا شك أنها بين أمرين: إما أن يراد بها هم ويكون الأمر في هذا واضح. أو يراد بها سائر الأمة وهم أول وأولى من يدخل في ذلك كقوله جل وعلا: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وأمثال ذلك من النصوص. أما من سنة النبي ﷺ: فقوله: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ». أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤١). وأيضا قوله ﷺ: «النُّجُومُ أَمَنَةُ السَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتْ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةُ الْأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبَتْ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةُ الْأُمَمِ، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا تُوعَدُ». أخرجه مسلم (٢٥٣١). وأما من الآثار فأیضا شيء كثير كما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وروي أيضا عن ابن عمر رضي الله عنهما وروي أيضا وصح عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: «من كان مستنا فليستن بمن قد مات أولئك أصحاب رسول الله ﷺ كانوا أبر الأمة قلوبا وأعمقها علما وأقلها تكلفا». والأدلة على فضل أصحاب رسول الله أدلة كثيرة جدا. وهذه القضية قطعية لا اشتباه فيها بوجه من الوجوه عند أهل السنة والجماعة. وما أحسن ما قال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله في الواسطية: «ومن نظر في سيرة القوم بعلم وبصيرة، وما من الله عليهم به من الفضائل

علم يقينا أنهم خير الخلق بعد الأنبياء لا كان - يعني في الماضي - ولا يكون مثلهم<sup>(١)</sup>. وصدق رحمة الله فيما قال.

الأمر الثالث: المفاضلة بينهم بحسب ما ورد في النصوص. وهذا لم يشر إليه المؤلف رحم الله في المقطع. وأهل السنة والجماعة يعتقدون المفاضلة بين الصحابة، وينزلون كلاً بحسب منزلته. وأفضل الصحابة على الإطلاق هم العشرة المبشرون بالجنة الواردون في الحديث السابق، وأفضل العشرة الخلفاء الأربعة، وأفضل الخلفاء الشيخان رضي الله عنهما، وأفضل الشيخين: الصديق رضي الله عنه. وبعد العشرة يأتي في الفضل أهل بدر، يليهم أهل أحد، ثم أهل بيعة الرضوان وهذا الذي جزم به غير واحد من أهل العلم كابن كثير وابن الصلاح والنووي وغيرهم. ومن أهل العلم من رأى تفضيل أهل بيعة الشجرة على أهل أحد كالسفاريني والله تعالى أعلم. وأهل السنة أيضاً يفضلون جملة على جملة ولا يقتضي هذا عندهم تفضيل الأحاد على الأحاد؛ بمعنى أنهم يفضلون على ما سبق تفضيل عين فكل واحد من هؤلاء أفضل ممن سواه، وهناك تفضيل جملة على جملة كتفضيل المهاجرين بالجملة على الأنصار، وتفضيل السابقين في الجملة على غيرهم.

(١) العقيدة الواسطية (ص: ٢٧).



وأما الصحابييات فأفضلهن على الإطلاق ثلاثاً: خديجة، وعائشة، وفاطمة رضي الله عنهن. وفي تفضيل بعضهن على بعض نزاع وتفصيل. هذا عن المفاضلة بين بين الصحابة رضي الله عنهم بحسب ما ورد في النصوص.

الأمر الرابع: ذكرهم بالخير ونشر محاسنهم، وهذا فرع عن المحبة الصادقة لهم، فإن من كان صادق الحب لهم فإنه لا يرد ذكرهم على لسانه إلا بكل طيب من القول، وإلا بكل حسن من الألقاب.

الأمر الخامس: الترضي عنهم والترحم والاستغفار لهم عملاً بقول الله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحشر: ١٠].

الأمر السادس: قال الطحاوي: «ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم». فلا يمكن بحال أن تكون هذه المحبة في الله صادقة كاملة إلا مع اجتماع بغض من يبغضهم من الطعانين والسبابين لأصحاب رسول الله وعلى أولئك لعنة الله. والنبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله، ولا شك أن هؤلاء المخذولين من أولى من يبغضون في الله.

الأمر السابع: الشهود لهم برحمة الله وبالجنة تعييناً وإجمالاً، أما إجمالاً فإنه يجزم للصحابة رضي الله عنهم على سبيل الإجمال والعموم بالجنة لقول الله جل وعلا:

﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾ [النساء: ٩٥] والحسنى هي الجنة؛ كما قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. وأما التعيين بأن يقال: فلان من أهل الجنة بعينه، فإن هذا موقوف على من ورد بذكره نص عن رسول الله ﷺ كما سبق بيانه فيما مضى.

الأمر الثامن: عدم الخوض فيما جرى بينهم رضي الله عنهم، والمقصود بما جرى بينهم أولاً ما جرى بين أحادهم من تراشق أو خلاف فإنه قد تقرأ في شيء من السنة من الأحاديث أو من الآثار أنه قد وقع بين فلان وفلان ما يقع بين البشر من خلاف، فإن هذا مما يطوى ولا يوقف عنده. أو - وهو الأهم - أن يكف عن الخوض فيما جرى بينهم من فتنة وقتال إذ من المعلوم أن الصحابة رضي الله عنهم قد جرى بينهم ما قدر الله سبحانه أن يجري من وقعتي الجمل وصفين. وهذا الموضوع طريقة أهل السنة والجماعة فيه: أن الأصل أن يكف ولا يلج الإنسان فيه ولا يخوض، وقد أطبقت عقائد أهل السنة والجماعة على ذلك، فلا يكاد يخطئك كتاب مصنف في العقيدة إلا وهو يقرر هذا الأصل وهو وجوب الكف وعدم الخوض فيما شجر بين الصحابة رضي الله عنهم ويرجع ذلك لأسباب منها:

أولاً: أخذاً بما روي عن النبي ﷺ من قوله: «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا». أخرجه الطبراني (١٠٤٤٨). وحسنه العراقي رحمه الله وصححه الألباني ومن أهل العلم من ضعفه كالحافظ ابن رجب رحمه الله وفي الجملة يخشى أن يكون هذا الخوض أيضاً داخلاً في قوله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي». أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠). لأنه ذريعة للوصول إلى هذا الأمر.

ثانياً: أنه لا فائدة ترجى من وراء ذلك لا في علم ولا عمل. ومن المعلوم أنه «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ». أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦).

ثالثاً: أن هذا الخوض قد يجبر إلى ما لا تحمد عقباه فتزل قدم بعد ثبوتها ويقع في القلب شيء من البغض والكره لأحد من أصحاب رسول الله، ولا شك أن سد الذرائع أصل شرعي.

رابعاً: أن هذا الموضوع قد دس فيه أهل البدع والنفاق والكذب الشيء الكثير، وتميز هذا عن الصحيح أمر فيه من العسر ما فيه، وعليه فلا يمكن بحال أن يوقف على حقيقة ما حصل حتى يجزم بالحكم بالتصويب والتخطئة وأن فلاناً فيه وفلاناً فيه، فلاجل هذا الأولى بالإنسان أن يكف.

خامساً: أن الوقوف على حقيقة وتفاصيل ما جرى أمر فيه عسر أو تعذر؛ لأن الزمان زمان فتنة وقتال وعليه فبناء التصور أو الحكم على قلة ما يمكن الوقوف عليه من تفاصيل ما جرى أمر فيه من الصعوبة ما فيه فالأولى بالإنسان أن يكف ولا يخوض، والله تعالى أعلم.

(الكَفْ عَنْ ذِكْرِ مَسَاوِيهِمْ وَمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ) وتنبه هاهنا إلى أن أهل السنة والجماعة يقولون بفضل الصحابة لا بعصمتهم، فهم يعتقدون أنهم بشر، وأنهم يجوز عليهم ما يجوز على البشر من الوقوع في الخطأ، ولأجل هذا فإنه قد يروى عنهم الشيء الذي فيه ما يشعر بوقوع خطأ أو ذنب أو قدح أو ما شاكل ذلك. ومثل هذا أهل السنة والجماعة يسكتون عنه ويغضون الطرف عنه لما لهم من رفيع المنزلة والمكانة. ولا بد أن تتنبه في هذا المقام إلى أن ما روي فيما يُشعر بمساوئ الصحابة رضي الله عنهم لا يخلو من ثلاث أحوال:

الحال الأولى: أن لا يصح إسناده، ومثل هذا لا يلتفت إليه وقد كفيينا مؤنته.

الحال الثانية: أن يصح وله محمل حسن، وهذا يجب فيه الحمل على المحمل الحسن. بمعنى: أنه قد يروى عنهم شيء يمكن حمله على محمل حسن ويمكن حمله على محمل سيء، فالذي يتحتم علينا حمله على المحمل الحسن وهذا ما

يقتضيه حسن الظن بالمأمور به في الشرع، إذا كان هذا بلا شك هو ثابتا في حق آحاد المسلمين فكيف بأصحاب رسول الله ﷺ.

الحال الثالثة: أن يصح ولا نعلم له محملا حسنا فإنه يحمل ما أمكن على أنهم فعلوه بتأويل أو اجتهاد أو نسيان أو سهو.

ومهما يكن من شيء فإن الذنوب التي تقع منهم ليست كالذنوب التي تقع من غيرهم. فإن الصحابة رضي الله عنهم ما وقع منهم من الذنوب والخطايا يكتنفه خمسة أمور: أولا: أن يكفر عنهم بتوبة نصوح، ومن المعلوم أن الصحابة أسرع الناس إلى التوبة، والتائب من الذنب كمن لا ذنب له.

ثانياً: أن يغفر لهم ويكفر عنهم بحسنات ماحية، ومن المعلوم أن الحسنات يذهبن السيئات، فكيف بحسنات أصحاب رسول الله ﷺ التي هي من أعظم وأرفع الحسنات، «فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ». أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠).

ثالثاً: أن يكفر عنهم بسابقتهم إلى الإسلام ونصرتهم لرسول الإسلام، ولا شك إن هذا من الأمور العظيمة التي تناسب تكفير الذنوب. ولأجل هذا فإن النبي ﷺ أخبر في شأن أهل بدر فقال لعمر: «وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ». أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤).

رابعًا: أن يغفر لهم ببلاء ومصيبة تقع عليهم في الدنيا، ومن المعلوم أن البلاء والمحن والمصائب من مكفرات الذنوب.

خامسًا: أن يغفر لهم بشفاعه النبي ﷺ، ومن المعلوم أن شفاعه النبي ﷺ ثابتة، وإذا كانت ثابتة لعموم هذه الأمة. فلا شك أن أقرب الناس إلى شفاعه النبي ﷺ أصحابه الذين هم أقرب الناس إليه ﷺ.

والاقتداء بهم والسير على منهاجهم كما قال الله سبحانه: ﴿وَالسَّيْقُونِ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠] وقال ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٧١٤٥). وفي الأثر: «من كان مستنًا فليستن بمن قد مات، أولئك أصحاب رسول الله ﷺ». إذن محبتهم الصادقة واعتقاد فضلهم لا شك أنها ينتج عنها صدق المتابعة والتأسي والاقتداء بهم ﷺ، هذا باختصار ما يتعلق بالمعتقد الواجب في شأن أصحاب رسول الله ﷺ. [سندي].

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ».

ماذا يستلزم سب الصحابة وتكفيرهم؟ سب الصحابة (رضي الله عنهم) وتكفيرهم كما يفعل بعض الروافض ومن سار في نهجهم يستلزم عدة أمور، منها:

أولاً: القدح والطعن في الصحابة الذين نقلوا لنا الدين بأقوالهم وأفعالهم.

ثانياً: نسبة الجهل أو العبث لله جل وعلا تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ووجه ذلك: أن الله تعالى أثنى عليهم، فكيف يثني عليهم ويعدّهم الحسنى وهم سيكفرون؟! فإما أن يكون الله جل وعلا لا يعلم بكفرهم؛ لأنه أثنى عليهم، وفي هذا نسبة الجهل إليه تعالى الله عن ذلك، وإما أنه يعلم سبحانه أنهم سيكفرون، وأثنى عليهم ووعدهم الحسنى، وهذا عبث وتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ولكن الحماقة عند من يسبهم أعمت من يداويها.

ثالثاً: الطعن في حكمة الله جل وعلا حيث إن الله جل وعلا اختارهم أنصاراً للنبي ﷺ فنصروه وجاهدوا معه، وصاهرهم النبي ﷺ فزوّج ابنتيه لعثمان، وتزوّج هو

ابنتي أبي بكر وعمر، فكيف يختار لنبيه ﷺ أنصارًا وأصهارًا مع علمه أنهم سيكفرون؟!<sup>(١)</sup>

رابعًا: الطعن في حكم النبي ﷺ حيث قال: «خَيْرُ الْقُرُونِ قَرْنِي». أخرجه البخاري (٣٦٥١)، و مسلم (٢٥٣٣). فأيهما أصح: قولهم، أو قول نبينا ﷺ؟!<sup>(٢)</sup>

خامسًا: الطعن في الشريعة والقرآن والسنة؛ لأنهم هم الذين نقلوه إلينا، ومن طعن في النقلة فهو طعن في المنقول؛ إذ كيف نثق بكتابٍ وسنةٍ نقلها إلينا مُرْتَدُّونَ وفسقة؟ نسأل الله السلامة والعافية من عَمَى البصيرة. وهناك أوجهٌ أخرى يستلزمها الطعن فيهم ﷺ.

حكم سب الصحابة ﷺ: سب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ على عدة أنواع:

- ١ - أن يسب جميع الصحابة أو أكثرهم، أو يتهمهم بالنفاق والردة، أو بالفسق، فهذا كُفْرٌ وازْتِدَادٌ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد من العلماء؛ منهم: ابنُ حزم، والقاضي أبو يعلى، وابنُ تيمية، وابنُ كثير، وغيرهم.
- ٢ - أن يسبَّهم بسبِّ مصحوبٍ بأمرٍ كُفْرِيٍّ، فهذا لا شك أنه كُفْرٌ أيضًا. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أما من اقترن بسبه دعوى أن عليًّا إله، أو أنه كان هو النبي ﷺ وإنما غلط جبريلُ في الرسالة، فهذا لا شك في كفره»<sup>(٣)</sup>.

(١) الصارم المسلول (ص: ٥٨٦).



٢- أن يَسُبَّ بعض الصحابة سبًّا يطعن في دينهم؛ كاتهامهم بالكفر، أو الفسق، وكان الذي وقع عليه السبُّ من الصحابة مما تواترت النصوص في فضله؛ كالخلفاء الراشدين، فهذا كفر أيضًا على القول الصحيح؛ لأن في سبهم تكذيبًا لأمرٍ متواتر، وذهب بعض العلماء إلى عدم تكفيره؛ وإنما اعتبروا فعله من كبائر الذنوب التي يستحق عليها التأديب والتعزير.

٣- أن يَسُبَّ من الصحابة مَنْ لم يتواتر النقل بفضله على وجه الخصوص، سبًّا يقدح في دينه، فجمهور العلماء على عدم تكفيره؛ وذلك لأنه لم يُنكِر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة، ولكن وقع في كبيرة لا بد أن يؤدَّب عليها.

٤- أن يسب بعضهم سبًّا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، فهذا محرَّم وليس بكفر؛ كاتهام بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، ونحو ذلك، ولكن قائل ذلك يستحق التأديب والتعزير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما من سبَّهم سبًّا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم، فهذا محرَّم وليس بكفر؛ كاتهام بعضهم بالبخل، أو الجبن، أو قلة العلم، أو عدم الزهد، ونحو ذلك، فهذا الذي يستحق التأديب والتعزير، ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يُحْمَلُ كلامُ مَنْ لم يكفرهم من العلماء»<sup>(١)</sup>. [الفريح].

(١) الصارم المسلول. (ص: ٥٨٦).

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ».) أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠). وقد ذكر مسلم له قصة وهي: أن خلافا وقع بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما، فتكلم خالد في عبد الرحمن وسبه، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي» يقول هذا ويوجه هذا لخالد بن الوليد، وخالد صحابي، لكنه من الذين أسلموا بعد الفتح، أي: بعد صلح الحديبية، فهو ممن تأخر إسلامه، فنهى رسول الله ﷺ أصحابه الذين تأخر إسلامهم أن يسبوا وأن يتكلموا فيمن تقدم إسلامهم كعبد الرحمن بن عوف وغيره من الصحابة الذين أسلموا قبل الفتح، فكيف بمن جاء من غير الصحابة من بعدهم؟! فإذا كان الصحابة فيما بينهم يتفاضلون هذا التفاضل، ففضل الصحابة - على وجه الإجمال - على من بعدهم كفضل الأولين منهم على المتأخرين. معنى هذا: أن هذا النهي نهي لكل مسلم عن أن يسب أحدا من أصحاب النبي ﷺ سواء كان ممن تقدم إسلامه أو ممن تأخر إسلامه؛ لأن نسبة من بعد الصحابة إلى الصحابة كنسبة المتأخرين منهم إلى المتقدمين، وهذا دليل على ما ذكرنا قبل قليل من أنه كلما ازداد وصف الصحبة في شخص فإنه يستحق من الفضل والمكانة والمحبة وسائر ما يلزم من التولي أكثر من غيره، فإن عبد الرحمن بن عوف يستحق من المحبة والتولي والاستغفار والترحم، أكثر ممن جاء بعده كخالد بن

الوليد، وإن كان الجميع يشتركون في أصل الحق وهو التولي والمحبة والاستغفار والكف عن مساوئهم والكف عما شجر بينهم والاستغفار لهم، وما إلى ذلك. فنهى رسول الله ﷺ أهل الإسلام عن سب أصحابه، فكل من كان صاحباً للنبي ﷺ فإنه لا يجوز سبه.

فقوله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي» نهي عن سب الجميع، ويتأكد هذا النهي في حق من عظمت منزلته في الصحبة وطالت صحبته لرسول الله ﷺ.

وقوله ﷺ: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا». أي: مثل جبل أحد وهو جبل معروف بالمدينة، يقع في جهة الشمال منها، فلو أنفق غير الصحابي مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم، أي: ما بلغ في الأجر والثوبة قدر ما ينفق أحد المتقدمين من الصحابة ملء يديه، فالمد هو: ملء اليدين، أو نصيفها أي: نصف المد، وهذا يبين أن الفضل فيما يقوم في القلب، وأن السابقة لها فضل عند الله عز وجل كما قال الله جل وعلا: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ [الواقعة: ١٠]. فكل من سبق إلى الفضل فله من المنزلة والمكانة ما ليس لغيره ممن تأخر عن هذا الفضل وعن هذا الخير. [المصلح].

ولهذا لما قيل لبعضهم إنه لا يجتمع حُب علي وحب عثمان في قلب واحد، قال: «وجدنا ذلك في قلوبنا»، فإذا لم تستطع ذلك؛ فإنك رافضي أو ناصبي، إما تبغض علياً وإما تبغض عثماناً، أما السني فبحمد الله ومنته قلبه يتسع لمحبة آل بيت رسول الله

ﷺ ولأصحاب رسول الله ﷺ دون تفريق، لهذا قالت عائشة: «أمروا بالاستغفار لهم فسيبوهم»، الله تعالى في القرآن أمرك أن تستغفر لهم، قال ابن عباس: «إن الله أمر بالاستغفار لأصحاب محمد ﷺ وقد علم أنهم سيقتلون». فالله عز وجل يعلم الغيب، يعلم أن عليا سيقاتل معاوية، ويعلم أنه سيقع قتال بين علي وطلحة والزبير ﷺ ومع ذلك أمرك أن تستغفر لهم بنص القرآن، إذن ليس لك أن تخوض في مثل هذه الأمور، وإنما تذكر الجميل والحسن مما يتعلق بالصحابة، والاستغفار لهم والكف عن ذكر مساوئهم، قال النبي ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَوْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ». أخرجه البخاري (٣٦٧٣)، ومسلم (٢٥٤٠). المد: ربع صاع، والنصيف، أي نصف هذا الربع ثمن الصاع من الواحد منهم، لو أنك أنفقت مثل أحدٍ ذهبًا ما يقال مقارب، لا مقارب، ما تبلغ مد أحدهم ولا نصيفه، إسلام حملوه على أكتافهم ﷺ أتاك الإسلام والله الحمد جليًا بينا واضح المعالم، وقد قتل من الصحابة في الفتوحات في الجهاد، سواء مع النبي ﷺ أو في الفتوحات لاحقًا، من لا يُحصيه إلا الله وجرح منهم من لا يُحصيه إلا الله، كل هذه في بحار حسناتهم، فكيف يتعرض أحد لمثل هؤلاء؟ وهم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤]، وقال عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، كل من

يأتي بعدهم لا بد أن يتبعهم بإحسان حتى يرضى الله عنهم: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾، وقال عز وجل عامًا لجميع الصحابة بالوعد بالجنة: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيكَ أَعْظُمَ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْا وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، كلهم موعودون بالجنة ﷺ.

فالحاصل أن التعرض لأصحاب رسول الله ﷺ هذا من دلائل خُبث المعتقد وفساد النية، فالواجب الكف عما وقع من الصحابة فإنهم كانوا مجتهدين بين مُجتهد أصاب وبين مجتهد أخطأ ينغمر خطؤه في بحر حسناته ﷺ: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وذكر الله أمرهم في التوراة والإنجيل: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩] كان رسول الله ﷺ مُستضعفا في مكة، فأعانه المهاجرون بما استطاعوا، ثم هاجروا وتركوا أموالهم وديارهم إلى مكة غرباء فقراء، ثم آواهم الأنصار ورمتهم العرب عن قوس واحدة؛ ثم جاهدوا حتى أخضعوا الجزيرة العربية ودخلها الإسلام كاملة؛ ثم واصلوا ﷺ حتى أوصلوا الإسلام إلى المشارق والمغارب، من ييغضهم؟! الكافر، هو اللي يغتاز منهم، الذي لا يروق له أن ينتشر الإسلام: ﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾. [العنقري].

وَمِنَ السُّنَّةِ: التَّرَضِّي عَنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ الْمُطَهَّرَاتِ الْمُبَرَّاتِ مِنْ كُلِّ سُوءٍ، أَفْضَلُهُنَّ خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ، وَعَائِشَةُ الصَّدِيقَةُ بِنْتُ الصَّدِيقِ الَّتِي بَرَّأَهَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَمَنْ قَذَفَهَا بِمَا بَرَّأَهَا اللَّهُ مِنْهُ فِي كِتَابِهِ فَقَدْ كَفَرَ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ. وَمُعَاوِيَةُ خَالَ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَاتِبُ وَحْيِ اللَّهِ، أَحَدُ خُلَفَاءِ الْمُسْلِمِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لأزواج النبي ﷺ حقوق؛ وذلك بمعرفة فضلهن، والترضي عليهن، واعتقاد أنهن مطهرات ومبررات من كل سوء، وأنهن أمهات المؤمنين؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ وَأُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] أي: في الاحترام والتقدير.

وأزواج النبي ﷺ عددن إحدى عشرة، وهن:

- ١ - خديجة بنت خويلد: أم أولاده إلا إبراهيم.
- ٢ - وعائشة بنت أبي بكر الصديق: لم يتزوج بغيرها.
- ٣ - وسودة بنت زمعة العامرية.
- ٤ - وحفصة بنت عمر بن الخطاب.
- ٥ - وزينب بنت خزيمة الهلالية: أم المساكين، تزوجها النبي ﷺ بعد استشهاد زوجها عبدالله بن جحش في غزوة أحد.
- ٦ - وأم سلمة هند بنت أبي أمية المخزومية.

٧- وزينب بنت جحش الأسدية: بنت عمّة النبي ﷺ.

٨- وجويرية بنت الحارث الخزاعية.

٩- وأمّ حبيبة رَمْلَة بنت أبي سفيان: تزوّجها بعد زوج لها أسلم ثم ارتدّ وتنصر، وهو عبيد الله بن جحش.

١٠- وصَفِيَّة بنت حُيَيِّ بن أَخْطَب: من بني النضير، أعتقها النبي ﷺ وجعل عَتَقَهَا صداقها.

١١- وميمونة بنت الحارث الهلالية.

هؤلاء زوجات النبي ﷺ اثنتان منهنَّ تُوفِّيْن قبل النبي ﷺ وهما: خديجة بنت خويلد - ولم يتزوّج عليها حتى ماتت - وزينب بنت خزيمة، وبقية التسع تُوفِّي عَنْهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ وهن البواقي.

ما تقدم هن أمهات المؤمنين، وبقي اثنتان تزوجهما ولم يدخل بهما النبي ﷺ فلا يثبت لهما من الفضل والأحكام ما يثبت للسابقات، وهما:

١- أسماء بنت النعمان الكندية: واختُلف في سبب مفارقتها وقال ابن إسحاق: إنه وجد في كشحها بياضاً ففارقها، وقيل غير ذلك.

٢- وابنة الجَوْن أميمة بنت النعمان بن شراحيل الجَوْنِيَّة: هي التي قالت للنبي ﷺ: أعوذ بالله منك، فقال لها: «لَقَدْ عُدْتُ بِمَعَاذٍ». أخرجه البخاري (٥٢٥٤).  
ففارقها.

اتفق أهل العلم على أن أفضل زوجات النبي ﷺ خديجة وعائشة، واختلفوا أيهما أفضل:

ف قيل: خديجة أفضل؛ والتعليل: لأنها هي التي أزرت النبي ﷺ أو النبوة، وجاهدت معه وواسته. ولأن الله تعالى أرسل إليها السلام مع جبريل، وهي خاصة ليست لامرأة سواها. ولأن النبي ﷺ لم يتزوج عليها حتى مات؛ إكراماً لها. ولها السبق في الإسلام.

وقيل: عائشة أفضل؛ والتعليل: لقول النبي ﷺ: «وَفَضَّلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ». أخرجه البخاري (٣٧٦٩)، ومسلم (٢٤٣١). ولأن عبدالله بن عمرو سأل النبي ﷺ فقال: أيُّ الناس أحب إليك؟ قال: «عَائِشَةُ». أخرجه البخاري (٣٦٦٢). ولأن الله عز وجل برأها من الإفك، فأنزل فيها آيات تتلى. ولا يُعلم امرأة عالمة في الأمة مثلها إلى وقتنا الحاضر، فلها السبق في نشر العلم، لا سيما أمور النبي ﷺ والأحكام الخاصة.



وقيل: كل واحدة أفضل من جهة؛ فلخديجة في أول الإسلام ما ليس لعائشة من: السَّبَق في الإسلام، والمؤازرة، والنصرة، ولعائشة في آخر الأمر ما ليس لخديجة من: نشر العلم، ونفع الأمة، وتبرئتها من الإفك، واختار هذا القول شيخنا ابن عثيمين.

قال ابن كثير: «والحق أن كلاَّ منهما لها من الفضائل ما لو نظر الناظر فيه، لبهره وحيرته، والأحسن التوقُّف في ذلك؛ فالطريق الأقوَم، والمسلك الأسلم أن يقول: الله أعلم»<sup>(١)</sup>.

وقال الذهبي في ترجمة عائشة: «وكانت امرأةً بيضاء جميلة، ولم يتزوج النبي ﷺ بَكْرًا غيرها، ولا أحبَّ امرأةً حُبَّها، ولا أعلمُ في أمة محمد ﷺ بل ولا في النساء امرأةً أعلم منها، ونشهد أنها زوجة نبيِّنا في الدنيا والآخرة، فهل فوق ذلك مَفْخَرٌ؟! وإن كان للصدِّيقة خديجة شأن لا يلحق، وأنا واقفٌ في أيِّتهما أفضل، نعم جُزِمتُ لأفضلية خديجة عليها بأمورٍ ليس هذا موضعها»<sup>(٢)</sup>.

حكم من سبَّ أزواج النبي ﷺ: أما سبُّ عائشة وقذفها، فكفرٌ بلا خلاف بين أهل العلم، والتعليل: لأنَّ مَنْ قَذَفَهَا فقد خالف القرآن وكذَّب به، ومن كذَّب بآية

(١) البداية والنهاية (٤/ ٣٢٢).

(٢) سير أعلام النبلاء (٢/ ١٤٠).

من القرآن، فقد كَفَرَ باتفاق الأئمة، ونزلت آيات في براءتها. ولأن في ذلك عارًا وإيذاءً للنبي ﷺ والله عز وجل يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧].

وأما سبُّ بقيّة أزواجه، ففيه قولان: أصحهما أنه يكفر أيضًا، واختاره أكثر العلماء، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، واختاره شيخنا ابن عثيمين؛ والتعليل: أن في ذلك عارًا وإيذاءً للنبي ﷺ، ولأن في ذلك قدحًا في النبي ﷺ لأن الله عز وجل يقول: ﴿الْحَيِّثُ لِلْحَيِّثِينَ وَالْحَيِّثُونَ لِلْحَيِّثَاتِ﴾ [النور: ٢٦]. قال ابن تيمية: «فأما مَنْ سبَّ أزواج النبي ﷺ فقال القاضي أبو يعلى: مَنْ قَذَفَ عائشةَ بما برّأها الله منه، كَفَرَ بلا خلاف، وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد... وأما من سبَّ غير عائشة من أزواجه ﷺ ففيه قولان... والثاني - وهو الأصح - أن مَنْ قَذَفَ واحدةً من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن فهو كقذف عائشة (رضي الله عنها)»<sup>(١)</sup>. [الفريح].

فمن السنة الترضي عن زوجات النبي ﷺ، وقد زكاهن الله تعالى وطهرهن، وخيّرهن، ونزل فيهن ما يدل على فضلهن وعلى سبقهن، وعلى ميزات كثيرة، فمن السنة الترضي عنهن وذكر محاسنهن وفضلهن وميزاتهن. ومن ذلك أن الله تعالى خيرهن بين الدنيا والآخرة فاخترن الآخرة، وذلك لما نزل قول الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا

(١) الصارم المسلول (ص: ٥٦٦).

النَّبِيِّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ [الأحزاب: ٢٨-٢٩]. لو قالت إحداهن: أريد الدنيا وأريد زينتها لسرحها سراحًا جميلًا ولفارقها، ولكن كلهن راضين بالخصلة الثانية، أردن الله ورسوله والدار الآخرة، من أجل ذلك صبرن على العيشة الضيقة حتى كان يأتي عليهن شهر أو شهران لا يوقد في بيوتهن نار، إنما هو الأسودان التمر والماء، صبرن على ذلك لأنهن قلن نريد الله ورسوله والدار الآخرة ولا نريد زينة الدنيا ولا نريد زهرة الدنيا. وقال الله تعالى مميّزاً لهن: ﴿يُنِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنْ أَتَقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢] فهذا فضل لهن: ﴿يُنِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مَبِينَةٍ يَصْغَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ ﴿٣٠﴾ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ [الأحزاب: ٣٠-٣١]، ولا شك أنهن حفظن أنفسهن، وأحسن بالأعمال الصالحة، فصار أجرن مضاعفًا على غيرهن. كما أدبهن الله بآداب حسنة منها قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ﴿فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]، ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]، وهذه الآيات من سورة الأحزاب يخاطب الله بها

زوجات النبي ﷺ، ومنها قوله تعالى في أثناء هذه الآيات: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾. فهذه الجملة من الآية في سياق الكلام على زوجات النبي ﷺ فإن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٢-٣٣]، كل هذا خطاب لهن، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِئْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ خطاب لهن، أيضاً. ثم قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ونقرر هذا لأن الرافضة يقولون: هذه الجملة لعلي وذريته، وأما الذي قبله والذي بعده فليس هو لهم، فأخرجوا زوجات النبي ﷺ من هذا الخطاب ويقولون لأن الضمير جاء فيها بالمذكر في قوله: ﴿عَنْكُمُ﴾، ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾، ما قال: «عنكن»، ولا قال: «ويطهركن». والجواب أن نقول: هذه الآية أولى بها زوجاته، ولكن إنما ذكر الضمير في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ﴾ لأنه أدخل معهن النبي ﷺ فهو صاحب البيت ﴿عَنْكُمُ﴾ يعني عنك يا محمد وعن زوجاتك وعن أهل بيتك. فأهل البيت هم محمد وزوجاته، وكذلك أيضاً بناته وأولاده، فكلهم من أهل البيت ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾. فالرافضة يرددون أهل البيت، ويخصون أهل البيت بعلي وذريته، ونحن نقول: صحيح أن علياً وذريته من أهل البيت، ولكن ليس هم وحدهم أهل البيت بل

هناك غيرهم، فزوجته من أهل البيت، وزوجات عثمان من أهل البيت وزوجة أبي العاص بن الربيع من أهل البيت كلهن بناته. فلماذا تختص فاطمة وزوجها بأنهم أهل البيت؟! نعم علي ابن عمه وهو من أهل البيت، وأقرب منه عمه العباس وهو من أهل البيت وأولاد العباس وأفضلهم عبد الله الذي قال له: «اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». أخرجه البخاري (١٤٣). كيف لا يكون هؤلاء من أهل البيت؟ وكيف يختص أهل البيت بعلي وبذريته؟! نقول: إن هذا تقصير في الفهم فقله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ يدخل فيها النبي ﷺ وزوجاته وبناته وأعمامه وأولاد أعمامه، ومن جملتهم علي وذريته؛ فهم منهم لا أنهم وحدهم أهل البيت. وزوجات النبي الله كلهن لهن فضل، ولكن أفضلهن خديجة وعائشة. واختلف العلماء: أيتهما أفضل؟ فالرافضة يفضلون خديجة لأنها أم فاطمة، ويغالون بمدحها. ولكن أهل السنة يقولون: إن خديجة وعائشة متساويتان في الفضل فخديجة لها ميزة وهي أنها هي السابقة، وهي التي أيدت النبي ﷺ، وأول من آمن من النساء، وكانت تشجعه على الدعوة، وكانت تهدئه وتسكن روعه، وتعهده بالخير واسته بنفسها ومالها، ورزق منها أولاداً ولم يتزوج عليها في حياتها، ففضلت بهذه المميزات. وعائشة أيضاً لها ميزات كثيرة، فلو لم يكن من ميزات إلا أن الله تعالى أنزل عذرها في القرآن وطهرها مما رماها به أهل الإفك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ﴾ [النور: ١١]

ثماني عشرة آية نزلت في عائشة برأتها مما قيل فيها. وأما فضائلها الأخرى فلا تحصى فقد كان النبي ﷺ يحبها، جاء إليه عمرو بن العاص فقال: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة». قال: فمن الرجال؟ قال: «أبوها». أخرجه البخاري (٣٦٦٢)، ومسلم (٢٣٨٤). وقال: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ». أخرجه البخاري (٣٧٧٠)، ومسلم (٢٤٤٦). وحملت عنه علما جما، فهي أكثر نساءه حديثاً. وكان ﷺ يخبر بأن الوحي لا ينزل عليه في حجر امرأة إلا في حجرها، وكان يحب وهو في مرض موته أن يمرض في بيتها، وتوفي وهو في حجرها. تقول رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مات بين حاقتي وذاقتي». أخرجه البخاري (٤٤٤٦). والحاقنة: الترقوة، يعني أنها كانت مسندة له، ودفن في بيتها، وتميزت بأنها بنت الصديق الذي هو أول من آمن من الرجال، والذي استخلفه النبي ﷺ في الصلاة. فلها هذه الميزات، ومع ما لها من فضائل فإن الرافضة يسبونها سباً شنيعاً!! [الجبرين].

(وَمُعَاوِيَةُ خَالُ الْمُؤْمِنِينَ، وَكَاتِبُ وَحْيِ اللَّهِ، أَحَدُ خُلَفَاءِ الْمُسْلِمِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) المتأمل لما ذكره المصنف يجده أسهب وأطال في الحديث عن الصحابة، وختم بهذا المبحث، وهو الحديث عن فضل معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وما ذاك إلا لأنه في عصر المؤلف يوجد من الرافضة من يسبُّ الصحابة ويلعنهم ويتنقصهم، ولا سيما معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنهم يزنون المكيال بمكيالين في سبِّه؛ بسبب ما حصل بينه وبين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في

موقعة صفين، فأراد المصنف أن يبين فضل معاوية رضي الله عنه. وهو أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان صخر بن حرب، وُلِدَ قبل البعثة بخمس سنين، وأسلم عام الفتح، وقيل: أسلم بعد الحديبية، وكتَمَ إسلامه، ولأه عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه على الشام، وأحبّه أهل الشام، وبعد مقتل عثمان حزن حزناً شديداً، وأخذ هو وأهل الشام على أنفسهم أن ينتصروا لعثمان، ثم حدثت موقعة صفين بين معاوية ومعه أهل الشام، وعليّ ومعه أهل العراق. وبعد وفاة علي رضي الله عنه تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية، وذلك سنة ٤١ هـ، وتوفي سنة ٦٠ هـ.

من فضائله: أنه كاتب الوحي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم: دلّ على ذلك: حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يُقاعِدونه، فقال للنبي صلى الله عليه وسلم: يا نبي الله، ثلاث أعطينهنّ، قال: «نعم»، قال: عندي أحسنُ العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوّجكها، قال: «نعم»، قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك، قال: «نعم»، قال: وتؤمّرني حتى أقاتل الكفار، كما كنتُ أقاتل المسلمين، قال: «نعم». أخرجه مسلم (٢٥٠١). ودعاه النبي صلى الله عليه وسلم بالهداية له وبه: روى الترمذي في فضائل معاوية أنه لما تَوَلَّى أمرَ الناس، كانت نفوسهم لا تزال مشتتة عليه، فقالوا: كيف يتولى معاوية وفي الناس من هو خيرٌ منه مثل الحسن والحسين؟! قال عمير - وهو أحد الصحابة -: لا تذكروه إلا بخير؛ فإني سمعتُ

رسول الله ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا وَاهْدِ بِهِ». أخرجه الترمذي (٣٨٤٢)، وأحمد (١٧٩٢٦). وخال المؤمنين: ووجه ذلك: أنه أخٌ لأم حبيبة زوج نبي الله ﷺ إحدى أمهات المؤمنين؛ فهو خال لهم من هذا الباب، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية نزاعاً بين أهل العلم: هل يقال لإخوة أمهات المؤمنين: أخوال المؤمنين أو لا؟ وولاه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الشام: وتولى خلافة المسلمين بعد الحسن بن علي. وأول من قاد حملة بحرية، وهي التي شبهها رسول الله ﷺ بالملوك على الأسرة؛ عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن خالته أم حرام بنت ملحان قالت: نام النبي ﷺ يوماً قريباً مني، ثم استيقظ يبتسم، فقلت: ما أضحكك؟ قال: «أُنَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ، يَرْكَبُونَ هَذَا الْبَحْرَ الْأَخْضَرَ، كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَسْرَِّةِ»، قالت: فادعُ الله أن يجعلني منهم، فدعا لها، ثم نام الثانية، ففعل مثلها، فقالت قولها، فأجابها مثلها، فقالت: ادعُ الله أن يجعلني منهم، فقال: «أَنْتِ مِنَ الْأَوَّلِينَ» فخرجت مع زوجها عبادة بن الصامت غازياً أول ما ركب المسلمون البحر مع معاوية، فلمّا انصرفوا من غزوتهم قافلين، فنزلوا الشام فقربت إليها دابة لتركبها، فصرعتها فماتت. أخرجه البخاري (٢٧٩٩)، ومسلم (١٩١٢).

وأخرج البخاري (٢٩٢٤) حديث أم حرام بنت ملحان رضي الله عنها قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ الْبَحْرَ قَدْ أَوْجَبُوا»، قالت أم حرام:



قلت: يا رسول الله، أنا فيهم؟ قال: «أَنْتَ فِيهِمْ»، ثم قال النبي ﷺ: «أَوَّلُ جَيْشٍ مِنْ أُمَّتِي يَغْزُونَ مَدِينَةَ قَيْصَرَ مَغْفُورٌ لَهُمْ»، فقلت: أنا فيهم يا رسول الله؟ قال: «لَا». قال المهلب بن أحمد الأسدي: «إِنْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنْقِبَةٌ لِمَعَاوِيَةَ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ غَزَا الْبَحْرَ». وفتح جزيرة قبرص وغزو البحر كان في سنة (٢٧هـ) في إمارة معاوية على الشام أثناء خلافة عثمان، وبعد ذلك قاتل المسلمون أهل القسطنطينية. قال سعيد بن عبدالعزيز: «لَمَّا قُتِلَ عَثْمَانُ وَوَقَعَ الْاِخْتِلَافُ، لَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ غَزْوٌ، حَتَّى اجْتَمَعُوا عَلَى مَعَاوِيَةَ، فَأَغْزَاهُمْ مَرَاتٍ، ثُمَّ أَغْزَى ابْنَهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بَرًّا وَبَحْرًا، حَتَّى أَجَازَ بِهِمُ الْخَلِيجَ، وَقَاتَلُوا أَهْلَ الْقُسْطَنْطِينِيَّةِ عَلَى بَابِهَا، ثُمَّ قُفِلَ»<sup>(١)</sup>. [الفريح].

ثم ذكر فضل معاوية، وسبب ذلك أن الرافضة والزيدية يطعنون فيه. وقد أثنى العلماء عليه وذكروا له منزلة رفيعة، فمنها أنه لما أسلم اتخذه النبي ﷺ كاتباً للوحي بطلب من أبيه، فكان يكتب للنبي وائتمنه على ذلك حتى توفي وهو كاتب له، لم ينتقد عليه شيئاً، فهذه من ميزاته أنه من كتاب الوحي. وهو خال المؤمنين لأنه أخ لإحدى أمهات المؤمنين وهي أم حبيبة بنت أبي سفيان، وهي التي تزوجها النبي بعد أن مات زوجها في الحبشة، وكانت من المسلمات الأوائل، وكانت من المهاجرات إلى الحبشة، أسلمت وأبوها مع ذلك قائد من قوات المشركين. ثم

(١) سير أعلام النبلاء (٣/ ١٥٠).

إن الله تعالى هدى أبا سفيان فأسلم وصار يقاتل في سبيل الله، وقال للنبي ﷺ: «اجعلني أميراً أقاتل المشركين كما كنت أقاتل المسلمين». أخرج مسلم (٢٥٠١). فالتزم بذلك وبدأ يقاتل المشركين في الشام، وفقئت عينه وهو يقاتل في سبيل الله، ثم فقئت عينه الأخرى وهو في سبيل الله فحاز بذلك هذه الفضيلة. ومعاوية أيضاً كان في عهد النبي ﷺ كاتباً له، وبعد ذلك كان أميراً على جيش من الجيوش في الشام في عهد عمر هو وأخوه يزيد بن أبي سفيان، وبعد أن مات أخوه يزيد ولاه عمر قيادة الجيوش بالشام، وأحبه أهل الشام لما رأوا له من السيرة الحسنة. فلما جاءهم خبر قتل عثمان استاءوا كثيراً، وحزنوا على عثمان حزناً شديداً وأخذوا على أنفسهم أن يبذلوا في نصره وفي قتال من قتله المهج والأرواح، فأوفوا بذلك كما هو معروف، وأطاعوا معاوية طاعة تامة حتى نصره إلى أن أصبح خليفة وأميراً للمؤمنين كما هو الواقع. [الجبرين].

ومعاوية خال المؤمنين، وكاتبٌ وحي الله، أحد خلفاء المسلمين ﷺ. ذكر المؤلف رحمه الله أن أهل السنة والجماعة يتولون ويترضون عن معاوية ﷺ ووصفه بأنه (خال المؤمنين). وهذا الوصف اختلف في صحة إطلاقه أهل العلم على قولين: القول الأول: عدم إطلاق ذلك، ومال إلى هذا الشافعي رحمه الله فيما نقل ذلك عنه ابن كثير في تفسير قول الله: ﴿وَأَزْوَاجُهُ وَأُمَّهَاتُهُمْ﴾ عند تفسير هذه الآية أشار إلى أنه هل يقال

عمن كان أخا لإحدى أمهات المؤمنين: إنه خال المؤمنين؟ قال: فيه قولان عند أهل العلم وذهب الشافعي إلى أنه لا يقال ذلك. القول الثاني: صحة إطلاق ذلك، وهذا الأكثر عند أهل العلم. وممن قال بذلك الإمام أحمد، وقد جاءت عنه في هذا عدة آثار ذكرها بإسناده الخلال في كتاب السنة بل إنه رحم الله سئل عن قوم يمتنعون من قولهم: إن معاوية خال المؤمنين، فقال: «مثل هؤلاء ينبغي أن يجتنبوا حتى يرجعوا عن قولهم ذلك». فهو رحم الله قد شدد وأكد في هذا لأن الامتناع من مثل هذا القول قد يكون ناشئا عن شيء من البغض لمعاوية رضي الله عنه فناسب أن يحسم هذا الباب. أصحاب هذا القول - وهم الأكثر من أهل العلم - يرون أنه يصح هذا القول لأن من كان أخا لإحدى أمهات المؤمنين، يصح أن يقال أنه: خال المؤمنين نظرا لأنه أخ لأمههم، ولا يخصص بهذا معاوية رضي الله عنه، فمعاوية خال المؤمنين لأنه أخ لأم حبيبة بنت أبي سفيان واسمها على الصحيح رملة، فصح لهذا وصفه بأنه خال للمؤمنين؛ لكن أهل السنة كما يقول شيخ الإسلام لا يخصصون معاوية بذلك؛ بل يصح أن يقال هذا أيضا ليزيد بن أبي سفيان الذي هو أخ لمعاوية، ويصح أيضا أن يقال لعبد الله ابن عمر لأنه أخ لحفصة، ويصح أيضا أن يقال لغيرهم من إخوان أمهات المؤمنين. وأشار الإمام أحمد رحمه الله في الموضع الذي ذكرته لكم أنه سئل: هل يقال: عبد الله بن عمر خال المؤمنين؟ وهل يصح أن يقال: أن معاوية خال المؤمنين؟ فقال: نعم. ولكن اشتهر معاوية بهذا اللقب

أكثر من غيره. وأشار شيخ الإسلام رحمة الله في المنهاج: إلى أن سبب ذلك هو أنه قد طعن أهل البدع والأهواء في معاوية الله أكثر من غيره فاحتاج أهل السنة أن يذكروا كل ما كان لمعاوية من اتصال برسول الله حتى يردوا على هؤلاء الطاعنين في معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهذا هو السبب الذي من أجله اشتهر معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه خال المؤمنين، وإن لم يكن هذا اللقب مختصا به رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ومعاوية لا شك أنه صحابي جليل من أصحاب رسول الله، وله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من الفضائل ما ثبت لسائر أصحاب رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الفضائل العامة، كما أنه قد ثبت في حقه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فضائل خاصة: فهو خال المؤمنين. ومن كتاب وحي رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهذا ثابت دون شك، ولم يكن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليأتمن على هذا الأمر العظيم من لم يكن أهلا لذلك. كذلك أيضا ما ثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال في حقه: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًّا، وَاهْدِهِ، وَاهْدِ بِهِ». أخرجه الترمذي (٣٨٤٢)، وأحمد (١٧٩٢٦). وجاء في مسند أحمد أيضا بإسناد حسن أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ، وَالْحِسَابَ وَقِهِ الْعَذَابَ». أخرجه أحمد (١٧١٥٢). [سندي].

وَمِنَ السُّنَّةِ: السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَأُمَرَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ، مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ لَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ وَرَضُوا بِهِ، أَوْ غَلَبَهُمْ بِسَيْفِهِ حَتَّى صَارَ خَلِيفَةً وَسُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَجَبَتْ طَاعَتُهُ، وَحُرِّمَتْ مُخَالَفَتُهُ، وَالْخُرُوجُ عَلَيْهِ، وَشَقُّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ.

أهل السنة والجماعة معتقدتهم السَّمْعُ والطاعة لأئمة المسلمين، سواء كان برًّا أو فاجرًا، وتقدّم بيان ذلك في الفصل السابق، في المبحث الخامس منه، بالأدلة الكثيرة في إثبات هذا الأمر، وأن الطاعة في المعروف، ولا طاعة لأحد في معصية الله.

وذكر المصنف هنا أنه يجب لأئمة المسلمين أمران، وهما: السمع، والطاعة، ويحرم أمران، وهما: الخروج عليهم، ومخالفتهم.

ثم ذكر المصنف كيفية حصول الخلافة وأنها تكون بإحدى ثلاثة أمور:  
الأول: النص عليه من الخليفة الذي قبله: مثاله: حصول الخلافة لعمر بن الخطاب فإنها بنص من أبي بكر رضي الله عنه.

الثاني: اتفاق أهل الحل والعقد عليه: مثاله: حصول الخلافة لأبي بكر الصديق رضي الله عنه  
فإنها بالإجماع كما تقدم. وكذلك حصول الخلافة لعثمان بن عفان رضي الله عنه فإنها بإجماع

أهل الحل والعقد وهم أهل الشورى نفر الستة الذين عيّنهم عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه فإن هؤلاء أهل حلٍّ وعَقْد؛ أي: أصحاب الشأن من الصحابة.

الثالث: أن يغلب بسيفه حتى يصير خليفة: مثاله: حصول الخلافة لعبد الملك بن مروان، فعلى قول بعض العلماء أنها حصلت بالسيف والغلبة، وذلك بعد قتله ابن الزبير على يد الحجاج بن يوسف. ومقصود المصنّف أنه متى حصلت الخلافة لشخص بأي طريق من الطرق الثلاثة، وجبت الطاعة له في غير معصية. [الفريح].

(وَمِنَ السُّنَّةِ) أي: من سنة النبي صلّى الله عليه وآله ومن سنة الخلفاء الراشدين، ومن سنة السلف الصالح، ومن سبيل المؤمنين: السمع والطاعة لأئمة المسلمين ما لم يأمرُوا بمعصية. وأئمة المسلمين هم كل من ولاه الله أمر المسلمين، سواء كان خليفة كالخلفاء الراشدين، ومن بعدهم ممن تسمى بهذا الاسم كبعض خلفاء بني أمية وبعض الخلفاء العباسيين، ومن جاء بعدهم، أو كان إماما وهو بمعنى الخليفة، وهو الإمام الأعظم الذي يتولى أمور المسلمين في دينهم ودنياهم. أو كان سلطانا، وهو أيضا من ولاه الله أمر المسلمين بسلطان، وهو إما أن يكون شرعيا تولى السلطة بطريق الشورى أو بطريق اختيار أهل الحل والعقد، أو بطريق الغلبة. أو كان ملكا سواء تولى عن طريق الشورى أو أهل الحل والعقد، أو عن طريق الغلبة، أو كان أميرا وهو أيضا بمعنى السلطان والملك، وهو من ولاه الله أمر المسلمين وسمي أميرا، سواء كان بالشورى أو بعقد

أهل الحل والعقد أو بالغلبة، أو بنحو ذلك من الطرق التي يتولى بها الناس أو يتولى بها أحد أمور المسلمين، فكل من ولاه الله أمر المسلمين فهو له حق السمع والطاعة بالمعروف ما لم يأمر بمعصية.

لكن لهذه الأوصاف درجات من الناحية الشرعية، فخلافة المسلمين أحيانا تكون خلافة لرسول الله ﷺ على أمر المسلمين، وهذه في الخلفاء الراشدين الأربعة المهديين، وبعضهم يلحق بهم عمر بن عبد العزيز، وبعضها خلافة على عباد الله، أي خلافة الأرض في الدين والدنيا، وهذه لا يلزم أن يكون فيها الخليفة راشدا كالخلفاء الراشدين، وكلمة الإمام تطلق على من يغلب عليه الاهتمام بالشرع، ومع ذلك قد يتسمى إماما من هو دون ذلك. وعلى أي حال كل هذه الألفاظ هي ولاية للمسلمين، الخليفة والإمام والسلطان والملك والأمير والرئيس، أو ما اصطلاح الناس على اسمه، فالعبرة بوصفه، ما دام وصفه أن يكون أميرا أو واليا لأمر المسلمين بأي وصف وبأي اسم، فإن له حق السمع والطاعة ما لم يأمر بمعصية.

(بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ) أي: سواء كان هذا الإمام برا، أي: تقيا صالحا، أو فاجرا، أي: مسلما فاجرا، وهذا التفصيل جاء في أحاديث كثيرة صحيحة بعضها في الصحيحين وبعضها في غير الصحيحين، وكلها تأمر بالسمع والطاعة حتى للظالم الفاجر العاصي، والذي ينكر منه ما ينكر فإنه لا بد من السمع والطاعة له في المعروف ما لم

يأمر بمعصية، أما ما يأمر به من معصية الله عز وجل فلا يسمع له ولا يطاع. أما ما يفهمه بعض قليلي الفقه من أن كل من ارتكب معصية من الولاية فلا يسمع له ولا يطاع مطلقا حتى في الطاعة فهذا فهم منكوس، وهو فهم الخوارج والمعتزلة وفهم سائر أهل الأهواء، فإن الطاعة تبقى بالمعروف والمعصية إنما تكون فيما ينكر فقط، بمعنى أنه إذا أمر بمعصية لا تنخرم طاعته في كل شيء، بل فيما أمر به مما يخالف أمر الله. وهذا كما هو معروف مبني على المصالح العظمى للمسلمين، فالمصالح العظمى للمسلمين تقتضي ضرورة السمع والطاعة بالمعروف حتى وإن رأى المسلمون معاصي وفجورا، فإنهم لا يجوز أن يخلوا بمبدأ السمع والطاعة ولا يخلوا بالبيعة، لكنهم ينكرون المنكر ويأمرون بالمعروف، وينصحون لولي الأمر فإن ظهر منه معصية فإنها تنكر بالطرق الشرعية المعروفة وحسب قواعد الشرع المعروفة. والمعاصي تتفاوت فإن السمع والطاعة بالمعروف لا يعني ترك إنكار المنكر كما يفهم بعض الناس، فهذا أيضا فهم معكوس كفهم من ظن أن من عصى لا يطاع مطلقا، فإنه لا طاعة لأحد في معصية الله، وإن كان خليفة أو سلطانا أو أميرا أو واليا أو ملكا، لكن لا تنزع منه يد الطاعة.

(وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ وَرَضُوا بِهِ، أَوْ غَلِبَهُمْ بِسَيْفِهِ حَتَّى صَارَ خَلِيفَةً وَسُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) يعني من أسماؤه أمير المؤمنين كما هو معهود في عصور



السلف، لكن قد يسمى بغير هذه الأسماء فيسمى واليا، ويسمى أميراً، ويسمى ملكاً، ويسمى سلطاناً، ويسمى رئيساً، أو يسمى بأي اسم ما دام الأمر في حدود المفهوم اللغوي والشرعي.

(وَجَبَتْ طَاعَتُهُ) بمعنى أن الطاعة واجبة شرعاً فيما تجب فيه الطاعة.

(وَحَرُمَتْ مُخَالَفَتُهُ) أي: مخالفته فيما فيه مصالح المسلمين من أمر المعروف، سواء ما يتعلق بدين الناس أو بديناهم، وكذلك يحرم الخروج عليه، وشق عصا المسلمين. بمعنى أن الخروج دائماً يقتضي الشق، أي: شق عصا الطاعة وشق عصا المسلمين، بمعنى تفريق كلمتهم والخروج على أصلهم الذي هو هذا الاعتقاد الذي ذكرته. وهذه القواعد كلها أيضاً مبنية على نصوص وقد أجمع عليها السلف، ولذلك عدوا من خالف في أمر من هذه الأمور من أهل الأهواء.

مما يتعلق بهذه المسألة أو بهذا الأصل الأمور التالية:

أولاً: الحكم على ولاية الأمور من حيث البر والفجور أو الكفر أو نحوه؛ لأنه ورد عن النبي ﷺ في حديث آخر في وجوب الأمر بالسمع والطاعة، ثم قال: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ». أخرجه البخاري (٧٠٥٥). فيما يقتضي مخالفة هذه الأصول ليس للفرد إنما الحكم للجماعة، وهم أهل الحل والعقد في الأمة، وأهل الحل والعقد هم أهل العلم ومن يلحق بهم من طلاب العلم والدعاة، وأهل الرأي

والمشورة في الأمة من رؤساء وقواد ووزراء وموظفين وغيرهم فإن هؤلاء يدخلون في عموم أهل الحل والعقد ما داموا يلتزمون شرع الله في هذا الأصل.

إذن فالحكم بكل ما يتعلق بولي الأمر في الأمور العامة ومصالح الأمة الكبرى كعقد البيعة، أو نقلها، أو الحكم بكفر معين، أو بكفر حالة من الحالات التي يقع فيها الحاكم، ولوازم الخروج على البيعة، كل ذلك يرجع إلى أهل الحل والعقد؛ لأن الرسول ﷺ خاطب الجماعة فيما يتعلق بالولايات ولم يخاطب الأفراد، فالخطاب يرجع إلى الجماعة، والجماعة يمثلون بأهل الحل والعقد.

الأمر الآخر: أن ما يتعلق بمصالح الأمة الكبرى مثل تولية السلطان أو البيعة له، أو تقدير أمر من الأمور الشرعية العظمى التي ترجع إلى أهل العلم وأهل الحل والعقد، لا يصح أن يؤخذ فيها رأي عامة الناس، فعادة الناس تبع للعلماء وأهل الرأي وأهل الحل والعقد وهذا ما كان عليه سلف الأمة. بمعنى أنا لو أردنا أن نقرر مسألة من المسائل التي تتعلق بدنيا الناس أو دينهم، أو خلافتهم أو إمارتهم لا نذهب إلى ما يذهب إليه الأوروبيون والغربيون ومن سلك سبيلهم من المسلمين، فلا نسلك مسلك التصويت، ونقول بعدد الأصوات نقرر كذا أو نمنع كذا؛ لأن أغلب الناس دهماء ورعاع، وأغلب الناس تحكمهم العواطف والمصالح الشهوانية، وأغلب الناس فيهم جهل، حتى وإن وجد عندهم عواطف دينية، فإن هذا الأصل لا يؤخذ - كما يظن كثير من الشباب الآن - بالأكثرية،

ولا يصح هذا في مصالح الأمة العظمى، والأكثرية هم الهالكون غالبا، حتى في المجتمع المتمسك لأن أغلب الناس غوغاء وعوام وأشباه عوام لا سيما في هذا العصر حينماكثر المتعالمون، فأكثر العوام من أنصاف المثقفين، وأكثر المثقفين هم عوام، فإذا أوقعنا مصالح الأمة تحت التصويت وما يشبهه فإن هذا هو الهلكة. وأنا أحببت بهذه المناسبة أن أنبه كثيرا من إخواننا طلاب العلم ألا ينجر فوا مع كثير من المثقفين العاطفيين من الإسلاميين وغيرهم الذين يريدون أن يجرؤا الأمة إلى هذا المسلك، ويأخذوا بأكثريتها إلى مهالك، وبينوا أقوالهم وأحكامهم على مجرد رغبة أكثر الناس، وكثير من القضايا الحساسة المهمة التي تتعلق بدين الأمة وبكرامتها وبفضيلتها لو وضعناها للناس بالتصويت، لاختاروا طريق الهلاك، ولا أظن هذا يخفى عليكم.

إذن من ضمن هذا أيضا ما يتعلق بالولاية والعزل والسلطة وغيرها، فهذه ترجع إلى أهل الحل والعقد من العلماء ومن كان في سبيلهم ممن يعرف للعلماء اعتبارهم من أهل الرأي والمشورة من الرؤساء والقواد وغيرهم هؤلاء لهم اعتبارهم لأنهم يرجعون إلى العلماء، فإذا لم يرجعوا للعلماء فلا اعتبار لهم. [العقل].

(وَمِنَ السُّنَّةِ) أي: من الطريقة التي سار عليها أهل السنة والجماعة، وسلكتها أئمة هذا الدين من الصحابة فمن بعدهم.

(السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ) السمع معناه: القبول، والطاعة معناها: الامتثال، وليس المراد بالسمع هنا إدراك الأصوات، إنما المراد بالسمع في مثل هذا المقام القبول، والطاعة: التنفيذ والامتثال، ومنه قول القائل في صلاته: سمع الله لمن حمده، أي: أجاب الله من حمده، فالسمع ليس المراد منه في مثل هذه الموارد إدراك الأصوات، بل المراد به ما هو أكثر من ذلك من قبول ما يقول وامتنال ما يأمر.

والأئمة جمع إمام، والإمام هو من يؤتم ويقتدى به ويجتمع عليه.

(وَأُمَرَاءُ الْمُؤْمِنِينَ) أي: من تأمروا على أهل الإيمان، فحقهم أن يسمع لهم وأن يطاع لهم، وأدلة هذا أكثر من أن تحصى، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩] فأمر الله عز وجل بطاعته وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر الذين لهم ولاية، وهذه الآية لا تختص بمن له الولاية العليا فحسب، بل هي شاملة لمن له الولاية العليا ومن كان دونه من أصحاب الولايات، فإنه يطاع كل ولي فيما له فيه ولاية، هذا هو الواجب، وهذا هو الذي دلت عليه الآية. وأما السنة فقد جاء ذلك في أحاديث كثيرة ففي الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، فِيمَا أَحَبَّ أَوْ كَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَمَنْ أَمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلَا سَمْعَ عَلَيْهِ وَلَا طَاعَةً». أخرجه البخاري (٢٩٥٥)، ومسلم (١٨٣٩). وهذا يدل على وجوب السمع والطاعة لولاية

الأمر، وقد قال جرير بن عبد الله رضي الله عنه في بيان ما بايع عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والسمع والطاعة، والنصح لكل مسلم». أخرجه مسلم (٥٦). وفي حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: «بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكره والعسر واليسر على أثره علينا، وأن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم». أخرجه البخاري (٧١٩٩)، ومسلم (١٧٠٩). كل هذه الأدلة وغيرها كثير في سنة النبي صلى الله عليه وسلم تدل على السمع والطاعة، بل إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوجوب السمع والطاعة عند الاختلاف والتفرق كما في حديث العرباض بن سارية: «إِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ بَعْدِي، فَعَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ ضَلَالَةٌ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٧١٤٤). ومن سنته صلى الله عليه وسلم: السمع والطاعة، ولو كان المتأمر عبدا حبشيا، أي: ممن لا يرى له العرب حقا في الولاية، هذا هو المقصود من التمثيل بالعبد الحبشي، وليس ذما له أو انتقاصا له، لكن لما كانت العرب تأبى نفوسهم في ذلك الوقت أن يتأمر عليهم مثل هذا ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم، يعني: حتى ولو كان على هذه الصفة.

ولما أخبر ﷺ باختلاف الأمور بعده كما في صحيح مسلم (١٨٥٥): «خِيَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ، وَشِرَارُ أُمَّتِكُمُ الَّذِينَ تَبْغُضُونَهُمْ وَيَبْغُضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُوهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ» قالوا: يا رسول الله، أفلا نناذبهم بالسيف، فقال: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ وَالِيكُمْ شَيْئًا تَكْرَهُونَهُ فَاكْرَهُوا عَمَلَهُ، وَلَا تَتَزِعُوا يَدًا مِنْ طَاعَتِهِ». أخرجهم مسلم. فهذا كله يدل على وجوب السمع والطاعة في المعروف فيما فيه مصلحة العباد والبلاد، أما إذا كان الأمر في معصية الله فلا طاعة لمخلوق في معصية الله كائنا من كان، لأن الله فرض طاعة ولاة الأمر وجعلها فرعا عن طاعته، وهذا هو السر في أن الله لم يعد ذكر الأمر في الطاعة في ذكر طاعة ولاة الأمر؛ لأن طاعتهم ليست طاعة مستقلة بل هي طاعة تابعة، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩] لم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم، وإنما قال: ﴿وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ فلم يذكر فعل الطاعة في حق ولاة الأمر؛ لأنها تابعة لطاعة الله ورسوله، أما طاعة الله فهي واجبة استقلالاً، وطاعة النبي واجبة استقلالاً كما قال تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. وهذه مسألة تميز بها أهل السنة والجماعة عن غيرهم، وإذا راقبت وتأملت خيرة سلف الأمة من الصحابة فمن بعدهم وجدتهم على هذه السنة الظاهرة المشتركة بينهم رحمهم الله،

لتضافر الأدلة عليها. ولا يعني هذا ألا يأمر الإنسان بالمعروف ولا ينهى عن المنكر، بل الواجب هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لكن على ما تقتضيه الشريعة.

(بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ) أي: تجري الطاعة لمن كان برا ولمن كان فاجرا، سواء كان برا في خاصة نفسه وولايته أو كان فاجرا في خاصة نفسه وولايته، ما لم يبلغ الفجور إلى الكفر، فإذا بلغ فلا طاعة لكافر، ومما حكى القاضي عياض إجماع المسلمين عليه أنه لا طاعة للكافر إذا تولى على المسلمين.

(مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ لَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى) لا إشكال في هذا، والأدلة على هذا الأمر واضحة وجلية.

(وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ) أي: من تولى الأمر. والخلافة المقصود بها الولاية سواء كانت الخلافة متسعة الرقعة كخلافة الراشدين وخلافة بني أمية وبني العباس في أولها، أو كانت الخلافة ضيقة، كالحال في أواخر الدولة العباسية، فإن حال الناس في آخر الخلافة الإسلامية - خلافة بني العباس - تقسمت بلاد المسلمين وأصبح لكل جهة ولاية وولي، بل إن هذا الأمر كان في عهد الصحابة رضي الله عنهم فكان معاوية على الشام وكان علي على العراق ومصر واليمن والحجاز، فهذا التقسم ليس أمرا حادثا، ومع هذا يجب طاعة كل من ولي أمر المسلمين في تلك الجهة التي هو فيها.

(وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ وَرَضُوا بِهِ، أَوْ غَلَبَهُمْ بِسَيْفِهِ حَتَّى صَارَ خَلِيفَةً وَسُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَجَبَتْ طَاعَتُهُ) وهذا فيه بيان طريقة الولاية، منها: ما تكون عن اجتماع ورضا. ومنها: ما يكون عن غلبة وظهور، والواجب في الولايتين من حيث السمع والطاعة واحد؛ لأنه يجب السمع والطاعة لمن اجتمع عليه أهل الإسلام ورضوا به ونصبوه خليفة عليهم أو إماما لهم، وكذلك يجب طاعة من تغلب وظهر بقوة على المسلمين، جمعا للكلمة ودفعاً للشر الذي يحصل بالفرقة والاختلاف والمنازعة وإراقة الدماء.

(وَسُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَجَبَتْ طَاعَتُهُ، وَحُرِّمَتْ مُخَالَفَتُهُ، وَالْخُرُوجُ عَلَيْهِ، وَشَقُّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ) كل هذا مما يجب لولاية الأمر، وبه تنتظم مصالح الدنيا ومصالح الآخرة، ففي هذا الأصل تنتظم مصالح الناس في دينهم وفي دنياهم فإنه لا استقامة للناس في دنياهم بلا ولاية، ولا يمكن أن يقوم الدين بلا ولاية، وهذا أمر لا إشكال فيه، ولذلك جاءت الشريعة بالتأشير في الاجتماع العارض، فإذا سافر ركب من ثلاثة فأكثر أمروا عليهم أميرا كما جاء ذلك في السنة، فكيف بالاجتماعات الدائمة القائمة؟! فالإمارة والولاية فيها من باب أولى، ومن باب أكد ولا خلاف في هذا، وأمثلة وشواهد هذا في حال غياب الولاية وما يحصل من فساد بين الناس موجودة في التاريخ الحديث والتاريخ القديم؛ لأن الناس إذا لم يكن لهم سلطان يردعهم



ويصلح شؤونهم ويدير أمورهم - ولو كان في سلطته جور وظلم وتعد ومعصية - فسدت أحوالهم ومعيشتهم. [المصلح].

(مَا لَمْ يَأْمُرُوا بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ لَا طَاعَةَ لِأَحَدٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى) فالطاعة التي تجب لهم: هي في المعروف، فلا يطاعون - هم ولا غيرهم - في معصية الله، كما قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ». أخرجه البخاري (٤٣٤٠)، ومسلم (١٨٤٠). وقال النبي ﷺ: «عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ، فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ، إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ». أخرجه البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩). هذا الذي عليه أهل السنة والجماعة.

(وَمَنْ وَلِيَ الْخِلَافَةَ وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ وَرَضُوا بِهِ، أَوْ غَلِبَهُمْ بِسَيْفِهِ حَتَّى صَارَ خَلِيفَةً وَسُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَجَبَتْ طَاعَتُهُ، وَحُرِّمَتْ مُخَالَفَتُهُ، وَالْخُرُوجُ عَلَيْهِ، وَشَقُّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ) أشار المؤلف إلى ما تثبت به الولاية، والإمامة الكبرى: فمن ولي أمر المسلمين واجتمعوا عليه ورضوا به؛ بأن يكون تولى برضاهم واختيارهم فقد ثبتت إمامته، ووجب له السمع والطاعة. وكذلك من غلبهم بسيفه ثم اجتمع عليه الناس، فإنه تثبت بذلك ولايته، ويستقر الأمر، ولا يحل لأحد الخروج عليه؛ لأن الخروج عليه حينئذٍ فساد عريض، ويفتح بهذا باب تناحر الأمة، وسفك الدماء، وانتهاك الحرمات، وهذا هو الذي درج عليه أهل السنة والجماعة من عدم الخروج

على ولاية الأمور؛ وإن كانوا فجاراً، أو وقع منهم ظلم؛ فيطاعون بالمعروف، ويعانون على ما شرع الله كما جاء في الصحيح عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال: «بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا وَأَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ». أخرجه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩). وهذا موطن قد غلط فيه كثير من الناس جهلاً وهوى وخطأ فيجب على الإنسان أن يدين بالسمع والطاعة لولاية الأمور بالمعروف، وأن يدين بتحريم الخروج عليهم، وألا يعين أحداً على الخروج؛ لا بالقول ولا بالفعل وحسابهم على الله تعالى في ظلمهم وفجورهم وعصيانهم وهذا هو ما يعتقده أهل السنة والجماعة. خلافاً للخوارج والمعتزلة؛ الذين من مذهبهم الخروج على ولاية الأمور، بحجة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أصول المعتزلة، ويدرجون فيه: الخروج على الولاية. لكن عند أهل السنة والجماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقوم على قاعدة عظيمة هي: (احتمال أدنى المفسدتين لتحقيق أعلاهما)، فالخروج على ولاية الأمور باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يؤدي إلى مزيد من المنكر، وتتفاقم بذلك الشرور والفتن. [البراك].

وَمِنَ السُّنَّةِ: هَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ وَمُبَايَتُهُمْ، وَتَرْكُ الْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ،  
وَتَرْكُ النَّظَرِ فِي كُتُبِ الْمُبْتَدِعَةِ وَالْإِضْغَاءِ إِلَى كَلَامِهِمْ.

الهَجْرُ في اللغة: التَّرك، والمقصود بهجران أهل البدع، الابتعاد عنهم وعن مجالسهم، وترك محبتهم، والسلام عليهم، وزيارتهم، وعيادتهم، وسواء كانت بدعهم عقدية؛ كالطوائف التي ذكرها المصنف، أو عملية؛ كالصوفية الذين يتدعون في الأوراد والأذكار ونحوها.

وهجر المبتدع من منهج أهل السنة والجماعة؛ لأن في هجرهم ردعاً لهم وتأديباً. وهجر المبتدع في الدين دلٌّ عليه الكتاب والسنة والإجماع: فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨] قال الشوكاني: «وفي هذه الآية موعظةٌ لِمَن يَتَسَمَّحُ بمجالسة المبتدعة الذين يُحَرِّفُونَ كَلَامَ اللَّهِ، ويتلاعبون بكتابه وسنة رسوله، ويردُّون ذلك إلى أهوائهم المُضِلَّةِ، وِبدعهم الفاسدة، فإذا لم ينكر عليهم، ويغيِّر ما هم فيه، فأقلُّ الأحوال أن يترك مجالستهم، وذلك يسيِّر عليه غيرُ عسيرٍ، وقد يجعلون حضوره معهم مع تنزُّهه عما يتلبَّسون به، شبهةٌ يُشَبِّهون بها على العامة، فيكون في حضوره مفسدةٌ زائدةٌ على مجرد سماع المنكر»<sup>(١)</sup>.

(١) فتح القدير (٢/ ١٢٢).

وقوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]

قال القرطبي: «استدل مالك رحمه الله من هذه الآية على معاداة القدرية، وترك مجالستهم»<sup>(١)</sup>. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ﴾ [هود: ١١٣]، قال القرطبي: «الصحيح في معنى هذه الآية: أنها دالة على هجران أهل الكفر والمعاصي من أهل البدع وغيرهم، فإن صحبتهم كفر أو معصية؛ إذ الصحبة لا تكون إلا عن مودة»<sup>(٢)</sup>.

ومن السنة: حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي نَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ». أخرجه أحمد (٨٢٦٧).

وحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، قال النبي ﷺ: «فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ، فَاحْذَرُوهُمْ». أخرجه البخاري (٤٥٤٧).

وحديث علي عن النبي ﷺ قال: «الْمَدِينَةُ حَرَمٌ مَا بَيْنَ عَيْرٍ إِلَى ثَوْرٍ، فَمَنْ أَحْدَثَ فِيهَا حَدَثًا أَوْ آوَى مُحَدِّثًا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». أخرجه

(١) الجامع لأحكام القرآن (١٧/٣٠٨).

(٢) المصدر السابق (٩/١٠٨).

البخاري (٧٣٠٠)، ومسلم (١٣٧٠). والأحاديث في هذا الباب كثيرة، ومن ذلك

الوقائع التي فيها هجر النبي ﷺ لأهل المعاصي حتى يتوبوا، منها:

أ- هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وصاحبيه حين تخلّفوا عن غزوة تبوك، واستمر الهجر خمسين يوماً، والحديث متفق عليه.

ب- ورأى النبي ﷺ رجلاً في يده خاتماً من ذهب، فهجره حتى طرحه، وهجره له كان بالإعراض عنه، والحديث رواه مسلم.

ج- وهجر النبي ﷺ زينب بنت جحش قريباً من الشهرين حين وصفت صفة باليهودية، والحديث رواه أبو داود.

وهناك أمثلة أخرى يطول المقام بذكرها، وعلى هذا جرى فعل الصحابة؛ فهجر ابن عمر رجلاً رآه يخذف بالحصى بعدما أخبره أن النبي ﷺ ينهى عن الخذف، وقال: «والله لا أكلمك أبداً»، وكذا فعل مثله عبدالله بن المغفل مع رجل رآه يخذف؛ كما في الصحيحين، وهجر عبدالله بن مسعود رَجُلًا رآه يضحك في جنازة، فقال: «والله لا أكلمك أبداً»، وابن عمر لما أخبره يحيى بن يعمر عن القدرية، قال له: «إذا رجعت إليهم فقل لهم: ابن عمر يقول لكم: إنه منكم بريء، وأنتم منه برآء». فالنبي ﷺ يهجر بعض أصحابه من أجل بعض المعاصي، والاستدلال بهذا على هجر المبتدع من باب أولى.

وأما الإجماع فقد حكاه غير واحد من أهل العلم؛ منهم: القاضي أبو يعلى،  
 والبعوي، والغزالي. قال القاضي أبو يعلى رحمه الله: «أجمع الصحابة والتابعون  
 على مقاطعة المبتدعة». وقال البغوي بعد حديث كعب بن مالك رضي الله عنه: «وفيه دليلٌ  
 على أن هجران أهل البدع على التأبيد، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم خاف على كعب بن  
 مالك وأصحابه النفاق حين تخلفوا من الخروج معه؛ فأمر بهجرانهم إلى أن أنزل الله  
 توبتهم، وعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم براءتهم، وقد مضى الصحابة والتابعون وأتباعهم  
 وعلماء السنة على هذا مُجمِعِينَ مُتَّفِقِينَ على معاداة أهل البدعة ومهاجرتهم»<sup>(١)</sup>.

صفات الهجر: الأصل في الهَجْر أن يبتعد الهاجر عن المبتدع بالكلية، ومن صَوَرِ  
 الهجر وصفاته: عدمُ مجالسته، والابتعادُ عن مجاورته، وتركُ توقيره، وتركُ مكالمته،  
 وتركُ السلام عليه، وعدمُ بَسْطِ الوجه له، وعدمُ هجر السلام والكلام، وعدمُ سماع  
 كلامه، وعدمُ مشاورته، ونحو هذا من الصفات التي يكون بها زجرٌ له.

المقاصد والفوائد الشرعية من هجر المبتدعة: أن الزجر بالهجر عقوبةٌ شرعية  
 للمهجور، وهذا من جنس الجهاد في سبيل الله. وبعث اليقظة في نفوس المسلمين؛  
 ليحذروا من الوقوع في البدعة. والحدُّ من انتشار البدعة. وقمعُ المبتدع وزجره؛  
 ليضعف عن نشر بدعته. وتنقية السُّنَّة، والحفاظ عليها من شائبة البدعة.

(١) شرح السنة، (١/٢٢٦).

الضوابط الشرعية للهجر: لا بد في الهجر من ركنين: الإخلاص، والمتابعة، فمن كان هَجْرُهُ هوى نفس، فقد انتقض عنده الركن الأول، وهو الإخلاص، ومن كان هجره مخالفاً لسنة النبي ﷺ فقد انتقض عنده الركن الثاني، فالركن الأول معيارٌ للأعمال الباطنة، والركن الثاني معيارٌ للأعمال الظاهرة، وبعد معرفة الركنين فإنه يقال في الضوابط ما قاله الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله: «الأصل في الشرع هو: هجر المبتدع، لكن ليس عامًّا في كل حال، ومن كل إنسان، ولكل مبتدع، وترك الهجر والإعراض عنه بالكلية تفريطٌ على آية حال، وهجرٌ لهذا الواجب الشرعي المعلوم وجوبه بالنص والإجماع، وأن مشروعية الهجر هي في دائرة ضوابطه الشرعية المبنية على رعاية المصالح ودرء المفساد، وهذا مما يختلف باختلاف البدعة نفسها، واختلاف مبتدعها، واختلاف أحوال الهاجرين، واختلاف المكان، والقوة والضعف، والقلة والكثرة، وهكذا من وجوه الاختلاف والاعتبار التي يراها الشرع، وميزانها للمسلم الذي به تنضبط المشروعية هو: مدى تحقق المقاصد الشرعية من الهجر، من الزجر، والتأديب، ورجوع العامة، وتحجيم المبتدع وبدعته، وضمان السنة من شائبة البدعة. هذا مُحَصِّلُ الضوابط الشرعية للهجر، لكن ليحذر كلُّ مسلم من توظيف هوى نفسه وتأمير حظوظها على نفسه؛ فإن هذا هلكةٌ في الحق، وهو شرٌّ ممن يترك الهجر عصيًّا»<sup>(١)</sup>.

(١) مجلة البيان رسالة «هجر المبتدع». (٥١ / ٢١).

من أقوال السلف في التحذير من المبتدعة: قال ابن المبارك: «وإياك أن تجالس صاحب بدعة». وقال الفضيل بن عياض: «أدركتُ خيارَ الناس كلهم أصحاب سنة ينهون عن أصحاب البدع». وقال يونس بن عبيد: «لا نجالس سلطاناً ولا صاحب بدعة». وعن يحيى بن كثير قال: «إِذَا لَقِيتَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ فِي طَرِيقٍ، فَخُذْ غَيْرَهُ». وعن إبراهيم بن ميسرة قال: «مَنْ وَقَرَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ، فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ». وقال سلامٌ: «وقال رجلٌ من أصحاب الأهواء لأيوب: أسألك عن كلمة، فولّى أيوبُ وهو يقول: ولا نصف كلمة، مرّتين يشير بإصبعه». وقال أبو قلابة: «لا تجالسوهم، ولا تخالطوهم؛ فإنه لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، ويلبسوا عليكم كثيراً مما تعرفون». الجِدَالُ عَلَى قَسَمَيْنِ:

الأول: جدال محمود: وهو الجدال الذي يكون عن حُسْنِ قَصْدٍ؛ لطلب الحق وإظهاره، بغَضِّ النظر عن قائله، لا انتصاراً للنفس، وإرادة للمخاصمة؛ وإنما بالتي هي أحسن، فهذا هو الذي قال الله فيه: ﴿وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال: ﴿وَلَا تُجَدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦] وهذا النوع مطلوب، قد يكون واجباً أو مستحباً، وفعله جمعٌ من الصحابة؛ كابن عباس حين جادل الخوارج ورجع منهم خلقٌ كثير.



النوع الثاني: جدال مذموم: وهو الجدال الذي يُراد به الخصومة واللجاجة، والغلبة وانتصار النفس، فهذا مَنهِيٌّ عنه، وعليه تُحْمَلُ النصوص الواردة في النهي عن الجدال؛ كالمجادلة بالباطل؛ قال تعالى: ﴿وَجَادِلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥] وكالجدال مع ردِّ الدليل الذي يخالفه ولو كان حقًّا، ومنه حديث أبي أمامة، قال النبي ﷺ: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أُوتُوا الْجَدَلَ»، ثم تلا قوله تعالى: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾. أخرجه الترمذي (٣٢٥٣)، وابن ماجه (٤٨)، وأحمد (٢٢١٦٤). وهذا الجدال المذموم هو المُمَارَاة، وهي من سمات أهل الأهواء الذين يُجَادِلُونَ بالباطل، وتقدّم كيف أن السلف يُحَذِّرُونَ من مجالستهم؛ لأنهم يُلبِّسون على الناس الحق، ولا يتَّبَعُونَ الحق. [الفريح].

أنواع الهجر: الهجر أنواع وأصناف، من أشهرها نوعان: الأول: هجر المجانبة، والبعد عن مواطن البدع وأهلها. بمعنى أن تهجر صاحب البدعة فلا تخالطه ولا تجالسه ولا تنادمه ولا تصاحبه في سفر، ولا فيما يقتضي الرضا ببدعته، أو ما يفهم منه الرضا ببدعته أو إقراره على ما هو عليه. وهذا النوع من الهجر يملكه كل الناس في كل زمان، بمعنى ألا تخالطه مخالطة المنادمة والمصاحبة التي تؤثر عليك وتوقعك في التبسط والرضا بما هو عليه؛ لأن مجرد المجالسة الطويلة تشعر

بالرضا، بل لا بد أن يكون من لوازم المجالسة الرضا بما عليه المجلس. وأهل البدع الذين يهجرون هم أهل البدع المغلظة والشركية ما داموا مظهرين لبدعتهم في أعمالهم أو يدعون إليها، فإذا كانت ظاهرة في سلوكهم فيجب هجرانهم بهذا النوع الذي ذكرته، وكذلك إذا دعوا إليها بأي نوع من أنواع الدعوة فإنه يجب هجرانهم على النوع الذي ذكرته.

الثاني: هجر المباينة والعداوة، وهجر البراءة والتضييق، وهي أمر زائد على مجرد ترك المصاحبة. وهذا النوع الغالب أنه لا يحكم به فرد، إنما يرجع إلى أهل العلم الذين يؤخذ بحكمهم، أو إذا قالوا امتثل الناس قولهم. وهو أن يأمر من له رأي وحل وعقد من عالم كبير أو وال تهمة عقيدة الأمة بالألا يتعامل مع فلان وأن يهجر فلا يتكلم معه حتى في الأمور الصغيرة البسيطة، وهذا الهجر هجر الردع وهجر التأديب، كما فعل عمر رضي الله عنه مع صبيغ بن عسل التميمي وكما فعل ثابت البناني وابن عون والحسن البصري والأوزاعي ونحوهم من الأئمة الذين هجروا أصنافا من أهل البدع في وقتهم، كواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد والجعد بن درهم وغيلان الدمشقي وغيرهم، فإنهم كلهم ممن حكم بهجره وإسكاته، وكان الناس في ذلك الوقت يمثلون، فإذا قال العالم أو الأمير قولا في صاحب بدعة بأن يهجر ولا يصاحب أو لا يكلم فإن الناس يهجرونه الهجر الكامل ويتعدون عن مجالسته

ومخالطته، فإذا لقوه في الشارع أو في السوق جانبه، إذا قعد في حلقة إما أن يقوم وإما أن يقوموا هم، وإذا جاء إلى مائدة أو حفل أو نحوه إما أن يخرج أو يخرجوا ويتركوا هذا الحفل ونحو ذلك، فهذا الهجر بمعنى المباينة الكاملة والمفاصلة، والمقصود به تأديب المبتدع نفسه، وزجر غيره ليرتدع الجهلة من الوقوع في الأهواء، وأيضا ليحصن الأمة من بلائه وخطره. وهذا النوع يرجع إلى مدى استعداد الناس لطاعة العالم أو طاعة الوالي، فإذا كان الناس سيطيعون فإنه ينبغي أن يتخذ هذا المسلك مع أهل البدع المغلظة الذين يخشى خطرهم على الأمة، لكن إذا كان العالم أو الأمر بذلك لا يطاع فإن المسألة تكون مجرد عبث، والغالب أن الأمر ينعكس، أعني أنه إذا كان العالم أو الأمير لا يطاع عندما يأمر بالهجر فإن هذا سيؤدي إلى التعاطف مع المبتدع. أما إذا كان المسلمون في غربة وأهل السنة في غربة أو في حالة استضعاف، أو في وقت تهيمن عليه بعض النظم التي قد تحول بين العالم أو الإمام وبين تنفيذ أمره، فإن المسألة تحتاج إلى فقه آخر، أي: أن من الحكمة ألا يؤمر بالهجر من هذا النوع، أما النوع الأول فكل يملكه في كل وقت، أي: أن تجانب المبتدع ولا تجالسه إلا في حدود الضرورة القصوى كأن تعامله بصفته جارا، فتعطيه حق الجوار، أو بصفته زميلا في العمل فتعامله في حدود العمل أو تعامله في المصالح المادية الخالصة التي ليس فيها نوع تودد أو معاشرة تامة،

فإن هذا قد يسمح به إذا كان صاحب هذه البدعة لا يدعو إلى بدعته، أما إذا دعا إلى بدعته فلا بد من الحزم معه.

(وَتَرَكُ الْجِدَالِ وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ) وهذا نوع من أنواع الهجر، بل هو أصل يتعلق بالهجر وغيره، وجاء به هنا لأن أهل الأهواء غالبا ما يجرون من يجالسهم إلى الخصومات؛ لأنهم يثيرون الشبهات والإشكالات في الدين من ناحية، ومن ناحية أخرى فالغالب أن أهل الأهواء من أحرص الناس على ترويج أهوائهم والدعوة إليها بكل وسيلة، فيلبسون على الناس ويظهرون أنهم أهل تقوى وصلاح، بل لعل من أعظم أسباب الفتنة بأهل الأهواء ووجود أتباع لهم من غوغاء المسلمين وعامتهم أنهم يتظاهرون بالصلاح والاستقامة، وهذا من الابتلاء الذي ابتلى الله به العباد. ولذلك إذا تأملنا أحوال الذين ظهرت على أيديهم البدع الكبرى التي ذكرها المؤلف هنا، نجد أن المؤسسين كلهم إلا النادر منهم تجدهم ممن يوصفون بالصلاح والاستقامة والورع والزهد والحرص على مصالح المسلمين والغيرة، والكلام عن الدين بعاطفة وبتأثير قوي، ابتداء من الخوارج، والنبي ﷺ وصفهم بقوله: «تَحْقِرُونَ صَلَاتَكُمْ مَعَ صَلَاتِهِمْ». أخرجه البخاري (٥٠٥٨)، ومسلم (١٠٦٤). هؤلاء الخوارج الأولون، والخوارج الآخرون الذين يخرجون في آخر الزمان كذلك، كما ذكر النبي ﷺ: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ، حُدَثَاءُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ،

يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ». أخرجه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦).

(وَتَرَكُ النَّظَرَ فِي كُتُبِ الْمُبْتَدَعَةِ) هذا أيضا أصل عظيم جهله كثير من مثقفي الأمة اليوم، وأكثر طلاب العلم خاصة في البلاد التي سلمت من البدع كبلادنا لا يوجد منهم من ينظر في كتب البدع إلا نادرا ولضرورة، لكن هناك طائفة أخرى مخضمة وهي طائفة المثقفين وما أكثرهم، هؤلاء يقرءون مما هب ودب، بل أكاد أقول: إن قراءتهم في كتب البدع والأهواء والكلام والفكر الحديث المنحرف عن أهل السنة أكثر من قراءتهم في الكتب الشرعية، حتى من كانت عنده عواطف شرعية وعواطف إسلامية، فأغلب قراءتهم في كتب البدع والنظر فيها وهم لا يشعرون، ويظنون أنهم يتلقون دينا وفكرا إسلاميا وهذا أمر يحتاج أن ينتبه له طلاب العلم. طالب العلم ينبغي أن يقتصر في سنين الدراسة على كتب العلم الشرعية، وليحذر أن يقرأ شيئا من كتب الأهواء والبدع، أو كتب الثقافة غير المأمونة، فإذا استوى واشتد وشهد له مشايخه وأجازوه فلا مانع أن يقرأ في كتب الأهواء بشرط أن يكون لقراءته فائدة معلومة، ليس لمجرد الاستطلاع أو استظهار معلومات جديدة، ولكن لفائدة معلومة محددة يريد أن يصل إليها، كرد بدعة، أو الرد على شبهة، أو لمحاولة تقرير أصل من الأصول، أو نحو ذلك مما فيه فائدة للإسلام والمسلمين، أما ما عدا ذلك

فليحذر طلاب العلم من الوقوع في كتب البدع؛ لأنها تستهوي ولذلك نجد غالب عشاق القراءة من المثقفين الذين لم يطلبوا العلم الشرعي على العلماء تستهويهم كتب البدع، ويتلذذون بها، ويشعرون بنشوة عند قراءتها. وكتب البدع في وقتنا أكثر من مجرد كتب الفرق في الماضي، من كتب البدع: كتب الفرق المعلومه كتب الجهمية، والمعتزلة، والخوارج، والرافضة، لكن من كتب البدع الآن ما قد يخفى على كثير من طلاب العلم فضلا عن غيرهم، فأكثر ما يسمى بكتب الفكر الإسلامي كتب أهواء وبدع، وأكثر ما يسمى بكتب الثقافة الإسلامية التي انتشرت الآن تدخل في كتب البدع، وأكثر الدراسات والمؤلفات حول الأدب والتاريخ والعلوم الإنسانية إما كتب بدع أو تسير على نهج أهل البدع، ويستثنى القليل من ذلك، لكن هذا القليل لا يعرفه إلا طلاب العلم الخالص. بمعنى أنه ليس كل من حمل راية الثقافة أو حصل على الشهادة أو على كذا من الألقاب نركن إليه في ديننا ونطمئن إلى مشورته، فيما نقرأ وما نترك؟ بل الغالب أن هذا النوع يحتاج إلى توجيه، ولو بلغ الستين والسبعين وما فوق ذلك من عمره، كما يحتاج صبياننا في الكتاتيب.

(وَالْإِصْغَاءُ إِلَى كَلَامِهِمْ) والكلام أخطر من قراءة الكتب، فالإصغاء إلى كلام أهل الأهواء لا يجوز، بل هو محرم، ومما ابتلينا به أن الناس صاروا يسمعون كلام كثير من أهل الأهواء عبر الأشرطة وعبر وسائل الإعلام الأخرى، فلا بد من الحذر من

هذا التيار. وكلام أهل الأهواء كلام جذاب مغر، وأغلبهم ممن يفتن الناس بما يسمعون منه؛ لأنهم أصحاب ثقافة عالية في الغالب، فيجدون من الأساليب والتعابير ما يشدون به أذهان السامعين، وفي الغالب أن أهل الأهواء يتحرون حوائج الناس وما يعتلج في نفوسهم من قضايا ومشكلات فيحاولون أن يسهموا في علاجها، فمن هنا تتعلق النفوس بهم، وقد يكون ذلك عن حسن نية منهم، أعني أن المبتدع صاحب الهوى لا يلزم أن يدري أنه صاحب هوى، قد يكون - وهذا هو الغالب - صاحب عاطفة، وفعلاً يريد الخير ويريد الحق، لكن قد جانبه بمخالفته للسنة، فإذا عرف أحد من الناس أنه صاحب هوى أو فيه نزعة هوى فيجب تجنب كلامه، وما عنده من كلام جميل يغني عنه ما في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وما عند أهل الحق وأهل العلم الموثوقين. فلا يكون ما عنده من كلام جميل ذريعة لأخذ جملة ما عنده بما في ذلك الأهواء والبدع، وكثير من الذين يتكلمون في مصالح المسلمين عندهم شيء من البدع، فلذلك ينبغي أن نتنبه ولا نصغي إلى كلامهم حتى وإن قالوا بحق؛ لأن الحق الذي معهم لم ينفردوا به، وهذه قاعدة عند السلف كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: إن أهل الأهواء قد يكون عندهم شيء من الحق، لكن لا ينفردون بهذا الحق، فإن الحق الذي عندهم هو عند أهل السنة وزيادة، كما أن من أهل السنة من قد ينفرد بخطأ لكن هذا الخطأ الذي عنده نجده عند أهل الأهواء وزيادة هذه مسألة

ينبغي أن يتنبه لها طلاب العلم، فلا تغويهم أو تستدرجهم بعض الأشياء التي يمتاز بها أهل الأهواء فينجرفوا معهم في أهوائهم. [العقل].

البدع تارة تكون في العقائد وتارة تكون في الأعمال، ولا شك أن البدع التي في العقائد أشد خطراً من البدع التي في الأعمال، وذلك لأن البدع التي في الأعمال قد يقال: إنها محرمة ولكنها ليست مكفرة؛ لأنها مجال للاجتهاد ومع ذلك فإنها منكرة لعموم قول النبي ﷺ: «وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ». أخرجه مسلم (٨٦٧). ولعموم قوله ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨). ونحن مأمورون باجتناّب البدع كلها وبالاتّباع عنها ولو كانت حقيرة، فإنها منكر. وكان السلف رحمهم الله ينكرون على من أحدث ما لم يسبق إليه، ولو كان يسيراً من الأمور المعتادة، أنكروا على مروان لما قدم الخطبة على الصلاة العيد فإن صلاة العيد تقدم على خطبته بخلاف الجمعة، فعدوا هذه بدعة وأنكروها ولكنها بدعة عملية ليست بدعة اعتقادية. كذلك أنكر العلماء بدعة إحياء المولد، وهي إحياء ليلة الثاني عشر من ربيع الأول، وقالوا: إنها بدعة مع أنها بدعة عملية، وإن كان للاعتقاد فيها مجال ولكنها تلحق بالأعمال لا بالعقائد وسبب ذلك أنها محدثة لم يكن لها أصل في الشرع. وكذلك إحياء أول ليلة جمعة من رجب بصلاة تسمى صلاة الرغائب لا



أصل لها مع أنها صلاة، والذين يفعلونها يقولون: أتذكرون علينا الصلاة وطول القيام وقراءة القرآن وقراءة الأحاديث واستماع الأدعية؟! فنقول لهم: لا ننكر ذلك، ولكن ننكر عليكم تخصيص هذه الليلة دون غيرها، فإن هذا لم يرد به الشرع، فتعبدوا في السنة كلها ولا تخصوا ليلة من الليالي بعبادة ليست مشروعة فيها ولا محددة. وهكذا البدع كثيرة، وقد استوفاهما العلماء في مؤلفاتهم كالشاطبي رحمه الله في «الاعتصام»، وكأبي شامة في «الباعث على إنكار البدع والحوادث»، وقبلهما ابن وضاح في نبذة مطبوعة اسمها «البدع والنهي عنها»، وغيرهم كثير والكلام على هذه البدع العملية أهون من الكلام على البدع العقدية. إذ لا شك أن البدع الاعتقادية أشد نكارة وما ذاك إلا أنها تعتمد القدح في الشرع؛ إما قدحاً في كماله، وإما قدحاً في صلاحيته، وإما إطراحاً لبعض تعاليمه. فلاجل ذلك يحذر العلماء من هؤلاء المبتدعة، وينكرون عليهم ويحذرون من قراءة كتبهم، ومن مجالستهم، ومن الانخداع بشبهاتهم، ومن قراءة نشراتهم التي ينشرون فيها ضلالاتهم وبدعهم حتى لا يقع في شيء من شبهاتهم فيصعب بعد ذلك التخلص مما علق بالقلوب. وكان السلف رحمهم الله يعرضون عن هؤلاء المبتدعة ويقولون: السكوت عنهم إذلال وإهانة لهم. فإن العالم يحتقر المبتدع ويسكت عنه، ويتركه يهذر ولا يلتفت إليه ولا يستمع له، ولو كان العامة يستجيون لعلماء

أهل السنة إذا حذروهم وقالوا: هذا مبتدع فاحذروه ولا تجالسوه؛ لبقى معزولاً لا أحد يجالسه ولا أحد يستمع منه ولا يناظره. فالعلماء يقولون: نصون علمنا عن أن نجادله أو أن نناظره أو أن نناقشه أو أن نتكلم معه، كما ننصح ونحذر إخواننا عن أن يجالسوه، حتى يبقى المبتدع معزولاً، وهكذا كان الناس طوال القرون المفضلة؛ كانوا كلما وجد مبتدع وحاول أن يضل الناس، حذر العلماء منه، وابتعد عنه الناس وتركوه، وتمسكوا بما كان عليه سلف الأمة وجهابذتها. ولكن مع طول الزمان ومع غربته تمكن هؤلاء المبتدعة، وصار لهم كلمة وأتباع، وقوة ونفوذ ومقلدون ومذاهب متبعة معترف بها في زعمهم لها مكانتها ولها قوتها، فحصل بذلك انخداع لكثير من الجهلة والعوام حتى راجت مؤلفاتهم، فعند ذلك لم ير العلماء بداً من مناقشتهم؛ إما مناقشة علنية حتى ينقطعوا، وإما مناقشة كتابية. ومثال ذلك مخاصمة محمد بن عبد الرحمن الأدرمي يرحمه الله لذلك المبتدع وهو ابن أبي دؤاد، فقد ناقشه وقطع حجته بكلمات مختصرة، وإن كان المؤلف أوجزها، وقد توسع فيها العلماء الذين يروون بالأسانيد كالأجري في الشريعة ونحوه. كذلك أيضاً؛ لما اشتهر بشر المريسي بقوله: إن القرآن مخلوق رأى بعض العلماء أن يخاصموه كما في رسالة «الحيدة لعبد العزيز الكناني، الذي أعلن مخاصمته له؛ وذلك لأنه أراد أن يظهر نفسه حتى يجتمع مع ذلك المبتدع،

فجمعهما الخليفة، وتخاصما بقوة وبجدل، وكان الظهور للكناني رحمه الله وانقطع بشر ولم يكن معه جواب كاف لإقناع هذا العالم، ثم كتب الكناني تلك المناظرة التي حدثت بينه وبين بشر في هذه الرسالة التي اسمها «الحيدة» وهي رسالة مطبوعة الآن. ثم تتلمذ على المريسي رجل حنفي ولكنه مبتدع، وهو محمد ابن شجاع الثلجي ولكنه يخفي ابتداعه كتب رسالة في عقيدة (بشر) ولم يذكر اسمه، ولكنه معروف، تولى الرد عليها ومناقشتها عالم جليل من علماء أهل السنة وهو عثمان بن سعيد الدارمي في رده المشهور المطبوع باسم «رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد». ومع الأسف فقد كتب زاهد الكوثري رسالة في ترجمة الثلجي وأثنى عليه وبالغ في الثناء عليه لأنه حنفي، ولم يتعرض لشيء من القدح فيه مع أنه معتزلي جهمي! فهؤلاء العلماء رأوا أن المجادلة أفضل، لكن هناك من يرى تركها أصلاً، فقد ذكر ابن بطة في كتابه «الإبانة الكبرى» آثاراً كثيرة في النهي عن مجادلة ومخاصمة المبتدعة، والتحذير من مجالستهم ومخاصمتهم ومناظرتهم، وأن في ذلك السلامة، وأن في تركهم والبعد عنهم إهانتهم، وإماتة أقوالهم، ولكن رأى الكثير من العلماء أنه لا بد من مناقشتهم حتى يظهر الحق ويستبين ووقع لشيخ الإسلام ابن تيمية مناظرات مع الأشاعرة في زمانه، ومع الصوفية في مصر، ومع كثير من المبتدعة، لأنه رأى أن ذلك من

الضروري حتى يقطع شبههم، لأنهم يشبهون على الناس. وهذه المناظرات كلها وقعت وجهاً لوجه ولكن هناك ردود احتوتها مؤلفاته، ناقش فيها المبتدعة، مثل كتابه «منهاج السنة» رداً على الرافضة وفيه قمع لهم ودحض الشبهاتهم وإبطال لترهاتهم وأكاذيبهم، يقرأه القارئ فيرى الحق واضحاً جلياً. وكتابه «درء تعارض النقل والعقل»، أو «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» رداً على كثير من الأشاعرة في شبهاتهم، وله كتب كثيرة كـ «الرد على الأحنائي»، و«الجواب الباهر في الرد على عباد المقابر»، و«الصارم المسلول على شاتم الرسول»، وغيرها. فالحاصل أن أهل البدع العقدية خطرهم شديد، والإنسان عليه أن يعرف بدعهم ويحذرهم ويعرف أن ما عداها هو السنة والصواب فيتمسك به ويعض عليه بالنواجذ حتى يسلم من هذه الأخطار. [الجبرين].

فطريق أهل السنة والجماعة في التعامل مع أهل البدع والإحداث من الأمور المتقررة المجمع عليها عند أهل السنة كما نقل ذلك الإجماع البغوي وغيره من أهل العلم على القول بهجران أهل البدع ومباينتهم. والمقصود بالمباينة : عدم المخالطة والتميز عن أهل البدع، وأن لا يكون مختلطاً بهم حتى لا ينسب إليهم أو يشار إليه بأنه من ضمنهم، يجب أن يتميز أهل الحق بحقهم «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ

أُمِّتِي عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ». أخرجهم مسلم (١٩٢٣). واضحين بينين يجب أن يكون الحق وأن يكون أهل الحق متميزين عن أهل الباطل.

وأما الهجر، فإن القاعدة عند أهل العلم أن هجر أهل البدع نوعان: هجر زجر، وهجر وقاية. أما هجر الوقاية: فبأن يخشى الإنسان على نفسه من مخالطة المبتدع، يخشى أن تسلك إليه البدعة ومن المعلوم إن القلوب ضعيفة وأن الشبه خطافة فيتوقى الإنسان هذا المبتدع ويهجره خوفا على نفسه. أما النوع الآخر فهو هجر الزجر والتحذير والمقصود هو: أن يهجر هذا المبتدع حتى ينزجر ويعود إلى السنة، أو حتى يحذره يعني هذا المبتدع الآخرون فلا يغترون به، فإنه قد تؤدي المخالطة للمبتدع ممن يقتدى به ويشار إليه قد يجر هذا إلى أن يغتر العامة والأغمار بهذا المبتدع، فيأخذون عنه فيضلون عياذا بالله من ذلك؛ لأجل هذا قعد أهل العلم هذه القاعدة بهجران أهل البدع.

ولكن ينبغي التنبيه في هذا المقام إلى أن الناس في هذا الأصل طرفان ووسط: منهم من ضيع هذا الأصل وقال: لا هجر، والمسلمون ينبغي أن يتآخوا فيما بينهم ولا يتهاجروا، وغفل هؤلاء عن الأدلة التي تقتضي أن هذا الهجر أسلوب شرعي قد ثبت في السنة، وهو أسلوب ناجع إن سلك فيه المسلك الشرعي، كما هجر النبي ﷺ

وأمر بهجر الثلاثة الذين خلفوا. فهذا أصل في ثبوت هذا الأسلوب في معاملة من أخطأ، والإجماع على هذا منعقد.

والطرف الثاني: من أعمل هذا الباب دون رعاية للضوابط المقررة عند أهل السنة والجماعة، فإن الهجر يطرد مع المصلحة وجودا وعدما، فمتى ما وجدت المصلحة في الهجر عمل به، ومتى كانت المصلحة في عدم الهجر لم يعمل به. ومثل هذه القضايا ينبغي أن ينظر فيها إلى اختلاف الزمان، وإلى اختلاف المكان، وإلى اختلاف الأشخاص. فربما يكون الزمان زمان فشو للسنة وقوة لأهلها واندحار للبدعة وضعف في أهلها، فإعمال هذا الباب حينئذ يكون مناسبا، وقد يكون الحال بالعكس كأن يكون الزمان زمان قوة للباطل والبدعة وضعف واستكانة لأهل السنة، وقد يكون الزمان زمان انتشار لما هو أعظم من ذلك وهو الكفر بالله العظيم. كذلك المكان، قد يكون المكان تقوى فيه البدعة وتضعف فيه السنة أو العكس، ومثل هذا ينبغي مراعى. كذلك فيما يتعلق بالأشخاص، فمن الناس من عنده من القوة والمكانة ما ينبغي معها أن يلتفت إلى إعمال هذا الأصل، ومن الناس من لا يكون بهذه المثابة فلا يكون المناسب إعمال هذا الأصل. ومن نظر في كلام الأئمة في هذا الباب علم أن هذا الباب إنما هو مقرر ومعمول به عند أهل العلم وفق الضوابط المقررة.

ولذلك خذ مثلاً أحمد رحمه الله مع كثرة ما روي عنه من آثار في الهجر والزجر لأهل البدع فإنه جاء عنه كما روي عنه الخلال ونقله شيخ الإسلام رحمه الله في «الفتاوى» أنه سئل عمن قال: القرآن مخلوق. فقال: أنحت به كل البلية. فقيل له: يهجرون؟ قال: أهل خراسان لا يقوون بهم، يعني لا يقوون بهؤلاء المبتدعة ولا يستطيعون لهم هجراً والمداراة هي المناسبة لهم. وقد علق على هذا شيخ الإسلام رحمه الله بأن من جمع نصوص الأئمة كأحمد وغيره في هذا الباب اتضح له أن هذا الباب ينبغي أن يلتفت فيه إلى مراعاة المصالح والمفاسد. و مرجع هذا إلى أهل العلم والذين لهم عناية بإدراك المصالح والمفاسد. وكل هذا إنما يتعلق بالمبتدع، وأما ما يتعلق بالإخوة فيما بينهم إذا أخطأ أحدهم عن اجتهاد ومحاولة للوصول إلى الحق لكن لم يوفق إلى ذلك أو كانت المسألة مسألة اجتهادية فينبغي أن لا يتوسع الإنسان في مثل هذا الموضوع كما نرى ونسمع مع الأسف الشديد في هذه الأيام، والله عز وجل أعلم.

أما فيما يتعلق بكتب أهل البدع وعدم النظر فيها: فإن كلام المؤلف رحمه الله في هذا الباب كلام مسدد؛ لكن لا بد فيه من التفصيل، بمعنى أن ينظر في هذه المسألة أعني النظر في كتب البدع والضلال إلى الناظر فيها؛ فإذا كان الناظر في هذه الكتب ممن لم يصلب عوده في معرفة المعتقد الصحيح، ولم يكن ذا تمكّن في علوم الشريعة، فإن مثل هذا يُمنع من النظر في كتب أهل البدع والخرافة، وكم من الناس

قد ضلوا بسبب توسعهم في النظر في كتب أهل البدع، وبعض الناس من صغار طلاب العلم ربما لم يضل لكنه يبقى في تشكك وحيرة؛ لأنه قرأ بعض الشبه ولم يعرف جوابها، ولا شك أن سد الذرائع أصل شرعي، والنبى ﷺ لما رأى في يد عمر صحفا من التوراة تمعر وجهه ﷺ وغضب على عمر فأحرق هذه الأوراق عمر رضي الله عنه، وهذا يدل على أن الحزم هو عدم التوسع في هذا الباب وعدم التساهل فيه. وأما إن كان الناظر في ذلك يروم مصلحة شرعية كأن يعرف ما عندهم للتحذير والرد، وكان ذا تمكن وحصانة فإن هذا لا بد منه، بل قد يكون مستحبا، بل قد يكون واجبا بحسب الحال حتى يدفع ويمنع الشبه التي قد ترد على أهل السنة، ويرد عليها ويبين زيفها ومثل هذه الأمور ينبغي مراعاة مثل هذه التفاصيل. وقد عقد ابن القيم رحم الله فصلا نافعا حبذا لو رجع إليه في التحذير من كتب أهل البدع؛ بل وحرقتها وإتلافها، ونقل في هذا آثارا عن أحمد وغيره من السلف تجدها في كتاب «الطرق الحكمية» لابن القيم رحمه الله. [سندي].



وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ فِي الدِّينِ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ مُتَّسِمٍ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ مُبْتَدِعٌ: كَالرَّافِضَةِ  
وَالْخَوَارِجِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْقَدَرِيَّةِ وَالْمُرْجِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالْكَرَّامِيَّةِ وَالسَّالِمِيَّةِ وَالْكَلَّابِيَّةِ  
وَنُظَرَائِهِمْ، فَهَذِهِ فِرْقُ الضَّلَالِ وَطَوَائِفُ الْبِدْعِ أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا.

(وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ فِي الدِّينِ بِدْعَةٌ) بعد أن بين هجر المبتدع بين ما هي البدعة،  
والبدعة هي: كل محدثة في الدين، أي: كل محدثة في طريق التعبد لله عز وجل،  
فالبدعة هي: «طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بها صاحبها مضاهاة  
الشرعية». هذه هي التي عنى المؤلف رحمه الله أهلها بقوله: هجران أهل البدع.  
(وَكُلُّ مُتَّسِمٍ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ مُبْتَدِعٌ) أي: كل من خلع على نفسه اسما  
خلاف ما رضي الله لأهل هذه الملة من الأسماء فإنه مبتدع، قال الله تعالى: ﴿هُوَ  
سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الحج: ٧٨] فالله عز وجل سمى أهل هذه الملة  
بالمسلمين، وقيل: إن الضمير يعود إلى إبراهيم فيكون هذا من تسمية إبراهيم التي  
رضيها الله ورضيها رسوله ﷺ، فكل من تسمى بغير هذا الاسم فهو مبتدع.

أما السنة فالتسمي بها جائز؛ لقوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ». أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وأحمد (١٧١٤٥).  
فالمستمسك بالسنة مستمسك بهدي النبي ﷺ، والانتساب إلى السنة مفخرة وفضيلة؛

لأنه انتساب إلى ما أمر الله عز وجل ورسوله بالانتساب إليه، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]، وقال ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ». أما ما عدا هذين الوصفين فإنه ينبغي للمؤمن ألا ينتسب إليه، حتى تلك الأوصاف التي يقصد بها شيء من التميز عن غير أهل السنة من الألفاظ الحادثة ينبغي أن يتجنبها الإنسان ويكتفي بما اكتفى به سلف الأمة، فالانتساب الذي هو فضل ومفخرة هو الانتساب إلى كتاب الله عز وجل وإلى سنة رسوله ﷺ: [المصلح].

(وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ فِي الدِّينِ بِدْعَةٌ) هذه قاعدة شرعية عظيمة ذكرها النبي ﷺ في الحديث الصحيح، والمحدثه في الدين ليس المقصود بها في العبادات فقط كما يظن بعض الناس، بل كل ما أحدث في العبادات، وفي العقائد، وفي الأعياد، وفي الأحكام من الحلال والحرام فكل ما أحدث على غير دليل شرعي فهو بدعة، بل العادات إذا أخذت جانب التعبد والالتزام صارت بدعة، ولذلك أكثر ما يدخل الناس البدع من خلال ما يسمونه بالعوائد، فيتخذون عادة ثم يلزمون أنفسهم بها وتلتزمها الأجيال جيلا بعد جيل حتى يظن أنها من الدين، ومن خالفها كان مخالفا للدين، وانظروا إلى بعض العوائد الموجودة عند الأعراب وعند بعض الناس، وبعض طوائف الناس نجد أنهم يظنون أنها من الدين، حتى يعتقدون أن من خالفها

فهو مخالف للسنة. إذن حتى العوائد إذا أخذت الالتزام بها فإنها تكون بدعة؛ لأنها تأخذ شكل التدين، وأعظم من ذلك الأعياد، بعض الناس يظن أن الأعياد داخله من باب العادات، والأعياد تشريع وداخله في العبادات دخولا أوليا؛ لأن النبي ﷺ حصر في الحديث الصحيح أعياد المسلمين بعيدين فقط، ما زاد عنهما فهو بدعة مهما برر له، ومهما سمي من الأسماء والشكليات.

(وَكُلُّ مُتَّسِمٍ بِغَيْرِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ مُبْتَدِعٌ) التسمي بغير السنة والجماعة من السمات الكبرى لأهل البدع، كما أن من أعظم سمات أهل السنة أنهم ليس لهم اسم إلا أهل السنة والجماعة، بل يستحيل أن تجد اسما عاما يتفق عليه المسلمون قديما وحديثا وينطبق على الأصول الشرعية وتنطبق عليه غير أهل السنة والجماعة، فالسنة والجماعة لا يمكن أن يدعيها مبتدع، وإن ادعاها فلا يمكن أن يقر له بذلك، وبالعكس فإن جميع أهل الأهواء لا بد أن يكون لهم أسماء أو صفات أو شعارات تخالف أهل السنة والجماعة، وهذه الأسماء إما ترجع إلى أشخاص وإما ترجع إلى أوصاف. فالأسماء التي ترجع إلى الأشخاص كالجهمية فإنها ترجع إلى الجهم، وكالكرامية فإنها ترجع إلى ابن كرام، والكلابية ترجع إلى ابن كلاب، والأشاعرة يرجعون إلى الأشعري، والماتريدية ترجع إلى الماتريدي، فالله عز وجل نزه السنة وأهلها من أن تكون لهم هذه الأسماء فكانت لمن ينتسب إليه أهل هذه الأهواء.

وأحيانا تكون أوصافا كالرافضة، سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر وهي من الدين، وبذلك رفضوا الدين جملة وتفصيلا، وكالشيعة أيضا لأنهم شايعوا علي بن أبي طالب، وكالخوارج سماهم النبي ﷺ بذلك لأنهم يخرجون على الأئمة وعلى المسلمين، والقدرية لأنهم خالفوا في القدر وقالوا بغير ما قال به أهل السنة، والمرجئة لأنهم قالوا بالإرجاء وهو تأخير الأعمال عن الإيمان وهكذا وفي الآونة الأخيرة قد ترجع بعض الأهواء إلى شعارات كالاشتراكية والبعثية والوطنية والديمقراطية.

وكل متسم بغير أهل السنة فهو مبتدع، يخرج من هذا من وصف بوصف لا يلزمه، وهذا قد يشكل على بعض السامعين، فقد يقال إن أهل السنة سموا بالمشبهة وسموا بالحشوية وسموا بالنابذة وسموا بالناصبية إلى آخره، لكن نقول: ليس العبرة بتسمية الخصوم ولا بالزامهم لهم، إنما العبرة بما عليه الحق من ناحية، ومن ناحية أخرى بما يكون على وجه الالتزام، بمعنى أن يلتزم به أهله ويرضونه، فالشيعة رضوا بالتشيع، والخوارج أيضا سماهم النبي ﷺ تسمية شرعية فأصل فيهم اسم الخوارج وأجمعت الأمة على هذا الاسم، والجهمية أجمعت الأمة على تسميتهم بهذا الاسم، والمعتزلة كذلك إلى آخره فإما أن يقع إجماع وإما أن يرفع صاحب الاسم شعاره ويرضى به كالشيعة، وإما أن ينطبق الوصف شرعا ولغة. أما

اللمز والرمي والالتهام فلا يقع على صاحبه، لذلك المشركون لما عيروا النبي ﷺ بغير ما هو عليه لم يكن لهذا التعبير أي أثر فلم يصدقه أحد ولا صدقوه هم أنفسهم، أليسوا سموا النبي ﷺ - وحاشاه من ذلك - بمذمم؟ هل هو في الحقيقة مذمم؟ إذا ما وقع عليه الاسم لا شرعا ولا عقلا ولا عرفا، فهذا الاسم لم يكن له أثر، وكأن الله عز وجل صرفهم عن تعييره أو أن يقع عليه السب، فكذلك أسماء أهل السنة أو ألقابهم التي عيرهم بها خصومهم ما دامت لا تقع شرعا ولا عقلا ولم يلتزمها أهل السنة فإنها لا تؤثر، إنما الكلام على غير ذلك مما ذكرت.

ثم ذكر أصناف أهل الأهواء قال: (كَالرَّافِضَةِ)، والرافضة اسم جدير بالشيعة، لأن الشيعة مرت بأطوار ما بين الغلو والاعتدال والتوسط، انتهت في بداية القرن الثاني الهجري بل قبله بقليل إلى الرفض، وما بقي على التشيع إلا الزيدية، بل انقطع التشيع في غير الزيدية. إذن شيعة اليوم كلهم رافضة، حتى الباطنية تفرعت عن الشيعة، وكل شيعة اليوم رافضة إلا نوازع قليلة فردية أو شخصية لا يؤبه بها، لكن الفرق الشيعية انقرضت ولم يبق إلا الرافضة، أما الزيدية فهي معروفة باستقلالها. فالرافضة هم الذين رفضوا الإقرار لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما بالإمامة وبالأفضلية، بل ورفضوا أن يكونوا أهل حق، بمعنى أنهم سبوا أبا بكر وعمر وزعموا أنهما من

المرتدين، ومن خلال هذا الاسم ينطبق الرفض على جميع أمور الدين وليس على رفض أبي بكر وعمر، لكن هو الشعار الأول.

وسموا رافضة لأنهم لما اجتمعوا حول زيد بن علي بن الحسين شيخ الزيدية وقد شكوا بأنه على أصولهم، فأرادوا أن يختبروه، فقالوا: ماذا تقول في أبي بكر وعمر؟ وكانوا يؤملون أنه سيسبهما أو يلعنهما قاتلهم الله، لكنه قال قولاً آخر فترضى عنهما وقال قول أهل الحق، فانفضوا من عنده، فقال: إذن رفضتموني، فسموا الرافضة، وبقي هذا الوصف لهم إلى يومنا هذا.

إذن الرافضة هم الشيعة الموجودون الآن ما عدا الزيدية، وبعض الزيدية رافضة. وأهم أصول الرافضة وأخطرها قولهم بعصمة أئمة آل البيت، فهم يرون أن أهل البيت معصومون، وأنهم يعلمون الغيب، وأنهم أحق بالإمامة والخلافة إلى قيام الساعة، وأنهم يتصرفون في الكون أو في بعض الكون وفي أيديهم مقاليد الكون، وأن عندهم أشياء من العلم ليست عند بقية المسلمين ولا الصحابة ولا حتى النبي ﷺ، وأنهم ورثوا النبوة وخصائصها كما يرثون النسل. ولهم أصول أخرى مثل التقية والمهدية والرجعة، وكل أصل يعد بذاته كفراً، ورتبوا على هذه الأصول تكفير الصحابة رضي الله عنهم، فهم يكفرون جميع الصحابة إلا ثلاثة، وأحياناً خمسة وأحياناً

سبعة، فيستثنون عليا والحسن والحسين وسلمان الفارسي وجابر بن عبد الله وبعض الصحابة، وبعضهم قد يحصر الاستثناء بآل البيت فقط.

(وَالْخَوَارِجُ) أي: الذين يخرجون على أئمة المسلمين وجماعتهم في أي زمان، والخوارج الذين وردت فيهم النصوص على صنفين: صنف خرجوا على عهد علي رضي الله عنه وقد ورد فيهم أحاديث تنص عليهم. وصنف آخر هو كل من خرج على أئمة المسلمين وعلى أهل الحل والعقد فيهم، وعلى جماعتهم، ورفع السيف على المسلمين في أي زمان، فإنه يعد من الخوارج. ومن هذه الفئة الثانية من سيخرج في آخر الزمان، كما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح: «يَأْتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ، حُدَّاءُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَا جَرَهُمْ، فَأَيُّمَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». أخرجه البخاري (٣٦١١)، ومسلم (١٠٦٦). فلذلك احتسب الصحابة قتال الخوارج عند الله عز وجل، وفرحوا عندما علموا أنهم هم الذين ينطبق عليهم حديث النبي صلى الله عليه وسلم، حتى يشملهم الوعد الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في الجنة.

(وَالْجَهْمِيَّةُ)، وهم أتباع الجهم بن صفوان، وهو رأس المعطلة وأول من أعلن التعطيل بعد الجعد بن درهم، ولذلك لما نشط الجهم وبذر أصوله ودعا إليها وصار له أتباع سمي التعطيل باسمه، وإلا فالتعطيل الذي هو إنكار أسماء الله وصفاته وأفعاله

بدأه قبله الجعد بن درهم؛ لكن الجعد وجد في وقت قوة الدولة الإسلامية، وكان أهل الحل والعقد يأمرون فيطاعون، فقد اجتمع له طائفة من السلف وناظروه وأقاموا عليه الحجة، فأصر على بدعته فحكموا بضروره قتله دفعا لفتنته وحماية للمسلمين فقتل، لكن الجهم عاش في فترة ما بين ضعف الدولة الأموية وبداية الدولة العباسية، ففي هذه الفترة نشط كثير من أهل الأهواء، فاستطاع الجهم أن يبذر أقواله وأصوله، وقد قتل سنة (١٢٨ هـ) أي: في وقت ضعف الدولة الأموية، فوجد له أتباع، فلما كثر أتباعه وانتشر هذا المذهب على يده سمي باسمه، فسمي أتباعه الجهمية، وهم الذين ينكرون أسماء الله وصفاته وينكرون أفعال الله عز وجل، وكذلك يقولون بالقدر، أي: يقولون بالجبر والإرجاء الكفري، وهم المرجئة الغلاة.

(وَالْقَدَرِيَّةُ)، وهم الذين قالوا بنفي القدر، وهم على درجات، منهم من نفى علم الله السابق في أفعال العباد، وتقديره ومشيئته وخلقه، ومنهم من نفى العلم وأثبت الخلق، الطائفة الأولى نفوا كل درجات القدر، وزعموا أن أفعال الإنسان لا علم لله بها ولم يشأها ولم يقدرها ولم يخلقها، لكن هذا المذهب اختفى، ثم جاءت المعتزلة فيما بعد فأخذت بالمذهب الثاني، وهو إثبات العلم وإنكار المشيئة والأمر والخلق، وأحيانا يحصرون القدر بواحد من هذه الأصناف.



(وَالْمُرْجِيَّةُ) وهم صنفان: الصنف الأول: مرجئة الجهمية الغلاة، وهذا الغالب أنه لا يطلق عليهم مرجئة، بل يطلق عليهم جهمية، وهم الذين قالوا: لا يضر مع الإيمان معصية، حتى ولو كانت شركا أو كفرا، فمن آمن فهو كامل الإيمان، وقالوا: الإيمان هو معرفة الله عز وجل أي معرفة، ولو معرفة يهودي أو نصراني أو مشرك فمن كان يعرف الله فهو مؤمن كإيمان جبريل وإيمان الأنبياء، فلذلك كفرهم السلف، وهم غلاة المرجئة. وهذا القول مستمد من أقوال الفلاسفة، وهذه النزعة تجدونها في كثير من المثقفين وأوباش المتعلمين، يقولون: كل من عمل خيرا أو آمن بالله أو وجد التقوى في قلبه فهو مؤمن، حتى أن بعضهم الآن يقول: ما هو الفرق بين مؤمني أهل الكتاب ومؤمني المسلمين، وبعضهم يقول أعظم من ذلك، يقول: هؤلاء المشركون والشيوخيون والوثنيون مساكين... إلى آخره، المهم أن المرجئة الأوائل وهم الجهمية يقولون بهذا القول، وأغلب هذا الإرجاء لا يوجد إلا في قليل من الناس.

الصنف الثاني: إرجاء الفقهاء وهو الكثير الآن، ويشمل عددا كبيرا من المسلمين من القرن الرابع فما بعده، وهو إخراج الأعمال من مسمى الإيمان، فيكون الإيمان هو التصديق ولا يتفاوت أبدا، إنما يتفاوت الناس بالأعمال، فلذلك قالوا: الأعمال ليست من الإيمان، لكنها من لوازم الإيمان، وهم قد خالفوا السلف في ذلك وقالوا بغير قولهم. على أي حال هذا النوع بدعة لكن ليست بدعة مغلظة.

(وَالْمُعْتَرَّةِ)، وهم أتباع واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، وسموا معتزلة لأنهم اعتزلوا مجلس الحسن البصري حينما سئل عن مرتكب الكبيرة ما حكمه؟ فقام واصل بن عطاء فقرر مذهبا جديدا لا يعرف في الشرع إنما قرره من عقله، فقال: مرتكب الكبيرة بمنزلة بين المنزلتين لا كافر ولا مؤمن فبعدما قال هذا الكلام أنكر قوله الحسن البصري وأنكر قوله تلاميذ الحسن البصري، فاعتزل الناس وجلس عند سارية من سواري المسجد وأخذ يقرر هذا المذهب ويدعو إليه، فقال الحسن البصري: اعتزلنا واصل، فانضم إليه عمرو بن عبيد وبعض التلاميذ المعجبين فصاروا معتزلة وأسسوا مذهب المعتزلة وتجارت بهم الأهواء وزادوا على هذا الأصل أصولا كثيرة. وكل صاحب هوى يصير على هواه ويخالف أهل الحق والسنة، فإنه لا بد وأن يتلى بأهواء أخرى، فلذلك واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد ليس عندهم في أول الأمر من المخالفات إلا هذه فقط، لكنهم فيما بعد صاروا أصحاب أصول خمسة كلها تخالف أهل السنة والجماعة، منها التعطيل وإنكار الصفات، ومنها مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قالوا: إنه لا يؤخذ من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا الخروج على الأحكام فقط.

(وَالْكِرَامِيَّةِ)، وهم أتباع ابن كرام وقد نسب إليه المبالغة في إثبات الصفات، حتى وصفه خصومه بأنه مشرك، ومما نسب إلى الكرامية القول بأن الإيمان هو قول اللسان فقط، فهذه من أشنع أقوال الكرامية.

(وَالْكَلَابِيَّةُ) أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب وهو ينتسب إلى أهل الحديث، لكنه خالفهم في أول الأمر في جزئية ثم تجارى به الهوى حتى صار صاحب مذهب كلامي فلسفي يخالف مذهب أهل السنة والجماعة خاصة في كلام الله، فأصل مذهب ابن كلاب أنه ينكر قيام الأفعال بالله عز وجل، أي: ينكر بعض أفعال الله ويؤولها، خاصة في كلام الله، فأنكر أن يكون الله عز وجل تكلم بالقرآن، فقال: إن كلام الله معنى قائم بالنفس، وإن هذا الكلام أي كلام الله إذا عبر عنه بالعربية سمي قرآنا، وإذا عبر عنه بالعبرية سمي تورا إلى آخره، فكانه يرى كلام الله معاني يترجمها الناس أو المخلوقون. وابن كلاب لم يزد عن هذه البدعة وما حولها، لكنه فيما بعد صار مذهبه مذهباً لأهل الكلام الذين جاءوا بعده وسلكوا هذا الاتجاه، فصار قوله قاعدة للمتكلمين من بعده، فالأشاعرة في حقيقة الأمر هم كلابية، والماتريدية كلابية لأنهم أنكروا أفعال الله، أو صفاته الفعلية وقيام الحوادث به، وأنكروا ارتباط بعض أفعال الله بالمشيئة، فيرون أن الله لا يفعل عندما يشاء، إنما فعله لازم منذ الأزل إلى الأبد، فالله عندهم ليس فعالاً لما يريد من كل وجه، ولكن في بعض الأمور دون بعضها، فالكلابية أسسوا هذا المذهب فتبعهم الأشاعرة والماتريدية.

(وَنُظَرَاتِهِمْ) أي: من فرق الضلال ممن جاءوا بعدهم أو عاصروهم، وطوائف البدع ممن لم يسمهم كالسالمية والمشبهة والأشاعرة والماتريدية ونحوهم كلهم أهل كلام وأهل بدع بحسب ما عندهم. [العقل].

ذكر المؤلف رحم الله جملة من الفرق المشتهرة من المنتسبين إلى الإسلام، فذكر أن هؤلاء الذين تسمّوا أو وسموا عند أهل السنة بهذه الأوصاف، ونُسبوا إلى هذه الفرق فلا شك أنهم مبتدعون على غير السبيل وعلى غير الصراط المستقيم. نأخذ هذه الفرق على وجه الإيجاز فرقة فرقة:

الجهمية: هم أتباع جهنم بن صفوان وهذا الرجل مبتدع ضال كفره أهل العلم وقتل على الكفر والردة عياذا بالله من حاله. ومختصر مذهب الجهمية هو أنهم لا يثبتون لله عز وجل صفات مطلقا بل يعتقدون أن الله له الوجود المطلق فحسب بشرط الإطلاق، وأما الأسماء فجاء عن جهنم في هذا روايتان: قيل: إنه لا يثبت لله اسما مطلقا وإنما تُضاف إليه الأسماء على سبيل المجاز. القول الثاني: أنه لا يسمى باسم يتسمى به المخلوق كالعليم والخبير والعزیز وأمثال ذلك؛ ولأجل هذا فإنه اثبت لله عز وجل اسمان وهما الخالق والقادر لأن الجهنم جبري، وعنده أن الذي يخلق الله عز وجل والذي يقدر هو الله عز وجل فحسب. ولذلك سمى الله عز وجل بهذين الاسمين. أيضا من معتقداته: أنه يقول بخلق القرآن، وأنه ينفي رؤية الله في الآخرة إلى غير ذلك مما جاء عنه. ولا شك أن من كان على هذا المعتقد الذي كان عليه هؤلاء الجهمية فإنه ليس من الإسلام في شيء، فاجمع أهل العلم على كفر جهنم وكفر الجهمية الذين على هذا المعتقد.

الرافضة: فرقة معروفة والحق أنهم قد جمعوا من الشر فأوعوا، فهم في شأن أصحاب رسول الله ﷺ يقوم معتقدهم على ما يأتي: أولا: اعتقاد أن الصحابة قد كفروا بالله العظيم وارتدوا على أعقابهم ولم يثبت على الإسلام بعد آل البيت سوى ثلاثة أو ستة أو تسعة كأقصى حد. ثانيا: أنهم يسبون ويلعنون ويتبرؤون من أصحاب رسول الله. ثالثا: أنهم يعتقدون أن الصحابة رضي الله عنهم قد غصبوا الخلافة من وصي رسول الله ﷺ كما يزعمون وهو علي. رابعا: يعتقدون أن الصحابة قد حرفوا القرآن لاسيما الآيات التي فيها التنصيب على أن عليا هو الوصي بالخلافة أو أنه أفضل الصحابة. خامسا: يعتقدون أن عليا رضي الله عنه أفضل الصحابة، بل أنهم يغفلون في شأنه حتى رفعوه إلى درجة الربوبية والألوهية هو وزوجه وابنيه نسأل الله العافية والسلامة من قولهم. أيضا من عقائدهم: أن المتقدمين منهم كانوا على مذهب الممثلة والمتأخرون في الصفات على مذهب المعطلة. أيضا هم في القدر على مذهب القدرية. وفي توحيد العبادة الغالب عليهم الشرك بالله فهم عباد قبور وهم عباد لعلي وفاطمة والحسن والحسين في الجملة، ولا تكاد تجد رافضيا إلا وهو يدعو الحسن والحسين وفاطمة وغيرهم. وفي كتاب الله يعتقدون تحريف القرآن إلا قلة قليلة منهم لا يكاد يذكرون وعامتهم على هذا الاعتقاد. أيضا من

عقائدهم: أنهم يعتقدون البداءة على الله وأنه يظهر له ما لم يكن يعلم. إلى غير ذلك مما جمعت هذه الفرقة من الويلات والبلايا عافاني الله وإياكم من حالهم.

الخوارج: فرقة أول ما ظهرت في عهد علي (عليه السلام)، وخرجت بعد الخلاف الذي حصل بينه وبين الصحابة (عليهم السلام)، وهم المارقة الذين أخبر عنهم النبي (صلى الله عليه وسلم) بقوله: «تَمُرُّقُ مَارِقَةٌ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقْتُلُهُمُ أَذْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ». أخرجه مسلم (١٠٦٤).

وجماع معتقد الخوارج الأوائل يقوم على تكفير عثمان وعلي ومعاوية وعمرو وسائر أهل الجمل وصفين. والقول بتكفير مرتكب الكبيرة. ويعتقدون مشروعية الخروج على ولاية الجور، هذه معتقدات الخوارج الأوائل، وهم فرق كثيرة؛ الفرقة المعروفة الوحيدة التي بقيت كفرقة من قديم الزمان وإلى هذا الوقت الإباضية، وقد اشتهرت من عقائدهم ثلاث عقائد: أولاً: القول بخلق القرآن. ثانياً: القول بنفي رؤية الله عز وجل في الآخرة. ثالثاً: القول بأن أهل الكبائر مخلدون في النار، وإن كانوا يقولون هم في الدنيا يعني في هذه القضية بالذات يخالفون الخوارج الأوائل فلا يعتقدون أن مرتكبي الكبيرة كافر كفر ملة وإنما يعتقدون أنه كافر كفر نعمة، ولأجل هذا فهم أقرب إلى المعتزلة في حكم مرتكب الكبيرة في الدنيا منهم إلى الخوارج؛ بل صرحوا بأن الخلاف بينهم وبين المعتزلة خلاف لفظي. لكن أفكار الخوارج باقية ولا تزال لاسيما في بعض الجماعات والفرق والأحزاب المنتشرة في هذا الزمان، فالتكفير بما لا يوجب التكفير والخروج على ولاية أمر المسلمين

هاتان علامتان البارزتان للخارج لا تزالان باقيتين في كثير من المنتسبين إلى بعض الفرق والأحزاب، نسأل الله العافية والسلامة من الأهواء.

القدرية: هذا اللقب اشتهر عند أهل العلم أنه مخصوص بنفاة القدر، والمقصود الذين ينفون قدر الله وهم على درجتين: الدرجة الأولى وعليها الغلاة المتقدمون منهم: هؤلاء ينفون علم الله وكتابته، وبالتالي ينفون مشيئته وخلقه، وهؤلاء أجمع السلف على كفرهم لكنهم قد مضوا وتلاشوا، ولم يبق منهم أحد. الدرجة الثانية: الذين ينفون مشيئة الله سبحانه وخلقه لأفعال العباد، وهؤلاء متأخروهم، ويمثلهم من الفرق المعتزلة ومن سار في ركبهم كالزيدية، والشيعة الإثني عشرية الرافضة وأمثالهم من الفرق، هؤلاء يعتبرون من القدرية.

المرجئة: لقب ينطوي تحته عدة فرق يجمعها القول بنفي الأعمال وعدم دخولها في مسمى الإيمان. وهذه الفرق متفاوتة في غلوها وانحرافها وهي أربع فرق الفرقة الأولى: المرجئة الغلاة، ويمثلهم الجهمية وهم الذين جعلوا الإيمان مجرد المعرفة. الفرقة الثانية: الكرامية - وسيأتي الحديث عنهم - وهم الذين يعتقدون أن الإيمان هو النطق باللسان، فمن نطق بلسانه كان مؤمنا وسمي مؤمنا ولو كان في باطنه مكذبا، لكنهم يقولون: إنه في الآخرة مع وصفه بالإيمان إن لم يوافق ما في باطنه ما في ظاهره فإنه يكون مخلدا في النار. فهم خالفوا كما يقول شيخ الإسلام في الاسم لا في الحكم.

الفرقة الثالثة: مرجئة المتكلمين، وهؤلاء يمثلهم الأشاعرة والماتريدية، وقولهم هو أن الإيمان التصديق يعني يصدق النبي ﷺ في كل ما جاء به من عند الله والعمل ليس من الإيمان. وأما القول يعني نطق بالشهادتين فإنه شرط في إجراء الأحكام الدنيوية، يعني: من نطق بالشهادتين فإنه يجري عليه أحكام الإسلام، ولو لم ينطق فإنه لا تجري عليه أحكام الإسلام وإن كان في باطنه مؤمناً وإن كان في الآخرة ناجياً. الفرقة الرابعة: مرجئة الفقهاء وهم أتباع حماد وتلميذه أبي حنيفة وهم الذين يقولون: إن الإيمان قول باللسان وتصديق بالقلب، ويخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان وهؤلاء أخف أهل الإرجاء مرتبة ومنزلة والله عز وجل أعلم.

المعتزلة: فرقة مبتدعة ورأسها واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري في القصة المشهورة. وينطوي تحت هذه الفرقة فرق ولهم رؤوس كعمرو بن عبيد، وأبي علي الجبائي، وأبي هاشم والجاحظ والنظام وأمثال هؤلاء. هذه الفرقة أهم معتقداتهم أصول خمسة: العدل: هو في زعمهم خلاصته نفي القدر، وأن العدل لا يكون إلا بنفي القدر كما هو مذهب القدرية الذين هم أشهر من يمثلونهم. الإنزال: المقصود به القول بالمنزلة بين المنزلتين لأهل الكبائر، فهم يعتقدون أن أهل الكبائر في منزلة بين منزلتين لا مؤمنين ولا كفار، مع جزمهم بأنهم خالدون في النار؛ لكن في الدنيا يقولون: هو في منزلة بين المنزلتين وهذه بدعة ما قال بها أحد من العالمين قبلهم.



الوعيد: المقصود به إنفاذ الوعيد، وخلاصته تخليد الفساق في النار. الأمر والنهي: المقصود به الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وخلاصته الخروج على ولادة الأمر الفساق، فإن من المتقرر في عقائدهم أن الفساق من ولادة الأمور يجب الخروج عليهم. التوحيد: خلاصة هذا الأصل عندهم نفي صفات الله عز وجل، فالتوحيد عندهم يقتضي أن يكون واحدا في ذاته وليس له صفة؛ لأنه لو كان له صفة لكان غير قديم والأصل أن القديم واحد، فلو قيل: إن هناك صفات له فهذا يعني أن هذه الصفات قديمة مثله، وبالتالي فيتعدد القدماء والتوحيد يقتضي عدم ذلك. إلى غير ذلك من هذه السفسطات التي قالوها. هذه الأصول هي أشهر ما قالوا به، وهي التي اجتمعت عليها جميع فرقهم المختلفة. بعد ذلك هناك خلافات بينهم؛ فمنهم من يقول بأقوال لا يقول بها طرف آخر نفي كثير من أمور لغيب وما يتعلق بيوم القيامة كالميزان وغيره هذا قال به طوائف منهم. أيضا ما يتعلق بالقول بخلق القرآن وهذا ناتج عن نفي صفات الله عز وجل. نفي رؤية الله له وأمثال ذلك مما قال به هؤلاء المبتدعة.

الكرامية: هم أتباع محمد ابن كرام، وهذا الرجل معروف في سجستان توفي في سنة ٢٥٥ هـ وكان له مذهب وله أتباع وله مؤلفات؛ ولكن هذا المذهب قد مضى وتلاشى واضمحل كما قال شيخ الإسلام وكما قال ذلك أيضا الذهبي عليهما رحمة الله. وهم يقولون في مسألة الإيمان بالقول الذي ذكرت لكم وهو أن من قال: لا إله إلا الله فهو

مؤمن ولو كان قلبه مكذبا. وهذه البدعة كما يقول شيخ الإسلام هي البدعة الوحيدة التي انفردوا بها، وأما البدع الأخرى التي قالوا بها فإنه قد وافقوا فيها غيرهم من أهل البدع. أيضا عندهم غلو في الإثبات حتى نسبوا إلى نوع من التشبيه والتمثيل.

الكلائية: هم أتباع عبد الله بن سعيد بن كلاب توفي بعد الأربعين ومائتين من الهجرة، وقبل زمان بن كلاب كان الناس فرقتين فرقة تثبت الصفات لله عز وجل وفرقة تنفيها، حتى جاء هو وقال بمذهب مبتدع وهو أنه يثبت لله عز وجل الصفات الذاتية دون الصفات الفعلية التي تسمى الاختيارية، فهذه لا يثبتها لله عز وجل وإنما يؤولها، قد يؤولها بصفات ذاتية وقد يؤولها بغير ذلك. وأتى في هذا بأقوال غريبة عجيبة حتى أنه أتى بالقول الذي ابتدعه وكان هو أول من قال به من العالمين وهو: القول بالكلام النفسي، والكلائية هم السلف للأشاعرة والماتريدية؛ ولكنهم أقرب إلى السنة كما يقول أهل العلم من الأشاعرة والماتريدية فإن أولئك كانوا يثبتون لله عز وجل الصفات الذاتية لاسيما ما جاء في القرآن، وأما الأشاعرة لاسيما المتأخرون منهم فإنهم ينفون عن الله عز وجل الصفات الذاتية الخبرية مثل اليد والوجه وأمثال ذلك. أما الكلائية فقد كانوا في هذا أحسن حالا عبد الله بن كلاب ومن كان معه مثل القلانسي والمحاسبي وأبي سليمان الدمشقي وأمثال هؤلاء من الكلائية. [سندي].

وَأَمَّا النِّسْبَةُ إِلَى إِمَامٍ فِي فُرُوعِ الدِّينِ كَالطَّوَائِفِ الْأَرْبَعِ فَلَيْسَ بِمَذْمُومٍ، فَإِنَّ  
الْإِخْتِلَافَ فِي الْفُرُوعِ رَحْمَةٌ، وَالْمُخْتَلِفُونَ فِيهِ مَحْمُودُونَ فِي اخْتِلَافِهِمْ، مُثَابُونَ عَلَى  
اجْتِهَادِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةٌ وَاسِعَةٌ، وَاتَّفَاقُهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ.

الخلاف بين الأئمة في الفروع ليس من الخلاف المذموم:  
الفروع في اللغة: جمع فرع، وهو: ما بُني على غيره، واصطلاحًا: ما لا يتعلق  
بالعقائد؛ كمسائل الطهارة، والصلاة، والزكاة، ونحوها من المسائل الفرعية.  
والمُصَنِّف رحمه الله ختم بالكلام عن الخلاف بين الأئمة في فروع الدين؛ ليبين  
أن هذا الخلاف ليس كالخلاف مع الفرق الأخرى في العقائد؛ لأن هؤلاء خلافنا  
معهم في الأصول والعقائد التي تجرُّ الإنسان إلى الضلال، وأما الخلاف بين الأئمة  
- كأصحاب المذاهب الأربعة - فهو ليس خلافًا مذمومًا؛ لأنه خلافٌ في فروع  
الدين حسبما أدّى إليه اجتهاده، والمختلفون فيه محمودون في اختلافهم؛ أي: إنهم  
مأجورون فيه، وإلا فالاجتماع لا شك أنه أفضل من الاختلاف حتى في فروع  
الدين، ولكن مقصود المصنف بقوله: (وَالْمُخْتَلِفُونَ فِيهِ مَحْمُودُونَ فِي اخْتِلَافِهِمْ)  
أي: إنهم مأجورون فيه؛ لأنهم في دائرة الاجتهاد: إن أصابوا فلهم أجران، وإن

أخطؤوا فلهم أجرٌ واحدٌ، وهم فيه معذورون، ولهم في ذلك سَلَفٌ، وهم صحابة رسول الله ﷺ وفي حياة رسول الله ﷺ ولم يُنكر النبي عليهم اختلافهم.

ويدل على ذلك: حديث ابن عمر رضي الله عنهما حين قال النبي ﷺ لجماعة من الصحابة: «لا يُصَلِّينَ أَحَدُ الْعَصْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ». أخرجه البخاري (٤١١٩)، ومسلم (١٧٧٠). فحضرت الصلاة قبل وصولهم، فأخر بعضهم الصلاة حتى وصلوا بني قُرَيْظَةَ، وصَلَّى بعضهم حين خافوا خروج الوقت، ولم يُنكر النبي ﷺ على واحد منهم؛ وهذا يدل على أن الاختلاف في الفروع لا يُفْضِي إلى التنازع أو التفسيق، ما دام أن الشخص لم يتَّبِعْ هواه، وإنما اتبع مذهباً بنى قوله على دليل واجتهاد؛ ولذا قال المصنف: (فَإِنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي الْفُرُوعِ رَحْمَةٌ) وليس المعنى أن الخلاف رحمة على الإطلاق، وهذا فهمٌ يُخْطِئُ فيه كثيرٌ من الناس؛ بل الخلاف شرٌّ وفُرْقَةٌ، والاجتماع هو الرحمة، ومن تَأَمَّلَ النصوص الشرعية الكثيرة التي تَحُثُّ على الاجتماع، أدرك ذلك، ولكن مراد مَنْ قال: إن خلاف العلماء رحمة؛ أي: إن فتح باب الخلاف، والنظر فيه، والاجتهاد رحمةٌ بالأمة، حتى يكون التكليف والأوامر لا سيما في التي يسوغ فيها الخلاف مرتبطاً بما يراه المجتهد بعد النظر في الأدلة، فهذا فيه توسيعٌ على الناس، ولعلَّ هذا مُرَادُ المصنف، فليس كل خلاف معتبراً، ومن الخلاف ما هو شرٌّ، وتَأَمَّلَ ما رواه أبو داود من حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: صليتُ مع النبي ﷺ

ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان صدرًا من إمارته، ثم أتمّها، قال: ثم تفرّقت بكم الطرق، فلوددتُ أن لي من أربع ركعات ركعتين متقبّلتين، ثم إن عبد الله صلى أربعًا، فقليل له: عبّت على عثمان، ثم صليت أربعًا؟ قال: الخلاف شرٌّ. وأصل الحديث في الصحيحين. وسئل الشيخ ابن باز: هل ورد عن الرسول ﷺ بأنه قال فيما معناه: إن اختلاف العلماء والأئمة رحمة، أفئدنا في ذلك؟ فأجاب: «لم يأت هذا عن النبي ﷺ إنما هذا من كلام بعض السلف: (اختلاف الصحابة رحمة) والصواب أن الاختلاف ابتلاءٌ وامتحان، والرحمة في الجماعة والاتفاق، ولكن الله سبحانه يبتلي عباده بالخلاف؛ حتى يتبين الراغب في الحق، والحريص على التفقه في الدين ومعرفة الدليل؛ قال جل وعلا: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۖ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨ - ١١٩] فجعل الرحمة للمجتمعين؛ قال تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] فالاختلاف ابتلاء وامتحان، والتعاون على البر والتقوى من الرحمة، وفق الله الجميع<sup>(١)</sup>. ثم ختم المصنّف بدعاء الله العصمة من البدع والفتن، وبسؤال الله جل وعلا الحياة والممات على السنة، وهكذا ينبغي أن يدعو العبد دائمًا. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. [الفريح].

(١) فتوى صوتية على موقعه الرسمي على الشبكة.

حكم الانتساب إلى المذاهب الأربعة الفرعية؟ هذا يعتبر من الفروع لا من الأصول، أو يلحق بأصول الفقه، ولكن هناك من يجعله من أصول العقائد، ويتشدد في النهي عن الانتساب إلى المذهب. فهناك فرق في الهند وفي الباكستان يسمون أنفسهم «أهل الحديث» يشددون على المنتسبين إلى المذاهب، ولكن لا نلومهم؛ لأن هناك من يتعصب عندهم للمذاهب تعصباً زائداً، فآل بهم الأمر إلى أن جعلوا الانتساب إلى المذهب كالانتساب إلى المعتقد. فقالوا: لا يجوز أن تكون جهمياً، ولا أن تكون أشعرياً، ولا أن تكون كرامياً، ولا كُلايياً، وما أشبه ذلك، ولا يجوز أن تكون شافعيّاً، ولا حنبليّاً، ولا مالكيّاً، ولا حنفيّاً.. وجعلوا الانتساب إلى المذاهب كالانتساب إلى المعتقدات، وهذا خطأ وما ذاك إلا أن أهل المذاهب أولاً كلهم من علماء السنة، وكلهم من أهل الحديث، فتح الله تعالى عليهم ورزقهم فقهاً وفهماً، فجمعوا بين الحفظ والفهم، فأدى بهم اجتهادهم إلى أقوال دونوها في مؤلفاتهم. فأولهم «أبو حنيفة» رحمه الله كان ذكياً، عنده قوة إدراك وعنده قوة فهم، فكان يفتي بهذه الفتاوى ويعللها، ويسر الله له تلميذين وهما أبو يوسف، ومحمد بن الحسن سجلاً فتاواه وأقواله في مؤلفات كثيرة، فانتشر مذهبه وبسبب كتب هذين العالمين تمكن وصار له مذهب متبع، وهو لم يكتب هذه الفتاوى بنفسه، إنما تارة يملئها على التلاميذ وتارة يكتبونها هم؛ إذا استفادوا منه فائدة كتبوها ثم جمعوها في مؤلف، ثم

انتشر هذا المذهب واعتنقه من اعتنقه، ثم جاء بعده الإمام «مالك»، وألف كتابه (الموطأ) واختار فيه ما اختار، ولما انتشر اعتنقه من اعتنقه، ورأى كثير من العلماء أنه عالم المدينة، وأنه محدث جليل كبير، حتى إن المنصور العباسي في زمانه قال: نريد أن نحمل الناس على العمل بالموطأ كما أن عثمان حملهم على المصحف . فامتنع مالك رحمه الله، وقال: إن الصحابة تفرقوا، وإن عندهم من العلوم ما فاتنا، وليس كل العلم قد حويته، أجل ولا العشر ولو أحصيته. ثم تتلمذ عليه أيضاً تلميذ جمع من فتاواه شيئاً كثيراً في الكتاب الذي اسمه «المدونة» المطبوع في خمس مجلدات كبار، انتشر مذهبه بسببها في أكثر البلاد المغربية والأفريقية بسبب أنهم ذهبوا بكتبه هناك. ثم جاء بعده «الشافعي» رحمه الله، وألف كتاب «الأم» و«الرسالة» والرسائل الكثيرة المطبوعة معهما، وهو الذي أملاها أو كتبها، واختصرها بعض تلامذته، فكان ذلك سبباً أيضاً في أن تتلمذ عليه تلامذة كثيرون في الشام وفي مصر، وفي العراق، وفي الحجاز، وفي اليمن وفي كثير من البلاد، وكثر أتباعه الذين على مذهبه بسبب اعتمادهم على هذه المؤلفات. ثم جاء بعده - أو في زمنه - الإمام «أحمد بن حنبل»، وكان رحمه الله لا يحب أن تكتب فتاواه، فلم يكتب في الفقه وإنما كتاباته فيما يتعلق بالحديث أو فيما يتعلق بالعقيدة، ولكن تتلمذ عليه تلامذة محبوبون له فكانوا يكتبون فتاواه هذا يكتب مجلداً، وهذا يكتب ورقتين، وهذا يكتب عشرين ورقة، وهذا كتب

وهذا كتب، حتى ذكروا أنه جمع من فتاواه أكثر من ثلاثين مجلداً، ثم جمعها أحد تلاميذه وهو أبو بكر الخلال صاحب كتاب «السنة» في عشرين مجلداً أخذها من تلامذته. وجاء أيضاً بعده تلميذ له وهو محمد بن حامد، وجمعه أيضاً في مجموع آخر، وكاد مذهب الإمام أحمد أن يضمحل ولا يكون له أتباع إلى أن جاء عهد القاضي أبي يعلى، فاعتنق هذا المذهب، ولما تولى القضاء أظهر هذا المذهب ودعا إليه، وألف فيه المؤلفات، وانتشر المذهب وصار له أتباع من ذلك اليوم وحتى يومنا هذا. هذه هي المذاهب الأربعة، ولكن هل كان بعضهم يضلل بعضاً؟ حاشى وكلا، بل كلهم متآخون ومتحابون ومجتمعون على الحق. سئل الإمام الشافعي فقيل له هل نصلي خلف من يقلد مالكا؟ فارتعد، وقال: ألسنت أصلي خلف مالك! فمالك شيخ الشافعي الذي أفاده فوائد كثيرة جمّة، فأنكر على هذا الذي قال إننا نتورع أن نصلي خلف المالكية لأنهم يخالفوننا في أشياء، والخلافات التي بينهم في الصلاة مثلاً في الجهر بالبسملة أو التلظظ بالنية، أو في بعض الأشياء اليسيرة القليلة، وكذلك بينه وبين الحنفية خلافات لا تبطل بها الصلاة. مع ذلك كله فإن هؤلاء الأئمة ليسوا هم العلماء كلهم، بل في زمانهم من هو أهل للاتباع وأهل للعلم؛ فالإمام الثوري عالم العراق، من العلماء المشهورين وكان له أيضاً أتباع، والإمام الليث بن سعد عالم مصر كان أيضاً عالماً جليلاً كبيراً، وله أيضاً أتباع، وإن لم يكن له مؤلفات ولا مذهب متبع.



وكذلك الإمام الأوزاعي أبو عبد الرحمن عالم الشام في زمانه وله أيضاً أتباع، وله تلاميذ كثيرون. ولكن المجمع واحد، فكلهم يتبع الآخر إذا ظهر له الحق مع أحدهم، فإنهم يتبرؤون من الخطأ ويقولون لتلامذتهم: إذا اتضح لكم الخطأ في قولنا فلا تتبعوه، اتبعوا الحق وخذوا به. ذكروا أن الإمام أبا حنيفة كان يقول: «إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن الصحابة فعلى الرأس والعين وإذا جاء عن التابعين فنحن رجال وهم رجال». وذلك لأنه من التابعين. واشتهر عن مالك رحمه الله أنه يقول: «كل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر». يعترف على نفسه بأن أقواله عرضة للخطأ وعرضة للترك، وإذا اتضح فيها خطأ فلتترك. وجاء رجل إلى الشافعي رحمه الله وسأله عن مسألة، فقال: «هذه المسألة أفتى فيها رسول الله ﷺ بكذا وكذا». فقال السائل: فما تقول أنت يا أبا عبد الله؟ فغضب الشافعي غضباً شديداً وقال: «ويحك أتراني في بيعة؟! أتراني في صومعة؟! أتراني على وسطي زنار؟! أقول لك أفتى فيها رسول الله ﷺ وتقول ماذا تقول أنت، أترى أني أخالف فتوى رسول الله ﷺ!». هكذا غيرتهم وحماستهم على السنة النبوية. كذلك الإمام أحمد رحمه الله اشتهرت مقالته التي يقول فيها: «عجبت لقوم عرفوا الإسناد وصحته ويذهبون إلى رأى سفيان، والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] أتدري

ما الفتنة؟ الفتنة الشرك، لعله إذا رد بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيهلك». ومع ذلك هذه مقالاتهم التي يحثون فيها على الرجوع إلى السنة. وللأسف فإن كثيراً من أتباعهم المقلدة صاروا يرون الحق والصواب معهم فقط، ويتعصبون للمذاهب هذا التعصب الذي سبب الفرقة. فقد نتج عن التعصب لمذهب هذا على هذا أنه حصل بينهم منافسات ومجادلات سواء في الكتب أو في الأعمال أو نحوها، حتى ذكروا أن المسجد الأموي الذي في دمشق كانت تقام الصلاة فيه أربع مرات يصلي الإمام الحنفي بمن معه، ثم يصلي الشافعي، ثم المالكي ثم الحنبلي، وهذه تفرقة بين المسلمين. وهكذا أيضاً قبل مائة وخمسين سنة في الحرم المكي كان فيه أربع مقامات، فالمقام الحنفي في الجانب الشمالي يصلي فيه الإمام الحنفي والمقام المالكي في الجانب الغربي يصلي فيه الإمام المالكي، والمقام الشافعي في الجانب الجنوبي يصلي فيه الإمام الشافعي، والمقام الحنبلي بالجانب الشرقي في مقام إبراهيم يصلي فيه الإمام الحنبلي، فتقام الصلاة في المسجد الحرام أربع مرات أو يصلي فيه أربعة أئمة! هذا لا شك أنه تعصب مذموم.

نحن نقول: الأئمة رحمهم الله مجتهدون ومذاهبهم معترف بها واتفاقهم حجة قاطعة وإجماعهم دليل قوي واختلافهم رحمة وفيه سعة. ذكر أن رجلاً جاء إلى الإمام أحمد وقد كتب كتاباً سماه الاختلاف قال فيه مثلاً: اختلفوا في المسألة

الفلانية فقال الشافعي كذا، وقال الثوري كذا، وقال الليث كذا، وقال مالك كذا. فسماه «الاختلاف» فأنكر عليه أحمد وقال: لا تسمه بالاختلاف بل سمه بالسعة. يعني إن هذا الاختلاف توسعة على المسلمين حتى إذا عمل أحدهم بهذا القول، وعمل الثاني بهذا القول كان كل منهم على خير. فهذا ما يتعلق بهذه المذاهب، وهي المذاهب المتبعة، ومن ظهر له الحق في غير مذهبه فلا ضير عليه أن يتبع الحق ولو خالف مذهب إمامه. [الجبرين].

فهذه الجملة من فضائل هذه الرسالة، ولم يكن عند السلف رحمهم الله مثل هذه المعاني، وإن كانت لم تظهر في زمنهم ظهوراً بيناً، الانتساب إلى إمام في الفروع كالطوائف الأربع، أي: كالانتساب إلى الشافعي أو مالك أو أبي حنيفة، وظهر عند بعض فضلاء العلم من المعاصرين أن من السلفية ترك الانتساب للمذهب، وأن من انتسب للمذهب ليس سلفياً في الفقه، هذا فيه قدر من الزيادة؛ لأن هذه المذاهب الأربعة لها قرون في المسلمين، وقد درج عليه العلماء ما بين شافعي وحنفي ومالكي وحنبلي، وفيهم علماء سنة محققون كشيخ الإسلام، وأبي عمر بن عبد البر، وابن رجب، وابن كثير، وأمثال هؤلاء، ومع ذلك ما نقل عن هؤلاء الأكابر من المحققين في مذهب السلف أنهم أنكروا الانتساب، وأول من أنكر الانتساب من متأخرة القرن العاشر، بعضهم عن أثر زيدي، أو بعضهم عن أثر ظاهري.

فالقصد: أن هذا الإنكار غير معتبر، أما من انتسب إلى مذهب من المذاهب الأربعة على معنى التعصب للمذهب، أو أنه لا يخرج في فقهه على هذا المذهب، أو يرى أن الحق في هذا المذهب، بل حتى من يرى أن هذا المذهب أفضل من غيره من المذاهب، فلا شك أن هذه المعاني منكرة ليس لها أصل، ومخالفة لهدي السلف.

وأما من انتسب إلى مذهب واحد من المذاهب الأربعة من باب الترتيب العلمي، كأن يقول: أنا حنبلي أي: إذا لم يكن في المسألة دليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع قدم قول الصحابي على القياس، هذا معنى حنبليته، والآخر يقول: أنا حنفي، إذا لم يكن عنده دليل من الأصول الثلاثة - الكتاب والسنة والإجماع - قدم القياس على قول الصحابي، والمالكي يقدم عمل أهل المدينة، والشافعي لا يرى عمل أهل المدينة. من تبنى التمذهب على الترتيب العلمي فهذا لا بأس به. وأما من تعصب لمذهب من المذاهب الأربعة فهذا مخالف لهدي السلف، سواء تعصب لمذهب من المذاهب الأربعة أو حتى تعصب لرجل من الرجال ولو كان إماماً من الأئمة، وهذا يقع: أنهم ينهون عن الانتساب للمذاهب الأربعة وينتسب من ينتسب لابن حزم أو للشوكاني أو لفلان وفلان.. فما الفرق بين الانتسابين؟! إن قيل: هؤلاء لا يتعصبون. قيل: وهل تقول: إن سائر المالكية أو سائر الحنابلة متعصبون؟ كلا، ابن تيمية رحمه الله خرج عن المذهب خروجات، وكذا ابن عبد البر.. إلخ. [الغفيص].

(وَأَمَّا النَّسَبَةُ إِلَى إِمَامٍ فِي فُرُوعِ الدِّينِ) أي: في مسائل الأحكام العملية، فالمقصود بفروع الدين الأحكام العملية التي تكون في الصلاة والحج والزكاة والمعاملات، فالانتساب إلى إمام من الأئمة في هذا (كَالطَّوَائِفِ الْأَرْبَعِ فَلَيْسَ بِمَذْمُومٍ) ؛ أي: كالذي ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة أو ينتسب إلى أحمد أو ينتسب إلى مالك أو ينتسب إلى الشافعي فإنه لا بأس بهذه النسبة، وهذه النسبة لا تخرجه عن أهل السنة والجماعة؛ لأن هؤلاء الأئمة هم أئمة أهل السنة والجماعة، فتقليدهم تقليد لإمام من الأئمة الذين أخذوا بقول من أقوال الصحابة أو بقول يسعه ويقبله مذهب أهل السنة والجماعة.

(كَالطَّوَائِفِ الْأَرْبَعِ) المراد بالطوائف الأربع المذاهب الأربعة: مذهب أبي حنيفة ومذهب مالك ومذهب الشافعي ومذهب أحمد، وهل هذا محصور في هؤلاء؟ الجواب: لا، إنما هو على وجه التمثيل، فمن اقتدى في قول بإمام من الأئمة من الصحابة فمن دونهم فإنه لا بأس به، وإن انتسب إليه فلا بأس به، وإنما ذكر الطوائف الأربع لأنها الأشهر في الانتساب، وهي المذاهب التي بقيت واشتهرت وظهرت وأصبح لها أتباع ومؤلفات.

(فَإِنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي الْفُرُوعِ رَحْمَةٌ) لما فيه من السعة، قال عمر بن عبد العزيز: «لم يسؤني أن أصحاب النبي ﷺ اختلفوا، فإن في اختلافهم رحمة»، وقال غير

واحد من السلف: «في الخلاف توسعة». والمقصود بالخلاف: الخلاف في مسائل العمل لما فيه من التوسعة ورفع الحرج عن الناس.

(وَالْمُخْتَلِفُونَ فِيهِ مَحْمُودُونَ فِي اخْتِلَافِهِمْ) يعني: هذا الاختلاف لا يلحق المختلفين فيه ذنب، بخلاف الاختلاف الذي يكون في أصول الدين فإن أصحابه مذمومون وهم الذين قال الله جل وعلا فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩]، فإن هؤلاء الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا هم الذين فرقوه في أصل الاعتقاد، فتشعبت بهم الطرق وكانوا شيعا قال الله عز وجل: ﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ أي: ليسوا أتباعك، وقد برأ الله عز وجل رسوله منهم، فكل من فرق دينه ولم يعتصم بما جاء به الكتاب وما جاءت به السنة فقد دخل في الاختلاف المذموم، إذن عندنا اختلاف مذموم، واختلاف سائغ مقبول. أما الاختلاف المذموم فهو الاختلاف الذي يكون في أصل الدين الذي يخالف به الإنسان طريق السلف الصالح. وأما الاختلاف السائغ المقبول فهو: الاختلاف في مسائل الأحكام الفرعية.

(مُتَابُونَ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ) أي: أنهم لا يذمون؛ لأنهم مجتهدون فيما وقع بينهم من اختلاف، فلا يخرجون عن الأجر والأجرين، فمن أصاب منهم فله أجران ومن أخطأ منهم فله أجر.

(وَإِخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً وَاسِعَةً) وهذا جاء في كلام كثير من العلماء، وأما حديث: «اختلاف أمتي رحمة». فليس له إسناد يعتمد عليه، وقد تناقله بعض العلماء في كلامهم واستشهدوا به، لكن ليس له ما يستند إليه، أي: من حيث السند، أما الذي جاء بسند ضعيف فهو ما رواه البيهقي من حديث ابن عباس بلفظ: «واختلاف أصحابي رحمة» لكن الحديث ضعيف فيه تطاعن، وأيضا في سنده راو متروك.

(وَإِخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً وَاسِعَةً) هل هذا باعتبار الاختلاف ذاته أو باعتبار ما حصل به من التوسعة على الناس؟ الجواب: باعتبار ما حصل به من التوسعة على الناس، وهل يعني هذا أن الاتفاق عذاب؟ الجواب: لا، فكون الاختلاف رحمة لا يعني أن الاتفاق عذاب، بل الاتفاق مطلوب ولذلك قال: (وَاتَّفَقُوهُمْ حُجَّةً قَاطِعَةً) وإنما كان الاختلاف رحمة لما فيه من التوسيع على المجتهدين وعلى العاملين، أما على المجتهدين فالتوسعة عليهم أنهم إذا أخطئوا لا ينالهم ذنب باجتهادهم أو بخطئهم، بل ينالون الأجر لأجل اجتهادهم وإن كانوا لم يصيبوا الصواب. وأما الناس الذين يقلدون ويسألون العلماء، فهؤلاء أيضا يحصل عندهم سعة إذا أخذوا بقول أحد العلماء فيما ذهب إليه، ولذلك قال يحيى بن سعيد: «لم يكن الخلاف سببا للهلاك فيمن كان قبلنا» يعني: من الصحابة، فإنهم كانوا يختلفون فيحلل أحدهم أمرا ويحرمه الآخر، فلا يرى من حلل أن المحرم قد هلك لتحريمه ولا يرى من حرم أن المحلل

قد هلك بتحليله، فالخلاف فيه رحمة وتوسعة للناس، ولكن لا يعني ذلك أن اتفاقهم عذاب، فكون الشيء رحمة لا يلزم منه أن يكون المقابل عذابا، ودليل ذلك أن الله عز وجل جعل الليل رحمة لنا لنسكن فيه، فهل يعني هذا: أن النهار عذاب؟ الجواب: لا، فمقابل الليل النهار ومع ذلك لم يكن عذابا، فالمقصود بالرحمة هو ما يحصل به من الرفق بهم والإحسان إليهم، ولا يعني هذا أن مضاده ومقابله يكون عذابا.

(وَاتَّفَقُوهُمْ حُجَّةً قَاطِعَةً) يشير بذلك إلى الإجماع، فإن الإجماع حجة بكتاب الله عز وجل وبسنة رسوله ﷺ وبإجماع السلف، لكن الاتفاق الذي يكون حجة قاطعة هو ما اتفق عليه علماء الإسلام، والإجماع المعتبر المنضبط هو ما كان عليه صحابة رسول الله ﷺ. [المصلح].

ولا شك أن هذه المذاهب هي من جملة مذاهب أهل السنة والجماعة في الفقه، وأن من كان في المعتقد على مذهب أهل السنة والجماعة وسائرا على منهاجهم حقا وصدقا فإنه لا يُخرجه عن مذهب أهل السنة كونه منتسبا في التفقه إلى أحد هذه المذاهب. لكن المذموم في هذه المذاهب هو التمذهب المقيت، والتعصب المذموم، أما كونه يقرأ ويتفقه على كتب مذهب من المذاهب فإن هذا لا إشكال فيه، وليس بممنوع عند أهل العلم، إنما الممنوع أن يصل به الأمر إلى حد التعصب الذميم لهذا المذهب، حتى إنه يعتقد أنه الحق في مذهبه وما عداه فباطل، وأن كل ما روي عن النبي ﷺ أو جاء في كتاب الله بخلاف ذلك



فهو إما ضعيف أو منسوخ أو مؤول. فمثل هذا ولا شك مذموم عيادا بالله من ذلك، ولا شك أن في صاحبه نقصا في تحقيق شهادة أن محمدا رسول الله ﷺ إذا كان يؤتى له بالحديث الصحيح الصريح الدلالة فيرده لأن مذهبه الفقهي بخلاف ذلك فلا شك أنه حين ذلك قد وقع في أمر عظيم، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] وهذا مع الأسف الشديد من الأوهال المؤلمة التي وقع فيها طوائف من المتتبعين إلى الإسلام وأدى هذا التعصب إلى وقوع فرقة وخلاف وإحن حتى إن بعض المذاهب لم يكن بعضهم يصلي خلف بعض في بعض الأماكن وفي بعض الأزمنة عافاني الله وإياكم من ذلك، لا شك أن مثل هذا مذموم وغير ممدوح. وأما إشارة المؤلف رحمه الله إلى إن (اِخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً) فإنه لم يصح في هذا عن رسول الله ﷺ حديث. اشتهر عند الناس أن النبي ﷺ قال: «اختلاف أمتي رحمة» وهذا من الكذب على رسول الله؛ بل الأصل أن الاختلاف غير ممدوح، وأن الاتفاق خير منه كما قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الخلافا شر». ولا شك أن المسلمين ينبغي عليهم أن يحرصوا على الاتفاق والاجتماع، وإن كان الاختلاف واقعا من جهة الحكم القدري وأن الناس لا يزالون مختلفين؛ لكن عليهم أن يسعوا إلى الاجتماع والاتلاف، ولذلك شرعت المناظرة والمباحثة والمناصحة بين المسلمين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأجل أن يحصل الاجتماع والاتفاق على الحق.

ويمكن توجيه ما روي عن السلف في أن الخلاف فيه رحمة وتوسعة يعني بالنظر إلى المجتهدين فإن حصول الخلاف في المسألة وكونه خلافا معتبرا يدل على أن المسألة اجتهادية وإذا كانت اجتهادية فإن في ذلك توسعة على المجتهد في أن ينظر ويجتهد ويصل فيها إلى حكم يكون فيه تنفيس ورخصة للمسلمين فالمسألة ينبغي أن ينظر لها من هذا الجانب، أما أن ينظر - كما هو مشتهر عند كثير من الناس - أن الخلاف رحمة بمعنى أن للإنسان أن يتخير من الأقوال ما شاء فهذا لا شك أنه غير مراد ولا يراد من جهة السلف، بل إن هذا مفضل إلى القول بتتبع الرخص وقد قال السلف: «من تتبع الرخص تزندق»، يعني إن كان كلما نظر في مسألة اختلافية بحث عن القول الأسهل فقال به وأخذ به فإنه حين ذلك يصبح دينه سيالا لا ينضبط كما قال الشاطبي في «الموافقات» وقد عقد في هذا فصلا نافعا جدا في الكلام عن بطلان تتبع الرخص والأخذ في المسائل الخلافية بالتشهي.

إنما الأصل أن يكون قصد الإنسان الوصول إلى الحق وموافقة محبوب الله ومراده ويسعى في الوصول إلى ذلك ما استطاع إلى ذلك سبيلا، فإن كان مجتهدا ففرضه الاجتهاد، وإن كان دون مرتبة الاجتهاد لكن يستطيع التمييز بين الراجح والمرجوح من كلام أهل العلم فهذا فرضه وواجبه وهذه مرتبة طلاب العلم. أما إن كان من العامة فإن الواجب عليه أولا أن يكون قصده الوصول إلى الحق وليس الوصول إلى الفتوى التي تناسب هواه، ثم بعد ذلك عليه أن يعمل بقول الله: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا

تَعْلَمُونَ ﴿[النحل: ٤٣] فيسأل من يثق في دينه وعلمه وتقواه، فإذا أفتي بشيء فإنه يعمل به و تبرأ ذمته بذلك، فإذا بلغه خلاف أهل العلم في المسألة فإن كان يستطيع الترجيح بالنظر إلى المسألة بمعنى يكون هذا عنده دليل وهذا ليس عنده دليل، فالواجب عليه أن يعمل بما ترجح عنده، فإن كان لا يستطيع ذلك فليرجح بين المفتين، فيقول: هذا أعلم من هذا أنا آخذ بقوله، فإن كان لا يستطيع فإنه حين ذلك يلجأ إلى أمر ثالث وهو أن يذهب إلى عالم ثالث أو طالب علم راسخ فيخبره بالخلاف الحاصل ويطلب منه أن يرجح له بين القولين فيعمل بفتواه. وهذا يكون قد أتى بما يستطيع وعمل بقول الله جل وعلا: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. أما ما هو حاصل اليوم مع الأسف الشديد من أن كثيرا من العامة إنما يتبعون أهواءهم فيسألون هذا ويسألون هذا ويسألون هذا حتى يصلوا إلى القول أو الفتوى التي تناسب أهواءهم فإن هذا لا شك أنه أمر مذموم ولا يصح. أخيراً ذكر المؤلف رحمه الله إن الإجماع حجة قاطعة (وَاتَّفَقُهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ) فإن كان مراده إجماع العلماء كافة فهذا لا شك أنه حق وصواب، وأما إن كان مراده إجماع الأئمة الأربعة حجة قاطعة فهذا لا يسلم، الأئمة الأربعة أئمة المسلمين الكبار لكنهم ليسوا كل الأئمة بل هناك من الأئمة من هو مثلهم أو دونهم أو أعلم منهم كمن كان من التابعين ومن الصحابة من هو أعلم منهم، فكيف يقال: إن إجماع هؤلاء حجة قاطعة لا شك أن هذا ليس بصواب ولا يسلم. [سندي].

(وَإِخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةً) هذا صحيح باعتبار، وغير صحيح باعتبار آخر: فاختلافهم رحمة صحيح باعتبار أنهم بذلوا وسعهم لإرشاد الناس، وحصل مع بذل الوسع والاجتهاد الاختلاف. فيقال: اختلافهم رحمة، يعني: سبب الاختلاف. من بذل الاجتهاد والجهد في بيان المسائل ونفع الناس رحمة ولو حصل الاختلاف فإن كان المقصود هذا المعنى فهو صحيح. وأما إن كان المقصود أن اختلافهم على هذه الأنحاء وهذه الأقوال المتباينة أنه رحمة رُحمت بها الأمة فهذا غير صحيح؛ لأن هذه الأقوال المختلفة منها ما هو مخالف للسنة ومنها ما قد فرق الأمة، فليس برحمة كما هو ظاهر. وهذا الاختلاف ما موقفنا منه؟ الواجب أولاً: أن يُترحم على جميع العلماء وأن يُعذروا في اختلافهم، وما أخطأوا فيه من اجتهادهم المخالف للسنة لا يُتبعون فيه؛ فإن العالم لا يُتبع بزلة، ولا يُتبع من أخطأ في قوله أو في فعله، ويُحبُّ الجميع. ونعتقد أن المجتهد منهم مأجور بأجر واحد إن أخطأ، وبأجرين إن أصاب. وأما من تبعهم في أقوالهم: فإن كان هذا الاتباع عن تعصب بعد معرفة الدليل فهذا مذموم وباطل، وهو الذي أقام السلف الصيحات على من سار على هذا النحو، ممن يُقدِّم أقوال الرجال على ما دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة. وأما إن كان اتباعه لا عن تعصب لكن عن اقتناع باستدلالهم وبأصولهم، فإن ذلك لا يُلام ولا يُعاب على صاحبه. [صالح آل الشيخ].

(فَإِنَّ الْإِخْتِلَافَ فِي الْفُرُوعِ رَحْمَةٌ) هذه كلمة مجملة، والاختلاف في الفروع يقع منه ما هو مقام من الرحمة، ومن وجه آخر قد يكون اختلاف شر كغياب الدليل على العالم، فهذا ليس من الرحمة والفضل.

(وَالْمُخْتَلِفُونَ فِيهِ مَحْمُودُونَ فِي اخْتِلَافِهِمْ، مُثَابُونَ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ، وَاخْتِلَافُهُمْ رَحْمَةٌ وَاسِعَةٌ، وَاتَّفَاقُهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ) هذا معنى قول النبي ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ». أخرجه أبو داود بعد حديث (٣٥٧٤)، والترمذي (١٣٢٦)، والنسائي (٥٣٨١). [الغفيص].

وفي هذا المقطع ختم المؤلف رحمه الله بخاتمة عظيمة وجيدة كعادة أهل العلم في اختيار الكلام المناسب لخواتيم أقوالهم وكتاباتهم ومؤلفاتهم.

(وَأَمَّا النَّسْبَةُ إِلَى إِمَامٍ فِي فُرُوعِ الدِّينِ)، يقصد الإمامة في الاجتهاديات، كإمامة الأئمة الأربعة: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، فإنها جائزة، بمعنى أن غير المجتهد من طلاب العلم والعامّة له أن يقتدي بأي أصل من هذه الأصول التي عليها هذه الأئمة، أي: أنا نجد في عصور السلف الأولى من يبرز من أهل العلم والاجتهاد ويكون قدوة في الدين، فيجوز لعمامة المسلمين أن يقتدوا به ويهتدوا بهديه، ولا ضير في ذلك، بل هذا هو مقتضى المصلحة العامة للمسلمين، ولو أطعنا كل الناس في الاجتهاد واعتبرنا كل متابعة لإمام تقليدا لأوقعنا الناس في الهلكة،

فيجتهد الأعرابي ويجتهد العامي الجلف ويجتهد الجاهل وقليل المدارك،  
ويجتهد من ليس بأهل الاجتهاد فتقع الأمة في خبط وخلط كما حصل من بعض  
الذين يدعون أن كل الاتباع تقليد، وهذا في الحقيقة فتنة حدثت لطوائف من الناس  
بسبب هذه الشبهة، فزعموا أن أي اتباع لأي إمام أو لأي عالم إنما هو تقليد، وهذا  
غلط يخالف سبيل المؤمنين الذي عليه أئمة السلف، والله عز وجل أرشدنا إلى  
سؤال أهل الذكر ولاتباع سبيل المؤمنين، فكيف يتحقق ذلك بغير قدوة. فإذا لا  
بد أن نوسع للمسلمين في اتباع من يرون من الأئمة المهدين الأحياء منهم  
والأموات، ومن الأموات من كان قدوة أكثر من غيره، فنجد مثلاً في عهد السلف  
هناك من كان ما يسمى في عصرنا هذا صاحب مدرسة فقهية أو علمية كالأئمة  
الأربعة والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى وربيعه الرأي وسفيان الثوري وأئمة  
السلف الكبار الذين عندهم فقه فهو لاء أئمة لهم اجتهادات في الفقه وتبعهم من  
تبعهم من عامة المسلمين ومن طلاب العلم. إذن فالاختلاف في الفروع رحمة من  
حيث إنه اجتهاد، وذلك أن الاختلاف على نوعين في الفروع: منه ما يكون عن  
تعصب وجدال ومراء ونحو ذلك، فهذا لا يجوز وإن كان من باب الاختلاف في  
الاجتهاديات. ومنه ما يكون عن طلب للحق، فهذا الاختلاف سائغ، وفيه رحمة  
للأمة، واختلاف السلف كله من هذا النوع والمختلفون فيه محمودون. [العقل].

نَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ أَنْ يَعِصِمَنَا مِنَ الْبِدْعَةِ وَالْفِتْنَةِ، وَيُحْيِيَنَا عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَيَجْعَلَنَا  
مِمَّنْ يَتَّبِعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَيَاةِ، وَيُخْشِرُنَا فِي زُمْرَتِهِ بَعْدَ الْمَمَاتِ، بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ.

ثم ذكر هذا الدعاء العظيم الذي يناسب هذا المقام، بعد ذكر العقيدة فقال: (نَسْأَلُ  
اللَّهَ الْكَرِيمَ أَنْ يَعِصِمَنَا مِنَ الْبِدْعَةِ وَالْفِتْنَةِ) البدع تشمل كل بدع الدين، والفتن فتن  
في الدين والدنيا، يشير بذلك إلى فتنة العقائد والمبتدعات وإلى فتنة الدنيا  
بالشهوات ونحوها، فإن هذا من الفتن التي ينبغي التعوذ والاعتصام بالله منها.  
(وَيُحْيِيَنَا عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ) وهذا ما ينبغي أن يدعوه طالب العلم في كل مقام  
يكون فيه ذكر للأهواء، فإن لكل مناسبة دعاء، فإنه إذا ذكرت الأهواء والبدع ينبغي  
للمسلم أن يستشعر أولاً ضرورة اللجوء إلى الله عز وجل بأن يعصمه ويهديه، وثانياً  
أن يتعوذ بالله من الفتنة والضلالة، وثالثاً يعرف أنه عبد ضعيف لا منجى ولا ملجأ  
من الله له إلا إليه إذا ينبغي أن يلجأ إلى الله. ثم يحذر من الشماتة؛ لأن الإنسان قد  
يستهو به الكلام في هذه الأمور فيقع في التعبير واللمز لأناس ممن وقع في البدعة  
وليس من أهلها ونحو ذلك، فالشماتة غير الاستعاذة بالله من البدعة، لأن الشماتة  
أمر يتعلق بالاستهزاء والسخرية بأكثر مما ينبغي شرعاً. [العقل].

وختم المؤلف رحمه الله هذه الرسالة بالدعاء بسؤال الله عز وجل العصمة من شرين: البدعة والفتنة، والبدعة هي من الفتنة، لكنه ذكرها لما لها من الخطورة، والفتنة تكون بالبدعة وتكون بالمعصية وتكون بغير ذلك.

(وَيُحْيِيَنَّا عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ) والحياة على الإسلام رحمة وفضل، ويكمل ذلك باتباع سنة النبي ﷺ.

ثم سأل الله عز وجل مسألتين: المسألة الأولى في الدنيا وهي مقدمة ما يكون في الآخرة، فسأله أن يكون في الدنيا ممن يتبع رسول الله ﷺ في الحياة في ظاهر الأمر وباطنه، في عقده وقوله وعمله، ونتيجة ذلك ما سأل الله: (وَيَحْشُرْنَا فِي زُمْرَتِهِ بَعْدَ الْمَمَاتِ) أي: في جماعته وفي حزبه بعد الممات، فإن الحشر في حزبه من أسباب الفلاح والنجاة.

(بِرَحْمَتِهِ وَفَضْلِهِ) يعني: لا بجهدنا وعملنا، إنما ذلك محض فضل الله ورحمته كما قال النبي ﷺ: «لَنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ مِنْكُمُ الْجَنَّةَ بِعَمَلِهِ». أخرجه البخاري (٦٤٦٣)، ومسلم (٢٨١٧). نسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا وإياكم العلم النافع والعمل الصالح، وأن يجعل ما تعلمناه نافعا لنا يوم العرض عليه. وبهذا نكون قد انتهينا من هذه العقيدة المباركة (متن لمعة الاعتقاد) تأليف الإمام الموفق ابن قدامة رحمه الله.



والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. [المصلح].

وهذا بحمد الله تمام لهذه الرسالة، وتبين لك باختصار: أن هذا الرسالة ليس فيها جملة واحدة يجزم بأنها غلط من المصنف، غاية ما فيها جمل مجملة يفصل في تقريرها، ويبين الحق المحتمل فيها، ويدرك الباطل المحتمل فيها. والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه أجمعين. [الغفيص].

وقد ختم المؤلف رحمة الله هذا المتن النافع العظيم بهذا الدعاء الذي نسأل الله عز وجل أن يجعل لنا من إجابته حظاً ونصيباً، كما أسأله تبارك وتعالى أن يجعل هذا الذي تعلمناه وهذا الذي قلناه وهذا الذي سمعناه في ميزان حسناتنا يوم نلقاه وأن يجعله حجة لنا وأن لا يجعله حجة علينا، كما نسأله تبارك وتعالى أن يفقهنا في الدين ويبصرنا به وأن يجعل أعمالنا كلها صالحة ولوجهه خالصة، وأن لا يجعل لأحد فيها شيئاً إن ربنا لسميع الدعاء، والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه بإحسان. [سندي].

- تم بحمد الله -